

**جامعة منوبة**

**منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية**

سلسلة : تاريخ الحركة الوطنية، عدد 13

UNIVERSITE DE LA MANOUBA

PUBLICATIONS DE L'INSTITUT SUPERIEUR D'HISTOIRE  
DU MOUVEMENT NATIONAL

Série : Histoire du Mouvement National, n° 13

أعمال الندوة الدولية الثالثة عشرة حول:

**استقلال تونس ومسيرة التحرر  
من الاستعمار**

المنعقدة بتونس  
أيام 4 و5 و6 ماي 2006

Actes du  
XIII<sup>ème</sup> Colloque International  
Sur le thème :

**L'Indépendance de la Tunisie  
et les processus de libération  
dans le monde colonial**

Tenu les 4 - 5 et 6 mai 2006 à Tunis

جامعة مَنّوبة

منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

سلسلة : تاريخ الحركة الوطنية، عدد 13

أعمال الندوة الدوليّة الثالثة عشرة حول :

# **استقلال تونس ومسيرة التحرّر من الاستعمار**

المنعقدة بتونس

أيام 4 و5 و6 ماي 2006

تونس 2010

# المحتوى

## القسم العربي

### الصفحة

|     |                                                                                                                                      |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 7   | الشابيبي محمد لطفي : الحركة الوطنية التونسية ومطلب الإستقلال 1881 - 1956 .....                                                       |
| 39  | المالكي امحمد : استقلال المغرب العربي بين رؤيتين: النخب الوطنية وخطاب الاحتلال .....                                                 |
| 83  | ضيف الله محمد : الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية 1956 - 1959 ...                                                                    |
| 97  | الهاللي عبد الحميد : الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس 1956 - 1959 .....                                                        |
| 119 | فروة محمود : حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي .....                                                                              |
| 143 | الطّبابي حفيف : الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوامم الدفاع المشترك 1955 - 1963 .....                              |
| 167 | العايدي فتحي: الجيش وهياكله : من مواقف الحركة الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية إلى تصورات دولة الاستقلال .....                       |
| 189 | الدّحماني محمد صالح : دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية 1956 - 1963 .....                                                         |
| 205 | البكوش سمير: التعليم ورهاناته من خلال قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 .....                                                            |
| 229 | بلقاسمي بوعلام : مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية .....                         |
| 241 | يحياوي جمال : القضية التونسية في الخمسينات في جريدة البصائر الجزائرية .....                                                          |
| 253 | مباركة حامد التواتي : التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصوّر الهوية الوطنية المعاصرة (1945 - 1956) .... |

النصوص بالفرنسية : انظر القسم الثاني

## **الحركة الوطنية التونسية ومطلب الاستقلال (1881-1956)**

محمد لطفي الشايبى

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

### **مقدمة :**

يطرح موضوع دراستنا خصوصية المنهج التحريري الذي توخّته الحركة الوطنية التونسية في استراتيجية مقاومتها للاستعمار الفرنسي وكيفية إدراجها لمطلب الاستقلال وما اقتضاه ذلك من تعديل بفعل تحولات الظرف الداخلي والخارجي وتأثيراته على ميزان القوى المتنازعة من جهة وتمثلات هذا المطلب لدى الفئات الاجتماعية الأهلية زمن الحماية الفرنسية من جهة أخرى.

### **I - من الحركة الإصلاحية إلى حركة الشباب التونسي : فشل سياسة التشريك تؤول إلى المطالبة بالاستقلال (1881-1918) :**

تجدر الإشارة إلى أنّ التأسيس للإيديولوجية الوطنية التونسية سبق انتصاب الحماية الفرنسية حيث تمكّنت الحركة الإصلاحية التونسية في إطار تفاعلها مع حركة التنظيمات العثمانية وإنجازات محمد علي بمصر (1805-1848) من جهة وبداية التسرّب الرأسمالي الاستعماري الأروبي إلى الإيالة التونسية عن طريق فرض إبرام المعاهدات اللامتكافئة مع الدولة الحسينية والمتزامن مع فترة حكم المشير أحمد باي (1837-1955) من جهة أخرى، من التأسيس لفكرة ضرورة إصلاح الوضع الداخلي، وتحديد الجانب السياسي

والإداري والعسكري والاقتصادي، أساسا قبل حدث فرض معاهدة الحماية (12 ماي 1881) علما أنّ الإيالة التونسية كانت محلّ تنافس شديد لا فقط بين الدولتين الفرنسية التي شرعت في بسط نفوذها على إيالة الجزائر سنة 1830، والعثمانية التي رجعت بقوة إلى ولاية طرابلس المجاورة سنة 1835، ولكن أيضا بين الدول الفرنسية والانقليزية والإيطالية<sup>(1)</sup>.

والملاحظ أنّ حكومة خير الدين الإصلاحية (1874-1877) التي استقطبت عديد العناصر من النخبة أمثال الجنرال حسين (1820-1887) والشيخ محمد السنونسي (1851-1900) وبيرم الخامس (1840-1889) وكرست بعض رؤى محمود قابادو (1815-1871) وأحمد ابن أبي الضياف (1803-1874) في ضرورة إرساء قواعد حسن الإمارة، كان لها دور في بدايات تحديد معالم الوطنية التونسية التي عبرت عنها جريدة "الرائد التونسي" في عددها الأول (22 جويلية 1860) الذي تضمن شعارا : "حبّ الوطن من الإيمان فمن سعى في عمران بلاده، إنّما سعى في إعزاز دينه" وصدر كتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" (1867-1868)<sup>(2)</sup>.

وإذا عكست أشكال المقاومة التي أبداها الأهالي على المستويين النخبوي - أمثال العربي زروق 1822-1902، رئيس بلدية تونس الذي اختار الهجرة على قبول معاهدة الحماية والشيخ بيرم الخامس الذي غادر الإيالة إثر سقوط حكومة خير الدين الإصلاحية سنة 1877 متّجها إلى الشرق حيث استقرّ بمصر وأنشأ جريدة "الإعلام" سنة 1884 التي شنت حملة واسعة ضدّ الاحتلال الفرنسي - والقبلي، رقص السياسة الاستعمارية. فإنّ إدراك النخبة التونسية لعدم تكافؤ موازين القوى جعلها تتوخّى في مرحلة أولى مهادنة نظام الحماية. ومنذ هذه الفترة اضطلع التعليم العصري - الذي بدأ ينتشر قبل الحماية - بدور

هام في إيقاظ الوعي الوطني لدى الشباب التونسي وتجلّى ذلك في مقالات جريدة "الحاضرة" التي ساهمت في تكوين رأي عام بالبلاد التونسية (مثال مقال علي بوشوشة في 20 نوفمبر 1894 "مطالبا")، إضافة إلى ذلك ساهمت جمعية قداماء المدرسة الصادقية<sup>(3)</sup> (1905) في تحقيق نهضة أدبية وفكرية عبّر عنها علي باش حامبة قائلا : "في اليوم الذي نصل فيه إلى تربية عامة الشعب بنشر الأفكار العصرية، والتعريف بالعلوم وتقريبها إلى الأذهان، نكون قد نجحنا في إيقاظ النشاط والإسراع بتطوير بلادنا نحو وضع أكثر تلاؤما مع متطلبات العصر (...)"<sup>(3)</sup>.

ولاشكّ أنّ هذه المواقف تعكس رهانات النخبة الوطنية على العامل الثقافي لترسيخ مفهوم الوطنية التونسية: العمل الدعائي الذي أنجزته المحاضرات التي كانت تلقى بمقرات جمعية "الخلدونية" / "جمعية قداماء الصادقية" وما اضطلعت به الصحافة قد مهدّ لنشأة "النادي التونسي" (Le cercle tunisien) سنة 1905 الذي جمع عناصر من النخبة التونسية وفسح لها المجال - ولئن كان ذلك بحذر - وفي هذا السياق ذاع صيت محاضرات محمد البشير صفر - خريج الصادقية ورئيس مجموعة "الحاضرة" - التي كان لها أثر فعلي في تجديد الثقافة التونسية للنقاش في مسائل تشغل الأهالي لاسيما سياسة التشريك<sup>(4)</sup>.

لقد حظيت جريدة "الحاضرة" بمساندة شقّ الليبراليين في جهاز الإدارة الاستعمارية في فترة المقيمين العامّين روني ميلّي (René Millet) (1894 - 1900) وستيفين بيشون (Stephen Pichon) (1900 - 1907) وتخلّت عن موقف المقاومة الأدبية لتتجه نحو موقف الإصلاح معبّرة على هذا التوجه<sup>(5)</sup>. ويبدو أنّها لم تُدرك مقاصد السياسة الاستعمارية الفرنسية - سياسة الجمهورية

(3) راجع جمعية قداماء المعهد الصادقي. تقرير لجنة المبادرة (كرّاس) ذكره محمد صالح الماجري : تطوّر الحركة الوطنية التونسية. الجزء الأول. تونس، الدار التونسية للنشر، 1977، ص. 113 (بالفرنسية).

- علي بوشوشة. حياته وآثاره. دراسة ومختارات د. علي العربي. تونس، المركز الوطني للاتصال الثقافي، 2008، ص. 240.

(4) انظر :

Zmerli (Sadok) : Feuilles éparses. Tunis, Kahia, 2000, pp. 143-144.

(5) قرين (أرنولد هـ) : العلماء التونسيون. ترجمة حفناوي عميرة وأسماء معلّ. تونس، دار سحنون / بيت الحكمة، 1995، ص. 222-226.

(1) انظر : "الرائد التونسي" ذكره عميرة (حفناوي) في الصحافة وتجديد الثقافة. تونس في القرن التاسع عشر. تونس، المعهد الوطني للتراث / الدار التونسية للنشر، 1994، ص. 209 إلى 246.

(2) الذوّادي (زهير) : الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية. تونس، الأطلسية للنشر، 2006.

- التونسي (خير الدين) : أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. تمهيد وتحقيق المنصف الشنوفي. جزّان. قرطاج، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، 2000.

- النيفر (مصطفى) : خير الدين التونسي : حسن الإمارة أم دولة حديثة في الاجتهاد، عدد 16/15، ربيع وصيف 1992، ص. 11 إلى 61.

الثالثة - في تأمين ديمومة الاستعمار وذلك بالتخلي عن سياسة الإدماج (assimilation) "الطوبائية" وابتداع سياسة المشاركة (association) "التمويهية" في العقد الأخير من القرن التاسع عشر<sup>(6)</sup>. وكانت مقالات البشير صفر التي بلغ عددها حوالي 58 ، أغلبها في مجال السياسة والفلسفة والتاريخ. وكان البشير صفر متصلا بحركة الإصلاح الإسلامي (لقاءه بالشّيخ محمد عبده أثناء زيارته لتونس في سبتمبر 1903 الذي ألقى محاضرة بالخلدونية حول " العلم والتعليم" )<sup>(7)</sup>، وبزعيم النهضة الوطنية المصرية مصطفى كامل. وكانت دروسه بجمعية "الخلدونية" إيقاظا للهمم وتحريكا لها<sup>(8)</sup>.

وكان الإعلان رسميا عن ظهور " حركة الشباب التونسي " مع صدور العدد الأول من صحيفتها الأسبوعية الناطقة باللغة الفرنسية Le Tunisien (التونسي) يوم 7 فيفري 1907 حدثا دالا على إرادة التحرك السياسي من أجل توحيد برنامج النخبة الوطنية.

ولئن تبين أنّ الحركة لم تدرج مطلب أو قضية الاستقلال في برنامجها، عملت هذه الحركة على نشر جملة من الأفكار<sup>(9)</sup>. ونجد في مقدّمة هذه المبادئ : التمسك بدستور 1861 والمطالبة بإعادة إحيائه (هذا المطلب لم يرد في برنامج 1907 بل أثير في مناسبات عديدة لمطالبة سلط الحماية بضمانات سياسية وقانونية تكفل حقوق التونسيين)<sup>(10)</sup>. وساهمت في بلورة نظرة حديثة للانتماء الوطني بتحديد المفاهيم الدالة على الهوية الوطنية وإكسابها معان جديدة تتلاءم مع روح العصر، لاسيّما مفهوم " الأمة التونسية"، و" الشعب التونسي"<sup>(11)</sup>. ولم يكن ذلك هيتا نظرا لتداخل تماثلات هذه المفاهيم لدى مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية.

(6) أنظر :

Grandmaison (Olivier - Le Cour) : **La République impériale. Politique et racisme d'Etat**. Paris, Fayard, 2009, pp. 129 à 134.

(7) أنظر نص المحاضرة في الطويلي (أحمد) : دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس. سوسة، مؤسسة سعيدان للنشر، 1992، ص. 81 إلى 97.

(8) أنظر : العريبي (علي) : الحاضرة...، مرجع سابق، ص. 89.

(9) الدقي (نور الدين) : حركة...، مرجع سابق، ص. 13.

(10) أنظر على سبيل المثال :

- « Le Tunisien », 29 septembre 1908. La Tunisie et la constitution, A. Zaouche.

(11) الدقي (نور الدين) : حركة...، مرجع سابق، ص. 14.

وبالتوازي مع تعلقها بمفهوم الوطنية التونسية وبناتمتها للحضارة العربية الإسلامية، عملت حركة الشباب على توحّي سياسة تقارب مع الفرنسيين الأحرار. ولئن أبدى المؤرّخ الفرنسي شارل أندري جوليان ملاحظته حول الأسباب التي جعلت حركة الشباب التونسي لا تطالب بالاستقلال إلا أنّ هذه الحركة " ترى فائدة فيما تقدّمه فرنسا من زاد ثقافي واقتصادي (...) وأنّ الكرامة الإنسانية تقتضي أن يتساوى المستعمرون مع المستعمرين " مع الحرص على وضع حدّ لنيل فرنسا من الشخصية التونسية<sup>(12)</sup>، ثم إنّ نشاط الحركة تدرّج من عمل نخوي يشمل أقلية من المثقفين (من سكان العاصمة وبعض المدن التونسية) إلى توجّه متفاعل مع التحركات الشعبية التي شهدتها البلاد، وبخاصّة العاصمة (1909-1912) نذكر منها خاصّة :

- اجتماع البلمايوم (10 ديسمبر 1909) والتجمهر أمام الإقامة العامة احتجاجا على إلحاق اليهود التونسيين بالمحاكم الفرنسية.

- إضراب طلبة جامع الزيتونة (مارس 1910) ومطالبتهم بإحداث شهادة الأهلية.

- حوادث الزلاّج (نوفمبر 1911).

- مقاطعة شركة الترامواي التي تسببت إحدى عرباتها في مقتل طفل تونسي (8 نوفمبر 1912).

وكان من نتائج ذلك أن قرّر المقيم العام (13 مارس 1912) حلّ الحركة ونفي أبرز مسيرّيها. وخلال هذه الفترة كان المتسبّب الأول في فشل سياسة التشريك حزب المعمّرين بقيادة زعيمه فكتور دوكرنيار (Victor De Carnières) وهو الذي قاد حملة ضدّ الأهالي أساسها نظرية تقول إنّ "الشعوب المولّية عليها من قبل الدولة الفرنسية ليست متحضّرة بالدرجة التي تجعلها تفهم أبعاد مبادئ 1789، وهنا يجب على النظرية (...) أن تفسح المجال للضرورة"<sup>(13)</sup>.

(12) جوليان (شارل أندري) : المعمّرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي. تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة. تونس، الشركة التونسية للتوزيع، بدون تاريخ، ص. 95.

(13) أنظر :

- Byans (J. Vernier de) : **Condition juridique et politique des indigènes dans les possessions françaises**. Paris, A. Leclerc éditeur, 1905, page 132.

واقترنت هذه الإجراءات مع ما اقتضاه اندلاع الحرب العالمية الأولى من إعلان لحالة الحصار ومنع الحريات، الشيء الذي جعل نشاط الحركة يبرز في المهجر : حيث استقرّ علي باش حامية نهائيا بالآستانة ونقّلت خطة مستشار الحكومة التركية. واضطلع بمهامّ تنسيق نشاط الوطنيين التونسيين في المهجر بوصفه رئيس "لجنة تحرير المغرب العربي".

وتشير الوثائق الأرشيفية الألمانية إلى مخطط علي باش حامية في تحرير المغرب العربي بعدّ السلاح<sup>(14)</sup>. ولئن لم يتمّ تحقيق هذا المشروع فإنّ علي باش حامية شارك إلى جانب محمد العثابي من المغرب الأقصى في المؤتمر الإسلامي المنعقد بستوكهولم سنة 1917، والذي ضمّ ممثلين عن جميع البلدان الإسلامية المحتلة وأقرّ مطلب استقلال المغرب الأقصى<sup>(15)</sup>.

- أمّا محمد باش حامية فقد تحوّل إلى سويسرا حيث استقرّ بجنيف سنة 1916 وأصدر "مجلة المغرب" La Revue du Maghreb الشهرية والناطقة باللغة الفرنسية التي أعلنت منذ عددها الأول بصريح العبارة عن "إفلاس سياسة المشاركة" التي كانت تنادي بها جريدة "التونسي" الناطقة باسم حركة الشباب التونسي، ثم طلبت بكلّ وضوح بإصدار دستور.

ومع قيام الثورة البلشفية (أكتوبر 1917) تدعمت مواقف الوطنيين، وانتقلت من فكرة الدستور إلى فكرة الاستقلال "لأنّ الشعب الجزائري - التونسي - كما لاحظت "مجلة المغرب" ذلك - لم يتنازل عن استقلاله رغم خضوعه لنظام خاص من الجور والعنف والإذلال والإرهاب الدائم. وهو يهيب بالضمير العالمي ليعترف له بحقه في العيش حرّاً مستقلاً<sup>(16)</sup>. ولم يقتصر عمل

علما أنّ هذا المؤلف شغل خطة ضابط إدارة من الدرجة الأولى في المقتصدية العسكرية لجنود المستعمرات. وكان قد حرّر سنة 1912 التقرير الموجّه إلى وزير المستعمرات الفرنسي متبوع بمشروع قانون تنظيم المستعمرات الفرنسية غير الجزائر وتونس.  
ذكره :

Grandmaison (Olivier Le Cour) : Droits de l'homme, loi (s) et colonies In **Droits**, n°43, 2006, page 141.

(14) أنظر : غانم (عماد الدين) : عمليات الغوّاصات الألمانية في المياه الليبية وحركة الجهاد 1915-1918. بنغازي- ليبيا، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003، ص. 84-85.

(15) العجيلي (التليلي) : صدّى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي (1876-1918). تونس، دار الجنوب للنشر، 2005، ص. 451.

(16) مجلة المغرب، ماي-جوان 1918. استقلالنا.

محمد باش حامية على إدارة "مجلة المغرب" بل شمل إنجاز عدّة مؤلفات دعائية باللغة الفرنسية نذكر منها : **العدلية التونسية** (جنيف 1917)، **الشعب الجزائري التونسي وفرنسا** (جنيف 1917)، **مناورة فرنسية : الإصلاحات الأخيرة بالجزائر** (جنيف 1918)، **الحماية الفرنسية بتونس** (جنيف 1918). كما شارك في أشغال المؤتمر الثالث للقوميات المضطهدة المنعقد بلوزان من 27 إلى 29 جوان 1916 وعرض فيه مطالب مسلمي الجزائر وتونس.

وبالتوازي مع نشاط الأخوين علي ومحمد باش حامية، يعدّ الشيخ صالح الشريف من أبرز قادة الحركة الوطنية في المهجر أثناء الحرب العالمية الأولى، إذ كتفته الحكومة التركية بالقيام بمهمّة الاتصال بأسرى الحرب المغاربة (تونسيون وجزائريون ومغاربة) وتنظيمهم ضمن فرقة واحدة تزوّد بالسلاح والذخيرة وترسل عن طريق الغوّاصات إلى طرابلس. كذلك بادر بتكوين "لجنة استقلال تونس والجزائر" ببرلين للدّفاع عن قضايا الشعوب المغربية. ومن مؤلفاته الدعائية نذكر : **حقيقة الجهاد** (بارن 1916)، **تونس والجزائر** (بالاشتراك مع إسماعيل الصفايحي، برلين 1916)، **حجج دامغة حول وجوب خروج الفرنسيين من تونس**.

وقد ساهم هذا النشاط في إشعال فتيل الانتفاضة ضدّ السلطة الاستعمارية في الجنوب التونسي (انتفاضة الودارنة، جهاد خليفة بن عسكر النالوتي، معارك المجاهدين محمد الدغباجي والبشير بن سديرة...)، وللحدّ من ذلك بادرت بحجز أملاك المهاجرين واستعملت أحدث وسائلها العسكرية آنذاك (الطائرة) لضرب مواقع المجاهدين التونسيين والليبيين. وبالرغم من انتصار الحلفاء وانهازم الامبراطوريات الوسطى من جهة وإخماد الإدارة الاستعمارية الفرنسية لانتفاضة قبائل الجنوب الشرقي التونسي من جهة أخرى فإنّ مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها قد شدّ انتباه النخبة الوطنية من بقايا حركة الشباب التونسي التي ستطرح ضرورة تكوين حزب وطني عصري.

## II - ميلاد الحزب الحرّ الدستوري ومطلب الاستقلال (1918-1933) :

لقد أكد محمد باش حامية (جنيف - برلين) في مراسلاته مع الشيخ عبد العزيز الثعالبي (باريس) والتي شملت فترة 19 سبتمبر 1919 - 25 أفريل 1920 على ضرورة إدراج مطلب الاستقلال في كتاب "تونس الشهيدة،

مطالبها<sup>(17)</sup>. وأثناء إدارته لمجلة المغرب (La Revue du Maghreb) بسويسرا (1916 إلى 1918) ومطالبته باستقلال تونس والجزائر<sup>(18)</sup> حذر محمد باش حامبة الشيخ الثعالبي بأنه "لا يقبل أي تغيير في المبدأ الذي التزم به أي الاستقلال التام وتغيير نظام الحكومة (إلغاء الملكية)" (رسالة تحمل تاريخ 23-31 جانفي 1920).

ولئن كان مطلب الاستقلال نتاجا لما نادى به مبادئ الرئيس الأمريكي ولسن حول حق الشعوب في تقرير مصيرها فقد انهار إثر المستجذبات التي شهدتها الساحة الدولية والتي حصرت حق الشعوب في تقرير مصيرها في حل مشكلة القوميات الأوروبية فحسب.

وفي هذا السياق عبرت الرسالة التي بعثها الشيخ عبد العزيز الثعالبي (فيفري 1920) إلى أحمد توفيق المدني عن تغير موقفه تجاه مطلب الاستقلال مشيرا إلى : "إنه لم يعد الآن في الإمكان المطالبة بإلغاء نظام الحماية. فذلك قول لا يسمع له اليوم أحد إنما يجب أن نطالب بإعلان الدستور التونسي، وأخذ زمام الحكم بأيدينا، وإدارة بلادنا بأنفسنا وتكتفي فرنسا بالإشراف والحماية الخارجية، كما هو منطوق ومفهوم معاهدة 1881"<sup>(19)</sup>. ونظرا إلى ما لمسه أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري (تأسس في شهر مارس 1920) من تغيير في موازين القوى بفرنسا لفائدة الأحزاب اليمينية في الانتخابات التشريعية (نوفمبر 1919)، وبالتوازي مع تنامي الوعي الوطني كنتيجة لتفاعلات الحركة الأدبية والمسرحية والصحفية والجمعياتية<sup>(20)</sup>، بين المؤرخ الأمريكي (Stuart Schaâr) حالة الغليان السياسي والاجتماعي

(17) المركز الفرنسي للأرشيف الدبلوماسي ببنات (CADN) : ملخص الرسائل الموجهة من محمد باش حامبة إلى الثعالبي : صندوق B-2-1552 ... مصدر سابق.

(18) أنظر :

- La Revue du Maghreb, janvier-février 1918. Les droits des peuples et des coloniaux.
- Idem., mai-juin 1918. Notre droit.
- Idem., juillet-août 1918. Et notre libération.

(19) المدني (أحمد توفيق) : حياة كفاح (مذكرات). الجزء الأول. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص. 173.

(20) أنظر : مساهمتنا المتعلقة بالحزب الحر الدستوري التونسي (1920-1934) في تونس عبر التاريخ. الجزء الثالث. تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص. 83 إلى 101.

التي ميّزت البلاد التونسية إثر الحرب والتي ولدت ما عبّر عنه "بالثقافة السياسية الجماهيرية" (Mass political cultural)<sup>(21)</sup>.

والملاحظ أن ما ورد في كتاب "تونس الشهيدة" إضافة إلى ما تضمنته تقرير قاضي التحقيق بارون (Baron) (الذي مسك ملف اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ووجه إليه تهمة التآمر ضد أمن الدولة) وما ورد في مذكرات الصديق الزملي ومراسلات الشيخ الثعالبي مع رفاقه المحفوظة في المركز الفرنسي للأرشيف الدبلوماسي بنات تعكس تراجعا في طبيعة طرح مطلب الاستقلال وتجلّى ذلك من خلال المجهود التوفيق الذي بذله الشيخ عبد العزيز الثعالبي بين التيار المعتدل الذي (يمثله حسان قلاتي) الذي يضع نشاط الحزب في إطار الحماية وليس خارجها، والتيار الراديكالي (يمثله محمد باش حامبة) ويطالب جهرا بالاستقلال وإلغاء النظام الملكي. ويؤكد اتفاقا مبدئيا إذ ليس بالإمكان إلغاء الحماية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى ومن ثم التركيز على المطالبة بدستور يضمن حقوق التونسيين ويمكّنهم من تسيير شؤون بلادهم باستثناء السياسة الخارجية التي تعود بالنظر، بمقتضى معاهدة الحماية الممضاة بقصر باردو إلى الحكومة الفرنسية.

ورغم أن هذه المطالب التي تقتصر على إرساء الاستقلال الداخلي تمثل تراجعا في برنامج الحركة الوطنية التونسية الذي ورد في كتاب "تونس الشهيدة" فقد تمّ تعديلها في شهر جوان 1920 تحت ضغط الجناح "الإصلاحي" للحزب في اتجاه أكثر مرونة واعتدالا. ولمدة عدة سنوات انحسر البرنامج الوطني، وقد ورد ذلك في كتاب "تونس الشهيدة" : "إذا كانت الوصاية المفروضة على بلادنا ترمي حقيقة إلى هدف وحيد ونزيه للغاية ألا وهو الارتفاع بنا إلى مستوى الشعوب القادرة على أن تحكم نفسها بنفسها" كما يطيب للحكومة والبرلمان بفرنسا الإعلان عنه وكما تصرّح بذلك معاهدات الحماية، فإن على فرنسا أن تقوم بواجبها الحتمي وذلك بأن تعثّل تعديلا جوهريا وبدون تأخير النظام المسلط علينا والذي لم يتواصل إلى اليوم إلا على

(21) أنظر :

- Schaâr (Stuart) : creation of mass political culture in Tunisia In « The Maghreb Review », vol. 18, 1-2, 1993, pp. 2 à 17.

حساب كرامتنا وبواسطة القهر والإرهاب والظلم وهي وسائل عادية محتومة بالنسبة للنظم المقامة على التعسف والاستبداد (...)»<sup>(22)</sup>.

غير أنّ هذا التراجع الذي اعتبره البعض تكتيكيا لم يمنع الإدارة الاستعمارية من إلصاق التهم للحزب الحرّ الدستوري واعتبار " الهدف من تكوينه هو الوصول إلى كسر قيود العبودية التي تكبل تونس حتى يصبح الشعب التونسي شعبا حراّ ينعم بكلّ حقوقه. (...) هذه هي مبادئه وغايته. إنّ أساس (برنامجه) يعتمد نشاطا حثيثا موجّها نحو إنشاء دستور يعطي هذا الشعب حقّ حكم نفسه بنفسه حسب القوانين التي أقرّها المحسنون الأكثر إنصافا وقبلها العالم المتحضّر" <sup>(23)</sup>.

ولمواجهة ذلك عمل الحزب الحرّ الدستوري التونسي على القيام بعمل دعائي واسع النطاق عبر صحافته الناطقة بالعربية التي رسّخت مفاهيم الوطنية وسيادة الدستور. فإضافة إلى عودة صحف قديمة إلى الظهور منذ رفع قرار المنع (1 فيفري 1920) مثل "المنير" و"مرشد الأمة" و"الصواب" و"المشير"، تأسست صحف جديدة مثل "النديم" (12 فيفري 1921) و"لسان الشعب" (28 ديسمبر 1920) و"الوزير" (5 أفريل 1920) و"الاتحاد" (15 أوت 1920) و"العصر الجديد" (21 ماي 1920)... وقد بلغ عدد الصحف التونسية الناطقة بالعربية ثلاثين سنة 1921. وكان جلّها يساند أطروحات الحزب الحرّ الدستوري سيّما أنّ الكثير من مديريها مثل محمّد الجعايبي ("الصواب") والطيب بن عيسى ("الوزير") والشاذلي المورالي ("المنير") وأحمد توفيق المدني (مجلة "الفجر") كانوا أعضاء باللجنة التنفيذية للحزب.

ولعلّ أهمّ المقالات التي أكدت على أهمية "الدستور" قد وردت بجريدة "الصواب"، مثال ذلك يعرف محمّد الجعايبي الدستور على النحو التالي : "يسألونك عن الدستور قل هو ضمانات وكفالات تنالها الأمم فتحميها من يد العدوان وتصونها من عبث الإطلاق وتجعل بينها وبين كلّ ظلم غشوم سدّا لا تفعل فيه معاول الجور والإرهاب. بل هو قانون أساسي يحدّد سلطة الحكومة ويمثّل نفوذ الأمة ويرسم ما لها وما عليها من الواجبات كما يقرّر واجبات الملك

(22) تونس الشهيدة. تعريب حمّادي الساحلي...، مرجع سابق، ص. 291.  
(23) أنظر :

L'Afrique Française, août 1922 – août 1928. Chronique de Tunisie, pp. 287 à 289.

ذكره :

Lejri (Med Salah) : Evolution..., Volume I, op. cit., page 181.

وما هو مفروض عليه وأنه إنّ جرى مع تيّار القانون والنظام يكون غير مسؤول أو ملوم وحسبه أن ينفذ ما ارتأه الشعب تحت مسؤوليته بالاقتراع والتصويت ويكون قيّما على إدارة الأمة حارسا للقانون حاميا للشرع العزيز (...)»<sup>(24)</sup>.

وفي مقالة أخرى يتناول حقيقة الذاتية التونسية وكيفية تطوّرها عبر التاريخ ذاكرا : " (...) من المعلوم أنّ البلاد التونسية قد تعاقبت عليها أمم كثيرة وأداروا شؤونها غصبا وقسرا بحيث أنها عاشت في أكثر أدوار حياتها مغلوبة على أمرها لكنها في كلّ فترة وهت فيها قوة المتغلب وتلاشت وحدته حكمت نفسها بنفسها وجمعت قواها لتأييد قوميتها وحفظ كيائها من عبث العابثين... " <sup>(25)</sup>

ولئن فشلت قيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي في تحقيق مطالبها فإنها تمكّنت من تنويع المرجعية السياسية للحزب في ظرف تنامي فيه النشاط الجمعياتي لا سيّما "جمعية قدماء الصادقية" عن طريق ناديها الأدبي (1925) الذي جمع ثلّة من المثقفين و"جمعية الشبان المسلمين" (1928) و"جمعية المستقبل التمثيلي" (1927) إضافة إلى نشاط "جمعية نجم شمال إفريقيا" (1926) و"جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين" (1927) بباريس واللتين كان لهما تأثير على الأوساط الطلابية التونسية بفرنسا وتونس<sup>(26)</sup>. وكانت المطالبة باستقلال تونس وبقيّة بلدان المغرب العربي أثناء أشغال مؤتمر "الرابطة ضدّ الاضطهاد الاستعماري والامبريالية" المنعقد ببروكسال بين 10 و15 فيفري 1927 الحدث السياسي البالغ الأهمية في تطور الخطاب الوطني التونسي<sup>(27)</sup>

(24) الصواب، 30 جويلية 1920. الدستور، محمّد الجعايبي.

(25) الصواب، 12 جويلية 1924. وطنيون قبل كلّ شيء، محمد الجعايبي.

(26) أنظر :

- الماطري (محمود) : مذكرات مناضل. تقديم عز الدين قلوز / تعريب حمّادي الساحلي. القاهرة، دار الشروق، 2005، ص. 36 إلى 40.

- كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي السياسية. زغوان، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، 1995، ص. 63.

- الحزب الحرّ... في تونس عبر التاريخ...، مرجع سابق.

(27) قناناش (محمد) : الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939). الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص. 41-48.

أنظر : مقالنا الصادر باللغة الفرنسية في جريدة La Presse بتاريخ 8 مارس 1995 تحت عنوان : "الوطنيون التونسيون ومجلة "المغرب" (1932-1934)"

Les nationalistes tunisiens et la revue Maghreb (1932-1934).

الذي عبّر عنه أحد قادة الحزب الحر الدستوري المبعدين إلى فرنسا ألا وهو الشاذلي بن خير الله بن مصطفى عضو اللجنة التنفيذية ومؤسس جريدة Le Libéral وكان برنامج المطالب نيابة عن بلدان المغرب يهدف إلى تحقيق الاستقلال التام والتحرر من ربة الاستعمار.

وعموما يعدّ طرح مطلب الاستقلال من جديد وإدراجه ضمن استراتيجية نضال مكوثات الحركات الوطنية الجزائرية والتونسية دليلا على تزامن هذا المطالب مع تحولات الظرف الداخلي (أزمة اقتصادية تقليدية) والخارجي (نمو حركات مناهضة الاستعمار في أوساط اليسار الفرنسي إضافة إلى دور رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان من جهة أخرى)<sup>(28)</sup>.

ومنذ هذا التاريخ شهدت الصحافة الوطنية قفزة نوعية في طريقتها لمعالجة القضايا المطروحة وتوظيفها لصالح القضية الوطنية<sup>(29)</sup>. وقد ورد في البرنامج الأساسي الذي صادق عليه مؤتمر الحزب الحرّ الدستوري المنعقد في 12 و 13 ماي 1933 ما يلي : " (...) يُعلن الحزب أنّ الغاية التي ترمي إليها أعماله السياسية هي تحرير الشعب التونسي وتمتيع البلاد التونسية بنظام سياسي قار منيع يكون دستورا يحافظ على الشخصية التونسية وتحقق به سيادة الشعب (...) "

(28) أنظر علي سبيل المثال لا الحصر :

\* بالنسبة لليساير الفرنسي :

- Le combat de Robert-Jean Longuet et l'entreprise de « Maghreb » In Oved (Georges) : **La gauche française et le nationalisme marocain** (1905-1955). Tome 2. Paris, l'Harmattan, 1984, pp. 33 à 42.

- Révolte, n°4, mai 1931. **Voyages tunisiens**, par Pierre Bloch, pp. 19-20.

\* مؤتمر "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان" المنعقد بـ Vichy من 23 إلى 25 ماي 1931 :

- **La Voix du Tunisien**, 12 mai 1931. **La colonisation et les droits de l'homme**, par Bahri Guiga.

- **La Voix du Tunisien**, 19, 20 et 21 mai 1931. **Lettre ouverte à Félicien Challaye**, par Chedly Khaïrallah.

- Challaye (Félicien) : **Souvenirs sur la colonisation**. Paris, 1935, réédité en 1998 chez « Les nuits rouges ».

(29) أنظر : الحزب الحرّ... في تونس عبر التاريخ...، مرجع سابق، ص. 94 إلى 101.

وبصفة عامة السعي في كلّ ما يقتضي رفع الشعب التونسي من هاوية الانحطاط المادي والأدبي الذي يتخبط فيه حتى يكون له شأن بين الأمم الراقية التي تملك زمام نفسها<sup>(30)</sup>.

### III - الحزب الحرّ الدستوري الجديد وتوحي سياسة المراحل (1934-1956)

لقد شهدت الحركة الوطنية خلال هذه المرحلة تطورات هامة شملت طرق العمل وطبيعة المطالب. ويعدّ "ميلاد الحزب الدستوري الجديد كامتداد للحزب الدستوري الأصلي" وكتغيير له حدثا سياسيا مؤسسا لمرحلة تاريخية جديدة، حيث أصبح القوة الفاعلة للعمل الوطني والموحدة حولها أوسع الفئات الشعبية التي كانت فيما مضى تناصر الحزب الدستوري القديم مع إقحام قوى اجتماعية جديدة في جدلية الكفاح بالرغم من أنّ بعض الأوساط بقيت بعيدة عنه نسبيا مثل أعيان المدن والوسط الزيتوني والحركة النقابية والعمالية المنضوية في النقابات الفرنسية<sup>(31)</sup>. لكن تطوّر الأوضاع بالبلاد خلال الأربعينات والخمسينات سوف يصحّ مسار تلك الحركات والأوساط ويجعلها تتفاعل إيجابيا مع التوجّهات السياسية الجديدة للحركة الوطنية التونسية<sup>(32)</sup>. ويمكن رصد موقف الحزب الحرّ الدستوري الجديد إزاء مطلب الاستقلال من خلال لوائح المؤتمرات التي عقدت من 1934 إلى 1955<sup>(32)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ميلاد الحزب الحرّ الدستوري الجديد لم يصحبه تغيير في البرنامج المطالب الذي أقرّه مؤتمر نهج الجبل (12-13 ماي 1933)، بل أكد الديوان السياسي في العدد الأوّل من جريدة "العمل" (1 جوان

(30) مذكرة المطالب المتأكدة المقدمة من الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي إلى جناب المقيم العام وحكومة الوجهة الشعبية. تونس، مطبعة "الاتحاد"، بدون تاريخ، ص. 3 و 4.

(31) الزواوي (زهير) : تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين (1929-1939)، تونس، الأطلسية للنشر، 2003، ص. 50.

(32) وهي مؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934) ؛ المؤتمر الوطني الثاني للحزب الحرّ الدستوري الجديد المنعقد بدار الجزيرة، نهج التريبونال، تونس أيام 30 و 31 أكتوبر / 1 و 2 نوفمبر 1937؛ مؤتمر ليلة القدر الذي جمع كافة مكوثات الحركة الوطنية ليلة 23 أوت 1946 بالمدينة العربية بتونس؛ المؤتمر الوطني الثالث للحزب الحرّ الدستوري الجديد بدار سليم بتونس يوم 17 أكتوبر 1948؛ المؤتمر الوطني الرابع للحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي التأم سراّ بنهج قرمطو تونس يوم 18 جانفي 1952 ؛ المؤتمر الوطني الخامس للحزب الحرّ الدستوري الجديد المنعقد بصفاقس أيام 15-16 و 17 نوفمبر 1955.

1934) على "أن غاية الحزب هي السعي إلى تحرير البلاد". ولا يتحقق ذلك إلا بالتحصيل على مجلس تشريعي تونسي لسن القوانين والأنظمة في البلاد (...)" غير أن الحزب الحرّ الدستوري الجديد قد عمل على الفصل بين الرغبة في مبدأ تحرير البلاد والخطط السياسية المتبعة لتكريس ذلك وقد ارتبط هذا الفصل بضرورة مراعاة موازين القوى التي تتفاعل مع موازين ومدى قابلية الدولة الاستعمارية إلى الحوار وتقديم تنازلات. وبالتالي تجسّمت فكرة سياسة المراحل.

ولئن تمسك قادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد بـ "منح الأمة التونسية ضمانات دستورية تحفظ لها حقوقها"<sup>(33)</sup>، وتساهم في إثبات السيادة الوطنية فإنهم اختلفوا حول طرق تحقيق الاستقلال. وفي هذا السياق، يمكن الرجوع إلى اللوائح التي صادق عليها النواب في مؤتمرات نهج التريبونال (1937) وليلة القدر (1946) وصفاقس (1955) لفهم طبيعة الخلاف.

إذا ما تمعنا في الظرف العام الذي انعقد فيه مؤتمر نهج التريبونال، يمكن أن نلاحظ إجماع المصادر على أن منطلق الرغبة في إدراج كلمة "استقلال" (indépendance) في برنامج الحزب عوضا عن "تحرير" (libération ou émancipation) كان قاعديا أي صرح بها مجموعة من المؤتمرين وخاصة أعضاء اللجنة السياسية برئاسة الحكيم سالم الشاذلي والمقرّر العام الحبيب بوقطفة<sup>(34)</sup>.

فقد برز في المؤتمر تياران، تيار متشدّد يمثلّه الحبيب بوقطفة ويوسف الرويسي والمنجي سليم وعلي البلهوان والباهي الأدغم وصالح بن يوسف

(33) مذكرة المطالب...، مرجع سابق، ص. 7.

(34) انظر بالخصوص :

- مذكرات المناضل محمود الماطري...، مصدر سابق، ص. 119 إلى 122.
- كتابات ومذكرات المناضل يوسف الرويسي...، مصدر سابق، ص. 105-106.
- "العمل"، 10 نوفمبر 1937. التقرير العام للجنة السياسية.
- عبد الله (ابراهيم) : شروق وغروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني. سوسة، مؤسسة سعيان للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص. 202 إلى 209.
- Ben Sliman (Sliman) : *Souvenirs politiques*. Tunis, Cérès, 1989, pp. 100-101.
- Dellagi (Moncef) : Un débat sur la revendication de l'indépendance au congrès du Néo-Destour de 1937 In *R.H.M.*, n° 9, juillet 1977, pp. 342 à 349.

والهادي نويّرة ومفتاح فرحات... وتيار معتدل يمثلّه الدكتور محمود الماطري والبحري فيقة والطاهر صفر وبو صقارة والعجمي.

وقد عبّر موقف الحبيب بورقيبة الكاتب العام للحزب عن التيار الأول بقوله : " (...). لاشكّ أننا متفقون في الغاية هي الاستقلال وإنّا لم نحجم لا من التعبير عليها لدى المسؤولين من رجال حكومة فرنسا ولا من إذاعة تلك المحادثة التي بسطت فيها مسألة استقلال تونس على صفحات الجرائد. فالخلاف باللجنة السياسية انحصر في هل تبقى كلمة " التحرير " بالبرنامج الأساسي أم تعوّض " بالاستقلال ". وأنا شخصيا أرى عدم التغيير لأن وضعنا في برنامجنا الأساسي كلمة " التحرير " لا يمنعنا من الطموح إلى الاستقلال طبعاً. أنا أوّل من يعتقد في ضرورة الاستقلال ولهذه العقيدة لم أجازف بمطالبته أوّل الأمر ورحت أكون له الأسس الصالحة للبناء واستعدّ له واعتقد أنّي هيأت له بعض التهيؤ ولازلت مستمرّاً في البناء".

وهنا تتجلى رؤية الكاتب العام الحبيب بورقيبة في استخلاص ما نتج عن تجربة مصالي الحاج عندما أدرج مطلب الاستقلال في برنامج الحزب الذي أسّسه سنة 1937 (حزب الشعب الجزائري) دون تهيئة الشعب الجزائري لذلك<sup>35</sup>.

وعلى أيّة حال، لم يمنع تصويت الأغلبية لفائدة إبقاء برنامج الحزب الأساسي على حاله وعدم تعويض كلمة " التحرير " بمرادف " الاستقلال " الإدارة الاستعمارية من شنّ حملة قمعية واسعة النطاق ضدّ مناضلي الحزب الحرّ الدستوري الجديد إثر حوادث 9 أبريل 1938، وآل الوضع إلى حلّ الحزب وحجز وثائقه ومنعه من أيّ نشاط. ويمكن استنتاج أن المطالبة بالاستقلال بقيت في فترة الثلاثينات ضمنية في برنامج الحزب الحرّ الدستوري الجديد لاعتبارات استراتيجية وتكتيكية<sup>(36)</sup>. وبقدر ما سعى الحزب الحرّ الدستوري الجديد إلى تعبئة كافة شرائح المجتمع التونسي وإقامتها في استراتيجيته التحريرية القائمة

(35) الشابيبي (محمد لطفي) : الهادي نويّرة. جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005، ص. 15 إلى 18.

- قناش (محمد) : الحركة الاستقلالية في الجزائر...، مرجع سابق، ص. 83 إلى 88.

(36) انظر :

- El Mechat (Samya) : *Le nationalisme tunisien, scission et conflits* (1934-1944). Paris, l'Harmattan, 2002, page 111.

على سياسة المراحل والتحضير لشنّ المعركة الحاسمة، ظلت اللجنة التنفيذية في دائرتها الضيقة (167 شعبة من بينها 13 بتونس العاصمة والأحواز وشعبة واحدة بباريس) محترزة من استراتيجية العمل المباشر واكتفت بتحرير المقالات والعرائض وإلقاء الخطب<sup>(37)</sup>.

غير أنّ التحولات التي شهدتها الإيالة والدولة الحامية أثناء الحرب العالمية الثانية ستعطي دفعا جديدا لحقّ الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والجهر بمطلب الاستقلال. فكيف تطوّرت الحركة الوطنية التونسية وحددت موقفها من هذا المطلب ؟ ما من شكّ كان لانهزام الدولة الحامية في جوان 1940 وإمضاء معاهدة الصلح مع ألمانيا النازية من جهة وحالة التصدّع الداخلي التي هزّت المجتمع الفرنسي بين موالين لسياسة التعاون مع الاحتلال الألماني التي أقرّها الماريشال بيتان (Pétain) ودعاة المقاومة والصمود الموالين للجنرال ديغول (De Gaulle) من جهة أخرى، وقع ملموس لدى الوطنيين، إذ أقدم هؤلاء على إبراز عجز الدولة الحامية على حماية نفسها من الاحتلال، فكيف يمكن لها الادّعاء بقدرتها على حماية مستعمراتها ؟ والحال أنّ موجات الاعتقال والاضطهاد المتواصلة التي شنتها السلطات الاستعمارية ضدّ القادة الوطنيين والمناضلين لم تضع حدّا لنشاط الحركة الدستورية التي توخّت العمل السريّ (تكوين الدواوين السياسية السرية : الخامس والسادس والسابع طوال الفترة 1939-1941).

يضاف إلى هذا الحدث ارتفاع المنصف باي المتعاطف مع الحركة الدستورية إلى العرش الحسيني (19 جوان 1942) والانتعاشة الوطنية التي شهدتها الإيالة طوال حملة تونس (نوفمبر 1942-13 ماي 1943) التي مكّنت الحزب الحر الدستوري الجديد من تجديد تشكيلاته والرجوع إلى سالف نشاطه.

(37) أنظر :

- نفس المرجع، ص. 114.

- Kraïem (Mustapha) : **Mouvement national et Front populaire. La Tunisie des années trente**. 2. Université de Tunis I, ISHMN, 1996, pp. 101 à 308.
- Kraïem (Mustapha) : Le Néo-Destour : cadre, militants et implantation pendant les années trente In **Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930**. Tunis, MEERS / CNUST, 1987, pp. 17 à 49.
- Hamza (Hassine-Raouf) : **Eléments pour une réflexion sur l'histoire du mouvement national pendant l'entre-deux-guerres : la scission du destour de mars 1934**, Idem. pp. 51 à 78.

وقد سبق ذلك الإعلان عن ميثاق الأطلنطي (La charte de l'Atlantique) يوم 12 أوت 1941 الذي أعلن مساندته حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. كلّ هذه الأحداث المتداخلة جعلت الرّغبة في الاعتناق تطفو بقوة وتجعل الحركة الوطنية، لا فقط في تونس بل أيضا في الجزائر والمغرب الأقصى تفسح عن مطلب الاستقلال الذي شهد مساندة شعبية عارمة مع تأسيس جامعة الدول العربية وجمعية الأمم المتحدة (1945) إثر انتصار الحلفاء<sup>(38)</sup>.

وبالتوازي مع رفض الوطنيين التونسيين لمشروع الاتحاد الفرنسي (تبلور إثر انعقاد ندوة "برازفيل" (جانفي 1944) تكوّنت لجنة وطنية يوم 30 أكتوبر ضمّت 60 عضوا وعُرفت بلجنة الستين والتي تشكّلت إثرها " جبهة وطنية " ضمّت كلا من الحزبين الدستوريين والحركة المنصفية ومدرّسي جامع الزيتونة وممثلي الأقلية اليهودية وعقدت اجتماعين؛ الأوّل يوم 30 أكتوبر 1944 أعدّ تقريرا طالب فيه بمنح البلاد التونسية استقلالها الداخلي، والثاني يوم 13 نوفمبر طالب فيه بإقامة نظام ملكي دستوري<sup>(39)</sup>. وفي نفس الفترة التي هاجر فيها الزعيم الحبيب بورقيبة إلى القاهرة (مارس 1945) للتعريف بالقضية التونسية ومحاولة إدراجها ضمن جدول أعمال جامعة الدول العربية، سعى الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بإشراف كاتبه العام صالح بن يوسف إلى تكوين جبهة وطنية مضادة للاستعمار جمعت المنظمات المهنية لا سيما الاتحاد العام التونسي للشغل (جانفي 1946) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (أفريل 1948) والاتحاد العام للفلاحة التونسية (ماي 1950) والمنظمات الشبابية (حركة الشبان المسلمين والاتحاد العام للطلبة بتونس). وتجسيما لتوافق كافة مكونات الحركة الوطنية حول إخفاق سياسة الحماية، انعقد مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) ورفع لأول مرة شعار الاستقلال التام حيث ورد في خاتمة ميثاقه : "(...) لهذا كلّه فإنّ المؤتمر الوطني التونسي يعلن : إنّ نظام الحماية نظام سياسي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي ومصلحه

(38) أنظر : دراستنا : الحركة الوطنية 1934-1952 في تونس عبر التاريخ. الحركة الوطنية ودولة الاستقلال (الجزء الثالث). تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005، ص. 113 إلى 118.

(39) أنظر :

- Kraïem (Mustapha) : **La classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)**. Tunis, 1980, page 200.

الحيوية، وأن هذا النظام الاستعماري قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق، بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام، والانضمام - كدولة ذات سيادة - إلى جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في مؤتمر الصلح<sup>(40)</sup>.

هل تعكس المطالبة بالاستقلال توافقاً مع وجهة نظر الزعيم الحبيب بورقيبة التي صرّح بها في خطابه أمام أعضاء اللجنة السياسية أثناء أشغال مؤتمر نهج التريبونال سنة 1937 والتي تربط مسألة إدراج مطلب الاستقلال في برنامج الحزب بتهيؤ الشعب التونسي لخوض المعركة الحاسمة ؟

أم هو مجرد موقف ظرفي اتخذ في ظل السياسة القمعية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماست (1944-1946) والذي عبّر مراراً عن معارضته لأي نشاط وطني وغلق الباب أمام أي مبادرة تحريرية تمكن الحزب الحر الدستوري الجديد المنحلّ من الرجوع إلى سالف نشاطه. ومما يرجّح الفرضية الثانية أن قرار عقد مؤتمر ليلة القدر قد اتخذ في ظل غياب الزعيم الحبيب بورقيبة أي أن الدواعي لانعقاده كانت داخلية بالدرجة الأولى.

إضافة إلى ذلك لم يتردّد الحزب الحرّ الدستوري الجديد من تعديل موقفه حول مطلب الاستقلال إثر تعيين الاشتراكي التحرري جون مونص (Jean Mons) مقيماً عاماً جديداً في مطلع سنة 1947<sup>41</sup>. وقد أفردت جريدة "تونس الاشتراكية" (Tunis Socialiste) لسان الفدرالية الاشتراكية بتونس مقالين في الغرض خصّص الأول لتغطية الندوة الصحفية التي عقدها الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد صالح بن يوسف في (20 أوت 1947) قائلاً : "... عندما نطالب بالاستقلال، هذا لا يعني أن الفرنسيين يجب أن يزولوا من تونس بين عشية وضحاها. إن الاستقلال غاية مثلى نتوق إليها إما بتوحيّ العنف أو الحوار السلمي. إن مذهب الحزب الحرّ الدستوري الجديد يعادي العنف. في تقديرنا، يمكن الوصول إلى الاستقلال بالتعاون مع

الجمهورية الفرنسية. هنالك استقلال واستقلال. بالنسبة للحزب الدستوري، الاستقلال نتحصّل عليه بعد اجتياز الشعب التونسي سلسلة من المراحل. حينذاك نصل إلى نظام مشاركة لشعوب حرّة. وهو الهدف الذي ندعو إليه الشعب الفرنسي (...)"<sup>(42)</sup>.

أمّا المقال الثاني فقد خصّصه محرّره الحكيم إليي كوهن حضرية الكاتب العام للفدرالية الاشتراكية بتونس للتبويه بالرّصانة والاعتدال اللذين ميّزا موقف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد أثناء ندوته الصحفية ذاكراً بالخصوص " أنّ صالح بن يوسف يعدّ من أبهى نجاحات فرنسا بتونس " وأنّ الخلاف بين الاشتراكيين والوطنيين حول تشكيل حكومة مصطفى الكعّاك (جويلية 1947) وما صاحبها من إصلاحات " منقوصة " لا تنفي تقريب وجهات النظر<sup>(43)</sup>. وقد تفاعل صالح فرحات الكاتب العام للجنة التنفيذية (الحزب الدستوري القديم) مع موقف صالح بن يوسف وتجلّى ذلك من خلال ما ذكره سارج معاطي (Serge Moati) عضو المكتب الفدرالي للاشتراكيين بتونس الذي بيّن : " من خلال المواقف التي تمّ تأكيدها، يمكن استجلاء توجهات عامّة وجب أخذها في عين الاعتبار عند دراسة المشكلة الفرنسية - التونسية، وهذه التوجهات العامة تحتدّ أو تلتين حسب شخصية الناطق باسمها أو انتهازيته السياسية"<sup>(44)</sup>.

وقد انسجم تصريح الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد صالح بن يوسف مع برنامج النقاط السبع الذي طرحه الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 14 أفريل 1950 مؤكداً أنّ المطالبة بالحكم الذاتي هي مرحلة في الطريق بالظفر بالاستقلال. وكان قد نبّه في تصريح له إلى خطورة المرحلة ودقتها : " حذار، إن زمجرة الغضب بدأت تصعد. فقد بلغ استياء التونسيين حدّ السخط. وإذا ما تواصل الرّفّض الفرنسي لهذه الإصلاحات الضرورية والعاجلة (...)، فإنّ ردتنا سيكون بشنّ أعمال شغب (...)"<sup>(45)</sup>.

42) Tunis-Socialiste, 21 août 1947. Conférence de presse de Me Salah Ben Youssef, Secrétaire général du Néo-Destour.

43) Tunis-Socialiste, 23 août 1947. Ben Youssef a parlé, par Dr Elie Cohen Hadria.

44) Tunis-Socialiste, 30 août 1947. Sous le signe des deux Salah, par Serge Moati.

45) L'Observateur, 20 avril 1950. Habib Bourguiba et les revendications tunisiennes par Maurice Dessinges.

40) الدكتور الحبيب ثامر : هذه تونس. القاهرة، مكتب المغرب العربي، 1948، ص. 121.

41) أنظر : أطروحتنا :

Socialistes français et nationalistes tunisiens : Histoire d'une rencontre (1945-1956). Tunis, Orbis, 1997, pp. 84-86.

- Mons (Jean) : Sur les routes de l'histoire. Paris, Albatros, 1981, pp. 222 à 226.

#### IV - الخلاف اليوسفي- البورقيبي والاستقلال التام (1954-1956)

لقد بادر الزعيم الحبيب بورقيبة عن طريق مقالاته الصحفية بجريدة L'Action Tunisienne وخطبه طوال الثلاثينات وتحديدًا بين مؤتمر نهج الجيل (1933) ومؤتمر نهج التريبونال (1937) بتوحي استراتجية براغماتية لتحقيق هدف الاستقلال بصفة مرحلية وقد توضحت هذه الاستراتيجية إثر الحرب العالمية الثانية بالمرافعة على المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة. وليس بخفي أن توظيف هذا الخيار كان الهدف منه الحصول على الدعم الأمريكي في الضغط على السياسة الاستعمارية الفرنسية وإقناعها بوجوب إدخال إصلاحات جوهرية في مستعمراتها والانخراط تدريجيا في سياسة تصفية الاستعمار<sup>(48)</sup>.

ولئن التزم الأمين العام صالح بن يوسف إلى حدود تعيينه كوزير العدل في حكومة محمد شنيق التفاوضية (أوت 1950 - مارس 1952) بالخط المرحلي لاستراتيجية الحزب في مواجهة السياسة الاستعمارية وقبول مبدأ الحوار مع الأوساط السياسية التحررية الفرنسية<sup>(49)</sup> فإنه أبدى احترازا بعد خطاب رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرانس (31 جويلية 1954) وفي مرحلة ثانية عارض الاتفاقيات (3 جوان 1955)<sup>(50)</sup>.

وعلى أية حال فإن الحملة القمعية الشرسة التي شنتها السلطة الاستعمارية ضد قيادة الحزب الحرّ الدستوري الجديد ومناضليه واعتقال

(48) أنظر :

- France Soir, 21 juillet 1954. Bourguiba dit : « la discussion peut s'engager sur la base du traité du Bardo instituant le protectorat français en Tunisie », Jean Pierre Hutin.

(49) ورد في خطاب الأمين العام صالح بن يوسف في الجلسة العامة لمؤتمر الأمانة الاشتراكية المنعقد بستوكهولم يوم 16 جويلية 1953 ما يلي : " (...) إن حركتنا (...) اتجهت دوما نحو الاشتراكيين وبالأخص الاشتراكيين الفرنسيين. وأرى لزما عليّ، في هذه المناسبة أن أبلغ لأصدقائنا الاشتراكيين الفرنسيين مشاعر الشعب التونسي بعرفان الجميل للجهود المبذولة من طرفكم لإيجاد حلّ عادل ومنصف للمشكلة الفرنسية-التونسية، الحلّ الذي يجب أن يحقق رغائبنا في الاستقلال الوطني مع التوافق الكلي وضمان المصالح العليا لفرنسا والفرنسيي تونس واحترامها (...) " في " المجلة التاريخية المغاربية "، مرجع سابق، ص. 707.

(50) تم اعتقال الزعيم الحبيب بورقيبة في فجر يوم 18 جانفي 1952 في حين غادر صالح بن يوسف صحبة محمد بدر تونس يوم 13 جانفي 1952 نحو باريس لتقديم الشكوى التونسية لجمعية الأمم المتحدة.

وهكذا يتضح أن الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد ركّز عمله في الفترة المتراوحة بين 1948 و1952 على مواصلة مساعيه لتدويل القضية التونسية وكسب أنصار له في الأوساط التحررية والمناهضة للاستعمار مع المرافعة على التحالف مع المعسكر الغربي في إطار الحرب الباردة وذلك عن طريق توظيف الضغط الأمريكي على السياسة الاستعمارية الفرنسية وفي نفس الوقت مواصلة التعبئة الداخلية وذلك بتمتين أركان الجبهة الوطنية المناهضة للاستعمار (نذكر منها بالخصوص مبادرة تشكيل " لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي " يوم 12 ماي 1951) وإعداد التشكيلات الحزبية (الشعب والجامعات الدستورية) لما ستفضي إليه تجربة حكومة محمد شنيق التفاوضية<sup>(46)</sup>. وطوال هذه الفترة اقتصر الحزب على المطالبة بالاستقلال الداخلي<sup>(47)</sup>. وما إن فشلت الحكومة التفاوضية في إلزام السلطة الفرنسية بإيفاء وعدها المتمثل في إنجاز الإصلاحات المرجوة تحقيقا للاستقلال الداخلي حتى تآزم الوضع.

فقد أثارَت مذكرة 15 ديسمبر 1951 التي أعلنت تمسّكها بمبدأ السيادة المزدوجة وأن " الرابطة بين تونس وفرنسا أبدية " استياء الزعيم الحبيب بورقيبة ومناضلي الحزب الحرّ الدستوري الجديد. وأكدت اللائحة المصادق عليها بالإجماع أثناء عقد المؤتمر الرابع للحزب الحرّ الدستوري الجديد (18 جانفي 1952) على حقّ تونس في تقرير مصيرها ذاكرة ما يلي : ورأت " أنه لا يمكن التعاون المثمر بين البلدين (تونس وفرنسا) في الميادين الثقافية والاقتصادية والدفاع إلا بانتهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية وإبرام معاهدة ودية وتحالف على قدم المساواة (...) ".

(46) أنظر على سبيل المثال ولا الحصر :

- تونس والاستعمار. مذكرة عن الحالة السياسية بتونس قدمها لهيئة الأمم المتحدة في دورة أكتوبر - نوفمبر 1948 الأستاذ جلولي فارس. تونس، مطبعة النابلي، 46 صفحة.

- Ben Slimane (Slimane) : Souvenirs..., op, cit, pp. 288 à 297.

- تونس عبر التاريخ. الجزء الثالث... مرجع سابق، ص. 121 إلى 125.

(47) أنظر :

Nouira (Hédi) : Les suites douloureuses d'une expérience manquée In Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat. Paris, Julliard, 1953, pp. 182 à 190.

عناصره الفاعلة ستعطل مسار الحوار مع القيادة الدستورية الناشطة في الخارج (صالح بن يوسف، الباهي الادغم، الرشيد إدريس، علي البلهوان...) والقيادة الدستورية السريّة في الداخل (المنجي سليم، الطيب المهيري، الهادي نيرة، جلّولي فارس...) والقيادة المعتقلة (الزعيم الحبيب بورقيبة...) (51).

إنّ تشكّل حكومته قرّر بيار منداس فرنس (Pierre Mendès France) (مارس - ماي 1954) معالجة القضية التونسية (52). ما هي الدوافع التي جعلت بيار منداس فرنس يختار الحوار مع الزعيم الحبيب بورقيبة ويزيح صالح بن يوسف رغم خطته كأمين عام للحزب الحرّ الدستوري الجديد؟ وما هو الموقف الذي سيّديه محمّد الأمين باي من خطاب قرطاج وتشكّل حكومة الطاهر بن عمّار التفاوضية ومن إمضاء الاتفاقيات؟ وما هو موقف الحكومة التفاوضية من الخلاف اليوسفي - البورقيبي منذ رجوع صالح بن يوسف من المهجر يوم 13 سبتمبر 1955 إلى تاريخ "فراشه" إلى القطر الليبي يوم 28 جانفي 1956؟

تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرنس قد استعان في إحاطته بالملف التونسي بعدد الشخصيات السياسية والإعلامية الفرنسية: النائب الاشتراكي آلان سافري (Alain Savary) والكاتب العام للفدرالية الاشتراكية بتونس الحكيم إيلي كوهن (Dr Elie Cohen) (Hadria) والمؤرّخ شارل أندري جوليان (Charles André Julien) والصحفي روجي ستيفان (Roger Stéphane) والتي كانت لها علاقات مع الحزب الحرّ الدستوري الجديد (محمّد المصمودي ممثّل الحزب الحرّ الدستوري

الجديد بباريس والهادي نيرة) وتعكس الهاجس الأمني الذي أصبح يهدّد الحضور الفرنسي بالمغرب العربي (53).

كذلك شدّد كلّ من لويس بريبي (Louis Périllier) المقيم العام السابق بتونس (1950 - 1951) وبيار منداس فرنس على إبعاد الأمين العام للحزب صالح بن يوسف من طاولة التفاوض لموقفه "المتصلّب والعدائي" منذ أن اتخذ من الدعم العربي - الأسوي لحركة مناهضة الاستعمار ركيزة لتصفية الحضور الفرنسي بالمغرب العربي انطلاقاً من القاهرة. ففي مذكرة موجّهة إلى كريستيون فوشي (Christian Fouchet) وزير الشؤون التونسية والمغربية بتاريخ 30 ديسمبر 1954، طلب رئيس الحكومة " (...) أن يتجنّب ترخيص أيّ قيادي دستوري موجود حالياً بباريس أن يلتحق بالقاهرة أو أي مكان آخر للهرج الخارجي. يجب حصر حرية تنقل القيادة الدستورية في الذهاب والإياب بين تونس وفرنسا (...) " (54). أمّا لويس بريبي فقد أصدر بنشرية "فرنسا - المغرب" (France-Maghreb) في عددها الأوّل (مارس 1954) مقالا حول الوضع التونسي ختمه كما يلي: "البرنامج قبل كلّ شيء" هذا ما تطالب به أغلبية التونسيين النّيرين ويبدو لهم أن اختيار الأسماء مسألة ثانوية. ولكن يمكن الجزم بأنّ أيّ شخصية ممثلة تصل إلى الحكم سوف تجعل من تحقيق الاستقلال الداخلي هدفاً الأوّل. هنالك حلول تضمن بصفة ناجعة مشاركة الفرنسيين في المؤسسات بشروط تتوافق مع السيادة التونسية. وإذا ما توقرت الخطوط العامة للاتفاق، يمكن للحوار الوثائق مع الشخصيات المعيّنة من قبل الباي أن يهيئ ظروف التفاهم المشترك ومتطلباته. ولا يمكن قبول أيّ مانع اتجاه الشخصيات التي حظيت بموافقة الباي وممثّل فرنسا بتونس. ويجب على صالح بن يوسف الذي اتخذ من ميكروفون إذاعة القاهرة منبرا له أن يتوخّى الحذر. إنّ غيابه لفترة طويلة عن بلاده يجعله لا يقتر بعض مظاهر تغيّر

(53) أنظر :

- Vers le règlement du problème des fellaghas tunisiens. Notes pour Edgar Faure, Christian Fouchet et André Pélabon In **Pierre Mendès France. Œuvres complètes** III. Gouverner c'est choisir 1954-1955. Paris, Gallimard, 1986, pp. 482-483.

(54) أنظر :

- L'évolution des négociations franco-tunisiennes. Note pour Christian Fouchet, **Idem**, page 637.

(51) أنظر :

- الأدغم (الباهي) : مراسلات...، مصدر سابق.
- بوعلّي (البشير) : ذكريات...، مصدر سابق.
- إدريس (الرشيد) : في طريق...، مصدر سابق.

(52) أنظر :

- De Cock (Laurence) : **La France et Bourguiba. Attitude et politique de la France à l'égard du « combattant suprême »** 1945-1956. Mémoire de maîtrise en Histoire, université de Reims Champagne Ardenne, année 1994-1995, pp. 133 à 138 (Entre Bey, Salah Ben Youssef et Bourguiba : le choix français).

الوضع. عندما تظهر من طرفي النزاع رغبة اتفاق كنتيجة للأحداث التي جعلت هؤلاء وهؤلاء يعملون الفكر، لا يمكن " للمهاجرين " أن يلعبوا دور الحكم. إن صوت المهاجرين - تاريخ فرنسا شاهد على ذلك - لم يكن دائما صوت الحكمة" (55).

فقد اختار ألان سافري كاتب الدولة المكلف بالشؤون التونسية والمغربية في حكومة غي مولتي (Guy Mollet) المفاوضات التونسية الأمثل بالنسبة للدولة الفرنسية ملاحظا : " لا يوجد مثال في تاريخ تصفية الاستعمار يؤكد الظفر بالاستقلال إثر انتخابات حرة (...) صحيح كان أماننا الحزب الحر الدستوري الجديد، ولكن في وقت معين وجب علينا أن نختار مع من نتحاور : بورقيبة أو صالح بن يوسف (...) إن مصلحة فرنسا اقتضت أن نتحاور مع الذين لهم سلطة على أتباعهم حتى يتم الإيفاء بالعهد الممضاة (...) " (56). ماذا يمكن أن نستخلص من مبادرة منداس فرنس والتعليمات التي وجهها لأعضاده ؟ هو التباين بين مواقف منداس فرنس (الاستقلال الداخلي فقط) والزعيم الحبيب بورقيبة (الاستقلال الداخلي يفتح الطريق للاستقلال التام) وآلان سافري (الاستقلال في إطار التكافل L'indépendance dans l'interdépendance) (57). وقد أضاف منداس فرنس في مداخلته أثناء مداوالات الجمعية الوطنية يوم 8 جويلية 1955 المخصصة للمصادقة على الاتفاقيات التونسية - الفرنسية : " (...) لقد نقد الكثير مساهمة الحزب الحر الدستوري في الحكومة التفاوضية. كذلك تم نقد الدور الذي لعبته شخصية من الطراز الأول، السيد الحبيب بورقيبة. أعترف عن طواعية أن المفاوضات المثالي، الذي نحن متيقنون من التفاهم معه بسهولة هو الذي نصنعه نحن حسب ميولاتنا الخاصة. ويمكن أن

(55) أنظر :

- Perillier (Louis) : La situation tunisienne In « **France-Maghreb** », n°1, mars 1954, page 6.

(56) أنظر :

- **Guy Mollet, un camarade en république**. Lille, Presses universitaires de Lille, 1987, page 524.

(57) أنظر :

- Hadria (Elie Cohen) : Bilan de l'expérience Mendès-France en Tunisie In **La Revue Socialiste**, n° 85, mars 1955, 231 à 241.  
- Machuela (David) : **Alain Savary et la décolonisation du Maroc et de la Tunisie**. Mémoire présenté à l'I.E.P. de Paris, 1992, pp. 45 à 56.

نعطيه الملامح التي نريدها (...) الحقيقة التي يجب إقرارها هي أن الحزب الحر الدستوري الجديد - دون احتكار نيابة الرغائب الوطنية - هو الذي يمثلها لأنه له تأثير على الجماهير التونسية. وأحببنا ذلك أم كرهنا فهو الذي قاد المعارضة الوطنية ضدنا طوال سنوات عديدة. بالرغم من كل العراقيل، يكون الحزب الأكثر أهمية والأحسن تنظيما، الحزب الذي يرمز في عيون الشعب التونسي إلى النضال من أجل الاستقلال الذاتي والحرية (...) " (58).

وبالتوازي مع كشف النائب الراديكالي بيار منداس فرنس بعد سقوط حكومته (5 فيفري 1955) في مداخلته أمام الجمعية الوطنية يوم 8 جويلية 1955 بأن " بعض الفرنسيين (فرنسيو تونس) طلبوا خلع الباي" (59). وقد راسل جاك باردو (Jacques Bardoux) رئيس اللجنة المتوسطة رئيس الحكومة الفرنسية مبيئا أنه " تعرض إلى تهديد من قبل شخص مسلح كان مطلبه الأساسي : تحقيق رغبة الباي في الحصول على لقب ملك" (60). مضيفا : " إن معالي الباي بالاتفاق مع أبنائه يطلب منكم تخليه عن لقب باي وإبدال الإيالة بمملكة دعامة لسلطته الضرورية ويضعه في نفس الدرجة التي تحصل عليها ملك ليبيا (...) وثبتت قرار منح الاستقلال الذاتي. إن الباي مستعد لإمضاء توا الإضافات الضرورية إلى معاهدة باردو لتأمين التعاون التونسي - الفرنسي والحضور الفرنسي بتونس" (61).

ما يمكن أن نستنتجه أنه في الوقت الذي تبحث فيه السلطة الفرنسية عن المفاوضات الذي يؤمن نجاح تدرج البلاد التونسية إلى الاستقلال مع المحافظة على المصالح المشتركة، حاول الباي إنقاذ عرشه وضمان حضوره إثر قطيعته مع الحزب الحر الدستوري الجديد نتيجة الموقف المتخاذل الذي توخاه من إصلاحات دي هوتكلوك (De Hautecloque) وبيار فواز

(58) أنظر :

- Le pessimisme colonialiste (8 juillet 1955) In Mendès-France (P.). Œuvres complètes IV. Pour une république moderne 1955-1962. Paris, Gallimard, 1987, pp. 72-73.

59) Mendès-France (P.). Œuvres complètes IV..., op. cit., page 70.

(60) ذكرته : De Cock (L.) : **La France...**, op. cit., page 134.

(61) أنظر :

- Institut Pierre Mendès-France, Tunisie. Lettre de Jacques Bardoux à P. Mendès-France, 10 août 1954.

(1953-1954) (Pierre Voizard)، إضافة إلى ذلك كان التنافس على أشده بين الزعيم الحبيب بورقيبة والأمين العام صالح بن يوسف الذي يعتمد أكثر فأكثر على الدعم العربي - الأسوي لنقد الاتفاقيات التونسية - الفرنسية ويرفع شعار التضامن المغربي لتحقيق الاستقلال التام. وليس من قبيل الصدفة أن تتوازي عملية التفاوض الفرنسي - التونسي مع أشغال مؤتمر باندونغ (Bandung 18-24) (أفريل 1955) (62).

وحول الوضع السياسي بتونس للفترة المتراوحة بين 21 و 27 جوان 1954 تذكر الاستعلامات الفرنسية ما يلي : " (...) بالرغم من موقفها اللائق ظاهريا، الحاشية تسعى إلى المصالحة مع الشعب التونسي للحفاظ على مصداقيتها. ويبدو أن الأمير الشاذلي - بعد أن دفع والده الجبرية إلى عائلة صالح بن يوسف - سلم أخيرا (بموافقة الباي) مبلغ 3 ملايين لمساعدة مجموعات الفلاحة (...) " (63).

وفي هذا الإطار، بادر الزعيم الحبيب بورقيبة إثر عودته من المهجر (1 جوان 1955) بزيارة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (6 جويلية 1955) للتأكيد على أن هدف الاتفاقيات التونسية - الفرنسية هو الاستقلال التام (64). في ذلك الظرف كيف تعامل الزعيم بورقيبة مع تصاعد المعارضة اليوسفية من جهة وضغوط الوضع الداخلي والدولي من جهة أخرى ؟ وما هي العوامل التي جعلت الدولة الفرنسية تتخلى عن الاتفاقيات المبرمة وتقبل مبدأ التفاوض من أجل الاستقلال مع الحكومة التونسية ؟

في تقديرنا، يمكن اعتبار عقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الحرّ الدستوري الجديد بصفاقس (15 - 18 نوفمبر 1955) النجاح الأول الذي حققه الزعيم بورقيبة في إطار خلافه مع صالح بن يوسف إذ تمكّن من كسب دعم

الاتحاد العام التونسي للشغل ومؤازرة أعضاء الديوان السياسي له وقد عمل بورقيبة على توظيف المعارضة اليوسفية للضغط على سلطة الحماية لقبول التفاوض حول تحقيق الاستقلال التام.

ولئن سادت أجواء المؤتمر العديد من مظاهر التوتر، فقد تمكّن الزعيم بورقيبة من إقناع الحاضرين بنجاعة استراتيجيته وقد عبّرت اللائحة السياسية عن "مصادقة المؤتمر للسياسة التي سلكها الديوان السياسي للوصول بالبلاد إلى استقلالها الذاتي واعتبرت الاتفاقيات التونسية الفرنسية المبرمة في 3 جوان 1955 مرحلة هامة في سبيل الاستقلال على أن يجري إنجازها بروح التعاون الحرّ (...)". كما سجّل المؤتمر منح كامل ثقته لرئيس الحزب والديوان السياسي لمواصلة مجهود النهوض الديمقراطي الرامي لتحرير الوطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى تتحقق الرسالة والأهداف التي أسّس من أجلها الحزب تحقيقا كاملا (65).

كذلك تبيّن تدريجيا لقادة الثورة الجزائرية موقف الزعيم بورقيبة وأعضاده في الديوان السياسي المناصر لحقّ الشعب الجزائري في الاستقلال ولئن تجلّى ذلك بصفة سرّية في أواخر سنة 1955 فسوف يظهر بصفة جليّة وثابتة مع دولة الاستقلال ويفقد الأمين العام للحزب صفة المساند السياسي التونسي الأوحد والفريد للثورة الجزائرية (66).

والجدير بالملاحظة أنّ هذا الكسب السياسي الأوّل لصالح الزعيم بورقيبة قد تزامن مع رجوع محمّد الخامس إلى بلده، (16 نوفمبر 1955)، إذ أدّت المفاوضات المغربية الفرنسية إلى اتفاقية سال سان كلو (Celle-Saint Cloud) يوم 6 نوفمبر التي بمقتضاها توافق فرنسا على فتح "مفاوضات الهدف منها ارتقاء المغرب إلى نظام دولة مستقلة" (67). إنّ هذا التنازل الذي أبداه رئيس

(65) أنظر :

- بوعلي (البشير) : ذكريات...، مصدر سابق، ص. 225 (مؤتمر صفاقس).

- إدريس (الرشيد) : في طريق...، مصدر سابق، ص. 456 إلى 483 (مؤتمر صفاقس).

(66) أنظر :

- Lebjaoui (Med) : *Vérités sur la révolution algérienne*. Paris, Gallimard, 1970, pp. 96 à 106.

(67) أنظر :

- Julien (Charles-André) : *Le Maroc face aux impérialismes* (1415-1956). Paris, Editions Jeune Afrique, 1978, pp. 466 à 470.

(62) أنظر :

- Lacouture (Jean) : *Bandung ou la fin de l'ère coloniale* In *Le Monde Diplomatique*, avril 2005, pp. 22-23.

- إدريس (الرشيد) : في طريق الجمهورية...، مصدر سابق، ص. 390 إلى 399.

(63) أنظر :

- SHAT, carton 2H 134, dossier 1 : Evolution de la situation politique (1953-1954), synthèse hebdomadaire de renseignements en date du 30 juin 1954.

(64) أنظر : تونس الاقتصادية، 15 جويلية 1955.

الحكومة الفرنسية أنطوان بيناي (Antoine Pinay) إزاء الملك والقضية الوطنية المغربية يمثل إحدى العوامل السياسية التي وظفها الزعيم بورقيبة في ضغطه على الحكومة الفرنسية لقبول مبدأ التفاوض حول الاستقلال التام<sup>(68)</sup>. فقد ورد في اللائحة العامة التي صادق عليها المجلس المثلّي للحزب الحرّ الدستوري الجديد يوم 23 جانفي 1956 ما يلي : اعتبارا " للمعطيات السياسية التي ما فتئت تتطور بتونس وفي العالم والتي سيكون مآلها حتما الظفر بالاستقلال". يرغب الحزب في "اختصار مراحل انتقال السيادة" إلى الدولة التونسية<sup>(69)</sup>.

ومع تشكل حكومة الاشتراكي قي مولي (Guy Mollet) 2 جانفي 1956 والتي ضمت في بدايتها الراديكالي بيار منداس فرنس كوزير دولة والاشتراكي آلان سافري (Alain Savary) في خطة كاتب دولة مكلف بالشؤون التونسية والمغربية لدى وزير الشؤون الخارجية كريستيان بينو (Christian Pinaud)<sup>(70)</sup>، انضاف عامل جديد ساهم في دعم القضية التونسية حيث أبدى كل من آلان سافاري ورفيقه روبرت فرديي (Robert Verdier) تفهما للمطالب التونسية وساندا القضية التونسية في أحلك ظروفها<sup>(71)</sup>. وقد تأكدت

(68) أنظر :

- L'Express, 1er novembre 1955. **Le choix en Afrique**, par Pierre Mendès-France.

(69) أنظر :

- Julien (Charles-André) : **Et la Tunisie devint indépendante...**(1951-1957). Paris, Ed. Jeune Afrique, 1985, page 203.

(70) استقال بيار منداس فرنس من حكومة قي مولي يوم 23 ماي 1956 وتلاه في نفس السنة آلان سافري (3 نوفمبر) إثر اختطاف الطائرة المقلّة لأعضاء جبهة تحرير الجزائر يوم 22 أكتوبر 1956. وكانت معارضتهما للسياسة الفرنسية المتعبدية في الجزائر العامل الأساسي في الاستقالة.

(71) أنظر :

- أطروحتنا :

Socialistes français et nationalistes..., **op. cit.**, pp. 157 à 167 et pp. 189 à 195...

- Verdier (R.) : **Mémoires...**, **op. cit.**, pp. 144 à 149.

- Prévot (Maryvonne) : Convergences maghrébines autour d'Alain Savary, Secrétaire d'Etat aux affaires marocaines et tunisiennes In **Revue Historique**, n° 611, juillet-septembre 1999, pp. 507 à 536.

- Prévot (Maryvonne) : **Alain Savary. Le refus en politique**. Tournai (Belgique), 2003, pp. 115 à 135.

- Bernstein (Serge) : Alain Savary et les protectorats nord-africains In **Alain Savary : politique et honneur**. Paris, Presses des Sciences Po, 2002, pp. 157 à 164.

- Carlier (Omar) : Alain Savary et la question algérienne : le tournant et l'enjeu de l'année 1956 **Idem.**, pp. 165 à 217.

مساندة الحزب الاشتراكي للتوجه البورقيبي من خلال خطاب النائب أورست روزنفلد (Oreste Rosenfeld) أثناء أشغال مؤتمر الحزب الاشتراكي (14-15 جانفي 1956) : "إنّ المشكل التونسي مطروح بصفة حادة. أنتم تعلمون كيف يوظف صالح بن يوسف بذكاء الحرب في الجزائر ضدّ بورقيبة. إنّ تطوّر الوضع في تونس مرتبط بصفة كبيرة بحلّ المشكل الجزائري. وإذا أردنا أن لا نترك بورقيبة والحزب الدستوري الجديد يضعفان، يجب علينا في الحين الإعلان عن إلغاء معاهدة باردو. إنّ التمسك بها في الاتفاقيات التونسية-الفرنسية لسنة 1955 يعدّ لا معنى له من الناحية القانونية، وهو خطأ بسيكولوجي فادح. واعتبارا أنّه تمّ الاتفاق على بطلان معاهدة فاس، فإنّ إلغاء معاهدة باردو أصبح ضروريا. إنّ حكومة الجبهة الجمهورية ستدعم سلطة الحكومة التونسية وزعيم الحزب الحرّ الدستوري الجديد إذا بادرت بإلغاء معاهدة الحماية وسعت إلى التوفيق المنتظر بين الاتفاقيات الحالية وما ستسفر عنه ترتيبات المعاهدة التي ستمضى مع المغرب الأقصى"<sup>(72)</sup>.

### الخاتمة :

إنّ المقاربة التأليفية التي حاولنا إنجازها بالرجوع إلى أهمّ المصادر المتوقّرة وأحدث المراجع المنجزة في المبحث أي الحركة الوطنية ومطلب الاستقلال (1881-1956) مكنتنا من إبراز الخصوصيات التي حقّت طوال فترة الحماية بهذه العلاقة العضوية إذ أنّ هدف كلّ حركة تحريرية هو استرجاع السيادة تكريسا لمبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها. والطرافة الأولى في تاريخ الحركة الوطنية التونسية تتمثل في المطالبة بإرجاع الدستور الذي تمّ إبطاله غداة ثورة علي بن غداهم سنة 1864. فقد جعلت الحركة الإصلاحية من تحديث المؤسسات السياسية للمملكة الحسينية أحد أهدافها الأساسية غير أنّ حالة الوهن التي كانت تعصف بالإيالة تحت تأثير عوامل داخلية (السياسة الاستبدادية في الميدان الجبائي خاصة) وخارجية (التوسّع الاستعماري الأوروبي واحتداد التنافس الإمبريالي) عجّلت بإجهاض محاولات الإصلاح التي شهدتها البلاد قبل انتصاب الحماية.

(72) أنظر :

- Fonds Charles André Julien déposé au centre d'histoire de Sciences Po (C.H.E.V.S.), Ju 30.

وعلى أية حال فإنّ الحركة الإصلاحية تمكّنت من التأسيس لنواة نخبة شكّلت أول حركة مطلّبية أهلية ذات أبعاد سياسية وثقافية أمام إدارة الحماية : "حركة الشباب التونسي" (1907-1912) التي لم تدرج مطلب الاستقلال في برنامجها ولكن هيّأت عن طريق بلورة مفاهيم جديدة للأمة والوطن والدستور والشعب لوعي وطني كانت الحرب العالمية الأولى من أهمّ عوامل تفجيرها. وكان ميلاد الحزب الحرّ الدستوري التونسي سنة 1920 إثر حدثين هامين على المستوى الدولي : مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسن التحرّرية وأبعاد الثورة البلشفية في المستعمرات. ولئن لم يجهر الحزب الحرّ الدستوري بمطلب الاستقلال - رغم إلحاح المناضل محمد باش حامية على ذلك - لأسباب تكتيكية فإنّ هدفه الأسمى كان تحرير البلاد. وليس من باب المبالغة أن نعتبر فترة ما بين الحربين : العشرينات ثم منعرج الثلاثينات من القرن الماضي البوتقة التي بلورت الوطنية التونسية ودققت مفهوم الاستقلال في إطار التحولات التي شهدتها بلدان المغرب العربي وتفاعلات النخبة مع تطوّرات المشهد الاجتماعي والاقتصادي. ولقد بيّنا أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الحركة الوطنية التونسية في الفترة الفاصلة بين مؤتمر نهج الجبل (12 و 13 ماي 1933) ومؤتمر نهج التريبونال (30، 31 أكتوبر - 1 و 2 نوفمبر 1937) مروراً بمؤتمر قصر هلال (2 مارس 1934). وليس من باب الإسقاط أو التناول على سيرورة الأحداث التاريخية أن نقرّ ببروز ملامح سياسة مرحلية وبراغمتية في استراتيجية الحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي بقدر ما فشل في تكوين جبهة مضادة للاستعمار سنوات 1936-1938 لأسباب داخلية وخارجية (الصراع بين القدامى والجدد، تصدّع جامعة عموم العملة التونسية، سقوط حكومة الجبهة الشعبية...) نجح إثر الحرب العالمية الثانية في تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المنظمات الوطنية التي ساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في بعثها.

ولئن جدّدت مبادئ جمعية الأمم المتحدة ومن قبلها ميثاق الأطلسي تعلّقها بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وبثّ تأسيس جامعة الدول العربية أملاً كبيراً في الأوساط الوطنية، فإنّ الحركة الوطنية التونسية وفي مقدّمتها الحزب الحرّ الدستوري التونسي كان عليها أن تتعامل مع واقع الإدارة المباشرة للحماية الفرنسية بتونس. وكانت تصريحات صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري الجديد في أوت 1947 وبرنامج النقاط السبعة التي أعلن عنها الزعيم

بورقيبة في أفريل 1950 تمثّل تأكيداً جديداً لسياسة الحزب المرحلية. لكن يجب أن نقرّ هنا بأنّ بوادر التنافس والصراع أصبحت حقيقة إثر رجوع الزعيم بورقيبة من الشرق في 8 سبتمبر 1949. هذا الصراع الذي سيحتدّ طوال فترة المقاومة بين 1952 و 1954 بين الزعيم بورقيبة المعتقل من قبل سلطة الحماية (طبرقة، رمادة، جالطة، قروا...) والأمين العام للحزب صالح بن يوسف الناشط في المهجر (الشرق الأقصى والأوسط والولايات المتحدة الأمريكية). وكانت مراهنة صالح بن يوسف على الدعم العربي الأسوي وانخراطه في موجة "باندونغ" التحريرية سبب إخفاقه في الحصول على قبول تفاوض السلطة الفرنسية معه. وهو العامل الذي وظّقه الزعيم بورقيبة في الضغط على السلطة الفرنسية وسحب بساط المعارضة اليوسفية. إضافة إلى نجاح الزعيم بورقيبة في مؤتمر صفاقس وحصوله على دعم الحزب الاشتراكي الفرنسي والحفاظ على صورة صديق الغرب في إطار الحرب الباردة وقدرته على دحض الادّعاءات اليوسفية، لم يكن الزعيم بورقيبة في تقديرنا بالرغم من النقد الموجّه له من قبل الأوساط الوطنية في خصوص ميولاته الاستبدادية والتفرد بأخذ القرار، مسانداً لاقتراح منداس فرنس الذي اكتفى بالاستقلال الداخلي، بل قبله ثم تجاوزه. كذلك لم يكن مسانداً لاقتراح الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي انتصر في الانتخابات التشريعية (ديسمبر 1955) وكون حكومة الجبهة الجمهورية برئاسة قي مولّي (Guy Mollet) والذي اقترح مبدأ التفاوض في الاستقلال المرتبط بالتكافل (l'indépendance dans l'interdépendance) وتمسك الزعيم بورقيبة بإلغاء معاهدة باردو والإعلان عن الاستقلال التام. ولم يتمكن كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية، آلان سافري من إنجاز "التكافل" لأنّ حكومة بورقيبة التي تشكّلت في أفريل 1956 أقرّت العزم على مؤازرة الثورة الجزائرية وإمدادها بكلّ المساعدات الممكنة. وهو قرار لا يتماشى مع مبدأ التكافل الذي تخلّت عنه حكومة قي مولّي تدريجياً.

وفي خصوص الصراع اليوسفي - البورقيبي، فإنّ الأوساط الاجتماعية المساندة للرؤية البورقيبية، على عكس التي كانت قريبة من اليوسفية، استلهمت من الغرب منوالها المحبّد ذلك أنّ المجموعة البورقيبية التي اختارت الحداثة على المستوى الثقافي والاعتدال على المستوى السياسي ركّزت على فكرة النقد في خطابها ومطالبها. في حين كانت المجموعة اليوسفية أكثر انجذاباً

لإثبات الهوية الوطنية وشروط صيانتها. وكانت فكرة الرّفص محورية في خطابها<sup>(73)</sup>. وفي هذا السّياق، لاحظ المؤرّخ الإنكليزي ثُرمّا سالم ( Norma Salem ) " بأنّ صالح بن يوسف نازع زعامة بورقيّة في ثلاثة مستويات للشرعية : اعتبر نفسه وسيطاً للوحدة الوطنية وطرح البعد العربي الإسلامي أكثر منه الشخصية التونسية كأساس لشرعية الدولة التاريخية ومن ثمّ بدأ مفضّلاً الوحدة المغربية أو العربية عن الدولة التونسية"<sup>(74)</sup>. ومرة أخرى، تتباين الرّوى بين الزعيمين فبقدر ما اندفع الأمين العام السابق للحزب صالح بن يوسف في سباق الوحدة، تزيّث الزعيم بورقيّة واستمسك بضرورة إرساء دعائم الدولة التونسية وتصفية رواسب الاستعمار أوّلاً ثمّ الدعوة إلى فكرة التضامن والتكامل وتجسيماها بين الأقطار المغربية كخطوة أولى لتحقيق السوق العربية المشتركة.

وحتى يتمكّن من السيطرة على العملية الناتجة عن اتفاقيات 3 جوان 1955، كان الحزب الحرّ الدستوري الجديد يحاول إيجاد حلول لعدّة موجبات متناقضة. فقد تمكّن من تقليص نفوذ عائلة الباوي وطموحاتها، وإيقاف ظاهرة الإرهاب الاستعماري وإبطال مفعول المعارضة اليوسفية وإعادة تسيير المفاوضات مع الدولة الفرنسية للظفر بالاستقلال بقطع النظر عن الأجل التي حدّتها اتفاقيات الاستقلال الداخلي. وكانت المعارضة اليوسفية بالنسبة للخيار الوطني الذي أقرّه الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري الجديد عامل إصرار لتحقيق الاستقلال. وقد وجد الحزب الدستوري الجديد نفسه ملتزماً بعملية إنجاز الدولة الضامنة للاستقلال والتي كانت في ذات الوقت إنجازاً كبيراً. وبهذه الصفة، "فسح الاستقلال، بواسطة الشعب، المجال للاستقلال بواسطة الدولة"<sup>(75)</sup>.

(73) أنظر :

- Dhaouadi (Zouhaïr) : Les mutations du nationalisme..., Tome 2, op. cit., page 813.

(74) أنظر :

- Salem (Norma) : Habib Bourguiba, Islam and the creation of Tunisia. London, Croom Helm, 1984, page 151.

(75) نفس المرجع، ص. 815 إلى 817.

## استقلال المغرب العربي بين رؤيتين النخب الوطنية وخطاب الاحتلال

امحمد مالكي

كلية الحقوق. مراكش

شكلت أربعينيات القرن الماضي لحظة نوعية في مسيرة الدول المغربية نحو التحرر من الاستعمار، غير أنها مثلت في الوقت نفسه تاريخاً دالاً في سيروية الاحتلال وخطابه حول ذاته، ووجوده، وأفق استمراره. فقد أكدت كل المؤشرات على أن نهاية الحرب الثانية وبداية تشكل العالم الجديد، كانا يدفعان في اتجاه شيخوخة الظاهرة الاستعمارية، كما أنتجت شروط القرن التاسع عشر وثبّتتها النصف الأول من القرن العشرين، وأن المستعمر كان مطلوباً منه صياغة تفكير جديد يسمح له بإعادة إنتاج ذاته بغيّة ضمان قدر مطلوب من الاستمرارية والحضور. فهل يوعزُ حدث الاستقلال إلى أقول الظاهرة الاستعمارية، كما صنعتها شروط القرن التاسع عشر، أم يُرد ذلك إلى اشتداد روح المقاومة واتساع دائرة العمل الوطني؟. وحتى على قرّض أن اتجاه التاريخ لما بعد الحرب الثانية كان يرسمُ حتمية انهيار الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال نمط جديد محلّه تكون الأولوية فيه للتغلغل الاقتصادي والثقافي، فهل تسعنا الوثائق والكتابات في قياس درجة وعي النخب الوطنية المغربية لهذا المنعطف النوعي، والتدليل على مدى إدراكها طبيعة الاتجاه الجديد للتاريخ واستثماره لبناء استراتيجية التحرر والاستقلال ؟ .

تنطلق الورقة من فرضية وجود وعي مشترك بين المستعمر والمستعمر لحل مسألة الاستقلال، وهو في الظن وعي محكوم بشروط وأوضاع المرحلة الجديدة. فقد بدأ للاستعمار أهمية أن يُعيد صياغة علاقته مع المستعمر، كما بدا لهذا الأخير مركزية أن يستثمر روح الوضع الجديد، ويندفع في دينامية المطالبة بالاستقلال، وحيث أن الوعي، كأي وعي، محكوم بشروط إنتاجه وتكوّنه، فقد كان لميزان القوى يومئذ سلطة الفصل في تقرير طبيعة الاستقلال، ونتائجه، ونوعية المستفيدين منه، والبدائل الناجمة عنه.

تأسيساً على ما سلف، تروم الدراسة مقارنة استقلال المغرب العربي من زاويتي :

1 - خطاب الاحتلال.

2 - رؤية النخب الوطنية.

### العنصر الأول : استقلال المغرب في متن خطاب الاحتلال

لعل من نافل القول التأكيد على الارتباط العميق بين الاستعمار، كظاهرة تاريخية، اقتصادية، واجتماعية، ونشوء وتطور النظام الرأسمالي، وبين هذا الأخير وسيرورة تكون وتراكم القواعد والمبادئ، والآليات الناعمة لنشاط المجتمع الدولي، المؤطرة لعلاقات وحداته السياسية، تحديداً منذ القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>.

لقد تحكمت القوى الأوروبية، على امتداد هذه المرحلة، بدرجات متفاوتة<sup>(2)</sup>، في صياغة القانون الدولي، ورسم التوجهات الكبرى لصناعيه، وبالتالي أشرفت،

(1) نقول القرن السادس عشر، إذا اعتمدنا تحقيب الفكر السياسي الأوروبي، الذي يقرن ميلاد الدول القومية بالقرن السادس عشر، ويربط بين نشوء قواعد القانون الدولي ومعاهداته الكبرى وظهور هذه الدول. للتدقيق أكثر انظر :

Simone Dreyfus, *Droit des relations internationales* (Paris : Cujas, 1978), et René Girault, *Diplomatie européenne et impérialisme, 1871-1914* (Paris ; New York Masson, 1979).

(2) نفكر أساساً في تعاقب الأدوار بين القوى الأوروبية الأساسية (= انكلترا، إسبانيا، فرنسا، ألمانيا)، ونوعية الصراعات الموكبة لذلك، وأيضاً طبيعة المعاهدات المنظمة والمؤطرة لهذه الأدوار والصراعات (= معاهدات : وستفاليا 1648، أوترخت 1713، فيينا 1814-1815، برلين 1884-1885، كما نرسم إلى أن بداية ظهور قوى من خارج أوروبا (= الولايات المتحدة الأمريكية واليابان) مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

دون سواها، على بناء الاستراتيجيات، التي تتماشى ومتطلبات تطور دولها، بل تستجيب لمصالحها الحيوية.

فالإجهاد من أجل تقديم إطار نظري - معرفي كفيل بإثبات "مشروعية" الاستعمار، وتحديد المفاهيم المؤطرة له، كان يعكس حقيقة هذا الوضع التاريخي (= تطور النظام الرأسمالي)، كما كان يعبر عن طبيعة القوى الفاعلة فيه (= أوروبية أولاً، وغربية لاحقاً). لذا، وحتى حدود صدمة الحرب العالمية الأولى، قلّما شكلت الظاهرة الاستعمارية موضوع تساؤل جدي، أو بحث موضوعي في المنطلقات، والأسباب والأبعاد، على مستوى الفكر السياسي الغربي، بمختلف تياراته الإيديولوجية والسياسية<sup>(3)</sup>.

فالظاهرة الاستعمارية، من حيث كونها الوليد الشرعي للرأسمالية في مرحلة أسمى من تطورها، كان ضرورياً أن تتأثر بأزمة نمو هذه الأخيرة، وحاجيتها إلى التجدد والتجديد، كما كان حتماً على الفكر الذي نطّر للظاهرة وأوجد مسوغات "مشروعيتها"، أن يُراجع منطلقاته النظرية، ويجدد جهازه المفاهيمي، ليحدث انسجاماً وتناغماً بينه وبين الوضع التاريخي الجديد.

لذا، ستتخلل الخطاب، تحت طائلة الإحساس بتراجع الظاهرة الاستعمارية وشيخوخة أشكالها التقليدية، نزعات إيديولوجية - فكرية، متراوحة بين الدعوة إلى الإصلاح لضمان خط الاستمرارية (= التشارك والاتحاد)، والمناداة بالتخلي (= منح الاستقلال) بأفق كسب رهانات الترابط والتكافل والمحافظة على "الحقوق التاريخية" لفرنسا داخل مستعمراتها.

هذا، وقد واكب تراجع الظاهرة الاستعمارية، وانحلال "مشروعية" خطابها حول الاحتلال، نموّ مطرد في وعي نقد شرعية النظام الدولي، فلسفة، وقواعد، وآليات. وهو نقد لم يكن من الجائز أن يتبلور ويصبح فاعلاً، لو لم تمس بنية المنتظم الدولي متغيرات، شملت نوعية مكوناته السياسية (= ظهور

(3) إذ باستثناء الفكر الاشتراكي الذي حل الظاهرة الاستعمارية، باعتداده أطر مرجعية مختلفة ومناقضة لما كان سائداً وقتئذ، لم يطرح الفكر السياسي الغربي الظاهرة، بشكل يكشف عن أصولها ومنطلقاتها، ويحدد أبعادها ونتائجها المحتملة، بل وحتى لحظة الإحساس بثقل الحركة الاستعمارية وخطورتها، لم يوضع الاستعمار موضوع استنفهام أو نقد ومراجعة. فعوض ذلك شرع البحث في تكيف سياساته وفق مقتضيات نمو الحركة وتطور توسعها. انظر :

Raoul Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962* (Paris : Pluriel ; La Table ronde, 1972), pp. 77-107 (= و) et pp. 201-224. (الانشغالات الكولونيالية الأولى =) الجدول الكبير (= و) (1972, pp. 77-107).

المعسكر الاشتراكي والدول المستقلة حديثاً)، وطبيعة تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه العالم وعلاقات أطرافه (= الأيدولوجيا الاشتراكية وايدولوجيا التحرر والاستقلال).

1 - قد يبدو "الاستعمار المؤسسة التي سببت أكثر الآلام وأسالت أغزر الدموع" (4)، بهذا التعبير الدال والعميق، حدد فيليسيان شاليه (Félicien Challaye) نظرته إلى الظاهرة الاستعمارية ونتائجها<sup>(5)</sup>. إنه واحد من الأصوات الكثيرة التي اتخذت من الاستعمار ومضاعفاته موضوعاً للمساءلة، والنقد، والدعوة إلى المراجعة<sup>(6)</sup>.

وفعلاً، كشفت أزمة نمو الرأسمالية - تجاوزاً مع نهاية العشرين سنة الأولى من القرن العشرين، وتحديدًا مع أواخر ثلاثينياته ومستهل أربعينياته - عن محدودية سيادة منطق رأس المال، ونسبية استمرارية أدواته في مجال الهيمنة، والاستغلال، والاستعمار. لذلك، كان وعي استراتيجي الاحتلال بأزمة خطابهم، واستنفاده قيمته التاريخية، وبالتالي إحساسهم وإصرارهم على ضرورة التحيين والتجديد، ليستعيد الخطاب روحه، وليغدو الاستعمار قادراً على إعادة إنتاج ذاته مجدداً.

"أصغوا بإمعان لهذا الهمس الهائل - الرهيب، فلستم وحدكم القادرين على سماع العالم"<sup>(7)</sup>، بهذه الكلمات نبّه النائب الجزائري المسلم القاضي عبد القادر عام 1947 البرلمان الفرنسي إلى ضرورة الإنصات إلى أصوات التحرر وهي تتلجج بأقصى تخوم آسيا، وأعماق إفريقيا، وشموخ جبال بلدان المغرب. فهل أصغى الاستعمار إلى صوت الحقيقة؟ إلى اتجاه التاريخ، وهو يروم، في أقصى عنفوانه، آفاق الحرية والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية؟.

(4) Félicien Challaye, *Souvenirs sur la colonisation* (Paris : Picart 1935).

(5) ليقول أيضاً : "ليس الاستعمار بمؤسسة إنسانية إنه نظام للاضطهاد السياسي، هدفه استغلال الشعوب الخاضعة اقتصادياً" مضيفاً "أن امتيازات الاستعمار لا تعوض المظالم والعنف، والجرائم المرتكبة بمختلف أشكالها..." ليختتم بالتشديد على ضرورة "التطور الثوري، الذي سيؤدي تدريجياً بالدول المستعمرة إلى الاستقلال...". انظر : المصدر نفسه.

(6) من الكتابات الرافعة لهذه الأصوات، انظر :

Aimé Césaire, *Discours sur le colonialisme* (Paris : Réclamé, 1950) ; Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre* (Paris : Maspero, 1936), et Dominique O. Mannoni, *Psychologie de la colonisation* (Paris : Seuil, 1950).

7) Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p: 278.

حقيقة تاريخية واحدة، جديرة بالتأكيد والتشديد عليها، وهي أن الغرب، والاستعمار بما هو أداة له، والذي أعدم كل إمكانية لفهم الآخر (= والمعني هنا بلدان المغرب) والتحاور معه من خارج نسق قيمه وثقافته واستراتيجياته السياسية، قد بدأ يئلّمس، لأول مرة، طريقه إلى الإحساس بوجود طرف له من التاريخ والتراكم الحضاري، ما ينزع عنه أبغض ثغوت وأحكام "السوسيولوجيا الكولونيالية"، ويُسغفه في ولوج مكانته الطبيعية ضمن الأمم الحرة المستقلة.

هذا، وتقدم النصوص التي واكبت وأطرت هذا التغير في تفكير ورؤية الاستعمار ذاته والآخر، حضور مثل هذا الإحساس. فهو بتقديرنا، إحساس شقي، قلق، منشّد إلى عظمة التاريخ الاستعماري، وجنون الإمبراطورية الكبرى تارة، ومنذ دفع إلى ممارسة الواقعية، والإنصات إلى اتجاه التاريخ طوراً آخر، الأمر الذي تُعابنه ونلامسه بنوعية المشاريع التي قدمتها فرنسا، لكسر وتجاوز أزمة التواصل والحوار بينها وبين مستعمراتها.

2- فهكذا، تمحور خطاب الاحتلال، وهو بصدد البحث عن "مشروعية" تبرير حركته التوسعية ببلدان المغرب، حول ثلاث قضايا جوهرية: تشكيكه في مكانة الإسلام بوجدان المغاربة وحياتهم، والحكم على هؤلاء بالعمق السياسي والعجز عن بناء دول عصرية، وأخيراً التشكيك في وحدة المغرب التاريخية والإثنية. والاستعمار في كل هذا، كان يستهدف إثبات أمر ظّل، على امتداد عمر الجمهورية الثالثة، حقيقة لا مرأى فيها، قوامها أن هناك شعوباً متمدنة، وأخرى دون ذلك، ومن واجب فرنسا، استكمالاً لرسالة روما، أن تقوم بمسؤولية "التمدين" وإسعاف المجتمعات المستعمرة على الانتقال من طور "البربرية" إلى واقع "التحضر".

لم تعد هذه النغمة (=التمدين) تتخلل خطاب الاحتلال، بفعل تصاعد نضالات الحركات الوطنية المغربية<sup>(8)</sup>، واشتداد أزمة الرأسمالية. بل نقيضاً لذلك، وقع الإقرار، لأول مرة، بسوء تقدير الاستعمار مكانة الإسلام وحظوته

(8) ولو أن هناك استثناءات بقيت سلبية في مواقفها تجاه هذه التحولات، غير مقتنعة بما تعرفه الحركات الوطنية المغربية من نضالات، تشير إلى نموذج من هذه الكتابات :

Robert Montagne, « La Crise nationaliste au Maroc », *Politique étrangère*, vol. 2, no. 6 (décembre 1937), pp. 3-30.

داخل المجتمعات المغربية، وجهله العلاقة التكاملية بين الدين والوطنية، وعدم احترامه تراث "الأهالي" وتقاليدهم وأنماط عيشهم<sup>(9)</sup>.

لقد كان لصدور مؤلف "شارل أندريه جوليان" تاريخ إفريقيا الشمالية (1931)، أعرق الصدى داخل الأوساط الاستعمارية<sup>(10)</sup>، التي بالرغم من تعبئتها الشاملة لإنجاح احتفالات "معرض فانسين"<sup>(11)</sup>، لم تُخف، ولو سراً، قلقها مما يَضمِرُ لها المستقبل ببلدان المغرب<sup>(12)</sup>. يقول رينه ماران (René Maran)، "الحضارة، التمدن، كبرياء الأوربيين ومدفن براءاتهم، إنك تشيّد مملكتك على جثث الآخرين. فكيفما ابتغيت، ومهما فعلت، ستعيش في الرياء. ففي نظرتك تنبجس الدموع، وتصرخ الآلام، إنك القوة فوق القانون. فأنت لست مشعلا، لكن حريقاً، إن أي شيء تمسه تتلفه"<sup>(13)</sup>. بهذه الكلمات الدافئة، النابعة من أعماق روائي فرنسي الجنسية، زنجي الأصل والانتفاء<sup>(14)</sup>، أصدر رينه ماران دعوته إلى التخلي عن عقدة "تفوق الغرب"، والاندفاع في اتجاه

(9) لمزيد من التفاصيل، انظر في جملة المؤلفين :

George Hardy : Les Eléments de l'histoire coloniale (Paris : La Renaissance du livre, 1920), et Nos grands problèmes coloniaux (Paris : A. Colin, 1929), et Eugène Guernier, L'Afrique champ d'expansion de l'Europe (Paris : A. Colin, 1938).

(10) لكون الكتاب شكل نشارا مقارنة مع ما كان موجودا من المؤلفات التاريخية لحظة صدوره. علاوة على أن شارل أندريه جوليان، منذ العشرينيات، مثل واحدا من المفكرين الفرنسيين الذين كانت لهم الجراءة الفكرية والسياسية لمناهضة الاستعمار والدعوة إلى مراجعة منطلقاته.

(11) وهو المعرض الاستعماري الفريد من نوعه، الذي وظف له الاحتلال كل إمكاناته المادية والفكرية، ليعكس "عظمة" فرنسا وحصيلة "إنجازاتها" بالمستعمرات. فقد دشنه وزير المستعمرات بول رينو (Paul Reynaud) خلال شهر أيار/مايو 1931، واستمر في استقبال أكثر من أربعة ملايين زائر حتى تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. للتدقيق أكثر في مضمون هذا الحدث (= المعرض) وإشعاعه ونتائجه بتقدير الاستعمار، انظر :

Exposition coloniale internationale de Paris, 1931, rapport présenté par le gouverneur général Olivier (Paris : Imprimerie nationale, 1932).

(12) سيما وأن فرنسا قد فشلت، قبل المعرض بسنة، في الاحتفال بمرور قرن على احتلال الجزائر، وعقد المؤتمر الأفخارستي بتونس، وإنجاح تطبيق مقتضيات الظهير البربري بالمغرب الأقصى.

(13) René Maran, Batouala : Vritable roman nègre (Paris : Albin Michel, 1921)

: وقد ورد في Girardet, L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962, p. 243.

(14) للدقيق في أفكار وأعمال ماران (Maran)، انظر : Ibid., pp. 242-244. Girardet.

الاعتراف ب "الآخر"، وامتلاك الشجاعة للانفتاح على نسق قيمه، ثقافته وتراثه الحضاري<sup>(15)</sup>.

فهكذا نقرأ بأطروحة جوزيف فوليه (Joseph Folliet) (1933)، نصوصاً تتأرجح بين التمسك بمبدأ الاستعمار والدعوة إلى الاقترب من المستعمر وتفهم أوضاعه<sup>(16)</sup>. فاختلاف الحضارات عنده، ليس في الطبيعة لكن في الدرجة، لكون ذلك (= الاختلاف) لا يغدو أن يكون نتيجة تأخر في التنمية أو كارثة عرضية. إن الإقرار بالنسبية في اختلاف الحضارات، لم يُقنع جوزيف فوليه، باستبعاد الأطروحات السياسية لخطاب الاحتلال: أهمية الاستعمار وضرورة استمراره. فالحجج التي يعتمد عليها مناهضو الاستعمار، كما يقول فوليه " لا تغدو أن تُكسر أمام ضخامة الواقع : وجود الاستعمار في حد ذاته. فحين تحتل أممٌ دولا أخرى، بماذا سننصح مستعمرها أن يفعلوا ؟ الثورة ؟ وحتى إذا نشبت حرب طويلة وقاسية، فماذا عسانا أن نقدم للمتمردين، عوض الاستقلال، الدمار والاضطهاد المزدوج ؟ وماذا يمكن لمناهضي الاستعمار أن يقولوا للشعوب المستعمرة ؟ لتذهب دون رجعة ؟ إنه إجراء غير نابع من تفكير عميق، ومن شأنه أن يربط نتائج جد خطيرة : اضطراب اقتصادي، العودة إلى البربرية والدمار وتقتيل صغار المعمرين غير القادرين على العودة إلى أوطانهم بسرعة. وحدهم الرأسماليون الكبار سيستفيدون. فهل جماهير الشعوب المستعمرة في حاجة إلى هذا الشكل من الهجرة ؟ إنها ستسقط لا محالة تحت قساوة هيمنة زعماء الأهالي، أو أمام ضربات قوى استعمارية أقل ارتياباً..."<sup>(17)</sup>.

فمع استبعاد هذه النظرة، الصادرة عن باحث في علم اللاهوت، أو حتى الكتابات التي تبلورت داخل الفكر الكنسي على امتداد عقد الثلاثينيات، والداعية

(15) وهي دعوة تكاملت مع مجموعة من الكتابات التي شرعت في الظهور مع العشرينيات من هذا القرن، استهدفت في مجملها، وبغض النظر عن التباين النسبي في منطلقاتها الفكرية، إبراز وجود تراث حضاري خاص بالشعوب الإفريقية والآسيوية. من ذلك مؤلفات مورييس دولافوس (Maurise Delafosse) الخاصة بالحضارات الزنجية-الإفريقية، والسود بإفريقيا، والروح الزنجية، وكلها بالفرنسية، وأيضاً كتابات روبر دو لا فينييت وغيرهما.

(16) Joseph Folliet, Le Droit de colonisation : Etude de morale sociale et internationale (Paris : Bloud et Gay, 1933).

(17) المصدر نفسه، ص. 240-241.

إلى أنسنة (Humanisation) الحركة الاستعمارية<sup>(18)</sup>، فإن "الغرب" كمفهوم تاريخي، وحقل إيديولوجي - ثقافي، قد تعرض للمساءلة والنقد حتى من طرف المدافعين عن استمراره، المناصرين لهيمنة مشروعه الحضاري<sup>(19)</sup>.

3- يؤكد لوسيان رومييه أن اليقين يتفوق حضارتهم (= الغربيون)، يجب أن تثبت التجربة، أن تحافظ على "سموهم الأخلاقي والاجتماعي ساطعا، وأن يُبرز العلم أخطاء الشعوب غير الأوروبية. لكن عن ماذا كشفت التجربة ؟ لقد أبانت وجود حضارات مختلفة حقا، لكن متساوية، إن لم تكن متفوقة عن مثيلاتها الأوروبية، من ذلك حضارات الشرق الأقصى والهند، والإسلام. إن مطالبة الشعوب، المسماة سابقا "البربرية"، بالتساوي في التمدن الخلقي والاجتماعي مع الأوروبيين، لم تعد تواجه بحدة المقاومة نفسها واللامبالاة، من لدن الأوروبيين أنفسهم بل الأكثر، أصبحنا نلاحظ بعض مثقفي أوروبا يجذبون إلى حضارات مغايرة. فماذا سيفعل العلم ؟ إنه يبرهن على أن التقاليد نتاج لحتمية محلية أو إثنية، الأمر الذي يستبعد صراحة فكرة وجود تراتبية قيمية وروحية...<sup>(20)</sup>.

4- يندرج نص لوسيان رومييه وغيره من الكتابات، ضمن موجة، تمثلت صدمة الحروب الأولى وأدركت أبعادها التاريخية، على مكانة "الغرب"، وحدود "كونية" قيمه، ومدى حظوظ نفاذ مشروعه الحضاري. وهي موجة، بقدر ما تقدمت نسبيا على طريق الابتعاد عن الأطروحات "العرقية" كما تكونت مع النهضة وتآصلت مع ميلاد "السيولوجيا" وبداية استقلالها كعلم خلال القرن التاسع عشر، عجزت عن إقامة قطيعة بينها وبين الخلفية الفلسفية والتاريخية

18) كما عكستها مؤلفات كل من P. Delos، هل التوسع الاستعماري مشروع و P. Bruno Desolages، واجبات، حقوق ومسؤوليات القوى الاستعمارية، التي استمدت مجمل أسسها من أفكار "فرانسيكو دوفيتوريا (Fransisco Devittoria) التي ترجع إلى القرن السادس عشر. لقد ربط هذا الأخير بين الحق في الاستعمار والحق في "العلاقات" الضرورية لبقاء واستمرارية الإنسانية كاملة، إذ لا يمكن لشعب أن يظل محتكرا لثروات تعد أساسية وحيوية لباقي الإنسانية...".

19) تفكر أساسا في هنري ماصي (Henri Massi)، وتحليلاته للمخاطر التي تواجه الغرب، وأيضا نقده له، انظر :

Henri Massi, *Défense de l'Occident* (Paris : Plon, 1927).

20) L. Romier, *Exploitation de notre temps* (Paris : B. Grasset, 1925), pp.115-156.

وقد ورد في : Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p 225-226.

التي حكمت وأطرت هذه الأطروحات. لذا، ظل خطابها (= ما ترمز إليه) يروم الإصلاح لا التغيير، يتوخى الترميم لا الهدم<sup>(21)</sup>.

لكن، وبالرغم من الطبيعة الإصلاحية لهذا النوع من الكتابات، فإن تقدما جوهريا قد حصل على صعيد النخبات الفكرية والسياسية الفرنسية، يسارية كانت أم يمينية. إنه وعي أزمة النظام الرأسمالي، وتنامي روح المقاومة لدى الشعوب المستعمرة، وتصاعد نضالات حركاتها الوطنية. كما ستزداد حدة هذا النوع، وتشتد قناعات النخبات الفرنسية، حين ستكشف ظرفية الحرب الثانية تراجع مكانة المتروبول، واعتمادها على المستعمرات لإيقاف الإذلال الذي لحق بها<sup>(22)</sup>، وأيضا حين سثعلن التسويات الممهدة للسلام<sup>(23)</sup>، عن ميلاد عالم جديد، لن تسمح، فلسفته، ونوعية أطرافه، وطبيعة قواعده باستمرار الاستعمار بالشكل الذي ظهر به مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر<sup>(24)</sup>.

فكما أطرت خطاب الاحتلال مفاهيم عكست قوة تصاعد الاستعمار، وعبرت عن لحظة أوجه، كالاستيطان والإدماج والتجنيس والتمدين، فإن ظرفية ما بين الحربين، بكل ما شهدته من تغيرات جوهريّة، ستنتج المفاهيم وتحدد الأدوات المستجيبة لها، القادرة على مواكبة تحولاتها.

فهكذا، سيتخلل خطاب الاحتلال مفهوم التشارك، من دون أن يمس جوهر النظام الاستعماري، ويدعو إلى "التقرب" من الشعوب المستعمرة، عبر "الإنصات" إلى مطالبها، والعمل على إدماجها بفرنسا، من خلال آليات تكفل لها

21) وهي النظرة التي تلامس تطبيقاتها بشكل متقدم لدى غالييني Gallieni بمدغشقر (1890-1899)، ولاحقا وأساسا عند ليوطي بالمغرب الأقصى، سواء في تعريفه نظام الحماية، أو في تحديده لمضمون "التهدئة"، وطبيعة الإصلاحات التي أدخلها على اقتصاد المغرب، ومؤسساته الإدارية، ونظامه التعليمي- التربوي، أو نظريته إلى تاريخ المغرب دولة، وتراثا وتقاليد. للتدقيق في هذا الموضوع في ضوء تجربة الجنرال ليوطي، انظر :

Abdellah Benmlih, « Structures politiques du Maroc colonial d'un « état » sultanien à un « état » sédimental », Thèse pour le doctorat d'état en sciences politiques, Paris II, mai 1988), pp. 163 ff.

22) تفكر في الاحتلال النازي أجزاء من التراب الفرنسي، وتتنصيب حكومة فيشي الموالية له (1939-1944)، برئاسة المارشال بيتان (Pétain).

23) تعني أساسا اللقاءات التي مهدت لمؤتمر "سان فرانسيسكو" (1940) المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، سيما مؤتمر يالطا في شباط/فبراير 1945.

24) أي استبعاد الاستعمار العسكري المباشر، وإحلال الاستعمار (= الاقتصادي- الثقافي) عوضا عنه، أو الاستعمار دون مستعمرات كما سماه ماجدوف.

قدراً من المشاركة "المؤسسية"، كما تضمن لها حداً من "الاستقلالية" في تدبير شؤونها المحلية العاد<sup>(25)</sup>. نقرأ تعبيراً صريحاً عن هذه الدعوة، لدى مؤرخ الاستعمار جورج هاردي (G.Hardy)، الذي بتأكيد التحول الذي مَسَّ، الاستعمار من حيث نظامه ووظائفه<sup>(26)</sup>، قدم "الشراكة" كصيغة للتواصل بين فرنسا ومستعمراتها، حين قال : "إننا بعيدون عن هذا التصور (= إخضاع مجتمع من لدن آخر)، بل نسير شيئاً فشيئاً نحو الشراكات، التي تسمح لبعضنا البعض بالمحافظة على شخصيته ومؤسساته، على تقاليده وأعرافه، والتي ستؤسس في ذات الوقت على تضامن المصالح والتفاهم المعنوي..." ليضيف "فهكذا، يمكن أن نتصور أنظمة بعيدة عن الإخضاع والاستقلال، قادرة على حماية الضعفاء والمتأخرين، دون أن تضر بتطوراتهم أو بحريتهم الحقيقية، فبدون شك نحو هذه الأشكال من النماذج يجب أن نتجه أنظار الشعوب المستعمرة قصد الحفاظ على سمو مسؤولياتها..."<sup>(27)</sup>.

وفعلا، مع اشتداد أزمة النظام الرأسمالي، التي شكلت الحرب الكونية الثانية إحدى أجلي صورها تعبيراً، ستشهد الساحة الفكرية الفرنسية بروز وفرة من الأدبيات المناهضة له (= الاستعمار)، الداعية إلى زواله. وهي تيارات، وإن لم تتوحد في المنطلقات الفلسفية الناطمة لمقارباتها ظاهرة الاستعمار، فإنها قد اتفقت في الأهداف الكبرى التي تروم التشديد عليها والإصرار على التعبئة

25) وهذا يعني التخلي عن "عقلية الاحتلال" بتعبير "ألبير سارو" (Albert Sarraut)، لأن المشكل الاستعماري، يؤكد رؤول جيراردي، "لم يعد يطرح بمنطق التفوق، بل يجب أن تحدد، بناء على عقد متبادل، أسس المصير المشترك بين المستعمر والمستعمَر، كما يشترط منهما إيجاد ضرورات مشتركة للعيش في حرية، وبدا في يد...". انظر :

Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p.270

26) إنه التحول الذي حدده جورج هاردي، بقوله : "لم يعد لاستعمار اليوم أي شيء مشترك مع ما كان سائداً خلال سنواته الأولى، الاستغلال، الهيمنة، السيطرة السهلة والمربحة. إنها صيغ تمتد إلى زمن قد ولى، فلم يتعلق الوضع سابقاً سوى بحقوق، أما اليوم فالأمر يعني الواجبات..." ليضيف محدداً مهام المستعمر في "أن يفرض ذاته بقيمة الروحية فقط، وفي أن يجيب، = بشكل عميق، قبول الاختلافات في الضمائر والمؤسسات، وأن يحتضنها دون مواجهة أو تمرد، بل يجب أن يعمل على التقليل منها دون عصبية أو اضطراب. وأخيراً، عليه أن يقرب ويصهر، بواسطة الروابط الوثيقة، كلا من الثقة والتقدير..." انظر :

Georges Hardy, *Ergaste ou la vocation coloniale* (Paris : Larose, 1929).

Girardet, *Ibid.*, p.444, ref. (10).

27) Hardy, *Nos grands problèmes coloniaux*, p. 93.

حول مشروعية إنجازها : إيقاف الاستعمار عبر الاستقلال وممارسة الحق في تقرير المصير<sup>(28)</sup>.

فعلاوة على الكتابات التي أطرت مواقف الحركة الشيوعية وتنظيماتها السياسية بفرنسا والمستعمرات على حد سواء<sup>(29)</sup>، تعرضت السياسات الاستعمارية الفرنسية لحمولات النقد، وقد تأرجحت بين المطالبة بالاعتراف بحق الاستقلال، والتخلي بشرف مع المحافظة على "المكاسب التاريخية"، وفي كلتا الحالتين تظل الخلفية الفلسفية المستبطنة بهذه الحملات هي الإصرار على أن تخرج فرنسا دون أن تُمسَّ "عظمتها" و"مركزها العالمي" بعيون مستعمراتها والرأي العام الدولي.

هذا، وتوحي مجموعة من الكتابات التي صدرت خلال عقد الأربعينيات ومستهل الخمسينيات، بتكون إحساس لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفرنسي — حتى داخل الشرائح الأكثر تشبهاً بفكرة الإمبراطورية وبقاء الاستعمار — قوامه ترشيد النفقات الحربية، كي لا تتعرض فرنسا لخسائر

28) إضافة إلى الكتابات المناهضة للاستعمار، التي أحلنا عليها بهوامش سابقة، يمكن الإشارة إلى مراجع أخرى تناولت الموضوع نفسه، لكن في فترات لاحقة لاستقلال أقطار المغرب العربي : Henri Grimal, *La Décolonisation, 1919-1963* (Paris : A. Colin, 1965), et Hubert Deschamps, *La fin des empires coloniaux* (Paris : Presse universitaires de France, 1969).

29) بالنسبة إلى الكتاب المناهضين للاحتلال والمنتمين إلى المستعمرات الفرنسية، نفكر أساساً في كل من إيمي سيزير (Aimé Césaire)، الذي شكل واحداً من المناشدين للحرية قبيل وبعد الحرب العالمية الثانية، كما زاد التزامه السياسي بالحزب الشيوعي إلى حدود 1956، من قوة نضالته وصرامة موقفه تجاه الظاهرة الاستعمارية. انظر : Césaire, *Discours sur le colonialisme*. وأيضاً فرانس فانون الذي اعتبر كتاباته مرافعة تاريخية ضد الاستغلال، التمييز العنصري، والظلم الاستعماري، كما عكستها مؤلفاته : *معذبو الأرض؛ بيض الأقنعة سود البشرة* (باريس : 1952)، *سبيولوجية الثورة* (1960). للتدقيق في سيرته الذاتية ومضمون أعماله، انظر : سعاد شيخاني، "فرانس فانون : فكره السياسي"، *الفكر العربي*، السنة 13، العدد 23 (تشرين الأول/أكتوبر — تشرين الثاني/نوفمبر 1921)، ص. 101-113. كما نفكر في الكاتب التونسي ألبير ميمي، الذي بدقة وعمق فائقين حاول أن يحدد خصائص المستعمر ومكونات الاستعمار، والعلاقة بين هذا الأخير والمستعمر (= الاستعمار استطاع أن يزين صورته في مخيلة الشعوب كمغامر نبيل، غايته تعمير البلاد ونشر الثقافة، إلا أنه سرعان ما تبددت تلك الصورة في الأذهان، فالمبررات الاقتصادية للمؤسسة الاستعمارية، تتضح في كتابات مؤرخي الاستعمار أنفسهم. وإذا كان الأوروبيون يتحدثون عن المغامرة، والغربة، والإثارة، فلماذا لا يتم البحث عنها إلا في المناطق السهلة، ولماذا يراعى في اختيار المستعمرات قلة التكاليف ووفرة الأرباح...". انظر : ألبير ميمي، *صورة المستعمر والمستعمر*، ترجمة جيروم شاهين (بيروت : دار الحقيقة، 1980).

اقتصادية مالية وبشرية، أكثر فداحة من تلك التي حدثت بالحرب العالمية الثانية وهزائم الهند الصينية<sup>(30)</sup>.

لقد طرح ريمون كرتييه (Raymond Cartier)، وهو يصدد دفاعه عن ضرورة تجنب فرنسا طريق الإفلاس، أسئلة جوهرية، تعلقت أساساً بحصيلة وجود فرنسا بإفريقيا، وقيمة هذه الأخيرة، وإسهاماتها، وضمن التضحية من أجل الإبقاء عليها بالنسبة إلى الشعب الفرنسي<sup>(31)</sup>، ليخلص إلى القول: "فسويسرا، هذا البلد الأكثر غنى واستقراراً بأوروبا، لم يكن بحوزته متر واحد في ما وراء البحار، والسويد أيضاً... كما أن حالة هولندا أكثر تعبيراً. فقد كان وجودها يعتبر مرتبطاً بداهة بمناطق الهند الشرقية، حيث البترول، الأرز، الشاي، القهوة، التوابل، وكنوز أخرى... إلا أن هولندا هجرت هذه المناطق في ظروف سيئة، حين خربت، وحُرمت من أسواقها الألمانية التي دمرتها القنابل. فكان يكفيها بضع سنوات لتسترجع رخاءها ورفاهية عيشها. فقد كان من الممكن ألا تعيش الوضعية نفسها، لو تخلت عن تحديث مصانعها، واتجهت صوب هذه المناطق لبناء الطرق الحديدية في جاوه (Java)، وسدود سوماطرة (Sumatra) وأداء التعويضات العائلية لمتعدي الزيجات في بورنيو"<sup>(32)</sup> (Berneo).

بهذا المنطق المنسجم مع المصالح القومية للغرب عامة، وفرنسا على وجه خاص، ستتعدد الدعوات، المنتقدة تارة أساليب العنف والقوة المنتهجة بالمستعمرات<sup>(33)</sup>، المناشدة طوراً آخر، بفتح ديناميات لسلام يُبقي على "عظمة فرنسا"، دون أن يفقدها مصداقيتها داخل المناخ الديمقراطي الدولي، كما بدأ في التكوّن غداة الحرب الثانية وإحداث منظمة الأمم المتحدة.

(30) قُدرت إحصاءات القتلى الفرنسيين خلال واقعة "ديان-بيان-فو" (8 أيار/مايو 1954) وحدها، بما يقرب من 92.000 شخص، و 53 ألف مليار من الخسائر المادية.

(31) للتدقيق في أفكار رمون كرتييه (Raymond Cartier)، ومنهجه في معالجة المسألة الاستعمارية، انظر :

B. Castagnède, *Raymond Cartier et la question coloniale*, (Mémoire de DES en science politiques, Université de Bordeaux, 1967).

32 ) *Paris-Match* : (18 août 1956) et (1 septembre 1956).

وقد وردت في : Girardet, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, p 328.

(33) نقصد بمعاصرة، مواكبة للتحوّلات التي شهدتها الظاهرة الاستعمارية والنظام الدولي معاً، ونعني بعقلنة، منسجمة مع الاستعمار الجديد كما بدأ في النشوء والتكون.

وفعلاً، لقد فرضت موجات المقاومة — التي اندلعت بالدول المغربية الثلاث، نتيجة المس بـ "الشرعية" ونفي الملك الراحل محمد الخامس، وحملات القمع بتونس، ومحاصرة جبهة التحرير الوطني الجزائرية والتتكيل بخيرة قواعد وأطر ثورتها — على استراتيجي الاستعمار الفرنسي أن يراجعوا "منطق الحرب" ويعتمدوا خططا تنجح إلى السلام الواعد بإمكانات البقاء ضمن صيغ "غير مكلفة"، معاصرة وعقلنة<sup>(34)</sup>.

ففي ظل اشتداد الجدل حول "مشكلة الجزائر"، ستطرح كتابات ريمون آرون (Raymond Aron) أسئلة مركزية، تجاوزت حدود العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها (=الجزائر)، إلى الاستفهام حول مصير دولة عظمى من عيار فرنسا، ومستقبل إشعاعها الفكري، "الإنساني" والحضاري<sup>(35)</sup>. يقول ريمون آرون فهل أنّ "فرنسا"، "غير مخلصّة لذاتها، غير وفية لمبادئها، عندما تُصر على الإبقاء على "روابط غير قابلة للفسخ" بينها والجزائر، عندما تريد المحافظة على حضورها بالجهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط... إن تمرد شعوب آسيا وإفريقيا ضد الفرنسيين، ليس لمجرد المطالبة بحقوق فردية، إنه أولاً وأساساً ثورة على السيطرة الأجنبية. إن توفر الهنود والمصريين على مؤسسات قريبة من الليبرالية، أمر يهمهم وحدهم دون سواهم. فشعوب اللون، التي أذلها الغربيون سابقاً، يوظفون مفاهيم ومصطلحات الغرب للتعبير عن مطالبهم، لكن إذا نحن طرحنا عليهم المفاضلة بين المؤسسات الليبرالية والعيش تحت الوصاية الفرنسية، أو مؤسسات جائزة لدولة مستقلة، فإن أغلبيتهم، وبخاصة المثقفين الناطقين باسمهم، ستختار الحل الثاني دون تردد أو موارد...". ليضيف بعد تأكيده أولوية الوطنية على الليبرالية، والاستقلال على الحقوق الفردية، فيقول : "قبدون شك سيقومون (=الجزائريون) بهذا الاختيار (=الأولوية) بدون تردد أو تأنيب ضمير... فليس بإمكاننا الإبقاء على القوة باسم الليبرالية، وضداً على

(34) من الأدبيات التي تناولت موضوع العنف الممارس من لدن السلطات الفرنسية، خصوصاً بالجزائر بعد اندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، نشير إلى : Pierre-Henri Simone, *Contre la torture* (Paris : Seuil, 1957), et Jules Roy, *La Guerre d'Algérie* (Paris : R. Julliard, 1960).

(35) لمزيد من الاطلاع على آراء وأفكار ريمون آرون، بشأن هذا الموضوع، انظر : Raymond Aron : *La Tragédie algérienne* (Paris : Plon, 1957), et *L'Algérie et la république* (Paris : Plon, 1958).

الانتفاضات الوطنية، لأن المحافظة على القوة تقصي الليبرالية. فالمجتمع الجزائري المسلم، لم يندمج قط بالحضارة الليبرالية، كما أن حرب الجزائر عبء اقتصادي ليس إلا، ولأن تصنيع هذه البلدان، التي تعاني من نمو ديمغرافي سريع، هو الآن وسيظل ثقلاً اقتصادياً. فحتى لو بقيت الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية، وحتى لو تحقق الاعتماد المتبادل بين فرنسا وتونس والمغرب، فإن حجم الاستثمارات الضرورية سيكون أكثر ثقلاً بالنسبة إلينا وحدنا. فمن الأفضل منذ الآن، أن نحسب الحكومة الأمريكية بأهمية هذا المشروع، عوض أن نشنكي غداً من النقص النوعي، والفضول السياسي للدولار...<sup>(36)</sup>.

5- قليلة هي الأصوات السياسية وغير السياسية، التي نظرت إلى قطائع في الفكر الغربي، وعملت من أجل إنجاز ذلك خصوصاً في مجال الاستعمار، والدعوة إلى التواصل مع الأنساق الحضارية غير الغرب. فحتى الفكر الاشتراكي، الذي يدين له التاريخ بالكثير في مضمار تعرية الظاهرة الاستعمارية والكشف عن تاريخية تكوينها، قلما ارتقت التنظيمات السياسية، الشيوعية منها والاشتراكية، إلى مستوى الفهم التاريخي للعلاقة بين الوطنية ومناهضة الاستعمار<sup>(37)</sup>، وبين هذا الأخير وضرورة الاستقلال الفعلي والشامل<sup>(38)</sup>.

هذا، وحين نشدد على محدودية الفكر الاشتراكي، كما أفرزت ذلك حصيلة تجارب العديد من الأحزاب السياسية بالدول الغربية، ومنها فرنسا، فإننا نتوخى تأكيد إشكالية، قلما وقع الاتفاق حول منطلقات ونتائج مقاربتها، ونعني قضايا الشعوب غير المنتمية إلى النسق الغربي، تاريخاً، وتراثاً، وفكراً، وحضارة<sup>(39)</sup>.

36) Aron, La Tragédie algérienne, pp. 6-8 et 22-23.

37) نفكر في الاستراتيجيات التي انتهجتها الحركة الشيوعية بفرنسا، وفروعها بأقطار المغرب العربي، قبل أن تصبح أحزاباً محلية مستقلة.

38) بالنسبة إلى حالة المغرب الأقصى مثلاً، قارن : Oved, La Gauche française et le nationalisme marocain, 1905-1955, tome 2, chap. 16, pp. 244-336.

39) من ذلك، قضايا : التخلف وعلاقته بالاستعمار، التنمية ومشكلة النموذج، الدولة وبناء المؤسسات الديمقراطية... الخ.

فالييسار الفرنسي، وبالرغم من وقوف العديد من شخصياته وقادته إلى جانب قضايا المغرب العربي ومشروعية نضالات حركاته الوطنية<sup>(40)</sup>، قد بقيت مجموعة من تنظيماته السياسية منشدة إلى الأطر المرجعية للمركزية الأوروبية، منها من تنتقد الاستعمار وممارساته، دون أن تدعو إلى إلغائه من أصوله، وعلى أساسها تعترض على سياسات فرنسا، دون أن تتقاعس في التمسك بـ "عظمتها"، و"إشعاعها"، وحتى في "حقها في المحافظة على إرثها" بالمستعمرات التي احتلتها سابقاً<sup>(41)</sup>.

### العنصر الثاني : النخب الوطنية ومطلب الاستقلال.

"ولئن خرج المغرب من هذه المعركة مُتعباً فقد خرج كذلك منتصراً أشد أنواع الانتصار، لأن الحركة بلغت من الانتصار والذیوع درجة لم تبلغها قط قبل هذا العهد، كما أن الشهداء في سائر الأوساط علم الشعب التضحية الحقيقية، وأذواق الجمهور لذّة الكفاح من أجل الاستقلال الذي يصبو إليه...".

إن وصف علال الفاسي الواقع الاستعماري بالمغرب الأقصى، واستعداد شعبه وحركته الوطنية للصبر والمكابدة، قد لا ينطبق على المغرب وحسب، بل ينسحب كذلك على كل من الجزائر وتونس. ذلك أن حملات القمع التي شهدتها المغرب العربي في أعقاب تأسيس كل من الحزب الوطني، وحزب الدستور، وحزب الشعب الجزائري، التي أعطت الدليل على استحالة إقامة "حوار" بين فرنسا والمستعمرات، قد ولدت على صعيد وعي النخب السياسية المغربية، اقتناعاً بضرورة استبعاد الرهان على إمكانية "التهيو" للاستقلال ضمن دولة الاحتلال، وهذا يعني إلغاء نظام الحماية وكل أشكال الاستعمار، عبر التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية.

لقد كثف شعار الاستقلال محصلة مرحلة مهمة في تطور مسيرة النضال الوطني بدول المغرب العربي الثلاث، كما عكس تعاقب حقبة جديدة على صعيد وعي نخباتها السياسية. والحقبة وإن مثّلت، إلى حد ما، قطيعة مع الرهانات

40) نفكر في بعض الأسماء المعروفة بصداقتها للحركات الوطنية المغربية، مثل روبرت جان لونغي (Robert Jean Longuet) وجماعة مجلة المغرب، شارل أندريه جوليان، ألبريس عياش، وجان دريش (Jean Dresch) الخ...

41) نفكر أساساً، في :

Alain Savary, Nationalisme algérien et grandeur française (Paris : Plon, 1960).

التي وجهت نضالات الحركات الوطنية قبل سنوات 1943-1945، فقد ظلت منشدة إلى الإرث التاريخي والأطر المرجعية التي حكمت تفكير النخبات وحددت نظرتها إلى الاستعمار وأدوات مقاومته.

صحيح أن الحركات الوطنية قد صاغت شعار الاستقلال، وقدمته مفصلا مركزيا لنضالها على قاعدة استراتيجية جديدة، قوامها رفض الاحتلال والدعوة إلى إلغاء كل أشكاله؛ وصحيح كذلك أن مفاهيم جديدة قد عكست حضور مثل هذه المنهجية في مقاربة الظاهرة الاستعمارية، كمصطلح الأمة، السيادة، الاستقلال، التحرر، الحرية، المساواة، المشاركة، الترابط، وكلها كلمات وتعابير لم تُضمن جزافا بمنن نصوص النخبات المغربية، وبنية خطاب حركاتها الوطنية، بل وُظفت لتأكيد هذا الانتقال وتبرير مضمونه النضالي والسياسي.

هذا، وإن الإجماع حول شعار الاستقلال، الذي ميز النضال الوطني بالمغرب العربي وأكسبه طابع التفرد و"القطيعة"، لم يخل من تباعدات، واختلافات، وأحيانا تباينات، بشأن مضمونه وطبيعته، إمكاناته ووسائله، نوعية القوى الرافعة له والداعية إليه، وهي اختلافات نخالها طبيعية بالنظر إلى التجربة التاريخية لكل قطر، ومسار تطور حركته الوطنية<sup>(42)</sup>، وقياسا أيضا لحجم الاستعمار وعمق تأثيره في بلدان المغرب<sup>(43)</sup>.

ثلاثة نصوص دشنت تاريخ القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، وأعلنت جهرا عن شعار الاستقلال، وهي وإن لم تتوحد في تاريخ الظهور، فقد تكاملت في التعبير عن طبيعة المرحلة وأولوياتها : عريضة 11 يناير 1944 بالمغرب الأقصى (أ) وميثاق الاستقلال بتونس أوت 1946 (ب)، وبيان الشعب الجزائري فيفري 1943 (ج)؛ وكلها نصوص شكلت الأرضيات الأولى لانطلاق مسلسل النضال من أجل الاستقلال، كما مثلت الأسس التي على قاعدتها تم تدقيق وتطوير الشعار، وإكسابه المكانة النضالية والإستراتيجية الخاصة به.

(42) وهو تطور وإن اشتركت دول المغرب العربي الثلاث، في العديد من خصائصه، فقد اختلفت مع ذلك في البعض من مظاهره. نشير على سبيل المثال إلى تجربة الدولة بالمغرب الأقصى منذ بدايات التأسيس (لقرن الثامن والتاسع)، وأيضا الدخول العثماني إلى كل من تونس والجزائر، وما ترتب عليه من مضاعفات على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذين القطرين.

(43) نفكر بالأساس في حالة الجزائر، سواء من حيث قدم الاحتلال بها، أو مكانتها بالإستراتيجية الاستعمارية.

1- فبالمغرب الأقصى، ظلت الحركة الوطنية، حتى حدود تقديم عريضة الاستقلال (11 يناير 1944)، مرتبطة بالفهم القانوني لمعاهدة الحماية وللنظام المنبثق عنها، متمسكة بفصلها الأول، الذي يقضي بأن حكومة الجمهورية الفرنسية قد اتفقت "مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والدراسية والاقتصادية والمالية والعسكرية... التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي..."<sup>(44)</sup>، وهو فهم، بغض النظر عن الشروط التاريخية التي قررتة على صعيد وعي النخبة الوطنية بالمغرب الأقصى، قد لا يختلف شكلا عن التعريف الذي برر به الفقه الدولي مفهوم الحماية منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما لا يتناقض والشروح التي أسهب الجنرال ليوطي في نشرها، والعمل على الإقناع بمصداقيتها، منذ توليه مسؤولية الإقامة العامة، وحتى تخليه عنها (1912-1925). ألم يعترف، ودون موارد، بأن "المغرب دولة مستقلة ذاتيا، تحت سيادة السلطان، لها وضعها الخاص، وليس للمنظمات السياسية الفرنسية مكان في المغرب..."<sup>(45)</sup>.

ليس في نيتنا تجديد التساؤل لماذا كانت نظرة النخبة الوطنية لظاهرة الاستعمار على هذا الشكل، وبماذا يمكن تفسير وقوفها عند المعنى اللفظي والقانوني لظاهرة الاستعمار، وعدم تخطيه ما هو أعمق في تكون الظاهرة، سيما من الوجهة التاريخية والاقتصادية والحضارية<sup>(46)</sup>. ما نود إبرازه بهذا الصدد، هو أن التفكير الذي انبنت عليه استراتيجية الحركة الوطنية على امتداد الفترة الفاصلة بين صدور الظهير البربري (16 مايو 1930) وقبيل تقديم العريضة، الذي ظل منشدا في محاسبته للاستعمار إلى حصيلة منجزاته في مجال تحديث المغرب، قد اكتشف، تحت هول نتائج الإدماج الذي شمل اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب، وأمام المد التحرري الذي عم جل المستعمرات، أن الاحتلال وليد شرعي للرأسمالية وأداة فعالة لاستمرار وامتداد منظومته، وأن

(44) نقلا عن : محمد عابد الجابري : "تطور الانتلجانشيا المغربية : الأصالة والتحديث في المغرب"، في : محمد عابد الجابري [وآخرون]، *الانتلجانشيا في المغرب العربي*، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلل (بيروت : دار الحداثة، 1984)، ص. 33.

(45) وارد في : روم لاندو، *تاريخ المغرب في القرن العشرين*، ترجمة نقولا زيادة (بيروت : دار الثقافة، 1963)، ص. 117.

(46) ولو أننا تعرضنا لذلك بشكل واضح ضمن سياقات متعددة، حين تناولنا، بأكثر من نقطة، الأسس التي حكمت نظرة الحركات الوطنية للاستعمار ولإستراتيجيته.

خطاب الاستعمار حول "التمدين"، و"التحديث" وحماية "السيادة الوطنية"، لا يعدو أن يكون غطاء إيديولوجيا وإعلاميا<sup>(47)</sup>.

لذلك كان طلاق الحركة الوطنية مع نظام الحماية<sup>(48)</sup>، كما كان الجهر بشعار الاستقلال بعدما ظل "كلمة محرمة" مدة ليست بالقصيرة<sup>(49)</sup>.

وفعلا، لقد عكست عريضة 11 يناير 1944<sup>(50)</sup>، إحساسا بعدم الاستمرار في اعتماد منهجية الرهان على الإصلاح، والتدرج نحو الاستقلال ضمن دولة الاحتلال<sup>(51)</sup>. لذلك جاءت صياغتها واضحة على مستوى الثوابت

(47) وهو اكتشاف متأخر إلى حد ما، اللهم إذا استثنينا كتابات الشيوعيين، التي ما انفكت تربط بين الرأسمالية والاستعمار، وهذا الأخير وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب الأقصى، وأيضا أدبيات التنظيمات النقابية.

(48) وهو ما عبر عنه علال الفاسي، في ذكرى الاحتفال بمرور إحدى عشر سنة على تقديم العريضة، بالقول: "في مثل هذا اليوم من أحد عشر عاما خلت قرر الشعب المغربي أنه لا حل لمشكل البلاد إلا بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال، وكان ذلك عقب مدة طويلة قضاها الوطنيون في المطالبة بتحقيق برنامج معتدل مقبول للإصلاح... وهكذا تبين للأمة المغربية أن طلاقا باتا وقع بين الحماية الفرنسية وبين الشعب، وأنه لا محل للمطالبة بالحقوق من غاصبيها ولا للتدرج في نيلها ممن لا يعرفون غير التطرف في أساليب الظلم والتمرد على كل الشرائع والأخلاق...". انظر: علال الفاسي، نداء القاهرة، ط2 (الرباط: مطبعة الرسالة، 1983)، ص. 79.

(49) التعبير من استعمال أبي بكر القادري، وهو واحد من الموقعين على عريضة الاستقلال، في سياق شهادته عن وثيقة 11 كانون الثاني/يناير 1944، الذي أكد: "لقد كانت كلمة الاستقلال محرمة، فأصبحت هي الشعار الوحيد، وكانت الحرية مفقودة فصارت هي المصطلح الذي يجب أن تلفت حوله ومن أجله المرامي والأفكار...". انظر: العلم، 1989/1/11، ص. 3.

(50) وهي الوثيقة الموقعة من طرف ثمان وخمسين شخصية وطنية مغربية، جزء كبير منها ينتمي لحزب الاستقلال، والبعض حر غير منتم، للاطلاع على النص الكامل للعريضة وأسماء الموقعين عليها، انظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب: من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء (الرباط: مطبعة الرسالة، 1987)، ج 1، ص. 227-230. والعريضة من حيث ظرفية تقديمها، طبيعتها ومضمونها، أبعادها، قد تعرضت لمقاربات متنوعة ومتباينة، فمنها من اعتبرها حدثا هاما دون أن يتخلص من أطروحاته الموالية لفرنسا. انظر: =

=Roger Le Tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961* (Paris: A. Colin, 1962), pp. 207-214.

وضمن هذه المقاربات هناك من منظور وطني، من اعتبرها ذات قيمة تاريخية هامة في سيرورة النضال الوطني، انظر: الفاسي، المصدر نفسه، وغلاب، المصدر نفسه. ومن زاوية انتقادية، هناك من أجهد في الربط بين الوثيقة والقوة الاجتماعية الرافعة لها، وبين هذه الأخيرة ومصطلحتها في طرح مطلب الاستقلال واستقطاب مختلف الشرائع الاجتماعية حوله، انظر: توفيق الشاهد، "التاريخ الفعلي للنقد الذاتي"، أقلام، العدد 9 (كانون الأول/ديسمبر 1977)، ص. 1-74.

(51) للتدقيق في ظروف تقديم الوثيقة، سيما ما بين نزول الحلفاء (1942/11/8) و 11 كانون الثاني/يناير 1944، انظر: غلاب، المصدر نفسه، ج1، ص. 205-225، و Charles -André Julien, *Le Maroc face aux impérialismes, 1915-1956* (Paris: Jeune Afrique, 1978), pp. 189-192.

والمبادئ والحيثيات (=الديباجة)، صارمة على صعيد المطالب والمطامع، والأهداف (=القرارات).

فمن جهة، أكدت العريضة ثابتا تاريخيا، قوامه أن الدولة المغربية قديمة من حيث النشأة والتكون (=ثلاثة عشر قرنا)، عريقة من حيث تمسكها بحريتها وسيادتها الوطنية. كما ذكرت من جهة ثانية، بالغاية التي من أجلها أقيم نظام الحماية بالمغرب الأقصى، لتخلص إلى أن السلطات الفرنسية قد "بدلت هذا النظام بنظام مبني على الحكم المباشر الاستبداد لفائدة الجالية الفرنسية"<sup>(52)</sup>.

نستنتج من حيثيات العريضة، إقرارا واضحا بإخفاق تجربة المطالبة بالإصلاح. كما نلمس إدانة صريحة لنظام الحماية، وهو توجه جديد في نضال الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى، لن يقف عند نص عريضة الاستقلال، بل سيتخلل مجمل الأدبيات<sup>(53)</sup> والوثائق اللاحقة لها<sup>(54)</sup>. كما لم تنحصر حيثيات العريضة في تشخيص حصيلة الوضع الداخلي، بل تعدته إلى ما هو خارجي، وذلك حين أكدت تغيير الشروط التي قررت نظام الحماية، عما أصبح سائدا بعد الحرب الثانية، بخاصة في مجال الاعتراف بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير (=الميثاق الأطلسي)، واستبعاد القوة والعنف (=مؤتمر طهران)، ومساعدة الدول المساهمة في الحرب بجانب الحلفاء على استرداد استقلالها وسيادتها الوطنية<sup>(55)</sup>.

(52) من نص عريضة الاستقلال (11 كانون الثاني/يناير 1944)، وارد في: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص. 249.

(53) وفعلا، نلاحظ أن هذا التوجه الجديد في تأويل نظام الحماية (= فهم الحماية ضمن السياق التاريخي لحركة الاستعمار) في الكتابات المتأخرة للحركة الوطنية، أو نهاية الأربعينيات بداية الخمسينيات... فهكذا مثلا سيخصص علال الفاسي فصلا مستقلا عن "الاستعمار" ضمن مؤلفه: الفاسي، نداء القاهرة، ص. 111-156.

(54) من ذلك ما ورد بمذكرة حزب الاستقلال إلى هيئة الأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر 1947)، حيث وقع التشديد على عدم شرعية معاهدة الحماية، انطلاقا من حصيلة خمس وثلاثين سنة من السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية، والقضائية. انظر: مكتب المغرب العربي، مراكش تنظلم (القاهرة: مطبعة التقدم، 1945).

وأيضا التحليل الشامل لتجربة الحماية بالمغرب الأقصى، في: مكتب المغرب العربي، الحماية الفرنسية في مراكش بعد 36 سنة (القاهرة: مطبعة الرسالة، 1948).

(55) وفعلا، غالبا ما تخلل خطاب الحركة الوطنية تأكيد القيم والمبادئ التي أفرزتها اللقاءات المهمة لتأسيس الأمم المتحدة، وبخاصة ميثاق الأطلسي، وأيضا التشديد على مساهمة المغرب الأقصى وبقية أقطار المغرب العربي في الدفاع عن قيم الحرية والسلم والتضامن والاستقلال. فمما ورد مثلا بالنقد الخاص بمذكرة حزب الاستقلال الموجهة إلى هيئة الأمم المتحدة (15 أيلول/سبتمبر

لقد كان منطقيا أن تستنتج حيثيات الاعتراف بفشل تجربة الحماية، والدعوة إلى إدانة نظامها، بقرار يبرز مطلب الاستقلال ويشدد على ضروراته الداخلية منها والدولية، وهو ما خلصت إليه العريضة، حين أكدت "استقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل صاحب الجلالة ملك البلاد"، والتمست من "جلالته السعي لدى الدول التي يهملها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال وضمانه" مع المطالبة بـ "انضمام المغرب للدول الموافقة على ميثاق الأطلسي والمشاركة في مؤتمر الصلح" وأيضا حين "التمست من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوقف عليها المغرب..."<sup>(56)</sup>.

عند مقارنة سيرورة تكون مفهوم المغرب العربي، وتطور تاريخ وحداته السياسية (=دولة)، غالبا ما ينفرد المغرب الأقصى بهامش من "الخصوصية"، ضمن ما هو جماعي. فكذا، وبعد تقديم العريضة، التي شكلت إطار الحد الأدنى للوحدة الوطنية، ستعمل النخبة السياسية القائدة للنضال الوطني على توسيع قاعدتها التنظيمية، كما ستفعل في اتجاه بلورة شعار الاستقلال وتدقيق ضرورات الدعوة إليه<sup>(57)</sup>. لذلك، سيصدر كل من الملك الراحل محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية أكثر من مذكرة، تؤكد مطلب الاستقلال وتدافع عن مشروعيته<sup>(58)</sup>. وبالمقابل، سترفض مبدئيا فكرة الإصلاح، كما ستستبعد كل

1947 قولها : "ولكننا نجد مع الأسف أن بلادنا رغم ما بذلته من تضحيات لانتصار الديمقراطية ما تزال تترجح تحت نظام من أشد الأنظمة طغيانا قضى على جميع الحريات ولا يتفق أبدا مع روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة ولا مع نصه..."

(56) عن نص العريضة، واردة في : الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص. 250.

(57) فمن أجل تقديم العريضة والإعلان عنها، كون حزب الاستقلال أربعة وفود، توجهت إلى كل من القصر الملكي (=السادة : أحمد بلا فريج، محمد اليزيدي، عبد العزيز بن إدريس، الهاشمي الفيلالي، عبد الله إبراهيم، إدريس المحمدي، عبد الكريم بن جلون، أحمد الحميالي، عبد الحميد الزموري)، والإقامة العامة (=السادة : عمر بن عبد الجليل، محمد غازي، محمد الزغاري، محمد الديوري)، والمفوضية الأمريكية (=السيدان : أحمد مكار، وأحمد أبا حنيني).

(58) من ذلك رسالة حزب الاستقلال إلى مؤتمر سان فرانسيسكو (8 آذار/مارس 1945) ومذكرة الأستاذ اليزيدي، باسم اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إلى الإقامة العامة (18 أيلول/سبتمبر 1945)، ومذكرته إلى الأمم المتحدة (15 أيلول/سبتمبر 1947)، وأيضا مذكرات الملك الراحل محمد الخامس (1950-1951-1952).

المقترحات التي تقدمت بها الإقامة العامة الفرنسية تارة بالقوة والعنف، وطورا بالليونة، و"المحاجة"، ومحاولة "الإقناع والاستيعاب"<sup>(59)</sup>.

تلك هي المنطلقات العامة لعريضة الاستقلال، وهي وإن وردت مختصرة، دقيقة، غير مطنبة في الجزئيات والتفاصيل، فقد عكست وعيا تاريخيا لدى النخبة الوطنية بواقع المغرب في ظل نظام الحماية، وبمركزية أفق الاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، بتعبير علال الفاسي. فهل جسدت الوثيقة أرضية الوحدة الوطنية المغربية، والميثاق الأول والأخير لمختلف مكونات الشعب المغربي ؟ ثم إلى أي حد ظلت استراتيجيا التقدم على طريق التحرر والاستقلال وفيه لنص الوثيقة، متمسكة بمنطلقاتها وأبعادها العامة ؟

2- هذا، وتحيل التجربة التونسية، بشأن مكانة مطلب الاستقلال والنضال من أجل تحقيقه، على قواسم مشتركة مع نظيرتها المغربية، وفي الوقت ذاته تتفرد بهوامش أكسبتها طابعا مميزا، ليس في مجال الارتباط المبدئي بشعار الاستقلال وحسب، ولكن أيضا في حقل الأدوات السياسية المعتمدة لإنجازه. فتونس التي تعرضت خيرة أطر حركتها الوطنية للقمع قبيل الحرب العالمية الثانية (=حظر الحزب الدستوري الجديد عام 1938)، وابتليت أراضيها باحتلال دول المحور، ستستثمر نخبها السياسية فرصة الإعلان عن الهدنة "الفيشية" لتقدم عريضة إلى الباي (12 جويلية 1940)، تطالب فيها بإطلاق سراح زعماء الحزب والوطنيين المعتقلين كافة<sup>(60)</sup>.

إن الوثيقة الجديرة بالوقوف عليها، ونحن بصدد تحليل المكانة التي حظي بها شعار الاستقلال بتجربة الحركة الوطنية التونسية لما بعد منعطف 1943-1945، هي الميثاق الوطني، الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ 23 أغسطس 1946، وذلك لاعتبارين إثنين : أولهما : وحدة

(59) وهو الرفض الذي عبر عنه علال الفاسي بالقول : "...والحقيقة أن التجربة دللتنا على أن الإصلاحات التي تضعها الإقامة ليست إلا شيئا خياليا لا مصداق له، أو أنها في العمق محض محاولات جديدة لغصب البقية الباقية من مظاهر السيادة المغربية أو التراث الوطني...". انظر : الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص. 269.

(60) علاوة على عريضة يوليوز 1940، سيصدر بيان الجبهة التونسية (30 أكتوبر 1944) ليطالب باستقلال داخلي لتونس، وتأسيس نظام ديمقراطي دستوري، والذي اعتمدته النخبة السياسية الموجودة بالخارج (بورقية أساسا) للتعينة من أجل القضية التونسية، وأيضا استندت إليه الجماهير بالداخل للتظاهر عند المناسبات (=موت الرئيس روزفلت 15 أبريل - انتصار الدول المتحالفة 8 مايو 1945).

القوى السياسية والنقابية الوطنية، الداعية إليه والمشاركة في أعماله<sup>(61)</sup>،  
وثانيهما الإعلان الرسمي عن مطلب الاستقلال وإلغاء عقد الحماية.

يشترك الميثاق الوطني التونسي هذا مع عريضة الاستقلال، في كونه  
جاء مقتضبا من حيث الصياغة، مركزا وصريحا من حيث الثوابت، والمبادئ،  
والحيثيات<sup>(62)</sup>. فبعد تذكيره باستقلال الدولة التونسية وارتباطها التاريخي  
بالخلافة الإسلامية روحيا وسياسيا، وبعد تشديده على عامل القوة في إرغام  
الملك محمد الصادق باي على التوقيع على معاهدة الحماية، وبعد تأكيده أن هذه  
الأخيرة (= الحماية) لا تلغي، قانونا، سيادة الدولة، انتقل الميثاق إلى كشف  
حصيلة الاستعمار بعد خمس وستين سنة من وجوده بتونس.

فاقتصاديا، شدد الميثاق على الطابع الاستغلالي لنظام الحماية  
(= الاستحواذ على الثروات)، كما أبرز من الناحية السياسية، كيف تناقضت  
ممارسة الاستعمار مع مضمون معاهدة باردو (1881)، ومقتضياتها القانونية،  
حين احتكرت السلطة التشريعية "التي هي حق خاص لجلالة الباي"، هذا الذي  
أصبح "شبيها بموظف شرفي سام مضغوط على حريته الشخصية"، وأيضا  
حين غدا وزراء الدولة التونسية "مجرد شخصيات لتزين المحافل" وأصبح  
"العمال (المديرون والمحافظون) أعوانا ينفذون أوامر المراقبين المدنيين  
الفرنسيين..."<sup>(63)</sup>.

لقد عكس نص الميثاق وعي مضاعفات الاستعمار ونتائجه التاريخي،  
بالنسبة إلى مختلف مكونات المجتمع التونسي (= التقدير). فعلاوة على  
الاستيطان الزراعي، والاستحواذ المالي (= الميزانيات)، أهملت سلطة الحماية  
واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ولم تؤد رسالتها  
التمدنية المزعومة..."، بدليل مصادرتها الحريات الأساسية للشعب التونسي،

61 وحدة كل من الحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية) والجديد (الديوان السياسي) والاتحاد العام  
التونسي للشغل، الذي تأسس قبيل المؤتمر ببضعة شهور (يناير 1946)، وأسائذة جامعة الزيتونة،  
واتحاد الموظفين التونسيين... للاطلاع على إحدى الشهادات عن المؤتمر، من حيث ظروف  
الانعقاد، الأشغال، النتائج، انظر: A. Ben Miled, « Mon témoignage sur le Congrès de  
l'indépendance (23 août 1946) », *Revue d'histoire maghrébine*, nos 23-24 1981.

62 للاطلاع على نص الميثاق الوطني كاملا، انظر: الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب  
العربي، ص. 77-79.

63 المصدر نفسه، ص 77.

ومنها "حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل"، إضافة إلى خلع "ملك  
البلاد الشرعي جلالة الملك محمد المنصف معتدية حتى على القواعد الأصلية  
للدين الإسلامي..."<sup>(64)</sup>.

لذلك، كانت محاسبة الميثاق نظام الحماية أكثر شدة وصرامة، سواء من  
حيث خرق السلطات الفرنسية أمن الدولة التونسية وعجزها عن الحد من دخول  
قوى المحور تراب أراضيها، أو من حيث طابع الاستمرارية الذي وسم  
الحضور الاستعماري وجعله متناقضا مع نص معاهدة الحماية، كما يعكس  
الميثاق، تمثلا للتغيرات التي شهدتها النظام الدولي، والمفاهيم التي واكبته  
وعبرت عن مكوناته الجديدة، نلمس ذلك من اعتداده بـ "حق الشعوب في  
تقرير المصير" واستناده إلى أحكام الأمم المتحدة وقرارات المؤتمرات الدولية.

على قاعدة الشمولية في إدراك الظاهرة الاستعمارية، وتشخيص أسسها،  
والكشف عن حصيلتها، تأسس قرار الميثاق الوطني التونسي، ليعلن: "إن  
نظام الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقا مع سيادة الشعب التونسي  
ومصالحه الحيوية، وإن هذا النظام نظام استعماري قضى على نفسه أمام العالم  
بالإخفاق بعد تجربة خمس وستين سنة، كما يعلن عزم الشعب الثابت على  
استرجاع استقلاله التام، والانضمام كدولة ذات سيادة إلى جامعة الدول العربية  
وهيئة الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر الصلح"<sup>(65)</sup>، ذلك هو قرار الإجماع  
الوطني التونسي، الذي عكسه الميثاق وأكد أبعاده الداخلية (= الاستقلال)،  
والقومية والدولية (= الانضمام إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة). فهل بقيت  
النخبة التونسية، بمختلف تنظيماتها السياسية والنقابية، وبقطاعاتها الاجتماعية،  
منشدة إلى روح ميثاق 23 أغسطس 1946، معتمدة حيثياته أرضية للنضال  
الوطني والمقاومة من أجل التحرر والاستقلال؟

تتفرد التجربة التونسية، على امتداد الحقبة الفاصلة ما بين 1949-  
1955<sup>(66)</sup>، بهوامش ميزتها عن كل من المغرب الأقصى والجزائر، سيما في

64 المصدر نفسه، ص 77-78.

65 المصدر نفسه، ص 79.

66 نتخذ من عام 1949 بداية لهذه الحقبة، لعدة اعتبارات، منها أساسا: عودة الحبيب بورقيبة إلى  
تونس (أيلول/سبتمبر 1949) بعد أن غادرها إلى القاهرة (1945)، بكل ما ترتب على هذه العودة  
من انعكاسات على الوحدة الوطنية التونسية وبتوجهات حزب الدستور الجديد، انظر أرشيفات  
المركز الوطني التونسي للتوثيق الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية التونسية، الوثائق عدد 10،

نظرتها إلى الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق مطلب الاستقلال. لذا، قبل قرار الدعوة إلى الاستقلال، الصادر عن الإجماع الوطني، بحماس شعبي متزايد، عبرت عنه تظاهرات التأييد التي أعقبت تاريخ الإعلان عن الميثاق، كما أكدته استماتة الشعب التونسي ومكابدته حملات القمع التي تعرضت لها مختلف مكونات الحركة الوطنية<sup>(67)</sup>. وحتى المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها السلطات الفرنسية - على عهد كل من الجنرال ماست (Mast) (1946)<sup>(68)</sup>، وجان مونس (جوليو 1947)<sup>(69)</sup>، التي استهدفت امتصاص الاستياء الشعبي، وإعادة العلاقات إلى وضعها "الطبيعي" - قد منبت بالفشل المطبق، بفعل رفض الحركة الوطنية المبدئي لها.

إن تجربة المطالبة بالاستقلال، والاستقلال قبل كل شيء، لم تعمر طويلا، وهذا ما ميز تونس عن المغرب الأقصى. ذلك أن الوحدة الوطنية التي خولت قيادة النضال لصالح بن يوسف، خلال وجود الحبيب بورقيبة بالقاهرة (1945-1949)، والتي على قاعدتها تم الإجماع حول الميثاق الوطني التونسي، قد شرعت في التفكك تجاوزا منذ (1947)<sup>(70)</sup>، وتحديدا منذ سبتمبر

1944-1949، الفصل الثالث : "نشاط بروقيبة بالخارج"، ص. 257-323، والوثائق عدد 11، 1950-1951، الفصل الأول : "عودة المنفي بالقاهرة إلى تونس"، ص. 91-97.

(67) للتحقيق في التجاوب مع شعار "الاستقلال" وما ترتب عنه من قمع، انظر : جوليان، إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 205-206 (=ميثاق الاستقلال).

وحول مساهمة الحركة النقابية في دعم النضالات الوطنية المؤيدة لمطلب الاستقلال (=إضرابات 30 آب/أغسطس 1947 و 5 آب/أغسطس 1947)، انظر : عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس، 1924-1956، ترجمة جماعية (تونس : دار محمد علي الحامي، 1984) ص. 143-144 و 148-149.

(68) من ذلك أساسا إطلاقه سراح المعتقلين الوطنيين، وتصريحه منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1947 بإدخال إصلاحات على المجلس الكبير، انظر خطاب الجنرال ماست (Mast) 22 أيلول/سبتمبر 1946 في : المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق عدد 10، 1944-1949، الفصل الرابع : "تونس في غياب بورقيبة" و"السياسة بتونس في أعقاب الحرب الثانية"، ص. 421-423 (بالفرنسية).

(69) وهي إصلاحات استهدفت التعديل من وضعية الجهاز الحكومي، وذلك بـ "منح مجلس الوزراء اختصاصات مضبوطة" إذ "كُلف بتوجيه وتسيير سياسة الحكومة العامة بعد مصادقة الباي على قراراته". والمجلس يتكون من ستة وزراء تونسيين بدلا من أربعة، وهم : "الوزير الأول، وزير العدل، وزير التجارة، وزير الصحة العمومية، وزير الشغل، ووزير الفلاحة". انظر : جوليان، المصدر نفسه، ص. 207-208، والمركز الوطني التونسي للتوثيق، المصدر نفسه، ص. 424-444.

(70) نفكر في خلافا بورقيبة مع زعماء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، والبيانات الصادرة بهذا الشأن.

1949. لنقرأ رأيا بشأن الخلافات التي قسمت وحدة النخبة السياسية التونسية : "ومنشأ هذه الخلافات أن المرحوم صالح بن يوسف قد عمل على إبعاد الشيخين الفاضل بن عاشور والشاذلي بالقاضي من الحركة الوطنية، كانت اتصالات بورقيبة بهما عن طريق المراسلة من القاهرة. كما جدد اتصالاته بحسن قلتي والشاذلي القسطلبي وهما من بقايا حزب الإصلاح العميل، وأصبح هؤلاء يتكلمون باسمه مما سبب خلافا بينه وبين صالح بن يوسف والمنجي سليم وقيادة الحزب بالداخل، وكانت تأتيه رسائل من داخل تونس تخبره وهو في القاهرة بأن صالح بن يوسف والمنجي سليم يعملان جاهدين على إقصائه من رئاسة الحزب... ليضيف : "وكانت هناك عناصر من أنصار رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة منهم الهادي نويرة الأمين العام للحزب ومحمود شرشور والشاذلي قلالة وعلاله العويطي، الذي عاد من القاهرة يروجون لهذه الشائعات"<sup>(71)</sup>.

قد يبدو من القراءة الأولية لهذا النص، وكان السبب في تفكك الوحدة الوطنية التونسية راجع إلى تنافس شخصي حول قيادة الحركة الوطنية (=الحزب الدستوري الجديد أساسا)، ولو أن الطاهر عبد الله (=صاحب النص) قد استبعد أن يكون جوهر الخلاف هو إصرار صالح بن يوسف ومن شاطره توجهاته، على إقصاء الحبيب بورقيبة...<sup>(72)</sup> لذا، نعتقد أن الإجماع الذي حصل ما بين 1945-1947، وإلى حد ما حتى 1949، والذي أنتج الميثاق الوطني لعام 1946، قد تراجع بفعل متغيرات موضوعية طالت وعي النخبة السياسية القائدة للحزب الدستوري الجديد، التي قام الحبيب بورقيبة بدور رئيسي في تأكيدها وترسيخ نتائجها، وأيضا شملت المركزية النقابية : الاتحاد العام التونسي للشغل.

لقد شكل المنعطف أعلاه، تحديدا منذ عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس (سبتمبر 1949)، موضوع جدل على مستوى الكتابات المؤرخة لتطور الحركة

(71) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية : رؤية شعبية قومية جديدة، 1830-1956، ط2 (بيروت : مكتبة الجماهير، 1976)، ص. 75-76.

(72) للتحقيق في العوامل التي استند عليها الطاهر عبد الله لاستبعاد مصدر الخلاف هو محاولة إقصاء الحبيب بورقيبة، انظر : المصدر نفسه، ص. 86-88.

الوطنية التونسية لما بعد الحرب الثانية<sup>(73)</sup>، كما مثل مجالا للمؤاخذه والنقد، والتجريح الذي بلغ حد الخيانة، داخل مكونات النخبة التونسية<sup>(74)</sup>، وقادة أجهزة التنسيق والعمل المشترك بالقاهرة. حقيقة واحدة جديرة بالتشديد والإبراز، وهي أن تجربة الحبيب بورقيبة بالمشرق العربي، وغيره من البلدان الأجنبية (= الولايات المتحدة الأمريكية - سويسرا، فرنسا)، كانت غنية بالأحداث، والاتصالات، وكل أشكال التعبئة من أجل قضية الاستعمار بتونس والمغرب العربي على حد سواء<sup>(75)</sup>، وأيضا فاعلة في التطور الحاصل على صعيد وعيه بإمكانات الحل السياسي لمشكلة الاحتلال بتونس وأفاق زواله.

فمن مواصفات هذا الوعي، اقتناع الحبيب بورقيبة بضرورة اعتماده "المرحلية" في التقدم نحو الاستقلال<sup>(76)</sup>، وإيمانه بـ"الواقعية" في رسم

(73) نقف عند تأويلين لمصدر هذا المنعطف، أولهما لشارل أندريه جوليان، يقول فيه : "...ولعل اندفاعه (= أي الحبيب بورقيبة) العاطفي كان يتألم أكثر التألم لما لمس الحقائق المصرية. فالخلافت القائمة بين أعضاء مكتب المغرب العربي وعداوة الحزب الدستوري القديم التي لحقت به ونالت منه بعض الشيء، وانتصار العناصر المغربية التي يمثلها علال الفاسي وعبد الكريم، والمناورات الجارية بالجامعة العربية، كل ذلك حملته على الاحتفاظ بالطابع التونسي الخاص للحركة الوطنية عوض أن يربط مصيرها بمصير الوحدة، فهو هاجر تونس زعيما لحزب سياسي ورجع إليها رجل دولة..." انظر : جوليان، إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 211.

وثانيهما للطاهر عبد الله، الذي شدد على التضامن العربي، وبخاصة المصري بشأن قضايا الاستعمار بالمغرب العربي، وأرجع التحول إلى ممارسة الحبيب بورقيبة النابعة من قناعاته السياسية، بالقول : "...وقد ساءت العلاقات بين لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين الحبيب بورقيبة زعيم الحزب الدستوري الجديد نتيجة لاتصالاته المريبة من وراء ظهر اللجنة وعمله الدائب على استثمار أعمال اللجنة لإبراز ذاته وشخصه بوجه خاص، مما زاد الخلافات بينه وبين الدكتور الحبيب ثامر من جهة وعبد الكريم الخطابي من جهة ثانية... ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية بالقاهرة فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي....". انظر : الطاهر المصدر نفسه، ص. 84-85.

(74) نفكر أساسا في البيانات الصادرة عن الحزب الحر الدستوري القديم باسم أمينه العام صالح فرحات، للاطلاع على مضمون هذه البيانات، انظر : ص. 90-107.

(75) للتدقيق في مضمون هذه التجربة، انظر وثائق وزارة الخارجية الفرنسية الخاصة بالحركة الوطنية التونسية لما بين 1947-1949، الملف عدد 1، رقم 27، كانون الثاني/يناير 1947 وكانون الثاني/يناير 1949، سيما مراسلات قسم الاستعلامات في بيروت، بشأن علاقة مكتب الحزب الدستوري بالقاهرة برئاسة الدولة اللبنانية، وأيضا مراسلات المقيم العام جون مونس (Jean Mons) مع جورج بيبو حول نشاط الوطنيين التونسيين بالقاهرة.

(76) لعل من السياسات الأكثر التصاقا بـ"بورقيبة" سياسة "المرحلية" أو المراحل، التي تعني تخطيط الأهداف دون الإصرار على تحقيقها دفعة واحدة وبأي ثمن، بل العمل على إنجازها وفق ما تقتضيه الظروف المحيطة بها، وما تسمح به الوسائل والإمكانات. وفي مجال الموضوع الذي يهمننا، أي نزاع الاستعمار، لم يفت الحبيب بورقيبة أن أكد : "...نزع الاستعمار هو المبتغى، هو

استراتيجيات النضال الوطني، وتحديد أدواته<sup>(77)</sup> وهو التفكير الذي سبق أن ساد خطبه السياسية على امتداد عقد الثلاثينيات<sup>(78)</sup>، وأعاد تأكيده قبيل عودته من القاهرة وبعدها، بل وحتى في أعقاب استقلال تونس، حين يتعلق الأمر باستحضار تجربة الحركة الوطنية<sup>(79)</sup>.

لذا، وفي خضم تصاعد مطالبة الحركات الوطنية بالتحرك والاستقلال والأكثر من ذلك في أوج تبلور أشكال التنسيق والعمل المشترك (= القاهرة، دمشق، نيويورك، برلين)، سيحدد الحبيب بورقيبة طبيعة الارتباطات التي يجب أن تسود مستقبل العلاقات الفرنسية - التونسية، بقوله : "الذي تطالب به تونس هو نظام دولة ذات سيادة، مرتبطة بفرنسا بمعاهدة متفاوض حولها بحرية، والتي ستضمن لهذه الأخيرة (= أي فرنسا) مصالح استراتيجية، اقتصادية، وثقافية... كما أن جمعية تأسيسية منتخبة هي التي تخول البلاد دستورا ديمقراطيا معاصرا..."، ليضيف في استجواب صحفي لاحق بالقاهرة 29 أغسطس (1947) : "لقد أحدث شرخ عميق بيننا وبين فرنسا، لكن التونسيين لن يندفعوا إلى المعسكر المعادي، إنهم لن يتحملوا مسؤولية القطيعة مع فرنسا..."<sup>(80)</sup>.

بهذا المعنى، سنتخلل خطاب الحزب الدستوري الجديد، مفاهيم سياسية تتضمن الاستقلال، دون أن تجعل منه شرطا موقفا لأي تطور في العلاقات الفرنسية - التونسية، ومنها أساسا مفهوم السيادة المزدوجة، الحكم الذاتي،

الهدف الذي يجب تحقيقه : لكن، في السياسة لا يكفي أن يكون الغرض واضحا وملموسا، بل هناك الطرق والوسائل الكفيلة ببلوغ ذلك، والتي قد تكون أكثر أهمية وتعقيدا من الهدف ذاته...وقد يغدو هذا الأخير بعيد المنال، لأن الوسائل غير السليمة والطرق ملتوية وحيل بالافخاخ..." عن خطاب الحبيب بورقيبة، لتاريخ 6 نيسان/أبريل 1961، انظر :

Mohamed Saleh Lejri, *Evolution du mouvement national : Des origines à la deuxième guerre mondiale (Tunis : Société tunisienne du diffusion, 1974), partie 2, p. 247, note no (495).*

(77) قارن مع خطابه بالمؤتمر لحزب الدستور الجديد، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1937.

(78) وهي الخطب التي غالبا ما نشرت في جريدة : العمل التونسي، 1933/4/15، و1936/12/23، والحبيب بورقيبة، الدستور وفرنسا (تونس : المطبعة التجارية، 1937) (بالفرنسية).

(79) Lejri, *Ibid*, tome 2, pp. 237-259

Le Tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961*, (80) p. 117.

الإصلاح مع الاستقلال على مراحل - كلها صيغ لحل مشكل الاستعمار، بعيدة عن روح الميثاق الوطني التونسي، الصادر بالإجماع عن مؤتمر ليلة القدر (23 أغسطس 1946).

فعلى امتداد الفترة الفاصلة ما بين 1950-1952، ستشهد تونس جملة من الأحداث السياسية، تعكس التصور الجديد لمطلب الاستقلال، وتعمل في اتجاه تجسيده بالواقع التونسي<sup>(81)</sup>. نلمس ذلك في مقترح الحبيب بورقيبة، الموجه إلى الحكومة الفرنسية عبر وكالتها للأنباء المسمى ببيان السبع نقاط (14 أبريل 1950)<sup>(82)</sup>، كما نعاين ذلك في مشاريع الإصلاح المقدمة من لدن المقيم العام لوي بيريليه (Louis Perillier) (13 حزيران/يونيو 1950)، الخاصة "بتحوير نظام الحكومة التونسية وتوسيع نطاق مشاركة التونسيين في الوظيفة العمومية وإنشاء نظام بلدي على أساس ديمقراطي"<sup>(83)</sup>، وأيضا بمذكرة محمد شنيق، الوزير الأول وقتئذ، (3 نوفمبر 1951)، التي ضمنها الحد الأدنى للمطالب التونسية<sup>(84)</sup>.

(81) وهو تصور لا يطالب بإلغاء نظام الحماية وإحلال الاستقلال قبل كل شيء، بل يدعو إلى إقرار السيادة التونسية الداخلية، وإصلاح وتنظيم المؤسسات بأفق الاستقلال، وهذا بعيد، كي لا نقول متناقضا، مع مضمون الميثاق الوطني التونسي لعام 1946. للتدقيق في أسس التحول والتصور المؤطر له، تراجع تصريحات الحبيب بورقيبة خارج تونس، ومراسلاته مع قيادة الحزب بالداخل (= صالح بن يوسف أساسا)، وأيضا ردوده على المعارضين بالخارج (= عابد بوحافة)، المنشورة بارشيفات المركز الوطني التونسي للتوثيق، الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية : الوثائق : عدد 11، 1950-1951، ص 125-235.

(82) يتعلق برنامج، أو بيان النقاط السبع بـ : "بعث السلطة التنفيذية التونسية المؤتمنة على السيادة التونسية، تشكيل حكومة تونسية منسجمة مسؤولة عن الأمن العام يرأسها وزير أول تونسي يعينه الملك، إلغاء الكتابة العامة، إلغاء المراقبين المدنيين، حذف قوات الجندرية، أو الدرك، الفرنسية، إنشاء بلديات منتخبة، إنشاء مجلس قومي بالاقتراع وتكون أولى مهامه وضع دستور ديمقراطي يحدد العلاقات الفرنسية التونسية المقبلة على أساس احترام مصالح فرنسا المشروعة وكذلك في كنف احترام السيادة التونسية...". انظر "جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 215.

وهو برنامج لم تذكر بنوده عبارة "الاستقلال" ودار محورها حول فكرة السيادة التونسية وضرورة احترامها" انظر : العقاد، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص 345.

(83) جوليان، المصدر نفسه، ص. 222.

(84) وهي الإصلاحات التي ردت عليها السلطات الفرنسية بمقتضى مذكرة صادرة بتاريخ 15 كانون الأول / ديسمبر 1951، كما ألحقها بإقالة لوي بيريليه (Louis Perillier) وتعيين المقيم جان دو أوتكوك (13 كانون الثاني/يناير 1952)، وقمع قادة الحزب الدستوري الجديد (الحبيب بورقيبة، المنجي سليم، الهادي شاكر). للاطلاع أكثر على مضمون المذكرة، والأحداث اللاحقة لها، انظر :

لقد منيت تجربة الحوار بالفشل، كما أبان الاستعمار بتونس عن محدودية التصور السياسي المؤطر للتحول الحاصل على صعيد وعي قادة الحزب الدستوري الجديد لما بعد 1949، وذلك بالرغم من الابتعاد النسبي عن روح الميثاق الوطني لعام 1946، وتأكيده النخبة التونسية بعد 1949 الاستعداد لتقديم ضمانات، تستبعد القطيعة مع فرنسا، وتحافظ لها على امتيازات إستراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية<sup>(85)</sup>.

لذلك، ومع حلول سنة 1952، ستدخل الحركة الوطنية التونسية مرحلة نضالية جديدة، تعيد إلى شعار الاستقلال حرارته السابقة، دون أن تفرط نهائيا في إمكانيات التواصل التدريجي لتحرر واستقلال المجتمع التونسي<sup>(86)</sup>.

هذا، وإن القول بحصول عودة إلى روح الميثاق التونسي (1946)، والإقرار باخفاق التصور المراهن على تجربة الحوار والتفاوض، له ما يبرره من الوجهتين التاريخية والسياسية، فعربيا، تعززت القومية، بصعود نخبة وطنية إلى السلطة بمصر (23 تموز/يوليو/الناصرية)، قومية التوجه الفكري والسياسي، مناصرة قضايا التحرر والاستقلال، مناهضة الهيمنة الأوروبية والغربية على حد سواء. أما دوليا، فقد أصبح موضوع إزالة الاستعمار من القضايا المركزية المطروحة بجدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من تردد الرأي العام الغربي وإحجامه عن قبول مطالب كل من المغرب الأقصى وتونس (1951-1952)<sup>(87)</sup>.

المركز الوطني التونسي للتوثيق، الوثائق : عدد 11، 1950-1951، ص 339-408 (= تجربة جديدة للحوار).

(85) وهو ما أكدته مذكرة محمد شنيق (3 تشرين الثاني/نوفمبر 1951)، قارن :

Le Tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920- 1961*, p. 122.

(86) نفكر بالأساس في المحاولات التي كانت تبديها السلطات الفرنسية، تارة من أجل تهدئة الأوضاع المتوترة بتونس، وطورا من أجل الدفع بهذه الأخيرة إلى استعادة الحوار من جديد. نذكر بالخصوص مجهودات رئيس الحكومة إدغار فور (Edgrad Faure)، الذي لم يكن يرغب في أن "تصبح تونس صورة ثانية من الهند الصينية"، الأمر الذي حدا به إلى تكليف كل من روبر شومان (Robert Schuman) وموريس شومان (Maurice Schuman) بتحرير مذكرة معتدلة إلى الباي (25 كانون الثاني/يناير 1952) يقدمها جاك دوهاميل (Jacques Duhamel) وجان لالوا، وذلك بغرض سحب تونس لشكواها من الأمم المتحدة. كما نشير أيضا إلى محاولة "فرانسوا ميتران". للاطلاع على النص الكامل لمخطوطه، انظر أرشيفات المركز الوطني الخاصة بتاريخ الحركة الوطنية : المركز الوطني التونسي للتوثيق، وثائق عدد 13، 1952-1956، الفصل الرابع : فشل التهبة"، ص. 264-283.

(87) انظر : "2 الوظيفة"، ضمن الفصل الثامن من هذا الكتاب.

3- هذا، وتظل التجربة التونسية، بالرغم من تكون عناصر أكسبتها نوعا من التميز، متقاربة مع نظيرتها المغربية، إذا ما قورنت مع المسلسل الذي أطر شعار الاستقلال بالجزائر، تحديدا منذ 1943، وحتى التوقيع على اتفاق إيفيان (مارس 1962).

فالجزائر، التي مثلت، بكل المقاييس، مختبرا للسياسات الفرنسية واستراتيجياتها الاستعمارية، والتي شهدت تغيرات على صعيد بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكثر عمقا قياسا لكل من تونس والمغرب الأقصى، ستعرف كذلك وبالضرورة، تنوعا من مقاربة تيارات حركتها الوطنية لمطلب الاستقلال وأدوات تحقيقه.

صحيح أن الجزائر قد تصدرت الدعوة إلى الاستقلال منذ تأسيسها نجم الشمال الإفريقي، وناضلت من أجل تحقيقه قطريا وتعميمه على كل دول المغرب العربي، لكن الثابت أن المجتمع الجزائري، وبخاصة نخبته السياسية، قد واجهت عقد الأربعينيات ومتغيراته، وهي أقل "تضجاً" (88) من حيث وعيها ظرفيات طرح شعار الاستقلال والالتفاف حوله (89)، الواقع الذي نلمسه ببنية

(88) وهو ما عبر عنه شارل أندريه جوليان، بقوله : "يبدو لمن ينظر في المواقف الخاصة بالأحزاب المغربية أن أنصار "البيان" لم يبلغوا سنة 1943 النضج السياسي الذي كان عليه الدستوريون بتونس"، ولو أنه سبق أن أكد أنه "مهما كان الرأي في نشأة بيان 10 فبراير 1943 الذي أصبح الميثاق الجزائري، فإنه فتح عهدا جديدا للعمل الوطني...". انظر : جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص 314 و 318.

(89) نميز هنا بين مستويين من الوعي لدى النخبة السياسية بالجزائر. أولهما وعي بشعار الاستقلال، من حيث طبيعته، مضمونه، ووسائل إنجازه، والقوى الرافعة له، وأيضا أبعاده قطريا وعلى صعيد المغرب العربي... وهذا ما بقي غامضا، غير مدقق ولا واضح. أما المستوى الثاني، فهو وعي المناخ العام الحافز على المطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين، بما في ذلك تحررهم واستقلالهم. وهو ما توفر لدى النخبة السياسية الجزائرية منذ اندلاع الحرب الثانية وفشل مشروع "بلوم-فيوليت" (1940)، سيما بعد أحداث "الإنزال الأنجلو-أمريكي" بكل من الدار البيضاء بالمغرب الأقصى (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1942) والجزائر ووهران (11 نوفمبر 1942)، بكل ما حملته هذا الحدث من آمال للنخبة الجزائرية بشأن حل مشكلة الاستعمار واسترداد السيادة الوطنية. للتدقيق، انظر : العقاد، المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص. 304-308 و

André Nouschi, *La Naissance du nationalisme algérien, 1914-1954* (Paris : Minuit, 1962), pp. 131-134.

كما أن النخبة الجزائرية كانت أكثر وعيا بسقوط هيبة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية، وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الخصوص، انظر : جوليان، المصدر نفسه، ج 2، ص 311-313 و

Charles Robert Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* (Paris : Presse universitaires de France, 1979), vol. 2, pp. 353-560.

النصوص الصادرة خلال هذه الحقبة، وبنوعية النقاشات التي واكبتها وتحكمت في صياغتها.

سنقف عند بيان الشعب الجزائري (10 فبراير 1943) وملحقه (10-11 يونيو 1943)، لعدة اعتبارات أهمها أن البيان، قد شكل نصا مركزيا، من عيار عريضة الاستقلال بالنسبة إلى المغرب الأقصى، أو الميثاق التونسي (90). وبالتالي يمكن اعتباره الأرضية السياسية التي على قاعدتها قدمت الحركة الوطنية الجزائرية مطلب الاستقلال، بغض النظر عن طبيعته ومضمونه وأبعاده السياسية ونتائج العملية (91).

لقد تناول البيان، وهو الذي تعرضت ظروف صياغته لأكثر من جدل (92)، نقطتين مركبتين : تذكير بمناخ الحرب وما واكبه من دعوات إلى

(90) ولو أن الفرق جوهري بين عريضة الاستقلال والميثاق الوطني من جهة، وبيان الشعب الجزائري من جهة ثانية، خصوصا في مجال التنصيص صراحة على مطلب الاستقلال والدعوة إلى إلغاء نظام الحماية. فقد ورد ذلك صريحا لدى العريضة والميثاق، في حين لم تقع الإشارة إليه مطلقا بنص البيان.

(91) للاطلاع على نص البيان كاملا، والمتضمن تحليل شاملا له ولمساهمته في النضال الوطني الجزائري، انظر :

Youcef Beghou, *Le Manifeste du peuple algérien : Sa contribution au mouvement national*, (Mémoire de DES, 1974).

(92) بيان الشعب الجزائري، الصادر بتاريخ 10 شباط/فبراير 1943، والموقع من لدن أربع وخمسين شخصية تنتمي إلى قطاعات اجتماعية متنوعة : الوفود المالية، المستشارون المحليون والوطنيون، المحاماة، التعليم، الفلاحة، الصحافة، قطاع الطلبة، السكك الحديدية، الصبيلة. للاطلاع على أسماء الموقعين وانتماءاتهم الاجتماعية، انظر : المصدر نفسه، ص. 42-43.

أثار عدة نقاشات حول ظروف صياغته ونوعية الأطراف الفاعلة في تقديمه. فهكذا، ذهبت بعض الكتابات إلى وجود علاقات بين فرحات عباس وأنّ البيان والموقعين معه من الأعيان، بـ Robert Murphy والممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت بشمال إفريقيا، تمت صياغته بتنسيق روبرت مورفي معه. انظر Le Tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961*, p. 339.

وذلك بكل ما يقتضي هذا الحكم من تريث واحتراز، انظر :

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 559.

في حين رد فرحات عباس على هذا الادعاء بالقول : "لم يقع إعداد البيان في الولاية العامة بل أعده السكان المسلمون وهو يعبر عن مطالبهم المشروعة والحقيقية وبالفعل فإن السلطات الفرنسية قبلت البيان سنة 1943 شريطة أن ينجز استقلال الجزائر المطلوب في الإطار الفرنسي، وكان جواب المنتخبين الذين قدموه دون غموض، تدرج سياسة البيان بالفعل في إطار فدرالية فرنسية...". جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 313-314.

التحرر والسلم وتقرير المصير<sup>(93)</sup>. ثم إبرازه، بشكل مقتضب، وضعية الجزائريين خصوصا في مجال المشاركة السياسية، والحريات العامة وحقوق الإنسان، ليدعو إلى "عقد مؤتمر بجميع المنتخبين وكل ممثلي المنظمات الإسلامية... بغرض وضع نظام سياسي، اقتصادي واجتماعي لمسلمي الجزائر... إذ، وحده النظام المبني على العدالة الاجتماعية، هو الذي سيمنح لمسلمي هذا البلد، كامل الوعي بواجباتهم الحاضرة...".

تحليل قراءة بيان الشعب الجزائري الأولى، على عدة ملاحظات شكلية وفي المضمون معا. فعلاوة على الاقتضاب الشديد، وضعف الحثثيات، وعدم دقة ووضوح المبادئ المستخلصة من المناخ الدولي، والمعتمدة في صياغة النص، قياسا على عريضة الاستقلال بالمغرب الأقصى أو الميثاق الوطني التونسي، جاء البيان أقل محاسبة وإدانة للنظام الاستعماري، شاحبا على مستوى تشخيصه إمكانات الحل حاضرا وفي المستقبل. لذلك، ستعمل النخبة الجزائرية على إصدار وثائق سياسية إضافية، تكمل وتدقق مدلولات البيان، ومنها أساسا مذكرة، 31 مارس 1943، المقدمة إلى الحاكم العام من لدن كل من فرحات عباس، ابن جلون، ابن خلل، طامزالي، سايج عبد القادر، وزروق محيي الدين، وأيضا ملحق البيان (10-11 يونيو 1943).

وفعلا، تعكس هذه المذكرة 1943 وعيا أكثر عمقا بظاهرة الاستعمار، كما تعبر عن فهم تاريخي لأصول الاحتلال ومضاعفاته على بني المجتمع الجزائري، وذلك مقارنة مع نص البيان (10 فبراير 1943)، وحتى الحثثيات والمبادئ التي وردت مقتضبة بـ "بيان الشعب الجزائري"، قد حظيت بحيز أرحب، ومكانة أوسع من حيث التحليل والمناقشة (= سيما في مجال رصد مراحل الاحتلال وتحديد نتائجه المباشرة والخطيرة). هذا علاوة، على توظيف المذكرة عنصر التاريخ، بطريقة أعطت النص أبعادا أكثر حدة وصلابة، من الناحيتين الفكرية والسياسية، بدليل ما خلفته من ردود فعل، سواء من جانب الولاية العامة الفرنسية، أو على صعيد نخبتها المفكرة، بما في ذلك الأعلام التي كانت لها الجراءة السياسية لنقد الممارسة الاستعمارية، وتحفيزها، بكل ما أوتيت

(93) اعتماد البيان لما ورد بـ "الميثاق الأطلسي" (1941)، وتصريح الرئيس الأمريكي، الخاص بـ "تحرر الشعوب والأشخاص دون تمييز عرقي أو ديني".

من حدس تاريخي<sup>(94)</sup>، على فتح ديناميات جديدة لحل قضية الاستعمار، ونعني بذلك شارل أندريه جوليان<sup>(95)</sup>.

لقد أدانت المذكرة نظام الاستعمار، ودعت إلى إلغائه جملة وتفصيلا، وبالمقابل شددت على واجب تطبيق "حق الشعوب في تقرير المصير"، بالنسبة إلى مختلف الأمم، صغيرة كانت أم كبيرة، مع تخويل الجزائر دستورا خاصا يسمح لها "بالحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني"، وإلغاء "الملكيات الإقطاعية عبر إصلاح زراعي يضمن العيش الكريم لمختلف الشرائح العاملة بقطاع الفلاحة"، كما يعترف بـ "العربية لغة رسمية" و"حرية الصحافة والتجمع" و"التعلم المجاني الإجباري" و"حرية الأديان"<sup>(96)</sup>.

هذا، ولم تكف المذكرة برصد حصيلة الاستعمار ومضاعفاته على المجتمع الجزائري، كما لم تقف عند المطالب العامة، بل تعدت ذلك إلى التشديد على ضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين بكل الحكومات المتعاقبة على بلادهم، أسوة بما حصل بسوريا، وبعض المستعمرات البريطانية، إضافة إلى مناداتها بإطلاق سراح المعتقلين الوطنيين المنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية<sup>(97)</sup>.

كما أن النخبة الجزائرية، بغرض تدقيق البيان والمذكرة وتكاملتهما، قدمت إلى السلطات الفرنسية ملحقا بتاريخ 11 حزيران/يونيو 1943، أقل حدة

(94) نقصد بذلك تمثلا المنعطف الذي دخلته الظاهرة الاستعمارية (= النظام الرأسمالي أساسا) تحديدا منذ الثلاثينيات من هذا القرن، والنضالات الوطنية بمختلف دول المغرب العربي، التي لم تعد مجرد ردود فعل متقطعة، بل أصبحت نشاطا منظما، مؤطرا ضمن أحزاب وتيارات سياسية.

(95) في مناقشته "قيمة البيان وأهميته"، وبخاصة إطاره المرجعي، اتخذ شارل أندريه جوليان موقفا أكثر قسوة، حين أكد: "إن أهمية البيان ليس في فحواه القابل للنقاش من الناحية السياسية بل قوته العاطفية... وليس ثمة ما يؤلم أكثر من مشاهدة الرجال ذوي العزائم الصادقة يؤولون النصوص والوثائق ليقولوها أكثر مما هي تعني، أو حتى لا تعني... ولا تؤخذ بعين الاعتبار سوى الأحداث التي تثبت النظرية وأحيانا لأغراض متناقضة، وأن انتقاد تصرفات الغزو الفرنسي، التي كثيرا ما كانت فظيعة، مع السكوت التام عما استعمله الغزو الفرنسي من وسائل مماثلة إن لم تكن أفظع...". ليضيف "لقد حطم الفرنسيون قبائل، لكن هل وجد قائد مثل ابن الخطاب في القرن الثامن...". ليختتم نقده بالقول "لا شك أن استقرار التاريخ ناشئ عن مرض تشكوه كل وطنية في عهد المخاض، لكنه منقش في البلاد الإسلامية أكثر من غيرها...". انظر: جوليان، إفريقيا الشمالية تيسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 320-321.

(96) انظر: Collot et Henry, eds., Le Mouvement national algérien : Textes, 1912-1954, pp. 163.

(97) المصدر نفسه، 164.

و"ثورية"<sup>(98)</sup> من الوثائق السالفة (= المذكرة أساسا)، وأكثر تركيزا وتحديدا للمطالب، سواء المستعجلة منها أو المتوسطة والبعيدة المدى<sup>(99)</sup>. لذلك، وبعد تناول الملحق مراحل الاستعمار بالجزائر وسياساته ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طرح مجموعتين من المطالب، إحداهما أجل تنفيذها إلى ما بعد انتهاء الحرب الثانية وتحرير فرنسا (= تكوين دولة جزائرية، ذات دستور تساهم في صياغته جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من لدن مختلف سكان الجزائر)، وأخرى مستعجلة، بل ضرورية بالنظر إلى المناخ الدولي تتعلق أساسا بـ "المشاركة المباشرة والفعلية لممثلي المسلمين الجزائريين في الحكومة الجزائرية وإدارتها"، والمساواة الشاملة أمام "ضريبة الدم"<sup>(100)</sup>، وأيضا الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، سيما في مجالات: "الزراعة، اليد العاملة، التعليم، التجهيز، القطاع البحري، حريات الشعائر والصحافة والتعبير عن الرأي"<sup>(101)</sup>.

لقد قبلت السلطات الفرنسية مبدأ الإصلاح على مضض، داعية عبر خطاب الجنرال ديغول (قسنطينة، 12 ديسمبر 1943)<sup>(102)</sup>، إلى إحداث "لجنة خاصة" بإقامة "برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح

(98) المصطلح من استعمال : Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine* p. 561.

(99) للاطلاع على نص "الملحق" انظر المؤلف الوثائقي :

Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 165-170.

(100) وقد قصد بذلك المطالب التالية : "إلغاء نظام التسجيل والخدمة العسكرية، المسماة "الخدمة العسكرية الأهلية"، وإقامة "نظام موحد للتوظيف، مع المساواة في الرواتب، والتعويضات، والمعاشات، ونظم التقاعد، والتعويضات العائلية، وولوج مختلف المسؤوليات"، علاوة على "تحويل ألوان العلم الجزائري للقبائل العسكرية المكونة من المسلمين الجزائريين".

(101) انظر : المصدر نفسه، ص. 169. ويختتم الملحق موقفه من المطالب المستعجلة، على أنها مؤقتة ورمزية... الغرض منها "إعطاء الحجة للجزائر، على أن هذه الحرب، هي حرب تحرير للجمع، وأن زمن الإمبريالية الاستعمارية قد انتهى وولى".

(102) ووما جاء في الخطاب، قوله : "إن هيئة التحرير (=اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، المحدثة غداة استقرار الجنرال ديغول بالجزائر في حزيران/يونيو 1943) تعلن بادئ ذي بدء إسناد حقوق المواطن الكاملة فوراً إلى عدة عشرات من الآلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يقل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أساسها قانون الأحوال الشخصية وسترتفع في الوقت نفسه نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية، ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم القدرة على الاضطلاع بها...." انظر : جوليان، إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ص. 326.

مسلمي الجزائر"<sup>(103)</sup>، وهو ما جسده رسميا بـ "قانون 7 مارس 1944)، الذي نص على "مبدأ المساواة بين الفرنسيين والجزائريين المسلمين"، مع الاحتفاظ بنظام الأحوال الشخصية، اللهم إذا وقع الإعلان صراحة عن التخلي عنه، إضافة إلى الإقرار بتمتع المواطنين الجزائريين بالحقوق السياسية نفسها، التي يحظى بها الفرنسيون، بما في ذلك الجماعات المحلية، وشروط الترشيح والانتخاب<sup>(104)</sup>.

إن أول ملاحظة على هذا القانون، باعتباره واحدا من الحلول الفرنسية لمشكلة الاستعمار بالجزائر، هو ارتباطه بدائرة الوحدة الفرنسية وبالمفاهيم المعبرة عنها. لذلك قوبل برفض مختلف مكونات الحركة الوطنية<sup>(105)</sup>، سيما بعد أحداث قسنطينة (8 أيار/مايو 1945)<sup>(106)</sup>، وتجربة الانتخابات الفاشلة (تشرين الأول/أكتوبر 1945 - تشرين الأول/أكتوبر 1946)<sup>(107)</sup>.

هذا، وإذا استبعدنا التدقيق في الأحداث السياسية الناجمة عن الصراع الجزائري - الفرنسي، منذ تقديم البيان وصدور الوثائق اللاحقة له، وحتى تاريخ

(103) للاطلاع على مواقف كل من الحزب الشيوعي (=عمار أوزيغان)، وأصدقاء البيان (=فرحات عباس والسايح) وجمعية العلماء (=البشير الإبراهيمي) وحزب الشعب (=مصالي الحاج)، من فكرة تأسيس لجنة للإصلاح، انظر تدخلاتهم أمام هذه الأخيرة (=للجنة)، في : Collot et Henry, eds., Ibid., pp. 171-184.

(104) Le tourneau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961*, p. 345.

(105) أساسا جمعية العلماء، حزب الشعب، أصدقاء البيان. أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقد اتخذ موقفا متميزا عنها، سيما أن الاستراتيجية العامة للأحزاب الشيوعية بدول المغرب العربي لم تكن قد استقلت نهائيا عن توجهات الحركة الشيوعية العالمية خصوصا إزاء الظاهرة الاستعمارية، وذلك بالرغم من اعتقاد البعض أن هذا القانون من أكثر النصوص المنظمة للجزائر ثورية، انظر :

Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, p. 566.

وأنة مختلف عن التشريعات السالفة من حيث إزالتها لمظاهر التمييز بين الفرنسيين والجزائريين، انظر :

Le Tourneau, Ibid., p. 345.

في حين لم يخرج القانون المذكور عن روح مشروع "بلوم-فيوليت"، من حيث نزعة الاندماجية المستبعدة لكل تطور يروم الاستقلال عن فرنسا.

(106) للاطلاع على أحداث قسنطينة، انظر شهادة توفيق المدني الواردة في : العقاد، *المغرب العربي : دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة* : الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ص 309-310.

(107) للتدقيق، انظر : جوليان، إفريقيا الشمالية تسير : القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية، ص. 346-339.

الإعلان عن القانون الأساسي للجزائر (21 سبتمبر 1947)<sup>(108)</sup>، يمكن القول إن التميز الذي وسم نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وتحكم في طبيعة التصورات الثانوية بنص البيان، هو ذاته الذي سيستمر ما بعد هذه الحقبة، وحتى بروز جبهة التحرير الوطني (فاتح تشرين الثاني/نوفمبر 1954) ولو بأشكال أخرى ضمن ظرفيات وشروط تاريخية متجددة ومتنوعة معا.

ثلاث أطروحات مركزية تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وحكمت نشاطها السياسي والنضالي، تحديدا حتى عام 1954، وهي وإن اختلفت وتناقضت أحيانا، حول مبدأ الاستقلال وطرق إنجازه، فإنها قد عبرت عن التنوع الذي راكمته التجربة الجزائرية، والذي مثل الاستعمار دورا أساسيا في إقراره وترتيب شروط استمراريته... وذلك خلافا لما حصل بالمغرب الأقصى (=التوحد حول عريضة الاستقلال) وإلى حد ما بتونس (= حجم الصراع بين أجنحة حزب الدستور لصالح تيار الحبيب بورقيبة منذ 1949).

ولمقاربة هذه الأطروحات، سنعتمد ثلاث وثائق لكل من الحزب الشيوعي (=مشروع القانون الأساسي للجزائر 13 مارس 1947)، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (= تقرير المؤتمر الوطني الأول سبتمبر 1948)، وحركة الانتصار للحركات الديمقراطية (=التقرير العام للجنة المركزية المقدم للمؤتمر الثاني أبريل 1953). وذلك بالاقتضاب والتركيز اللذين تستوجبهما منهجية البحث ومقتضياته.

فالحزب الشيوعي الجزائري - ممثلا في شخص نوابه جماد عبد الرحمن الشريف، أليس سبورتيس، مختاري محمد، بيبير فاي، قدم إلى المجلس الوطني الفرنسي مشروع قانون أساسي للجزائر يوم 13 مارس 1947<sup>(109)</sup>

(108) لمزيد من الاطلاع، انظر : Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, partie 4, pp. 547-618 ; Le Toureau, *Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane, 1920-1961*, pp.337-357, et Nouschi, *La Naissance de nationalisme algérien, 1914-1954*, chap. 6, pp. 123-160.

(109) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، انظر : يحيى بوعزيز، *الأيدولوجيا السياسية للحركة الوطنية الجزائرية : من خلال ثلاث وثائق جزائرية* (إ.م.) : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص. 23-43.

يدعو فيه إلى تحويل القطر الجزائري إطارا سياسيا خاصا، مرتبطا بالوحدة الفرنسية ومتمشيا مع مصالحها<sup>(110)</sup>.

وفعلا، تعكس الوثيقة (= القانون الأساسي للجزائر) نظرة الحركة الشيوعية نفسها إلى الظاهرة الاستعمارية، سواء لدى الحزب الشيوعي الفرنسي، أو بالنسبة إلى التنظيمات المحدثه بالمغرب العربي، حتى حين بدأت تستقل نسبيا مع مستهل الأربعينيات من هذا القرن. لذلك، يستبعد مشروع القانون الأساسي للجزائر مبدأ الاستقلال، بل لا يتعرض له مطلقا بنص الوثيقة، وبالمقابل يعتمد مفهوم التشارك في حدود ما تسمح به مقتضيات دستور الجمهورية الرابعة، سيما الفصول المنظمة لـ "الاتحاد الفرنسي" ونوعية الأقطار المندرجة في نطاقه (= عمالات ما وراء البحار/أقطار ما وراء البحار/أقطار مشتركة/دولة مشتركة)<sup>(111)</sup>.

لقد أسست الوثيقة دعوتها إلى مفهوم "التشارك" على عدة حيثيات، أجملتها في خصوصية الهوية الجزائرية (= العربية الإسلامية)، ومساهمتها في الدفاع عن الشرعية الدولية وتحرير فرنسا (= المشاركة ضمن جيوش الحلفاء)، وأيضا في استحضارها الإسهام الحضاري الفرنسي في مجال حقوق الإنسان وإشاعة قيم ثورتها لعام 1789، دون أن تغفل التشديد على الحصيلة السلبية لنتائج السيطرة الاستعمارية على الجزائر دولة ومجتمعاً، لتختتم دعوتها بالتأكيد على ضرورة أن "يعترف بالجزائر كقطر مشترك" - إن الجزائريين والجزائريات على اختلاف أصولهم يؤلفون فوق أرضهم مجتمعا ثابتاً، وهم مرتبطون بمصالح عامة مشتركة. تعترف جميع الأحزاب والمنظمات

(110) وهو تصور لا يتناقض مع مضمون خطاب موريس توريز (1939)، الذي أكد فيه : "إن الجزائر أمة في طور التكوين سيكون شعبها شعبا خليطا طريفا من عناصر أوربية وأخرى عربية وبربرية يتمخض دمجها عن جنس جديد : الجنس الجزائري. لكن هذه الأمة لم ترتق بعد إلى مستوى النضج...". انظر : محمد حربي، *الثورة الجزائرية : سنوات المخاض*، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي (الدار البيضاء : دار الخطابي، 1988)، ص. 114.

(111) وهو ما عبرت عنه الوثيقة بالقول : "...لهذا فالسكان الجزائريون لا يمزجون بين الشعب الفرنسي وبضعة أسباط الوزرة أو الشراكة الجزائرية، تقدموا وأملهم عظيم بفرنسا المقاومة وهم يحبون بحماس دستور الجمهورية الفرنسية الذي أعلن أن فرنسا مع بلاد ما وراء البحار تشكل اتحادا مؤسسا على المساواة في الحقوق دون فرق في الجنسية والدين..." ليضيف "...يناسب هذا القانون مصالح الجزائر أيضا، وبالفعل إنه بالاتحاد مع فرنسا التي تريد متابعة تثبيت وتجديد الديمقراطية تجد الجزائر الشروط الملائمة لإرضاء أمانيتها للحرية والتقدم..." انظر : بوعزيز، *المصدر نفسه*، ص. 25-27.

الديمقراطية بالجزائر في برامجها بضرورة مشاركة الجزائريين في إدارة أمور وطنهم الداخلية تبعا لدرجة التقدم السياسي للسكان الجزائريين وأمانهم التي تحييمهم، ولهذا إننا نفكر بأن الجزائر أمة في طريق التكوين يمكن ويجب أن يعترف بها كقطر مشترك في دائرة الاتحاد الفرنسي...<sup>(112)</sup>.

وفق هذا التصور، وتأسيسا على مفهوم "الشراكة" تضمن القانون الأساسي للجزائر ستين مادة، شملت شكل وطبيعة النظام السياسي (ف.1)، والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ينبغي أن يتمتع بها الجزائريون والفرنسيون على السواء (ف.2)<sup>(113)</sup>، وأيضا المجلس الجزائري، من حيث طريقة اقتراحه ومدة ولايته، ونظامه الداخلي (ف.3) واختصاصاته التشريعية (ف.4) والمالية (ف.5)<sup>(114)</sup>، كما تناول وضعية السلطتين التنفيذية (=الحكومة الجزائرية/ (ف.6) والقضائية (ف.7)، والمركز القانوني والسياسي لممثل الجمهورية الفرنسية بالجزائر (ف.8)<sup>(115)</sup>.

أما الوثيقة الثانية، فهي عبارة عن تقرير شامل، تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر الوطني الأول لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (25-27 سبتمبر 1948) بصفته الكاتب العام لهذا الأخير، والمسؤول عن توجهاته الأيديولوجية والسياسية...<sup>(116)</sup> وفيه (=التقرير) اعتمد ثلاثة منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله.

(112) المصدر نفسه، ص. 28.

(113) تكمن خطورة هذا الفصل (مواد 10/4) في تنصيبه على المواطنة المزدوجة بين الفرنسيين والجزائريين، والفصل بين الدين والدولة وترسيم اللغة الفرنسية بجانب العربية والاكثفاء بالاستقلال الذاتي الداخلي وليس التحرر الشامل.

(114) علاوة على التساوي في العضوية بالمجلس التشريعي بين الفرنسيين وهم قلة، والجزائريين وهم السكان الأصليون وكثرة (120 عضو بالمجلس، 60 من الفرنسيين، و60 من الجزائريين)، نص القانون الأساسي على أن "الدفاع الخارجي عن الجزائر والعلاقات الدولية ترجع إلى حكومة الجمهورية الفرنسية طبقا للمادة 62 من دستور الجمهورية الفرنسية".

(115) هذا إضافة إلى فصول خاصة بالنظام الإداري، والجماعات المحلية، وأنظمة مختلفة وانتقالية (ف.9-10-11-12)، انظر: بوعزيز، المصدر نفسه، ص 40-43.

(116) وهو التنظيم الذي أسس في شهر أيار/مايو 1946، بعد إطلاق سراح مجموعة من مناضليه المعتقلين آذار/مارس 1946) وعودة زعيمه فرحات عباس إلى الساحة السياسية بالجزائر. للتدقيق في ظرفية تكوين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، توجهاته، ونشاطه الوطني، انظر كلام من:

L. Lafage, Un Important chapitre de l'histoire politique de l'Algérie : Ferhat Abbas et l'UDMA, (Mémoire C.H.E.A.M., Paris, 164), et Vincent Maurice André, L'Union démocratique du manifeste algérien, Etudes (septembre 1946), pp. 241-247.

فمن جهة، واستمرارا لروح بيان 10 فبراير 1943، لم يطرح التقرير مبدأ الاستقلال النهائي والشامل، كما حصل بالمغرب الأقصى (=عريضة الاستقلال/1944) وتونس (=الميثاق الوطني 1946)، كما لم يحاسب البيان وملحقه النظام الاستعماري بالحدة نفسها، بل أشاد بالمظاهر المشرقة في تطور فرنسا الحضاري، مؤمنا ومدافعا عن إمكانية التطور ضمن قيمها، وذلك بقوله: "فما هي ثمرة تأملنا وتدبرنا؟ نعم، إن الأعمال التي قام بها الاستعمار الفرنسي، في ظرف قرن كامل، ليست كلها سلبية، فإن (البيان) قد أحصاها إحصاء منصف غير مجحف، ففي الأعمال أنوار بجانب الظلمات، ولكن الأنوار والظلمات قد أصبحت حديث الماضي، وإذا ما أردنا ألا نتهار هذه الأعمال التي هي ليست راسخة الأصل لكونها جديدة، فإنه ينبغي لنا أن نغير وجهتنا، الحالية، ونغير ما بأنفسنا..."<sup>(117)</sup>.

لذلك، يشدد التقرير، من زاوية ثانية، على ضرورة احترام فرنسا قوميات مستعمراتها، مع العمل على ارتقاء شعوب هذه الأخيرة "إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسخير مصير تراثها القومي"<sup>(118)</sup>.

هذا، ولم يكتف التقرير باستحضار قيم فرنسا الحضارية، والرهان على إمكانات الارتقاء إلى الاستقلال التدريجي بتعاون معها (=فرنسا) وفي إطار الارتباط بمؤسساتها، بل وظف عنصر الانتماء العربي الإسلامي إلى الجزائر، للتدليل على عدم صحة الأحكام الاستعمارية القاضية بضعف الجنس الجزائري، وعجزه عن إدارة شؤونه بنفسه، وذلك بقوله: "إن الشعب الذي أنجب (حُتْبَل) (والقديس أوقستان) و(ماصينيسا) (والكاھنة) (وطارق) والملوك الفاطميين والمرابطين، والموحدين، وإن الشعب الذي شيد عاصمة مصر الحالية، وفاس وتونس، وقلعة بني حماد، لهو شعب عظيم عزيز الجانب، يستطيع أن يفخر بجميع الشعوب في أوربا، وإن العنصر الذي أخرج رغم نوائب الزمان والقهر الاستعماري رجال دولة أمثال الأمير عبد القادر، وحاملي لواء النهضة الروحية من طراز ابن خلدون والشيخ عبد الحميد بن باديس، لهو عنصر جدير بالإجلال والإعجاب، ولو كان المؤرخون لا يكتبون التاريخ ابتغاء الدخول إلى وزارة المعارف لاستطاعوا أن يسنوا لنا - طبقا للإنصاف والعدالة - بأن (بيجو) مثلا

(117) بوعزيز، المصدر نفسه، ص 50.

(118) المصدر نفسه، ص. 51.

لا يداني في شيء شخصية مثل (حَبْل)، وبأن مثل (جول فيري) المسؤول عن استعباد تونس أبعد من أن يقرن بآبن خلدون العظيم...<sup>(119)</sup>.

والمنطلق الثالث الذي حكم تصور الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ووجه مواقفه إزاء الظاهرة الاستعمارية هو الاقتناع بإمكانية الحل السلمي، المستبعد للعنف والقوة، المراهن على وعي مكونات الشعب الجزائري واستعداده الذاتي للنضال المنظم، والمعضد بمؤازرة القوى الديمقراطية بفرنسا<sup>(120)</sup>.

لذلك، اتخذ التقرير موقفا صارما من المغامرة والمغامرين، كما استبعد فكرة الجهاد مشددا على ما أسماه "الثورة بالقانون" بقوله : "...ومعنى هذا أننا ضد المغامرة والمغامرين الذين عرفت إفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها، فإذا خلف وراءهم أولئك الرجال الذين اتخذوا الدين وسيلة لإرضاء أطماعهم في السيادة ؟ يا له من دور خبيث لعبه ضد وحدة البلاد "بوغلة" و"بوحمار" و"بولحية" الذين حصلوا في وقت ما على ثقة الجماهير الغافلة، لكن باؤوا في النهاية بسوء المصير وسخط الناس بعد أن خربوا الوطن وجلبوا عليه البؤس والشقاء...إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا، ونحن ننزه المساجد عن الصلوات لغير الله بل للناس للتغريب بهم، إن المسجد بيت الله وليس هو ميدانا للمناورات الانتخابية ولا مكتبا تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة. هكذا نفهم المسألة وبهذا نعمل..."<sup>(121)</sup>.

هذا، وبالرغم من انطلاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من إمكانية التطور نحو الاستقلال سلميا وبواسطة القانون، وبالرغم أيضا من تمييزه بين الغرب المظلم - الاستعماري والمناهض لحقوق الأمم والشعوب، والغرب المشرق - العقلاني والديمقراطي، فقد رفض فكرة الاتحاد الفرنسي واستنكر الدعوة إليه، معتبرا المشروع (= الاتحاد) "استمرارا للإمبراطورية القديمة"، وفي الوقت ذاته مناديا بالكفاح من أجل تحقيق جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية<sup>(122)</sup>.

(119) المصدر نفسه، ص. 55.

(120) قارن : المصدر نفسه، ص. 60-64.

(121) المصدر نفسه، ص. 60.

(122) المصدر نفسه، ص. 70.

أما الوثيقة الثالثة، التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية، وفعلت في مواقف مكوناتها تجاه الظاهرة الاستعمارية وأفاق حلها، فهي تقرير حركة الانتصار للحريات الديمقراطية<sup>(123)</sup>، المقدم إلى مؤتمرها الثاني المنعقد بالجزائر ما بين 4-6 نيسان/أبريل 1953، التي (= الوثيقة) تعد من أكثر النصوص تمسكا بمبدأ الاستقلال وأعمقها تفكيرا فيه ودفاعا عنه. فالتقرير الذي تضمن ثمانين صفحة، يحدد من جهة خلاصات معانيته الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر وتفاعلت معها حركتها الوطنية ما بين 1947-1953، كما يتعرض لمكامن النقص في تفكير وممارسة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إزاء واقع الاستعمار، وفي مستوى ثان يرصد المقومات التي يجب أن تؤطر سياسة الحزب الخارجية وتحكم نشاطه الداخلي<sup>(124)</sup>.

لقد ذكر التقرير بالشروط الموضوعية (= أزمة الاستعمار/تأسيس هيئة الأمم المتحدة/بروز إيديولوجيا التحرر والدعوة إلى حق الشعوب في تقرير المصير) والذاتية (= نهوض المجتمع الجزائري والثقاف بعض مكوناته حول مطلب الاستقلال) التي تحكمت في ميلاد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وحكمت توجهاتها السياسية، سيما في حقل المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر سنوات 1946-1947-1948-1951، والكفاح ضد مختلف أشكال القمع الاستعماري، سواء بواسطة تنظيم هياكل الحزب وتوسيع قواعده داخليا (= مع دعوته إلى وحدة القوى الوطنية الجزائرية الأخرى)، أو تعبئة الرأي العام الخارجي، الفرنسي منه والدولي (= رفع مذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة 20 سبتمبر 1950).

كما لم يفت التقرير التشديد على أهمية نقد الذات، والتساؤل عن طبيعة "الاستقلال" الذي ينشده، ويكافح من أجله، بقوله: "إن الحزب يتحمل مسؤولية قيادة الشعب الجزائري إلى شاطئ الحرية والرفاهية، وعليه أن يكافح استعمارا قويا - نسبيا - ومنظما في جميع الميادين، فهل له - لكي يقوم بهذه المهمة -

(123) "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، هي الهيئة السياسية التي أحدثت في أعقاب عودة مصالي الحاج إلى الجزائر (أكتوبر 1946)، لتخلف حزب الشعب الجزائري المحظور منذ أيلول/سبتمبر 1939، ولتدخل معركة الانتخابات التي شهدتها الجزائر على فترات متتالية (1946-1947-1948-1951). للتدقيق، انظر : محمد حربي، حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة (مترجم إلى العربية في بيروت)، ص. 31-107.

(124) للاطلاع على النص الكامل للوثيقة، انظر : بوعزيز، المصدر نفسه، ص. 87-182.

عقيدة واضحة ؟ ومذهب محدد ؟ وهل قدر الحزب جميع الوسائل التي توصله إلى غايته ؟ إننا نلاحظ في جميع هذه الميادين نقائص ظاهرة...<sup>(125)</sup>. إنها النقائص التي حصرتها الوثيقة في "العقيدة والمذهب والاستراتيجية والتكتيك". فعقائديا أكد التقرير أن "الصيغة التي حدد بها الحزب هدفه السياسي وفهمه الاستقلال هي"جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام دون تمييز في الجنس والدين، فالحزب - بعبارة أوضح - يريد أن يعطي الكلمة للشعب ليقرر بنفسه المبادئ والنظم التي تحكم بمقتضاها البلاد...". ليضيف : "وهذا الفهم أملاه على الحزب عاملان رئيسيان الروح الديمقراطية التي يؤمن بها الحزب، وحرصه على أن يرى جميع الجزائريين المتعلقين بالحرية والعدالة يساهمون في الكفاح لتحرير الوطن قبل كل شيء من السيطرة الاستعمارية..."<sup>(126)</sup>.

أما مذهبيا، فقد تساءل التقرير عن "الوسائل اللازمة لبلوغ الاستقلال"، مؤكدا أنها لا تنحصر في ما هو مادي وحسب، بل "تشمل ثلاثة ميادين مختلفة"، حددها في "فكرة الوطنية"، التي ميزها عن التعصب القومي، مضيفا أنها "ذات خصائص ثلاث، فهي وطنية دفاعية، تحريرية، ديمقراطية"، وأيضا في "الوسائل بمعناها الحقيقي" (= المادية والبشرية)، بما في ذلك طبيعة الحزب، وبرنامجه الكفاحي، وأدواته النضالية"<sup>(127)</sup>.

هذا، وقد طرح تقرير المؤتمر الوطني الثاني (4-6 أبريل 1953) لـ "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" قضايا متطورة مقارنة مع وثائق القوى الأخرى المكونة للحركة الوطنية الجزائرية<sup>(128)</sup>. إذ، علاوة على تساؤله عن

(125) المصدر نفسه، ص 95.

(126) وقد وضح التقرير هذا النص (= العقائدي) بقوله : "وإذا كان السواد الأعظم من الشعب قد انضم إلى فكرة الاستقلال، فإن كثيرا من الجزائريين ما زالوا يبدون رغبة أكيدة في معرفة ما مصير هذا الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية نهائية ولكنه وسيلة لتحقيق إنجازات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فالاستقلال ليس أن يكون الوطن حرا ذا سيادة بل يقتضي أيضا مبادئ تكون هي أساس أنظمة هذا الوطن...". انظر : المصدر نفسه، ص. 96.

(127) وبشأن هذا الموضوع، ناقش التقرير طبيعة الحزب، باعتباره وسيلة وأداة للنضال من أجل الاستقلال، تنظيمًا، وفكرًا، وممارسة... للتدقيق، انظر : المصدر نفسه، ص. 100-104.

(128) ولو أن الباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، والفاعل في تطورها، الأستاذ محمد حربي، يعتبر المؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نصرا للخط الإصلاحية، انظر : حربي، حزب جبهة التحرير الوطني بين الخيال والحقيقة، ص. 86-91.

عقيدة الحزب ومذهبه في حقل مقاومة الاستعمار، تناول كذلك قضية "الاستراتيجية" في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها...<sup>(129)</sup> مميزا بين الأهداف الواقعية (=محاربة القمع الاستعماري)، والأهداف الأساسية (=توحيد قوى الشعب من عمال، وشباب، ونساء)، والأهداف المباشرة (=تنظيم الحزب، وتوحيد مكونات الشعب الجزائري وانتقاء القادة الوطنيين على أساس معيار الكفاءة)<sup>(130)</sup>.

كما أن التقرير استحضر تغيرات المجتمع الدولي، وتمثل توجهاتها العامة، سواء في نطاق تصارع المنظومتين الرأسمالية والاشتراكية (= الحرب الباردة)، أو في مضمار السياسة الخارجية الفرنسية والأسس التي تؤطرها وتنظم ممارستها...<sup>(131)</sup> لذلك جاءت دعوته حذرة من الكتلتين، متيقظة من النتائج الناجمة عنهما، وفي الوقت ذاته كان تأكيده (= التقرير) واضحا على ضرورة الاقتراب من "الكتلة العربية الآسيوية"، والرهان على مساندتها، بقوله: "إن الكتلة العربية الآسيوية تمثل - بالقوة - عاملا هاما في تحرير شمال إفريقيا..."<sup>(132)</sup>، خصوصا أن قضية الاستعمار بدول المغرب العربي، قد أصبحت تشهد مزيدا من التدويل، سواء في داخل هيئة الأمم المتحدة، أو غيرها من المنديات والملتقيات العالمية. وبخصوص السياسة الداخلية، أكد التقرير أهمية الوعي الذي ساد مختلف مكونات المجتمع الجزائري، معتبرا ذلك حافزا على استمرار النضال الوطني بأفق الاستقلال، كما شدد على ضرورة وحدة القوى الوطنية، والتفافها حول شعار التحرر والاستقلال، الذي من دونه تصبح مقاومة سياسات فرنسا الإصلاحية منها والقمعية دون جدوى أو هدف. لذلك،

(129) وقد عرف التقرير مفهوم الإستراتيجية بقوله : "إن الإستراتيجية السياسية هي عبارة عن تحليل المراحل المتعددة التي يتحتم على أي حزب اجتيازها، وبالأخص المرحلة الثانية أو مرحلة التنظيم المادي التي يمر بها الحزب الآن... والإستراتيجية من جهة أخرى، هي عبارة عن تحديد أهداف ثانوية تتتابع في خط الكفاح ويساعد بلوغها على تحقيق الهدف النهائي مع اعتبار عامل أساسي وهو عامل القوى المتقابلة...". انظر : بوعزيز، المصدر نفسه، ص. 107.

(130) ولم يغفل التقرير أيضا وضعية الجاليات الفرنسية والأوروبية بالجزائر...، انظر : المصدر نفسه، ص. 111-113.

(131) وهي السياسة التي حصر التقرير منطلقاتها أو "أركانها" في : التصليب في محاولة الإبقاء على المستعمرات، وإصرار فرنسا في أن تظل قائدة لأوروبا، مع رغبتها في استقطاب الولايات المتحدة إلى جانبها بالنسبة إلى مشكلة المستعمرات بالمغرب العربي، وأيضا تقاربها مع انكلترا، وأمانيتها في أن تستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية. انظر : المصدر نفسه، ص. 125-129.

(132) المصدر نفسه، ص. 133.

فقد عكست وثيقة المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، نظرة متقدمة لمشكلة الاستعمار بالجزائر وآفاق حلها، قياسا على الأطروحات التي تخللت خطاب الحركة الوطنية الجزائرية حتى حدود الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، حين سيدخل النضال الوطني منعطفًا جديدًا/نوعيًا من الناحيتين التنظيمية (=جبهة التحرير الوطني) والسياسية (=المقاومة والعنف).

هذا، ولم يكن الاختلاف قطريا داخل الحركة الوطنية الواحدة، بل لم يحظ شعار "الاستقلال" بالمكانة نفسها على مستوى مختلف دول المغرب العربي، وذلك بالرغم من الإجماع على أهمية الشعار وضرورته التاريخية.

## الطلبة التونسيون والمسائل الوطنية (1956-1959)

محمد ضيف الله  
المعهد العالي للتوثيق  
تونس

يؤشر ظهور الاتحاد العام للطلبة التونسيين في النصف الأول من الخمسينات على مرحلة جديدة للنضال الطالباني إذ أصبحت الأولوية للبعد الوطني/التونسي، دون القطع مع التراث الطالباني السابق الذي صيغ في الإطار المغاربي والذي ركز على الجانب الثقافي وأساسا على إصلاح التعليم، مع إضافة نوعية في المرحلة الجديدة تتمثل في حرص الطلبة التونسيين في إطار إبداء مواقفهم السياسية على تقديم تصوراتهم حول مستقبل الدولة وبنائها على أسس عصرية، وواصلوا القيام بذلك بعد سنة 1956 في إطار الدولة الوطنية الناشئة، وهو ما رشح العديد من قيادات الاتحاد الطالباني للنفاذ إلى المجتمع السياسي ومواقع القرار فيه.

يتمثل الحد الزمني الأول لهذه المداخلة في سنة 1956 التي شهدت تحقيق الوحدة التنظيمية للشبيبة الطالبة في صلب الاتحاد العام لطلبة تونس، وهو حدث له دلالاته في رسم علاقة الطلبة بالدولة وفي تصورهم لدورها ووظيفتها. أما بالنسبة لسنة 1959 فقد عرفت خطوة حاسمة في بناء الدولة الوطنية الحديثة بتبني الدستور، وكان للطلبة منه موقف له أصالته.

وسنحاول تتبع المواقف والرؤى التي صاغها الطلبة إزاء ثلاث من المسائل وهي : إعلان النظام الجمهوري (1957)، الإصلاح التربوي (1958)،

إعلان الدستور (1959)، محاولين استجلاء ما تميزت به تلك المواقف والرؤى من تحول بين فترتي الاستعمار والاستقلال، والتساؤل حول علاقتها بالثقافة السياسية السائدة آنذاك وخلال العقود الموالية، اعتبارا لأن اتحاد الطلبة كان أحد المصادر التي زودت الدولة بنخبها السياسية.

## 1- في بناء الدولة الوطنية :

لقد ورث جيل مطلع الخمسينات من الطلبة التونسيين تقاليد راسخة في الاهتمام بالشأن العام، إلا أن إضافتهم بالنسبة لأسلافهم تتمثل في تقديم تصورات عن مستقبل البلاد، وقد أمكن لهم ذلك لأنهم كانوا خارج أتون النضال اليومي والملاحقات البوليسية، إذ تبلورت مواقفهم بفرنسا بالذات حيث ولد الاتحاد العام لطلبة تونس وحيث كانوا مطلعين عن قرب على اشتغال النظام السياسي وآليات الديمقراطية الفرنسية خاصة وأن عددا منهم كانوا يدرسون اختصاصات تمكنهم من المقارنة والمفاضلة بين الأنظمة السياسية القائمة. وفي هذا المجال تقدموا بتصوراتهم حول الأسس التي يمكن أن تقوم عليها دولة عصرية وطنية تسهر على ضمان المشاركة الشعبية، وفي هذا الإطار كان طرحهم لطبيعة نظام الحكم.

### أ - بين الملكية الدستورية والجمهورية :

دون العودة إلى رسم العلاقة بين القصر الملكي والحركة الوطنية، والتساؤل خلال ذلك عن موقف الوطنيين التونسيين من نظام البايات وتصورهم لطبيعة النظام السياسي لتونس بعد الاستقلال، وما في ذلك من تعقيدات وتشعبات واختلافات في التعاطي مع المسألة، فإن مستقبل طبيعة النظام السياسي بتونس لم يطرح بجدية إلا منذ صائفة 1954 عندما بدأت تلوح آفاق جديدة أمام البلاد بعد خطاب منداس فرانس في القصر الملكي بقرطاج . فقد سئل الحبيب بورقيبة آنذاك عن نظام الحكم الذي يفضل، فأجاب باقتضاب ودون تحليل بأنه "الملكية الدستورية"<sup>(1)</sup>، وهو ما يعني التدرج، إزاء نظام الحماية، بما تبقى من "سيادة وطنية" مرموزا لها بالباي ولكن في نفس الوقت مع تحديد

(1) جاء هذا في جريدتي الصباح ولابراس في عديهما الصادريين يوم 4 أوت 1954 نقلا عن جريدة لومند الفرنسية؛ انظر كذلك:

Habib Bourguiba, Interviews et déclarations 1952-1955, Tunis 1976, p 89.

سلطاته في المستقبل. غير أن موقف بورقيبة فيما يبدو لم يكن معزولا عن بعض من النقاش الدائر آنذاك في الأوساط الوطنية. وكان جواب بورقيبة إذن محاولة لطمأنة القصر الملكي على مستقبله في ظل الاستقلال. وفي تصريح آخر له في نفس الفترة ذهب بعيدا في هذا الاتجاه مبرزا "وطنية جلالة الملك المعظم" وأنه كان "موضع ثقة التونسيين" ناعتا إياه بـ "مثل السيادة التونسية" ...<sup>(2)</sup>. فما هو انعكاس هذا الموقف على مواقف الطلبة التونسيين آنذاك إلى حين إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 ؟

لا بد في البداية من ملاحظة أن المحور الرئيسي للخطاب الطالباني خلال هذه الفترة كان بالأساس نقابيا وثقافيا، وذلك لا يعني البتة تباعد الطلبة عن السياسة إذ خلافا لما ينص عليه الفصل الأول من القانون الأساسي للاتحاد العام للطلبة التونسيين، أدانوا قطعاً الابتعاد عن السياسة<sup>(3)</sup>. وحرصوا على إبداء رأيهم في الشأن العام وفي مستقبل البلاد. ومن بين ما تقدموا به في المؤتمر التأسيسي للاتحاد المنعقد في جويلية 1953 المطالبة بالاستقلال الوطني من خلال إقامة جمعية وطنية ذات سيادة تكون منتخبة انتخابا عاما مباشرا وحكومة مسؤولة أمامها<sup>(4)</sup>، وهو ما يعني إقامة نظام ديمقراطي برلماني شبيه بما كان قائما آنذاك بفرنسا في عهد الجمهورية الرابعة، وحينئذ فإنه لو قدر للملكية أن تبقى فستكون مقيدة بدستور. ذلك أنه لا يمكن تأويل الصمت إزاء الباي في وثائق ذلك المؤتمر إلا بأنه موقف سلبي من النظام الملكي، يتمشى ولا شك مع ما كان يبدو عليه محمد الأمين باي آنذاك من ضعف بعد اغتيال فرحات حشاد. ولا شك أن جيل الخمسينات من الطلبة يبدو مختلفا عن الجيل السالف الذي أدرك العهد المنصفي الوجيز ثم تعرف على المنصف باي عن قرب وكان يزوره في منفاه الفرنسي في مدينة بو (Pau)<sup>(5)</sup>. وبالتالي فإن لكل جيل موقفه

(2) الصباح، 28 جويلية 1954، "جلالة الملك المعظم وتشكيل الوزارة الجديدة"، ص 1.

(3) UGET congrès 1953-1977, I, CDN, Tunis, 1981, p. 45

(4) Ibid, p.43 et 45

(5) انظر حول هذا الأمر شهادة أحمد بن صالح الذي درس بباريس في الأربعينات، في : شهادة أحمد بن صالح السياسية، إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، تقديم د. عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان 2002، ص 27-29، حيث نسب أحمد بن صالح إلى المنصف باي قوله ثلاثا أنه سيعلم الجمهورية.

المختلف من النظام الملكي، وصولاً إلى تبني جيل الخمسينات للنظام الجمهوري، فكيف تم ذلك ؟

لقد فتح خطاب منداس فرانس أمام القادة الدستوريين إمكانيات جديدة للتحرك وغذى آمالهم بمستقبل أفضل، ولو اقتصرنا على الوسط الطالب، فقد أصبح الطلبة الدستوريون الدارسون بفرنسا يشعرون بدنوّ حزبهم من سدة الحكم، وأصبحوا يتحركون على هذا الأساس معبرين عن شعورهم "بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم كشباب تونسي تُثَاط بعهدته غدا مأموريات ومهمات ذات أهمية كبيرة"<sup>(6)</sup>، وهو ما جعلهم يشعرون بدورهم الطلائعي داخل حزبهم. وفي هذا الإطار اهتموا خلال السنة الدراسية 1954-1955، بمناقشة بعض المسائل المتصلة بمستقبل البلاد ومن بينها طبيعة النظام السياسي في محاولة منهم للتأثير على توجهات حزبهم. غير أنهم لم يذهبوا آنذاك إلى تبني النظام الجمهوري<sup>(7)</sup>، ولم يتجاوزوا بالتالي موقف بورقيّة الذي عبر عنه في صائفة 1954، إذ اتجه رأيهم إلى إقرار نظام ملكي دستوري<sup>(8)</sup>. وأكدوا هذا الموقف في ملتقى جامعة فرنسا الدستورية الملتئم في أواخر جويلية 1955 إذ أعلنوا "أن السيادة التونسية واحدة لا تتجزأ"، وهي ميزة الأمة التونسية التي تتخذ جلالة الملك المعظم رمزا لها"<sup>(9)</sup>. وفي نفس الوقت اقترحوا الحد مبدئيا من نفوذ العائلة المالكة حيث ورد في نفس اللائحة "أن لكافة التونسيين ما عدا ملك البلاد وولي العهد، حقوقا وواجبات متساوية"<sup>(10)</sup>. لكن ما هو تأثير هذا الموقف على اتحاد الطلبة الذي كان الطلبة الدستوريون مهيمنين عليه ؟

(6) الصباح، 22 جويلية 1955، "ملتقى جامعة فرنسا الدستورية في تونس"، ص 1.

(7) ذهب السيد حامد الزغل (في كتابه، جيل الثورة، سبراس للنشر، تونس 2001، ص 536)، أن اتحاد الطلبة كان أول منظمة وطنية تعلن نبذها للنظام الملكي وتعلقها بالجمهورية، مدعما رأيه بما جاء في جريدة الصباح بتاريخ 18 جويلية 1954. غير أنه استشهد بنص يختلف عما جاء في الجريدة المذكورة وإنما هو ترجمة غير أمينة وردت في (Actes, p. 62). والحقيقة أن النص الأصلي الوارد في جريدة الصباح لم يتعرض البتة للجمهورية. حيث ورد النص المستشهد به حرفيا كما يلي : "ويعلم (المؤتمر) بأن ازدهار الثقافة والتعليم لا يكون إلا في أجريّة"، والواضح أن اللفظة الأخيرة إنما هي تصحيف لكلمة الحرية خاصة وأن اللفظة بعينها وردت في خطاب منصور معلى في افتتاح المؤتمر الأول، انظر في هذا الصدد (Actes, p. 8).

(8) الصباح، 22 جويلية 1955، "ملتقى جامعة فرنسا الدستورية بتونس".

(9) الصباح، 27 جويلية 1955، "اللائحة الدستورية" الصادرة عن ملتقى جامعة فرنسا الدستورية.

(10) المصدر نفسه.

يمكن أن نستشف ذلك من خلال الدعوة التي وجهتها قيادة الاتحاد إلى الأمير محمد الشاذلي باي لحضور افتتاح المؤتمر الثالث المنعقد في أواخر جويلية 1955، وهو ما ينطوي على موقف إيجابي من الملكية ينسجم ولا شك مع الموقف الذي عبر عنه الطلبة الدستوريون تلك الأيام. وقد قابل الشاذلي باي ذلك بإرسال ممثل عنه لحضور الجلسة الافتتاحية<sup>(11)</sup>. غير أن ذلك الحضور كان في الحقيقة باهتا وبدون أي صدى إذ لم تسنح الفرصة لممثل القصر لإلقاء كلمة أمام المؤتمرين خلافا لقيادي المنظمات القومية فضلا عن الحزب الدستوري الجديد. ثم وفي مقابل ما حظي به بورقيّة أو حتى صالح بن يوسف رغم غيابهما عن المؤتمر، لم تقع أية إشارة إلى الباي في خطب الطلبة. كما أن اللوائح المصادق عليها من قبل المؤتمرين لم تتعرض إلى ما أقره الطلبة الدستوريون في ملتقاهم بخصوص مسألة الملكية الدستورية، وسيتركس هذا الموقف في الفترة اللاحقة وصولاً إلى الإعلان عن الجمهورية.

ففي المؤتمر الرابع المنعقد في صائفة 1956، لم يحضر الأشغال من يمثل القصر الملكي، كما لم تشر أي من وثائق المؤتمر أو الخطب التي أقيمت خلاله إلى الباي، بما يمكن اعتباره موقفا سلبيا من المؤسسة الملكية كإحدى المؤسسات القديمة والتي لا ترغب النخبة العصرية في القبول بها في المشهد السياسي الجديد. إذ أن ذلك يسمح باستمرار الامتيازات الموروثة ونفوذ الطبقات القديمة، وهو ما من شأنه أن يحد من طموحات النخبة العصرية التي درست بالجامعات الفرنسية والتي عرفت عن قرب آليات ومزايا النظام الجمهوري وتشبعت بالمثل الجمهورية، دون أن يؤدي بها ذلك إلى المطالبة بإرساء نظام جمهوري إلى أن أعلن عنه بالفعل في 25 جويلية 1957، فكيف استقبله الوسط الطالب ؟

لقد أبدى الطلبة تحمسهم للنظام الجمهوري منذ اللحظة الأولى، ويظهر ذلك من خلال البرقيتين اللتين أرسلهما إلى بورقيّة كل من المكتب التنفيذي والهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة، فقد اجتمعت الهيئة الإدارية يوم 26 جويلية، وأصدرت لائحة عبرت فيها عن ابتهاجها بما أسمته بالحدث التاريخي العظيم

(11) UGET congrès, I, p. 71. انظر كذلك الصباح 27 جويلية 1955، "المؤتمر القومي الثالث للاتحاد العام للطلبة التونسيين يفتتح بمحضر كبار الشخصيات".

<sup>12</sup>. ووضع المؤتمر الخامس الذي انعقد بعد أقل من شهر تحت شعار "المؤتمر الأول للجمهورية". والحقيقة أن مثل هذا الحماس كان عاما وقد عبرت عنه قطاعات واسعة من الرأي العام وعكست جانباً منه أعمدة الصحافة الوطنية آنذاك. غير أن الموقف الذي عبر عنه الطلبة كان متميزاً ويمكن أن نستشف ذلك من خلال اللائحة التي صادقوا عليها في مؤتمرهم إذ حيوا "إعلان الجمهورية التونسية الشعبية (كذا)"، وهنأوا الشعب التونسي بذلك الحدث الذي اعتبروه خطوة كبيرة نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، معتبرين أن النظام الجمهوري من شأنه أن يعجل بتوطيد الاستقلال والازدهار الاقتصادي<sup>(13)</sup>. وبالتالي فإن الموقف الطالباني كان ذا بعد مزدوج، سياسي من جهة يتعلق بفتح الباب أمام المشاركة الشعبية وممارسة الديمقراطية، واقتصادي واجتماعي من جهة أخرى يتعلق بتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن الواضح أن هذه الرؤية الطالبانية لم تكن تتقاطع في كثير من جوانبها مع الرؤية الرسمية آنذاك، وإنما هي تعكس إصرار الطلبة على الاضطلاع بدور طلائعي، وهو نفس الدور الذي أرادوا القيام به عند طرح مسألة الدستور.

#### ب - الدستور والدستور الديمقراطي :

من أهم الأفكار التي ركز عليها الطلبة التونسيون في الخمسينات فكرة الدستور، وهو ما يعني من جهة عودتهم إلى مفردة مشحونة بالرمزية في تاريخ الحركة الوطنية حتى أنها نفذت إلى تسمية الحزب الدستوري نفسه، ومن جهة أخرى اهتمامهم بإرساء دولة عصرية تقوم على المؤسسات وعلوية القانون والحريات العامة والخاصة، متأثرين في ذلك بالنموذج الفرنسي لنظام الحكم، وفي هذا الإطار كان تبنيهم لمفردات البرلمانية والديمقراطية وحتى اللاتينية، وكان لهم بالتالي بعض السبق في طرح تلك المسائل، فكيف كان ذلك ؟

لم يكتف الطالبان منصور معلى في افتتاح المؤتمر الأول لاتحاد الطلبة المنعقد في باريس (جويلية 1953) بالمطالبة بدستور وإنما تحديدا بدستور ديمقراطي، وقد ربطه بانتخاب مجلس وطني انتخاباً عاماً وبحكومة منسجمة

مسؤولة أمام نواب الشعب<sup>(14)</sup>. وهو ما يعني المطالبة بإقامة مؤسسات دولة عصرية تحتكم إلى الإرادة الشعبية وإلى حكم الأغلبية. وقد بقي هذا التصور هو الإطار المرجعي الذي حدد موقف الطلبة التونسيين من المسألة، حتى وإن نذرت عنه بعض المطالب المختلفة معه في جوهرها، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا ما ظهر حتى قبل الاستقلال.

ففي السنة الدراسية 1954-1955، تقدم الطلبة الدستوريون الدارسون بفرنسا بمشروع دستور نوقش بالفعل على نطاق واسع بينهم، وكانوا يهدفون إلى تقديمه لمؤتمر حزبهم. وقد عرض قبل ذلك في الملتقى الذي نظمته جامعة فرنسا الدستورية في أواخر جويلية 1955. ومن أهم الأفكار التي وردت في هذا المشروع ما يلي :

-بعث ملوكية دستورية ديمقراطية واجتماعية ؛

-السيادة التونسية يباشرها نواب الأمة المنتخبون حسب اقتراع عام مباشر وسري ؛

-وضع نظام لائكي لحل مشكلة العلاقة بين الدولة والدين<sup>(15)</sup>؛

-قيام سلطة تنفيذية قوية، ويكون لرئيس الحكومة الحق في حل البرلمان<sup>(16)</sup>.

إن ما يجعل هذا المشروع مختلفاً عما تقدم به الطلبة سابقاً ولاحقاً هو أنه أعطى صلوحيات أوسع للسلطة التنفيذية ولرئيس الحكومة تحديداً على حساب السلطة التشريعية، وسنرى أن هذا التوجه سيقع دعمه بعد الاستقلال عند مناقشة الدستور فيما بين 1957 و1959، رغم أنه وجد آنذاك بعض

(14) UGET, Congrès, T. 1, p. 9.

(15) يبدو أن الدعوة إلى اللاتينية قد أثارت "حملة عنيفة ضد من فاه بها" حسب تعبير علي البلهوان، وهو ما دعاه إلى أن يشرح الأمر خلال الاحتفال الذي نظمته جمعية الشبان المسلمين بمناسبة رأس السنة الهجرية لسنة 1954. وقد دافع عن الموقف الذي عبر عنه الطلبة الدستوريون قائلاً : "لا نكون مسلمين حقيقيين إلا إذا أقمنا العدل بين جميع المتساكنين وأبقينا لليهود والنصارى الذين يعيشون بين ظهرانينا حريتهم في إقامة طقوس دينهم والتحاكم حسب تقاليدهم وقوانينهم، وذلك بالضبط ما قصده الإخوان الدستوريون عندما تلفظوا بلفظة اللاتينية". الصباح، 19 أوت 1954، الزعيم البلهوان يتحدث عن اللاتينية"، ص 3.

(16) الصباح، 27 جويلية 1955، "اللائحة الدستورية"، ص 3.

(12) العمل، 31 جويلية 1957، "الطلبة يهنئون"، ص 4.

(13) العمل، 25 أوت 1957، "المؤتمر القومي لطلبة تونس يختتم أعماله ويصادق على عدة لوائح هامة وينتخب مكتبه الجديد"، ص 6.

المقاومات من هنا وهناك<sup>(17)</sup>. وقد شكل الوسط الطالب في حد ذاته وأساسا الاتحاد العام لطلبة تونس إحدى تلك المقاومات.

فقد عادت جريدة "الطالب التونسي" في فيفري 1956 إلى مسألة "الدستور الديمقراطي" من خلال نشرها لمقال مطول لأحد الطلبة اعتبر فيه أن الدستور ليس غاية في حد ذاته وأن ما ينتظره الشعب هو أن يكون دستورا ديمقراطيا، يكرس سيادة البرلمان على كل السلطات العمومية بما في ذلك مراقبة السلطة التنفيذية ومراقبة دستورية القوانين، أما بالنسبة لحل البرلمان فالأمر يعود له أكثر مما يعود للسلطة التنفيذية. كما أكد صاحب المقال أن الدستور الديمقراطي يجب أن يعلن أن الحقوق والحريات الفردية التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان معترف بها في القانون<sup>(18)</sup>. ولا شك أن هذه الدعوة التي تؤكد على المرجعية الحقوقية الدولية، تتعارض في جوهرها مع الرؤية الوطنية المعتدة بذاتها آنذاك، وهي تعبر عن خط مازال يبحث عن ذاته ليس فقط داخل الساحة الطلابية وإنما أيضا الساحة الوطنية. وبقطع النظر عن ذلك فقد بقيت مسألة الدستور الديمقراطي وما يضمنه من حريات على رأس المطالب الطلابية إلى ما بعد صدور دستور سنة 1959.

فقد اعتبر المؤتمر الخامس لاتحاد الطلبة المنعقد سنة 1957 غداة إعلان الجمهورية أن الدستور الديمقراطي من شأنه أن يزيد في توطيد النظام الجديد<sup>(19)</sup>. ولم تبق المسألة مجرد مطالب، وإنما تفاعل الطلبة وخاصة الدارسون منهم في فرنسا مع المناقشات الساخنة لنص الدستور في صلب المجلس التأسيسي، من ذلك أن المكتب الجامعي ببباريس أرسل يوم 3 فيفري 1958 برقية إلى رئيس المجلس عبر له فيها عن تمسك الطلبة بعدد من فصول مشروع الدستور باعتبارها أساسية للديمقراطية في تونس<sup>(20)</sup>. وهذا الموقف نفسه تبناه المؤتمر السادس المنعقد في صائفة 1958 إذ طالب بالإسراع في

(17) انظر مثلا : العلاني، علي، "تباين مواقف النخبة التونسية من مسألة الدستور من خلال صحيفة لأكسيون 1958"، في، السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي، زغوان 2003، ص 143-150.

(18) L'Etudiant de Tunisie, février 1956, 1er année, N° 2, M.S., "Pour une constitution démocratique", p. 17.

(19) العمل، 25 أوت 1957، "المؤتمر القومي لطلبة تونس ..."، نفس المصدر.

(20) L'Etudiant Tunisien, Nlle. série, N. 1, p. 1 (20)

إصدار الدستور على "أن يضمن إقرار نظام ديمقراطي وجمهوري"، ولا شك أن تقديم الديمقراطية على الجمهورية هنا له معناه إذ قد لا يكفي إعلان الجمهورية إذا بقيت السلطات مجمعة وبقي الشعب مستبعدا من المشاركة الفعلية في تسيير شؤونها، ولذلك وقعت المطالبة أيضا بالفصل بين السلطات الثلاث، وتمكين ممثلي الشعب من السلطة التشريعية التي تحاسب السلطة التنفيذية، أي أن الطلبة في تصورهم لتسيير شؤون الدولة وعمل مؤسساتها طالبوا بإرساء نظام برلماني، كما طالبوا من جهة أخرى بأن يقع التنصيب ضمن فصول الدستور "على حقوق المواطنين والحريات العامة والفردية" والتي تشمل "حرية التفكير والعقيدة والتعبير والاجتماع والتكتل" وكذا حقوقهم "في العمل والإضراب والتعليم والصحة"<sup>(21)</sup>، وهي من الأسس التي تركز عليها مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة. وقد أكدت عليها الهيئات الإدارية لاتحاد الطلبة المنعقدة خلال النصف الأول من سنة 1959 عندما اقترب موعد المصادقة على الدستور<sup>(22)</sup>. فكيف كان موقفهم بعد صدوره خاصة وأنه لم يستجب للرؤية التي طالما عبروا عنها بخصوص إرساء نظام برلماني وحكومة مسؤولة أمامه ؟

كان المؤتمر السابع لاتحاد الطلبة المنعقد في صائفة 1959 أول مناسبة للتعبير عن الموقف من ذلك الدستور. وقد اعتبر المؤتمر صدور حداثا تاريخيا يسجل بكل فخر في عهد الحكومة الشعبية، وعبروا عن تعلقهم به لما حواه من مبادئ ديمقراطية تضمن للمواطن الحرية الفردية والجماعية<sup>(23)</sup>. ولا شك أن التوقف عند ذلك الحد يعتبر ترجعا عن الموقف التاريخي للطلبة بخصوص الدستور الديمقراطي. وربما كان ذلك بدفع من الطلبة الدستوريين الذين كانوا يشكلون أغلبية داخل هياكل الاتحاد، والذين قبلوا أخيرا بالأمر الواقع، ولم يكن أمامهم إلا الانضباط الحزبي ومؤازرة الحكومة التي يسيرونها

(21) الصباح، 20 أوت 1958، "توصيات ولوائح الاتحاد العام لطلبة تونس-لائحة السياسة الداخلية".

(22) انظر مثلا لوائح الهيئتين الإداريتين لاتحاد الطلبة المنعقدتين في جانفي ومارس / أفريل 1959 :

L'Etudiant Tunisien, nlle. série, N° 4, 1959, "C.A. de l'U.G.E.T. réunion trimestrielle", p. 3 ; L'Etudiant Tunisien, N° 6, mai 1959, "Dernière réunion de la C.A.", p. 2.

(23) الصباح، 30 أوت 1959، "لوائح وتوصيات المؤتمر القومي السابع للاتحاد العام لطلبة تونس-لائحة العامة"، ص 3.

حزبهم. كما أن ذلك الموقف يؤشر على بروز جيل جديد من الطلبة المزاولين لدراساتهم بتونس والذين استفادوا مما قامت به الدولة الجديدة من إنجازات فضلا عن أن مسالكها أصبحت نافذة أمام الخريجين منهم، فلم يكن من مصلحتهم أن يضعوا أية حواجز أمام مستقبلهم<sup>(24)</sup>.

وفي المحصلة فإن الحركة الطلابية انفردت بمواقفها خلال السنوات الأولى للاستقلال، غير أن سرعة تبدل الأجيال الطلابية قد أثر على رؤاها من القضايا الكبرى التي تتعلق بهيكلية بناء الدولة الوطنية الجديدة، فكيف كان موقفها/مواقفها من مسألة التعليم التي تتعلق بتصورها لبناء المجتمع ؟

## 2 - في إصلاح المدرسة :

لقد تمحور الخطاب الطالبى التونسي منذ الثلاثينات حول التعليم إذ وجد فيه الطلبة مدخلا لنقد النظام الاستعماري، ووسيلة للمقاومة الثقافية. وقد انقضى حول هذه المسألة الطلبة التونسيون الدارسون بالزيتونة والجامعات الفرنسية معا. ولم يخرج الاتحاد العام لطلبة تونس منذ تأسيسه في الخمسينات عن هذا الاهتمام حيث مثل التعليم محورا ثابتا في كل مؤتمراته سواء قبيل الاستقلال أو بعده، فما هي الرؤية أو الرؤى التي قدمها الطلبة في هذا الإطار ؟ وهل حدثت عليها بعض التغيرات بين العهدين وصولا إلى إقرار الإصلاح التربوي لسنة 1958 ؟

من الهام العودة هنا إلى أشغال المؤتمر الأول لاتحاد الطلبة المنعقد في جويلية 1953 لأهميته المرجعية بخصوص الموقف الطالبى من مسألة التربية والتعليم. فقد خصص الطالب منصور معلى جانبا هاما من خطابه الافتتاحي للتعليم في تونس، وتشكلت لجنة لدراسة هذا الموضوع تقدمت بتقرير شامل وعدة مطالب.

لقد انتقد معلى وضعيّة التعليم في تونس آنذاك من حيث عدم كفايته مستدلا بذلك بالنسبة المتدنية للتدريس في الابتدائي إذ لم تكن تتجاوز 12% سنة 1949، وقد انعكس ذلك على عدد التلاميذ بالتعليم الثانوي وعدد طلبة التعليم العالي حيث لم يكونوا يتجاوزون آنذاك الثمانمائة. كما انتقد عدم ملائمة

(24) نذكر هنا أن الكتاب العامين لاتحاد الطلبة إلى حدود سنة 1961 التحقوا مباشرة بعد تخرجهم بهيكل الدولة والحزب الحاكم.

التعليم مع الإطار الوطنى حيث أن تعدد أصنافه يؤدي إلى تفتت المجتمع التونسي وتكوين نخب مختلفة. وفي نفس الإطار انتقد المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية في التعليم على حساب اللغة الأم، بينما "البيداغوجيا الحديثة تنص على أن اللغة الأم وحدها يجب أن تعلم في المرحلة الابتدائية"<sup>(25)</sup>. وبالتالي فقد اصطبغ خطاب منصور معلى بنزعة وطنية واضحة، وقد ذهبت في نفس الاتجاه اللجنة التي شكلها المؤتمر للنظر في مسألة التعليم. وجاء في مستهل تقريرها أن السياسة الاستعمارية أضرت بكل القطاعات التونسية وخاصة منها قطاع التعليم. ثم عرض التقرير حصيلة التعليم بتونس اعتمادا على جداول إحصائية عديدة، ويتلخص ما جاء فيه من انتقادات في أن التعليم غير كاف وبه تمييز وصبغته غير وطنية. وتبعاً لذلك قدم المؤتمر ما سموه "ميثاقا مطلبيا" ضمنه عدة مطالب تدرج تحت عنوانين رئيسيين هما :

1 - نشر التعليم : بمختلف مراحله بما فيها مرحلة ما قبل الدراسة، وذلك بإقرار مبدأ مجانيته، وإجباريته بالنسبة للتعليم الابتدائي لكل الأطفال من كلا الجنسين، أما بالنسبة للتعليم العالي فقد وقعت المطالبة ببعث جامعة تونسية تتكون من كليات تدرس مختلف الاختصاصات.

2 - توحيد التعليم : وذلك طبقا لمبدأي التعريب وتكييف البرامج مع الواقع التونسي، ومن بين ما وقعت المطالبة به في هذا الإطار أن تكون العربية لغة التدريس الوحيدة في الابتدائي<sup>(26)</sup>.

ولم تخرج المطالب المقدمة في المؤتمرات اللاحقة عما قدم في المؤتمر الأول. إلا أن ما نلاحظه بالنسبة للمؤتمرات التي انعقدت بعد الاستقلال هو أن بعض تلك المطالب قدم في صيغ جديدة، فبرزت المطالبة بتونسنة التعليم وديمقراطيته إلى جانب ما رفع سابقا من إجبارية التعليم ومجانيته. والتونسنة هنا ليست ضد التعريب وإنما تعني ملائمة التعليم مع الواقع الوطنى وهي في أحد أبعادها تتضمن التعريب، أما مطلب ديمقراطية التعليم فيمكن اعتباره تعميقا لمطلب "نشر التعليم" الذي رفع سنة 1953، أو "تعميم التعليم" كما ورد في المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1954. وإلى جانب ذلك بقيت مطالب تعريب التعليم

(25) UGET, Congrès, T.1, pp. 5-6

(26) Ibid, pp. 26-30

وتوحيده ومجانيته وإجباريته على رأس المطالب الطلابية. وعلى ضوء ذلك، ما هي مساهمة الطلبة في النقاشات الدائرة حول ملف التعليم ؟ وما هو موقفهم إزاء ما قامت به وزارة المعارف آنذاك ؟ ثم ما هو موقفهم بعد تبني مشروع الإصلاح التربوي لسنة 1958 والذي يعتبر أحد الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية ؟

نلاحظ من خلال قراءة عدد من النصوص، أن التعاطي الطلابي مع مسألة إصلاح التعليم تغير بين فترتين وتعتبر المصادقة على الإصلاح التربوي لسنة 1958 حدا فاصلا بينهما :

### 1 - فترة ما قبل نوفمبر 1958 : مؤاخذات :

تميزت العلاقة بين المركزية الطلابية والسلطة خلال هذه الفترة بعدم الانسجام، بدأ مع تضامن عدد من القياديين الطلبة مع أحمد بن صالح بعد إزاحته عن قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وبلغ مداه مع تبني المؤتمر الخامس المنعقد في صائفة 1957 لميثاق طالبى تبنا فيه مبدأ الاستقلالية عن أي حزب سياسي، وهو ما يستهدف بالأساس الحزب الدستوري الحاكم. وبالفعل كانت مواقف الاتحاد خلال هذه الفترة تتحو نحو الاستقلالية، وفي هذا الإطار وجهت عدة هياكل طلابية مؤاخذات أو حتى انتقادات إلى سلطة الإشراف ممثلة في وزارة المعارف. وتتمثل هذه المؤاخذات فيما يلي :

- انفرادها بالعمل وعدم إشراكها لرجال التعليم في الاستشارة حول الإصلاح التربوي، ولذلك فقد خيب آمال المربين بعد سنة واحدة من تشكيلها كما جاء في مقال ذي دلالات نشرته الصحيفة الطلابية في ماي 1957<sup>(27)</sup>.

- عدم كفاية ما أنجز في ميدان التعليم رغم بعض النتائج الإيجابية، وقد عبر المشاركون في مؤتمر فيدرالية فرنسا للاتحاد العام لطلبة تونس المنعقد في شهر أوت 1957 على ضرورة أن يندرج أي إصلاح للتعليم ضمن مخطط عام للنهوض الاقتصادي والاجتماعي<sup>(28)</sup>.

27) L'Etudiant de Tunisie, Lundi 6 mai 1957, "Misère et grandeur de notre enseignement", p.1

28) Le long, Michel, "Une importante réalisation tunisienne, la réforme de l'enseignement", IBLA, 83, 3e trim. 1958, p. 299

-عدم تمكين اتحاد الطلبة "من إبداء رأيه في معالجة مشاكل التعليم عن طريق لجنة قومية"، وقد دعا المؤتمر السادس المنعقد سنة 1958 إلى تشكيل لجنة تضم المنظمات القومية "لتعمل على وضع برنامج لتحرير هيكل التعليم" يركز على الأسس التي طالما نادى بها الاتحاد سابقا والتي تتمثل في التعميم والتونسنة والتعريب التدريجي والتشجيع على التعليم العالي عبر بعث الجامعة التونسية...<sup>(29)</sup>.

والى جانب ذلك كانت المركزية الطلابية تذكر بعدد من المطالب التي أشرنا إليها سابقا، غير أنه لم يقع إشراكها مباشرة في أي لجنة للتفكير في ملف التعليم، فكيف كان استقبالها لبرنامج الإصلاح التربوي المصادق عليه في نوفمبر 1958 ؟

### 2 - فترة ما بعد صدور البرنامج التربوي : نعم ولكن :

يبدو أن برنامج 1958 لم يحظ بالقبول الحسن لدى الأوساط الطلابية، حتى أن الجريدة الطلابية لاحظت مباشرة بعد صدوره أنه يجب أن يبقى موضوعا للدراسة النقدية طوال فترة تطبيقه، كما أعربت عن استعدها لفتح صفحاتها أمام القراء لإبداء رأيهم حول الموضوع<sup>(30)</sup>، بما يدل على تبنيها لموقف سلبي منه. وقد اتجه نقدها إلى نقطتين :

أولاهما - تأثر التعليم التونسي بالتعليم الفرنسي الذي يركز على الجانب النظري والثقافة العامة، وهنا فإن الإصلاح مدعو إلى التخفيف من البرامج ودعم التخصص.

ثانيهما - عدم تعرض برنامج الإصلاح التربوي إلى كيفية تحقيق نشر التعليم الابتدائي، ذلك أن الإمكانيات لا تسمح بانتداب 1500 معلم سنويا.

وبالتالي فإن النقد لم يأت على أهم الأسس والمبادئ التي قام عليها ذلك البرنامج ولا خطوطه الكبرى، إذ أنها تنسجم في عمومها مع ما يتبناه اتحاد الطلبة. ومع ذلك فقد تقدمت الهيئة الإدارية لاتحاد الطلبة المنعقدة في مطلع سنة

29) الصباح، 20 أوت 1958، "توصيات ولوائح مؤتمر الاتحاد العام لطلبة تونس - لائحة حول التعليم"، ص 2.

30) L'Etudiant Tunisien, nlle. série, N° 3 (édité à Tunis), 1958, "En marge d'une rentrée scolaire", p. 8.

1959 بعشرة مطالب لتحسين البرنامج التربوي وتهم مختلف مراحل التعليم إلا أن الأهم من ذلك أن الطلبة اعتزموا رصد حالة التعليم، إذ دعوا الحكومة لبعث مجلس أعلى للتعليم يكون من بين أعضائه ممثلو الطلبة، وتكون من مهامه تجميع ودراسة المشاكل التي تعترض التعليم، وتقديم "لائحة حول التعليم" تضم عددا من المؤتمرات الطلابية اللاحقة من تقديم "لائحة حول التعليم" تضم عددا من المطالب القديمة الجديدة، ورغم ما يسبقها من تركية لاختيارات الدولة وابتهاج بإنجازاتها في جميع المجالات، فقد شكل اتحاد الطلبة عنصر ضغط على الحكومة كي تتبنى عددا من مطالبه خاصة ذات الصبغة المادية، إيماننا منها بأن ذلك يشكل استثمارا بعيد المدى.

#### ملاحظات ختامية :

- ساهم الطلبة التونسيون في بلورة العديد من المواقف والمطالب التي تتناول مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية، وهو ما يعتبر مساهمة منهم في بناء الدولة الوطنية، غير أن ذلك بالذات قد جعلهم يتشربون أثناء نضالهم الثقافة السياسية التي تنطلق من التغيير الآتي من الجهاز، فكانوا أقرب إلى آليات المجتمع السياسي منهم إلى التعبير عن حراك المجتمع المدني.

- كانت الديمقراطية أحد الشعارات التي رفعها الطلبة التونسيون قبيل وبعيد الاستقلال، فعمقوا بذلك بعدا من أبعاد الحركة الوطنية إذ كادوا ينفردون في هذا الباب على الساحة الوطنية، ولعل هذا الجانب بالذات هو ما أضعف من إمكانيات التفاعل معهم خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي، ومع ذلك يجدر التساؤل عن مساهمتهم في تكريس الديمقراطية بعد أن تمكنوا من دوائر القرار في الدولة خلال العقود المولية.

## الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1956-1959)

عبد الحميد الهلالي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

لقد أفرزت موازين القوى الجديدة التي امتازت بصعود البورجوازية الصغيرة "الآفاقية" والمتعلمة على حساب البورجوازية التقليدية رغبة ملحة لدى قسم هام من النخب السياسية التي بدأت تكتسح سلطات القرار في صلب هيكل الدولة الفتية في الإسراع بالقضاء على أسس نظام البايات (الذي غدا جسما غريبا داخل المجتمع) خلال مراحل متسارعة كانت نهايتها الحتمية إعلان النظام الجمهوري.

ويهدف عملنا إلى محاولة فهم الظروف التاريخية التي أحاطت بإعلان الجمهورية الذي اعتبر "تدعيما لأركان استقلال الدولة" وكذلك الأجواء التي تمّ فيها إعداد دستور سنة 1959 دون الغوص في جزئيات القانون الدستوري المرتبط بهذه المسائل.

ويمتد الإطار التاريخي للدراسة من سنة 1956 التي تمّ خلالها إبرام بروتوكول الاستقلال (20 مارس) وانتخاب نواب المجلس القومي التأسيسي (25 مارس) الذي جسّد السيادة الشعبية بإعلانه إلغاء الملكية وتركيز النظام الجمهوري سنة 1957 إلى سنة 1959 التي تمّ فيها وضع دستور للبلاد (جوان) كان من نتائجه تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية بواسطة الاقتراع العام والسري والمباشر. إلا أننا سنعود إلى مرحلة التحرر الوطني لمحاولة البحث

31) L'Etudiant Tunisien, nle. série, N° 4 , 1959, "C.A. de l'U.G.E.T. : réunion trimestrielle", p. 3.

عن جذور محتملة للفكر الجمهوري في أوساط النخبة التونسية وعن الدوافع التي قد تكون جعلت النخب التونسية تتحاشى الخوض في مسألة اعتبرت سابقة لأوانها.

ويطرح الموضوع جملة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنها :

- هل كان تركيز النظام الجمهوري استجابة لضرورة ملحة داخلية تلازم ظهورها مع استقلال البلاد؟ أم أن ذلك جاء تجسيدا لانبهار النخب المثقفة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين بالأنظمة السياسية المعتمدة في العالم الغربي وخاصة بفرنسا فيصح فيها قول عبد الرّحمان بن خلدون: "المغلوب (ال-) مولع ... بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّيه... وسائر أحواله" (1) ؟

- لماذا تمّ الإعلان بصفة فجئية عن تركيز النظام الجمهوري يوم 25 جويلية 1957 في الوقت الذي كان فيه نواب المجلس القومي التأسيسي بصدد إعداد دستور للملكية الدستورية التي دعا إلى تكوينها نواب الحزب الدستوري الجديد في مؤتمر صفاقس في نوفمبر من سنة 1955 والتي من أجلها دعي التونسيون منذ أواخر ديسمبر من نفس السنة إلى انتخاب ممثليهم في المجلس المذكور (رغم أن ذلك كان ظاهرياً متوقعا في أي وقت بعد حصول البلاد على استقلالها ومنذ أسندت وظيفة رئاسة الحكومة إلى بورقيبة في أفريل سنة 1956) ؟

- لماذا لم تحاول بعض الفئات الاجتماعية التي لها مصالح مرتبطة بالعائلة الحسينية الدفاع (ولو بصفة محتشمة) عن نظام البايات ؟

- ما هي الأسباب الكامنة وراء طول المدة التي قضّاها نواب المجلس التأسيسي بعد إعلان الجمهورية في إعداد الدستور الجديد للبلاد ؟

## II - "الرأي العام" والنخب التونسية زمن الاستعمار: ملكية أم جمهورية؟

لقد تعرّض بعض المصلحين التونسيين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفي مقدّمتهم كل من خير الدّين باشا وأحمد بن أبي الضياف إلى الحكم الجمهوري ببعض بلدان أوروبا الغربية. وقد جاء هذا الحديث العرضي

والمقتضب عن هذا الحكم ضمن نظرة الإعجاب بالمشروع الحضاري الغربي وكذلك في إطار الدعوة إلى ضرورة تركيز الحكم "المقيّد" ببلدان العالم الإسلامي.

ولئن أشارت أغلب المقالات الصحفية والدراسات التي أعدتها بعض الرموز الوطنية خلال الحقبة الاستعمارية إلى ضرورة سنّ دستور للبلاد واحترام الحرّيات الخاصة والعامة وإقرار المساواة... فإنّها لم تتعرّض إلى ضرورة القضاء على النظام الملكي خلال فترة الحماية أو بعدها.

وقد كان العديد من زعماء الحركة الوطنية وخاصة منهم الذين درسوا بالجامعات الفرنسية منبهرين بفلاسفة الأنوار وبمبادئ الثورة الفرنسية وبالقيم الجمهوريّة... لكنهم ذكروا ذلك أساسا بغية إبراز تضارب ممارسات السلط الاستعمارية بتونس مع تلك المبادئ.

كما تعاطف بعض المثقفين التونسيين مع الحركة التي قادها مصطفى كمال في تركيا ومع النظام الذي نجح في تركيزه بها. إلا أن الدّافع الحقيقي الكامن وراء ذلك التعاطف يعود قبل كل شيء إلى نجاعة تلك الحركة في تصديّها للأطماع الاستعمارية وإلى تركيزها سلطة وطنية ذات توجّهات حداثة وهو أمر لا يعزى بالتالي إلى إلغاء السلطنة (ثمّ الخلافة) وتركيز النظام الجمهوري بديلا عنها(2).

كما تعاطف قسم هام من "الرأي العام" والمثقفين الوطنيين في تونس مع جمهورية الرّيف بالمغرب الأقصى (الدّعاء في الصلاة بانتصار الريفيين - جمع التبرّعات - دعوة العساكر التونسيين المجنّدين من قبل فرنسا إلى عدم محاربة الرّيفيين - كتابة المقالات وتعليق المناشير المساندة لحركة عبد الكريم الخطّابي...) لا على أساس أنّها ركّزت نظام حكم جديد في المنطقة(3) بل لأنّ

(2) انظر على سبيل المثال : اليعلاوي (عبد الرّحمان) حول مسألة الخلافة بجريدة لسان الشعب : 2 أفريل و9 أفريل من سنة 1924.

(3) انظر سعيد (قيس) فكرة الجمهورية في تونس ضمن كتاب : الجمهوريّة : أعمال الملتقى الذي نظّمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري بتونس في ديسمبر 1994، مركز النشر الجامعي، تونس 1997 ص 17.

(1) ابن خلدون (عبد الرّحمان) : المقيّد، طبعة دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ ص 133.

التونسيين قد أعجبوا خاصة "بالأسلوب الثوري الأصيل والطريقة الجديدة لحرب العصابات التي اخترعها عبد الكريم"<sup>(4)</sup>.

وفي نفس هذا السياق كانت جلّ التعابير المستعملة من قبل بعض المثقفين للإشارة إلى عبد الكريم الخطّابي لا تتضمّن كونه كان على رأس جمهورية وإثما تتعته "بالأمير الذي كوّن مملكة ناشئة"<sup>(5)</sup> وكذلك بأنّه كان "أميرا وزعيم ثورة"<sup>(6)</sup>.

ثمّ بدأ الحديث وعلى نطاق محدود عن إمكانية تركيز نظام جمهوري في تونس خاصة على لسان بعض أفراد الأسرة الحاكمة في تونس وكذلك عن طريق بعض الصحف والمسؤولين في السلطة بفرنسا :

- فقد عبّر المنصف باي لأكثر من شخص زاره في منفاه ببو (PAU) وفي أكثر من مناسبة عن تمنّيه العمل على القضاء على نظام البايّات وتركيز الحكم الجمهوري لو عاد إلى البلاد. وقد أورد هذا الكلام المفكر الفرنسي جان روس (Jean Rous) الذي عرف بتعاطفه مع الحركة الوطنية التونسية وأشار إليه النائب عزوز الرباعي خلال مداوولات المجلس القومي التأسيسي ليوم 25 جويلية 1957<sup>(7)</sup> كما تكرّر هذا الكلام على مسامع بعض الطلبة الدارسين بفرنسا الذين زاروا الباي في منفاه بمناسبة عيد الأضحى لسنة 1946<sup>(8)</sup> وذكر أحمد بن صالح الذي لازم لمدة الباي في "بو" أنه استمع إليه يردد هذه الفكرة مرارا<sup>(9)</sup>.

ولكن لئن كنّا لا نشكك في صحّة ما نسبته كل هؤلاء إلى المنصف باي من رغبة في تركيز نظام جمهوري في تونس فإننا أميل إلى الرأي القائل بأنّ

تلك التصريحات أتت في ظرف خاص كان يعيشه الباي المخلوع والمبعد آنذاك.

ولهذا يصعب اعتبار موقفه مدروسا بطريقة عقلانية ويعبّر صراحة عن قناعات جمهوريّة<sup>(10)</sup>.

كما تعرّض الدكتور محمّد بن سالم<sup>(11)</sup> إلى الموضوع في أكثر من مناسبة ضمن مذكراته التي جاء فيها أنّ : إثر تصريحات بورقيبة للصحافة الفرنسية والتي ندّد فيها بإصلاحات مارس من سنة 1954 ونعت خلالها محمّد صالح مزالي بأنّه "مغامر عديم الذمّة" والباي بأنّه "مسّن عاجز"<sup>(12)</sup> ثمّ إثر التصريح الذي أدلى به منداس فرانس حول موقف فرنسا في حال إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية والذي اعتبر أنّ ذلك شأن داخلي يجب التعامل معه على ذلك الأساس<sup>(13)</sup>.

وقد طلب الباي من صهره إبداء رأيه في المسألة فذكر هذا الأخير أنّه اقترح عليه حلّين :

- إمّا إعلان الملكية الدستورية فيصبح الباي رمزا للوحدة الوطنية.
- أو إعلان الباي نفسه رئيسا للجمهورية في مرحلة أولى ثمّ يسلم مقاليد الحكم للذي له أكثر قدرة على قيادة البلاد أي بورقيبة.

كما يذكر بن سالم أنّه نصّح الباي يوم 4 جانفي 1956 بالتنازل عن العرش قبل أن يرغب على ذلك وكرّر له النصيحة ذاتها غداة إبرام بورتوكول الاستقلال<sup>(14)</sup>.

(10) بن عاشور (رافع) : التقرير الختامي لأعمال الملتقى الذي نظمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري (تونس 1994) ضمن كتاب الجمهورية (م.م) ص 47.

(11) هو صهر الأمين باي وزوج الأميرة زكية التي عرف عنها ولاءها للحركة الوطنية. تولى بن سالم وزارة الصحة في حكومة شنيق الثانية (1950-1952). عين وزيرا في حكومة محمّد صالح المزالي لكن سرعان ما استقال منها.

(12) Interviews de Bourguiba à L'Express parues le 29 mai 1954 et à Paris Match du 4 juin reprises dans Bourguiba (Habib) : La Tunisie et la France, M.T.E, 2e édition, Tunis (sans date) pp. 422-430.

(13) Paris Match, n°280 du 7 au 14 août 1954 p. 9

(14) Ben Salem (Mohamed) : L'Antichambre de l'indépendance (1947-1957). Tunis, 1988, pp 163, 164, 193, 197

(4) Témoignage de Youssef Rouissi in Actes du Colloque international historique et sociologique sur Adelkarim et la République du Rif, Maspero, France, 1976 p.510.

ذكرها الشبيحي (مبروك) حرب الريف وانعكاساتها بتونس (1921-1926) شهادة الكفاءة في البحث، كلية الآداب، تونس 1982، ص 141.

(5) مقال المدني (أحمد توفيق) جريدة "إفريقيا" 25 ماي 1925 أورده الشبيحي (م) م.م. ص 229.

(6) بن قفصية (عمر) ملف حول حياة الأمير محمّد عبد الكريم الخطّابي موجود بالمركز الوطني للتوثيق بتونس - ذكره الشبيحي (م) م.م. بالملاحق.

(7) الرائد الرسمي التونسي - 10 أوت 1957.

(8) الشهادة الشفوية لعبد الحميد الفقيه المسجلة بتاريخ 25 أبريل 2001 والمحفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في شريط عدد 219 .

(9) Mestiri (Saïd) : Moncef Bey, T2. chronique des années d'exil. Tunis, 1990, p 301.

إلا أننا لا نجد ما يدعم ما ذكره بن سالم خارج ما أورده في مذكراته ولا نعلم الدوافع الكامنة وراء إشارته إلى تلك المواقف في المذكرات التي رأت النور سنة 1988 :

فهل كان الدكتور بن سالم يريد أن يبين أن ساسة النظام الجديد قد ظلموه بحشره ضمن رموز النظام القديم وتقديمه للمحاكمة رغم أنه نصح الباي بالاستقالة وبإعلان النظام الجمهوري؟ أم أنه أراد أن يبين أنه كان ضمن "تفر قليلين (من أفراد الأسرة الحاكمة عجزوا عن تغيير) مجرى حياة ملئت بذخا وبطرا أملاهما عهد طويل من الأنانية والجهل والاستبداد" (15) ؟

كما رصدت بعض التقارير الرسمية الفرنسية بعض التوجهات الجمهورية لدى بعض الزعماء الوطنيين التونسيين رغم أنهم لم يعبروا عنها صراحة في اجتماعات عامة أو نشرها للعموم بواسطة الصحافة: فقد قدمت التقارير أحمد بن صالح الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل كأحد أنصار النظام الجمهوري وأشارت إلى الهادي نويرة كمعاد للبلاد وذي ميولات جمهورية<sup>(16)</sup>. ويبدو أن نظرة التقارير لنويرة انبنت على موقفه من إصلاحات مارس 1954 الذي يتلخص في اقتحام المجالس التي نصت عليها تلك الإصلاحات قصد الإطاحة في الآن نفسه بحكومة مزالي وبالعروش الحسيني<sup>(17)</sup>.

كما تذكر نفس التقارير أن بورقيبة لا يكن احتراماً كبيراً للباي مضيفة أن بقاء الباي والحكومة الحالية لا يمثل سوى مرحلة انتقالية وبيّنت أن زعيم الحزب الدستوري الجديد صرح أن الحكم المناسب لتونس هو مملكة دستورية موضحة أن بورقيبة يتحاشى دائماً التعرض إلى هذه المسألة<sup>(18)</sup>.

ويبدو موقف بورقيبة من إصلاحات 1954 ومن الأمين باي متناقضاً مع مواقف صالح بن يوسف: ففي الوقت الذي ندد فيه بورقيبة بالإصلاحات على

أعمدة الصحافة أرسل بن يوسف التهاني إلى الباي بمناسبة عيد العرش<sup>(19)</sup>. ويبدو أن علاقات كل من صالح بن يوسف وفرحات حشاد كانت طيبة إلى أبعد الحدود مع الباي<sup>(20)</sup> فهل تدل تلك المواقف على أن بورقيبة كان معادياً للنظام الملكي ومن أنصار الحكم الجمهوري وأن بن يوسف كان ملكياً وهو الذي عاش تجربة القضاء على النظام الملكي من قبل ثورة الضباط الأحرار في مصر التي كان من المعجبين بها؟ أم أن علاقة بن يوسف الطيبة مع الباي كانت لاعتبارات تكتيكية سيعتمدها لتدعيم مكانته في البلاد وداخل صفوف الحركة الوطنية ؟

وهكذا يمكن القول أن النخب السياسية لم تكن تولى أهمية تذكر لقضية طبيعة الحكم (وخاصة منه السلطة التنفيذية) بعد الاستقلال في أدبياتها الموجهة للتونسيين وللفرنسيين على حد سواء. كما لم تقع إثارة مسألة الجمهورية في حلقات النقاش الموسعة التي دارت بين العديد من المناضلين ذوي الاتجاهات الفكرية والسياسية المختلفة الذين أبعدتهم السلطات الاستعمارية إلى المحتشدات سنوات 1952-1954 ولا حتى بعد عودة بورقيبة إلى تونس في جوان 1955<sup>21</sup> وكانت تركز على بعض القضايا مثل سنّ دستور للبلاد وتكوين مجلس نيابي منتخب وضمان الحريات وإقرار المساواة بين جميع السكان ونشر التعليم... وفضلت عدم الغوص في جزئيات طبيعة الحكم المراد تركيزه بعد حصول البلاد على استقلالها معتبرة ذلك قضية ثانوية قد تفرق بين التونسيين وتحدث شرخاً في صلب "الوحدة القومية" التي كانت تمثل إحدى أهم الركائز التي انبنت عليها الحركة الوطنية التي سعت جاهدة لكسب تأييد الأسرة الحاكمة للمطالب الوطنية لتضفي عليها مزيداً من الشرعية في الداخل وفي الخارج<sup>(22)</sup>.

ولئن كان "التيار الجمهوري" أقلّياً وغير معنّن عنه صراحة في صفوف النخبة فالظاهر أنه كان غائبا تماماً في صفوف "القواعد" ولدى "الرأي العام".

(19) Hadria (E.C) : Du protectorat... op.cit p 261, 263

(20) شهادة الأمير الشاذلي باي المسجلة بتاريخ 28 ديسمبر 1992 والمودعة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية في شريط عدد 9.

(21) عذّة (جورج) دستور جديد لم لا؟ ضمن التأليف الجماعي: الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره (1959-1999). أعمال الملتقى الذي نظّمته الجمعية التونسية للقانون الدستوري (تونس 1999)، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سنة 2000 ص 207.

(22) LADGHAM (Bahi): correspondance 1952-1955. Les années décisives. Tunis, 1990 pp 137 -140.

(15) الصبحي فرحات: إعلان الجمهورية بتونس - جريدة الاستقلال: الثاني من أوت 1957.

(16) Archives du Quai d'Orsay (ISHMN): Bobine 639, Volume 299. Tunisie-Néo Destour : historique 1954. f 24, 26.

(17) Hadria (Elie Cohen) : Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenir d'un témoin socialiste. Nice, 1976, p 262.

(18) Archives du Quai d'Orsay : Bobine 639. op.cit, f 35

وبالتوازي مع ذلك فإنّ "الرأي العام" (وخاصة الموجود ببعض المدن مثل العاصمة) لم يكن ملكيًا إلا بصفة سطحية وظرفية ودون حماس كبير ولا نجد أنصارا لنظام البايات إلا في حلقة ضيقة تضم بعض عائلات "البلدية" بالحاضرة (الزاوش - شنيق - الجلولي...) (23).

وقد عبّرت فئات عديدة في أكثر من مناسبة عن تعلّقها بالبايات ولم تنق في الذاكرة الجماعية إلا مساندة الشعب لمحمد الناصر باي حين هدّد بالتنازل عن العرش (أفريل 1922) وميلاد الحركة المنصفية التي كوّنتها العديد من الوجوه السياسية إثر نفي المنصف باي والتي تواصلت تحركاتها في صفوف التونسيين إلى أن توفي "الملك الشهيد". ولكن بعض التونسيين عبّروا كذلك في العديد من المناسبات على مناهضتهم لنظام البايات.

وقد بقيت لنا أدبيات من الشعر الشعبي الذي أمكن جمعه وتدوينه تصوّر نقمة البعض على إمضاء محمد الصادق باي معاهدة الحماية.

لعنة وغضب ... علّ باع الكرسي وهرب  
يا باي تونس تعزّيك في دين بدر تمامه  
وخطاك وعواج كرسيك ودخلت دين الروامة (24)  
الباشا علّق برطله الله يخونه (الصادق) غدار  
يعطيه بحميّ معجولة... في راسه فلّس مسمار  
الباي باع الوطن باعه بيع ماعاد له ترجيع  
الباي باع الوطن بالتصحيح ماعاد فيه مليح

وجاء في قصيدة علي الشواشي الباجي الإمام الخاص للباي بمسجد باردو بالخصوص :

يا مدّعي الصّدق بين العجم والعرب لقد تحوّلت من صدق إلى كذب  
بعت الوري للعدى بيّعاً بلا ثمن تبيّت يد البائع الملعون في الكتب (25)

23) MEZGHANI (Abdelhamid) : Les assemblées politiques tunisiennes. Mémoire de diplôme de sciences po. Faculté de droit et des sciences économiques de Paris, 1965 p. 14.

24) بلحولة (محمد علي) : الجهاد التونسي في الشعر الشعبي 1855 - 1955 مائة عام من تاريخ تونس - الجزء الأول. تونس، 1978 ص 57 - 58 - 60.

25) المرزوقي (محمد) : صراع مع الحماية. تونس، 1973 ص 86، 87، 88، 89.

كما أظهر قسم من "الرأي العام" امتعاضاً من العديد من مظاهر سياسة محمد الحبيب باي التي تجسّمت خاصة في إمضائه قانون التجنيس سنة 1923 في الوقت الذي تجنّدت فيه هياكل الحزب الحر الدستوري والصحافة الوطنية وطلبة جامع الزيتونة للتصدي لهذا القانون. وقد عبّرت عن هذا الشعور البرقية التي أرسلها إلى الباي الدستوريان أحمد الدرعي والطيب العمري إذ جاء فيها :

"سكان السرس مجمعون على خطارة قرار التجنيس ويطلبون توقيفه لأنّه يجعل ملككم :

ألقاب سلطنة في غير مملكة كالهراً يحكي انتفاخاً صولة الأسد"

كما تشير بعض الكتابات إلى المقاطعة الشعبية للأمين باي بالعاصمة وتمثّلت في غلق المتاجر يوم ذكرى تنصيبه على العرش وبصاق البعض عند مرور موكب الباي بالقرب منهم وقد تواصلت تلك المقاطعة إلى أن توفي المنصف باي (26).

وهكذا عبّر العديد من التونسيين في بعض المحطات من تاريخ تونس عن معارضتهم لسياسة بعض البايات إلا أنّ هذه المعارضة لم يترتّب عنها ميلاد توجّه معادٍ للنظام الملكي بل بدت وكأّنها موجّهة ضد بعض البايات (الصادق باي - محمد الحبيب باي والأمين باي) دون سواهم.

ولنا أن نتساءل عن مدلول طلب آخر بايات تونس من فرنسا تمكينه من لقب ملك ؟ (27) هل كان البايات يشعرون بالمهانة مما جعل آخرهم يطلب الحصول على لقب ملك تونس؟ أم أنّ لقب ملك كانت له دلالات وطنية بينما بقي لقب الباي ذي الأصول التركية يعني إليهم أنّ الأسرة الحسينية بقيت رغم كل ما قامت به أجنبيّة عن البلاد ؟

## II - من مشروع الملكية الدستورية إلى إعلان الجمهورية :

بعد تكوين حكومة الطاهر بن عمار التفاوضية وإبرام اتفاقيات الحكم الذاتي يوم 3 جوان 1955 وعودة بورقيبة قبيل ذلك إلى البلاد انعقد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس في نوفمبر من سنة 1955. وكانت من أهم

(26) Perillier (Louis) : La conquête de l'indépendance tunisienne. Paris, 1979, p. 269

(27) المصدر ذاته ص 270.

التحديات المطروحة على نواب هذا الحزب خلال المؤتمر حسم الخلاف الذي ظهر في صفوف قيادته حول الموقف من اتفاقيات جوان 1955. وقد أيد المؤتمر قرار الديوان السياسي برفت صالح بن يوسف من هياكل الحزب كما دعا في اللائحة السياسية العامة إلى "إجراء انتخابات ديمقراطية عامة للبلديات وإنشاء مجلس تأسيسي يضع دستوراً يضبط الحكم في البلاد على أساس أنه ملكية دستورية وأنّ الشعب وحده مصدر السيادة وينوبه فيها برلمان ذو مجلس منتخب انتخاباً عاماً حرّاً ومباشراً"<sup>(28)</sup>.

ولكن لم تكن من أولويات مؤتمر صفاقس البتّة بصفة نهائية في شكل الحكم ودعا إلى تكوين مملكة نيابية والتي حصل حولها إجماع ولم يثر ذلك على ما يبدو نقاشات معمّقة داخل المؤتمر الذي عملت القيادة فيه على تسخير كل جهودها للبت في القضية الأساسية وهي الموقف من اتفاقيات الحكم الذاتي.

ويبدو أنّ الباي وبعض المقرّبين منه كانوا يخيّرون مثلاً ذكر بورقية في خطابه بالمجلس التأسيسي يوم 25 جويلية 1957 تشكيل لجنة يوكل إليها إعداد الدستور<sup>(29)</sup> فتكون شرعيتها أقل من شرعية هيكل منتخب وقراراتها غير ملزمة بنفس كيفية قرارات المجلس التأسيسي. إلا أنّ الباي وجد نفسه مرغماً تقريباً على إمضاء أمر 29 ديسمبر 1955<sup>(30)</sup> الذي دعا إلى إحداث المجلس القومي التأسيسي. ثم صدر القانون الانتخابي بقرار مؤرّخ في جانفي 1956 نصّ على طريقة إجراء الانتخابات بواسطة الاقتراع العام والسري والمباشر على أن يكون للذكور وحدهم حق الترشح والتصويت<sup>(31)</sup>. ونصّ كذلك على أن يتم التصويت حسب القوائم دون الخلط بينها والتشطيب على بعض أسماء القائمة الواحدة.

واستعداداً لتلك الانتخابات تكوّن ابتداء من 15 مارس ائتلاف انتخابي سمي "بالجبهة القومية" ضمّ إلى جانب نواب الحزب الدستوري الجديد، ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل (عشرون مترشحاً) والاتحاد القومي للفلاحين

(28) مؤتمر صفاقس : وزارة الشؤون الثقافية والأخبار، تونس 1979 ص 79.

(29) الجمهورية التونسية : نشر كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس، الطبعة الثانية، 1963 ص 67.

(30) يذكر الشاذلي باي أنّ الطاهر بن عمار قد دعاه ليقترح على والده الأمين باي عدم التوقيع على الأمر المذكور: شهادة الشاذلي باي ... (م.م.).

(31) ستحصل المرأة على هذا الحق ابتداء من 14 مارس 1957.

(ثلاثة مترشحين) والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (مترشحان). وقد فازت هذه القوائم في الانتخابات التي جرت يوم 25 مارس 1956 بكل المقاعد وذلك على حساب القوائم الشيوعية والمستقلة مع الإشارة إلى أنّ نسبة المشاركة لم تكن قليلة نسبياً إلا في كلّ من منطقتي العاصمة (59%) وجربة (29%)<sup>(32)</sup>.

وقد تمّ انتخاب بورقية بالإجماع رئيساً للمجلس التأسيسي خلال افتتاح أشغاله يوم 8 أبريل 1956 وأصدر النواب لائحة أعربوا له فيها باسم الشعب عن "شكرهم وامتنانهم لكفاحه الطويل من أجل تونس". وقد شرع المجلس في أوّل جلسة عمل له بموافقة النواب على بعض الأحكام العامة والفصول الإطارية للدستور التي منها "إنّ تونس دولة حرّة مستقلة... وإنّ الشعب هو صاحب السيادة ومصدرها".

ولمّا كانت طموحات بورقية السياسية تتجاوز تولي خطة رئاسة المجلس التأسيسي فقد تخلى عنها بعد أيام قليلة وقبل تشكيل أوّل حكومة لفترة ما بعد الاستقلال يوم 17 أبريل 1956 وذلك بعد أن قرّر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد في الاجتماع الذي دعا إليه بورقية يوم 10 أبريل 1956 أنّ المجلس التأسيسي هو الذي يعيّن رئيس الحكومة<sup>(33)</sup> وليس الباي الذي سوف يقتصر دوره على تركية قرار المجلس.

ويعطينا النص الذي عيّن بمقتضاه بورقية في هذا المنصب فكرة عن علاقة هذا الأخير بالباي: فقد جاء بالنّصين الصادرين بالرائد الرسمي ليومي 11 و15 أبريل 1956 : "عيّن منقذ الأمة وقائد الشعب المجاهد الأكبر... رئيساً للحكومة..." ويتّضح جليّاً أنّ لصيغة التعيين أبعاداً عديدة منها :

- أنّ بورقية هو الذي أملى هذه الصيغة التي تدل على أنّه أصبح الشخصية السياسية الأولى في البلاد لما كان له من شرعية جعلته يفرض نفسه دون منازع في الهياكل القيادية للحزب الدستوري الجديد وفي صلب المجلس التأسيسي.

(32) DEBBASCH (Charles) : Les assemblées en Tunisie in *Annuaire de l'Afrique du Nord* 1962, CNRS, France, p. 88.

(33) DEBBASCH (Ch) : *La République tunisienne*. Paris, 1962 p 50.

- إن مكانة الذي عين أي (الباي) تبدو أقل من منزلة الذي تم تعيينه إذ أن الذي عين قد أنقذ الأمة التي نجد ضمنها الباي (34).

- كما تعكس هذه الصيغة ظهور الملامح الكبرى لموازين القوى الجديدة في أعلى هرم الدولة والتي بدت منذ ذلك الحين توحى أنها ستنتهي بالقضاء على نظام البايات و بانتصار بورقية بما أن الصيغة لا تسمح بتعايش (cohabitation) الطرفين.

وهكذا مثلت موافقة الباي على الدعوة لانتخاب المجلس التأسيسي وكذلك موافقته على تعيين بورقية رئيسا للحكومة بداية نهاية نظام البايات.

ومنذ تولى بورقية رئاسة الحكومة اتخذ في إطار وفائه لسياسة المراحل جملة من القرارات التي جعلت نفوذ الباي يصبح صوريا تاركا في ذات الوقت المجلس التأسيسي يناقش مشروع الملكية الدستورية ومتصرفا خلال هذه المرحلة على أنه المسؤول الأول في البلاد.

وتتمثل أهم هذه القرارات في :

- اعتبار أفراد العائلة المالكة أفرادا عاديين فتم بمقتضى ذلك حرمانهم من المنح والهبات والامتيازات.

- إدماج ممتلكات الباي ضمن أملاك الدولة.

- إبدال شعار الدولة بشعار جديد ليس فيه أي إشارة إلى المملكة.

- إلغاء عيد العرش (12 ماي) وتعويضه بعيد الاستقلال (20 مارس).

- تغيير النظام الإداري الجهوي بتعويض القيادات بالولايات.

وفي أوت من سنة 1956 أصبحت جميع مقاليد السلطة التنفيذية بيد رئيس الحكومة ولم يبق للباي سوى قبول أوراق اعتماد السفراء والجلوس على العرش دون مباشرة الحكم.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات الهامة عمل بورقية على غرس فكرة أنه المسؤول الأول في ذهنية التونسيين وتعويدهم على ذلك فأصبح منذ غرة ماي 1956 يتوجه أسبوعيا بخطب مباشرة إلى التونسيين عبر أمواج الأثير ثم أصبح

(34) سعيد (قيس) : فكرة الجمهورية ... (م.م) ص 18.

ابتداء من الشهر الموالي شارع جول فيري بالعاصمة يحمل اسم شارع بورقية(35).

وبالتوازي مع هذه الإجراءات التي حدثت تدريجيا وبشكل كبير من نفوذ الباي واصل المجلس القومي التأسيسي النظر في إعداد مشروع دستور للبلاد واطلع على مسودة لدستور قدم له في 20 نوفمبر 1956 تمخض عنها مشروع أول في 9 جانفي 1957 يرتكز خاصة على :

- تكوين ملكية دستورية.

- بعث برلمان يضم غرفتين : مجلس وطني ومجلس للشورى ويكونان مجلس الأمة.

ويهدف المشروع إلى تركيز ملكية تسود ولا تحكم وحصر السلطة الفعلية لدى الحكومة مع تمكين نواب المجلس الوطني من مراقبة أعمالها وفي المقابل منح صلاحيات محدودة إلى كل من الملك ونواب مجلس الشورى. ولكن المجلس لم ينظر في هذا المشروع في جلساته العامة كما أنه لم يقع نشره في الرائد الرسمي التونسي وسيتم التخلي عنه إثر إلغاء النظام الملكي وتقديم مشروع بديل عنه في جانفي 1958(36).

بيد أن مهمة إعداد الدستور بدت وكأنها مهمة ثانوية وغير مستعجلة بالنسبة لبورقية الذي كان أكثر حرصا على تدعيم نفوذه وعلى وضع أسس الدولة الحديثة. كما بدت هذه الفترة وكأنها مرحلة استرداد الأنفاس أمام تسارع الأحداث واستعدادا للمراحل القادمة.

وقد برّر بورقية في خطابه في المجلس التأسيسي يوم 18 أبريل 1957 التباطؤ في إعداد الدستور بأن ذلك قد حدث في عديد من البلدان وأن "الدستور لا يقع إعداداه كل سنة أو سنتين" لذا وجب "التأكد والتحري والتروي بقطع النظر عن الحالة والأشخاص الموجودين"(37).

(35) BESSIS (Sophie). Belhassen (Souheyr) Bourguiba T1 : 1901-1957, à la conquête du destin, Editions Jeune Afrique. Paris, 1988 p. 171.

(36) حول هذا الموضوع انظر: المظفر (زهير) : وضع الدستور التونسي ضمن المؤلف الجماعي: الدستور التونسي في الذكرى الأربعين... (م.م) ص - ص 44 - 58.

(37) الرائد التونسي - المناقشات عدد 9 ص 182 ذكره بوقرة (عبد الجليل) المجلس القومي التأسيسي (1956-1959). شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية، تونس، 1986، ص 35.

كما كان بورقيية يريد طمأنة عدد من أعيان البلاد وبعض رفاقه في الحزب مثل المنجي سليم وأحمد المستيري وغيرهما الذين لا يرون ضرورة لإزالة النظام الملكي<sup>(38)</sup>.

ولئن تواصل النظام الملكي بتونس بعد الاستقلال ولو بصفة شكلية فإن جانباً من النخب التونسية أصبحت تفكر في تركيز نظام جمهوري. وقد عبّر منصور معلّى بوضوح عن هذا التوجه معللاً ذلك بأنّ المملكة لم تعد مؤهلة للقيام بدور الحكم بسبب تراكم الأخطاء التي ارتكبتها في السنوات الأخيرة... وليس غريباً أنّ نتجه الأفكار تدريجياً وبصفة واضحة إلى إلغاء النظام الملكي وتركيز الجمهورية<sup>(39)</sup>.

وبالفعل بدأت الأحداث تتسارع مع نهاية ربيع 1957 وبدأت التحركات والتلميحات تشير إلى إلغاء النظام الملكي. ويبدو أنّ النية كانت متجهة لإعلان النظام الجمهوري في الذكرى الثانية لعودة بورقيية من فرنسا في غرة جوان ولكن تأزم العلاقات التونسية الفرنسية بعد أن قرّرت فرنسا قطع المساعدات المالية المقدّمة لتونس ابتداء من 20 ماي 1957 وما تلاها من مناوشات مع بعض وحدات الجيش الفرنسي ببعض المناطق الحدودية جعلت بورقيية يرجئ إعلان الجمهورية إلى تاريخ لاحق<sup>(40)</sup>. وبالتوازي مع اجتماع الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد يوم 22 جويلية 1957 الذي نظر في كل الجزئيات ورتب كل الأمور المتعلقة بإلغاء النظام الملكي بدأ تسريب بعض الأخبار إلى بعض الصحف : فقد ذكرت جريدة الصباح الصادرة يوم 23 جويلية أنّ الديوان السياسي قد اجتمع "ليتخذ مواقف إيجابية تخصّ مستقبل تونس الجديدة" وذكرت ذات الصحيفة "إنّ جريدة مانشتار غوارديان نشرت فصلاً تعبّر فيه أنّ الخلع المحتمل لسمو الباي نتيجة طبيعية لنمو السلطة السياسية التي تتمتع بها

38) البكوش (الهادي) : المطالبة بدستور عبر تاريخ حركة التحرر الوطني ضمن كتاب الدستور التونسي في الذكرى الأربعين لإصداره (م.م) ص 31.

39) Moalla (Mansour): L'Etat tunisien et l'indépendance. Tunis, 1992 p. 173. والكتاب بحث قدمه صاحبه إلى كلية الحقوق ببّاريس غداة حصول البلاد على استقلالها وقبل إعلان النظام الجمهوري.

40) SILVERA (Victor) : L'évolution du régime politique de la Tunisie C.H.E.A.M, (40 1960, p.48.

البورجوازية في شمال إفريقيا... وهكذا فإنّ زعيماً قوياً الشكيمة ... يخلع مرة أخرى في الدول الإسلامية عاهل البلاد<sup>(41)</sup>.

### III - من إعلان الجمهورية إلى سنّ دستورها :

عقد المجلس القومي التأسيسي يوم 25 جويلية 1957 بحضور نوابه وأعضاء الحكومة والسلك الدبلوماسي اجتماعاً تواصل زهاء تسع ساعات تناول خلاله ثلاثة عشر نائباً الكلمة وألقى خلاله رئيس الحكومة خطاباً. وقد وقع إبلاغ النواب أنّ الجلسة لن ترفع إلا بعد أن يتم الاتفاق على طريقة الحكم التي "سيختارونها" للبلاد.

ويمكن تصنيف تدخلات النواب إلى ثلاثة اتجاهات كبرى :

- تدخلات يمكن اعتبارها "معتدلة" :

وقد صدرت عن نواب ينتسبون إلى عائلات على صلة بنظام البايات أو تؤلّى بعض أفرادها مناصب سياسية بارزة في عهدهم مثل الشاذلي النيفر الذي أكد على ضرورة اعتماد الحكم الشوري ومحمد بدره الذي ركّز على ضرورة التنويه بالدور الإيجابي للمنصف باي في تاريخ تونس.

- تدخلات أكثر المتحمسين لتركيز النظام الجمهوري :

وقد جسّمها تدخل كلّ من رشيد إدريس الذي انتقد جل الأنظمة الملكية في العالم وتدخل أحمد بن صالح الذي ذكر بأنّ بورقيية كان رئيساً "لتونس الواقعية" مبيناً بأنّ دور النواب يتمثل في تقنين هذا الأمر الواقع وأنّ التونسيين الذين رفضوا مبدأ السيادة المزدوجة سنة 1951 سيقاومون ازدواجية السيادة التي يجب أن تعود للشعب الذي يمثله النواب.

وأشار النائب نصر المرزوقي إلى أنّ الشعب الذي تخلص من "الاستعمار الصغير" سيتخلص من "الاستعمار الكبير" ومن النظام الإقطاعي الذي يمثله حكم البايات.

(41) الصباح : 24 جويلية 1957.

## – التوجّه الثالث :

وقد مثله خطاب بورقيبة الذي يمكن اعتباره "مرافعة" ضد نظام البايات<sup>42</sup> وقد اعتمد فيه على المنطق والواقعية مبيناً أنّ الخيار الوحيد لفائدة حاضر البلاد ومستقبلها يكمن في إقرار النظام الجمهوري وألّه لا يمكن الإبقاء على الملكية الفردية ولا إقرار نظام ملكي برلماني لأنّ لا أحد يضمن أنّ البايات "سيحترمون السيادة الشعبية إذا ما تغيّرت الظروف". وقد كان هذا الكلام موجّهًا إلى بعض المترددين الذين بقوا يؤمنون بإمكانية إرساء نظام ملكي نيابي. كما بيّن أنّ إلغاء الملكية شأن داخلي ولا يجب أن يفهم أنّه مناهضة مبدئية للحكم الملكي<sup>(43)</sup>.

وقد كان الهدف من الخطاب إقناع كلّ النواب بإلغاء النظام الملكي رغم أنّ ذلك كان منتظرا ومفروغا منه لعدّة أسباب منها :

– تنظيم أشغال المجلس تنظيما محكما قبل انعقاده مثلما ذكرنا سابقا.

– إنّ نواب المجلس كانوا من مرشحي "الجبهة القومية" وبالتالي كانوا مطالبين بالانضباط للقرار الذي اتخذته قيادة الحزب الدستوري الجديد رغم أنّ الجبهة قد ضمت في صلبها بعض الوجوه المستقلة مثل محمود الماطري ومحمد بدره والطاهر بن عمار والشاذلي رحيم.

– لم تكن باستطاعة النواب معارضة أفكار بورقيبة لأنّ ذلك يعتبر بمثابة تدنيس المقدّس<sup>(44)</sup> خاصة وأنّ العديد من هؤلاء مثلما ذكر بذلك بورقيبة مازالوا في بداية مرحلة التكوين السياسي<sup>(45)</sup>.

ولكن بالإضافة إلى ذلك واجتنبوا لكل المفاجآت وحتّى يكون الإجماع شاملا فقد تقرر :

– إذاعة تدخلات النواب عبر أمواج الأثير وبواسطة مضخمات للصوت.

– إحضار المواطنين بجوار المجلس حاملين للافتات تعلن التأييد للنظام الجمهوري.

– جعل التصويت على إلغاء النظام الملكي وإقرار النظام الجمهوري علنياً ورفض مبدأ الاحتفاظ بالأصوات.

وقد وقع تبرير "سرور الشعب بالعهد الجمهوري قبل النواب" والذي لم يظهر إلا صبيحة ذلك اليوم بأنّ هذا الشعب "له من النضج ما جعله يدرك أنّه مهما كانت فظاعة العائلة المالكة فإنّ وظيفة رئاسة الدولة يجب أن تكون محفوفة ... بالاحترام."<sup>(46)</sup>

أمّا طريقة الاقتراع فقد كان هدفها مثلما جاء في جريدة العمل ليوم 26 جويلية 1957 تمكين الشعب من معرفة النواب الذين انتخبهم لتبليغ إرادته ومحاسبتهم على ذلك إنّ اقتضى الأمر.

ونتيجة لكل ما ذكر فقد صوّت النواب بالإجماع على إلغاء الملكية وعلى إقرار النظام الجمهوري كما وافقوا بالإجماع (وبدون تصويت) على اقتراح تولية بورقيبة رئاسة الجمهورية إلى أن يتم إعداد دستورها.

ولكن لماذا تمّ الإسراع بالقضاء على نظام البايات؟ والحال أن بعض الدستوريين كانوا ينوون انتظار رحيل الباي المسمن وغير الفاعل الذي تجاوزته الأحداث ولم يكن يفكر في مواجهة التيّار الجارف لإعلان الجمهورية<sup>(47)</sup>.

لقد فسّر البعض ذلك بأنّ بقاء الباي على رأس الدولة ولو بصفة شكلية أصبح يمثل خطراً على "الوحدة القومية" التي تعتبر أحد ركائز نظرة بورقيبة للدولة<sup>(48)</sup>. لقد كان القضاء على النظام الملكي جزءاً من رؤية بورقيبة العصرية التي كانت متضاربة مع الرؤى المحافظة للباي ولعائلات "البلدية" ولأنصار صالح بن يوسف الذين كانوا ربّما يراهنون على شخص الباي لإزاحة بورقيبة كما أنّ تركيز الجمهورية قد أعطى للسلطة شرعية جديدة تمكّنها من الحصول على الدعم الشعبي وعلى تأييد العالم الغربي<sup>(49)</sup>.

46 الجمهورية التونسية: كتابة الدولة للشؤون الثقافية... (م.م) ص 54.

47 Le Monde : 26 juillet 1957.

48 DEBBASCH (ch) cité par Kerrou (Mohamed) : La fondation du nouvel État en

Tunisie. Thèse de Doctorat, Université des sciences sociales de Toulouse, 1987 p. 30.

Kerrou (Mohamed). Idem p. 306. (49)

42 بوعوني (الأزهر): الأنظمة السياسية والنظام السياسي التونسي، مركز النشر الجامعي، تونس، سنة 2002، ص 204.

43 الرائد التونسي : جلسة يوم الخميس 25 جويلية 1957 – 10 أوت 1957.

44 DEBBASCH (ch.) : La République tunisienne... op. cit. p. 46

45 Ibid. p. 53

كما أعلن عن قيام الجمهورية في وقت عرفت فيه العلاقات التونسية الفرنسية توترا وكان فيه بورقيبة متخوفا من قادة الجيش الفرنسي بالجزائر الذين اتهموا تونس بدعم الثورة الجزائرية وساهموا في تصاعد التوتر على الحدود باعتماد مبدأ حق ملاحقة الثوار الجزائريين بالتراب التونسي بل وخططوا لاحتمال إعادة احتلال البلاد التونسية.

ولكن لماذا لم يثر إعلان الجمهورية جدلاً كبيراً<sup>(50)</sup> وبدا وكأنه حدث عادي<sup>(51)</sup> ؟

لقد بقي البعض من التونسيين متعاطفين مع نظام البايات وقد يقبلون بتركيز نظام ملكي دستوري. وقد كان هؤلاء خاصة من بين أفراد العائلات "البلدية" بل نجد البعض منهم داخل المجلس التأسيسي بل وأيضا داخل الهياكل القيادية للحزب الدستوري الجديد. لكن لم يكن باستطاعة هؤلاء معارضة قرار بورقيبة بصفة علنية لما كان يتمتع به من هيبة.

فالحزب الدستوري "القديم" الذي لم يكن يتصور إقرار نظام آخر غير نظام البايات بعد حصول البلاد على استقلالها<sup>(52)</sup> قد لازم الصمت ولم يعارض إلغاء النظام الملكي رغم أنه واصل نشاطه العلني وإصدار صحيفته (الاستقلال). ويمكن تفسير ذلك بأن قيادة الحزب الدستوري القديم التي عارضت اتفاقيات الحكم الذاتي كانت تخشى أن يقع حشرها ضمن المعارضة اليوسفية وفضلت قبول الأمر الواقع خاصة وأنها كانت تعرف أن قواها الذاتية لا تسمح لها بمواجهة التيار الجارف.

كما كانت بعض القوانين التي أصدرها النظام الجديد بغية التحقيق في مصدر ثروة بعض أفراد العائلات البورجوازية القديمة (17 أوت 1957) وفي تعامل البعض الآخر مع سلطات الحماية (19 نوفمبر 1957) وشروع المحكمة العليا في محاكمة البعض من هؤلاء وتوجيه تهديدات إلى البعض الآخر كافية

لإسكات بعض التونسيين الذين كانوا ربما يفكرون في الوقوف إلى جانب الباي بشكل علني<sup>(53)</sup>.

ولكن ورغم أن إعلان الجمهورية مثل حدثا بارزا في تاريخ تونس المعاصرة إلا أنه لم يثر حماسا شعبيا كبيرا شبيها بالذي تجلى بوضوح بمناسبة عودة بورقيبة من فرنسا في 1 جوان 1955. وقد برزت السلطة ذلك بأن "كل مواطن كان يتوقع بل ينتظر حدوثه من يوم لآخر"<sup>(54)</sup>.

وغداة إعلان الجمهورية شكل بورقيبة حكومة تضم عددا من "كتاب الدولة" كانوا مسؤولين أمامه في حين شرع المجلس التأسيسي في النظر في مشروع الدستور الذي قدم له في جانفي 1958.

ولكن بورقيبة لم يكن على عجل لإصدار دستور الجمهورية. وقد أشارت صحيفة لأكسيون الصادرة يوم 18 نوفمبر 1957 إلى أن هذا التباطؤ قد يكون له ما يبرره ولكنها نبّهت إلى أن التمادي في ذلك قد يفقد المجلس التأسيسي مصداقيته ويجعل التونسيين يعتقدون أن إعداد دستور قد لا يكون مهماً مثلما كانوا يتصورون ذلك زمن الحماية. وقد يُفسر موقف بورقيبة بأنه:

- كان يحتاج إلى وقت لتجريب نظام رئاسي قوي قبل تقنينه.

- يريد حمل المناضلين والرأي العام على تقبل مثل هذا النوع من الحكم<sup>(55)</sup>. وقد أرجع بورقيبة في حديث أدلى به إلى الإذاعة السويسرية بتاريخ 6 سبتمبر 1957 عدم استقرار الحياة السياسية في فرنسا إلى اعتماد دستور الجمهورية الرابعة النظام البرلماني وذكر أن تونس تتجه إلى إرساء نظام يوفر الاستقرار في أعلى هرم السلطة<sup>(56)</sup>. وفي نفس الاتجاه ذكرت صحيفة لأكسيون في عددها الصادر يوم 4 نوفمبر 1957 بضرورة تنصيب الدستور على أن يكون للسلطة التنفيذية نفوذ قوي وناجع داعية تجنيب تونس الكوارث السياسية

(53) Le Monde : 26 juillet 1957.

- حول استهداف هذه الإجراءات لبعض رموز نظام البايات أنظر مثلا :

- MZALI (M.S) : *Au fil de ma vie*, Tunis, 1972 p 348 → 368.

(54) الجمهورية التونسية. نشر كتاب الدولة للشؤون الثقافية (م.م) ص 6.

(55) البكوش (الهادي) المطالبة بدستور ... (م.م) ص 36.

- Kerrou (M) : *La fondation du nouvel Etat...* op.cit p 314.

Cité par SILVERA (V) : *L'évolution du régime...* op. cit p. 70. (56)

(50) بن عاشور (رافع): التقرير الختامي... (م.م) ص 45.

(51) شهادة أحمد المستيري الشفوية المسجلة في نوفمبر 1992 والمودعة بالمعهد الأعلى لتاريخ

الحركة الوطنية في شريط عدد 1.

(52) CHERIF (Ezzeddine): *Mémoires d'un Beldi*. Tunis, 1990, p. 117.

التي تعيشها فرنسا معتبرة أنّ لكل الأحزاب التي تعاقبت على السلطة بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قسط من المسؤولية في ذلك.

كما لعبت شخصيات عديدة إضافة إلى بورقيبة دورًا بارزًا في تركيز نظام جمهوري رئاسي :

فقد كان بورقيبة معجبا بدستور دولة الولايات المتحدة الذي يمنح صلاحيات ممتدة للرئيس كما كان يرغب في تركيز دولة عصرية وقوية شبيهة بالتي أسسها مصطفى كمال في تركيا وكان متأثرا بالحزب القومي الاشتراكي الألماني والأحزاب الشيوعية القائمة على المركزية في تنظيم أجهزة الحزب والدولة<sup>(57)</sup>.

كما ساهمت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل مجسمة في شخص أحمد بن صالح "في جعل تونس بلدا يسيّره نظام رئاسي ... وكانت نية النقابيين... تمكين بورقيبة من وراء الدستور الجديد من النفوذ اللازم لتحقيق مشروع الحركة العمالية<sup>(58)</sup>. ولئن أيدّ النقابيون فكرة تركيز نظام جمهوري رئاسي فإنهم أرادوا في المقابل إدراج بعض الحقوق الأساسية (حق العمل - حق الإضراب، التغطية الصحية، التعليم المجاني للجميع...) ضمن بنود مشروع الدستور وقد عبّر عن ذلك بوضوح مصطفى الفيلالي خلال مداولات المجلس التأسيسي<sup>(59)</sup>.

أمّا الباهي الأدغم فقد تصدى (بمعية علي البلهوان) إلى بعض الأفكار التي عبّر عنها محمود الماطري بالمجلس التأسيسي ناعثًا إيّاها بأنّها ترمي إلى إفراغ النظام الرئاسي من محتواه<sup>(60)</sup>.

وفي المقابل تولت صحيفة **لاكسيون** نشر بعض الأفكار والنقاشات حول طبيعة النظام الجمهوري المزمع بعثه في تونس :

(57) MEZGHANI (A) : Les assemblées polit ... op.cit. p 25.

(58) حوار بن صالح مع مارك نرفان ذكره المنجي واردة في علاقة الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد 1954-1957. شهادة الكفاءة في البحث. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. تونس، 1987، ص 66.

(59) L'Action : 3 février 1958 : clivage à la constituante.

(60) MEZGHANI (A) : les assemblées... op. cit p 68.

فلئن أشارت في عددها الصادر يوم 21 أكتوبر 1957 إلى أنّ الشعب قد يقبل نظاما رئاسيًا لأنّه يعرف أنّه ما دام بورقيبة موجودًا في السلطة فإنّ المشاكل ستحل بطريقة عقلانية وسلميّة... ولكن لا أحد يمكن أن ينتبأ بالمستقبل وخلصت إلى أنّ النظام الرئاسي المطلق قد يؤدي إلى تركيز حكم فردي ورات أنّ أفضل حكم هو الذي يجمع خلاصة مزايا النظامين الرئاسي والبرلماني.

ثمّ نظمت ذات الصحيفة مائدة مستديرة حول الدستور<sup>(61)</sup>. وقد اقترح سليمان بن سليمان انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان لتجنب حدوث خلافات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حين رأى منصور معلى أنّه لا يمكن اعتماد النظام البرلماني ما دام بورقيبة موجودا وحتر من اعتماد نظام رئاسي لأنّه قد يؤدي إلى بروز حكم فردي.

وقد أكّد المشاركون على ضرورة تجنّب النظامين الرئاسي والبرلماني في شكلهما المطلق. ولكن هذه النقاشات وغيرها التي سمحت السلطة بنشرها على أعمدة صحيفة **لاكسيون** رغم أهميتها تبدو محدودة الجدوى باعتبارها موجهة إلى نخبة تعرف اللغة الفرنسية وموجهة قبل كل شيء إلى الرأي العام الفرنسي كما أنّها لم تؤثر على أشغال المجلس التأسيسي (ومن ورائه الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد) لتركيز نظام جمهوري رئاسي. كما قام الديوان السياسي بإجهاض هذا التوجه بعد أن قرّر يوم 7 سبتمبر 1958 سحب ثقته من صحيفة **لاكسيون** التي كان يديرها البشير بن يحمّد بسبب "الحط من سياسة الجمهورية والنيل من المؤسسات السامية"<sup>(62)</sup>.

وانتهى المجلس التأسيسي من إعداد دستور للبلاد في غرة جوان 1959 وقد نص على إقرار نظام جمهوري رئاسي يكون فيه للرئيس نفوذ كبير ويكون غير مسؤول أمام البرلمان وقد ذكر بورقيبة في خطابه بتاريخ 30 جويلية

(61) في عدديها الصادرين يومي 27 جانفي و3 فيفري 1958 شارك فيها كل من منصور معلى وسليمان بن سليمان ونوح لعذاري.

حول هذا الموضوع أنظر العلاني (علية) : تباين موقف النخبة التونسية من مسألة الدستور من خلال صحيفة لأكسيون - 1958 ضمن كتاب السلطة وآليات الحكم في عصر بورقيبة بتونس والبلاد العربية، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2003.

(62) الصباح : 9 سبتمبر 1958.

1957 بأنه لا يصح الحديث عن اتساع نفوذ الرئيس ما دام الشعب هو الذي يُدعى لاختياره<sup>(63)</sup>.

## الخاتمة :

لقد أفرزت مرحلة الاستقلال بتونس واقعا جديدا امتاز بسيطرة الحزب الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية المتحالفة معه على الواقع السياسي للبلاد. كما امتازت مرحلة ما بعد الاستقلال بهيمنة شخصية بورقيبة مما جعل إمكانية التعايش بينه وبين صالح بن يوسف الذي كان له دور بارز في تنظيم دوايب الحزب الدستوري الجديد وفي فرض زعامته على الساحة السياسية غير ممكنة. كما أنّ طموحات بورقيبة لم تعد تسمح بوجود سلطة للباي حتى وإن أصبحت شكلية.

وقد اعتمد بورقيبة المرحلية في تركيز جهاز حكم (مملكة نيابية - إعلان الجمهورية فتركيز نظام جمهوري رئاسي) عصري مكن الدولة من الشروع في إنجاز إصلاحات حديثة هامة ومن مجابهة الأخطار الداخلية والخارجية.

ولكن رغم التوجه التحرري لدولة الاستقلال فإنّ النخب الحاكمة لم تول الديمقراطية (بمعنى التداول على السلطة) الأهمية اللازمة واستغلت بعض الثغرات في فصول دستور 1959<sup>(64)</sup> لإصدار قانون الجمعيات لسنة 1959 وحظر النشاط العلني للحزب الشيوعي التونسي بداية من سنة 1963.

وأصبح بورقيبة أشبه "بالحاكم الاستبدادي النير" وأقرب إلى "عاهل جمهوري"<sup>(65)</sup> وتوجهت البلاد إلى الحكم الفردي الذي نبّه من مخاطر الانزلاق فيه بعض الذين كانوا من المقرّبين من بورقيبة (مثل سليمان بن سليمان والبشير بن محمد ومحمد المصمودي ومنصور معلى وأحمد التليلي وأحمد المستيري) قبل أن تتحوّل تلك المعارضة للحكم الفردي إلى بعض المثقفين خارج هياكل الحزب الدستوري الجديد.

(63) DEBBASCH (Ch) : La République tunisienne. Op. cit. p. 54.

(64) Cf. l'avis de George LAVAU sur la constitution tunisienne in L'Action du 3 février 1958.

(65) MOORE (Clément Henry) cité par Lacouture (J): quatre hommes et leurs peuples : sur pouvoir et sous développement. Paris, 1969 p158.

## حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي

محمود فروة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
بتونس

لم يضع الاستقلال السياسي ، الذي تحصلت عليه تونس سنة 1956، حدًا لتبعيتها الاقتصادية والمالية لفرنسا. فقد بقيت البلاد خاضعة اقتصاديا وماليا لبنود اتفاقيات الحكم الذاتي التي أبرمت بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955. كما واجهت حكومة الاستقلال مشاكل اقتصادية واجتماعية ناجمة عن 75 سنة من الاستغلال الاستعماري.

سنحاول، خلال هذه الدراسة، الإجابة عن التساؤلات التالية : ما هي المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي واجهت حكومة الاستقلال ؟ ما هي العوامل التي أثرت على سياسة الحكومة ؟ ما هي الأسباب التي عجلت باستعادة تونس لقرارها المستقل في المجالين الاقتصادي والمالي ووضع حد لتبعيتها لفرنسا ؟ ما هي أهم القرارات التي اتخذتها حكومة الاستقلال والتي أعادت بموجبها لتونس سيادتها الكاملة في الميدانين الاقتصادي والمالي ؟

### I - أوضاع تونس الاقتصادية بعد 75 سنة من الحماية الفرنسية : تركة الاستعمار

#### 1 - اتفاقيات "الحكم الذاتي" كرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية لفرنسا

رغم حصول تونس على الاستقلال السياسي، بقيت البلاد خاضعة لبنود اتفاقيات 3 جوان 1955 التي كرّست تبعية البلاد التونسية الاقتصادية والمالية

لفرنسا. فقد نصت ديباجة الاتفاقية العامة على التزام باي تونس ورئيس الجمهورية الفرنسية " بضمان حقوق الفرنسيين بتونس ومصالحهم ". كما أقرّت المادة الأولى من الباب الأول من الاتفاقية الاقتصادية والمالية انتماء تونس إلى منطقة الفرنك. ونصّت الاتفاقية ذاتها على أن بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي، يحافظ على امتياز إصدار الأوراق المالية التونسية<sup>(1)</sup>. ونصّت المادة الثالثة من الباب الأول على " استمرار مراقبة السلطة النقدية المركزية لمنطقة الفرنك على الإصدار النقدي بتونس ".

أما بخصوص علاقات تونس المالية مع البلدان التي لا تنتمي لمنطقة الفرنك " فإن مدفوعات تونس الخارجية تسدّد طبقا لترانتيب الصرف المعمول بها في فرنسا " (المادة السادسة) كما أن ديوان الصرف لمنطقة الفرنك، الخاضع للسلطة الإدارية لمحافظ بنك فرنسا رئيس المجلس النقدي، مكلف بتطبيق ترانتيب الصرف بتونس" (المادة السابعة). كما " تؤشر نيابة ديوان الصرف لمنطقة الفرنك بعاصمة تونس على رخص التوريد والتصدير التي تسلمها مصلحة التجارة الخارجية للحكومة التونسية بما فيها المسلمة بإذن من الوزير التونسي المختص (...). وتمنح رخص نقل الأموال من تونس وإليها (المادة التاسعة). وتنص المادة العاشرة على " أن موارد تونس من العملات الأجنبية تصب في صندوق منطقة الفرنك لإقرار الصرف ومنه ترفع العملات الأجنبية اللازمة لمدفوعات تونس الخارجية "

وفي مجال العلاقات التجارية، أقرت المادة الحادية عشرة من الباب الثاني الاتحاد القمري بين البلدين. وتبعا لذلك لا يجوز أن توظف تونس أو فرنسا ضريبة أو أداء على المنتجات المستوردة من البلد الآخر مغيرين لما هو موظف على المنتجات الوطنية المماثلة (المادة الرابعة عشرة).

إن حرية الاختيار غير موجودة بالنسبة لتونس في الاتفاقية الاقتصادية التي تربطها بفرنسا. ومن ذلك أن الاتحاد القمري الذي نصت عليه الاتفاقية يفرض على البلاد التونسية إعفاء البضائع الفرنسية من كل ضريبة عند دخولها

(1) حصل بنك الجزائر، وهو بنك فرنسي خاص وقع تأميمه سنة 1946، بموجب أمر 8 جانفي 1904، على الإذن بممارسة نشاطه بالإيالة التونسية وامتياز إصدار الأوراق المالية المتداولة في تونس حتى 31 ديسمبر 1920. ووقع تمديد الامتياز مرتين لمدة 25 سنة : من جانفي 1921 إلى ديسمبر 1945 ومن أفريل 1946 إلى ديسمبر 1970.

الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة E، صندوق 102، ملف 8 ص. 12.

التراب التونسي، وتوظيف الضرائب ذاتها التي تفرضها فرنسا على البضائع الأجنبية المستوردة من بريطانيا أو إيطاليا أو غيرها من بلدان العالم. كما أن فرنسا هي التي تتولى إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى نيابة عن تونس.

وفي ما يخص العلاقات المالية بين البلدين، " تضمن الخزينة الفرنسية القروض التي تقترضها الحكومة التونسية بفرنسا أو بالبلاد الأجنبية (...). كل قرض تقترضه الدولة التونسية يجب أن يقرّر باتفاق بين الحكومتين. ويكون الشأن كذلك في كل قرض تضمنه الدولة التونسية (المادة الواحدة والعشرون من الباب الثالث). يقوم خازن عام لفرنسا بتونس، تسميه وتجري عليه مرتبا وتراقبه الحكومة الفرنسية، بمهام عون محتسب مركزي للحكومة التونسية يكون خاضعا للقوانين الفرنسية (المادة الخامسة والعشرون). تسند الحكومة التونسية لمدة انتقالية تدوم سبع سنوات خطة مدير الجمارك التونسية إلى موظف سام من إدارة الجمارك الفرنسية (المادة السادسة والعشرون).

وفي مجال التعاون الاقتصادي وتشغيل رؤوس الأموال الخاصة، تضمن الحكومة التونسية للمالكين الفرنسيين بقاء أملاكهم ومشاريعهم الخاصة وبقاء مؤسسات التعاقد والتعاون (المادة التاسعة والعشرون، الباب الرابع). كما تلتزم الحكومة التونسية بأن لا تتدخل السلطة العامة (...) لا في الوضع القانوني للأراضي التي يتصرف فيها على وجه الملكية الكاملة ولا في ملكية المشاريع التي يستثمرها في تاريخ غرة أوت 1954 أشخاص وذوات معنوية فرنسية (المادة الثلاثون) ...<sup>(2)</sup>. وبالنظر إلى مضمون هذه البنود التي أفرغت مفهوم الاستقلال الداخلي من محتواه وكرّست تبعية تونس الاقتصادية والمالية فهل يمكن اعتبار اتفاقيات جوان 1955 "خطوة إلى الأمام أم إلى الوراء" ؟

## 2 - المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية التي اعترضت حكومة الاستقلال

اعترضت تونس، بعد حصولها على الاستقلال السياسي، مشاكل وصعوبات جمة بلغت أوجها سنة 1957 وأفضت إلى حدوث أزمة خانقة. وقد تضافرت عوامل ظرفية وهيكلية لتزيد في تعقيد الأوضاع الاقتصادية

(2) الرائد الرسمي التونسي، عدد 71، 6 سبتمبر 1955.

## تحويل الأموال الخاصة من تونس إلى فرنسا دون سبب تجاري (1952-1957) <sup>(4)</sup>

(الوحدة : مليون فرنك)

| 1952 | 1953 | 1954 | 1955 | 1956  | 1957  |
|------|------|------|------|-------|-------|
| 5,9- | 4,8- | 9,3- | -    | 29,5- | 33,1- |

قام بالتحويلات المالية الفرنسيون الذين غادروا تونس. كما حرص الذين بقوا منهم في البلاد على وضع أموالهم في مأمّن بالبنوك الفرنسية من باب الاحتياط. وقد اقتدى عدد من التونسيين بالفرنسيين وحوّلوا أموالهم إلى البنوك الفرنسية. وهو موقف يصعب تبريره. ويبدو أن الذين قاموا بالتحويلات المالية ليسوا أنصار النظام القديم فقط بل كذلك بعض ممن يشغلون وظائف سامية في صلب النظام الجديد<sup>(5)</sup>.

ويبدو أن بعض المؤسسات الفرنسية الكبرى أرادت استغلال الظرفية لخدمة مصالحها. فقد حصلت عدّة مؤسسات على قروض من بنك الجزائر وتونس سنة 1956 وعوض أن تستثمرها بتونس فقد قامت بتحويل الأموال المقترضة مباشرة إلى البنوك الفرنسية بباريس.

ب - تراجع الاستثمار : تميزت سنوات ما بعد الاستقلال بانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة<sup>(6)</sup>. وسجل تأسيس الشركات تفهقرا. فقد توقفت المؤسسات الرأسمالية الفرنسية عن الاستثمار في تونس بسبب الغموض الذي يكتنف مستقبلها بعد نيل البلاد استقلالها السياسي. وقد تجلّى تراجع ركود

4) Robert Bistolfi , *Structure économique et indépendance monétaire , L'expérience monétaire de la Tunisie et ses enseignements* , Ed.Cujas, Paris, 1967,p.120.

- Abdesslem Ben Hamida, *Capitalisme et syndicalisme en Tunisie de 1924 à 1956*, pub. Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2003, p. 362.

- M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation financière : la création de la Banque centrale de Tunisie (1955- 1958) », *Ibla*, 192, février 2002, p. 168.

5) Note de G.Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne a-t-elle un avenir » ,août 1957 , C.D.N. -

6) Moncef GUEN , *La Tunisie indépendante face à son économie*, P.U.F., Paris, 1961, cité par A.Ben Hamida, *Capitalisme et syndicalisme...op.cit.p.361*

والاجتماعية. من بين عوامل الأزمة الانخفاض الكبير للودائع البنكية والموجودات النقدية، والهجرة المكثفة والسريعة للفرنسيين والأوروبيين عموما، وهروب رؤوس الأموال، والتحويلات المالية الضخمة نحو البنوك الفرنسية، وانخفاض حجم الاستثمارات العمومية والخاصة، وتحمل البلاد لتبعات حرب التحرير الجزائرية ومن بينها إلغاء فرنسا للمساعدات والقروض التي كانت تقدّمها لتونس، ومخلفات الاستغلال الاستعماري من بطالة وفقر شمل أغلب فئات المجتمع، وعجز مزمن للميزان التجاري، وتبعية اقتصادية ومالية في وقت كانت فيه حكومة الاستقلال بحاجة إلى موارد مالية ضخمة لبناء هيكل الدولة ومؤسساتها والاستجابة لحاجيات السكان الأكيدة.

أ - انخفاض الودائع البنكية : شهدت الودائع البنكية والحسابات الجارية البريدية والنقود والقروض المصرفية تراجيدا مطردا خلال الفترة 1945- 1955، وسجلت انخفاضا كبيرا في الفترة 1955- 1958. فقد انخفضت السيولة النقدية بشكل كبير في وقت كانت فيه الحكومة في أشد الحاجة لها لمواجهة مهامها المتعددة.

## الوضع النقدي (1954- 1958) <sup>(3)</sup>

(الوحدة : مليون دينار)

| 1954              | 1955   | 1956   | 1957   | 1958   |
|-------------------|--------|--------|--------|--------|
| 32.263            | 32.703 | 27.742 | 25.095 | 33.476 |
| 4.897             | 5.197  | 2.026  | 1.778  | 2.272  |
| 4.700             | 6.758  | 6.063  | 4.485  | 8.125  |
| 68.355            | 72.618 | 67.940 | 58.594 | 70.300 |
| الودائع البنكية   |        |        |        |        |
| بنك الادخار       |        |        |        |        |
| الحسابات البريدية |        |        |        |        |
| النقود            |        |        |        |        |

يعود الانخفاض الكبير للودائع البنكية والسيولة النقدية إلى تحويل مبالغ مالية من تونس إلى فرنسا. شرع أصحاب رؤوس الأموال، قبل رحيل الفرنسيين، في تحويل أموالهم إلى البنوك الفرنسية. فقد بلغ حجم التحويلات المالية التي قام بها خواص نحو البنوك الفرنسية دون سبب تجاري خلال الفترة 1952- 1957 : مائة مليون فرنك تقريبا.

3) Pierre Préjean, « L'économie tunisienne depuis l'indépendance », *Economie et Politique*, juin 1959,C.D.N., p.53.

الاستثمار في انهيار واردات التجهيزات واللوازم المخصصة للاستعمال بالضيعات الفلاحية الأوروبية كما تراجع استهلاك الأسمدة الفسفاطية وانخفض عدد الجرارات المستوردة (7).

**ت - المديونية وعجز الميزانية :** لم تستطع حكومة الاستقلال التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة بما أن ميزانية الدولة تكفي بالكاد لتلبية الحاجيات الأكيدة للسكان وتركيز مؤسسات الدولة الفتية : مصاريف السيادة والسلطة : وزارات، قوات مسلحة... ولتحقيق توازن الميزانية، كانت الحكومة التونسية تعول على القروض التي تمنحها الحكومة الفرنسية. وقد بلغت الديون العمومية 72,4 مليون فرنك عشية توقيع اتفاقيات جوان 1955 وتجاوزت 95 مليون فرنك في بداية 1957 (8). وزادت الأوضاع تعقيدا بعد أن قرّرت فرنسا وقف القروض والمساعدات التي نصت عليها اتفاقيات 1955 والتي كان من المفروض أن تبلغ 12 مليون فرنك سنة 1957. ولئن عوضت المساعدات الأمريكية جزئيا ما كانت تقدّمه فرنسا (6 ملايين دينار سنة 1956-1957 و8 ملايين دينار سنة 1958-1959)، فقد تجاوز حجم الديون بكثير قدرات البلاد المالية فضلا عن حاجة البلاد للموارد المالية لمواجهة متطلبات التنمية.

**ث - هجرة المقيمين الفرنسيين والأوروبيين :** ساهمت هجرة عدد كبير من الفرنسيين والأوروبيين في حرمان تونس من الأخصائيين والموظفين. فقد انخفض عدد الفرنسيين من 180 ألف سنة 1955 إلى 95 ألف سنة 1958. وتراجع عددهم إلى 60 ألف سنة 1961. وانخفض عدد الأوروبيين من 255 ألف سنة 1955 إلى 110 آلاف سنة 1961. وبالنظر إلى الدور الذي كان يقوم به الأوروبيون عموما والفرنسيون خاصة كتقنيين وموظفين ساميين ورؤساء مصالح ومديري مؤسسات، فقد أدّى رحيلهم إلى تراجع النشاط الاقتصادي.

**ج -** كما واجهت حكومة الاستقلال تحديات كبيرة تمثلت خاصة في توفير الحاجيات الغذائية للسكان الذين يتهدّدون بخطر المجاعة، والتصدي لآفة البطالة الكاملة أو الجزئية التي يعاني منها مئات الآلاف من التونسيين. فقد تجاوز عدد العاطلين عن العمل المسجلين بحضائر الشغل سنة 1956 أكثر من

7) P. Préjean, « L'économie tunisienne...op.cit.,p.57.

8) Noureddine Dougui, « Le financement des investissements en Tunisie (1945-1955) », Actes du IX colloque international, pub.de l'I.S.H.M.N., Tunis,1999,p.248.

335 ألف مواطن أي ما يعادل نسبة 38% من اليد العاملة الذكرية النشيطة التي يناهز عددها مليون نسمة<sup>(9)</sup> وبالنظر إلى أن عدد سكان تونس زاد من 3.800.000 نسمة سنة 1956 إلى 4.400.000 نسمة تقريبا سنة 1960، (تقدّر الزيادة السنوية بنسبة 2%)، فقد تجاوز هذا التطور السريع نسق نمو الإنتاج وحجم الخيرات المتاحة وهو ما يعني أن مستوى عيش أغلبية التونسيين سائر إلى التراجع والتدهور.

**ح - اختلال التوازن الاقتصادي بين الجهات :** الاختلال بين الشمال والجنوب وبين المناطق الساحلية والجهات الداخلية. فالمناطق الشمالية والساحلية مجهزة نسبيا في حين أن جهات الوسط والجنوب التي تغطّي نسبة 69% من مساحة البلاد تشكو من نقص في التجهيزات من طرقات وسكك حديدية...

**خ -** تعايش قطاع اقتصادي رأسمالي عصري ذي مردودية عالية مثل الفلاحة الأوروبية التي توفر ثلث الإنتاج أو القطاع المنجمي الذي تسيطر عليه الشركات الرأسمالية الفرنسية : شركة صفاقس - قفصة التي توفر 60% من إنتاج الفسفاط، وشركة الجريصة التي تنتج 85% من خامات الحديد التونسية، وقطاع اقتصادي أهلي " تقليدي" يعتمد وسائل إنتاج عتيقة ويتميز بمردود متدني : الفلاحة والصناعات الحرفية الأهلية.

**د -** ضعف الأنشطة الصناعية وهيمنة الأنشطة الفلاحية التي تشغل 68% من اليد العاملة النشيطة ولا توفر إلا 39% من الدخل الوطني.

**ذ - ضعف مستوى المعيشة :** لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد 46.000 فرنك سنة 1956 مقابل أكثر من 300.000 فرنك للمواطن الفرنسي.

حافظ اقتصاد تونس المستقلة على خصائصه الرئيسية الموروثة عن الفترة الاستعمارية.

(9) البطالة في تونس سنة 1956: عدد المرسمين في حظائر الشغل : الشمال = 132.091 الساحل = 84.813 الوسط والجنوب = 188.666. المجموع = 335.570 مواطن. المصدر :

J.Lepidi, « L'évolution de la population et le problème démographique en Tunisie », La Documentation française, juin 1957 .

فلم تحصل قطيعة مع الماضي عندما نالت البلاد استقلالها السياسي. وتتجلى تبعية الاقتصاد التونسي في ارتفاع حصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. ففي سنة 1958 لا زالت نسبة 71% من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستقطب سوقها 62% من الصادرات التونسية. كما أن تونس تصدر لفرنسا خامات فلاحية ومنجمية ثقيلة أسعارها منخفضة وتستورد منتجات مصنعة أسعارها مرتفعة (أسعار الواردات تفوق سبع مرات أسعار الصادرات للوزن ذاته). وتبعاً لذلك كان الميزان التجاري التونسي مع فرنسا يشكو عجزاً مزمناً<sup>(10)</sup> أثر تأثيراً بالغاً على ميزان المدفوعات الذي يمثل الميزان التجاري عنصره الأساسي<sup>(11)</sup>.

## II - سياسة حكومة الاستقلال في المجال الاقتصادي

كانت الحكومة التونسية مدركة بأن الاستقلال السياسي لا يمنحها الوسائل الكفيلة بالتغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية الموروثة عن الفترة الاستعمارية. وهي شاعرة أن " استكمال مقومات السيادة الوطنية " في الميدان الاقتصادي ضروري للقضاء على البطالة والفقر وضمان توازنات البلاد الاقتصادية. وقد دأب الزعيم الحبيب بورقيبة خلال جولاته داخل البلاد وخطبه الأسبوعية إثارة هذه القضايا " إن الكفاح في الميدان الاقتصادي ضرورة إذ لا يمكن للسيادة السياسية أن تزدهر ويكون لها معنى حقيقي إلا إذا ارتكزت على نظام اقتصادي يحتفظ بثروة الأمة ويجعلها لا تتسرب إلى الخارج"<sup>(12)</sup>.

كانت حكومة الاستقلال تدرك أن علاقات التبعية الاقتصادية والمالية التي أفرزتها الفترة الاستعمارية لا يمكن قطعها بين عشية وضحاها دون دفع البلاد نحو مأزق وصعوبات كبيرة. كما أن الإمبريالية الفرنسية تأمل في الحفاظ على هيمنتها الاقتصادية لوقت طويل. وبالتالي كانت السلطات التونسية أمام

(10) بلغ متوسط العجز السنوي 20 مليار فرنك أي ما يساوي ثلث قيمة الواردات

Notes et Etudes documentaires , 8 décembre 1961, 2840, La documentation française , série économique et financière, DCC

(11) M.Guen, « De quelques déséquilibres externes de l'économie tunisienne , déficit de la balance commerciale et effet de domination », Aspects et perspectives de l'économie tunisienne , janv.1961,nouvelle série,4, p. 53.

(12) خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة، زغوان، 6 جويلية 1955، خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة، نشر كتابة الدولة للأخبار، تونس، 1974، مركز التوثيق الوطني، جزء 1، ص. 40.

اختيار صعب : إما أن تكفي بسيادة شكلية وتبقي على تبعية البلاد الاقتصادية والمالية، ولو لفترة محدّدة، مقابل حصولها على المساعدات المالية الفرنسية الضرورية لتغطية عجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وإنجاز الاستثمارات الضرورية لتنمية البلاد...، أو أن تتحرّر من كل القيود المجففة وتستعيد حريتها في المجالين الاقتصادي والمالي وتستغني، تبعاً لذلك، عن المساعدات المالية الفرنسية وتحمل نتائج هذا الاختيار الجريء.

لم تتسرّع الحكومة التونسية في اتخاذ قرارات لإزالة مخلفات الاستعمار في الميدان الاقتصادي لحاجة البلاد للمساعدات الفرنسية، ولغياب سياسة واضحة المعالم في هذا المجال. إلا أن تطورات داخلية وخارجية حثمت على القيادة الوطنية حسم الموقف. لم ننبئ من خلال الوثائق التي أمكن الاطلاع عليها، انتهاء حكومة الاستقلال لسياسة اقتصادية ذات أهداف محددة. فقد اكتفى الحزب الحر الدستوري التونسي، في مؤتمره الخامس الذي التأم بصفاقس أيام 15-19 نوفمبر 1955، في لائحته السياسية العامة بالإعلان " بأن الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا خطوة إلى الأمام نحو هدف الأمة الأسمى : الاستقلال التام"<sup>(13)</sup>. ويبدو أن تدهور الأوضاع الاقتصادية لم يسترع بما فيه الكفاية انتباه القيادة السياسية التي اكتفت بالتقليل من خطورة الأزمة وإظهار تفاؤل لا يتزعزع<sup>(14)</sup>. هل يعود عدم إدراك حقيقة حجم المشاكل الاقتصادية إلى اهتمام المسؤولين الحكوميين بالمشاكل اليومية الأكيدة التي لا تنتظر الحل ؟

### 1) دور الاتحاد العام التونسي للشغل وأمينه العام أحمد بن صالح

كان الاتحاد العام التونسي للشغل سباقاً في التنديد بالاستعمار الاقتصادي الذي لازالت تونس تترزح تحته بعد نيلها الاستقلال السياسي. وقد أعدت المنظمة العمالية للغرض برنامجاً لسياسة متكاملة تهدف إلى القضاء على رواسب الاستعمار الاقتصادي. فقد أثار أحمد بن صالح منذ سنة 1955 ضرورة تحرّر البلاد في المجال الاقتصادي، واقترح باسم المنظمة الشغيلة برنامجاً اقتصادياً ومخطط تنمية. فقد أكد الأمين العام للاتحاد، في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر صفاقس للحزب الحر الدستوري، " (... ) الواجب أن نكون لنا

(13) مؤتمرات الحزب (1934-1974)، نشرية مركز التوثيق الوطني، تونس، 1979.

(14) Note de G. Destanne de Bernis , « L'économie tunisienne... », Op.cit.,p. 3

حكومة جريئة تستطيع بالخصوص أن تفتك من اليوم مقاليد الأمور في أهم ميدان بقي علينا أن نحتله : وهو الميدان الاقتصادي والمالي حتى نستطيع بوجدتنا الكاملة أن نبني في البلاد نظاما اقتصاديا ديمقراطيا عادلا قادرا على تكسير ما بقي من نظام اقتصادي أجنبي يسيطر على البلاد (...)"

وقد أعد الاتحاد العام التونسي للشغل برنامجا اقتصاديا متكاملا مدعما بإحصائيات دقيقة وعرف أسسه المذهبية كما يلي : " إن مجتمعنا تخلص من نظام استعماري سياسي لا يصلح ما لم يتحرر من الجهاز الاقتصادي والاجتماعي الذي غرسه الاستعمار". وقد أدان البرنامج الاقتصادي الممارسات الاستعمارية التي تتنافى مع مصالح تونس. وأكد أحمد بن صالح، أمين عام الاتحاد، في خصوص تهريب الأموال خارج البلاد " نشاهد منذ أشهر قلائل مناورة واسعة النطاق لتهريب رؤوس الأموال. وهذه العملية تجري بدون أي تحديد إما بواسطة الصكوك البريدية أو بواسطة بنك الجزائر وتونس (...). يجب أن يقع التأكيد على خطورة الحالة. فحركة التحويل تجر خارج البلاد شهريا مليارات من الفرنكات. لسنا أمام حركة إرجاع الأرباح إلى أوطانهم ولكن أمام عملية كبرى ترمي إلى ترحيل ضخم لرؤوس الأموال لاستنزاف البلاد. فيمكن أن نقول بدون مبالغة أن الحالة تنبئ بالخطر الجلل. ينبغي أن نشهر بأولئك المواطنين الذين يساهمون بهذه الصورة في تحطيم رأس المال واقتصاد الأمة (...). لا نستطيع أن نقبل دون تخوف أن نفر رؤوس الأموال هذه إلى الخارج أو ترجع هذه الأرباح إلى أوطانهم وتثمر في أمكنة أخرى والحال أنها نتجت في تونس ويرجع الفضل في ذلك إلى الثروات التونسية ."

وفي ما يخص نظام البنوك والتمويل، جاء في البرنامج الاقتصادي " ينبغي أن تسيطر الحكومة على معهد بث النقود ومشمولاته وخاصة مراقبة القرض. إذ أن من مشمولاته مراقبة مجموع نشاط البنوك وتوجيه توزيع القروض وضبط طرق تبادل رؤوس الأموال مع الخارج (...). كما يجب أن تتحصل تونس على ضمانات نقيها من عواقب سقوط الفرنك إذا طرأ ذلك في فرنسا<sup>(15)</sup>. وحدد البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل أهدافا طموحة تتمثل في مضاعفة الدخل الوطني خلال عشر سنوات من 165

مليار فرنك إلى 330 مليار، وزيادة متوسط الدخل من 45.000 إلى 75.000 فرنك خلال الفترة ذاتها مع ضمان دخل أدنى للتونسي يناهز 50.000 فرنك. ويدعو البرنامج إلى إرساء سياسة اشتراكية تعتمد الاقتصاد الموجّه ومخططات التنمية وتشجيع التعاضديات (التعاونيات) الفلاحية، وتوجيه الاستثمارات والتصنيع وتأمين الموارد المنجمية والصناعات الكبرى والرفع من جدوى النظام الجبائي لضمان العدالة الاجتماعية...<sup>(16)</sup>

بعد رحيل أحمد بن صالح، تم التخلي عن البرنامج الاقتصادي الذي أعده الاتحاد العام التونسي للشغل. والتزمت الحكومة التونسية بتحقيق التنمية في نطاق الاقتصاد التحرري الليبرالي : الاعتماد على الرأسمالية الوطنية ودعمها من طرف الدولة، والقيام بجهود لجلب الاستثمارات الأجنبية. تخلت الحكومة سنة 1960 عن التوجهات الاقتصادية الليبرالية التي كانت متبعة خلال الفترة 1956 - 1960 وعادت إلى تصورات اقتصادية قريبة من مخطط التنمية النقشفي الذي اقترحه الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل سنة 1956. وقد تجسّد هذا التوجه في تعيين أحمد بن صالح كاتب دولة للتخطيط في جانفي 1961.

## (2) الإجراءات الحاسمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

لم تتسرع حكومة الاستقلال في اتخاذ القرارات الرامية إلى الانفصال عن فرنسا في الميدان الاقتصادي لحاجة تونس للمساعدات الفرنسية، وإعطاء الحكومة الأولوية للمسائل السياسية ومواجهة المشاكل التي لا يمكن تأجيل حلها " ولا يخفى عليكم ما نحن بصدد مواجهته من مشاكل يلهمنا تراكمها يوميا عن الاتفاقية الاقتصادية نظرا لما لها من أولوية ومن صبغة حيوية بالنسبة لتونس"<sup>(17)</sup>. دفعت عوامل داخلية وخارجية السلطات التونسية إلى حسم الموقف. ومن بين هذه العوامل :

- إقدام فرنسا على إلغاء المساعدات المالية لتونس سنة 1957 لمعاقبته على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري

Notes et Etudes documentaires...op. cit., p 5 (16)

(17) خطاب الرئيس بورقيبة أمام المجلس التأسيسي 27 ماي 1957، ج.4، ص. 180.

(15) الاتحاد العام التونسي للشغل، المؤتمر القومي السادس، تونس، 20-23 سبتمبر 1956، التقرير الأدبي، مشروع البرنامج الاقتصادي، تونس، مطبعة التليفي، مركز الوثائق الوطني.

- قيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق تهدد بإلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد التونسي
- قيام الحكومة الفرنسية بالتخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين (أوت 1957 وديسمبر 1958) دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس لمنطقة الفرنك
- رغبة التونسيين في أن يكون لهم بنك إصدار وعملة وطنية لاستكمال مقومات السيادة الوطنية

#### أ - تونس تلغي اتفاقية جوان 1955 ردا على وقف القروض الفرنسية :

روى الرئيس الحبيب بورقيبة في إحدى خطبه ملاسبات إقدام السلطات الفرنسية على وقف القرض الذي تقدمه لتونس تنفيذا لما جاء في الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين بتاريخ 3 جوان 1955، ورد فعل الحكومة التونسية على القرار الفرنسي. وحسب رواية الزعيم الوطني فقد أعلم الوزير الفرنسي موريس فور محمد المصمودي السفير التونسي في باريس أن الحكومة الفرنسية قررت، منذ 23 أبريل 1957، وقف العمل فيما يخص القرض المالي ذا الإثني عشر مليارا من الفرنكات. وذكر سفير فرنسا بتونس أن قرار بلاده بوقف منح القرض يعود " لموقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين وخطب رئيس الحكومة التونسية في ليبيا وتونس والتي اعتبرتها فرنسا عدائية " وأضاف " إن ثمة أسلحة يتصل بها المجاهدون الجزائريون عن طريق تونس وأحيانا تنقل في شاحنات تابعة للحرس الوطني".

كان رد الحكومة التونسية على تجميد القرض الفرنسي حاسما. فقد قرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري ومجلس الوزراء " أن الحكومة التونسية تعتبر فرنسا قد ألغت لا اتفاقية القروض والإعانة المالية فحسب بل تعتبر فرنسا قد أوقفت العمل بالاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955 لأن القروض ما هي إلا إحدى النتائج الحتمية لتلك الاتفاقية ". فقد تعهدت فرنسا، بموجب الاتفاقية بمد تونس بالقروض وبالأخصائين وتعهدت تونس من جهتها بمنح فرنسا امتيازات دون غيرها من الدول فيما يخص تصدير بضائعها للسوق التونسية والأداءات القمرقية وغيرها...

وقد استغل رئيس الحكومة التونسية الفرصة للتدديد بمضمون الاتفاقية الاقتصادية والمالية الممضاة مع فرنسا في 3 جوان 1955 وأكد بالخصوص " إن الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا لفائدة فرنسا وتضمنتها الاتفاقية هي التزامات مجحفة ومن شأنها التضيق من حريتنا ومن سيادتنا لأنها سدت في وجوهنا إمكانية إبرام اتفاقيات مع دول أخرى وضيق حركة المبادلات التجارية مع غير فرنسا من الدول، بحيث أن الاقتصاد التونسي أصبح مرتبطا بصورة متينة باقتصاد فرنسا. وهذا ما يجرنا إلى التأكيد بأن اتفاقية 3 جوان 1955 المترتب عليها الاتفاق المالي أصبحت في نظرنا ملغاة. وأن الحكومة التونسية أمست في حل من التزاماتها لفرنسا. تلك الالتزامات التي تحد من سيادة تونس<sup>(18)</sup>.

وأضاف الزعيم التونسي " إن الشيء الذي لا قبل لنا باحتماله هو أن تصبح هذه الروابط الاقتصادية وسيلة ضغط علينا فتفرض علينا بواسطتها اليوم أن نتخلى عن الجزائر وتدعونا غدا لأن نحارب معها شعبا آخر وبعد غد نفرض علينا أمورا أخرى. وهذا ما لا سبيل إليه.

وما دامت لفرنسا القدرة على أن تفرض علينا سياسة معينة وترغمنا على اتباعها بعلّة أن يبدها مزايا اقتصادية بوسعها أن تستند عليها لتشد بها وثاقنا، فما دامت الحال هكذا فإن سيادتنا السياسية تكون لا معنى لها " وأفاد الرئيس بورقيبة أن الحكومة التونسية أحاطت ممثلي الدول المعتمدين لديها<sup>(19)</sup> علما بأنها عازمة " مهما كانت التكاليف" على التحرر شيئا فشيئا من الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين تونس وفرنسا " إننا نريد التحرر من القيود المجحفة التي حاولت فرنسا فرضها على تونس للتحكم في اتجاهاتها السياسية " وأكد أن الشعب التونسي ونواب المجلس التأسيسي على استعداد " لخوض معركة التحرير من القيود الاقتصادية المجحفة " وأضاف " إن الحكومة عقدت العزم على التخلص من القيود المجحفة ولا يمكن لها أن ترضخ للتهديد، كما أنه من المستحيل التخلي عن مساندة إخواننا الجزائريين<sup>(20)</sup>.

(18) المصدر ذاته، 23 ماي 1957، ج. 4، ص. 162

(19) استقبل الرئيس الحبيب بورقيبة سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا ومصر والعراق وتركيا وليبيا والمغرب والبرتغال وأطلعهم على موقف فرنسا غير الودّي تجاه تونس.

(20) خطاب الرئيس بورقيبة، 27 ماي 1957.

وقال الرئيس بورقيبة في خطاب آخر إن وقف القروض التي كانت فرنسا ملتزمة بها كان فيه فائدة لتونس "لأننا انتهزنا تلك الفرصة فخلصنا من الاتفاقية الاقتصادية التي بيننا وبين فرنسا وتحررنا من قيودها المجحفة" (21).

#### ب - تأسيس بنك إصدار العملة : البنك المركزي التونسي

بعد أن تخلصت البلاد من القيود المجحفة التي تضمنتها الاتفاقية الاقتصادية والمالية، أكد الرئيس الحبيب بورقيبة " إن الوقت قد حان لتسترجع تونس حق إصدار العملة التونسية الذي يتصرف فيه بنك الجزائر وتتشئ لنفسها بنكاً مستقلاً ". قامت حكومة التونسية بخطوة ثانية على طريق تجسيم الاستقلال النقدي والمالي. ففي يوم 19 سبتمبر 1958 أصبح لتونس بنك لإصدار العملة. وعيّن الهادي نويرة، الذي كان يشغل خطة وزير للمالية، محافظاً للبنك المركزي التونسي برتبة وزير، وعيّن منصور معلّ مديراً عاماً للبنك وأسندت المناصب العليا لتونسيين (22). من مهام البنك المركزي إصدار النقود والأوراق المالية ومراقبة تداول العملة والمتاجرة في العملات الأجنبية وإجراء عمليات الحسم وإعادة الحسم واحتكار عمليات الصرف مع الخارج. وهو بالتالي الأداة الموجهة لسياسة الحكومة النقدية والمالية ورمز للسيادة واستقلالية البلاد (23). ولم تغب هذه الأبعاد عن الرئيس الحبيب بورقيبة عند تدشينه للبنك المركزي، يوم 3 نوفمبر 1958. فقد اعتبر أن تسلم بنك إصدار العملة التونسية هو يوم عظيم في حياة الشعب التونسي " اليوم نتسلم شيئاً من الأمور العظيمة التي لا تقل أهمية عن تسلم مصالح الأمن والجيش والدرك والتمثيل الدبلوماسي وتحقيق الجلاء وهو وسيلة التحكم في الحياة الاقتصادية (...) هذا حدث عظيم نحتفل به اليوم وتتجسّم فيه إلى حد بعيد السيادة التونسية " (24). وبين الرئيس بورقيبة ملابسات تأسيس البنك المركزي وقال بالخصوص : عندما عازمت الحكومة على تأسيس بنك تونسي لإصدار العملة فور نيل تونس استقلالها، وجدت أن امتياز بنك الجزائر يمتد إلى عام 1971 فأرادت إنهاء مدّته " وبعد مجادلات

(21) المصدر ذاته، 18 جانفي 1958، ج. 6 ص. 62.

(22) محمد لطفي الشابي، الهادي نويرة (1911-1993)، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية ن تونس، 2005.

(23) M.L.Gharbi, « Une volonté de décolonisation, op.cit., p.161

(24) خطاب الرئيس بورقيبة، 3 نوفمبر 1958، ج 7 ص. 169.

ومشادات وخلافات تمسك أثناءها البنك بطلب الغرامات وقيمة الخسائر وأثمان البناءات، توصلنا إلى تسوية المشاكل بالحسنى ". وشكر الزعيم التونسي جورج قورس سفير فرنسا بتونس وفيلفريد بومفارتتر محافظ البنك المركزي الفرنسي وجان فاتو مدير بنك الجزائر " لما قاموا به خلال المفاوضات من تقريب لمسافات الخلاف والإعانة على إيجاد الحلول ".

#### ت - إنشاء عملة تونسية : الدينار

فقدت الإيالة التونسية استقلالها النقدي والمالي، منذ سنة 1891، إثر تعويض السلطات الاستعمارية الفرنسية الريال بالفرنك. ومنذ ذلك التاريخ كانت كل القرارات التي تخص النظام النقدي التونسي تتخذ في باريس. وكان الفرنك التونسي عملة تابعة بما أن قيمته مرتبطة بقيمة الفرنك المتداول في فرنسا. ولا تملك الحكومة التونسية أية سلطة أو نظر على النقود التي تصدر باسمها. وينطوي انتماء تونس إلى منطقة الفرنك على خضوعها لنظام دقيق للصرف والتجارة الخارجية. ويعتبر هذا الانتماء عاملاً مساعداً على إذعان البلاد التونسية للسياسة الفرنسية بما أن النظام النقدي التونسي أصبح مجرد امتداد للنظام النقدي الفرنسي.

كرّس توحيد النظام النقدي تبعية الاقتصاد التونسي للاقتصاد الرأسمالي الفرنسي. وبات تحت تأثير الأزمات والثقلبات التي يتعرض لها اقتصاد الدولة الحامية من تخفيض لقيمة الفرنك أو زيادة للمعالييم القمريّة... (25)

بعد سنة ونصف تقريباً من حصول تونس على استقلالها السياسي، قامت السلطات الفرنسية، خلال شهر أوت 1957، بتخفيض قيمة الفرنك. وقد روى الرئيس بورقيبة ملابسات هذه القضية وقال بالخصوص. إن فرنسا باغتت تونس بهذا القرار إذ لم تعلمها به إلا في آخر وقت. كان الرئيس بورقيبة في زيارة إلى منطقة سليانة فالتحق به الباهي الأدغم والهادي نويرة لإعلامه بما اعتزمت فرنسا القيام به في حين كان وزير المالية التونسي في زيارة لفرنسا منذ ثلاثة أيام ولم تحطه السلطات الفرنسية علماً بشيء في الموضوع " وهذا أمر لا يليق صدره من دولة تعلم أننا متعاونون ومشاركون معها داخل منطقة

(25) محمود فروه، التجارة والتجار في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881-1956) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 390-39

الفرنك ". وتساعل الرئيس بورقيبة " هل تبقى تونس مرتبطة بالفرنك الفرنسي وتحمل أعباء تدهوره الذي يوشك أن يتكرر ؟ وهل من مصلحة تونس أن تتحمل أوزار سياسة اقتصادية معينة لم يكن لها ضلع فيها ولا فائدة تجنيها منها ؟ (26)

قامت الحكومة التونسية بخطوة ثالثة على طريق الاستقلال الاقتصادي بإحداث عملة وطنية وهي الدينار بموجب قانون 18 أكتوبر 1958. وهو يساوي 1000 فرنك. إن امتلاك عملة وطنية له مدلول سيادي فضلا عن فوائده الاقتصادية والتجارية.

### ث - فك ارتباط الدينار بالعملة الفرنسية وخروج تونس من منطقة الفرنك

قررت فرنسا يوم 28 ديسمبر 1958 تخفيض قيمة الفرنك مرة أخرى بنسبة 17,5 % ورغم أن هذا القرار يؤثر مباشرة على العملة التونسية وبالتالي على اقتصاد البلاد<sup>(27)</sup>، فإن السلطات المالية الفرنسية لم تكلف نفسها عناء إعلام الحكومة التونسية بذلك " بينما نحن في فرحة هذه الأحداث وابتهاج بهذه الخطوة (إصدار الدينار) باغتتنا فرنسا بقرارها تخفيض قيمة الفرنك دون أن تستشيرنا في ذلك. وقد قررت الحكومة التونسية بعد إمعان النظر أن لا تغير قيمة الدينار وأن تفصل الدينار عن الفرنك وأن تربطه ربطا قارا بالذهب الخالص والدولار. ولقد قلنا إن الدولة التونسية الفتية لما أحدثت عملة وطنية ولم يمض على ذلك شهران، لا يمكن أن تتحمل هذا التخفيض المفاجئ وليست مستعدة لأن تكون ذيلا وراء فرنسا التي قامت بعملية التخفيض لأسباب تخصها<sup>(28)</sup>.

قررت الحكومة التونسية، يوم 5 جانفي 1959، عدم تخفيض قيمة الدينار. وفرضت يوم 13 من الشهر ذاته رقابة على التحويلات المالية بين تونس وفرنسا. ويعتبر هذا الإجراء في قانون منطقة الفرنك خروجاً منها بينما اعتبره الرئيس بورقيبة " تحرراً من القيود المجحفة" وعبرت حكومة الاستقلال من خلال رفضها تخفيض قيمة الدينار، وفصل العملة التونسية عن الفرنك،

(26) خطاب الرئيس بورقيبة، 15 أوت 1957، ج 5 ص 58.

(27) إثر تخفيض قيمة الفرنك يوم 28 ديسمبر 1958، ارتفعت قيمة الدينار من 1000 إلى 1175 فرنك مما تسبب في ارتفاع أسعار الصادرات التونسية بالسوق الفرنسية وزاد في صعوبة ترويجها.

(28) خطاب الرئيس بورقيبة، 15 جانفي 1959، ج 8، ص 87.

والخروج من منطقة الفرنك، عن رفضها لكل أشكال التبعية " كنا نتمتع باستقلال سياسي من ناحية ونخضع لتبعية في النواحي الاقتصادية والنقدية والقمرقية بصورة تجعلنا لا نختلف في وضعنا عن ولاية تابعة لفرنسا. إن نظام منطقة الفرنك جعل فرنسا مهيمنة ومتصرفة وحدها في المسائل النقدية وجل بقية الأقطار الأخرى تابعة لا يؤخذ رأيها في شيء ولا تعتبر إلا مصالح فرنسا وحدها " (29).

### ج - إلغاء الاتحاد القمري بين تونس وفرنسا

واصلت حكومة الاستقلال اتخاذ الإجراءات الرامية لوضع حد لكل أشكال التبعية الاقتصادية. ولبلوغ هذا الهدف، قرّرت إلغاء الاتحاد القمري القائم بين تونس وفرنسا منذ 1928. نصت اتفاقية 5 سبتمبر 1959 على استعادة تونس لحريتها في مجال التعريفات القمرقية وأرست نظام تبادل تفاضلي مع فرنسا. أصبح لتونس الحرية المطلقة لعقد الصفقات التجارية مباشرة مع كل الدول وتحديد التعريفات القمرقية التي تخدم مصالحها. طبقت الحكومة التونسية، منذ فاتح أكتوبر 1959، تعريفات قمرقية مستقلة بعد أن صارت في حل من " القيد المجحف بحريتها في ميدان الاتجار".

تهدف التعريفات لحماية المنتجات الفلاحية التونسية من المنافسة الأجنبية. من ذلك توظيف معاليم قمرقية مرتفعة على واردات الحبوب (30%) وزيت الزيتون (50%) ومنتجات الصيد البحري (60%). وحرصت الحكومة على حماية الصناعات الموجودة أو المقرر إقامتها في المستقبل من خلال فرض تعريفات مرتفعة على واردات المنتجات الصناعية. وفرضت في بعض الحالات حظرا شاملا على واردات الأحذية والأثاث والمنتجات الزجاجية والبطاريات...

وفرضت في المقابل معاليم قمرقية منخفضة على المواد الأولية المستعملة في الصناعة ومواد التجهيز والأسمدة والتجهيزات الضرورية للفلاحة لا تتجاوز 5 %. وأبرمت الحكومة التونسية اتفاقيات تجارية مع عدد كبير من الدول من بينها الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وألمانيا وبلغاريا ومصر والسويد... مكنت تونس من أن تتحرر تدريجيا من القيود التي تربطها بفرنسا

(29) المصدر ذاته، ج 8، ص 100.

ومنطقة الفرنك وتكتسح أسواقا جديدة لمنتجاتها والحصول على شروط أفضل لشراء المنتجات التي تحتاجها.

### ح- تصفية الاستعمار الزراعي واستعادة الأراضي الفلاحية

استطاعت السلطات الاستعمارية على مدى 75 سنة الاستحواذ على ما يقارب 850.000 هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة. ونقلت ملكيتها إلى المستوطنين (المعمرين) الفرنسيين الذين استفادوا من القوانين والدعم المالي السخي الذي جادت به عليهم سلطات الحماية الفرنسية. وقد أولت الحكومة التونسية، منذ السنوات الأولى من الاستقلال، قضية استرجاع الأراضي الفلاحية التي يملكها الأجانب عناية كبيرة. فهي تعتبر أن عودة الأراضي إلى أهلها حق لا يمكن التهاون بشأنه لأنه من مقومات السيادة التونسية " قررت الحكومة أنها لا تطمئن على سيادتها وعلى سيادة التونسيين إلا بعد أن تسترجع الأراضي التي بأيدي الفرنسيين وتحيلها إلى أيدي تونسية. وقد شرعنا فعلا في تنفيذ هذه الخطة. وقد أقمنا فرنسا بأن الاستقلال يستلزم استرجاع الأراضي ونحن على استعداد للتعويض"<sup>(30)</sup>. وقال الرئيس بورقيبة أيضا إن استعادة جميع الأراضي الزراعية " حق من حقوقنا تدعو إلى التمسك به أسباب تتصل بالأمن والسيادة التونسية "<sup>(31)</sup>.

وجاء في التوصيات العامة للمؤتمر السادس للحزب الحر الدستوري التونسي، الذي التأم بسوسة في مارس 1959، أن المؤتمر يرى ضرورة تخليص البلاد من بقية القيود ومخلفات الاستعمار وذلك بإلغاء الارتباطات المجحفة واسترجاع الأراضي الخارجة عن الأيدي الوطنية"<sup>(32)</sup>. اتخذت الحكومة التونسية إجراءات تحفظية للتصدي لعمليات بيع مشبوهة للأراضي أو المضاربة فيها " لن يكون بيع الأراضي الفلاحية صحيحا إلا بعد أن توافق عليه السلطة التونسية "<sup>(33)</sup>.

(30) المصدر ذاته، 29 نوفمبر 1958، ج 6 ص 281.

(31) المصدر ذاته، 11 ديسمبر 1958، ج 8 ص 77.

(32) مؤتمرات الحزب (1934-1974)، نشرية مركز التوثيق الوطني، تونس، 1979.

(33) خطاب الرئيس بورقيبة، 6 جوان 1957، ج 4، ص 221.

شرعت الحكومة التونسية في استرجاع الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأوروبيين أفرادا وشركات عن طريق الشراء أو التعويضات المالية. وتمكنت من استعادة 250.000 هكتار تقريبا في نهاية 1960 من بينها 100.000 هك بموجب اتفاق أبرم مع فرنسا نص على تصفية هذه الأراضي بمساعدة فرنسية. وأعلن الرئيس بورقيبة، يوم 8 ماي 1959، أن الحكومة التونسية لا تنوي بيع الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بالمزاد العلني بل ستكلف لجانا خاصة بالتعاون مع الشعب التابعة للحزب الحر الدستوري، للحيلولة دون استحواذ الأغنياء على الأراضي الخصبة.

كانت الحكومة تريد مضاعفة عدد المستغلين الفلاحين لذلك اشترطت أن لا يكون للراغب في الحصول على قطعة أرض مالكا لعقار ريفي يضمن له دخلا مساويا لمتوسط دخل التونسي. وعارض الرئيس التونسي بعض المطالب " التي وردت في لوائح المؤتمرات" والتي اعتبرها " ديماغوجية " بما أنها تنادي بوجوب توزيع كل الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين. فهو يعتبر أن تقسيم الضيعات الكبرى التي كان يديرها فرنسيون بطرق استغلال عصرية يعني تفويض مردود الأراضي الأكثر إنتاجية<sup>(34)</sup>.

نص قانون " الجلاء الزراعي"، الذي أصدرته الحكومة التونسية يوم 12 ماي 1964، على أن ملكية الأرض لا تكون إلا للتونسيين. وقد سمح هذا القانون باسترجاع 465.000 هكتار من الأراضي الفلاحية التي كانت على ملك الأجانب. كما أجرت الحكومة مفاوضات مع " الفاتيكان" توجت بإبرام اتفاقية 27 جوان 1964 تمكنت بموجبها الدولة التونسية من استعادة أكبر قسط من الأراضي التي كانت على ملك الكنيسة الكاثوليكية. وكانت الحكومة حققت جلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت في 15 أوت 1963.

### خ - تأميم المؤسسات الاقتصادية ذات المصلحة العامة

قامت حكومة الاستقلال باسترجاع وسائل الإنتاج من أيدي الأجانب. وأممت المؤسسات الصناعية والتجارية ذات المصلحة العامة بالاتفاق مع فرنسا والشركات الفرنسية صاحبة الامتياز : شركة الغاز والماء، شركة الموانئ، الشركة التونسية للكهرباء، شركات النقل البري والبحري والجوي، شركة

P.Préjean, « L'économie tunisienne ...op.cit., p. 64 (34)

السكك الحديدية. وأصدرت في أوت 1961 قانونا يعيد تنظيم التجارة والصناعة. وتبعاً لذلك لم تعد تتمتع بالجنسية التونسية إلا المؤسسات التي يكون نصف رأسمالها على الأقل تونسياً.

### III - نتائج السياسة الاقتصادية لحكومة الاستقلال (1955-1960)

استطاعت الحكومة التونسية تجاوز الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال والتي بلغت ذروتها سنة 1957. فقد شهدت الأوضاع الاقتصادية انفراجاً نسبياً، وسجل الميزان التجاري فائضاً طفيفاً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بفضل المحاصيل القياسية لسنة 1958.

قامت الحكومة بجهود كبيرة في مجال الاستثمار لاستقطاب الادخار الوطني وتوجيهه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل من بينها الشركة الوطنية للتمويل والشركة التونسية للبنك<sup>(35)</sup> والبنك الوطني الفلاحي. رغم هذا المجهود، بقيت موارد رأس المال الوطنية دون المأمول. لم تتجاوز إيرادات القرض العمومي للتجهيز، الذي طرح سنة 1957، مبلغ 1,2 مليون دينار. ولم تتعد المساهمة الخاصة في الاستثمار 3 ملايين دينار سنة 1957 و5,4 عام 1958 و8,6 سنة 1959 و8,1 عام 1960.

شجعت الحكومة التونسية الاستثمارات الأجنبية. وأنشأت للغرض في 4 جوان 1957 "صندوق ضمان الاستثمارات الأجنبية". ومنحت المستثمرين الأجانب امتيازات وإعفاءات مالية وقمرقية وجبائية وضمانات لتصدير أرباحهم "أعطينا أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية كل التطمينات والضمانات بشأن دخول رؤوس أموالهم وخروجها من تونس متى أرادوا ذلك، وكذلك بالنسبة لما ينجر له من أرباح من جراء استخدام هذه الأموال بتونس"<sup>(36)</sup>. كما حرصت حكومة الاستقلال على التأكيد بأن وضع حد لعلاقات التبعية الاقتصادية والمالية

(35) تأسست الشركة التونسية للبنك في 18 جانفي 1957 برأسمال قدره 10.000.000 فرنك، وتملك الدولة التونسية أغلبية أسهمها. أسس البنك من أجل الاستجابة لحاجيات القطاع الخاص بعد توقف المؤسسات المالية الفرنسية عن منحه قروضا. كما نشير إلى انخراط تونس في صندوق النقد الدولي وفي البنك العالمي سنة 1958.

(36) خطاب الرئيس بورقيبة، 6 جوان 1957، ج 4 ص 220.

مع فرنسا لا يعني البتة قطيعة مع الدول الرأسمالية. وأكدت أن السياسة التونسية تهدف، عكس ذلك، إلى إزالة كل العراقيل التي تحول دون دخول المنتجات ورؤوس الأموال والتقنيين الأجانب مهما كانت جنسيتهم بكل حرية.

بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في تونس محدوداً رغم التشجيعات والضمانات التي وفرتها السلطات التونسية باستثناء المساعدات والقروض الأمريكية التي بلغت 6,7 ملايين دينار سنة 1957 و9,2 عام 1958 و14 مليون دينار سنة 1959. وظلّ الاستثمار من أجل التنمية ضعيفاً بصفة عامة. فقد انخفض من متوسط 40 مليون دينار خلال الفترة 1950-1953 إلى 23 مليون دينار سنة 1957. وبلغت نسبة الانخفاض 43%. كان الاستثمار يمثل نسبة 20% من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة 1950-1954. وانخفضت النسبة إلى 10% في سنة 1957 وهي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها بنسب الاستثمار في البلدان السائرة في طريق النمو والتي تتراوح بين 20 و30%.

إن توازن الميزانية، واستعادة الميزان التجاري لتوازنه مؤقتاً هي مظاهر إيجابية لحصيلة عامة تبعث على القلق. فإذا اعتمدنا أفضل الفرضيات، فإن الدخل الوطني تطوّر بين 1955 و1960 بنفس وتيرة زيادة السكان<sup>(37)</sup>.

استطاعت الحكومة أن تعيد، خلال السنوات الأولى من الاستقلال، توازن الميزان التجاري وتزيد نسبة تغطية الواردات بالصادرات (84% سنة 1957 و99% عام 1958 و93% سنة 1959 مقابل 58% سنة 1956). تم تحقيق التقدم بفضل السياسة القمرقية التي راعت المصالح الوطنية في المقام الأول، والزيادة الكبيرة في مبيعات المنتجات الفلاحية الناجمة عن المحاصيل الاستثنائية لسنة 1958 في وقت حافظت فيه الواردات على مستواها لفترة ما قبل الاستقلال.

اكتسب تحسن الميزان التجاري، رغم إيجابيته طابعاً ظرفياً وليس هيكلياً. فقد سجلت سنة 1960 انخفاضاً كبيراً للصادرات (50,2 مليون دينار مقابل 59,6 عام 1959) بسبب ضعف المحاصيل الفلاحية. وسجلت الواردات في الوقت ذاته زيادة كبيرة (80,4 مليون دينار سنة 1960 مقابل 64,2 عام 1959). وتعود زيادة الواردات إلى تطور حجم مشتريات مواد التجهيز

(37) Notes et Etudes documentaires ... op.cit., p.6 (37)

المصنعة. وزاد تبعا لذلك عجز الميزان التجاري من 4,6 مليون دينار سنة 1959 إلى 30 مليون دينار عام 1960. وانخفضت نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 63 %.

### تطور تجارة تونس الخارجية (1953 - 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

|      | الصادرات | الواردات | نسبة التغطية % |
|------|----------|----------|----------------|
| 1953 | 39,1     | 60,1     | 65             |
| 1954 | 44,5     | 59,3     | 75             |
| 1955 | 37,1     | 63,2     | 59             |
| 1956 | 39,3     | 68       | 58             |
| 1957 | 53,2     | 63,4     | 84             |
| 1958 | 64,4     | 64,9     | 99             |
| 1959 | 59,6     | 64,2     | 93             |
| 1960 | 50,2     | 80,4     | 63,1           |

المصدر : 24 p. ... Notes et Etudes documentaires

حافظت فرنسا على حصتها في تجارة تونس الخارجية. وزادت هذه الحصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال بفعل الاتحاد القمري الذي نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة بين البلدين في 3 جوان 1955. في سنة 1958، لا زالت نسبة 71 % من الواردات التونسية تأتي من فرنسا التي تستوعب سوقها 62 % من الصادرات التونسية.

أدى فصل الدينار عن الفرنك، وإلغاء الاتحاد القمري، وإبرام اتفاقات تجارية مع عدد من الدول إلى تخفيض تدريجي لحصة فرنسا في تجارة تونس الخارجية. وفي المقابل تطور حجم التبادل التجاري بين تونس وبلدان منطقة الدولار والجنبة الإسترليني والاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية رافقه انخفاض تدريجي لمبادلات تونس مع بلدان منطقة الفرنك.

تميزت السنوات الأولى من الاستقلال بزيادة مطردة لنفقات الميزانية. فقد زاد الإنفاق العمومي من 40 مليون دينار سنة 1955 إلى أكثر من

50 مليون دينار (53,8 للسنة الجبائية 1959-1960). وتعود زيادة النفقات العمومية إلى نشأة حاجيات جديدة : مصاريف السيادة والسلطة، إنشاء وزارات ومؤسسات إدارية حكومية، بعث جيش وطني، إرساء بعثات دبلوماسية... فضلا عن جهود الحكومة في الميدانين الاجتماعي والثقافي.

سجل الوضع المالي للبلاد تحسنا. فقد بلغت المدخرات النقدية 70,3 مليون دينار سنة 1958 وارتفعت إلى 81,5 عام 1959. وزادت الودائع البنكية بنسبة 36 % سنة 1959 على ما كانت عليه في السنة السابقة وبلغت 8,8 ملايين دينار. وقد سمحت الزيادة المعتبرة في موارد البنوك لمؤسسات القرض بأن تستجيب لمجمل مطالب القروض. كما ارتفع رصيد البلاد من العملات الأجنبية والذهب بعد أن شهد أدنى مستوياته سنة 1957.

### رصيد تونس من العملات الأجنبية والذهب (1956 - 1960)

(الوحدة : مليون دينار)

| 1956 | 1957 | 1958 | 1959 | 1960 |
|------|------|------|------|------|
| 19,9 | 13,7 | 21,5 | 38,7 | 39   |

المصدر : 27 p. ... Notes et Etudes documentaires

سمح رصيد البلاد من العملات الأجنبية لتونس بأن تضمن تغطية العملة الوطنية/ الدينار، وتحافظ على توازناتها المالية إلى حدود سنة 1960. وانطلاقا من ذلك التاريخ، شهدت البلاد سنوات عجاف تميزت بانحباس الأمطار لسنتين متتاليتين وضعف المحاصيل الزراعية ونفوق الماشية. وكانت النتيجة الحتمية للظروف المناخية غير الملائمة دخول الاقتصاد التونسي في مرحلة ركود استمرت قرابة عقد من الزمن وكان للأزمة الاقتصادية الخانقة عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية وخيمة.

### الخاتمة :

نالت تونس استقلالها السياسي سنة 1956، إلا أن تبعية البلاد الاقتصادية والمالية لفرنسا استمرت لعدة أسباب من بينها مخلفات الاستغلال الاستعماري لفترة ثلاثة أرباع قرن، وتمسك الحكومة الفرنسية بالامتيازات الاقتصادية

والمالية التي حصلت عليها بموجب اتفاقيات الحكم الذاتي. وقد واجهت حكومة الاستقلال صعوبات اقتصادية ومالية من أهمها انخفاض الودائع البنكية، وتراجع الاستثمار، وهجرة الأوروبيين، ونفشي الفقر والبطالة...

لم تتسرّع حكومة الاستقلال في قطع الصلات المالية والاقتصادية مع فرنسا لحاجات البلاد الأكيدة للمساعدات الفرنسية. إلا أن إقدام باريس على وقف القروض التي كانت تقدمها لتونس لمعاقبتها على مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، وقيام الفرنسيين بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى بنوك باريس، وتخفيض قيمة الفرنك المتداول في البلاد دون استشارة الحكومة التونسية، منح الفرصة الملائمة لحكومة الاستقلال لاستكمال مقومات السيادة الوطنية بوضع حدّ لتبعية تونس المالية والاقتصادية لفرنسا.

## **الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في تونس المستقلة وأوهام الدفاع المشترك (1963-1955)**

حفيظ طبّابي

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

### **مقدمة :**

شكّلت المعارضة اليوسفيّة لاتفاقيات الاستقلال الداخلي وكذلك مقرّرات مؤتمر صفاقس المتعلقة بالأمن والدفاع علاوة على سياسة التعتّنت الفرنسية التي لم تكن تتّجه نحو فك الارتباط وإثما المحافظة على المواقع التي تحتلّها في تونس لتعويض السلطات التي تسلمتها حكومة الاستقلال، عوامل مهمّة ساهمت في دفع مسار تجسيم السيادة الأمنية والدفاعية، يضاف إلى ذلك تغيّر المعطيات الدولية بانطلاق مسار تصفية الاستعمار بعد هزيمة فرنسا المدوية في ديان بيان فو واندلاع الثورة الجزائرية وانعقاد مؤتمر باندونغ وكان ذلك بمثابة نهاية عهد وبداية عهد جديد. فلم يعد أمام الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة غير الإقرار بالأمر الواقع إمّا بتأخير الحلول أو البحث عن أفضل الشروط للمفاوضات. وتوجّب على السّلطة الوطنية الفتية تكريس هذا الواقع الجديد ببعث نواة الجيش الوطني باعتباره أحد أركان مقومات السيادة وتصفية القواعد العسكرية تدريجيّا ابتداء بالجنوب وانتهاء ببنزرت وتنويع التعاون العسكري خشية رهن السيادة الوطنية أو التفریط فيها لصالح حليف واحد.

1) القدرات العسكرية الفرنسية في تونس وشمال إفريقيا في أوت 1954 :

يقدّر عدد الجنود الفرنسيين في شمال إفريقيا بعد زيارة منداس فرانس إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 وإعلانه منح تونس استقلالها الداخلي، بنحو أكثر من 95.000 (جنود وضباط). وهذا العدد يعكس أهمية الحضور العسكري الفرنسي في المنطقة مما يجعل فرنسا في موقع قوة زمن الإعلان عن استقلال تونس والمغرب الأقصى واندلاع الثورة الجزائرية.

وبداية من أوت 1954 سارعت فرنسا إلى تدعيم منظومتها العسكرية الاستخبارتية (شبكة استعلامات) لتتلاءم مع الوضعية الجديدة<sup>(1)</sup>. ولما كانت البلاد التونسية تحد الجزائر فهي تهتم أمن فرنسا مباشرة. ويعد إنشاء شبكة استعلامات أمرا خاضعا لمنطق استراتيجي يهدف إلى تعويض خدمات موظفي المراقبة المدنية. وكان هدف دولاتور يرمي إلى تعزيز القدرات العسكرية لمواجهة احتمالات توسيع نطاق الحرب في البلدان الثلاثة. ومنذ جويلية 1956 اتخذت الحكومة الفرنسية سلسلة إجراءات تستجيب لمشاغليها. وتم تحويل مصلحة الاستعلامات التي تم تركيزها سنة 1955 إلى مصلحة التوثيق التونسية S.D.T. وتمثلت مهمتها في مراقبة كامل التراب التونسي بهدف جمع المعلومات الاستخبارتية ذات الطابع العسكري لفائدة الجيش الفرنسي<sup>(2)</sup>.

وقدّر (عديد effectif) حجم القوّات الفرنسية المسموح بها بالتواجد والتمركز بالبلاد التونسية بنحو 40.000 وكان موزّعا كالتالي<sup>(3)</sup>.

1) Machat (Samia) : Les relations Franco-Tunisiennes : Histoire d'une souveraineté arrachée (1954-1964). L'Harmattan, Paris, 2005- p 79.

2) Idem.

3) الفرقة الفرعية ببزرت- Subdivision de Bizerte : بنزرت - الماتلين

الفرقة الشمالية - Division Nord :

أ) مدينة تونس وأحوازها

ب) الوديان، أم دويل، Cap Servière ، بوفيشة، زغوان، الحمامات، قليببة، طبرية، مجاز الباب.

ج) الكاف، سوق الجمعة، تبرزق، عين دراهم، طبرقة، سوق الأربعاء.

د) سوسة.

الفرقة الجنوبية - Division Sud :

1) صفاقس

2) قفصة

وقد خضع اختيار هذه المناطق لاعتبارات ومتطلبات الدفاع التالية: حماية قاعدة بنزرت، الحفاظ على خطوط الاتصالات مع الجزائر ومراقبة الحدود مع ليبيا. وهذا ما كان يستدعي تكفل جيش البرّ بالسيطرة الدائمة على المناطق في الجهات التالية (بنزرت، الكاف، القصيرين، قفصة، الحدود التونسية الليبية). وهذا الاحتلال يجب أن يكون مدعوما بنقاط ضرورية على الساحل الشرقي لتغطية المجال الجوي التونسي يضاف إلى ذلك حرية الحركة على مسالك المدخلين الكبيرين les 2 pénétrants : بنزرت - سوق هراس وبنقردان - قابس - تبسة والسلسلة الصحراوية طبرقة - قفصة علاوة على الحصول على تسهيلات عبور على كلّ المسالك الأخرى للبلاد التونسية وتغيير النظام اللوجستي الحالي بالكامل والمتمركز حول مدينة تونس والذي يجب أن يصبح قطباً بنزرت وقابس<sup>(4)</sup>.

وهكذا تبدو تونس المستقلة للوهلة الأولى وكأنها دولة محتلة. وكان على السلطة الوطنية التونسية أن ترفع هذا التحدي ببعث النواة الأولى للجيش الوطني وتوسيعها والدخول في مفاوضات عسيرة وشاقة، تتخللها أزمات وهزّات، لتنظيم بقاء محدود للقوات الفرنسية تمهيدا لإجلائها لاستكمال أحد أهم مقومات سيادتها دون القطع مع توجهاتها المراهنة على العالم الغربي.

وظلّ هاجس تكريس السيادة في المجالين الأمني والدفاع يؤرقان حكومة الاستقلال وشكل أهم طرفي المعادلة التي هي في الغالب نتاج توازن/ معادلة

3) قابس، مارث، مدنين، تطاوين، جرجيس، بنقردان.

4) وحدات صحراوية.

وإجمالا فإن أهم نقاط تمركز القوات الفرنسية:

نقاط اسناد - Points d'appui :

- مدينة تونس (العوينة، صلامبو، أميلكار)

- صفاقس، قابس، رمادة، قفصة.

- بنزرت، قليببة (بئر دراسن)

مراكز - Postes :

مجاز الباب، مارث، برج البوف، مشيشيق، جناين، فور سان (برج الخضراء).

انظر :

Archives de Vincennes- Service historique de l'Armée de Terre (S.H.A.T.)

Serie 2H - Bobine S485 Carton 2H 292 Dossier1 non foliotée (Annexe n°III - fiche juin : 1956).

Idem (4)

بين الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير الأمن الداخلي والخارجي والتأييد الدبلوماسي لمواجهة أي تهديد.

## (2) هاجس المناعة :

دفعت محدودية الموارد بالبلاد التونسية إلى المراهنة على التنمية البشرية والاقتصادية مقارنة بمصاريف التسلح المكلفة وغير المنتجة. ولتحقيق هذه المعادلة تم البحث عن دعم استراتيجي خارجي يقوم به العمل الدبلوماسي بالمراهنة على المعسكر الغربي. وقد حدّد تشبث سلطة الاستقلال بالقيم الغربية، خياراتها في ميدان الأمن والدفاع وتنويع الشراكة مع العالم "الحر" مثلا وعدم الالتجاء للمعسكر الشرقي وإقامة علاقات حُسن جوار مع دول المغرب والمشرق العربيين ورفض نزعات الهيمنة ذلك أنّ بناء مغرب عربي هو دعم لأمن تونس وعامل إيجابي في التنمية الاقتصادية. فبناء دوله عصرية سيمكن تونس - في نظر القيادة السياسية - من كسب احترام القوى الكبرى وتحديد الولايات المتحدة التي ستكون خير سند لمنع التهديدات الخارجية.

لقد اعتبرت مسألة تركيز الأمن الداخلي وضمان الأمن الخارجي من أوكذ مهمات سلطة الاستقلال وظلّت هاجسا يؤرّقها على الدوام إذ كان يجب على أية دولة تحترم نفسها، في نظر الماسكين بالسلطة، أن توفر الحد الأدنى من القوة، والحد الأدنى من المصادقية على الصّعيد العسكري لردع كل محاولة من شأنها أن تعرض أمن البلاد إلى الخطر. فقد كانت تونس، تبدو نفس الهشاشة ونفس الشروخ وشواهد التاريخ كثيرة منذ الحروب البونيقية وحتى زمن غير بعيد.

وفي هذا الاتجاه كان أمام السلطة الوطنية التونسية خياران :

- فضل الخيار الأول إبرام اتفاقية تحالف مع فرنسا غير أنّه تبيّن استحالة ذلك لاستمرار فرنسا في حربها ضد الجزائر. فما كانت ترغب فيه فرنسا آنذاك هو حصولها على قواعد عسكرية وهو أمر ليس من الجائز قبوله إلا في نطاق اتفاقية دفاع متوسطي تم عرضها على كل من إسبانيا وإيطاليا غير أنّها لم تقض إلى نتيجة بسبب استمرار الحرب في الجزائر.

- اتّجه الثاني نحو الولايات المتحدة، غير أنّ العقيدة التي حدّدها كل من الرئيسين إيزنهاور وكينيدي كانت ترمي إلى عدم إبرام اتفاق عسكري في منطقة

شمال إفريقيا خصوصا وأنّ الحرب الجزائرية لم تنته بعد، والأمريكون ما زالوا بعدّ في بداية مغامرهم في الهند الصينية<sup>(5)</sup>.

إن موقف السلطة الوطنية التونسية الفتية يفسّر بـ "فراغ القوة" كما جاء على لسان الباهي الأدغم. وهذه القناعة تتبع من هذا التصوّر الذي يقدّم تونس بأنّها بلد لا يمتلك مقوّمات المناعة والتي تعود في نظرها إلى الموقع الجيو سياسي الذي كان يعرّض البلد، على مرّ الزّمن، إلى ضغوطات لا حصر لها. وهي حقيقة تاريخية يجب أخذها بعين الاعتبار. وهذا لم يمنع، رغم قلة الإمكانات، أن تحافظ تونس نسيبًا على استقلال قرارها<sup>(6)</sup>.

وكان على الحكومة التونسية أن تتاور لتثبيت الاستقلال وتدعيم أركان السيادة دون القطع مع فرنسا التي ظلّت مترددة في تكريس هذا المطلب.

## II - الاستقلال في كنف التعاون :

### (1) بروتوكول 20 مارس 1956 :

بإمضاء بروتوكول 20 مارس 1956 اعترفت فرنسا باستقلال تونس وبحقّها في ممارسة مسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك إمكانية إنشاء جيش وطني. وإذا ما أشار البروتوكول إلى علاقات بين الدولتين في نطاق التكافل وخصوصا في ميدان الدفاع والسياسة الخارجية فإنّه مكن، على أيّة حال، من تحرير الدولة التونسية من جميع القيود. وقد أثار حرص الدولة الناشئة على ممارسة سيادتها كاملة، معارضة الحكومة الفرنسية التي رغبت في تنقيح بروتوكول 20 مارس من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بل أكثر من ذلك فقد تدخلت لدى بعض الدول لمطالبتها بعدم الاعتراف باستقلال تونس إلا بعد إجراء التعديل<sup>(7)</sup>. وهكذا واجهت البلاد التونسية منذ البداية عقبات جمّة، لأنّ اعتراف فرنسا باستقلال تونس، كان مرتبطا في ذهنية الفرنسيين بعدد التحفظات وقد كانوا يعتقدون أنّ الاستقلال سوف لن يكون نافذ المفعول إلا بعد مراجعة اتفاقيات الحكم الذاتي بينما كان التونسيون يعتقدون أنّ

5) Ladgham (Béhi) : Le sens de la politique des étapes in *Etudes Internationales* n°31, 1989, p p 185-186

6) Idem P 187.

7) Driss (Rachid) : les débuts de la politique étrangère. In *Etudes Internationales* n°31, février 1989, pp 172- 174.-173.

الاستقلال أصبح ساري المفعول منذ 20 مارس 1956. وهدد الجانب التونسي أثناء المفاوضات بدعوة المجلس القومي التأسيسي إلى إعلان الاستقلال إذا لم تقبل فرنسا الاعتراف بذلك.

وبإعلان المجلس القومي التأسيسي في جلسة 8 أبريل 1956 "أنّ تونس دولة حرة ومستقلة..." تخلّصت تونس من جميع القيود بما فيها الاستقلال في كنف التكافل وهو ما اضطرّ فرنسا إلى قبول الأمر الواقع غير أنّها ظلت تثير العراقيل أمام وزارتي الشؤون الخارجية والدفاع إلا أنّها لم تفلح في ذلك<sup>(8)</sup>.

## (2) تذكير بالاتفاقيات :

لقد تضمنت معاهدة باردو (12 ماي 1881) غموضا فيما يتعلق بمسألتَي الأمن والدفاع. وتشير المادة الثانية إلى السلطتين العسكريتين الفرنسية والتونسية على أن يزول احتلال القوّات العسكرية الفرنسية للمراكز التي تراها صالحة لاستتباب النّظام والأمن على الحدود والسّواحل عند ما تتفق السلطانان الحربيّتان الفرنسية والتونسية وتقرّران معا بأنّ الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

وتأتي بعد هذه المادة، التي يمكن لكل طرف أن يؤوّلها وفق مآربه، المادة الثالثة لتعطي فرنسا حق التدخل المستمر لحماية الباي من كلّ خطر يهدّد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته خارج المناطق المشار إليها في المادة الثانية.

وجاءت اتفاقية المرسى (8 جوان 1883) لتؤكد بوجه عام ما جاء في معاهدة باردو وخصوصا في مادتها الرابعة المتعلقة بالدفاع التي أكدت الوضع الفعلي وليس الوضع القانوني القائم أثناء إمضاء الاتفاقيات...

من هذا المنطلق بحثت المفاوضات أثناء الإعداد لاتفاقيات الحكم الذاتي في جوان 1955 تثبيت الوضع القائم منذ سبعين سنة من الحماية بعدم إثارة موضوع إنشاء جيش وطني تونسي. غير أنّ البند العاشر من اتفاقيات 3 جوان 1955 قد أقرّ إدخال تعديلات في النصوص المتعلقة بالدفاع والآليات التي

بإمكان تونس اتخاذها في مجاليّ الدفاع والأمن على شرط اتخاذها باتفاق مشترك بين الجانبين.

وتضمّن البند العاشر كذلك تأكيد تعاون تونس مع فرنسا وتعهّدها باتخاذ الإجراءات المطلوبة من أجل ملائمة نظامها الدفاعي والأمني العام الذي أعدته فرنسا لتحمل مسؤولياتها بمعنى انخراط تونس في التنظيم الدفاعي للعالم "الحرّ".

وتؤكد الاتفاقيات أنّ قائد الجيوش الثلاثة يؤدي مهمّة وزير الدفاع وهو ما يعني أنّها حفظت لفرنسا مسؤوليات مراقبة الحدود والمياه الساحلية والموانئ والمطارات ومراقبة الأسلحة والمتفجّرات وأجهزة البث الإذاعي. وباختصار، فإنّه من الواضح أنّ الاتفاقيات أكدت لفرنسا وحدها السلطة الحصرية في مجال الدفاع الخارجي لتونس وتتوقع تدخلها في حال وجود تهديد خطير للأمن الداخلي للمملكة.

إلا أن السؤال الذي يطرح، هل أنّ الاتفاقيات متلائمة مع تكوين جيش وطني تونسي؟ من الصّعب الإجابة على هذا السؤال. وما من شك أنّ معاهدة باردو لا تتعارض مع تكوين جيش وطني إلا أنّ البند الرابع من اتفاقيات المرسى يحول دون ذلك. وأكثر من هذا فإنّ روح اتفاقيات جوان 1955 التي أقرّت الاستقلال الداخلي ومجموع النصوص المتعلقة بمسألة الدفاع لا تتوافق مع ممارسة تونس لسيادة تشمل على حريّة إنشاء قوّات مسلّحة أو حريّة استخدام تلك القوّات.

وقد كانت السلطات العسكرية والسياسية الفرنسية حذرة إزاء تكوين جيش وطني تونسي. فكمال المنظومة التي تعطي فرنسا مسؤولية الدفاع عن البلاد التونسية، هي في نظرهم كل لا يتجزأ. وإنّ عزل مفهوم الجيش عن مرتكزه الوطني خطير. فهو يعني، في نظر الفرنسيين تهديدا لصرح المنظومة الدفاعية التي أقامتها فرنسا، لأنّ التشريع والتنظيم الإداريين ونظام الحكم الذاتي يركز على مبادئ أنّ الجيوش الفرنسية مكلفة بأعباء الأمن، وتشكل، باستثناء الحرس الملكي، القوّات العسكريّة الوحيدة في البلاد التونسية<sup>(9)</sup>.

8) Ladgham (Behi), déclaration du 14/5/1957 in *Etudes internationales* n° 31, février 1989, pp 175-176.

9) S486 2H293 D1 non foliotée (mémoire : 27/12/1955)

1) مبررات الدفاع المشترك :

لقد تمّ التأكيد، في كلّ التقارير والمذكرات التي تولّت تحريرها مكاتب الدراسات الاستراتيجية العسكرية في تونس أو فرنسا على، أنّه لا بدّ أن لا يغيب عن أذهان المسؤولين الفرنسيين أثناء مفاوضاتهم لضبط وتحديد علاقات التكافل بين تونس وفرنسا، الأهمية البالغة للبلاد التونسية "الدفاع عن إفريقيا الشمالية" زمن الحرب. على أنّه يجب أن تتخذ الإجراءات الضرورية، زمن السلم، لتأمين حرية ممارسة مسؤولية فرنسا في الوقت المناسب. وهو ما يبرّر، في اعتقاد الاستراتيجيين العسكريين الفرنسيين، الإبقاء الدائم على عدد هام من الجنود في البلاد التونسية.

يبرّر، واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، ذلك بأهمية الموقع الاستراتيجي لتونس الواقعة في الطرف الشرقي لشمال إفريقيا، وفي الزاوية الجنوبية الشرقية للحوض الغربي للمتوسط وهو ما لا يسمح لفرنسا بأيّ حال من الأحوال، أن تترك مسؤولية الدفاع عنها في زمن الحرب. ومن جانب آخر، على فرنسا أن تضمن كلّ التسهيلات لقمع الثورة الجزائرية<sup>(10)</sup>.

ويعتبر موقع البلاد التونسية ذا أهمية: فترجع البريطانيين في شرق المتوسط والتوسّع السوفياتي في البلاد العربية، جعل من البلاد التونسية موقعا متقدّما للدفاع عن الحوض الغربي للمتوسط. "فالخطر" القريب يمنع من التفكير، بالنسبة للساسة والعسكريين الفرنسيين، من التخلي، لأي طرف كان، عن مسؤولية الدفاع عن تونس. فتونس، مع بنزرت، التي تتحكم في الطريق الرابط بين ضفتي المتوسط واتساع واجهتها المتوسطية الشرقية، واتصالها البرّي مع ليبيا، تمثل القلعة الجنوبية الشرقية للدفاع عن العالم "الحر"<sup>(11)</sup>.

ويوفر التمرّكز الحالي للقوات الفرنسية في البلاد التونسية دعما من الأهمية بمكان في البحث عن المعلومات الاستخباراتية من جهة، ويمكن من مراقبة وتغطية الصحراء التي ييسرها العرق الكبير، من جهة ثانية. لكن الأمر الأساسي هو أنّ القوات الفرنسية المتمركزة في الجنوب تقف حائلا دون

10) S485 2H292 D1 non foliotée (projet d'assistance militaire entre la France et La Tunisie en date du 3/4/1956).

11) S 485 2H292 D1 - non foliotée (fiche 20/6/56 et note du 22/6/56).

السيطرة المفاجئة لأية قوّة أجنبية (مصرية، سوفياتية أو غيرها...) على مناطق هبوط الطائرات بالجهة وتوقّر خطا أوليا لمقاومة قوآت برية قادمة من ليبيا وقادرة كذلك على إحباط العناصر "المتمرّدة" العاملة على الحدود التونسية الجزائرية.

وإنّ عودة التوتّر وتصادم المعارضة اليوسفية في الجنوب (مدنين، قابس، قفصة، توزر) يمكن أن يوقرا المساعدة للثوار الجزائريين إذ هناك تواجد مكثف لعناصر جيش التحرير الوطني الجزائري (في الجنوب الغربي لقفصة) تتحرّك بكامل الحرية ليس للسلطات التونسية عليهم رقابة وبإمكانهم التواصل مع الجهة الجنوبية الشرقية. وأصبح الجنوب التونسي الجهة المفضلة لنشاط الثوار الجزائريين وهو ما يشكّل تهديدا خطيرا "للأراضي الفرنسية" في الجزائر وحقول البترول الواقعة جنوب خط مورييس.

وتستوجب الأهمية الإستراتيجية لتونس عموما والجنوب على وجه الخصوص في نظر الاستراتيجيين الفرنسيين، المحافظة على القواعد الجوية في كلّ من قفصة وقابس ورمادة لمواجهة "الأخطار" القادمة من الشرق والثوار الجزائريين وتأمين حقول البترول<sup>(12)</sup>.

إنّ التجهيز الدفاعي يتجاوز بكثير الإمكانات التونسية وخصوصا في المجالين البحري والجوي. إنّه يتجسّم أساسا في هذه الميادين : الانتهاء من تهيئة القاعدة البحرية في بنزرت ووضع شبكة واسعة للاستشعار الكهرومغناطيسي على الواجهة الشرقية المتوسطية والصحراء الليبية. ويرى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية أنّه إذا تمّ القبول بالتدخل العسكري الفرنسي، فأنّه يجب الإعداد لذلك ومن ثمة فإنّه يبرّر الحضور الدائم في تونس لقوآت برية فرنسية لتأمين التجهيزات الجوية والبحرية والإعداد لتدخل القوآت لمواجهة خطر قادم من الشرق<sup>(13)</sup>.

ومن ناحية أخرى، فإنّه من الأهمية بمكان إنشاء مجلس دفاع مشترك يجسّم التعاون بين فرنسا وتونس في ميدان الدفاع ووضع القوآت العسكرية التونسية تحت إمرة جنرال مختلف الجيوش زمن الحرب، وتحت إمرة وزير

12) S443, 2H292 D3 non foliotée (fiche :20/6/1956 et note du 22/6/1956).

13) Idem.

الدّفاع، ماعدا بنزرت ومناطق الحدود زمن السلم. وهكذا فإنّ حق الإبقاء على القوّات الفرنسية في تونس ينبع من ضرورات الدفاع وعددها لا يمكن أن يقلّ عن 30.000 إلى 35.000 رجل<sup>(14)</sup>.

ويستوجب ذلك أن تتمركز القوّات الفرنسية في كامل أنحاء البلاد. ويجب أن تتطابق مناطق التمرکز هذه مع حاجيات الدفاع كضمان الدّفاع عن قاعدة بنزرت والقواعد الجويّة وتجهيزات الرّادار ومراقبة المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالإضافة إلى خطوط الاتّصالات : قاعدة بنزرت، الحدود الليبية، بنزرت، سوق هراس، بنقردان، قابس، تبسة. ويجب على جيش البرّ أن يتمركز في أربع مناطق تتمدّد لتأخذ شكل قوس : من بنزرت إلى قابس وبنقردان<sup>(15)</sup>. وتمكين بنزرت من نظام استثنائي لا يخضع للتشريع التونسي extraterritorialité وضمان استخدام التّجهيزات الموجودة مع إمكانية توسيعها<sup>(16)</sup>.

## (2) رؤيتان مختلفتان :

لقد طرحت مسألة الدفاع المشترك عندما طالبت تونس بتنقيح اتفاقيات 3 جوان 1955 بعد انعقاد مؤتمر صفاقس (15-18 نوفمبر 1955) الذي طالب فيه المؤتمرون "بتكوين قوّة عمومية تكون نواة (الجيش وطني) تساعد على تحقيق الهدوء واستتباب الأمن والسلام بأرض الوطن..." وجاء بروتوكول الاستقلال ليكرّس هذا المسار إذ اعترفت فرنسا "أنّ أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها وينجم عن ذلك مُباشرةً تونس لمسؤولياتها في ميدان الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي. وفي نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا وتونس بحريّة على تحديد أو إكمال صيغ تكافل لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في ميداني الدفاع والعلاقات الخارجية.

14) Idem.

(15) يمتد هذا القوس من قاعدة بنزرت إلى جهة الكاف - غار الدماء فجّة القصرين - قفصة، انتهاء بجهة قابس بنقردان.

16) idem.

## (أ) الرؤية الفرنسية :

لقد نصّ البلاغ المشترك الصادر يوم 15 جوان 1956 بمناسبة إبرام الاتفاق حول التمثيل الديبلوماسي (13 جوان) أنّ المفاوضات التونسية الفرنسية تهدف إلى إبرام معاهدة تحالف وصداقة. وقد بينّ آلان سافاري Alain Savary في لقاء جمعه ببورقوية بباريس في 25 جوان 1956، موقف الحكومة الفرنسية وصرّح للصحافة : "إنّ المفاوضات التي ستفتح غدا مع الرئيس الحبيب بورقوية وحكومته لها هدف رئيسي هو إعداد معاهدة تحالف وصداقة تمّ وضع مبدئها في ميداني الشؤون الخارجية والدفاع. وفي الميدان الديبلوماسي ستحدّد المعاهدة صيغ عملنا المشترك وعلى الصعيد العسكري ستقيم المعاهدة الفرنسية التونسية قواعد الدّفاع المشترك بين فرنسا والبلاد التونسية. وفي هذا المجال تضطلع فرنسا بمسؤوليات جسام مصمّمة على مجابقتها. ففي الإطار الإستراتيجي الغربي، لفرنسا دور يتعيّن القيام به وهو دور يقتضي أنّ المواقع التي لها من الأهمية في الدّفاع عن العالم الحرّ ما لقاعدة بنزرت يجب الاحتفاظ بها. كما أنّ ذلك الدور يقتضي إبقاء قوّة عسكرية عصرية في القطاعات الأساسية والبلاد التونسية محسوبة في تلك القطاعات. ولذلك فإنّه لا يمكن وجود دفاع عن فرنسا ولا دفاع مشترك عن فرنسا والبلاد التونسية بدون حضور القوّات الفرنسية في البلاد التونسية. وسيقع تدقيق ضبط صيغ مرابطة تلك القوّات الفرنسية وإبقاء المطارات وشبكة الرّادار والقواعد اللازمة ضمن إطار المعاهدة المقبلة، معاهدة التحالف والصداقة بين البلدين<sup>(17)</sup>.

وأثناء افتتاح المفاوضات (26 جوان 1956) أكّد كريستيان بينو Chritian Pinau أمام مجلس الجمهورية الموقف الفرنسي وصرّح بقوله : "إنّه ليس من الممكن تصوّر رحيل الجيش الفرنسي من المغرب الأقصى ومن البلاد التونسية"<sup>(18)</sup>.

لقد اعتبرت فرنسا إمضاء اتفاقية الدّفاع المشترك شرطا مسبقا لكلّ مساعدة عسكرية. فالاتفاقيات المبرمة بين تونس وفرنسا في 20 مارس 1956 وتبادل الرسائل في 21 جوان 1956 بين السفارة الفرنسية والحكومة التونسية

17) Le Nouvel Etat (1956-1958), Tome I, Dar El Amal, Tunis, juin 1982, pp 391-392.

18) Ibid.

وضعت كمبدأ أن كل مساعدة عسكرية لاحقة ستكون مرتبطة بالمفاوضات حول اتفاقية دفاع مشترك<sup>(19)</sup>. كل ذلك بهدف المحافظة على الوحدة الدفاعية لشمال إفريقيا وتنظيم مشاركة هذه البلدان في الدفاع العام عن العالم الغربي وعدم التخلي عن مسؤوليات فرنسا في إنجاز هذه المهمات<sup>(20)</sup>.

وقد توخى واضعو الاستراتيجية العسكرية الفرنسية صيغة "الدفاع المشترك". فماذا كان يعني لهم ؟ إن الدفاع المشترك هو في نظرهم إطار للدفاع عن العالم "الحر" وتشارك بين دولتين ذاتي سيادة ويستوجب من فرنسا الاعتراف بأن الأمن الخارجي لتونس هو بمثابة أمنها في حال نشوب نزاع شامل أو محدود، أما من جانب تونس فيطلب في المقابل تمكين فرنسا الإيفاء بتعهداتها بالقبول بأن تكون مسؤولية إدارة جهاز الدفاع الفرنسية أضف إلى ذلك الوجود الدائم على التراب التونسي للتجهيزات والوسائل الضرورية لتنفيذ بعض مهمات الدفاع الخارجي<sup>(21)</sup> ويلح واضعو هذه الاستراتيجية على ضرورة الدفاع المشترك بتقديم شتى التبريرات ذلك أن المزايا التي يوقرها ضرورية للجانبين : فبالنسبة لفرنسا، تشكل إفريقيا الشمالية، جنوب منطقة حلف شمال الأطلسي، وفي مواجهة تهديد يستهدف المعابر بين صفتي المتوسط، الركيزة البرية والجوية والبحرية الأساسية لدعم القواطع العملياتية لأروبا الوسطى والجنوبية والمتوسط والشرق الأوسط. كما تمثل، علاوة على الدفاع عن شبه الجزيرة الأروبية، عمقا يستجيب لمتطلبات الحرب العصرية. أما بالنسبة لتونس، فإنها ستبقى في هذا الإطار العام، القاعدة الدفاعية المتقدمة في اتجاه المشرق وتمكن من تأمين المراقبة والاستشعار عن بعد إضافة إلى السماح بالتدخلات البحرية والبرية<sup>(22)</sup>.

ودائما ووفق التصور والطرح الفرنسيين، ليس هناك أي حياد ضد الجغرافيا إذ تشكل تونس هدفا إستراتيجيا : ففي صورة نشوب نزاع سيتم مهاجمتها بكل تأكيد وبما أنه ليس باستطاعتها صد هذا الاعتداء فإنه عليها الاندماج في الدفاع الغربي. وفي زمن الحرب، ستكون الحياة الاقتصادية لتونس، المعزولة، مستحيلة لأنها مرتبطة بحرية المواصلات البحرية والجوية

19) S 486 2H293 D1 folio 23.

20) Idem folio 130.

21) S443-2H247 – D2 non foliotée/ (note sur la défense Commune : 5/4/1957).

22) Ibid.

في المتوسط ذلك أن حرية المواصلات هي من بين أهداف استراتيجية الدفاع الغربي. فليس بإمكان تونس، زمن الحرب، العيش والدفاع عن نفسها إلا في الإطار الغربي. وهذا الإطار يستوجب منها التعاون مع فرنسا في الدفاع المشترك<sup>(23)</sup>.

أما مضمون الدفاع المشترك فيتمثل في تعهد مختلف الدول في المشاركة في الميادين الأكثر ملائمة لإمكانياتها العسكرية والجغرافية والتقنية. ويتمثل دور فرنسا في امتلاكها شروط التفوق في الميدانين البحري والجوي ولذلك عليها أن تتعهد بإعداد وبناء التجهيزات العسكرية والتقنية الضرورية، زمن السلم. أما تونس، فتساهم، داخل هذه المنظومة، بمواردها وقواتها العسكرية بالتناظر مع فرنسا بهذه التّجاعة. وعلى تونس وفرنسا التعاون، زمن السلم، ضمن هيئات مختلطة وخصوصية لإعداد الهياكل والمخططات الضرورية لهذا الدفاع. وعلى الجانبين أن يحددا بالاتفاق المشترك، المهمات الملقاة على عاتق كل منهما. ومهما يكن من أمر، فإن الإشراف العسكري للدفاع المشترك ومسؤولية وإدارة الدفاع الجوي والبحري لتونس "يجب" أن يعود لفرنسا.

أما البنية الأساسية للدفاع المشترك فتكون من مجموع القواعد والتجهيزات البرية والبحرية والجوية التي تتوفر على نظام مستقل للاتصالات، يكون تعهدها وتشغيلها من مشمولات القوات العسكرية الفرنسية وحدها.

وبخصوص القوات المشاركة فإنها تضبط بالنسبة للجانب التونسي حسب طرق وصيغ تضعها الحكومة التونسية. وهذه المشاركة يمكن أن تتجاوز التراب الوطني في إطار الدفاع عن العالم "الحر"، وتوفر فرنسا كل الدعم لهذه القوات. أما القوات الفرنسية فتتمتع داخل التراب التونسي بكامل حركة التنقل وبوضع خاص على المستوى التشريعي أو الجبائي أو القمري، وبإمكان فرنسا، في إطار مهمتها في الدفاع عن العالم "الحر"، أن تطلب من تونس القبول بوجود قوات حليفة على أرضها.

واصطدمت المفاوضات التونسية الفرنسية حول إمكانية تقديم تسهيلات أو إبرام تحالف أو شراكة عسكرية بالعقبة الجزائرية. فهذه المفاوضات لم تنطلق بعد ويمكن للوضع أن يستمر على حاله في نظر واضعي الإستراتيجية العسكرية الفرنسية طالما استمرت الحرب في الجزائر وتوصلوا إلى استنتاج

23) Ibid .

## ب) الرؤية التونسية :

اعتبرت الحكومة التونسية من جانبها، أنّ الجلاء التدريجي للقوّات الفرنسية عن التراب الوطني نتيجة حتمية لبروتوكول الاستقلال. وانطلق مسار التصفية بتونس جهاز الأمن (أفريل 1956) وبعث نواة الجيش الوطني في جوان 1956 ووضع حدّ للدور الذي كان يتحمّله الجيش الفرنسي في ميدان الأمن والدفاع.

ولقد أعلنت تونس مرارا أنّها مستعدّة للتفاوض حول طرق وأساليب التعاون مع فرنسا في ميدان الدفاع شرط أن ينجز بكلّ حرّية وفي نطاق احترام السيادة. وبما أنّها تعتبر التّمرّك العسكري الحالي لا يستجيب لمتطلبات أمن العالم "الحرّ" وإنّما لحاجيات جهاز احتلال، فقد جعلت من تجميع القوّات الفرنسية في بنزرت شرطا مسبقا لفتح مفاوضات الدّفاع المشترك. وتعتقد الحكومة التونسية أنّ القوّات المسلّحة الفرنسية المتمركزة حاليا في البلاد تمّ الاحتفاظ بها دون موافقتها وأنّ وجودها يعتبر من مخلفات الاستعمار الذي لا يتطابق مع السيادة وحقوق تونس في التفاوض بكلّ حرّية<sup>(26)</sup>.

جاء ذلك في ردّ بورقيبة على كريستيان بينو وآلان سافاري في جريدة لوموند إثر انطلاق المفاوضات التونسية الفرنسية يوم 26 جوان 1956 بقوله: "إنّ ما أدلى به مؤخّرا بعض شخصيات الحكومة الفرنسية من تصريحات وما نشره قسم من الصحافة من التعاليق بفسح المجال لتوقع تباينات عميقة في وجهات النّظر بخصوص المشاكل ذات الصّبة العسكرية من تنظيم للدّفاع التونسي ومن مرابطة الجنود الفرنسيين بالبلاد التونسية. وتلك التّباينات ستظهر أثناء المفاوضات التي بدأت الآن تاركة الفرصة سانحة لتوقع حدوث تصلّب في الموقف الفرنسي ولربّما حدوث حوار من نوع حوار الصّم. نحن نسلم بأنّ القوّات التونسية لا تستطيع في اللّحظة الرّاهنة الاضطلاع وحدها بالدّفاع عن البلاد التونسية ولذا يمكن للجنود الفرنسيين أن يقوموا بهذا الدّور لفترة انتقالية. ولكنّا لن نسمح أبدا أن يكتسي حضور القوّات الفرنسية في بلادنا وخاصّة في بنزرت صبغة دائمة بدعوى الإستراتيجية الغربية أو الدّفاع عن العالم الحرّ لأنّ كلّ احتلال تقوم به قوّات مسلّحة أجنبيّة لبلد من البلدان بدون رضى من ذلك البلد هو اعتداء على سيادته ويشكّل نوعا من الاستعباد. وإنّه لمن الغريب حقّا

26) Ibid.

مفاده أنّه يستحيل على فرنسا توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع هذا البلد. وفي انتظار ذلك وجب البحث عن اتفاقية جزئية، وهذه الاتفاقيات يجب أن توضع على أساس الدّفاع المشترك دون الإشارة إلى ذلك ودون التصريح بكلمة "تكافل". وضمن هذا التكتيك الجديد قدم الخبراء العسكريون الفرنسيون مجموعة من المقترحات لعلّ أهمّها جلاء القوّات الفرنسية من الحاميات جنوب البلاد في أجل معقول وتحديد وضع قاعدة بنزرت والحصول على التسهيلات لتشغيل وإتمام توسعة تجهيزات الجيوش الثلاثة في قيادة بنزرت والنصف الشرقي لماطر<sup>(24)</sup>.

ومن جانب آخر، تعتقد فرنسا أنّ جلاء القوّات الفرنسية عن التراب التونسي قبل أن ينظّم ويستكمل الدّفاع المشترك، سيخلق حالة خطيرة لأمن مجموع العالم "الحرّ". وأكّدت بأنّ وضع مخطّط لتخفيض عدد قوّاتها أو تجميعها لا يمكن أن يطبق فعليا إلا بعد إبرام معاهدة دفاع مشترك وعلى أنّ منظومتها العسكرية في تونس لا تشكل إطلاقا جهاز احتلال. وقد أوضحت الحكومة الفرنسية في هذا الصدد في مذكرتها بتاريخ 1957/4/8 بأنّ النشاط العسكري الممارس في ذلك الوقت بمحاذاة الحدود الجزائرية لم يكن إلا بسبب تواجد مجموعات مسلّحة هامة على طرفي الحدود، كما أضافت أنّها مستعدة لدراسة الحلول التي تسمح بتأمين احترام حيادية التراب التونسي طبقا للقانون الدولي، إزاء تدخّلات مصدرها الأراضي المحاذية، في أحسن الظروف وبكلّ الضمانات.

ويستشف من كل هذه المواقف التي عبّرت عنها فرنسا، فكرتان رئيسيتان :

أولها : عدم قبول أي شرط مسبق قبل فتح مفاوضات الدّفاع المشترك، الهدف منها، على ما يبدو، الاحتفاظ بضمانات.

ثانيا : العمل على الحفاظ على بعض الوسائل بهدف مضايقة نشاط المسلّحين الجزائريين في تونس ذلك أنّ تونس وطبقا للقانون الدولي وكما يرى الفرنسيون، لا تؤمّن احترام حيادها<sup>(25)</sup>.

24) Op.cit : défense Commune (aide mémoire sur les négociations Franco- Tunisiennes: 27/11/1957).

25) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires : 2 /12/1957).

أنّه في عالم ينتسب إلى الحرّية وإليها تنتسب كذلك البلاد التونسية يحدث أن تتحوّل تلك المطالبة بالحرّية بالنسبة إلى بلدنا فتصبح استعبادا له مستمرا وانتهاكا لحرّيته بالذات. فالمسألة التي ستوضع على بساط البحث في المفاوضات هي بالنسبة للحكومة التونسية ليست ضبط كميّات استقرار القوات الفرنسية بالبلاد التونسية بل هي على العكس من ذلك ضبط كميّات مغادرة تلك القوات عنها كلّما صارت القوات التونسيّة قادرة على القيام بالحلول محلّها<sup>(27)</sup>.

إنّ الهاجس الذي ظلّ يسيطر على تفكير مسؤولي الحكومة التونسية هو وجوب إزالة كلّ ما من شأنه أن يجعل من القوات الفرنسية المتمركزة في تونس "قوات احتلال محتملة" فضلا عن كونها عنصر ضغط في المفاوضات بين الطرفين. وهنا يجب الإشارة إلى الفرق الشاسع بين القوات الفرنسية والتونسية عددا وعتادا (40.000 جندي مقابل 2.300 سنة 1956، 17.000 مقابل 6.500 سنة 1957).

وانطلاقا من هذه المعطيات لم تبد الحكومة التونسية أيّ استعداد في الدخول في مفاوضات لإمضاء اتفاقية دفاع مشترك.

وإذا ما عبّرت الحكومة التونسية عن ولائها للعالم "الحرّ" وتعلقها بقيمه فلم يكن بإمكانها أخلاقيا أن تمضي اتفاقية الدفاع المشترك مع بلد في مواجهة دائمة مع "إخوان" لها في الجزائر أو إذا ما دخلت فرنسا في نزاع مع إحدى الدول العربية (وهو ما حدث أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956) غير أنّها مستعدة لمنح فرنسا تسهيلات في إطار حلف شمال الأطلسي. والحال هذه، فإنّ تونس لا ترى مانعا من إمضاء اتفاقيات جزئية<sup>(28)</sup>.

وتضمّنت المذكرة الفرنسية بتاريخ 25 فيفري 1957 استعداد الحكومة الفرنسية أن تناقش بالتوازي التّخفيض في عدد القوات الفرنسية وصيغ تحالف فرنسي تونسي. وفي ردّها على هذه المذكرة بتاريخ 11 مارس 1957 رفضت الحكومة التونسية هذا العرض وأوضحت أنّ مبدأ جلاء القوات الفرنسية التدريجي من التراب التونسي مطروح في بورتوكول الاستقلال<sup>(29)</sup>.

27) Le Monde : 27/6/1956.

28) Bourguiba (H), discours...

29) S375 2H 136 D2 folio 320.

لقد كان الغرض من بعث الجيش الوطني التونسي تركيزا لأحد أهم مقومات السيادة. فمنذ إنشائه عبّرت السلطة التونسية عن رغبتها في التخلّص من الوصاية الممكنة للجيش الفرنسي بإرسال وحدات للوسط والجنوب بالإضافة إلى مشاركة الجيش التونسي في أحداث أكتوبر ونوفمبر، إثر اختطاف الطائرة المقلّة لقادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية الخمسة (1956/10/22)، في كلّ من قابس ومارث وبيبر دراسن... كما تمّ استخدامه لشلّ حركة الجيش الفرنسي الأمر الذي اعتبره القادة العسكريون موقفا "غير ودي" للجيش التونسي.

وظلّ التونسيون يرون في توقيع اتفاقية الدفاع المشترك من مخلفات الاستعمار وطريقة مبثّنة لإدامة الاحتلال العسكري ووسيلة غير معلنة لدعم المجهود الحربي في الجزائر.

وشكّل موضوع الانسحاب المسبّق من بنزرت أحد مرتكزات الدعاية التونسية وما فتئ استمرار الحرب ضدّ الجزائر يخيّم على كلّ محاولة للتعاون. فمواقف الحكومة التونسية الداعمة للحق الجزائري ظلّ يمنعها من التحالف العسكري مع فرنسا لأن هذا التحالف يعني في نظر الرأي العام التونسي تحالفا ضدّ الثورة الجزائرية<sup>(30)</sup>.

ويرى الجانب التونسي أنّ فرنسا تبحث في جميع المناسبات وخصوصا تلك المتعلقة بتجهيز الجيش، على إبقاء تونس من الناحية العملية في وضع تبعية. ولذلك عملت الحكومة التونسية كلّ ما في وسعها للقطع مع هذا الأفراد الفرنسي. وقد استعرض الحبيب بورقيبة في خطابه يوم 1957/11/28 حجم الأسلحة الرّمزية من الولايات المتحدة وبريطانيا التي بلغت أهميّة كبرى<sup>(31)</sup>.

وعلاوة على ذلك يجب إضافة سببين آخرين هما خشية التونسيين من إعادة احتلال تونس الذي يعتبرونه احتمالا قائما ما دامت القضية الجزائرية لم تجد حلا فضلا عن كون وجود قوات أجنبية هو انتهاك صارخ للسيادة والاستقلال<sup>(32)</sup>.

30) Bourguiba (H), discours (5/12/1957).

31) S443 2H247 D3 : (note relative aux perspectives d'avenir de la présence militaire française en Tunisie : 10/12/1957).

32) Ibid .

#### IV - التلاؤم مع تغيير الأوضاع :

تشير تقارير سنة 1957 الصادرة عن مكتب الدراسات الإستراتيجية العسكرية إلى ضرورة التأقلم مع الواقع الجديد بالتخلي عن الأساليب القديمة (الوصاية والاستشارة) واعتماد سياسة المشاركة وتقديم المساعدة الفنية.

وإلى أواخر سنة 1956 وبداية سنة 1957 لا تزال القوات الفرنسية التي بلغ تعدادها زهاء أربعين ألفاً متمركزة في كامل أرجاء البلاد إلا أنّ التحركات الشعبية في صائفة وخريف 1956 (بعد اختطاف الطائرة الموقلة خمسة من قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956) دفع بالحكومة التونسية إلى المطالبة بجلائها. فقد أصبحت القوات الفرنسية بعد الأحداث الأخيرة محاصرة في ثكناتها ولم تعد تتمتع بحرية الحركة. وأشارت تقارير القيادة العسكرية إلى الأثر السلبي لهذه الإجراءات من ذلك الشعور بعقدة الإبعاد وال فقدان التدريجي للثقة في القيادة والشك في جدوى الحضور في البلاد التونسية وفقدان الروح القتالية<sup>(33)</sup>.

وربطت الحكومة الفرنسية الجلاء عن الجنوب التونسي بتأمينها من وضع خاص في بنزرت وأن تكون مهابط الطائرات في الجنوب تحت مراقبة محايدين كما طالبت بمراقبة الحدود التونسية الجزائرية. أمّا الحكومة التونسية فجعلت من جلاء القوات الفرنسية شرطاً مسبقاً لكلّ تفاوض حول بنزرت رافضة في الوقت ذاته أيّ مراقبة لحدودها مع الجزائر.

وقد أشار السفير الفرنسي جورج قورس Georges Gorse في برقية إلى وزير الخارجية الفرنسي موريس فور Maurice Faure بتاريخ 19/2/1957 إلى تناقض الموقف التونسي بقوله : تصرّح الحكومة التونسية أنها اختارت المعسكر الغربي دون لبس غير أنّ الإجراء الذي تقترحه في الواقع ينتهي إلى تحييد وإبطال منظومة الدفاع الإستراتيجي التي تمت إقامتها في تونس. والسلطات التونسية عاجزة على تأمينه في الوقت الحاضر<sup>(34)</sup>. وكان السفير الفرنسي واعياً بأنّ كلّ تأخير في المفاوضات سيجرّ فرنسا إلى تخفيف

33) Op.cit (Salambô : sans date. Fiche a/s des Conditions d'existence des troupes françaises en Tunisie dans un futur immédiat).

تجب الإشارة إلى أنّ هذا الوضع لا ينطبق إلا على القوات البرية أمّا القوات الجوية فلا زالت تتمتع بحرية الحركة والمناورة في العوينة وسيدي أحمد وقفصة وقابس ورمادة.

34) Machat (Samia) : op.cit p 90.

منظومتها دون مقابل في مواجهة متطلبات الحرب في الجزائر وأنها ستجد نفسها دون أية ضمانات في المستقبل<sup>(35)</sup>.

ويرمي موقف فرنسا إلى توفير ضمانات تكون وسيلة ضغط في المفاوضات والاحتفاظ بوسائل بإمكانها أن تضايق وتحدّ نسبياً من نشاط الثوار الجزائريين في تونس.

وإذا ما اعتبرنا تطوّر الأحداث منذ 1957 يمكن أن نلاحظ أولاً أنّ فرنسا خسرت الكثير من الضمانات<sup>(36)</sup>. كما أنّ قرار 25 جوان 1957 الذي وضع حدّاً لكلّ نشاط عمليّ للقوات الفرنسية بالبلاد التونسية لم يعد يسمح لها بأن توجه بفاعلية نشاط جيش التحرير الوطني الجزائري على الأراضي التونسية. واعتبر برنامج التخفيض في عدد القوات الفرنسية (من 40.000 إلى 17.000) وتجميعها في بنزرت، أحادي الجانب وألّه لا يشكل في نظر الحكومة التونسية سوى مرحلة كما جاء في تقارير القيادة العسكرية الفرنسية. وألّه إذا لم تتوصّل فرنسا بسرعة إلى عقد اتفاق فإنّها ستكون معرضة من هنا إلى أواخر 1957 ووفقاً لخطة المراحل المنتهجة من قبل القيادة التونسية إلى مزيد من الضغوط التي سوف تؤدّي إلى مزيد من التنازلات دون مقابل إلا في صورة اتخاذ الإجراءات اللازمة الضرورية أي اعتماد خيار القوة إذا لزم الأمر.

خلصت التقارير الصادرة عن القيادة العسكرية الفرنسية في تونس إلى الاعتراف بأنّ القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة في البلاد التونسية لم تعد تلعب أي دور سواء تعلّق الأمر بحماية الأشخاص والممتلكات الفرنسية أو مضايقة نشاط الثوار الجزائريين وبذلك لم يعد لها جدوى ومن الأفضل نقلها إلى الجزائر. كما لاحظت التأثير المعنوي السيئ الذي يحدثه هذا الوضع وعواقبه الوخيمة على معنويات الجنود<sup>(37)</sup>.

#### 1) البدائل والحلول الممكنة في تصوّر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس :

ليس للجيش الفرنسي وضع قانوني واستمراره في البقاء في البلاد التونسية ليس إلا من باب ما جرت عليه العادة ولا يكتسب قاعدة قانونية، وهو

35) Idem

36) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires franco-Tunisiens : 2/12/1957).

37) Idem

بذلك عرضة، في كلّ الأوقات وحسب مشيئة التونسيين، لمشاكل ظلت حلولها النهائية موضع تأجيل دائم. والنتيجة هو انهيار بطيء ومتواصل للمواقع الفرنسية في البلاد التونسية. وهذا الوضع الانتظاري لا يمكن في نظر القيادة العسكرية الفرنسية في تونس، أن يأخذ صبغة دائمة دون أخطار جسام لمستقبل الوجود العسكري في هذا البلد. فإمام الأزمة المفتوحة، نتيجة تعليق المفاوضات التونسية الفرنسية، طرحت القيادة العسكرية الفرنسية خيارين للخروج من هذا المأزق.

#### (أ) خيار القوة :

تمثل هذا الخيار في إعداد خطة لإعادة احتلال البلاد (أطلق على هذه الخطة "المخشب والمعول" "serpe et pioche"). وقد تم التطرق إلى هذا الخيار في أكثر من مناسبة. ويبدو أنه كان سهل التنفيذ نسبيا من الناحية العملية غير أن نتائجه السياسية هي من التعقيد والصعوبة بمكان وبالتالي لا تسمح باعتماده إلا في صورة غياب الحلول الأخرى - إذ هنا يجب توقع كلّ النتائج. فهو لا يعني فقط أن تقوم القوات الفرنسية بتدخل عسكري وما يمكن أن تلجأ إليه الحكومة التونسية من إعلانها حرب المدن أو المقاومة الريفية "الفلاقة" من جديد أو باغتنامها لحوادث جدية لأخذ المبادرة. إنّ هذا الخيار يطرح السيطرة على الحكومة التونسية وتحطيم كلّ مفاصل الحزب الدستوري (شعب - منظمات...) وأخيرا معرفة أي نظام بديل يجب أن يقام...<sup>(38)</sup>.

ويحدّر السفير الفرنسي في تونس - جورج قورس - من اعتماد خيار القوة لأنه سيسرّع مسار فقدان فرنسا لتأثيرها في المنطقة. كما أنّ خيار القوة لا يضمن - في تقديره - تغييرا في السياسة التونسية إزاء فرنسا. "قبورقية - بجميع عيوبه (الخبث - الغرور - الادعاء) حسب رأيه - هو الأقرب إلى فرنسا بحكم ثقافته الفرنسية ودوره في جعل المغرب العربي مقطوعا نسبيا عن المشرق لارتباطه بالثقافة الغربية"<sup>(39)</sup>.

#### (ب) الخيار الدبلوماسي :

يرمي هذا الحل إلى تحقيق الهدف البعيد المدرج ضمن السياسة العامة للحكومة الفرنسية، أي تنظيم جهاز الدفاع المشترك. وأمام صعوبة تصور اتفاق حول قضايا الدفاع المشترك نظرا لاستمرارية القضية الجزائرية، فإنّ الهدف الآنّي تمّ حصره في تحديد الوضع القانوني للجيش الفرنسي في تونس<sup>(40)</sup>. ويعني التفاوض والتخلّي عن بعض المواقع على أن يقرن بضمانات صريحه بخصوص وضع القوات الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى تأمين المواقع الأساسية في مجال الدفاع المشترك وخصوصا في بنزرت.

واتجهت الاستراتيجية العسكرية الفرنسية، بعد أن استنفذت كلّ محاولاتها من أجل وضع شروط الدفاع المشترك وفق رؤيتها، إلى تدعيم الحضور العسكري الفرنسي عبر آلية التكوين والتجهيز بتدعيم الروابط بين الجيشين التونسي والفرنسي.... للحيلولة دون تراجع التأثير الفرنسي لصالح التأثير الانقلاوسكسوني. فممثل الولايات المتحدة لا يخفي موافقة بلاده أن تحلّ محلّ فرنسا في تونس لو طلب منها ذلك في صورة إصرار فرنسي على ممارسة استعمار مبطن جنوب المتوسط تحت غطاء وذريعة الدفاع المشترك<sup>(41)</sup>.

يضاف إلى ذلك محاولة انتزاع اعتراف من تونس "بحقوقها" في بنزرت وهو ما يعني أنّ تكون التجهيزات والمعدات العسكرية على ذمة القوات الفرنسية والإبقاء على بعض القواعد الدائرة في فلك قاعدة بنزرت في كلّ من قفصة ورمادة والمعونة وشفاقس، واحتفاظ فرنسا بمسؤولية الدفاع الجوي ومراقبة المياه الساحلية وبالتالي الحفاظ على التجهيزات الأساسية الضرورية: رادارات، اتصالات لاسلكية، مساعدات للملاحة... ما لم تتمكن تونس من تأمينها وحتى، بعد الانتقال المحتمل والتدريج لهذه المسؤوليات لتونس، فإنّ جهة بنزرت سيكون لها وضع خصوصي.

وعلى القوات الفرنسية أن لا تتجاوز الـ 10.000 أو 15.000 جندي في رأيهم حتى تبدو للتونسيين مقبولة بالمقارنة مع عديد قواتهم المسلحة وأنّ مثل هذا التخفيف يمكن أن يجلب ارتياحا للتونسيين على عديد المستويات

40) S443 2H247 D3 non foliotée (note relative aux perspectives d'avenir de la présence française en Tunisie. Salambô : 10/12/1957).

41) Idem.

38) S443 2H247 - D2 non Foliotée (note sur les négociations Franco-Tunisiennes 23/7/1956).

39) Cité par Machat (Samia) op.cit p 97.

النفسية والذهنية والمادية بالجلاء عن المراكز الحضرية واختفاء القيادة الجنوبية وزوال كل بعد استعماري للتواجد العسكري الفرنسي وتسليم الثكنات والتجهيزات العسكرية الهامة للسلطة التونسية.

وهذا التخفيف، لا بدّ وأن يكون مقابل امتيازات مماثلة ذلك أنّ على التونسيين أن يعترفوا للقوات الفرنسية بنظام أساسي Statut يمكن أن يكون مشابها بما قبلت به ألمانيا في اتفاقيات باريس. فمسائل حرية الحركة الجوية والبحرية والبحرية إضافة إلى التسهيلات لتدريب القوات ضرورية لإعادة تنظيم المنظومة العسكرية الفرنسية في تونس<sup>(42)</sup>.

## 2) أوهام الدفاع المشترك:

لئن مرّ مسار العلاقات التونسية الفرنسية في المجال العسكري بعدة تطورات تراوحت بين التوتر والانفراج، فقد اعترفت فرنسا بحق تونس في إنشاء جيش وطني وفشلت في عرقلة تجهيز وتطوير هذه المؤسسة السيادية الناشئة وماطلت الحكومة التونسية في إبرام معاهدة دفاع مشترك بل والدخول في مواجهات دامية مع القوات الفرنسية المرابطة بتونس (الساقية، رمادة، بنزرت...) انتهت بجلاء آخر جندي فرنسي من على أرض الوطن بمغادرته لقاعدة بنزرت يوم 15 أكتوبر 1963 وكان ذلك إشارة إلى فشل الدفاع المشترك. وقد استخلص جورج قورس في مذكرة للخارجية الفرنسية بتاريخ 1957/7/3 أن الدفاع المشترك ضرب من الوهم قائلا: "أن نحدّد سياستنا إلا على ضوء الحقائق مهما كانت مزعجة وغير مريحة وليس على مجموعة أوهام منها: الاعتقاد بإمكانية إبرام اتفاق للدفاع المشترك مع الحكومة التونسية في مستقبل قريب جدًا وأنه يستحيل على الحكومة التونسية المرتبطة بمجموعة من الضغوطات البسيكولوجية والسياسية أن توقع تحالفا مع فرنسا بسبب استمرار حرب الجزائر والاعتقاد بأنّه بالإمكان منع بورقيبة من الحديث عن القضية الجزائرية واتخاذ مواقف معلنة في هذا الصدد، وأيضا الاعتقاد بأنّ تعاوننا دائما يركز على معطيات ثابتة ممكن مع نظام حزب الدستور في وقت لم تتحقق فيه قواعده أنّه أنجز الاستقلال في جميع الميادين"<sup>(43)</sup>.

تمتّت القيادة التونسية، بعد الهزات التي اعترت العلاقات التونسية الفرنسية والمآسي التي صاحبته، أن يفتح الباب بين الطرفين لقيام تعاون مثمر

نزيه وخال من أي مركّب كما جاء على لسان بورقيبة - يكون على قدم المساواة بين دولتين تعرف فيه لا محالة أنّ بينهما فارقا كبيرا من حيث الثراء وسعة اليد بيد أن أضعفهما شأنًا لا تقلّ عن أقواهما سلطانا وشعورا بالكرامة والعزة ولها ما لسائر شعوب الدّنيا وما لشعب فرنسا من حنين للحرية وتعلّق متين بالمساواة"<sup>(44)</sup>.

## خاتمة:

يعد تجسيم السيادة التونسية في ميداني الأمن والدفاع صعب المنال مقارنة بالميادين الأخرى. وإذا ما استرجعت تونس سنة 1956 كامل سيادتها في ميداني الأمن الداخلي والتمثيل الخارجي (الدبلوماسي) فإنّها بالمقابل كان عليها انتظار سنوات أخرى، تخلّلتها توترات ومواجهات، حتى تستعيد كامل سيادتها في ميدان الدفاع الوطني.

وقد كان للطرفين التونسي والفرنسي فهمان مختلفان للدفاع المشترك. فبينما ترمي فرنسا إلى ضبط الإجراءات العملية لتمرّكز قواتها التي اعتبر وجودها ضرورة ملحة لكل دفاع مشترك كانت تونس تحرص على مغادرة هذه القوات كلّما تهوّت الظروف لتحملّ الجيش التونسي مسؤولية الدفاع. فما الذي يدفع فرنسا إلى الإصرار على هذا التّهج؟ إنّها ضرورة الدفاع عن مصالحها الحيوية جنوب وغرب المتوسط ومواجهة متطلبات الثورة الجزائرية ومراقبة الحدود التي تتسرّب منها الأسلحة للثوّار الجزائريين... وإذا ما كان الطرف التونسي لا يمانع في إبرام اتفاقية دفاع مشترك، فإنّه يشترط أن تتخلّى فرنسا عن عقدة الاستعلاء والهيمنة والتفاوض، في هذا المجال، من موقع النّدية والمساواة.

وقد فرض الإصرار الفرنسي على إبرام اتفاقية دفاع مشترك، على تونس، الدخول في عديد المواجهات المسلّحة أجبرت فرنسا على الاعتراف لتونس بكامل سيادتها في هذا المجال. فالاستقلال - في نظر بورقيبة - يتضمّن إجلاء القوات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للحكم الذاتي الذي يتضمّن الاستقلال (خطاب 18 جوان 1956 بتطاوين).

44) خطاب بورقيبة في مؤتمر المصير المنعقد في بنزرت في أكتوبر 1964، منشورات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، تونس 1965، ص ص 32-33.

42) S443 2H247 D2 non foliotée (note a/s des problèmes militaires : 2/12/1957).

43) Cité par Machat (Samia), op.cit pp 94-95.

## **الجيش وهياكله : من مواقف الحركة الوطنية أثناء الفترة الاستعمارية إلى تصورات دولة الاستقلال**

فتحي العايدى

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية

لقد ركزت أغلب الدراسات المتخصصة في تاريخ تونس المعاصر على الجوانب السياسية والاقتصادية ممثلة في المؤسسات والأطراف الفاعلة في التحولات التي شهدتها. ولم يقتصر هذا الاهتمام بالتاريخ السياسي والاقتصادي على الفترة الاستعمارية، بل تعدى كذلك إلى مرحلة ما بعد الاستقلال أو ما يسمى بمرحلة "تصفية الاستعمار" وبناء الدولة "الحديثة". ولم تتخلص جلّ البحوث التي تناولت هذه الفترة من المحاور "الكلاسيكية" التي شغلت المؤرخين المهتمين بتاريخ تونس أثناء الفترة الاستعمارية (1881-1956). ويعدّ الجيش من المؤسسات التي - رغم أهميتها - لم تكن بها الدراسات التاريخية طيلة المرحلتين المذكورتين ويعود ذلك في نظرنا إلى عدّة أسباب :

- تأثيرات القراءة الوطنية الضيقة لتاريخ تونس المعاصر حيث سادت كتابات ركزت على مساوئ الاستعمار وتحمله "مأساة" الشعوب المستعمرة و"تخلفها"، مقابل ذلك نوهت هذه الكتابات بكلّ نشاط سياسي واعتبرت الاستقلال ثمرة هذا الفعل لا غير.

- في إطار بناء الدولة والقطع مع رواسب الاستعمار انشغلت الكتابات المذكورة بكلّ ما يتعلق بـ "الهوية" و"الذاتية" التونسية واعتبرت حضور الجيش

الفرنسي بالبلاد التونسية طمسا "السيادة الوطنية". وفي إطار بناء "شخصية محلية" رأت أنه غير مجد كتابة تاريخ مثل هذه المؤسسات الاستعمارية.

- اعتبر المؤرخون التطرق إلى مثل هذه الأجهزة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال من قبيل المجازفة أو "المغامرة" العلمية وبرّروا ذلك بانخراطه فيما اصطلح عليه "بتاريخ الزّمن الحاضر" وما يكتنفه من ملابسات وصعوبات ، فبالإضافة إلى ندرة الوثائق المتعلقة بالجيش الوطني<sup>(1)</sup> فإنّ عديد العناصر التي ساهمت في تكوين هذا الجيش لا تزال على قيد الحياة وهو ما يجعل كتابة تاريخ هذا الجهاز أمرا صعبا إن لم نقل مستحيلا.

وبالرغم من مرور خمسين سنة على استقلال البلاد التونسية فإنه يعسر رصد مواقف الحركة الوطنية ثم من بعدها النظام السياسي الحاكم من مؤسسة الجيش. ولتذليل هذه الصّعوبات فقد عدنا إلى ما تضمنته بعض الصّحف الوطنية من مقالات عكست نسبيا تمثيلات النخب الوطنية تجاه الجيش الفرنسي. أمّا بخصوص المرحلة الثانية فقد احتوى الأرشيف الفرنسي لا سيّما أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البرّ بعد سنة 1956 على معلومات هامة حول ظروف تكوين الجيش الوطني ومواقف القيادة السياسية من طبيعة هذا الجيش ووظائفه.

وفي إطار تنويع مصادرها فقد عدنا إلى بعض المذكرات المنشورة لشخصيات كان لها إسهام من قريب أو بعيد فيما يخصّ تكوين الجيش التونسي وتطوّر هيكله إلى حدود الستينيات. هذا بالإضافة إلى ما ورد في بعض الشهادات الشفوية المسجلة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

ومهما يكن من أمر يطرح تناول هذه المسألة الإشكالية التالية : هل كان لطبيعة النضال الذي ميّز الحركة الوطنية طيلة الفترة الاستعمارية تأثير على تصوّراتها للجيش الوطني الذي تكوّن في جوان 1956، أم أنّ مواقف هذه النّخب السياسية قد تغيّرت من طرف في حركة وطنية إلى حزب حاكم ؟

(1) إذا ما استثنينا الأرشيف الفرنسي المصور والمودع بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، فإنه إلى حدود هذه الفترة لم يتمّ تبويب وتنظيم الأرشيف المحلي المتعلق بالجيش الوطني وجعله على ذمة الباحثين .

الملاحظ أنّ أغلب الأطراف السياسية الممثلة للحركة الوطنية - خاصة عناصر الحزب الدستوري الجديد - هي من أوساط وأصول حضرية لا تميل في طرق عملها وآليات نضالها إلى الحلول العنيفة، حيث كانت تنجح إلى التفاوض السلمي، ولا شك أنّ لهذه الخاصية انعكاس بعد الاستقلال على طبيعة مؤسسات الدولة لا سيّما منها الجيش.

## II - مواقف النخب السياسية تجاه "الجيش الفرنسي" في تونس طيلة الفترة الاستعمارية :

كانت المؤسسة العسكرية على امتداد الفترة الاستعمارية تميل إلى الحلول الرّدية والقمعية لفرض الأمن و"السّلم الاستعماري" وهو ما جعل النخب السياسية الممثلة للحركة الوطنية بمختلف حساسيّاتها تحمل مواقف وتمثيلات سلبية تجاهها. ولئن لم نلمس إلى حدود بداية الحرب العالمية الأولى مواقف واضحة لهذه النّخب تجاه الجيش، فإنّ ذلك يعزى على الأقلّ إلى سببين ؛ أولها تجنب النّخب مواجهة هذا الجهاز ونقد ممارساته لأنه يمثل "خصما وحكما في الوقت نفسه" خاصّة بعد إنشاء المحاكم العسكرية<sup>(2)</sup> وما أصدرته من أحكام قاسية ضدّ من اتّهمتهم بالعصيان والتمرد. ثانيا ترتبط هذه الوضعية بانعكاسات حالة الحصار وما فرضته من تضيق على الوطنيين، ولعلّ ما أورده أحمد توفيق المدني يفسّر هذا الصّمت من خلال قوله : "...الطليعة والقادة... مكتومي الأنفاس، مكبلين بقيود حالة الحصار... وانكمشوا كالخلزون في القوقعة..."<sup>(3)</sup>.

بيد أنّ هذا التضيق الذي كرّسته السّلطات الاستعمارية بالداخل لم يمنع بعض العناصر من إبراز مواقفهم تجاه "الجيش الاستعماري"، خاصّة بعد مغادرتهم البلاد التونسية وتكثيف نشاطاتهم في الخارج. ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى ظهرت أدبيات مناهضة للسياسة الاستعمارية، وقد كان لإرسال وحدات عسكرية أهلية إلى المغرب الأقصى تأثير على النّخب المثقفة، مثال ذلك أصدر الشيخ صالح الشريف - الذي هاجر إلى تركيا منذ 1906 - نشرية بعنوان : "بيان توحّش فرنسا في القطر التونسي والجزائري والاستجابة إليه"

(2) العرفاوي (خميس)؛ السياسة العقابية المسلطة على الوطنيين في عهد الاستعمار الفرنسي (1881-1956). أطروحة دكتوراه. ك.ع.إ.إ. تونس 2001. ص.ص 77-81.

(3) المدني (أحمد توفيق) ؛ حياة كفاح. (مذكرات) في تونس 1905-1925. الشركة التونسية للنشر والتوزيع. الجزائر، 1973، ص. 73-74.

منتقدا عمليات التجنيد الإجباري التي اعتبرها مسّا بحقوق الأهالي<sup>(4)</sup>. كما ألف سنة 1915 كتيباً بعنوان "حقيقة الحرب المقدسة" بين فيه مواقفه المناهضة للجيش الفرنسي ولمسألة تجنيد المسلمين على الجبهات. أمّا في داخل الإيالة فقد تجلّت مواقف النخب من الجيش أثناء الاجتماعات التي كانت تعقد في "النادي التونسي" (أسسه عبد الجليل الزاوش وعلى باش حامية) وكان يحضرها كلّ من محمّد نعمان ومحمّد الجعايبي وعبد العزيز الثعالبي. وكانت أغلب النقاشات تدور حول نقد آليات التجنيد وتعبئة العمّال ومساهمة تونس في المجهود الحربي<sup>(5)</sup>. وقد بيّن محمّد باش حامية في مقال له بعنوان : « Le sang tunisien » ورد بمجلة "المغرب" « Maghreb » (أسسها هو ذاته بجينيف في ماي 1916) أنّ الجنود التونسيين قد رفضوا مغادرة بلادهم منذ إعلان التعبئة لكنهم أجبروا على ذلك<sup>(6)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه المواقف المناهضة للتجنيد ولئن لم تصدر عن أحزاب سياسية منظمة وممثلة للحركة الوطنية، فإنها عكست تصوّرات بعض النخب إزاء الجيش الفرنسي الذي رأت فيه تشخيصاً لصورة الاستعمار.

لكن ماهي مواقف الأحزاب السياسية التي تشكلت في بداية العشرينيات ؟ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بادر الحزب الاشتراكي بتونس بإصدار بيان أثناء انعقاد مؤتمره الفيدرالي (1919/11/30) أكد فيه أنّ نظام الاحتلال الفرنسي لم يوقّر لأهالي البلاد التونسية آية حقوق، بل فرض عليهم عديد الواجبات لعلّ أهمّها واجب الخدمة العسكرية<sup>(7)</sup>. وفي بداية العشرينيات اهتم الحزب الحرّ الدستوري في برنامجه الإصلاحية (ضم 18 نقطة) بمسألة المجندين واشترط ألا يحملوا العلم الفرنسي<sup>(8)</sup> ؛ كما انتقدت بعض العناصر الدستورية طبيعة المؤسسة العسكرية وبيّنت غياب المساواة بين الضباط

(4) مركز التوثيق الوطني. ملف : تونس وحرب 1914-1918، ص 3-14.

(5) Goldstein (D.) ; *Libération ou annexion aux chemins croisés de l'histoire tunisienne : 1914-1922*, M.T.E. 1978, p. 140.

(6) مجلة المغرب عدد 5، 6 ماي /جوان 1918 أوردها عمادية (حفناوي)، صالح الشريف (1869-1920) نضاله ومواقفه أثناء الحرب العالمية الأولى. رواه عدد 4، 1998، ص 75.

(7) Durel (J.), *La politique coloniale du parti socialiste*, Ed. Tunis-socialiste, 1929, p. 10.

(8) Lejri (M.S), *Evolution du mouvement national .Des origines à la deuxième guerre mondiale*. V1 .Ed .M.T.E .1974.PP.200-201(voir note infrapaginale).

المساعدين المحليين ونظراتهم من الفرنسيين على مستوى الرواتب والامتيازات بالرغم من اضطلاهم بنفس الوظائف. وقد رأت السلطات الاستعمارية أنّ هذه الأطراف تهدف الى إضعاف ولاء الأهالي تجاه الجيش الفرنسي وإيجاد قطيعة بينهم وبين هذا الجهاز الذي اعتبر دخيلاً على الواقع المحلي ولا تمتّ وظائفه إلى مصلحة البلاد بأيّ صلة<sup>(9)</sup>. وقد تجلّت هذه المواقف المعادية للجيش من خلال تحريض المجنّدين على العصيان ورفض تعبئتهم إلى المغرب الأقصى وذلك لإفشال مخططات السلطات الاستعمارية لقمع ثورة عبد الكريم الخطابي<sup>(10)</sup>.

وفي فترة ما بين الحربين لاحظ "جيراردي" (Girardet) انتشار نزعة إيديولوجية معادية للأنظمة العسكرية وقد عبّرت عنها بعض الصحف ذات الميولات اليسارية (الشيوعية والاشتراكية) مثل : « L'œuvre » و « Le Canard enchaîné » ولعلّ أهمّها « L'Humanité » التي احتجّت ضدّ نظام الثكنات وحرّضت المجنّدين على الفرار والعصيان وشنّ "الإضرابات العسكرية"<sup>(11)</sup>. ولاشكّ أنّ لمحاوّر هذه الصحافة تأثير على مواقف النخب من الجيش الذي اعتبر "مؤسسة برجوازية" ووسيلة للدّفاع والمحافظة على المصالح الاستعمارية.

وعلى الرّغم من أهمية هذه المواقف فإنّها سنركّز على تصوّرات الحزب الدستوري الجديد نظراً لاحتكاره نسبياً تمثيل الحركة الوطنية مقارنة ببقية الأحزاب السياسية. ثم إنّ هذا الحزب تحوّل بعد الاستقلال إلى حزب حاكم له تصوّرات لمؤسسات الدولة التي ربّما رسم ملامحها نسبياً منذ الفترة الاستعمارية.

(9) أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (تكتب لاحقاً أ.و.ش.خ.ف)./. المحفوظ بأرشيف المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (تكتب لاحقاً أ.م.أ.ت.ح.و) بكرة R125، ص 1760، م 1. و 239 (1926/12/7).

(10) لقد عرض محي الدين القليبي (عضو اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري) بمناسبة الاجتماع المنعقد يوم 7 ماي 1925 رجاء عبر فيه الطاهر الحداد عن رفض الحزب الخدمة في صفوف الجيش الفرنسي المتواجد بالمغرب. أنظر، المحجوبي (علي)، جذور الحركة الوطنية التونسية (1904-1934). منشورات بيت الحكمة، تونس. 1999، ص 428.

(11) Girardet (R.), *La société militaire dans la France contemporaine 1815-1939*, Librairie plon, Paris, 1953, p. 214.

لقد تجلّت مواقف الحزب الدستوري الجديد من الجيش والإدارة العسكرية الاستعمارية عموماً أثناء عمليات الإبعاد التي تعرّض لها بعض عناصره (سبتمبر 1934) بأقصى الجنوب التونسي. ويبدو أنّ هذا الإجراء قد مثل مناسبة لاكتشاف عالم مغاير لما هو سائد بالمنطقة المدنية وبالتالي تشكلت صورة سلبية للجيش بفعل التجاوزات التي يمارسها. وقد طالبت هذه العناصر - خاصة بعد الدّعم الذي وجدته من طرف الحزب الشيوعي التونسي ونظيره الفرنسي - بإلغاء منطقة التراب العسكري وتحريض الأهالي بمنطقة الحكم المدني على عدم الالتحاق بالجندية.

وقبل التطرق إلى الانتقادات التي وجهها هذا الحزب للجيش الفرنسي نشير إلى أنّ عديد الأطراف المنخرطة في هذا الحزب قد نشطت في صلب حزب "جَم شمال إفريقيا" وطالبت منذ سنوات 1927-1928 بالتخلي عن وحدات الاحتلال الفرنسي وتكوين جيوش وطنية للبلدان المغاربية<sup>(12)</sup>.

ومع صعود حكومة الجبهة الشعبية إلى السلطة بفرنسا (ماي 1936) وما تولّد عن ذلك من انفراج في المناخ السياسي، عملت الصحافة الدستورية على شنّ حملة ضدّ الإدارة العسكرية وممثليها امتدّت إلى أواخر 1937<sup>(13)</sup>. ويبدو أنّ بعض أعضاء الحزب الدستوري الجديد كانوا متفطّنين إلى أبعاد التحالف القائم بين الأوساط الاستعمارية المتصلّبة أو ما سمّوا "بالمثقفين" مع القيادة العسكرية من ذلك أنّ محمود الماطري كتب مقالا ورد بجريدة « L'Action Tunisienne » "العمل التونسي"<sup>(14)</sup> انتقد فيه التجاوزات التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضدّ الأهالي.

وأوردت نفس الصحيفة مقالا تحت عنوان : "النتائج المحزنة أو قانون النّزي العسكري"<sup>(15)</sup> وقد ناهض صاحبه (بإمضاء Néo) ممارسات الجندرية بالبلاد التونسية. كما نشرت ذات الجريدة مقالا بعنوان : "حزب الدستور

والجيش"<sup>(16)</sup>. في نفس السياق أصدر يوسف الرويسي مقالا بجريدة "العمل" بعنوان : "أو نحن في دار حرب"<sup>(17)</sup> بيّن فيه أنّ الحضور العسكري بتونس يعني طمسا وتغييبا للسيادة المحلية. وحول الجندرية كأحد الأجهزة العسكرية التي تركّزت بمنطقة الحكم المدني كتب الدكتور سليمان بن سليمان سلسلة من المقالات وردت بجريدة "L'Action Tunisienne"<sup>(18)</sup> انتقد خلالها هذا الجهاز ودوره في قمع تحرّكات العمّال ونشاطات العناصر الدستورية بالجهات. ومواصلة لذلك كتب الهادي شاكر مقالا بجريدة "العمل" بعنوان : "هل الجندرية وسيلة من وسائل تفجير وإرهاق الشعب التونسي؟"<sup>(19)</sup> وقد جاء هذا المقال نتيجة ردود الأفعال الاستعمارية بعد أحداث المتلوي والمضيّة (4-5 مارس 1937) والتي أفضت إلى مواجهات بين الجندرية والعمّال وانتهت بمقتل العديد منهم.

وإضافة إلى الصحافة الدستورية فقد انتقدت بعض الصّحف الأخرى طبيعة الجيش الفرنسي بتونس وممارساته من ذلك أنّ البشير الخنقي كتب مقالا بجريدة "لسان الشعب" بعنوان : "الآمال الضائعة : نفقات جيش الاحتلال - الزيادة في الضرائب"<sup>(20)</sup>، انتقد فيه التخفيض في أجور الموظفين لصالح نفقات الجيش وذلك للتخفيف من مصاريف الميزانية الفرنسية لهذا الجهاز. كما أوردت جريدة "النهضة" مقالا بعنوان : "معلوم خدمة الصبايحية"<sup>(21)</sup> بين خلاله صاحبه إرهاب الفلاح الأهلي بالضرائب لتوفير أجور الصبايحية الذين يعتبرهم مؤسسة في خدمة الاستعمار. كذلك الشأن احتجت جريدتا "الصواب"<sup>(22)</sup> و"الإرادة"<sup>(23)</sup> ضد ممارسات الإدارة العسكرية بالجنوب التونسي.

Idem. 14/10/1937. (16)

(17) العمل 1937/10/10.

(18) L'Action Tunisienne du 30/07/1937, 9/10/1937, 14/10/1937.

(19) العمل 1937/08/15.

(20) لسان الشعب 1932/02/3.

(21) النهضة 1932/03/5.

(22) الصواب 1936/06/15 - 1936/5/1.

(23) الإدارة 1937/03/10.

12) Ageron (Ch. R.), L'Etoile Nord-Africaine et le modèle communiste. Eléments d'une enquête comparative, in Les Cahiers de Tunisie, n° 117-118, 1981, p. 214.

13) لقد شهد العمل الصحفي عديد التطوّرات من خلال نشر مقالات تشهّر بالإدارة العسكرية ورموزها وهو أمر غير مألوف خاصة أنّ النخب مثلما رأينا تتجنّب مواجهة هذه الإدارة.

14) L'Action Tunisienne, 28/01/1937.

15) Idem. 29/05/1937.

ونقدا للسياسة التمييزية التي سلكها الضباط العساكر من الفرنسيين طالبت النخب المحلية بالداخل والخارج بالمساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي والأجانب، وبتطبيق التشريعات والقوانين العمالية على العساكر<sup>(24)</sup>.

هذه الانتقادات للجيش وردت عند اليساريين الفرنسيين بتونس حيث طالبت بعض الصحف مثل "Tunis-soir"<sup>(25)</sup> بتعديل النظام العسكري المطبق بالبلاد التونسية، وإنّ البعض الآخر مثل "Tunis-Socialiste" (تونس الاشتراكية)<sup>(26)</sup> قد بلغت درجة التهجم على أعوان الجندرية وتجلّى ذلك من خلال نشر مقال للشاذلي رحيم انتقد خلاله الجنرال "لوجرو" قائد فرقة الجندرية بباجة.

وزيادة على التشهير الصحفي تجلّت مواقف السياسية الوطنية السلبية من المؤسسة العسكرية من خلال تحريض العساكر على عدم الالتحاق بالجندية، مثال ذلك أشرف عيسى الصخري رئيس شعبة سوق الأربعاء على اجتماع بوادي مليز يوم 27 مارس 1938 محاولاً "تحريض السكان على العصيان المدني وعدم الانخراط في الجندية"<sup>(27)</sup>.

لكن هل تغيّرت مواقف النخب السياسية تجاه الجيش أثناء الحرب العالمية الثانية ؟

تجدر الإشارة إلى أنّنا لم نعثر على مواقف واضحة للنخب من الجيش كمؤسسة استعمارية طيلة هذه المرحلة ذلك أنّ أغلب العناصر الدستورية كانت رهن الاعتقال في السجون منذ أحداث أفريل 1938. ولئن ترسّخت لدى العامة صورة سلبية للجيش الفرنسي بعد هزيمة جوان 1940 حيث لم يعد يمثل مصدر قوّة في وجهها، فإنّ مواقف النخب قد تباينت أثناء الحملة العسكرية على

24) Nouschi (A.) ; *La politique coloniale du Front populaire : le Maghreb*. In *Les Cahiers de Tunisie* n° 109-110, 1979, p. 149.

25) *Tunis-soir* 5/10/1937.

26) *Tunis-socialiste* 1/06/1938.

27) *الزهرة* 1938/04/7 و *La Dépêche Tunisienne* 7/04/1938.

البلاد التونسية (نوفمبر 1942 - ماي 1943) بين مساند لجيوش الحلفاء وآخر لجيوش المحور<sup>(28)</sup>.

غير أنّ نهاية هذه الحملة وما تبعها من قمع للأهالي مارسه الجيش والأجهزة الممثلة له بتهمة التعاون مع المحور قد رسّخ لدى أغلب شرائح المجتمع المحلي الصورة السلبية لهذه المؤسسة خاصة بعد تنكّرها للمجهودات التي قدمها الأهالي في الحرب إلى جانب فرنسا. ولعلّ ذلك ساهم في تجذير القطيعة بينهم وبين مؤسسات الواقع الاستعماري وهو ما وظفته النخب للإطاحة بنظام الحماية، محرّضة المجندين على الفرار ومستثمرة بعض الحوادث الداخلية للتدنيد بأعمال الجيش، فقد أصدر الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بياناً احتجاجياً (1945/09/12) ندّد فيه بتجاوزات الجنود المغاربة وهجومهم على السكان في باب سويقة<sup>(29)</sup>.

واندلعت منذ هذا التاريخ شرارة المقاومة ومواجهة الوحدات العسكرية بالسلاح إلى حدّ اعتراف فرنسا باستقلال البلاد.

إنّ ما يمكن أن نستنتجه طيلة هذه الفترة أنّ أدبيات الحزب الدستوري الجديد على عكس الأدبيات اليسارية لم تكن تحمل مواقف عدائية من حيث المبدأ تجاه الجيش عموماً كمؤسسة من مؤسسات الدولة التي تطمح إلى تأسيسها بل كانت لها نظرة سلبية حول طبيعة هذا الجيش الذي لا يعبر عن السيادة الوطنية. وقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى (ماي 1948) حدثاً مفصلياً بالنسبة للتونسيين حيث وقفوا على واقع الحياة العسكرية بالبلاد التونسية مقارنين ذلك بالمشرق (التجربة الأنقليزية) وطالبوا بتأسيس جيش وطني<sup>(30)</sup>

28) أنظر في هذا الشأن مواقف الحبيب ثامر في رسالته الموجهة إلى شيخ مدينة تونس محمد العزيز الجلولي (1942/11/14) ذكرها : إدريس (رشيد)، *في طريق الجمهورية : مذكرات*. دار الغرب الإسلامي. 2001، ص 68. ومواقف الحبيب بورقيبة في رسالته الموجهة إلى الحبيب ثامر : (1942/08/8)

Bessis (J.) ; *La politique américaine en Afrique du Nord pendant la deuxième guerre mondiale*. in, *R.O.M.M.*, n° 36, 1983, p. 125.

وحول مواقف العناصر الدستورية من جيوش المحور والحلفاء أثناء الحملة العسكرية على البلاد التونسية، أنظر :

Bessis (J.) ; *La Méditerranée fasciste : L'Italie mussolinienne et la Tunisie*, Ed. Khartala, Paris, 1981, pp. 359-360.

(29) أم.أ.ت.ح.و. / أ.إ.ع / بكرة R195، ص 1868، م 3، و 549.

(30) عبد الصمد، *أعين الجيش التونسي ؟*، الحرية 23 ماي 1948.

قادر على حماية البلاد ومكرسا لسيادتها التي عبر عنها الزعيم بورقيبة في أحد مقالاته بأنها هي أساس الخلاف بين تونس وفرنسا ورأى أن البلاد التونسية مسئولة وحدها عن أمنها (31).

إضافة إلى ذلك فإنّ رغبة العناصر الدستورية الفاعلة من وراء تحريض المجندين على الفرار وإثارة البلبلة في صفوف الجيش الفرنسي لا يحمل في نظرنا تصوّرا سلبيا واضحا من الجيش عموما، بل كان الهدف من خلاله الضغط على السلطات الاستعمارية إمّا لإطلاق سراح بعض المعتقلين خاصة في أواخر الثلاثينيات وإرغامها على تقديم تنازلات (32). وأعمق من ذلك كان هدف النخب السياسية تحويل مجهودات المجندين الأهليين من الجيش الفرنسي إلى جيش وطني وهو ما طالبوا به منذ أواخر العشرينيات، غير أنّ هاجس هذه النخب فرض عليها تحقيق الاستقلال السياسي أولا ثم تركيز جيش وطني يعبر عن سيادة الدولة.

لكن هل تغيّرت تصوّرات النخبة السياسية ممثلة في الحزب الدستوري الجديد من الجيش أثناء توليها مقاليد السلطة بعد الاستقلال ؟

ما طبيعة هذا الجيش المزمع تكوينه ؟ لماذا جيش وطني ؟

## II - تصوّرات السلطة الوطنية للجيش بعد الاستقلال

بالرغم من اعتراف فرنسا بالاستقلال الداخلي للبلاد التونسية، فإنّ الشؤون العسكرية بقيت على حالها في البداية حسب ما نصّ عليه الفصل الرابع من اتفاقيات جوان 1955. ولئن لم يطالب زعماء الحركة الوطنية إلى حدود أواخر 1955 بإنشاء جيش وطني مستقلّ عن الجيش الفرنسي، فإنّ تداعيات الصّراع اليوسفي البورقيبي وما ميّز الظرف التاريخي من انعدام للأمن جعل بورقيبة يغتنم فرصة انعقاد مؤتمر صفاقس (نوفمبر 1955) لإقناع الأوساط الفرنسية بتونس و"الميتروبول" بضرورة تكوين نواة جيش وطني (33)، إلا أنّ

Bourguiba (H) : « Le problème franco-tunisien est un problème de souveraineté ». In (31) Les Temps Modernes. Mars. 1952 ; PP1567-1569.

(32) أم.أ.ت.ج.و. / أ.إ.ع. / بكرة R105، ص 1717، م 2، و 533 مدير المصالح الأمنية إلى المقيم العام (1939/09/13).

(33) أم.أ.ت.ج.و. / أ.و.ش.خ.ف. / بكرة 638، ص 296، م 5، و 35.

هذه الرغبة قد اصطدمت بتصلّب بعض العناصر الاستعمارية التي رفضت تقديم تنازلات تهمّ الجوانب العسكرية وفسّرت تشبّث قيادة الحزب الدستوري الجديد بهذا المطلب على أنها مسألة "نفسية لا غير" (34)، الهدف من ورائها تنفيذ الأطروحات اليوسفية التي تعتبر الاستقلال الداخلي "خطوة إلى الوراء"، أي إقناع الرأي العام المحلي بحقيقة الاستقلال وبالتالي كسب تعاطف مختلف الشرائح الاجتماعية والسّعي إلى عزل صالح بن يوسف، والقضاء نسبيا على تباين المواقف داخل الحزب.

بيد أنّ هذه التفسيرات لا تنفي تخوّف السلطات الاستعمارية من طبيعة هذا الجيش الذي قد يهدّد مصالح فرنسا بتونس (35). وقد سعى الشقّ البورقيبي إلى إقناع الإدارة الفرنسية بضرورة تكوين جيش وطني ليس فقط لأنه مؤسسة من مؤسسات الدولة المزمع إنشاؤها، بل نظرا لعدم توفر الأمن (36) بفعل نشاطات المقاومين اليوسفيين الذين كوّنوا في بداية 1956 ما سمّي "جيش التحرير الوطني التونسي". وفي هذا الإطار كانت فكرة تكوين جيش وطني في أحد أبعادها نسبيا ردّ فعل على "جيش التحرير" الذي أنشأه صالح بن يوسف. وتدرجيا انسجمت تصوّرات الشقّ البورقيبي - الذي أصبح يمثل الحزب الحاكم - (37) نسبيا مع النموذج الغربي الذي يفصل بين الأجهزة العسكرية والسياسية، وهما أفع السلطات الاستعمارية بتجسيم هذا المطلب، وقد عبر عن ذلك بروتوكول الاستقلال (1956/3/20) غير أنه أكد على ضرورة التعاون بين فرنسا وتونس في المسائل الدفاعية.

وبالتوازي مع هذه العوامل التي حفزت السلطات الاستعمارية على تحقيق هذا المشروع، نلاحظ تخوفها أن يتكون هذا الجيش بالرغم منها وتجنّبه أنظاره إلى بعض البلدان العربية أو الغربية للتزوّد بالعتاد العسكري، ولعل ذلك ما دفعها إلى ضمان تبعيّة هذا الجيش لفرنسا وأكدت على أن تكون طرق العمل

(34) أم.أ.ت.ج.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة S486، ص 293، م 1، و 20 (1956/12/16)

(35) ن.م.و. 12 (1955/12/14).

(36) تشير بعض الوثائق الارشيفية إلى أنّ السلطات الجهوية (قياد، خلفاء، كواهي) تلقت تعليمات من وزير الداخلية تحرضهم على التأكيد في تقاريرهم على عجز الوحدات العسكرية الفرنسية على توفير الأمن وذلك لتبرير ضرورة تكوين جيش وطني. ن.م.و. 155 (1956/02/25)

(37) التيمومي (الهادي) ؛ تونس 1956-1987. دار محمد علي الحامي، صفاقس / تونس 2005، ص 27.

وطبيعة القيادة مطابقة للنموذج الفرنسي<sup>(38)</sup>. وبالإضافة إلى حسابات الإدارة الاستعمارية وإلى ما اقتضاه الظرف التاريخي من تحديد تصوّر لهذا الجيش فإنّ مواقف الحزب الدستوري الجديد كانت منذ انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة (15-22/02/1947) - الذي رسمت خلاله فكرة تكوين جيش التحرير المغربي - ضدّ تكوين تشكيلات عسكرية مغاربية مشتركة للتحرير. وقد عبّر صالح بن يوسف - الذي تغيّرت مواقفه بعد 1955 - عن ذلك بقوله : "إنّ حزب الدستور حزب سياسي وسلمي ولا ينوي تنظيم انتفاضة مسلّحة ضدّ الاستعمار"<sup>(39)</sup>. وفي شهادة شفوية يذكر حسين التريكي "إنّ القيادة الحزبية كانت تنتظر بحذر إزاء الكفاح المسلّح خوفاً من أن تفلت الأمور من القادة السياسيين لفائدة قادة العمل المسلّح"<sup>(40)</sup>.

ومهما يكن من أمر فإن هذه المواقف تؤكّد تصوّرات التّخب السياسية الوطنيّة لطبيعة الدولة ومؤسساتها. والملاحظ أن عديد العوامل قد حددت تصوّرات نظام الحكم بخصوص طبيعة الجيش الوطني لعلّ أهمّها ما بقي في أذهان ممثلي هذا النظام من مواقف تجاه الإدارة العسكرية الفرنسية ، إضافة إلى ما شاهده بورقيبة أثناء إقامته بالمشرق، حيث عايش الانقلابات العسكرية في كلّ من سوريا والعراق ومصر وهو ما رسّخ لديه فكرة بناء جيش وطني بعيد عن السياسة وذلك حفاظاً على استقرار الدولة الوطنية الجديدة التي يرغب في إرسائها. وتجسيماً لهذا المبدأ فقد تمّ إصدار قانون (10/1/1957) يمنع العساكر المباشرين لمهامهم مهما كانت رتبهم من الانضمام إلى أيّ حزب أو تنظيم سياسي<sup>(41)</sup>.

وقبل التطرّق إلى مسألة الدّفاع المشترك ومدى تقييم القيادة السياسية لهذه الآلية فإنّنا نتساءل عن تصوّر النظام البورقيبي لحجم هذا الجيش ؟

(38) ن. م. و 20.

(39) Azzouz (E.), *L'Histoire ne pardonne pas 1938-1969*. L'Harmattan./DarAshraf Ed 1988 p. 138.

ذكره عميرة عليّة الصغير، جيش التحرير الوطني التونسي : حقيقته ومصيره. ندوة جيش التحرير المغربي 1948-1955. مؤسسة محمد بن بو ضياف، 2004، ص. 88.

(40) شهادة شفوية محفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية

(41) Grimaud (N.) ; *La Tunisie à la recherche de sa sécurité*, PUF, 1995, p. 84 et 96.

منذ أن ترسّخت فكرة إنشاء جيش وطني في أطروحات الشق البورقيبي (أواخر 1955) انشغلت الأوساط الاستعمارية بحجم هذه الوحدات العسكرية ووظائفها وتركيباتها، إضافة إلى المصالح الفرنسية المكلفة بتكوين النواة الأولى لهذا الجهاز وتكوين الضباط العساكر... وقد تطلب الأمر التفكير في تشريعات قانونية تهتمّ الأمن الخارجي للبلاد<sup>(42)</sup> والقطيعة تدريجياً مع ما نصّت عليه اتفاقيات جوان 1955.

ومباشرة بعد إمضاء بروتوكول الاستقلال سارعت الحكومة التونسية بإصدار أمر (3 ماي 1956) يقضي بتكوين وزارة للدفاع الوطني. ونظراً إلى ارتباط "مصير" هذا الجيش في البداية على الأقلّ بالدعم الفرنسي على مستوى التمويل والتجهيز أكد الحبيب بورقيبة يوم 19 ماي 1956 أنّ طبيعة هذا الجهاز مطابقة للجيش الفرنسي، لكنّه اشترط أن تكون له منشأته الخاصة التي تعكس استقلاليتة الفعلية<sup>(43)</sup>.

وحول قيمة المساعدات الفرنسية فقد حدّدها "روحي سايدو" (Seydoux Roger) بحجم الوحدات العسكرية التي ترغب السلطات التونسية في تركيزها. وفي إحدى لقاءاته بالباهي لدغم (21/05/1956) اقترح أن لا يتجاوز عدد هذه الوحدات 5 أو 6 آلاف بين ضباط وجنود لأن ذلك مرتبط بمحدودية قدرات الميزانية التونسية على توفير النفقات الضرورية من جهة وأيضاً نقص إطرار للتدريب من ناحية أخرى<sup>(44)</sup>.

وقد أبلغ الباهي لدغم موافقة الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا العدد مع رغبته في أن يتمّ بعث الجيش فعلياً يوم 15 جوان 1956 واقترح أن تضمّ وحدات الجيش الوطني في مرحلة أولى فوجاً يتشكل من أربع سرايا وكتيبة من المشاة تتكوّن من ثلاثة فصائل متقلّة وآخر من الخيالة وبطارية مدفعية وسرية متقلّة تحتوي على كتيبتين. أما بخصوص الإطارات المشرفة على هذه الوحدات فقد حدد على النحو التالي :

(42) أم.أ.ت.ح.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة S486، ن.م ... و 5 و 6.

(43) Chaix (Bruno), *La France et la reconstruction de l'Armée tunisienne en 1956. in, Actes du VIII COLL/Histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962, la parole aux témoins*. Pub. ISHMN, Tunis, 1998, p. 174.

(44) أم.أ.ت.ح.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة S486، ن.م ... و 274 تقرير المقدم "رونو" (21/05/1956) والوثيقة 280 (28/05/1956).

- 33 ضابطا / 160 ضابط صف / 960 من مختلف الجنود<sup>(45)</sup>.

ونتيجة لذلك طالبت الحكومة التونسية السلطات الفرنسية بالتخلي تدريجيا عن بعض الثكنات لإيواء مختلف الوحدات العسكرية المكوّنة للجيش الوطني التونسي ومن بينها نذكر ثكنة "فورجيمول" بتونس ومعسكر "سارفيار" (بالقرب من تونس) وثكنة ببزرت « Fare »<sup>(46)</sup>. ويوم 20 ماي 1956 تخلّت السلطات الاستعمارية عن مقرّ الإدارة المركزية للجيش التونسي لفائدة السلطة الجديدة الممثلة لوزارة الدفاع الوطني<sup>(47)</sup>.

بيد أنّ هذه المرحلة الانتقالية تخلّلتها عديد الصعوبات خاصة أنّ الحكومة التونسية قد حرصت على أن يكون تركيز نواة هذا الجيش بالاعتماد على موارد البلاد الداخلية سواء كان على مستوى إطارات التدريب أو مدارس التكوين وذلك حتى لا يصبح الدّعم الفرنسي وصاية وتبعيّة قد تفرغ الاستقلال من محتواه. ولحلّ مشكل التدريب اقترحت الأوساط التونسية الالتجاء إلى بعض ضباط حرس الباي والبعض ممّن عملوا ضمن الجيش الفرنسي. ولتوفير مدارس لتكوين الضباط تم اقتراح مدرسة الإطارات بصلامبو للقيام بهذه المهمة. ولئن كان عدد ضباط الصفّ كافيا لتوفير حاجيات الجيش (160 ضابط صفّ)، فإنّ النقص الواضح في العدد المرغوب فيه من الضباط (33 ضابطا) الذين سيتولون مهمّة الإشراف على هذا الجيش، إضافة إلى ضعف برامج التكوين بالمدرسة المقترحة جعل بعض الأطراف العسكرية والسياسية المحلية تقترح - رغم تحفظاتها - إرسال ضباط للتكوين بمدارس فرنسية<sup>(48)</sup> وهو الحلّ الذي تميل إليه الأوساط الاستعمارية الفرنسية.

ومقابل ضعف عدد الضباط الذين تمّ إرسالهم للتكوين بمدارس الشرق (مصر والعراق...) فقد احتكرت مدرسة "سان سير" الفرنسية أغلبية هذا العدد، فمثلا سنة 1956 من جملة 114 تلميذ ضابط استقطبت هذه المدرسة العسكرية 100 تلميذ ضابط<sup>(49)</sup>. وبخصوص مسألة تكوين الضباط فإنّ معطين أساسيين

ميّزا السياسة العسكرية التونسية وهما مدعاة للتساؤل، أولهما حرص الحكومة التونسية على أن يكون أغلب الشبان المترشحين لهذا التكوين ينحدرون من عائلات حضرية وثرية في الوقت نفسه. وثانيهما رغبتها أن لا تكون المجموعة العسكرية في "سان سير" وحدة بذاتها، بل لا بدّ أن يتمّ توزيعها بين التلاميذ الضباط الفرنسيين ؟ !<sup>(50)</sup>. هل يعكس الخيار الأول موقف بورقيبة من الأرياف التي مثلت مجالات جغرافية لنشاطات "جيش التحرير" الذي تزعمه صالح بن يوسف وبالتالي فإنّ عدم استقطاب عناصر تنتمي إلى هذه الأوساط قد يجعل بورقيبة يتفادى تكوين ضباط متأثرين بطبيعة جيش مختلف مع طبيعة الجيش الذي يؤدّ تركيزه أم يرتبط ذلك بالفارق في نسبة التمدرس بين الريف والمدنية ؟. ودون أن نجزم القول فإنّ الخاصية الثانية ربّما تفسّر نسبيا بالتحفظات التي رسمت ملامح السياسة البورقيبية ذلك أنّ توزيع العناصر التونسية أثناء فترة التكوين الهدف منه تجنّب حصول تقارب بين الضباط.

وحول مسألة التعاون العسكري بين تونس وفرنسا فقد برز خلال هذه الفترة تصوران متناقضان. وقد اعتبر التصور الوطني أنّ هذا الشكل من التعاون العسكري لا يعكس مظاهر القطيعة مع الماضي الاستعماري ويمثّل ضربا للسيادة الوطنية. إضافة إلى ذلك فإنّ النظام البورقيبي قد رأى في الدفاع المشترك مبررا لاتخاذ البلاد التونسية قاعدة لتوجيه حملات عسكرية نحو الجزائر، كما رأى في وجود قوات عسكرية فرنسية بتونس إفرارا لمفهوم الاستقلال من محتواه وهو ما قد يؤكّد الأطروحة اليوسيفية. وقد وظفت الحكومة التونسية المناوشات التي خاضها الجيش التونسي ضدّ الوحدات العسكرية الفرنسية بالمناطق الحدودية، - والتي عكست هشاشة التجهيزات العسكرية التونسية - لطرح قضية التزوّد بالأسلحة من خارج فرنسا. وعموما كان هدف التصوّر الوطني تخليص الجيش التونسي من التبعيّة والوصاية الفرنسية، وبدا الدفاع المشترك إعادة إنتاج للظاهرة الاستعمارية من جديد.

(45) ن. م. و. 287 (1956/05/28) والوثيقة 289 (1956/05/30) والوثيقة 297.

(46) ن. م. و. 298.

(47) ن. م. و. 274 (1956/05/21) تقرير المقدم "روندو".

(48) ن. م. و. 287-289-290 (1956/05-30).

(49) ن. م. و. 440.

(50) Chaix (Bruno) ; *La France et la reconstruction ...* op. cit. p. 179.

على مستوى الأصول الجغرافية انحدّر أغلب التلاميذ الضباط من مدينة تونس والمدن الساحلية (تقريبا 60%) أمّا من ناحية الانتماء الطبقي فقد كان معظم هؤلاء الضباط ينتمون إلى عائلات من "البرجوازية الوظيفية" ومن التجار والصناعيين (43%) في حين لم ينتم منهم سوى 8% إلى عائلات فلاحية. انظر أ.م.ت.ج.ب.، بكرة S486. ص 293، 2، و 543.

وعلى العكس من ذلك ركّز التّصوّر الاستعماري على مكانة تونس الاستراتيجية في المنظومة الدفاعية الفرنسية، وبدأ احتكار فرنسا لعمليات تجهيز الجيش التونسي رهانا من خلال تزويده بالعتاد وفتح المدارس العسكرية الفرنسية لتدريب وتكوين الضباط<sup>(51)</sup>. واعتبر هذا التوجّه أنّ وجود قوات عسكرية تتعاون مع الجيش التونسي لا تنفي استقلال البلاد التونسية. ويبدو أنّ تناقض هذين التّصورين حول أبعاد الدفاع المشترك وإصرار الحكومة التونسية على إجلاء القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة بتونس ما عدا بنزرت قد أدّى بالحكومة الفرنسية إلى اتّخاذ قرار يقضي بقطع مساعدتها المالية للبلاد التونسية وكان ذلك في 20 ماي 1957. ولئن فسّرت الأوساط الاستعمارية هذا الإجراء كردّ فعل على دعم الجيش التونسي للثورة الجزائرية<sup>(52)</sup> فإنّه في نظرنا يعزى أساسا إلى فشل التعاون التونسي الفرنسي في مجال الدفاع العسكري المشترك من ناحية وإلى تخوّف السلطات الاستعمارية من ناحية أخرى على مصالحها جرّاء تزايد وتنامي وزن الجيش التونسي<sup>(53)</sup>. وبالرغم من استمرارية مسألة تكوين الضباط بالمدارس العسكرية الفرنسية<sup>(54)</sup>، فقد كان تصوّر الحكومة التونسية للجيش الوطني أن يكون مستقلاّ وبعيدا عن كلّ مظاهر التبعية. وما يبرّر ما ذهبنا إليه هو أنّه أثناء حفل تدشين المدرسة العسكرية بباردو (نوفمبر 1956) لم يتم استدعاء ممثلين عن الأوساط العسكرية الفرنسية رغم الدّور الذي لعبته هذه الأخيرة في إنشاء هذه المدرسة.

وقد احتجّت السلطات الفرنسية على ذلك وعبرت مواقفها عن خلفيات الحكومة التونسية التي أرادت أن تتمّ المساعدة الفرنسية في هدوء وبعيدا عن كلّ مظاهر الدّعاية<sup>(55)</sup>، في ظرف اتجهت فيه أنظارها نحو أقطار أخرى لتتويع مصادر تسليح الجيش الوطني<sup>(56)</sup>. بيد أنّ النظام البورقيبي اعتبر قضية التزوّد

(51) ن. م. بكرة S485، ص 292، م 1 و(غ.م) بتاريخ 1956/04/3.

(52) ن. م. بكرة S486، ص 293، م 1 و434.

(53) ن. م. بكرة S485، ص 292، م 1 و(غ.م) بتاريخ 1957/05/27 مذكرة حول المساعدة العسكرية للبلاد التونسية.

(54) بين سنتي 1956 و1961 تمّ إرسال حوالي 700 تلميذ ضابط إلى المدارس العسكرية الفرنسية، انظر : Grimaud (N.) ; *La Tunisie à la recherche...* op.cit. p. 89.

(55) ن. م. و. 416-417 العقيد "دو لينيفيل" رئيس المكتب العسكري للربط مع الجيش التونسي إلى الكاتب العام للدفاع التونسي (1956/11/15).

(56) ن. م. و. 415.

بالأسلحة مسألة سياسية أكثر منها عسكرية ومثل قطع المساعدة المالية الفرنسية مناسبة لرسم علاقات مع العالم الغربي وطرح مسألة الجلاء التام . وتجلّى ذلك من خلال ما ذكره بورقيبة في إحدى خطبه (1957/09/12) : "...إنّ القوة الحقيقية في ظرف الحرب الباردة لا تكمن في المدرّعات وفي القنابل النووية والصواريخ العابرة للقارات، بل تكمن في الثقة التي يمنحها العالم وكلّ الشعوب إلى أحد المعسكرين القائمين..."<sup>(57)</sup>. وتجسيما لذلك فقد عرض الصادق المقدّم كاتب الدولة للشؤون الخارجية على فنصل الولايات المتحدة الأمريكية بتونس ضرورة دعم الجيش التونسي وتجهيزه خاصة أمام تواتر تعديّات الجيش الفرنسي واستفرازه للأهالي<sup>(58)</sup>.

وحسب ما صرّح به الباهي لدغم لجريدة « *New York Times* » (سبتمبر 1957) فإنّ الجيش التونسي والحرس الوطني يعدّان مجتمعين حوالي 6000 فرد. وقد عكست ميزانية الدفاع الوطني المكانة التي يوليها النظام البورقيبي للجيش، حيث بلغت سنة 1957 حوالي 2227 مليون فرنك وأصبحت سنة 1958 حوالي 4956 مليون فرنك، أي تطوّرت بنسبة 82%. ومباشرة بعد حوادث ساقية سيدي يوسف (فيفري 1958) ورمادة (ماي 1958) عبّر بورقيبة عن رغبته في تكوين جيش قوي يعدّ بين 20 و22 ألف جندي<sup>(59)</sup>، وذلك استعدادا للمطالبة بالجلاء التام وإرغام الجيش الفرنسي على مغادرة أغلب الثكنات خاصة بالوسط والجنوب التونسيين.

وعموما فإنّ عديد العوامل قد تضافرت موقرة الإطار الملائم لتخلّص الجيش الوطني التونسي من التبعية الفرنسية. لكنّ السؤال الذي يطرح هل كان هذا الجيش حقيقة بعيدا عن السياسة ؟ كيف كان بورقيبة يختار العناصر المشرفة على تنظيم هذا الجيش ؟

لقد تحوّلت وزارة الحرب بمفعول أمر 1956 إلى وزارة الدفاع وكان الحبيب بورقيبة رئيسا للحكومة ووزيرا على رأس هذه الوزارة التي ضمّت

(57) خطاب أورده : Mansar (A.), « *Les relations tuniso-françaises au lendemain de l'indépendance dans les discours de Bourguiba* ». In, Actes du VIII Colloque Int : *Histoire orale et relations...* op. cit. p. 195.

(58) El Machat (S.), « *Les relations franco-tunisiennes dans la tourmente algérienne 1957-1961* », in actes du VIII Colloque : *Histoire orale...* op. cit. p. 207.

(59) أم.أت.ح.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة S371، ص 127، م 1. و(غ.م) 1957/09/23.

عديد الهياكل مثل الديوان الوزاري والإدارة المركزية والمصالح الخارجية واللجنة الاستشارية إضافة إلى قائد عام وقائد أركان الحرب.

وقد عين بورقيبة الحبيب بن عمار<sup>(60)</sup> في رئاسة ديوان وزارة الدفاع الذي شغل في السابق رقبيا في الجيش الفرنسي وأصبح فيما بعد خليفة في باجة وكان متعاطفا مع الحزب الدستوري الجديد. فقد وظف علاقاته الشخصية والقريبة من بورقيبة لتوسيع صلاحياته في هذا المنصب<sup>(61)</sup>. كما عين عبد الحميد شلبي كاتباً عاماً بنفس الوزارة وقد شغل في بداية حياته متفقدًا للتعليم الأساسي ببزرت ولم يكن له أي نشاط سياسي. ويفسر تعيينه في هذه الخطة بصدافته للباهي الأدغم منذ سنوات الدراسة<sup>(62)</sup>. ولما تولى هذا المنصب أكد على تطبيق نموذج الجيش الفرنسي بالنسبة للبلاد التونسية وذلك بفعل متانة علاقاته مع عديد الأوساط الفرنسية التي راهنت عليه لضمان نجاح الدفاع العسكري المشترك، وتجلي ذلك من خلال حرصه الدائم على توجيه التلامذة الضباط التونسيين إلى المدارس العسكرية الفرنسية دون غيرها<sup>(63)</sup>.

أما اللجنة العسكرية الاستشارية فقد تكونت من 16 عضوا ضابطا وهم : محسن سقا وبشير الوحيشي، وحبيب السوسي، وعبد العزيز فرشيو، ومحمد صالح المقدّم، والصادق بن سعيد، وعبد الحميد بن يوسف، والحبيب الطيب، وبشير حمزة، ومحمد لمّام، ومحمد البجاوي، ومنصف الصيد، وحمدة الدالي، والتيجاني القطاري، وعبد الله العباب، ويوسف العبيدي<sup>(64)</sup>.

ولئن كان أغلب عناصر هذه اللجنة الاستشارية من الضباط الذين عملوا في الجيش الفرنسي فإنّ ذلك لم يمنع استقطاب أصناف أخرى من الضباط مثل عبد الله العباب ويوسف العبيدي ممن تلقوا تكويناً بالمدسة العسكرية

(60) هو زوج نبيلة بن عمار أخت منذر بن عمار (رئيس الديوان الرئاسي) ووسيلة بن عمار زوجة علي بن الشاذلي سابقا وزوجة بورقيبة منذ 1962 . ويعد تعيين بعض عناصر من عائلة بن عمار في مثل هذه المناصب بداية تحالف بورقيبة مع إحدى العائلات الأرستقراطية بالشمال الغربي.

(61) أم.أ.ت.ج.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة 486، ص 293، م 1. و 438 (1957/02/8) والملف 2، و 512-572.

(62) Azzouz (E) ; L'Histoire ne pardonne pas .....Op.Cit.p211

(63) ن.م. م 1. و 384. (1956/06/28).

(64) ن.م. م 2. و 520 الرائد الرسمي 1956/06/12.

ببغداد<sup>(65)</sup> . لكن الحكومة التونسية ظلت متحفظة تجاه العناصر التي تلقت تكويناً بالمدارس العسكرية السورية لا سيما الضابط عز الدين عزوز الذي رغم ولائه للشق البورقيبي لم يقع إدماجه في الجيش الوطني التونسي<sup>(66)</sup>.

وعموماً إن النظر في أبعاد اختيار أعضاء هذه اللجنة دون غيرهم يجعلنا نستنتج حضور العامل السياسي في تكوين الجيش. فمثلاً تمّ اختيار الحبيب السوسي نظراً إلى علاقاته مع بعض الأوساط الأمريكية وهو ما راهن عليه بورقيبة للتخلص من التبعية الفرنسية على مستوى تزويد الجيش بالسلاح. كما عين محمد الصالح المقدّم في اللجنة العسكرية لأنه أحد أقرباء الدكتور الصادق المقدّم وهو كذلك من العناصر التي يثق بها الباهي لدغم، حيث رافقه في عديد المرات إلى القاهرة.

ومما يعكس هيمنة التوجّه الغربي على طبيعة هذا الجيش هو أنه من جملة 25 ضابطاً يشرفون على تنظيمه نجد 19 ضابطاً (من جملة 24) كانوا منخرطين بالجيش الفرنسي، وقد حاول النظام البورقيبي منذ تاريخ انضمام هذه العناصر إلى الجيش التونسي (يوم 1956/06/22) أن يحافظ على نفس الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في صلب الوحدات العسكرية الفرنسية<sup>(67)</sup>. أما القيادة العامة للجيش فقد أوكلت يوم 1956/11/15 للمقدّم محمد الكافي وهو من الضباط المتقاعدين الذين عملوا في الجيش الفرنسي وقد كان منخرطاً في صلب الحزب الدستوري الجديد. وكلف الرائد الحبيب الطيب بالقيادة العامة لأركان الحرب وكان كذلك ضابطاً (نقيباً) في صلب الجيش الفرنسي<sup>(68)</sup>. ولما كان الجيش الوطني على شاكلة جيوش البلدان الغربية فقد سعت الحكومة التونسية إلى إيجاد مدونة قانونية تهمّ الجوانب العسكرية وقد كانت في أغلبها مستوحاة نسبياً من النصوص القانونية الفرنسية سواء منها ما يهمّ الضباط أو الجنود. غير أنّ هذه القوانين ظلت إسقاطات ولم تكن نابعة من الواقع المحلي

(65) ن.م. و. 384-385

(66) يذكر عز الدين عزوز في مذكراته أن الباهي الأدغم والتيجاني القطاري (أمر الحرس الوطني) قد أقنعا بورقيبة بأنه من بين الأطراف الفاعلة في الانقلاب العسكري الذي قام به حسني الزعيم في سوريا (1949). ونظراً إلى ذلك فقد عد من العناصر الخطيرة التي يجب إقصاؤها من الجيش أنظر Azzouz (E) : .....cit.op . p 213

(67) ن.م. و 387 / م 2، و 521 رسالة بورقيبة إلى "روحي سيدو" (1956/06/21).

(68) ن.م. و 439.

بل أبعد من ذلك فإنّ العلامات والشارات التي يحملها الضباط بمختلف أصنافهم لم تختلف كثيرا في أغلبها عن الجيش الفرنسي<sup>(69)</sup>.

ومنذ الإعلان عن نظام الجمهورية (جويلية 1957) تخلّى الحبيب بورقيبة عن منصب وزير الدفاع وأصبح الباهي الأدغم بصفته كاتب الدولة للرئاسة مكلفا بالدفاع الوطني<sup>(70)</sup>. لكن لماذا تمّ تعيين الباهي الأدغم في هذا المنصب بالذات ؟ لقد كان الباهي الأدغم من العناصر المنتمية إلى الحزب الدستوري الجديد وقد أشرف أثناء الحرب العالمية الثانية على الدواوين السرية للحزب وبعد تأييده لأطروحات صالح بن يوسف أصبح من الموالين للشق البورقيبي منذ انعقاد مؤتمر صفاقس (نوفمبر 1955).

ما يمكن أن نستنتجه أنّ جلّ القيادات التي تمّ تعيينها للإشراف على مهام الجيش الوطني كانت منخرطة في الحزب الدستوري الجديد من ناحية، كما أنّ أغلبها كان منصوبا تحت لواء الجيش الفرنسي من ناحية أخرى. وممّا يجعل هذا الجيش غير بعيد عن المسائل السياسية هو خضوعه في مستوى الجهات التي تركّز بها إلى أوامر ممثلي السلطة المركزية الذين هم عادة موالون للحزب الحاكم. وقد مثل الجيش أحد الوسائل المكتملة لسياساتهم الرامية إلى تصفية الحضور الاستعماري بجهاتهم<sup>(71)</sup>.

وإذا كان بورقيبة لا يميل في نضالاته ضدّ الاستعمار إلى الحلول العنيفة، فإنه عمل على تشريك الجيش في معارك تصفية الاستعمار التي اعتبرها معارك سيادة لا معارك تحريرية وذلك لإفراغ هذه المساهمة من كلّ مضمون سياسي. وتحت غطاء الحفاظ على الأمن الداخلي تميزت مواقف السلطات التونسية بالصمت إزاء هذه المعارك والوقائع بل نجدها تدعو إلى ضبط النفس وذلك نظرا إلى تخوفها "من انفلات الأمور الأمنية من قبضتها. ولئن برّر الباهي الأدغم ذلك "بأنه لا جدوى من التعرّض إلى كلّ هذه الحوادث" ما دامت يومية<sup>(72)</sup>، فإن ذلك لا ينفي رغبة الأوساط السياسية في عدم إكساب

(69) ن. م. م. 1 و 439/381.

(70) Chaix (Bruno) ; *La France et la reconstruction...* op. cit. p. 85.

(71) ن. م. م. 1 و 427 / م 2 و 549.

(72) الهلالي (عبد الحميد)؛ "سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير : بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962" روافد عدد 10، ص 245-246.

الجيش شرعية نضالية. ومقابل المحافظة على التاريخ السياسي للحزب كانت هذه الأطراف تسعى إلى تهميش مساهمة الجيش في هذه المعارك التحريرية ويبدو أنّ مثل هذا السلوك، إضافة إلى عوامل أخرى تقف وراءها الحكومة التونسية مثل محاباتها لجهاز الحرس الوطني مقارنة بالجيش الوطني، جعل القيادة العسكرية تشعر بالغبن واعتبرت أنّ الجيش الوطني الذي تمثله لم يلعب الدور الذي من أجله أنشئ<sup>(73)</sup>. وفي نظرنا لم تكن الكيفية التي أدار بها الباهي الأدغم وبورقيبة حرب بنزرت (جويلية 1961) العامل الوحيد الذي يفسر مشاركة بعض الضباط العساكر في المحاولة الانقلابية (ديسمبر 1962) بل إن طبيعة السياسة العسكرية وظاهرة "تسييس" الجيش، إضافة إلى إقصاء أطراف مقابل تقريب أوساط أخرى قد ساهم في تراكم حقد "بعض الضباط" على النظام السياسي القائم ومحاولة تغييره.

### خاتمة :

عموما بقي النظام السياسي البورقيبي وفيّا لما طالبت به الحركة الوطنية منذ أواخر العشرينيات حول تأسيس جيش وطني. وتجسيما لأنموذج الدولة الغربية أضحي الجيش الوطني التونسي على الأقل نظريا بعيدا عن السياسة رغم أن اختيار القيادات العسكرية ظل خاضعا لحسابات سياسية. بيد أنّ هذا المبدأ بقدر ما مثل في تصوّرات القيادة السياسية عامل استقرار للدولة "الحديثة" الناشئة، فإنه ظلّ عنصرا من العناصر التي بررت إقصاء الجيش في عملية بناء الدولة واختيار مساراتها وكان ذلك تحت غطاء "استقلالية" الجيش عن السياسة.

وبالرغم من التضحيات التي قدّمها الجيش من خلال مساهمته في معارك التحرير وتصفية الاستعمار، فقد احتكر الحزب الحاكم شرعية النضال السياسي. ولعلّ ذلك قد وُلد لدى بعض القيادات العسكرية غبنا سياسيا ونقمة على النظام السياسي السائد الذي اتسم بالتناقض حيث يميل في نضالاته إلى الطرق السلمية، لكّنه سعى إلى تشريك الجيش في عديد المعارك التي يعتبر في النهاية نتائجها ثمرة كفاح سياسي ويبدو أنّ هذه المفارقة قد دفعت بعديد الأطراف العسكرية

(73) أم.أ.ت.ج.و. / أم.ت.ج.ب. / بكرة 486، ص 293، م 1 و 428.

إلى المشاركة في المحاولة الانقلابية (ديسمبر 1962)<sup>(74)</sup> وذلك ردًا للاعتبار لمساهمات الجيش والقائمين عليه في تحقيق مسيرة الاستقلال. لكن ما مصير الجيش بعد هذه المحاولة الانقلابية؟ وهل تغيرت مواقف بورقيبة من الجيش بعد هذا التاريخ؟ لقد خضع الضباط الذين تورطوا في هذه المحاولة الانقلابية إلى عقوبات قاسية رغم تفاوتها. ومهما يكن من أمر مثل هذا الحدث بالنسبة لبورقيبة مناسبة للقصاص من "أعدائه" الذين اتهموا "بالتحريض على الفساد". ولمزيد تثبيت سلطته أعلن نظام الحزب الواحد وتشبث بفكرة جيش بعيد عن السياسة.<sup>(75)</sup>

## دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية 1956 – 1963

محمد الصالح الدحماني  
أستاذ باحث (وزارة الدفاع الوطني)

### II - بعث الجيش الوطني وإرادة تحرير الأرض.

لقد تضمن "بروتوكول" الاستقلال يوم 20 مارس 1956 اعترافا رسميا بأن يكون لتونس حق في استرجاع سيادتها في كل الميادين بما في ذلك مسألة الدفاع التي يجسمها انبعاث جيش وطني.

ولإقناع الحكومة الفرنسية أعلن المكلف بوزارة الدفاع الوطني آنذاك الحبيب بورقيبة يوم 17 أبريل 1956 ما يلي "إن من أؤكد أركان الاستقلال جهاز الدفاع الوطني الكفيل بأن يرفع النظام الدستوري، وقد اتخذت الدولة التونسية مسؤوليتها في هذا الباب.<sup>(1)</sup>"

وعلى إثر العديد من المفاوضات بين الجانبين التونسي والفرنسي - والتي اتسمت بحزم الموقف التونسي أمام تصلب الموقف الفرنسي - اتخذت التدابير التالية :

- نقل كل محتويات الإدارة المركزية للجيش التونسي (وهو الحرس الملكي آنذاك) لتدعيم تجهيز وزارة الدفاع الوطني.

(1) لمزيد من التوضيح أنظر محمد الصالح الدحماني "انبعاث النواة الأولى للجيش الوطني" مجلة الدفاع عدد 34 جوان 1996، ص.ص. 6 - 11، إصدار وزارة الدفاع الوطني.

(74) شارك في هذه المحاولة الانقلابية 7 عساكر وهم : محمد الحبيب بركية / فيزة / المنصف الماطري (من خريجي مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية) / عمر البنبلي / الصادق بن سعيد / كير المحرزي / صالح الحشاني. أنظر في هذا المجال : بوفرة (عبد الجليل) مقاربة تاريخية حول "المحاولة الانقلابية" لسنة 1962 وتدابيرها. المجلة التاريخية المغربية عدد 102-103، مارس 2001.

- Belkhodja (T.), *Les Trois décennies Bourguiba*. Ed. Arcanteres Publisud. 1998, p. 79.  
- Bessis (S.), Belhassen (S.), *Bourguiba. Un si long règne : 1957-1989*. Jeune.Afrique livres, Paris, T2, 1989. p. 39.

(75) بورقيبة (الحبيب)، خطاب، نشریات وزارة الإعلام 1981، الجزء العشرون 1965، ص. 108-109

- موافقة فرنسا على تكوين ضباط تونسيين بالمدارس العسكرية الفرنسية.

- إمكانية نقل العديد من الضباط وضباط الصف والمدعوين التونسيين المتواجدين بالوحدات الفرنسية لتكوين النواة الأولى للجيش الوطني.

وكان موقف فرنسا تجاه انبعاث جيش وطني تونسي متصلبا لعدة أسباب أهمها :

- خشية فرنسا دخول هذا الجيش في مواجهات ضدها لطرد القوات الفرنسية من تونس وخاصة من بنزرت التي تعتبرها قاعدة استراتيجية تستطيع من خلالها مراقبة مضيق صقلية والمنطقة الشمالية الشرقية للجزائر. كما تعتبر فرنسا التراب التونسي قاعدة لمراقبة المقاومة المسلحة الجزائرية والعتاد المقتنى من الشرق العربي عبر التراب التونسي. وقد زاد من خشية الفرنسيين أن هذه المقاومة قد وجدت مساندة كبيرة ودعمًا هامًا من طرف التونسيين إذ أصبحت البلاد التونسية قاعدة خلفية للمقاومين الجزائريين (2).

كانت فرنسا وبلدان الحلف الأطلسي تعتبر البلاد التونسية قاعدة للحد من المد الشيوعي بعد أن أصبح الوجود الروسي هامًا في الشرق الأوسط وخاصة في مصر كما ترى فرنسا أن تونس إذا ما بقيت تحت سيطرتها فستكون عائقًا أمام انتشار مبادئ القومية العربية القادمة من الشرق العربي إلى بلدان المغرب.

ومما زاد في تصلب الموقف الفرنسي هو تأزم الأوضاع الداخلية الفرنسية، وخاصة رفض الشق العسكري انبعاث جيش وطني تونسي بدعوى أنه يمثل تهديدًا للوجود العسكري الفرنسي في تونس أو هو يحد على الأقل من حرية عمله برا وبحرا وجوا من أجل القضاء على المقاومة المسلحة الجزائرية.

(2) لمزيد من التوضيح أنظر عميرة عليّة الصغير وعدنان منصر، المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الثاني، 1939 - 1956، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005. وكذلك أعمال الملتقى الدولي التاسع حول " تصفية الاستعمار بتونس : الأطوار والأبعاد، 1952 - 1964. سيدي بوسعيد ماي 1996 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998.

ورغم كل هذه العراقيل توصلت تونس إلى بعث النواة الأولى للجيش الوطني المتكون من :

- عناصر من الحرس الملكي الذين انصهروا في القوات المسلحة وعددهم 850 عسكري من ضباط وجنود.
- إطارات من ضباط وضباط صف وجنود وقع تحويلهم من الجيش الفرنسي إلى الجيش التونسي وعددهم 1300 عسكري.
- هيئات مكلفة بحفظ النظام بالبوادي.
- تشكيلات نظامية لرجال الوجود والمخازنية.
- جنود من حصة 1954 و 1955 البالغ عددهم 3000 فرد وقد وصل المجموع إلى ما يزيد عن 5000 عسكري (3).

وللتفصيل من أهمية هذا الحدث وحتى لا يقع رد فعل عسكري من طرف الفرنسيين المناهضين لانبعاث الجيش التونسي أرسل القائد العام للقوات الفرنسية بتونس مذكرة (4) إلى أمري الوحدات الفرنسية المربطة بالبلاد التونسية مدعيا أن الجيش الفرنسي هو واضع أركان هذا الجيش الفتى وهو جيش رمزي لا غير.

وتعتبر هذه المذكرة إشارة واضحة إلى موقف القيادة العامة للقوات الفرنسية بتونس والتي سوف تكون لها تبعات هامة على مستوى العلاقات التونسية الفرنسية وعلى تطور حجم الجيش التونسي. ورغم الضغوط ومحدودية موارد البلاد وضرورة تركيز مقومات دولة فتية فقد تمكنت تونس المستقلة في ظرف وجيز (1956/1963) من إنشاء قوة عسكرية للدفاع عن أمن البلاد والمساهمة في تركيز سيادتها. غير أن هذه السيادة ظلت منقوصة نظرا لبقاء القوات العسكرية الفرنسية في بعض المناطق من البلاد. وقد بلغ عدد تلك القوات 50.000 رجل موزعين على 6 قواعد عسكرية وهي بنزرت ورمادة وقابس وقفصة وصفاقس وتونس (العوينة). وكان من بين رهانات

(3) الجيش التونسي، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 1996، ص. 85.

(4) مذكرة بتاريخ 19 جوان 1956 تحمل إمضاء القائد الأعلى للوحدات العسكرية الفرنسية بتونس E/ 5/ C. S. T. T 1547 المرجع Carton 2H157 أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر (S. H. A. T) المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

حكومة الاستقلال تأمين حدود البلاد الغربية والجنوبية من اعتداءات الجيش الفرنسي المسيطر على الجزائر، والعمل على إجلاء ما تبقى منه عن الأراضي التونسية، فإلى أي مدى ستكون مساهمة الجيش الوطني فعالة في استكمال سيادة البلاد؟

لقد كانت إستراتيجية بورقبيية واضحة عندما ذكر يوم 18 جوان 1956 بتطاوين "إن استقلال تونس يحمل في طياته الاستقلال التام". فجاء رد وزير الخارجية الفرنسي سريعا حيث قال أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ما معناه: "إن الجيش الفرنسي لن يخرج من تونس وإن بقاءه بها ضروري لرد العدوان عن الجزائر ولضمان أمن الفرنسيين المقيمين بتونس".

وأكد بورقبيية في الخطاب الذي ألقاه يوم 19 أكتوبر 1956 بأن "تونس لن تسمح بأن تتخذ فرنسا من أرضها قاعدة انطلاق تساعد على كسب الحرب الدائرة بينها وبين الجزائر" وقد أكد مرة أخرى هذا القرار في البيان الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة في نوفمبر 1956 حيث قال "إن تونس لن تقبل أبدا بأن تصبح ميدان عمليات عسكرية موجهة ضد الجزائريين". وقد نادى المجلس القومي التأسيسي مرارا بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد. وصرحت الحكومة أنها لن تتوانى في استئناف الكفاح لدعم استقلال البلاد وإجلاء القوات الأجنبية واستلام القوات المسلحة التونسية شؤون الأمن الخارجي. وجمدت الحكومة رفضها بأن تكون تونس قاعدة حربية لفرنسا ضد الجزائر التي تخوض آنذاك معارك التحرير.

وقد تواصل رفض الحكومة التونسية للوجود الأجنبي واستمرت مطالباتها الملحة بضرورة جلاء كل القوات الاستعمارية عن كل أراضيها وذلك طوال الفترة الممتدة من 20 مارس 1956 إلى 15 أكتوبر 1963. ويظهر ذلك جليا في كل خطابات بورقبيية وعند لقائه بمسؤولين فرنسيين وأجانب وكذلك في تصريحات كل المسؤولين التونسيين. وإلى جانب الاحتجاجات والمطالبة المتكررة بإجلاء القوات الفرنسية عن التراب التونسي فقد صدرت تعليمات<sup>5</sup> لقوات الجيش والأمن الداخلي بكل أصنافها أن تكثف من مضايقة القوات الفرنسية المراقبة بالبلاد التونسية، وخاصة الضباط منهم وأن تنزع كذلك

(5) مراسلة العقيد "شبال" بتاريخ 12 / 4 / 1957 تحت عدد 260 / 2 / 3 H 157 B 3902 . أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر S. H. A. T المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

المعالم التي ترمز إلى الوجود العسكري الفرنسي بتونس وأن تكثف من المناوشات مع جنود الاستعمار واستفزازهم وعرقلة تحركاتهم بإقامة السدود والمتاريس ووضع الحواجز المتنوعة<sup>(6)</sup> على مفترقات الطرقات الرئيسية ومحاورها، ومثال ذلك الحواجز التي وضعها مجموعة من أعوان الحرس الوطني لمنع خروج السرية الأولى التابعة للفوج الرابع للترايور من محطة أرتال قفصة ولم ترفع هذه الحواجز إلا بأمر من والي الجهة بعد تسلمه شكوى من طرف السلطات الفرنسية المتواجدة بالمنطقة. وأذرع كل الجنود التونسيين العاملين في الوحدات الفرنسية أو الذين يحاولون الالتحاق بهذه الوحدات ومنع جنود الاستعمار من الدخول إلى الأسواق، نذكر مثلا حادثة سوق دوز يوم 14 فيفري 1957.<sup>(7)</sup> وكذلك محاولة تهديد وترهيب بعض الجنود بإطلاق الحرس الوطني النار في الهواء لجعلهم لا يشعرون بالأمن والطمأنينة أثناء تحركاتهم مثلما حدث على الطريق الرابطة بين قابس ومدنين يوم 1957/2/17<sup>(8)</sup>.

وقد منع أعوان الجندرية الفرنسية أيضا من وضع شاراتهم وقبعاتهم خارج مراكزهم، وتعتمدت الحكومة التونسية عدم استدعاء أي ممثل للسلطة الفرنسية لحضور افتتاح أول دورة لمدرسة ضباط الصف بباردو يوم 14 - 11 - 1956 والتي أشرف عليها بورقبيية بنفسه رغم المساهمة المادية الهامة التي قدمتها فرنسا لبعث هذه المدرسة. وكان لهذا الحدث تداعيات كبيرة إذ اعتبرت السلطات الفرنسية إهانة لها.

وتضاعف ضرب الحصار الفعلي على القوات الفرنسية ومنع تحركها خارج تكتلاتها دون إذن مسبق على إثر قصف ساقية سيدي يوسف يوم 08 فيفري 1958. إضافة إلى ذلك وقع تكثيف الدعاية الرامية إلى تحسيس الجنود الفرنسيين بأنهم غير آمنين على حياتهم. كما وقع قطع كل اتصال بينهم

(6) مراسلة بتاريخ 26 مارس 1959 C. S. T. T Division Sud n°314 / 2 Sc - Série 2H 157  
(7) Compte- rendu trimestriel du bureau de liaison militaire avec l'A. T. B. U. L. A. T n° 859 du 15 / 4 / 1957

Le Colonel LE LIGNIVILLE, Chef du B. M. L. A tunisienne. Sérir 2H 157. Archives I. S. H. M. N.

(8) Correspondance C.S. T.T. Division Sud, 2ème Bureau n° 254 / D S 2 S g 2H 314 D S. Archive I. S. H. M. N

وبين المواطنين التونسيين، وأعطى الأمر بإيقاف كل تونسي مخالف لهذه التعليمات وسجنه (9).

واستجابة لمتطلبات الظروف الأمنية واستكمالاً للسيادة الوطنية، كان يتعين على الدولة الفتية تأمين حدودها الغربية حتى تمنع ملاحقة الوحدات الفرنسية للمقاومين الجزائريين داخل التراب التونسي. كما كانت القيادة تصبوا إلى تحرير البلاد بإخلاء القوات الفرنسية المرابطة ببزرت والجنوب التونسي لمواقعها، لذلك كان الخيار الاستراتيجي للحكومة التونسية هو رفضها بقاء الجيش الفرنسي مرابطاً بترابها ومستعملاً البلاد قاعدة للعمليات العسكرية ضد الجزائر. وكان هدف تونس الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه من وراء كل هذا هو استكمال سيادتها على أراضيها.

ورغم محدودية إمكانيات الجيش التونسي المادية والبشرية وحداثة تكوينه فقد أولكت له مهمة الدفاع عن حرمة الوطن أمام جيش فرنسي يفوقه عدداً وعدة. فقد كان عدد جنود الفرنسيين في مارس 1956 يقارب 50.000 رجل بينما لا يتعدى الجيش التونسي عند انبعائه 5000 رجل (10).

ورغم أن ارتفاع عدد الجيش التونسي كان ملحوظاً، إذ وصل في فيفري 1958 إلى 7580 رجل وفي 1961 إلى قرابة 20.000 رجل، فإن عتاده بقي متواضعاً مقارنة بما يملكه الجيش الفرنسي المرابط بتونس.

وفي نفس الوقت الذي كان فيه الأهالي ووحدات الأمن وقوات الجيش يعملون على مضايقة العدو ومناوشته والحد من تحركاته فإن القيادة العامة التونسية قررت تعبئة قوات الجيش والأمن وتعزيزها بمتطوعين مدنيين والتهديد باللجوء إلى استعمال السلاح لجلاء القوات الأجنبية - وإن كان ذلك في مظهره الخارجي ذا صبغة سياسية - عن البلاد التونسية.

لقد أصبحت الأزمة على أشدها بعد العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فيفري 1958. وجاء في بيان صادر يومها عن الرئيس بورقيبة

Compte rendu trimestriel du bureau de liaison militaire avec l'A. T. B. U. L. A. T n° (9) 859 du 15 / 4 / 1957

Farroukh (Lt Colonel Mohamed Nejib), *L'armée tunisienne*, Mémoire à l'E. S. G. (10) Décembre 2002

ما يلي " إن معركة الجلاء ستشمل التراب التونسي كله بما في ذلك بنزرت، وبإمكاننا أن نتحاكم أمام منظمة الأمم المتحدة ولا يمكن لأي دولة أن تمنعنا من ذلك، فهو حق من حقوقنا لا يقبل مساومة ولا نرتضي له بديلاً " ولم يمض أسبوع على بيانه المذكور حتى أضاف " نحن نصرح باعتبارنا دولة مستقلة أنه بعد مضي عامين على استقلالنا لا مجال لوجود جيش فرنسي جاثم على صدورنا دون حق ".

وأكد هذا الموقف بقوله : "إن التونسي كما اتضح في الماضي مستعد للموت دون السماح لأي جندي بالمرور والتجول أمامه. وقد أحطنا مجلس الأمن علماً بذلك ونحن مقدمون على معركة الشوارع وعلى كل تضحية لقد ابتدأت معركة الجلاء عن الأرض ونريد أن يكون هذا الجلاء تاماً وشاملاً لا يستثنى منه موقع حتى قاعدة بنزرت". وذكر أيضاً في هذا السياق : " إن الشعب مستعد لخوض معركة "الشوارع" والدفاع عن الأرض شبراً شبراً ".

وهو ما سيحدث تماماً في معارك الجلاء عن الأراضي التونسية التي مازالت تترشح تحت هيمنة المستعمر.

## II - الجيش التونسي في معارك استكمال السيادة.

### \* - الاشتباكات على الحدود الغربية للبلاد التونسية .

رغم محاولات تنفيذ الاتفاق القاضي بتحويل مهام الجندرية الفرنسية إلى التونسيين (أكتوبر 1956)، فإن القوات المتمركزة بالجزائر واصلت اعتداءاتها المتكررة على البلاد التونسية بدعوى ملاحقة المجاهدين الجزائريين الذين يجدون كل المساندة والدعم من طرف التونسيين. وقد كان هدف الفرنسيين ترويع الأهالي وثنيتهم عن مساندة المجاهدين. فتصدت القوات التونسية لتلك الاعتداءات، رغم حداثة تكوينها وضعف إمكانياتها، واشتبكت مع القوات المسلحة الفرنسية التي تعددت اعتداءاتها على البلاد التونسية بخرقها الأجواء البرية والبحرية والجوية وكذلك بالسطو على ممتلكات المواطنين في عديد الجهات. ومن أهم المعارك التي اشتبكت فيها القوات المسلحة التونسية مع الجيش الفرنسي المتمركز في الجزائر في تلك الفترة نذكر معركة عين دراهم يوم 31 ماي 1957 ومعركة فم الخنقة في 2 جانفي 1958 ومعركة قفصة في 22 ماي 1958 حيث اشتبكت وحدات فرنسية مع عناصر من الفوجين الثاني

والرابع للمشاة التي تدخلت لنجدة الجزائريين إثر تعرضهم لاعتداءات القوات الفرنسية.

وبدعوى حق التمتع شنت 25 طائرة حربية فرنسية غارة جوية مدمرة قصفت خلالها قرية ساقية سيدي يوسف (ولاية الكاف) يوم 8 فيفري 1958. ونتج عن هذا القصف خراب 3/4 القرية مما أدى إلى استشهاد 68 مدنيا وجرح 87 آخرين.

وكان رد فعل الحكومة حازما، فقد استغلت هذا الاعتداء ليكون الانطلاقة الفعلية لمعركة الجلاء. وإلى جانب رفعها شكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد فرنسا حول الاعتداء، قررت الحكومة التونسية منع المراكب الحربية الفرنسية من عبور قنال بنزرت كما أعلنت أنه لا يحق للقوات الفرنسية بتونس التحرك خارج ثكناتها إلا عند مغادرة البلاد عبر أول مركب في أقرب ميناء.

وأمام الضغط الداخلي والخارجي التزمت فرنسا في 17 جوان 1958 بالانسحاب من كامل أنحاء البلاد خلال 4 أشهر ما عدا قاعدة بنزرت التي سيتم إعداد اتفاق مؤقت في شأنها إلى حين تحديد وضعها النهائي.

#### \* - معارك الجلاء بالجنوب التونسي.

بينما كانت الحدود الغربية مسرحا للاشتباكات بين الجنود الفرنسيين ووحدات الجيش والحرس الوطني ظلت مناطق عديدة من الجنوب التونسي تتعرض لتجاوزات خطيرة تقوم بها الوحدات الفرنسية لتحقيق سيطرتها على المقاومة في الجزائر وإيقاف تسرب الأسلحة إلى ثوار الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر. وكانت الوحدات الفرنسية المتمركزة بالصحراء التونسية تعد حوالي 1600 جندي منها 600 ببرج رمادة وهي مجهزة بأسلحة رشاشة وعربات مصفحة وقطع مدفعية. أما القوات التونسية فهي تعد حوالي 1000 رجل وهي مكونة من وحدات جيش نظامية قوامها 600 جندي مجهزة بأسلحة خفيفة وأسلحة رشاشة وأسلحة ثقيلة "هاون" مسندة بحوالي 400 مدني من المتطوعين وعناصر من الحرس الوطني.

كان موقف الحكومة التونسية رافضا لتجاوزات الوحدات الفرنسية في جنوب البلاد ومواصلة تمركزها على الأراضي التونسية فتعددت المواجهات بين الجانبين التونسي والفرنسي ومن أهم هذه المواجهات معركة رمادة يوم 8 ماي 1958 وملخصها كالآتي :

خرجت وحدات من الجيش الفرنسي من ثكنتها ببرج لوبوف (برج بورقيبة لاحقا) وحاولت يوم 23 ماي 1958 اختراق السدود التي وضعتها الوحدات التونسية في المناطق المحيطة برمادة. وأمام هذه التراتيب والحصار الضيق أصبحت القوات الفرنسية في عزلة، لا يمكنها الاتصال بوحداتها المتواجدة في عدة مراكز خارج رمادة، فتصدت لها قوات من الجيش ومن الحرس الوطني (التي كانت تراقب محوري رمادة - برج لوبوف ورمادة - الذهبيات) واندلعت معركة بينهما أجبر الجيش الفرنسي على إثرها على طلب التعزيزات من رمادة والطائرات من الجزائر. وكانت الخسائر بالنسبة إلى الطرفين هامة.

وعلى إثر معركة رمادة أعلنت حالة الطوارئ بكافة أنحاء البلاد وخرج آلاف المتظاهرين يجوبون شوارع المدن والقرى مطالبين مدهم بالسلح ومنادين بجلاء المستعمر . واستغل الرئيس بورقيبة هذه المعركة ليرفع شكوى مرة أخرى إلى مجلس الأمن بعد أن كان قد قدم الشكوى الأولى على إثر الاعتداء على ساقية سيدي يوسف (فيفري 1958). وأوضح في هذه الشكوى الأخيرة أن الاعتداءات الفرنسية ليست متأتية من داخل البلاد التونسية فحسب بل من القوات الفرنسية المرابطة بالجزائر أيضا وأكد أن منطقة المغرب العربي لن تنعم بالاستقرار أبدا ما لم يتم جلاء القوات الفرنسية من تونس والمغرب ومنح الشعب الجزائري استقلاله. وقد أدت معركة رمادة إلى التشهير في المحافل الدولية بالاعتداءات الفرنسية على المغرب العربي ككل، وأعانت على كسب تعاطف "دول العالم الحر" مع تونس ومساندتها لها. كما عجلت هذه المعركة بجلاء الحاميات الفرنسية بتونس (ماعدا حامية بنزرت) من جهة ودعم القضية الجزائرية من جهة أخرى نتيجة الدعاية لها في مجلس الأمن وذلك بالتركيز على عدالة قضيتها.

#### \* - معركة الحدود الجنوبية الصحراوية (الناظور 233)

كانت فرنسا تعتبر أن الحدود الجنوبية مع ليبيا تنتهي عند الناظور رقم 220 المسمى ببرج سان (برج الخضراء حاليا). والواقع أن حدود تونس تمتد أبعد من ذلك بـ 25 كلم أي عند الناظور رقم 233 في المنطقة المسماة "قرعة الهامل" (11).

(11) الجيش التونسي عبر العصور، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 2006 ص. 224.

وعند جلاء الجيش الفرنسي عن الجنوب التونسي بمقتضى اتفاقية 17 جوان 1958 تسلم الجيش التونسي برج الخضراء والمطار وبئر ارتوازية تبعد عن البرج حوالي 100 م وهي البئر الوحيدة الموجودة بالمنطقة. وفي واجهة هذا الحصن على مسافة مائتي متر كانت تتمركز داخل التراب الجزائري حامية حدودية فرنسية وكانت عناصر هذه الحامية تتردد على البئر التونسية للتزود بالماء.

ومنذ منتصف جويلية 1961 تازمت العلاقة بين تونس وفرنسا بسبب رفض الحكومة الفرنسية الدخول في مفاوضات حول الجلاء عن بنزرت وعن أقصى الجنوب، وهددت الحكومة التونسية يوم 17 جويلية بمحاصرة بنزرت والزحف نحو قرعة الهامل في صورة تواصل الرفض الفرنسي للطلب التونسي. وفي الوقت الذي حاصرت فيه القوات التونسية من جيش وحرس وطني ومتطوعين قاعدة بنزرت، اتجهت مجموعات من المتطوعين في الجنوب التونسي نحو المواقع التونسية المحتلة في قرعة الهامل (الناظور 233).

ويوم 20 جويلية 1961 تم إعلام الحامية الفرنسية بالتراب الجزائري أن الحدود التونسية أغلقت أمام الفرنسيين وبالتالي يمنع تزودهم بالماء من البئر التونسية. وكرد فعل مباشر على الإجراء التونسي قامت القوات الفرنسية بالجزائر على الساعة العاشرة ليلا بهجوم مباغت على البرج التونسي شنته 9 دبابات معززة بـ 4 طائرات. فردت القوات التونسية على الهجوم بشدة وصمود وهو ما دفع بالغزاة إلى طلب التعزيز من القواعد الفرنسية بالجزائر التي أمدتها بـ 9 طائرات من قاذفات القنابل التي وصلت إلى المنطقة صباح 21 جويلية 1961 وقامت بقصف البئر والبرج مجددا، فواجهتها نيران المدفعية التونسية وأعادتها على أعقابها دون تحقيق هدفها. ومنذ ذلك التاريخ وحتى إعلان وقف إطلاق النار لم تتجاسر القوات الفرنسية على الهجوم وباتت القوات التونسية تراقب كامل المنطقة. وقد أسفرت هذه المعركة عن استشهاد 13 جنديا من الجيش التونسي وإصابة عدد آخر بجروح، أما من الجانب الفرنسي فقد تم الإعلان عن سقوط طائرة وتحطم 6 عربات وموت 60 عسكريا.

#### \* - معركة الجلاء عن بنزرت جويلية 1961

تعد هذه المعركة من أهم معارك الجلاء التي خاضها الشعب التونسي. وتمثل مدينة بنزرت موقعا استراتيجيا هاما جعل منها، إضافة إلى أهمية

منشأتها ووسائلها الحربية، جبهة تراقب شمال وشرق المتوسط ونقطة ارتكاز للطائرات والسفن الحربية المعدة للقيام بعمليات في منطقة مضيق صقلية وهو ما جعل فرنسا تنشب بها متعلقة بالحرب الباردة وأزمة برلين والمسائل الاستراتيجية ودورها في منظمة حلف شمال الأطلسي، زد على ذلك دوافعها المعلنة في أن تظل بنزرت قاعدة خلفية لعملياتها الحربية في الجزائر.

وقد واصلت فرنسا بعد جلائها عن موقعها داخل البلاد التونسية بمقتضى اتفاق 17 جوان 1958 المماثلة في الإقرار بمبدأ الجلاء عن بنزرت وتحديد جدول زمني له. كما رفضت النسيج على منوال اتفاقها مع المغرب بتاريخ 22 ديسمبر 1959 القاضي بسحب القوات الفرنسية من المغرب خلال 4 سنوات.

وفي المقابل حددت الحكومة التونسية يوم 8 فيفري 1960 موعد إعلان معركة الجلاء عن بنزرت في صورة رفض فرنسا الدخول في مفاوضات تضبط جدولا زمنيا لجلاء القوات الفرنسية.

وفي نفس الوقت وإلى جانب العمل الدبلوماسي واصلت القيادة التونسية ضغطها العسكري والشعبي على قاعدة بنزرت، فوجهت 500 عسكري إضافي إلى مدينة بنزرت وقامت بتوزيع الأسلحة على المواطنين والقيام بأعمال استنزائية مثل إدخال الاضطراب على تزويد القاعدة بالماء. وقد ساهم هذا الموقف في إجبار فرنسا على الإعلان يوم 20 مارس 1960 عن جلاء جيوشها عن الثكنات المتواجدة في مدينة بنزرت قبل 31 أكتوبر من نفس السنة. لكن الحكومة التونسية شددت من جديد على الجلاء التام واللامشروط خاصة بعد قمة رانبويي Rambouillet والتي جمعت بين الرئيسين بورقيبة وديغول يوم 27 فيفري 1961 والتي انتهت دون تحقيق نتائج ملموسة<sup>(12)</sup>.

(12) لمزيد التوضيح أنظر DOUGUI (N) : « La crise de Bizerte : Le choc de deux stratégies complexes », in Actes du colloque : Les relations tuniso - françaises au mémoire des élites (XIX - XXème siècle) Tunis les 2 et 3 décembre 1994. Publications de la faculté des lettres Manouba 1997, pp. 211 - 226.

وقد بعث الرئيس بورقيبة برسالة حملها عبد الله فرحات إلى ديغول بتاريخ 4 جويلية 1960 جاء فيها "إنني مجبر أن أعلمكم، السيد الرئيس، بقرارنا الجازم ولا رجعة فيه وهو وضع حد لهذه الوضعية" (13).

لم تكتف فرنسا برفضها الجلاء عن التراب التونسي بل عمدت إلى تحدي الشعب التونسي وحكومته فشرعت منذ أواخر شهر جوان 1961 في توسيع مدارج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد وتهيته لاستقبال طائرات حديثة من نوع "ميراج" عوضا عن "مسترا" وذلك بتحويل سياجه والأسلاك الشائكة خارج حدودها الأصلية. وكلفت وحدة عسكرية يوم 30 جوان 1961 بتلك العملية فتصدت لها القوات التونسية.

تسارعت الأحداث وتمسك كل طرف بموقفه الطالب بضرورة الجلاء عن القاعدة والرافض له من الجانب المعادي. ولم يكتف هذا الأخير بذلك بل جاءت تعليمات ديغول واضحة فقد أمر مرؤوسيه بأن "اضربوا بسرعة وبقوة".

وكانت الخطة الفرنسية هجومية إذ أمكن للجيش الفرنسي بواسطة سيطرته على سواحل بنزرت وسيادته المطلقة في الجو، من تحييد العديد من مواقع المقاومين التونسيين وساعده ذلك على تنفيذ جانب كبير من خطته العسكرية وتحقيق جملة من الأهداف العسكرية والسياسية. ومن أهدافه العسكرية الهامة اجتياح مدينة بنزرت، بينما تتمثل أهدافه السياسية خاصة في إلحاق هزيمة كبيرة بالمقاومة التونسية وإرغامها على الاستسلام دون قيد ولا شرط.

أما خطة المقاومين التونسيين، عسكريين أو مدنيين، فهي ترمي خاصة إلى التصدي للعدو على امتداد جبهات تحركه وتغطية مداخل المدينة شمالا وغربا وجنوبا مع إقامة نقاط صد ومراقبة في الشواطئ الشرقية المتاخمة لساحة الولاية. وقد عززت هذه الخطة بخطب سياسية لشحذ عزائم المقاومين.

وأمام هذا التحدي توافدت جموع المتطوعين إلى بنزرت والتحقّت وحدات من الجيش والأمن والحرس الوطني وبدأت أعمال حفر الخنادق حول

القاعدة الجوية سيدي أحمد وفي المواقع الاستراتيجية المحيطة بها. وتم تعزيز المنشآت الصحية بالإطارات، ووضعت كل الهياكل في حالة تأهب قصوى لمواجهة أي طارئ. وأثناء ذلك صرح الرئيس بورقيبة يوم 14/7/1961 قائلا "يجب أن يعلم الجميع في تونس وفي فرنسا وفي أي مكان آخر أن هذه المعركة جدية". كما جاء في تصريحه لجريدة الصباح يوم 15 جويلية 1961: "هناك مسألة تحظى بالأولوية هي السيادة الكاملة للبلاد التونسية".

وأمام رفض الحكومة الفرنسية القاطع قبول المطالب المشروعة لتونس اندلعت معركة بنزرت (19 - 21 جويلية 1961). وكانت موازين القوى جد متباينة بين الجيشين، فقد كانت الوحدات التونسية تتكون من الأفواج 5 و6 و7 و12 للمشاة إلى جانب 200 فرد من الحرس الوطني وقرابة 6000 متطوع مدني. وكانت هذه الوحدات ضعيفة التسليح ومزودة بأسلحة فردية وجماعية خفيفة ومعززة بعدد محدود من قطع الهاون وقاذفات الصواريخ المضادة للدبابات وبعض المدافع الخفيفة من عيار 57 مم عديمة الرجعة.

مقابل ذلك كانت القوات الفرنسية مزودة بمعدات متطورة بالإضافة إلى البوارج الحربية وحاملة الطائرات "لافيات" وعدد كبير من خافرات السواحل والمدمرات وكاسحات الألغام وسفن الإمداد والإسناد العملياتي إلى جانب وحدات قتالية مدربة تدريباً جيداً وذات خبرة قتالية عالية نظراً لمشاركة عدد كبير منها في حرب الجزائر، مدعومة بوحدات المظليين القادمة من الجزائر والتي يفوق عددها 3000 رجل، ويرابط ضعفهم بقاعدة بنزرت وهم جاهزون للتدخل.

أبلى الجيش التونسي وقوات الأمن والحرس والمتطوعون المدنيون في هذه المعركة البلاء الحسن، وقد استشهد فيها أكثر من 670 تونسياً وجرح أكثر من 1500 من جانب التونسيين وقرابة 30 قتيلا من جانب الفرنسيين.

أدى هذا الصمود وضغط الرأي العام العالمي إلى تحقيق جلاء القوات الأجنبية عن كل الأراضي التونسية يوم 15/10/1963. (14)

وفي يوم 15 / 10 / 1964 قام الجيش الوطني في نطاق أول احتفال بعيد الجلاء باستعراض ضخم شاركت فيه معظم الوحدات البرية والبحرية والجوية ببنزرت.

Abdeljelil (Rim), *L'évacuation de la base de Bizerte 1956 - 1963*. Mémoire de D. E. (13) A. Faculté des Lettres et Sciences sociales 9 avril Tunis. Année universitaire 2002 - 2003, p. 45.

(14) لمزيد التوضيح انظر مجلة الدفاع عدد 39 جانفي 2001، إصدار وزارة الدفاع الوطني، والعقيد بوجلابية : معركة بنزرت (بالفرنسية) تونس 2005.

لقد نجحت تونس في استكمال سيادتها في مجال الأمن والدفاع بتوحيها المقاومة المسلحة وأشكالا عديدة من النضالات السياسية داخل البلاد وخارجها. وقد اتخذت المقاومة المسلحة شكلين من النضال، تمثل الشكل الأول في مواصلة توظيف ما يسمى "بالحرب النفسية" التي وقع اعتمادها وذلك باللجوء إلى مضايقة جيش العدو واستنزازه وتضييق الخناق عليه بعدد العمليات المسلحة حتى يشعر بانعدام الأمن والاستقرار. وبالتوازي مثل الشكل الثاني تعبئة قوات الجيش الوطني النظامي وقوات الأمن بجميع أصنافها يسانداهم مدنيون متطوعون للقيام بعمليات حربية. وهذا الجيش النظامي التونسي حارب الجيش النظامي الفرنسي في حرب كلاسيكية لإجباره على مغادرة الأراضي التونسية. فأول مرة منذ انتصاب الحماية بتونس تدور معارك بين جيشين نظاميين - التونسي والفرنسي - وذلك في إطار قانون دولي للحرب. بيد أن المقاومة المسلحة التونسية كانت تتحرك في شكل حرب عصابات ضد الجيش النظامي الفرنسي وهذا في حد ذاته تكريس للسيادة التونسية إذ وقع التعامل مع معارك الجلاء وأسرى الحرب على أساس قانون الحروب الذي تتعامل به الدول ذات السيادة، فتم تبادل الأسرى يوم 10 سبتمبر 1961 بين التونسيين والفرنسيين بحضور ممثل الصليب الأحمر الدولي، وهو يمثل اعترافا دوليا بسيادة تونس على أراضيها سيادة كاملة. كما لعبت معارك الجلاء دورا كبيرا في نشأة وإرساء خطة تتمثل في عقيدة دفاعية تعتمد على مسؤولية كل التونسيين وهي خطة الدفاع الشامل التي تقوم على تعبئة كل إمكانيات البلاد ومواردها بصفة شاملة متكاملة لمواجهة التهديدات المختلفة.

إن خطة الدفاع الشامل التي تركز عليها السياسة الدفاعية التونسية اليوم هي وليدة معارك التحرير والجلاء التي لعبت فيها قوات الجيش دورا هاما وكان نتيجتها أن تحقق جلاء آخر جندي عن البلاد التونسية، وبذلك استكملت تونس سيادتها على كل شبر من أراضيها. وهذه السيادة الكاملة كان العمل على تركيزها من أوكد أولويات الحكومة التونسية بين سنة 1956 و1963 وكان الدفاع العسكري وقوات الأمن أداة فعالة في تحقيق هذا الهدف.

## المصادر والمراجع

- المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية : أرشيف : S 507 2H 314 و S 443 2H 247 و S 390 2H 157
- الجيش التونسي، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 1996.
- الجيش التونسي عبر العصور، إصدار وزارة الدفاع الوطني، 2006.
- مجلة الدفاع، عدد 34 جوان 1996، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- مجلة الدفاع، عدد 35 جويلية 1997، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- مجلة الدفاع، عدد 39 جوان 2001، إصدار وزارة الدفاع الوطني.
- أعمال الملتقى الدولي التاسع حول : "تصفية الاستعمار بتونس : الأطوار والأبعاد، 1952-1964. سيدي بوسعيد ماي 1996. منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية 1998.
- عميرة علي الصغير وعدنان منصر، المقاومة المسلحة في تونس، الجزء الثاني 1939-1956 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 2005.
- Abdejelil (Rim), *L'évacuation de la base de Bizerte 1956-1963*. Mémoire de D.E.A. Faculté des sciences humaines et sociales 9 avril Tunis. Année universitaire 2002-2003.
- ABIS (Sébastien) : *L'Affaire de Bizerte* . Sud Editions Tunis 2004. 201pages.
- *Décrypter l'affaire de Bizerte dans son contexte global*. In colloque annuel « Bizerte », 29-30 juillet 2005. A.S.M Bizerte 2005.
- Actes du colloque international sur l'histoire orale et relations tuniso-françaises de 1942 à 1962. La parole aux témoins . Tunis 11-12 mai 1996. Publications I.S.H.M.N. Tunis 1998. 300 pages.
- Boujellabia (Colonel Noureddine), *La Bataille de Bizerte : Telle que je l'ai vécue*. Sud Editions. Tunis 2005 . 233 pages.

## التعليم وورثاته

### من خلال قانون إصلاح التعليم لسنة 1958

سمير البكوش

كلية الآداب بمنوبة

بعد مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني والإعلان عن الاستقلال السياسي لتونس، كان هاجس النخب السياسية استكمال السيادة الوطنية، وإذا كان من الضروري تونسنة الجيش والديبلوماسية والتمثيل الخارجي ومصالح الأمن والإدارة فإن تونسنة العقول الناشئة اعتبر من المقومات الأساسية لاستكمال السيادة.

لذا اعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية لبناء ثقافة وطنية قادرة على مصالحة التونسي مع هويته العربية الإسلامية وهو المطلب الأساسي الذي بلورته مختلف النخب السياسية التي تعاقبت على زعامة الحركة الوطنية.

لذا سارعت الدولة الحديثة بإصلاح التعليم وإعادة هيكلته من خلال إصدار قانون نوفمبر 1958 الذي اعتبر المرجع الأساسي لانطلاقة عملية إصلاح شاملة تواصلت لمدة عشرية كاملة، (1958-1968) وهي المرحلة التي أوكلت فيها مهمة تطبيق إصلاح التعليم إلى محمود المسعدي كاتب الدولة للتربية القومية آنذاك.

ولئن مسّت عملية إصلاح التعليم مختلف المراحل، فإننا سنحاول التأكيد خلال هذا العمل على المرحلة الابتدائية دون سواها، لما تكتسبه هذه المرحلة من أهمية بالغة في التكوين الأساسي للناشئة وتأثيراتها على مختلف مكونات

- CHAIX (Bruno) : L'armée tunisienne, in Actes du Colloque International sur l'histoire orale et relations tuniso-françaises de 1942 à 1962. La parole aux témoins. Tunis 11-12 mai 1996.
- Farroukh (Lt Colonel Mohamed Nejb), *L'armée tunisienne*, Mémoire à l'E.S.G. Décembre 2002.
- Grimaud (N) : « *La crise de Bizerte* » in revue d'histoire diplomatique. 2<sup>ème</sup> trimestre, 1996.
- Khelifi (Omar) : *Bizerte, la guerre de Bourguiba*, Edition Media Com 2001. 197 pages.

المجتمع التونسي، وحدة المصاعب التي واجهتها وعجزها عن تكريس الأهداف والشعارات التي رمت النخب السياسية بلوغها وأهمها مبدأ ديمقراطية التعليم.

لقد رمى برنامج إصلاح التعليم عبر تحديث مناهجة إلى خلق الإطارات الضرورية لتونسية مختلف المؤسسات وتحقيق النهضة الشاملة سيما وأن البلاد التونسية كانت عند الإعلان عن استقلالها السياسي تفتقر إلى مثل هذه الإطارات وتعيش ثبانيات في مستوى نوعية التعليم وهيكلته.

- فما هي أبرز مضامين قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 وكيف تفاعلت معه مختلف النخب الوطنية ؟

- وما هي التحديات التي واجهتها عملية الإصلاح والنتائج التي أفضت إليها في المرحلة الابتدائية من التعليم ؟

- وما هي المعوقات التي حالت دون تحقيق الغايات التي ضببطت خلال سنة 1958 ؟

## I - قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 وموقف النخب الوطنية منه :

### 1) واقع التعليم بتونس عند الاستقلال

لقد كان التعليم بتونس محدودا، ومقتصرا على أبناء بعض الأعيان لوعي فرنسا بخطورة تعليم مفتوح على أوسع الفئات الاجتماعية ولم تقبل فرنسا توسيعه نسبيا إلا تحت ضغط الحركة الوطنية في أواخر الأربعينات عندما تولى لوسيان باي (Lucien paye) مهمة الإشراف على إدارة العلوم والمعارف.

وخلال سنة 1956، وبعد حصول تونس على استقلالها السياسي كان الارث الاستعماري ثقيلا، حيث لم يكن التعليم موحدا فإلى جانب التعليم العصري المعتمد على اللغة الفرنسية والمناهج البيداغوجية الحديثة، تواجد التعليم الزيتوني التقليدي، أما التعليم الصادقي فقد كان قائما على تعليم الثقافتين العربية والإسلامية والفرنسية.

ويضاف إلى كل هذه الأصناف، مدارس المؤسسات الدينية المسيحية واليهودية.

لقد كان من نتائج السياسة التعليمية المعتمدة على الإقصاء قلة الإطارات القادرة على تعويض الفرنسيين. فقد كانت نسبة الأمية مرتفعة جدا قبيل

الاستقلال فقد بين في هذا الصدد التقرير الاقتصادي للمؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل أن عدد التلاميذ المسجلين خلال السنة الدراسية 1955-1956 لم يكن يتجاوز 6,6 % بالنسبة للتونسيين المسلمين (1).

وعلاوة على ارتفاع نسبة الأمية، عانت البلاد من نقص رهيب في الإطارات فخلال سنة 1958 لا نجد على 100.000 تونسي سوى 40 فقط من بين المختصين في مجالي الهندسة والعلوم (2).

وازدادت مصاعب السلطة الوطنية الحديثة في إرساء تعليم مستجيب لطموحاتها مع عودة عديد إطارات التدريس إلى فرنسا، كما أن العديد من المعلمين والأساتذة التونسيين من ذوي التكوين تركوا مجال التدريس لفائدة أنشطة أخرى (3).

لقد اتبعت النخب المسيّرة للسلطة الوطنية الحديثة منذ الإعلان عن الاستقلال السياسي وإلى حدود سنة 1958 سياسة "تونس المدرسة" وصاغه اختيارات الدولة الوطنية في الميدان التربوي وميدان تكوين الإطارات (4) وبدأت عملية الإصلاح التربوي أكثر وضوحا من خلال إصدار قانون 4 نوفمبر 1958.

فما هي أبرز مضامين هذا القانون وكيف تفاعلت معه مختلف النخب الوطنية ؟

### 2) مضمون قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 :

تكونت في بداية سنة 1958 لجنة ضمت مختلف الوزارات كلفت بدراسة - جميع الجوانب المالية والتقنية لوضع الخطة العامة للإصلاح، وخلال

(1) التقرير الاقتصادي للمؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشغل 20-23 سبتمبر 1956 من 81 - 85 (مع الملاحظ أنه لم يقع في هذا الإحصاء اعتبار التونسيين من اليهود).

(2) Jean Debiesse, projet de réforme de l'enseignement en Tunisie, Janvier 1958, P.7. جون دوبياس مشروع إصلاح التعليم بتونس، جانفي 1958 ص.7.

(3) المرجع ذاته، ص. 12.

(4) Ayachi (Mokhtar) Ecoles et société en Tunisie 1930-1958 Revue d'Histoire 4 Maghrébine, n° 89-90 Mai 1998, p.189.

المختار العياشي، المدارس والمجتمع، المجلة التاريخية المغاربية عدد 89-90 ماي 1998 ص. 189.

اجتماعاتها - المتعددة أمكن لهذه اللجنة الاجتماع مع الحبيب بورقيبة، وتم وضع المبادئ العامة لإصلاح التعليم.

وقد ورد قانون إصلاح التعليم في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في يوم 7 نوفمبر 1958 واحتوى على عدة أبواب وفصول وردت في شكل عناوين.

فالعنوان الأول احتوى على المبادئ العامة، في حين احتوى العنوان الثاني على ثلاثة أبواب، الباب الأول حول التعليم الابتدائي والباب الثاني حول التعليم الثانوي والإعدادي والباب الثالث يتعلق بالتعليم العالي، أما العنوان الثالث فقد شمل في بابه الأول التعليم العمومي والثاني هيئات الموظفين والباب الثالث حول مجالس التعليم.

أما الباب الرابع فقد احتوى على ثلاثة أجزاء، جزء أول متعلق بشروط فتح معاهد حرة والجزء الثاني حول شروط تسييرها وخصص الجزء الثالث على أحكام انتقالية. وفيما يهم التعليم الابتدائي، أكد الفصل السابع من الباب الأول على غائية التعليم الابتدائي حيث ورد : "التعليم الابتدائي واحد بالنسبة للجميع وغايته الجوهرية تمكين الطفل من المعارف والأجهزة العقلية الأساسية في ميداني اللغة والحساب وتكوينه تكويناً أولياً يرمي إلى إبراز إمكانياته وتحقيق الملاءمة بينه وبين بيئته وإلى الكشف عن مواهبه كشفاً يضمن توجيهه أصوب توجيهه في المراحل التالية من تعليمه" (5).

وقد بدت من خلال هذا القانون الخطوط الرئيسية لبرنامج الإصلاح والتي يمكن ضبطها في أربعة محاور كبرى :

- تعميم التعليم ونشره أفقياً وعمودياً والهدف تحقيق نسب عالية من التمدرس خاصة في المرحلة الابتدائية والذي سيؤول مع تعاقب الأجيال إلى المحو النهائي للأمية.

- توحيد التعليم عبر إلغاء التعليم التقليدي، القرآني والزيتوني والتعليم الفرنسي واتباع نظام تعليمي واحد وشامل لجميع المدارس الابتدائية.

(5) الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : العدد 89 الصادر بتاريخ 7 نوفمبر 1958 والمتعلق بالقانون برقم 118 لسنة 1958،

- إكساب التعليم صبغة وطنية في مستوى الإطارات والبرامج.

- جعل التعليم متلائماً مع الواقع التونسي ومسائراً لتطور العالم الحديث.

- إقرار وجود ثلاث شعب :

- شعبة (أ) معربة، وشعبة (ب) مزدوجة وشعبة (ج) مفرنسة، غير أن هاتين الشعبتين (ب) و (ج) اعتبرتا آنذاك مؤقتتين إلى حين تعريبهما تماماً.

وقد أكد الحبيب بورقيبة في خطابه حول مضامين إصلاح التعليم ما يلي "سيكون (التعليم) متجهاً إلى التعريب واستعمال اللغة العربية حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد الفرنسية للاستفادة من الإمكانيات التي بأيدينا ريثما تعد المدارس التكوينية والإطارات للتعليم باللغة العربية في جميع المواد" (6). وهكذا ننبين أن إصلاح التعليم كان يهدف في مستوى استراتيجي إلى تعريب التعليم في جميع المواد وتعميم الشعبة (أ).

لقد تباينت الآراء حول هذا القانون بين مختلف النخب الثقافية التونسية بين مساند ومعارض.

### (3) موقف النخب الوطنية من قانون 1958 :

لئن اعتبرت عديد القوى السياسية قانون سنة 1958 مكسباً هاماً "لإعطاء التعليم والثقافة بعداً قومياً يهدف إلى الاستجابة لحاجيات البلاد من الإطارات" (7) فإنّ قوى أخرى عارضته واعتبرته ضربة قاسمة للتعليم الديني، والواقع أنّ هؤلاء وجّهوا أصابع الاتهام منذ أواخر سنة 1955 للحكومة التونسية للإجراءات التي اتخذتها في تسيير - مجلس إدارة المدرسة الصادقية بحذف مشايخ الزيتونة من مجلس إدارة المدرسة وتحويل مسجدها إلى مكتب إصلاح أوراق الامتحانات (8). كما تعالت الأصوات المنذرة بمضامين إصلاح التعليم منذ خطاب بورقيبة يوم 25 جوان 1958 فقد كتب الشيخ محمد رويس متحدثاً عن هذا الإصلاح "إنّ مشروع إصلاح التعليم سيفضي حتماً إلى القضاء على التعليم

(6) خطاب بورقيبة يوم 25 جوان 1958 بالمعهد الصادقي، انظر العمل يوم الخميس 26 جوان 1958.

(7) النديم ليوم 1958/11/31 حوار للأستاذ محمود المسعدي كاتب الدولة للتربية القومية، ورد في أرشيف نانت (G68 (Nantes)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية.

(8) جريدة الاستقلال ليوم 30 ديسمبر 1955 المركز الوطني للتوثيق (CDN).

الزيتوني وهو ما سيؤول إلى القضاء على الإسلام والشخصية العربية بتونس.<sup>(9)</sup>

وفي مقال حول اجتماعات اللجان المكلفة بدراسة مشروع إصلاح التعليم أكد الصبحي فرحات، على أن التعليم الزيتوني سيكون كبش فداء مشروع الإصلاح، كما ندّد عديد المشايخ بغياب تمثيلية الجامعة الزيتونية في هذا اللجان<sup>(10)</sup>. والواقع أن الزيتونيين رأوا في إصلاح نوفمبر 1958 ضرباً لتطلّعاتهم في الرقي الاجتماعي، سيما وأن الإدارة احتكرت من قبل المجموعات مزدوجة الثقافة بحكم عدم سعي السلطة الحديثة إلى تعريبها وبقيت آفاق التشغيل لديهم محدودة وارتبطت أساساً بالقضاء والتعليم، وهذا الأخير أصبح بحكم قانون نوفمبر 1958 وما صاحبه من تحديث للبرامج الدراسية وتعديل لساعات التدريس غير قادر على استيعاب خريجي الجامعة الزيتونية، كما اعتبر الزيتونيون أن إصلاح التعليم أوصد أمامهم إمكانيات الشغل في البلاد العربية فقد ذكرت جريدة الاستقلال حول هذا الموضوع: "إن إخواننا المصريين لم يصبحوا رجالاً إلا بعد أن عربوا التعليم وما نحن نقرأ في بعض الجرائد أن 912 أستاذاً مصرياً - يتلقون اليوم دروساً بيداغوجية ليلتحقوا بالبلاد العربية فلو أبقينا الجامعة الزيتونية لاستطاعت أن تخرج لنا كل عام مئات الأساتذة ولكان لنا اسم يذكر في البلاد العربية."<sup>(11)</sup>

هكذا بدت التباينات جوهرية في مواقف النخب من إصلاح التعليم، وهذه التباينات تعكس في الواقع اختلاف الرؤى حول عديد القضايا التي طرحت غداة الاستقلال وأهمها قضية المرأة والموقف من مجلة الأحوال الشخصية وتعمقت أكثر فأكثر هذه التباينات عندما تجاوز الخلاف المجال الفكري ليشمل المجال السياسي عندما تقارب عديد الزيتونيين مع الدعاية اليوسفية المعادية لاختيارات بورقيبة.

ومهما يكن من أمر أثار قانون 4 نوفمبر 1958 جدلاً داخل النخب المثقفة وعمق الهوة بين الزيتونيين والصادقيين إلا أنه أفضى في ذات الوقت

إلى تطوير التعليم بحكم الرغبة الجامعة التي حملها هذا الإصلاح في ديمقراطية التعليم وتحديثه وجعله مستجيباً لحاجيات البلاد في النهضة والتنمية.

## II - تطوّر التعليم الابتدائي خلال العشرية (1958-1968) التحديات، والنتائج :

### 1) التحديات التي واجهتها عملية إصلاح التعليم :

لقد كان الموروث الاستعماري ثقيلاً حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ التونسيين في التعليم الابتدائي سوى 10/1 من الذين هم في سن الدراسة غداة الاستقلال وهو ما جعل حوالي 700.000 طفل محرومين من حق التعلم<sup>(12)</sup> وهو ما يطرح مع حدة النمو الديمغرافي صعوبة انتشار التعليم أفقياً، عبر تمكين الأطفال من تلقي تكوين أدنى خلال المرحلة الابتدائية. والهدف تمكين كل التونسيين دون استثناء من نفس الحقوق في التعلم واستغلال كل الإمكانيات البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فقد أكد بورقيبة في تحليله لمضامين إصلاح التعليم على أهمية العنصر - البشري في الحفاظ على استقلال الأمة فقد ذكر في هذا الإطار "... إن الأمة بحاجة للحفاظ على كيائها لرجال قادرين على الاستجابة لحاجياتها في "مختلف المجالات فهي بحاجة إلى إطارات متوسطة وعليا وإذا كانت تلبية رغباتنا وتحقيق رخائنا يستدعي التعويل على الغير فإننا سنخسر في الواقع استقلالنا وحرية اختيارنا."<sup>(13)</sup>

كما واجهت عملية انتشار التعليم أفقياً نقص الإطارات فقد بلغ عدد المعلمين - خلال السنة الدراسية 1957-1958، 6195 معلماً، يؤمّنون الدرس لفائدة 226736 تلميذاً ثم ارتفع عدد هؤلاء خلال السنة الدراسية 1958-1959 إلى 320.362، إن هذا العدد الإضافي من الأطفال الذين تمكنت الحكومة من إلحاقهم بالمدارس يمثل ما يقرب من 50 % من عدد الأطفال الذين تم إدخالهم إلى المدارس خلال 75 سنة من الاستعمار، إن هذا العدد الإضافي من التلاميذ يستوجب استخدام 7600 معلّم على الأقل<sup>(14)</sup>. ويزداد الأمر حدة مع تواضع

Secrétariat d'Etat à L'Education Nationale, nouvelle conception de l'Education en (12) Tunisie, octobre 1958, Archives générales Page 32.

(13) كتابة الدولة للتربية القومية، التصرّح الجديد للتربية في تونس، أكتوبر 1958 الأرشيف العام - ص 32. المصدر ذاته ص 17.

(14) الصباح ليوم 30 ديسمبر 1958.

(9) الاستقلال 1 أوت 1958 - الأرشيف الوطني.

(10) الاستقلال 3 جانفي 1958 الأرشيف الوطني.

(11) الاستقلال ليوم 25 سبتمبر 1959.

عدد تلاميذ مدارس الترشيح الذي لم يكن يتجاوز 729 تلميذا خلال سنة 1957-1958<sup>(15)</sup>.

ولمواجهة كل هذه التحديات تم الاختيار على التخفيض من ساعات التدريس خلال السنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي إلى 15 ساعة أسبوعيا عوضا- عن 30 ساعة وهو ما خفّض عدد المعلمين خلال أكتوبر 1958 إلى 5358 معلما وذلك بنقص قدره 837 معلما وهكذا سمح هذا الإصلاح في "الاقتصاد في عدد المعلمين" الذي يبلغ تقريبا 2200 معلم.

ولم يقع اللجوء لتجاوز تحدّي نقص الإطارات إلى التخفيض في عدد ساعات الدراسة بل كذلك إلى مدّة الدراسة حيث أصبحت الدراسة في المرحلة الابتدائية تدوم 6 سنوات عوضا عن سبعة، فقد تم حذف القسم الأعلى الذي هو عبارة عن سنة سابعة تعليم، فقد كان عدد تلاميذ القسم الأعلى أي مباشرة بعد السنة السادسة ابتدائي 7983 تلميذا سنة 1957-1958 وأصبح لا شيء خلال إحصائيات (1958-1959)<sup>(16)</sup>. إنّ كل هذه الإحصائيات تبرز كيف تم إنجاز العودة المدرسية لسنة 1958، فقبل الإصلاح يجب أن يكون عدد المعلمين أكثر من عدد الأقسام أي 6195 معلما لـ 6066 قسما خلال السنة الدراسية 1957-1958، ومنذ الإصلاح أصبح هناك 5358 معلما مقابل 7474 قسما سنة 1958-1959، كما مكّنت هذه الحلول من تجاوز مشكلة القاعات باعتبار تشغيل كل قاعة لقسمين إثنين بمعدل حصّة صباحيّة وحصّة مسائيّة<sup>(17)</sup>.

هكذا مكّن التخفيض من ساعات ومدّة الدراسة بالمرحلة الابتدائية من الاقتصاد في عدد المعلمين، وبداية الاكتفاء شيئا فشيئا بالطاقات التونسية، وهو ما يفسّر أنّه خلال سنة 1958 نجد 18.000 معلم ومعلّمة كلّهم من التونسيين في حين بقي 2696 من مجموع 6931 أستاذا للتعليم الثانوي من الأجانب وفي التعليم العالي نجد 42 % فقط من الجامعيين من الإطارات التونسية<sup>(18)</sup>.

(15) النصوص الجديدة للتربية في تونس، أكتوبر 1958 ص 34.

(16) الصباح ليوم 30 ديسمبر 1958.

(17) النصوص الجديدة للتربية في تونس... ص 35.

(18) BACHA Najet, « L'Education en Tunisie depuis la réforme de 1958 ses objectifs, son coût, son financement, ses réalisations, ses relations avec Le Problème général du développement et de l'Emploi » RTSS n°30-31 2é, 3é Trim 1972, p.179.

كما مكّن هذا الإصلاح من الحفاظ على مستوى مقبول لإطارات التدريس بالتعليم الابتدائي، وذلك باللجوء إلى خريجي مدارس الترشيح أو الحاملين لشهادة البكالوريا، حفاظا على مصداقية الشهادات المسندة. فضلا عن أنّ هذا الإصلاح مكّن في المستوى البيداغوجي من تبسيط البرامج، خاصة في السنة الأولى والثانية والتي أصبحت معرّبة تماما يكتفي فيها التلميذ بتعلّم القراءة والكتابة والحساب.

## (2) نتائج إصلاح التعليم : تطوّر أفقي وعمودي للتعليم :

رغم الصعاب التي واجهتها سياسة نشر التعليم، فإنّ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ما فتئ يزداد خلال العشرية 1958-1968 كما يبيّن ذلك الجدول التالي :

| السنة الدراسية | تطوّر عدد تلاميذ الابتدائي | % للذكور | % للإناث | المجموع |
|----------------|----------------------------|----------|----------|---------|
| 1959-1958      | 320.362                    | 68.09 %  | 31.91 %  | 100 %   |
| 1960-1959      | 361.532                    | 68.53 %  | 31.47 %  | 100 %   |
| 1961-1960      | 408.758                    | 68.14 %  | 31.86 %  | 100 %   |
| 1962-1961      | 465.577                    | 67.86 %  | 32.14 %  | 100 %   |
| 1963-1962      | 527.373                    | 67.65 %  | 32.35 %  | 100 %   |
| 1964-1963      | 593.059                    | 66.88 %  | 33.12 %  | 100 %   |
| 1965-1964      | 658.766                    | 66.44 %  | 33.56 %  | 100 %   |
| 1966-1965      | 716.915                    | 65.85 %  | 34.15 %  | 100 %   |
| 1967-1966      | 778.077                    | 64.31 %  | 35.69 %  | 100 %   |
| 1968-1967      | 810.795                    | 63.38 %  | 36.62 %  | 100 %   |

## تطور عدد تلاميذ التعليم الابتدائي وتوزيعهم حسب الجنس<sup>(19)</sup>

باشا نجاة، التعليم في تونس منذ إصلاح 1958 - أهدافه، كلفته. تمويله، إنجازاته، علاقاته مع المشكل العام للتنمية والشغل المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية عدد 30-31 الثلاثية الثانية والثالثة 1972، ص 179.

Republique Tunisienne, Direction des statistiques et de la planification, étude sur l'enseignement primaire, 16 Mars 1972 p.7.

الجمهورية التونسية، إدارة الإحصائيات والتخطيط، دراسة حول التعليم الابتدائي، 16 مارس 1972 ص. 7.

إنّ هذا التطوّر يعود إلى المجهودات الكبيرة المبذولة من قبل الدولة في توفير الاطرّات اللازمة، فقد ارتفع عدد المعلمين من 5358 معلماً خلال السنة الدراسية 1958-1959 إلى 15.486 سنة 1967-1968، كما ارتفع عدد المدارس الابتدائية بين 1957 و1967 من 889 مدرسة إلى 2017<sup>(20)</sup>، وقد تم للغرض إدماج الأهالي في مجهود البناء طبقاً للأمر الصادر بتاريخ 20 جويلية 1957 والذي تقدم الوزارة بموجبه نصف الاعتمادات أي بمعدل 500 دينار للقسم الواحد إلى البلديات والمجموعات المحلية والتي طولبت بالتنسيق فيما بينها لبناء المدارس، وعموماً تحمّلت الدولة النصيب الأوفر من ميزانية التربية والذي تحوّل بفعل ارتفاعه إلى عبء ثقيل بالنسبة للميزانية [فقد ارتفع نصيب التعليم من الميزانية العامة من 17 % سنة 1960 إلى 26.4 % سنة 1968<sup>(21)</sup>].

لقد مكنت هذه المجهودات من ارتفاع هام لنسبة التمدّس للذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 سنة من 46.2 % سنة 1959 إلى 72.74 % سنة 1969-70 أي بزيادة تقدر بـ 26.54 %<sup>(22)</sup>.

إنّ تونس المستقلة لم تكن تواجه فقط مشكلة الانتشار الأفقي للتعليم بتوفير تعليم ابتدائي إجباري لكلّ التونسيّ موفٍ لأدنى المعرفة بل كذلك بنشر التعليم عمودياً عبر تطوير عدد الدارسين في المرحلة ما بعد الابتدائية لتوفير طاقات أكثر تكويناً وأعمق معرفة، وفي هذا الإطار تطوّر عدد تلاميذ التعليم في المرحلة الثانوية من 32.924 خلال السنة الدراسية 1956-1957 إلى 118.411 خلال السنة الدراسية 1967-1968.

كما ارتفع عدد الطلبة خلال نفس الفترة من 2140 طالبا إلى 6686<sup>(23)</sup>. إنّ هذه النجاحات المسجلة في ميدان نشر التعليم أفقياً وعمودياً لا تحجب عنّا عديد النقائص. إنّ رؤية تقييمية للتجربة الإصلاحية للتعليم في مرحلته الابتدائية

(20) نجاة باشا، المرجع المذكور ص 174.

(21) المرجع المذكور ص 176.

(22) Tawfik Mazigh, Etude sur l'Education Nationale. Bilan Tome 1, 1972, P155. توفيق مازيغ، دراسة حول التربية القومية، الحصيلة. الجزء الأول 1974، ص 155.

(23) وزارة التربية القومية، إدارة الإحصاء والتخطيط، 16 مارس 1972 ص 4.

خلال العشرية 1958-1968 تبرز عديد الثغرات والتي حالت دون بلوغ الأهداف المرسومة لقانون نوفمبر 1958.

- ففيمّا بدت هذه النقائص ؟

### III - تقييم التجربة الإصلاحية للتعليم الابتدائي خلال العشرية 1958 - 1968

#### 1) تواضع نسبة التمدّس ونفاوتها :

لئن تطوّرت نسبة التمدّس من 46.2 سنة 1958-1959 إلى 68.24 خلال السنة الدراسية 1967-1968<sup>(24)</sup> فإنّ نسبة التمدّس لم تكن عامّة في مستوى القاعدة في حين تم اعتبارها العمود الفقري لإصلاح التعليم سنة 1958، لذا لا بد من التأكيد بأنّ مسألة التمدّس التام كثيراً ما تم تأجيلها، فقد تمّ توقع دخول كلّ الأطفال في سن السادسة في مطلع سنة 1966 إلا أنّ ذلك لم يحصل فتم تأجيل مبدأ التمدّس العام إلى السنة الدراسية 1971-1972. وقد بيّن الإحصاء العام للسكان والسكنى المقام سنة 1975 أنّ تعميم التعليم في مستوى القاعدة لم يتحقّق بعد.

والواقع أنّ تقديرات النمو الديمغرافي كانت خاطئة وأصبح عدد الوافدين على المدارس يفوق التوقعات. وهو ما جعل هذا التطوّر الديمغرافي المشهود مسؤولاً بنسبة 90 % عن التطوّر الحاصل في نسب التمدّس<sup>(25)</sup> كما أنّ هذا النمو غير المتوقع أفضى إلى تكاثر عدد التلاميذ المسجلين في قائمة الانتظار خلال السنة الدراسية 1966-1967 والذين بلغ عددهم 55.976 طفلاً.

وهذه السنة الدراسية، هي التي كانت مؤهلة حسب الدراسات للاستيعاب كافة الأطفال في سن السادسة : وقد تحمّلت عبء سوء التقديرات الديمغرافي

(24) المصدر ذاته ص 6..

(25) Zaghلامي يونس، « L'enseignement en Tunisie, vingt ans après reforme de 1958 », Machrek, Maghreb, n° 78, 1977.

- يونس الزغلامي، التعليم في تونس، عشرون سنة بعد إصلاح سنة 1958، مشرق - مغرب عدد 78 سنة 1977 ص 49.

بعض الجهات الغربية الأقل نموًا فقد بلغ عدد المسجلين على قائمات الانتظار 9270 طفلاً بالكاف مقابل 3237 بالعاصمة و 3243 طفلاً بنابل.<sup>(26)</sup>

كما أنّ نسبة التمدرس رغم ارتفاعها بين السنة الدراسية (1958-1959) و (1967-1968) لم تكن عامّة، وبرز هذا التفاوت في مستوى جنسي وجهوي. ففي مستوى جنسي بقيت نسبة التمدرس لدى الفتيات متواضعة بالمقارنة مع نسبة الذكور فخلال سنة 1967-1968، أي عند نهاية العشرية بلغت نسبة تمدرس الذكور 82.96% مقابل 52.21% للإناث، وتفاقت هذه الاختلالات خاصة في المناطق الريفية الداخلية ففي القصرين بلغت نسبة التمدرس لدى الفتيان 69.52 مقابل 24.90 بالنسبة للفتيات في حين بلغت نسبة تمدرس الذكور في صفاقس 86.25 مقابل 60.25 للإناث.<sup>(27)</sup>

أمّا في مستوى جهوي فقد برزت الاختلافات في مستوى نسبة التمدرس بين الولايات الساحلية والداخلية خلال السنة الدراسية 1967-1968 كما يبيّن ذلك الجدول التالي.

| الولاية | نسبة التمدرس |
|---------|--------------|
| تونس    | 78.91        |
| سوسة    | 78.49        |
| صفاقس   | 73.84        |
| باجة    | 58.37        |
| جندوبة  | 52.23        |
| القصرين | 48.42        |

اختلاف سنة التمدرس حسب الولايات خلال السنة الدراسية 1967-1968<sup>(28)</sup>

(26) احصائيات حول التعليم، كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للتخطيط، 1966-1967، ص.27.

(27) دراسة حول التعليم الابتدائي، 16 مارس 1972، المصدر المذكور ص 09.

(28) المصدر ذاته ص 10.

كما برزت هذه التباينات داخل كل ولاية بين المعتمدات التابعة لها فعلى سبيل المثال بلغ معدل نسبة التمدرس في ولاية بنزرت 68.42% خلال السنة الدراسية 1966-1967، وقد تجاوزت هذه النسبة بمعتمدية رأس الجبل نسبة 81.07% مقابل 42.45% بسجنان، وإذا أخذنا نسب التمدرس حسب المعتمدات فإننا نجد معتمدية قرقنة تحتل المرتبة الأولى بـ 90.24% تليها معتمدية قصر هلال بـ 90.10% في حين تبلغ نسبة التمدرس في معتمدية مكث 39.07 والتي تبقى الأخيرة في الترتيب حسب المعتمدات<sup>(29)</sup>.

هكذا عرقل النمو الديمغرافي مبدأ الانتشار الأفقي للتعليم كما تصوّره إصلاح التعليم لسنة 1958، كما أنّ اختيارات السلطة أفضت إلى تباينات كبيرة في مستوى نسب التمدرس بين الجهات وهو ما يتعارض مع مفهوم ديمقراطية التعليم التي تستوجب توفر نفس فرص التعليم وما ارتبط به من رقي اجتماعي لكافة المناطق بصفة متساوية ودون استثناء. إنّ هذا الوضع زاد في تعميق الاختلالات الجهوية التي أفرزها الاستعمار والتي اعتبرت من أوكد التحديات الواجب تجاوزها بعد الحصول على الاستقلال. كما أبرز ضعف نسب التمدرس لدى الفتيات صعوبة تجاوز الموروث الثقافي حول المرأة رغم القوانين المعلنة لفائدتها منذ الاستقلال والتي لم تكن قادرة على تغيير الذهنات. إلا أنّ نقائص تطبيقات قانون إصلاح التعليم المعلن عنه في نوفمبر 1958 لا يبرز فقط في عدم القدرة على تحقيق التمدرس التام بل كذلك في كثرة الرسوب والانقطاع خلال المرحلة الابتدائية.

## (2) ارتفاع ظاهرة الرسوب والانقطاع :

### (أ) ارتفاع ظاهرة الرسوب :

إنّ جدوى تعميم التعليم لا يبرز فقط في عدد المسجلين في المدارس الابتدائية بل فيما تفرزه المؤسسة التربوية من نتائج.

إنّ العودة إلى الاحصائيات الرسمية لوزارة التربية تبين أهمية الرسوب والذي يأخذ نسقا تصاعديا حسب السنوات وتطوّر المستوى الدراسي كما يبيّنه الجدول التالي :

(29) المصدر ذاته ص 11.

| السنة الدراسية | المستوى الدراسي |               |               |               |               |               |                     |
|----------------|-----------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------------|
|                | السنة الأولى    | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة | السنة الخامسة | السنة السادسة | معدل السنة الدراسية |
| 1959-1960      | 29.0            | 20.5          | 22.4          | 24.1          | 33.3          | 41.4          | 26.8                |
| 1963-1964      | 30.1            | 20.0          | 24.3          | 27.3          | 32.9          | 36.5          | 27.5                |
| 1965-1966      | 29.4            | 20.1          | 24.2          | 25.2          | 30.5          | 36.5          | 36.9                |
| 1967-1968      | 31.1            | 23.5          | 25.9          | 26.7          | 32.8          | 39.3          | 29.2                |

تطور نسب الرسوب في التعليم الابتدائي 1959-1968<sup>(30)</sup>

إن ارتفاع ظاهرة الرسوب تزداد حدة في الأوساط الحضرية فقد بلغت نسبة الرسوب في تونس العاصمة وضواحيها خلال سنة 1966-1967، 28.1 % مقابل 21.1 % في ولاية جندوبة وهذا لا يعني البتة أن هذه الولاية تتمتع ببنية أساسية وإطارات تأطير أهم من العاصمة، بل لأن القدرة على الرسوب تكون ممكنة نسبياً في الأوساط الحضرية واستحالة ذلك في غالب الأحيان في الأوساط الريفية لأنّ الواقع الاجتماعي المتردي للعائلة يفرض على التلميذ مغادرة المدرسة للبحث عن أي شغل لتوفير حاجيات العائلة عوضاً عن الرسوب. وبالإضافة إلى أهمية ظاهرة الرسوب. أفرز تطبيق إصلاح نوفمبر 1958 ارتفاع ظاهرة الانقطاع خلال المرحلة الابتدائية لا سيما خلال السنة الخامسة. (والملاحظ أنّه لم يقع احتساب السنة السادسة لأنّ التلميذ سيغادر بصفة أو بأخرى المدرسة خلال هذه السنة) كما يبيّنه الجدول التالي :

(30) إحصائيات كتابة الدولة للتربية القومية حول التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 1966-1967، أرشيف الوزارة الأولى ص 31، الأرشيف الوطني.

| المستوى الدراسي | السنة الأولى | السنة الثانية | السنة الثالثة | السنة الرابعة | السنة الخامسة | السنوات |
|-----------------|--------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------|
|                 |              |               |               |               |               |         |
| 1964-1963       | 1            | 2             | 4             | 6             | 9             |         |
| 1967-1966       | 4            | 3             | 4             | 6             | 9             |         |
| 1971-1970       | 6            | 6             | 6             | 9             | 12            |         |

نسبة الانقطاع حسب المستوى الدراسي :<sup>(31)</sup>

وعموماً بلغ خلال الفترة الممتدة بين سنة 1963-1964 إلى حدود سنة 1971-1970 عدد المنقطعين في الثلاث سنوات الأولى من التعليم الابتدائي 137.904 تلميذاً، إنّ هؤلاء بحكم ضعف تكوينهم سيتحولون بعد سنوات معدودة إلى شبه أميين.

أمّا إذا أخذنا بعين الاعتبار الخمس سنوات الأولى من التعليم الابتدائي فإنّ عدد - المنقطعين بلغ 281.908 تلميذاً من مجموع 551.826 بلغوا السنة السادسة بقطع النظر عن مصيرهم، ويعني ذلك أنّ المؤسسة التربوية أصبحت تفرز على مدى طويل أو متوسط وبصفة مكلفة، أميين أو تلاميذ ينقصهم التكوين الأدنى للالتحاق بالمؤسسات المهنية إذا كانت متوفرة.

والملاحظ أنّ نسبة المنقطعين خلال الخمس سنوات الأولى من التعليم الابتدائي ارتفعت من 3.7 % خلال السنة الدراسية 1963-1964 إلى 7.5 % سنة 1970 - 1971 والأهم من ذلك أنّ نسبة 3.7 % كانت تهمّ عددياً 20.250 تلميذاً في حين أنّ نسبة 7.5 % سنة 1970 تهم 59.207 تلميذاً<sup>(32)</sup>.

إنّ هذه المعطيات جعلت المدرسة مصدر خوف وحيرة بالنسبة للأولياء، وهذا ما جعل العديد منهم غير متحمّس لا سيما في الأوساط الريفية لإرسال ابنه

(31) وزارة التربية القومية، إدارة الإحصائيات والتخطيط دراسة حول التعليم الابتدائي تونس 16 مارس 1972 ص 21.

(32) المصدر ذاته ص 27 - 28.

إلى المدرسة<sup>(33)</sup>. سيما وأنّ البنية الذهنية للمجتمع كثيرا ما ربطت التعلم بالارتقاء الاجتماعي عبر بلوغ الوظائف العليا في الإدارة. كما اعتبر التشغيل حقا ونتيجة طبيعية لمرحلة من الدراسة<sup>(34)</sup>.

إنّ الانقطاع خلف مشكلا اجتماعيا عميقا، سيما وأنّ المؤسسات الموضوعية لاحتضان المنقطعين كانت لاتفي بالحاجة خاصة في الأوساط الريفية وعموما يتوجه المنقطعون في الأوساط الحضرية إلى مدارس التكوين المهني (الملاسين - رادس - أريانة) وهذه المدارس لا تلبي الطلبات المتزايدة للمنقطعين - أمّا في المناطق الريفية أين تكون نسب الانقطاع أكثر ارتفاعا فإنّ الغالبية يوجّهون إلى التعليم الفلاحي. أمّا بالنسبة للفتيات، فإن كان بالإمكان توجيههن في الأوساط الحضرية إلى المراكز التابعة للاتحاد القومي النسائي (مثل مركز اللخمية بصفاقس) فإنّ المنقطعات في المناطق الريفية يجبرن على البقاء بالمنزل، وعموما لم تكن المؤسسات الموضوعية قادرة على استيعاب هذا السيل المتزايد من المنقطعين والذي بلغ حوالي 18 % من عدد التلاميذ المسجلين خلال المرحلة الابتدائية، ممّا عمّق ظاهرة البطالة والانحراف<sup>(35)</sup>.

الملاحظ أنّ ارتفاع الرسوب والانقطاع لا يسببان فقط مشكلا اجتماعيا معقدا بل كذلك عبئا ثقيلًا على ميزانية الدولة. إذ تبلغ كلفة التلميذ بحكم ارتفاع ظاهرة الرسوب والانقطاع 374 دينارًا عوضًا عن 105 دينارًا (في صورة انعدامه)<sup>(36)</sup> كما كان بإمكان الدولة خلال المرحلة الممتدة بين 1963-1964،

Grand Guillaume Gilbert, « Politiques d'enseignement au Maghreb quelles perspectives », *Maghreb*, 1er trimestre 1978- P 54.

جبلبار، قرانقيوم، السياسات التربوية في المغرب، ما هي آفاقها، مشرق - مغرب، الثلاثية الأولى، سنة 1978 ص 54.

(34) نجاة باشا، المرجع المذكور ص 183.

Chouikha Alya, « Conception et résultat de la réforme tunisienne de l'Enseignement (35 de 1958 », *RTSS*, 6e Année, Déc 1969, N19. P 61-62

علياء شويخة، مفهوم ونتيجة إصلاح التعليم بتونس المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ديسمبر 1969 عدد 19 ص 61-62.

Baffoun Alya, « Contribution à l'étude des pertes d'effectifs scolaires dans les pays (36 du tiers monde, l'exemple de la Tunisie », « société Tunisienne de psychologie » *Bulletin d'information n°3*, 1973 P6.

علية بقون، مساهمة في دراسة الخسائر العددية المدرسية في الأعوام الثلاثة من خلال المثال التونسي الشركة التونسية لعلم النفس، النشرة رقم 3، سنة 1973، ص 6.

إلى حدود 1970-1971 توفير نسبة 61 % كطاقة استيعاب إضافية<sup>(37)</sup> للتلاميذ الراغبين في الالتحاق بالمدارس خاصة أولئك الموجودين على قوائم الانتظار، لو انعدمت ظاهرة الرسوب والانقطاع.

لذا بقي التعليم، خلال العشرية الأولى من الإصلاح، قائما على ظاهرة الانتقاء السلبي، أي ذلك الانتقاء المفضي إلى الفشل والذي يلعب دورا أساسيا في المنظومة التربوية إذ أنّ هذا النمط المطبق آنذاك في فرنسا لا يهتم بمحتوى المواد المدروسة ولا بالنتائج المتحصل عليها بل بإقصاء طوال المرحلة الابتدائية لعدد متزايد من التلاميذ بهدف إفراز نخبة، من المتفوقين تكون عاكسة أكثر لطبيعة الانتماء الاجتماعي منها للقدرات الذهنية للتلميذ.

هكذا بدت أهم ثغرات المنظومة التعليمية بتونس كامنة في ضعف المردودية وتجلي ذلك في أهمية ظاهرة الرسوب والانقطاع، وهذه الظاهرة ارتبطت في حدّ ذاتها بعدد العوامل.

#### IV - عوامل ضعف مردودية المنظومة التعليمية بتونس :

##### 1) البرامج التعليمية :

إذا كانت نسبة الرسوب مرتفعة خلال السنة الأولى، فإنّ ذلك يعود إلى صعوبة تأقلم التلميذ مع المحيط المدرسي الجديد، وعدم تمكنه من الزاد اللغوي الضروري لمواصلة دراسته، أما في السنة الثانية فإن هذه النسبة تتراجع - بصفة ملموسة من 31.4 % إلى 23.5 % (سنة 1967-1968) ويعني ذلك أنّ التلميذ تأقلم مع المحيط الجديد وبدأ يحصل على أدوات المعرفة الأولية لمواصلة دراسته، إلا أنّ الصعوبات تبدأ من السنة الثالثة إلى حدود السنة السادسة حيث تصبح نسبة الرسوب تصاعدية، وهذا يرتبط بالأساس بإقحام اللغة الفرنسية منذ السنة الثالثة بعد أن تمّ إقرار تعريبها بصفة كلية بالنسبة للسنتين الأولى والثانية، فعلاوة على صعوبة فهم هذه اللغة، فإنّ بعض المواد الأساسية على غرار الحساب تصبح مدرّسة بالفرنسية، وهذا ما يكلف التلميذ مجهودات كبيرة لفهم هذه الدروس، وكثيرا ما يلجأ المعلمون إلى تعويض درس الحساب إلى درس في اللغة الفرنسية لتبليغ المعلومة إلى التلميذ، إضافة إلى

(37) دراسة حول التعليم الابتدائي، المصدر المذكور، ص 20، 16 مارس 1972.

أنّ تدريس اللغة الفرنسية يحصل في مرحلة حسّاسة من النمو العقلي للتلميذ في فترة لم يتمكن فيها بعد من السيطرة على قواعد لغته الأصلية<sup>(38)</sup>. ولعلّ عديد الخبراء في مجال التربية والتعليم من التونسيين والأجانب وعلى رأسهم جان دوبياس "نصحوا الحكومة سنة 1958 بإقصاء اللغة العربية من تدريس العلوم والتقنية في مراحل التعليم المختلفة ليكون المجال فسيحا أمام اللغة الفرنسية وحدها<sup>(39)</sup>. ولعلّ هذا الإجراء زاد في نسب الرسوب.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتخفيف ثقل برامج التعليم الابتدائي لا سيما - برنامج السنة السادسة، إلا أنّ هذا البرنامج بقي معقدا ومفضيا إلى مزيد الانتقاء.

كما ارتبط الرسوب والانقطاع بالأوضاع المادية للتلاميذ.

## (2) الواقع الاجتماعي للتلميذ وتأثيراته :

إنّ تطوّر ظاهرة الرسوب والانقطاع مرتبطة إلى حدّ بعيد بالواقع الاجتماعي للتلميذ. لذا فإنّ ارتفاع هذه النسبة في تونس يعكس في الواقع حدة المصاعب الاجتماعية من ذلك أنّ 42.15 % من التلاميذ الدارسين بالسنة السادسة من التعليم الابتدائي يندحرون حسب إحصائيات 1969 - 70 من أوساط اجتماعية فقيرة ذات دخل متواضع وغير مستقر إذ أنّ آبائهم يشتغلون عمّالاً يوميّين ويزداد هذا الواقع خاصّة بالجهات الداخلية، ففي جندوبة يمثل أبناء العمّال اليوميّين 59.92% مقابل 29.14 % في تونس العاصمة<sup>(40)</sup> وهو ما يفسّر حدة ظاهرة الانقطاع في جندوبة بالذات كما أسلفنا الذكر.

هكذا تبدو غالبية التلاميذ، لا سيما في الأوساط الريفية منحدرّة من أوساط فقيرة، اعتباراً أنّ أجر العامل اليوميّ الفلاحي لا يتجاوز 600 مليم في اليوم وهو يرتفع بصفة متواضعة في المجال الحضري، ثمّ إنّ هذه الفئة تشغل بصفة غير مستقرّة، فهي موسميّة، وأحيانا وقتية تعمل في حضائر التشغيل التي

(38) عليّة بقون، المرجع المذكور ص 8 و 9.

(39) عليّ الزيدي، "مشروع دوبياس ولغة تدريس العلوم بتونس" المجلة التاريخية المغربية السنة الثامنة عشر عدد 63-64 زغوان 1991 ص. 301.

(40) الوزارة الأولى، دراسة حول التربية القوميّة، الحصيلة، الجزء الأول دراسة قام بها توفيق مازيغ ص 175 جانفي 1972، الأرشيف الوطني.

توقرها - الدولة، أين يحصل العامل على نصف أجره عينا والنصف المتبقي نقداً، ثم إن تواضع الدخل لا يمسّ فقط فئة العمّال اليوميّين بل كذلك فئة الفلاحين الذين يمثل أبناؤهم المسجلون بالسنة السادسة ابتدائي نسبة 10.72 %. إذ أنّ 40.8 % من هؤلاء يستغلّون في المعدّل 2.3 هك في حين أنّ 0.17 % من الفلاحين يستغلّون أكثر من 100 هك فقط من الفلاحين يستغلّون أكثر من 100 هك، وفي حين ارتفعت نسب المنحدرين من أوساط فقيرة أو معدومة، مثل - أبناء الإطارات العليا والمهن الحرّة وأبناء أصحاب المؤسسات وإطارات الدرجة "أ" المنتمين إلى الوظيفة العموميّة أقل من 1 % من مجموع التلاميذ المسجلين بالسنة السادسة ابتدائي<sup>(41)</sup> ويزداد الوضع تعقيدا بالنسبة للفئات الفقيرة مع ارتفاع نسبة الإعالة للأولياء، حيث يبلغ معدّل الأبناء في العائلة الواحدة في تونس آنذاك وخاصّة في الأوساط الفقيرة 6.1% وتبدو ظاهرة العلاقة بين الانتماء الاجتماعي والرسوب بارزة من خلال الدراسة التي قام بها الشاذلي الفيتوري على مدرستين بالعاصمة، ففي مدرسة علي طراد تمكّن 27 تلميذا من مجموع 104 تلميذا مسجلين في السنة الأولى من بلوغ السنة الخامسة من التعليم الابتدائي، في حين أنّ على 40 مسجلاً في فرع المعهد الصادقي 25 منهم بلغوا السنة الخامسة، ورغم أنّ هاتين المدرستين، مدرستا تطيبق، ومتمتعان بنفس البنى التحتية فإنّ الفارق في النتائج مردّه الدخل العائلي إذ نجد 30 تلميذا في فرع المعهد الصادقي يبلغ دخل أوليائهم ما بين 20 و 230 ديناراً فأكثر، في حين أنّ آباء تلامذة مدرسة علي طراد يعيشون بالمدينة العتيقة ويتراوح دخل غالبيتهم بين 15 و 49 ديناراً وأنّ 1.3% منهم يتمتع آبائهم بدخل يتراوح بين 90 و 120 ديناراً<sup>(42)</sup>.

إنّ ضعف تواضع الدخل يؤثر سلباً على تغذية التلاميذ، الذين هم بحاجة ماسّة إلى أغذية نمو خاصّة وأنّ الوجبات الساخنة المقدمة للتلاميذ، بقيت رغم مجهودات الدولة منقوصة، إذ لا يتمتع بهذا النوع من الوجبات سوى 183.000

(41) المصدر ذاته ص 172، والملاحظ أنّ هذه الدراسة مست كلّ المدارس الابتدائية بالجمهورية التونسية وعددها 2180.

(42) Sraïeb Nourreddine, Enseignement, décolonisation et développement au Maghreb, (42 CNRS, Paris 1975, p. 146-147.

نور الدين السريب، التعليم، والتحرّر والتنمية في المغرب، المركز القومي للبحث العلمي باريس 1975 ص 146-147.

تلميذ. من مجموع 934.827 المسجلين بالمرحلة الابتدائية لسنة 1971-1972<sup>(43)</sup>.

إنّ ضعف الغذاء يقابله كثرة الطاقة المبذولة لبلوغ المدرسة خاصة في الأوساط الريفية ففي ولاية القصيرين يقطع التلميذ يوميًا 7 كلم لبلوغ المدرسة مقابل 3.4 كلم لتلاميذ ولاية سوسة<sup>(44)</sup>، إنّ هذا الوضع لم يكن مشجعاً على مواصلة الدراسة.

وعلاوة على نوعية البرامج التعليمية، والواقع الاجتماعي المتردي الذي تنزّل فيه إصلاح التعليم، كان تواضع تكوين إطار التدريس معرقلاً لتطبيق الغايات التي ضُبّطت أثناء صياغة قانون إصلاح التعليم لسنة 1958.

### (3) تواضع تكوين إطار التدريس :

لقد سعى أحمد بن صالح منذ توليه الإشراف على وزارة التربية بداية من جويلية 1968 إلى إبراز النقائص التي حالت دون تطبيق أهداف قانون إصلاح التعليم لسنة 1958 فقد ورد في أحد استجاباته ما يلي: "إنّ تطبيق غايات إصلاح التعليم التي ضُبّطت بينت عديد النقائص والتي بدأت تبرز نتائجها السلبية اليوم ومن أبرز النقائص والصعوبات هي مسألة تكوين المعلمين في جميع المستويات إنّ تعميم التعليم ودمقرطته اصطدمت بنقص الإطارات وقلة تكوينهم لذا يجب تنظيم عملية انتداب وتكوين الإطار التربوي."<sup>(45)</sup>

والواقع أنّ سرعة تطوّر التمدّس وعدم قدرة مدارس ترشيح المعلمين الاستجابة للطلبات المتزايدة لقطاع التعليم وتفضيل معظم الحاصلين على شهادة

(43) دراسة حول التعليم الابتدائي، المصدر المذكور ص 29، مع الملاحظ، أنّ علاوة على المنتفعين من وجبة ساخنة يوميًا، يتمتّع 352.000 تلميذاً بلمجة.

(44) المصدر ذاته ص 28.

(45) « La réforme de l'enseignement, les difficultés à vaincre », interview de Ahmed Ben Salah, in Servir, P 19 (sans date).

إصلاح التعليم الصعوبات الواجب التغلب عليها، استجواب للوزير أحمد بن صالح، سارفير ص 19 (بدون تاريخ).

البكالوريا مزاولة تعليمهم العالي أجبر الوزارة على الاستئجار بخدمات مدرّسين ينقصهم التكوين والكفاءة كما يبرز ذلك الجدول التالي.

| معلّمون | مدرّبون صنف أوّل | مدرّبون صنف ثاني | معوّضون | المجموع |
|---------|------------------|------------------|---------|---------|
| 8943    | 3252             | 6221             | 392     | 18808   |

### توزيع إطار التدريس حسب الصنف بتونس خلال السنة الدراسية 1970-1969<sup>(46)</sup>

نلاحظ من خلال الجدول أنّ أكثر من نصف إطار التدريس هم مدرّبون من الصنف الأوّل وخاصة من الصنف الثاني، مع الملاحظ أنّ المستوى التعليمي لهؤلاء لا يفوق السنة الثالثة من التعليم الثانوي ومعظمهم من غير المرسمين في خططهم - وهؤلاء بحكم تواضع مستواهم العلمي وعدم معرفتهم للطرق البيداغوجية العصرية غير قادرين على القيام بمهام التأطير على أحسن وجه. كما أنّ نسبة كبيرة من المعلمين هم ليسوا من خريجي المدارس الترشيحية. بل من خريجي الجامعة الزيتونية، فخلال السنة الدراسية 1966-1967 نجد أكثر من 5300 مدرّس من المتحصّلين على شهادة التحصيل مقابل حوالي 3000 فقط من خريجي مدارس الترشيح<sup>(47)</sup> والملاحظ أنّ خريجي الجامعة الزيتونية فضلا عن أنّهم يتقنون لغة واحدة، لم يتلقوا تكويناً بيداغوجياً مسبقاً يؤهلهم للحياة المهنية.

إنّ ضعف مستوى التأطير كان من بين أهم عوامل ضعف مردودية المؤسسة التعليمية خاصّة وأنّ ضعف التأطير يكون مطروحاً بكلّ إلحاح في المناطق الريفية لتكاثر عدد المدرّبين بحكم تجمع المعلمين في الأوساط الحضرية الكبرى كما يبيّن ذلك الجدول التالي :

(46) Aspects de l'Enseignement primaire en chiffres pour l'année 1969-1970 . Fascicule III, Enquête sur le personnel enseignant, premier ministère Page 52.

مظاهر التعليم الابتدائي حسب الأرقام، لسنة 1970-1969، الجزء الثالث، تحقيق حول إطار التدريس، الوزارة الأولى 52.

(47) إحصائيات حول التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 1966-67، المصدر المذكور، ص 31.

| الولاية | الصنف | المعلمون | %     | مدرّبون<br>صنف<br>أول | %     | مدرّبون<br>صنف<br>2 | %     | المعوضون | %    |
|---------|-------|----------|-------|-----------------------|-------|---------------------|-------|----------|------|
| تونس    |       | 2144     | 61.3  | 604                   | 17.22 | 691                 | 19.07 | 68       | 1.93 |
| صفاقس   |       | 1055     | 56.18 | 325                   | 17.31 | 469                 | 24.97 | 29       | 1.54 |
| سوسة    |       | 1380     | 56.01 | 453                   | 18.38 | 602                 | 24.43 | 29       | 1.18 |
| قفصة    |       | 461      | 38.87 | 177                   | 14.92 | 516                 | 43.51 | 32       | 2.70 |
| القصرين |       | 199      | 28.68 | 101                   | 14.55 | 345                 | 49.71 | 49       | 7.06 |
| جندوبة  |       | 226      | 26.1  | 183                   | 21.13 | 440                 | 50.8  | 17       | 1.96 |

توزيع إطار التدريس حسب أصنافهم في الولايات (1962-1970) (48) :

نلاحظ من خلال الجدول التفاوتات الكبيرة في مستوى توزيع إطار التدريس بين الجهات حيث يوجّه معظم المربين إلى المناطق الريفية المحرومة، ففي جندوبة نجد نصف المدرسين من المدرسين صنف 2، ومن بين هؤلاء نجد أكثر من 90 % (413 مدرّسا من مجموع 440) من غير المرسمين، وهو ما يفسّر الضعف الكبير في مستوى القدرة على التأطير وبالتالي ارتفاع ظاهرة الرسوب وخاصة الانقطاع. إنّ هذه الأوضاع تتناقض مع مبدأ ديمقراطية التعليم والتي من المفروض أن توفر نفس الفرص لكل الفئات والجهات على حدّ السواء.

إلا أنّ وضعية إطار التدريس لا يجب أن ينظر إليها فقط من زاوية تواضع تكوين أغلب إطاراته والذي عرقل إلى حدّ بعيد مردودية وجدوى المنظومة التربوية بل كذلك إلى وضعيته المادية خاصة أولئك الذين يشتغلون بالأرياف وهذا ما حال هو الآخر دون ارتقاء المؤسسة التربوية.

#### 4) الوضع المادي لإطار التدريس :

لئن وضّح قانون 4 أكتوبر 1958، التوجهات العامة للسياسة التربوية في البلاد والقائمة على مبدأ تعميم التعليم وتعبيره فإنّه بقي صامتا فيما يتعلق بواقع المعلم من حيث ظروف عمله ووضعته المادي وطموحاته المشروعة.

(48) تحقيق حول إطار التدريس، المصدر المذكور، ص 24-25.

لقد بدا الواقع المتردّي للمعلّم من خلال انخفاض كلفة التلميذ في المرحلة الابتدائية والتي تبلغ 17.457 د، وهي من أخفض ما هو موجود في العالم (في المغرب الأقصى) (26.142) (49).

وهذا الانخفاض يفسر أساسا، بضعف أجور المعلمين، إذ يوجد المعلم في مستوى التراتبية الوظيفية في صنف "ب" بالنسبة للحاصلين على البكالوريا والتي تتراوح - أجورهم بين 40 و 100 دينار، وكذلك بالنسبة للمدرّبين والتي تتراوح أجورهم بين 25 و 70 دينارا. إضافة إلى تواضع المردود المالي عند الارتقاء في السلم الوظيفي بالنسبة للمرسمين وانعدامه بالنسبة للمدرّبين.

وقد أكدت عديد المقالات الصادرة بالصحافة الوطنية على هذا الواقع المتردّي للمعلمين والذي جعل العديد لا يرغب في الاضطلاع بهذه المهمة، فقد بينت جريدة الاستقلال ذلك بقولها : "إنّ المعلمين يفضلون بقية الوظائف عن وظيفتهم... وذلك من جرّاء وضعيتهم الشاذة وسوء سلوك إدارتهم وغير لائق بحال أن نترك نفسية المعلم على هذا القلق فهو يرى زميله المتوظف يتمتّع بامتيازات لم يتمتّع بها المعلم المسؤول عن مصير نشء كامل." (50)

ويزداد واقع المعلم تردّيّا لما يعبّر في منطقة ريفية حيث تبعد المدرسة عديد الكيلومترات عن الطريق الرئيسية ويلتفت إلى مرافق الحياة العامة فلا يجد سوى الفراغ فلا النور الكهربائي ولا الماء الجاري ولا الهاتف وحتى التموين يجب أن يتزوّد منه دوريا بما يكفي لمدّة أسبوع على الأقل." (51)

وقد سعت نقابة التعليم الابتدائي منذ سنة 1958 للعمل من أجل تحسين الوضع المادي والمعنوي للمعلمين.

وقد تعدّدت المحادثات وتكرّرت الوعود واكتست منذ سنة 1963 صبغة رسمية وفي سنة 1968 أي بعد 10 سنوات من صدور قانون إصلاح التعليم ضبّطت حدود مراجعة الوظيفة التعليمية وتمت خلال اللقاء الذي جمع بوبكر

(49) توفيق مازيغ، دراسة حول التعليم الوطني، الجزء الأول ص 130.

(50) جريدة الاستقلال، ليوم 21 نوفمبر 1958، العدد 156 - الأرشيف الوطني.

(51) جريدة الشعب ليوم 16 فيفري 1966 - الأرشيف الوطني.

عزيز الكاتب العام لنقابة التعليم الابتدائي بمسؤولين عن سلطة الإشراف يوم 28 ديسمبر 1970 الاستجابة لبعض رغبات رجال التعليم الابتدائي.<sup>(52)</sup>

هكذا دفع المعلمون الثمن باهظا لسياسة نشر التعليم وتعميمه وتجلي ذلك في ضعف أجورهم وانسداد آفاق الارتقاء المهني أمامهم وتراجع منزلتهم في مستوى التراتبية الاجتماعية رغم الرسالة النبيلة والشاقة التي اضطلع بها هؤلاء في إنجاح محتوى قانون 1958 بكل ما كان يحمله من طموحات وتطلعات.

#### الخاتمة :

هكذا بدت عملية إصلاح التعليم لسنة 1958 رغم النجاحات المسجلة خاصة في مستوى الارتفاع الهام الذي شهدته نسب التمدرس، غير قادرة للاستجابة لرغبات وتطلعات أوسع الفئات الشعبية والتي اعتبرت النجاح في التعليم موقرا لامكانيات الرقي الاجتماعي، سيما بالنسبة للفئات المحرومة، كما لم يتمكن إصلاح التعليم لسنة 1958 من تجاوز واقع الاختلالات الجهوية الذي كرّسه الاستعمار بل زاد في تعميق هذا الاختلال والذي هو عاكس لاختلالات اقتصادية واجتماعية أعمق.

ومهما يكن من أمر وفرّ التعليم رغم ما كان يحمله من نقائص وسلبات إطارات مشهودا لها بالكفاءة في مختلف الميادين سيما وأنها نتاج لسياسة انتقاء صارمة في مختلف المستويات.

(52) أنظر صدى المربي، نشرية داخلية تصدرها النقابة القومية للتعليم الابتدائي بتونس، العدد 2 جانفي 1971 ص 30.

## مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية

بوعلام بلقاسمي

عميد كلية الآداب بجامعة وهران

ظلت صحافة الحركات الاستقلالية بالمغرب العربي، ولمدة طويلة، أهم منبر للتعبير عن طموحات وتصورات وآفاق الشعوب المغاربية المستعمرة وأبرز فضاء لطرح الأفكار الوجدانية للتيارات السياسية والزعامات الوطنية. ولعل أخصب فترة هي تلك التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال، بالنظر إلى كثرة العناوين الصحفية وتعدد الأقاليم وتشعب الموضوعات، فأفضى ذلك إلى تنوع الطرح والأفكار. وقد انصبت في مجملها، بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والأيدولوجية، في بوتقة وحدة النضال والكفاح ضد الاستعمار بمنظور استقلالي وحدوي.

ومن سمات تلك الفترة كان الابتعاد النسبي عن طرح القضايا القطرية بشكل منعزل وانفرادي، بل تناولها ومعالجتها في إطار مغاربي جامع. فتواصل كفاح تونس بنضال مراكش وبمقاومة الجزائر للاستعمار عبرت عنه صحافة الحركات الوطنية بسعي شعب بأكمله - شنته التاريخ ووحده الاستعمار - إلى الحرية وبناء المصير الموحد.

اهتمت صحافة الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها (الاستقلالية، الإصلاحية، الاندماجية) بما كان يجري في بلدان المغرب العربي،

خاصة تونس التي كانت تربطها صلات متينة وتاريخية بالوطنيين الجزائريين. وأضحت المسألة التونسية بذلك من أولويات اهتمامات الجرائد الجزائرية التي تابعت عن كثب الأحداث داخل تونس، ونشاطات الزعامات التونسية في الخارج وتصريحاتها، ومواقف الإدارة الاستعمارية مما كان يحدث فيها وتبعات ذلك على الوضع في الجزائر.

وقد اخترنا بمناسبة انعقاد هذا الملتقى الدولي المتميز، أن نتناول موضوع "مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية بين 1956 و1958". وتعتمد مقاربتنا المنهجية لهذا الموضوع ليس على دراسته من منظور كمي يركز على مسح شامل للمقالات التي نشرتها كل من صحيفتي **المقاومة والمجاهد**<sup>(1)</sup> من 1956 إلى 1958، وإنما من خلال اختيار موضوعات بارزة طبعت العلاقات بين تونس والثورة الجزائرية، وكيفية معالجتها من قبل الصحيفتين الناطقتين باسم جبهة التحرير الوطني.

مما لا شك فيه أن فرنسا الاستعمارية كانت تأمل في تكثيف الضغط على الثورة الجزائرية وخنقها بعد استقلال كل من المغرب وتونس. ولعل أكبر نجاح لفرنسا في نهاية 1955 وبداية 1956 هو توقف الكفاح المسلح في كلا البلدين ومن ثم تفكك الجبهة المغاربية الواسعة وتقلصها إلى المجال الجزائري.

\* لم يكن بوسع تونس عشية استقلالها أن تعلن صراحة لا عن دعمها للكفاح المسلح في الجزائر ولا عن تأييدها لجبهة التحرير الوطني، وذلك راجع إلى الوجود العسكري الفرنسي والنفوذ الاقتصادي المتواصل لفرنسا حتى بعد

(1) صدر العدد الأول لجريدة المقاومة الجزائرية بتاريخ الفاتح نوفمبر 1956، وكانت صحيفة نصف شهرية تطبع في تونس بمطبعة صغيرة بنهج المفتي قرب جامع الزيتونة. لاقت دعما كبيرا من طرف السلطات التونسية ونجدها كثيرا ما تنقل بيانات الحكومة التونسية وتصريحات الرئيس بورقيبة المتعلقة بالثورة واتحاد الشمال إفريقي. تم توقيفها في جويلية 1957 بقرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتبائن طبعاتها الثلاث: الأولى صدرت في باريس في نهاية 1955، الطبعة الثانية صدرت في المغرب في أبريل 1956 وتحمل الشارة (ب)؛ وكانت طبعة تونس هي الثالثة وتحمل الشارة (ج).

أما جريدة **المجاهد** فقد بدأت الصدور في بالجزائر العاصمة في جوان 1956، ثم انتقلت إلى المغرب قبل أن تنتقل إلى تونس بدءا بالعدد 11 بتاريخ الفاتح نوفمبر 1957. وصدرت المجاهد في طبعين عربية وفرنسية مختلفتي العناوين والمحتوى. كانت تطبع في مطبعة لابراس بباب البحر بتونس العاصمة. وقد لاقت هي الأخرى دعما كبيرا من السلطات التونسية، وكان التونسيون هم الذين يسهرون على صقل إخراجها.

استقلالها. أما عن نظرة جبهة التحرير الوطني إلى استقلال تونس، فكانت متباينة بين مؤيد ومعارض.

فقد الوفاء الخارجي للجبهة الذين كانوا يتواجدون بالقاهرة، وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر والحسين آيت أحمد، وكذا قادة المنطقة الأولى والثانية لجيش التحرير الوطني الجزائري على طول الحدود الجزائرية - التونسية، كانوا يفضلون استمرار الكفاح في تونس من أجل تحقيق تحرير المغرب العربي بأكمله ووحدته؛ وقرروا مواصلة التعامل مع شبكات صالح بن يوسف وأنصاره التي كانت تسهل عملية تزويد الثورة الجزائرية بالسلاح<sup>(2)</sup>.

وأما قادة الداخل، فقد قرروا التعاون مع الحكومة التونسية الجديدة التي أبدت هي الأخرى رغبتها في التعاون مع الثورة الجزائرية بفضل تضامن الشعب التونسي.

وفي مؤتمر الصومام قررت جبهة التحرير التنسيق مع الحكومة التونسية في الميدان السياسي والجهادي، وحظي الجانب العسكري باهتمام كبير خاصة فيما يتعلق بتموين جيش التحرير بالأسلحة<sup>(3)</sup>. وكانت الثورة تترك، حسب جريدة المقاومة<sup>(4)</sup>، أن تضامن حكومة بورقيبة معها كان نتيجة ضغط الشارع التونسي المساند لكفاح الشعب الجزائري من جهة، وحرصها على كسب الجزائريين إلى صفها وتضامن جبهة التحرير مع نظامها وبالتالي إحلال استقرار البلاد مما يفسح للرئيس بورقيبة المجال في التعامل مع فرنسا بأيدٍ غير مكبلة.

وبالرغم من ذلك فإن المواقف السياسية للحكومة التونسية لم ترق إلى مستوى طموحات قيادة الثورة الجزائرية في نظر بعض أفرادها<sup>(5)</sup>، بل كانت تختلف مع الرئيس بورقيبة في التوجهات السياسية والأيدولوجية من جهة، وفي رفضها القبول بسياسة المراحل التي كانت تعتبرها بمثابة القبول بتجزئة الأرض والسيادة من جهة أخرى. بينما كان الحبيب بورقيبة يرى أن فرنسا

(2) المدني، أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1988، ص 152.

(3) البجاوي، محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، بيروت دار الفكر الحديث، 1971، ص 123.

(4) جريدة المقاومة الجزائرية، الطبعة التونسية، العدد 2، 15 نوفمبر 1956، ص 12.

(5) الديب، فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة، ط1، 1984، ص 189.

سوف تتنازل لا محالة عن الجزائر ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التفاوض، كما سبق أن تنازلت عن تونس والمغرب، فالأمر لديه لا يتطلب حلا عسكريا بل يقتضي حلا سلميا تفاوضيا حتى لو أدى ذلك إلى القبول بما قبلت به تونس والمغرب في 1955<sup>(6)</sup>. ويبدو أن الرئيس التونسي قد أدرك من خلال خطاب 19 أبريل 1956، أن استقلال تونس بدون الجزائر يعتبر استقلالا ناقصا، وأن الوضع في الجزائر يؤثر على صفو العلاقات التونسية - الفرنسية خاصة مع تزايد القمع الفرنسي للشعب الجزائري.

كانت ثقة وآمال بورقيبة كبيرة في إقناع الطرفين بوجهة نظره، فبادر منذ لقائه بفرحات عباس في شهر أوت 1956 بسويسرا إلى طرح اقتراحاته للتفاوض بين طرفي النزاع في إطار الاتحاد الفرنسي - الشمال إفريقي. وتضمنت هذه المقترحات عدة نقاط، أهمها :

1- تقديم ضمانات كافية للجزائريين يتم فيها اختيار ممثلين للتفاوض مع فرنسا.

2- لا يتم إيقاف القتال إلا بعد التأكد من الضمانات على أساس أن فرنسا ما زالت لا تعترف بجهة التحرير الوطني.

3- إطلاق سراح الزعماء المعتقلين.

4- عقد مؤتمر بحضور ممثلين عن الدول العربية ودول البحر الأبيض المتوسط لدراسة المقترحات ومتابعة تنفيذها من طرف فرنسا.

لم تكن خطة بورقيبة مرضية لجهة التحرير الوطني كما عبرت عنه جريدة المقاومة<sup>(7)</sup> في عددها الأول الصادر في 1 نوفمبر 1956، والتي حددت المآخذ على الخطة في أنها لم توضح الوضع السياسي للجزائر مستقبلا من

(6) صرح الرئيس الحبيب بورقيبة في خطاب يوم 19 أبريل 1956 : " إن تونس المستقلة تتألم من الحرب الفاشية المهيمنة على الشعب الجزائري الشقيق وتصرح هذه الحكومة بأنها سوف تبذل كل ما في وسعها لتساعد على إيجاد الحلول السلمية التي تضمن للشعب الجزائري الشقيق حقوقه الوطنية ليسود الاطمئنان كامل أقطار شمال إفريقيا ويزول آخر عامل يكرر صفو العلاقات بين الشعبين التونسي والفرنسي". انظر :

الحبيب بورقيبة، من أقوال المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة، تونس: شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، ط 2، 1984، ص 183.

(7) جريدة المقاومة، العدد الأول، 1 نوفمبر 1956، عنوان المقال: جبهة التحرير الوطني تصرح.

جهة، ومن جهة ثانية فإن وقف إطلاق النار كان يخدم مصالح الجيش الفرنسي الذي كلفته الحرب إنفاقا عسكريا متقلا للخرينة الفرنسية<sup>(8)</sup>.

وخوفا من تعرضها لضغوط بورقيبة، مدعما بالملك محمد الخامس، لقبول الخطة وتقديا لأي اصطدام معه؛ فضلت جبهة التحرير الوطني التوجه إلى القاهرة لعقد الدورة السنوية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وكانت أهداف الجبهة من الكفاح المسلح هو الحصول على اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر كمبدأ أساسي ومنطلق لعملية التفاوض، وليس غاية يرجى إدراكها من وراء عملية التفاوض كما طرحتها خطة بورقيبة<sup>(9)</sup>.

وعلى الرغم من فشل هذه الوساطة التونسية بدعم من المغرب، فإن العملية برمتها خدمت القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة عندما رفعت توصية لتسجيل الوساطة في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1957.

وفي وقت كثرت فيه الضغوط على الثورة الجزائرية لتلين مواقفها من مسألة المفاوضات، جاءت حادثة قصف الطيران الحربي الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية وسقوط عشرات الضحايا من التونسيين والجزائريين، لتعلن عن الموت النهائي للوساطة التونسية المغربية ودفن خطة بورقيبة. ومن انعكاسات هذه الجريمة أن زاد التلاحم الشعبي التونسي مع الثورة الجزائرية من ناحية، وأدخلت العلاقات الفرنسية التونسية في مرحلة من التوترات والأزمات من ناحية أخرى وذلك بعد تعدد شكاوي تونس لمجلس الأمن مطالبة فيها بتصفية ما بقي من القواعد الفرنسية فوق الأراضي التونسية..

أما عن رد فعل جبهة التحرير الوطني على هذا الاعتداء، فقد اعتبرت أنه يدخل في سلسلة من المؤامرات والتهديدات لكسر وحدة المغرب العربي بعزل الجزائر عن تونس وإيقاف تضامن شعبها مع الثورة التحريرية<sup>(10)</sup>.

Chikh, Slimane, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger : OPU, 1981, (8 p.105).

(9) جريدة المجاهد، العدد 12، 15 نوفمبر 1957، عنوان المقال : " لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال... لماذا ؟ "

(10) جريدة المجاهد، العدد 18، 16 فبراير 1958، عنوان المقال : " بلاغ من جبهة التحرير الوطني حول العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف".

ولا مناص من أن تونس وجبهة التحرير قد عقدتا أمالا كبيرة على مؤتمر طنجة الذي جمع الأحزاب الاستقلالية بالمغرب العربي في نهاية أبريل 1958، للخروج بقرارات سياسية وعملية لتدعيم صفيهما في مواجهة العدوان الفرنسي؛ إلا أن عدم العمل على تنفيذها من طرف المشاركين في مؤتمر تونس في جوان 1958 لاعتبارات مختلفة، حولتها إلى خيبة سياسية كبيرة ودخول فكرة وحدة المغرب العربي في مرحلة شبه غيبوبة. فحزب الاستقلال عرف صراعات حادة في صفوفه أدت إلى انقسامه مع بداية 1959، إضافة إلى دخول كل من المغرب وتونس في خلاف سياسي حاد بعد اعتراف تونس بدولة موريتانيا التي كان يعتبرها الوطنيون المغاربة إقليما مغربيا<sup>(11)</sup>. كما كان لمجيء الجنرال ديغول إلى السلطة انعكاسات على سياسات الأطراف المغربية تجاه بعضها البعض ومع فرنسا.

أما نجاح مؤتمر تونس فتمثل في وقوف المغاربة موحدين إلى جانب تونس في معركة الجلاء. وقد اعتبرت جريدة المجاهد في عددها 26 أن هذه المسألة "تكتسي صبغتها الحاسمة، فانتقلت من إطارها المحلي التونسي لتأخذ مكانها في الصف الأول من مشاكل المغرب الموحد المستعجلة..."<sup>(12)</sup>. وقد حذرت جبهة التحرير من مؤامرات السلطات الفرنسية التي سارعت إلى إظهار "تفهمها" لقضية الجلاء واستعدادها لمناقشتها بغية نسف مؤتمر تونس قبل انعقاده. واعتبرت أن الجنرال ديغول استطاع أن "يفتح فجوة مع تونس والمغرب ليتمكن من مواصلة الضغط على الجزائر بسهولة أكثر (...). هذه هي خطة ديغول، إنها تهدف إلى جعل تونس والمغرب حليفين للاستعمار الفرنسي في الجزائر أي بعبارة صريحة أنها تريد أن تجعل تونس والمغرب يقتسمان معها جثة الشعب الجزائري"<sup>(13)</sup>. وظل هاجس القيادات الجزائرية المختلفة منذ 1956 الخوف من تحول مواقف كل من تونس والمغرب تجاه الثورة بضغط من فرنسا وحلفائها، وبالتالي توقف دعمهما للثورة بالمال والسلاح. ولذا قررت

اتخاذ القاهرة مقرا لعدد من هيئاتها الفاعلة بعيدا عن أي ضغوط ومساومات محتملة<sup>(14)</sup>.

\* ولعل أعنف أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية هي التي وقعت من جراء إبرام اتفاقية 30 جوان 1958 بين الحكومة التونسية وفرنسا، تسمح بواسطتها تونس للشركة الفرنسية للأشغال البترولية للجنوب الجزائري STRAPSA بتمرير أنبوب نفط عبر الأراضي التونسية، ينطلق من إيجلي بجنوب شرق الجزائر ليصل إلى خليج قابس بغية تصديره نحو فرنسا. وسرعان ما أزم الإعلان عن هذا الاتفاق العلاقة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني، حيث أدانتها هذه الأخيرة بشدة واعتبرتها دعما سياسيا واقتصاديا من طرف الحكومة التونسية لصالح المستعمر الفرنسي.

كان التوقيع على اتفاقية أنبوب النفط إيذانا بتحول جديد في العلاقات بين النظام التونسي والثورة الجزائرية، وربما نهاية لعهد وفاق وبداية لأزمة كبيرة لم يعد معها ممكنا الاستمرار في سياسة وسط تحفظ التوازن بين حقيقة ما تريده الجبهة وواقع مجال حرية الحكومة التونسية في المناورة<sup>(15)</sup>.

إثر التوقيع، بادرت جريدة المجاهد إلى نشر النص الكامل للمذكرة التي رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة التونسية، وأرادت من وراء ذلك إنزال الخلاف بين الطرفين إلى الجماهير التونسية والجزائرية على حد سواء. وقد شرحت المذكرة التبعات الخطيرة التي تترتب على توقيع تلك الاتفاقية مركزة على نقاط أساسية هي :

- 1- الاتفاقية تعني ضمنا اعتراف تونس بحق فرنسا في التصرف بثروات صحراء الجزائر.
- 2- موافقة تونس تعتبر خرقا صارخا لمعاهدة طنجة .
- 3- الاتفاقية تعني اعتراف تونس بأن فرنسا هي الفاعل الأساسي الوحيد في الجزائر .

(11) بلقرين، عبد الإله وآخرون، الحركة الوطنية والمسألة القومية، بيروت، ط 1، 1992، ص 73 وما بعدها.

(12) جريدة المجاهد، العدد 26، 2 جويلية 1958، عنوان المقال: "الجلاء عن تونس: ثمرة الكفاح والتضامن".

(13) جريدة المجاهد، العدد 26، 2 جويلية 1958، عنوان المقال: "وحدة المغرب العربي في الامتحان".

(14) حربي، محمد، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، بيروت : دار الكلمة، ط 1، 1983، ص 178. ط 1، 1983، ص 178.

(15) الميلي، محمد، مواقف جزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، 1984، ص 107.

وعلى ذلك ردت الصحافة التونسية بتبرير الاتفاقية على أسس اقتصادية واجتماعية محضه، لم تهدف تونس من ورائها المساس بحق الجزائريين في الاستقلال عن فرنسا، وإنما اعتبرتها صفقة مربحة لتونس تمكّنها من تلبية بعض حاجيات مواطنيها في طلب الخبز والشغل.

لم تتردد الجبهة في وضع المزيد من الضغط على الحكومة التونسية من خلال جريدة المجاهد في طبعتها التونسية، في مقال افتتاحي كان عنوانه "الخبز المسموم"<sup>(16)</sup>، معتبرة أن الحرية تشكل أولوية المعركة وأن كل الاعتبارات الأخرى تبقى ثانوية.

أدى الجدل حول هذه الاتفاقية إلى تسخين الجو السياسي في تونس وأضحت الأزمة مفتوحة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني، وربما تكون قد بعثت الروح في بعض "بقايا اليوسفية" وأنصار القومية العربية الذين لم يكونوا مرتاحين للاتجاه الذي سلكه نظام بورقيبة في مجال العلاقات الخارجية. وكانت مقالات صحيفة المجاهد حول القومية العربية وانتصاراتها في العراق ومصر، قد وجدت أذانا صاغية لدى الأوساط التونسية التي لم تكن راضية على ابتعاد تونس عن المجال العربي ومستاءة من تقربها من الغرب.

إن تفاعل كل ذلك مع تواجد قوات لجيش التحرير الجزائري على طول الحدود التونسية الجزائرية كان ينظر إليه كعامل عدم استقرار وتخوف على طبيعة نظام الحكم، خصوصا إذا التزم بشكل أو بآخر مع التيار الناصري الذي كان قد امتد بشكل واضح في المغرب العربي، حتى وإن لم يكن قد تبلور في تنظيمات حزبية قائمة بذاتها<sup>(17)</sup>.

ومن مظاهر هذا التوتر في العلاقات بين الطرفين لجوء السلطات التونسية إلى حجز العدد 28 من صحيفة المجاهد بينما كان تحت الطبع وقبل أن ينزل إلى السوق. ولا يستبعد أن تكون السلطات التونسية قد أخذت علما بمضمون العدد 28، علما أن العدد الذي سبقه لقي صدى واسعا في أوساط المثقفين التونسيين وكذا العامة بسبب لهجته في نقد اتفاقية إيجلي والصيغة

المشرقة التي تحدث بها عن القومية العربية. وفوق هذا، فإنه من غير المستبعد أن الحكومة التونسية لم تعد ترى بعين الرضى وجود إعلام جزائري مستقل، يشتغل فوق أراضيها ويخاطب رأيها العام، والأخطر من ذلك فإنه أصبح في رأيها يشكل مصدر تشويش وقلق في تونس.

وهذا ما دفع بالحكومة التونسية إلى اتخاذ إجراءات أخرى كرد فعل على تصريحات قادة الجبهة ومقالات جريدة المجاهد، أهمها توقيف بث إذاعة صوت الجزائر بتونس، وحجز مساعدات أرسلتها دول صديقة وموجهة للهلال الأحمر الجزائري في شهر جويلية 1958. كما طالت عملية الحجز كمية هامة من الأسلحة كانت على وشك عبور الحدود التونسية الجزائرية لتدعيم جيش التحرير بالداخل<sup>(18)</sup>. وقد اعتبرت صحيفة المجاهد في عدد 29، أن هذه "الإجراءات السلبية" لا تخدم قضية البلدين الشقيقين بل تصب لصالح الجنرال ديغول الذي استطاع أن يحدث شرخا خطيرا في العلاقات الأخوية التونسية - الجزائرية<sup>(19)</sup>. غير أنه يبدو جليا من خلال قراءتنا للعدد 29 أن قيادة الثورة قد أدركت أن الخلاف أخذ أبعادا قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة بين الطرفين، فسارعت إلى تليين لهجتها واعتماد الاتصالات والسرية مع الطرف التونسي بدل اللجوء إلى التشهير وطرح المشكل أمام العامة. وقد خلا العدد من أي إشارة صريحة إلى الأزمة أو ذكر لعملية احتجاز العدد 28، أو أي من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية خلال الأزمة.

وسرعان ما احتوى الطرفان خلافتهما بشأن الأنبوب في اجتماعات سبقت الإعلان عن نشأة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية. وحتى وإن لم توضح تلك الاجتماعات آليات حل الخلاف، إلا أن قرار تونس بتجميد اتفاق إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر أعاد المياه إلى مجاريها وأكسب الثورة الدعم السياسي التونسي الضروري؛ بالرغم من مخاوف الطرفين. فالجانب التونسي كان متخوفا من اتساع نشاطات الثورة داخل التراب التونسي وانعكاساتها على ذهنية الشعب التونسي، وأمن البلاد وسيادتها أمّا الجانب الجزائري فكان جد

(18) حربي، مرجع سابق، ص ص 178-179.

(19) جريدة المجاهد، العدد 29، 17 سبتمبر 1958، عنوان المقال: "ديغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية".

(16) جريدة المجاهد، العدد 27، 22 جوان 1958، عنوان المقال: "الخبز المسموم".

(17) الميلي، محمد، مواقف جزائرية، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، 1984، ص ص 116-117.

منزعج ومتوترا لمحاولات الحكومة التونسية فرض الرقابة على مختلف أعمالها.

وتأكيدا لمواقفها القديمة - الجديدة الداعمة للقضية الجزائرية، وتعبيرا منها عن فتح صفحة جديدة في العلاقات بينها وبين الثورة، سارعت الحكومة التونسية إلى إعلان اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية في اليوم الثاني من الإعلان عنها<sup>(20)</sup> على الرغم من إدراكها بأن ذلك من شأنه تكبير صفو العلاقات التونسية - الفرنسية خاصة وأنها بلد حديث الاستقلال، قليل الثروات ومهدد بالإجراءات الانتقامية الفرنسية.

أما القيادة الجزائرية، فقد أرادت من خلال اختيار تونس مقرا لحكومتها بداية من نوفمبر 1958 بعدما كانت بالقاهرة أن تعبر عن تقديرها للموقف التونسي واعترافها بشجاعة القيادة التونسية التي قررت الوقوف مع الشعب الجزائري في مواجهة الجنرال ديغول وأن تتحاشى ضغط جمال عبد الناصر.

وخلاصة القول أن فترة 1956-1958 كانت حاسمة بالنسبة لتونس والثورة الجزائرية على حد سواء. فتونس، إلى جانب المغرب، خرجت من قبضة الاحتلال الفرنسي بعد تقديمها للكثير من التضحيات، غير أنها كادت أن تسقط في هاوية حرب أهلية بين الاتجاه البورقيبي والاتجاه اليوسفي. وحتى وإن بدا لبعض القادة المغاربة أن استقلال تونس ظل منقوصا بحكم احتفاظ فرنسا بقواعد عسكرية على التراب التونسي، فإنه شكل لا محالة انهزاما جديدا لفرنسا الاستعمارية وانتصارا لشعوب المغرب العربي.

من جهتها، تخوفت جبهة التحرير الوطني من تبعات اتفاقيات 1955 على مستقبل الدعم التونسي للثورة والسماح بمرور قوافل الأسلحة والتموين. وقد خشيت من أن تكون فرنسا قد نجحت في إخراج تونس من المعركة للتفرغ للجزائر. بل كان الهاجس الأساسي بالنسبة للقادة الجزائريين، كما نقلته وطرحته صحف الثورة، هو تحول تونس من مساند إلى ضاغط ومكبل لذراعي الثورة. وحتى بعد حصول تونس على استقلالها التام، فإن الشكوك والمخاوف ظلت تطبع العلاقات بين الطرفين، في وقت ازدادت فيه عوامل الحذر

والتخوف لدى الجانب التونسي من نكاثر حجم جيش التحرير الجزائري واتساع انتشاره داخل الأراضي التونسية وعلى طول الحدود، بالإضافة إلى الشبهات التي كانت تحوم حول بعض قادة الثورة فيما يخص علاقاتهم مع اليوسفيين وبالعناصر المعارضة لبورقيبة.

ولعل هذه الأجواء من الريبة والشكوك بين قادة تونس والثورة هي التي طبعت، منذ الوهلة الأولى لاستقلال تونس، العلاقات بين الطرفين حتى نهاية عام 1958، لتختفي تدريجيا إلى حين بروز رجيل آخر من قادة الثورة أقل تشددا مع الحكومات المغاربية وأكثر تفهما لانشغالاتها وحدود مجالات تحركاتها، من أمثال فرحات عباس وأحمد فرانسيس وغيرهم.

(20) جريدة المجاهد، العدد 30، 10 أكتوبر 1958، عنوان المقال: "الاعترافات بالحكومة الجزائرية تتوالى".

## القضية التونسية في الخمسينات في جريدة "البصائر" الجزائرية

جمال يحيى

مدير المعهد الوطني للبحث في تاريخ  
الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954  
- الجزائر -

شكلت صحافة الحركات الاستقلالية في المغرب العربي منبرا مميزا للتعبير عن مطالب الشعوب المغربية في مواجهتها للقوة الاستعمارية خلال القرن العشرين، وتعتبر مرحلة 1945-1962 أي من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى استقلال آخر قطر مغربي (الجزائر)، أخصب مرحلة وذلك لعدة عوامل نذكر منها :

- نضج النضال السياسي وبلوغه مرحلة متقدمة من الوعي التحرري مستفيدا من تجارب عشرات السنين منذ القرن التاسع عشر.
- كثرة العناوين الصحفية في الأقطار المغربية خاصة صحافة الأحزاب الوطنية.
- التطورات التي عرفتھا الأوضاع السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية مثل اندلاع الحرب الباردة ومظاهرها المختلفة، واستقلال الدول العربية في المشرق، وميلاد جامعة الدول العربية وأهم ما ميّز الصحافة المغربية في هذه المرحلة هو الابتعاد عن القطرية والاهتمام بالقضايا المتعلقة بدول المغرب العربي على أنها قضية واحدة لا تعني

يا جيل حيّ ابن باديس الأبّي ومن زكا بتلماحه روح ووجدان

وللشاعر محمد الشاذلي خزندار كذلك عدة قصائد في مدح ابن باديس.

### التعريف بالبصائر :

البصائر هي رابع صحيفة تصدرها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد : السنة، الشريعة، الصراط، وتعد من أهم صحف الجمعية انتشارا وشهرة<sup>(4)</sup> وصدرت لأول مرة في قسنطينة ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة، والبصائر بصائران، البصائر الأولى أو السلسلة الأولى وصدرت بين 1935-1939، والبصائر الثانية أو السلسلة الثانية صدرت بين 1947-1956.

أما الأولى فقد برز العدد الأول منها في 27 ديسمبر 1935 وترأس تحريرها الطيب العقبي وكانت في 8 صفحات معتمدة خطة ذكية مزدوجة ظاهرها مسالمة الحكومة الفرنسية وباطنها عداوة للموظفين الرسميين ورجال الطريقة<sup>(5)</sup>، وصدر منها 180 عددا، وتوقفت عن الصدور في 25 أوت 1939 بإرادتها حيث جاء في العدد الأخير من السلسلة الأولى "التعطيل خير من نشر الأباطيل" "إن بيع القلم واللسان أقبح من بيع الجندي لسلحه"<sup>(6)</sup> وأضافت : فعملناها باختيارنا لأننا لا نستطيع أن نقول ما نريد، ولا نرضى أن نقول ما يراد لنا..."

أما السلسلة الثانية وهي موضوع مساهمتنا فصدرت في 350 عدد، واستمرت في الصدور من 1947 إلى غاية 1956 حيث توقفت عن الصدور أثناء الثورة التحريرية وقد عبّرت في افتتاحيتها بعد العودة تقول: "جريدة البصائر هي أحد الألسنة الأربعة الصامتة لجمعية العلماء تلك الألسنة التي كانت كلما أعمد الظلم لسانا منها سلّ الحق لسانا لا ينتلم ولا ينبو، وتلك هي السنة، الشريعة، الصراط، البصائر السلسلة الأولى".

(4) محمد ناصر : الصحف العربية الجزائرية 1947-1954، دار آفاق، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 212-221.

(5) نفسه ص 217.

(6) عدد : 180 (1939/8/25) من السلسلة الأولى.

بلدا بعينه، ومن بين هذه الصحف التي سجلت حضورها المغاربي نجد "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين<sup>(\*)</sup> التي صارت الصحيفة الأولى في الجزائر بلا منازع لمدة تجاوزت العقدين وبرزت شخصيات إصلاحية مثل عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الملي، والعربي التبسي وغيرهم من الأعلام الذين ساهموا بكتاباتهم ودعواتهم الإصلاحية والتحريرية في أقطار المغرب العربي على صفحات جريدة البصائر.

ولو أنّ شخصية عبد الحميد بن باديس<sup>(1)</sup> رائد الإصلاح في الجزائر قد استقطبت اهتمام التونسيين لمساعييه الشخصية في التعاون بين الشعبين، فكما حلّ بتونس هبّ لاستقباله رجال الحركة الوطنية والعلماء، كما أفاضت الصحف التونسية في نقل أخباره، ولعلّ إحياء التونسيين لسبع مناسبات احتفالية بين باديس بين سنوات 1946-1955<sup>(2)</sup> خير دليل على ذلك، كما تسابق الشعراء في التغني بشخصية ابن باديس فهذا الشاعر : مصطفى خريف<sup>(3)</sup> يقول في إحدى قصائده :

عبد الحميد أبا البلاد وشيخها لا يستجدّ العرب غيرك من آب  
نذكرك تبعث في النفوس عزائما فمنحت علّتنا دواء مجرّب

وعلى نفس النهج يتغنّى الشاعر التونسي محمد زيد :

(\*) تأسست في 5 ماي 1931 في ظروف ميّزتها : - احتفال فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر - الاعتداء الصارخ على مقومات الأمة الجزائرية (اللغة، الدين، القضاء الإسلامي) - بروز نخبة من المثقفين ثقافة فرنسية ودعوتهم إلى الاندماج . - تشجيع الجاليات اليهودية للاستيلاء على الاقتصاد في الجزائر . وتتخلص أهداف الجمعية في : - المحافظة على اللغة العربية والدين الإسلامي - إصلاح أوضاع المجتمع الجزائري - محاربة الشعوذة باسم الدين - فتح المدارس الحرة والنوادي وتأسيس الصحافة

(1) عن شخصية عبد الحميد بن باديس انظر :

- دبور محمد علي : أعلام الإصلاح في الجزائر. 3 أجزاء / قسنطينة 1978.

- تركي رابح : عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده في التربية والتعليم. الجزائر 1969.

- طالب عمار : ابن باديس حياته وآثاره. 4 أجزاء، ط1، الجزائر 1968.

(2) محمد صالح الجابري : التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 08.

(3) مصطفى خريف، شوق وذوق، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس 1965، ص 42.

واهتمت بما يجري في الجزائر دون أن تهمل التطورات السياسية في الأقطار المغاربية، إذ خصصت ركنا قارا عنوانته "بالشمال الإفريقي"<sup>(7)</sup> إضافة إلى متابعتها الدقيقة لكل صغيرة وكبيرة في المغرب وتونس وليبيا، وما يهمنا في هذا المقام كيف عالجت البصائر القضية التونسية على صفحاتها في مطلع الخمسينات وما هي المواضيع الهامة التي تناولتها ؟

## 1- سياسة الإصلاحات الاستعمارية في تونس كما تراها "البصائر"

ضلّت الإصلاحات الموعودة الشغل الشاغل للوطنيين التونسيين، وأصبحت المادة الدسمة لكل الصحف الصادرة آنذاك.

وكانت صحيفة البصائر تتابع باهتمام كبير ما يقال وما ينشر حول الموضوع، فمنذ مطلع الخمسينات كانت ترصد لنا مختلف تحاليل الصحف التونسية حول موضوع الإصلاحات<sup>(8)</sup>. حيث نقرأ أنّ "هذه الإصلاحات في الأقطار الخاضعة لسيطرة الاستعمار ليست إلا نوعا من محاوراة الصم، إذ يقول الخبراء بالسياسة الاستعمارية أنّ ذهاب مقيم أو وال أو مجيء آخر مكانه ليس معناه إلا تجديد الاحتلال بصورة أعم مما كان عليه في الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة فالاستعمار في مراحله الأولى لم يكن يقسو قسوته في مراحله الأخيرة، وأنه اليوم يكاد يتميز غيضا في كل مكان من جراء اليقظة العامة التي يشاهد أثارها على الشعوب المبتلاة به، وهي تنذره بسوء المصير"<sup>(9)</sup> فكيف لدولة يغيضها ويغضبها أن يقدم باي تونس على توسيم وتقليد وسام الافتخار لفنان عربي "يوسف وهبي"، أن تحقق للشعب إصلاحات<sup>(10)</sup>.

"كيف نقتنع بإصلاحات تقدمها الإدارة الاستعمارية والمجلس الكبير التونسي يجتمع - على غرار المجلس الجزائري - لدراسة الميزانية التونسية، فيناقش الإحصائيات العامة للإنتاج، وكمية المحصول والغلال التونسية التي

(7) لتفاصيل أكثر عن جريدة البصائر أنظر:

- الزبير سيف الإسلام : تاريخ الصحافة الجزائرية، ج 6، القاهرة 1977.

IHADADAN Zohir : L'Histoire de la presse indigène en Algérie (thèse de doctorat 3eme cycle » Paris 1979.

(8) انظر مثلا : عدد 106، 1950/2/6

(9) عدد 109، 1950/02/27

(10) عدد 110، 1950/03/6

تصدر والأرباح التي ستجني، ولكنه لا يقدم شيئا عن كيفية صرف هذه الميزانية. فهو لا يزن الأشياء إلا بميزان مصلحته"<sup>(11)</sup>.

وتضيف الجريدة ما فحواه أنّ الإصلاحات لا يمكن أن تأتي من إدارة تمنع كل محاولة لنقل انشغالات التونسيين ولا أدل على ذلك من منع وفد من أنصار السلم وبعض الهيئات الديمقراطية من تقديم رسالة للسفير الأمريكي أثناء زيارته لتونس، احتجاجا على المساعدات التي تقدمها الحكومة الأمريكية لفرنسا. وأكثر من ذلك ردّ البوليس بعنف وقوة على الوفد وتعلق الصحيفة : "إذا نجح الاستعمار في تحويل مشروع مارشال إلى فائذته الخاصة وفسّر النقطة الرابعة من برنامج ترومان بما يوافق هواه فلن يفلح في تحويل غضب هذه الشعوب إلى الرضى عنه"<sup>(12)</sup> ومما تؤاخذ به البصائر على سياسة فرنسا تصرفات الإدارة الاستعمارية كمنع إقامة القنصل المصري بتونس الأستاذ سليمان الحكيم، واشتراط إقامته في مرسيليا لأن سياستها في هذا الشمال الإفريقي تأبى أن يكون هناك اتصال سياسي بين المغرب والمشرق حيث تكتب الجريدة:

"وهكذا يضيق الشمال على اتساعه في وجه كل قنصل تبعث به مصر أو غيرها من الدول العربية في حين يتسع لجميع قناصل الدنيا" وتتساءل الصحيفة "أنه منذ أسبوع غادرت بعثة فرنسية مصر بعد أن أجرت تحقيقات، وحظيت باستقبال وحفاوة كبيرة، فهل تقبل فرنسا أن تستقبل بعثة مصرية في فرنسا وبلدان الشمال الإفريقي المستعمرة ؟" وتتساءل البصائر<sup>(13)</sup> "كيف نأمل في إصلاحات سياسية والسلطة الاستعمارية تمنع استيراد الشمال الإفريقي للكتب من مصر رغم نفي سفير فرنسا بمصر، وإرجاع الأمر إلى هيئة اليونسكو"<sup>(14)</sup>. والحال أنّ الإقامة العامة تذكر التونسيين دوما أن : الإصلاحات مرتبطة بالمعاهدات، وما يجب أن يتم من إصلاحات يجب أن لا يخرج عن نطاق الحماية.

(11) عدد : 111، 1950/03/13

(12) عدد : 113، 1950/03/27

(13) عدد : 114 - 1950/4/3

(14) عدد : 117-118، 1950/04/17

وقد حاولت الإدارة الاستعمارية التحجج بالمطالب السبعة المرفوعة لتعطيل كثير من المشاريع، وتتابع صحيفة البصائر باهتمام كبير موضوع تغيير المقيمين العاملين بأنه محاولة لذر الرماد في العيون بعيدا عن انشغالات التونسيين خاصة بعد تغيير المقيم العام مونس بخلفيته بيرليي<sup>(15)</sup> فهو، "لم يأت بجديد، فالشعب التونسي نفسه أدرك من زمن بعيد أن المقيمين يتبدلون ويخلف بعضهم بعضا ولكن نظام الاستعمار وسياسته باقيا"<sup>(16)</sup>.

وتعرج على سياسة المقيم العام الجديد قائلة "فخطبة المقيم العام بيرليي ودعوته إلى الهدوء والسكينة ولقاءاته مع الباي... إلخ ورفع عدد الوزراء التونسيين إلى 9 أي 6 + 3، وبعد عودته من باريس لم يغير في الأمر شيئا"<sup>(17)</sup>. أما في عدد 22 أكتوبر 1950 تعلق هذه الدورية :

"يصرح بيرليي : أن الأزمة الوزارية قد كثرت عليه الجو، وحدثت من نشاطه، وأنه لا يعلم متى يتهيا له الجو لإنجاز القسم الأول من الإصلاحات، وقد تكون البداية في شهر رمضان، لكن هيهات وهيهات، انقضى رمضان ورمضان، وحال تونس" باق على حاله، والوضع السياسي العام لم يطرأ عليه جديد.

ولا أدل على ذلك من تصريح المقيم بيرليي : إن فرنسا حاضرة، وستبقى حاضرة في تونس<sup>(18)</sup>.

وتصريحه الثاني في مؤتمر الشمال الإفريقي الذي انعقد بالجزائر إذ أجاب على سؤال أحد الصحفيين حول تصريحات وزير تونس " إن ذلك رأي شخصي، وفرنسا مقيمة على الدوام في تونس، لتواصل مشروعها وأعمالها لا يعترضه انقطاع..."

## 2 - جهود بورقيبة في حل القضية التونسية

تابعت البصائر باهتمام بالغ نشاطات الزعيم الحبيب بورقيبة في مختلف مناطق تونس وحتى خارجها<sup>(19)</sup>.

(15) عدد 123 / 12 / 1950/06/12 .

(16) عدد 124 / 18 / 1950/06/18 .

(17) عدد 126 / 10 جويلية 1950 .

(18) عدد 133 / 22 / 1950/10/22 .

(19) عدد 139، 29 جانفي 1951 .

فمن خطابه الشهير في المنستير والذي ختمه بقوله : " إن فرنسا إذا نكصت على أعقابها ولم تنجز ما وعدتنا به من استقلالنا وحريتنا ستكون عاقبتها وخيمة " وأضاف بورقيبة :

"... وأخيرا إنني أوجه لكم جميعا النداء التالي : وهو أن تكونوا مستعدين ليوم ما، لأننا إن لم نحصل على استقلالنا في هذه الأطوار، سنحصل عليه بالدماء والحرب..."<sup>(20)</sup>.

وبعد عودة بورقيبة إلى القاهرة وتصريحه للصحافة لم تفوت البصائر الفرصة للتعليق :

"مهمة سفر حضرته هذه المرة هو أن يقف على الطريقة التي يمكن للجامعة العربية أن تنتهجها في عرض قضية تونس على مجلس الأمن كما يريد أن يعرف كيفية المساعدة التي تقدمها الجامعة لدفع الدولة الفرنسية للقيام بإصلاحات"

ومن هنا يتضح أن مهمة بورقيبة في القاهرة كانت مزدوجة :

عرض القضية التونسية على هيئة الأمم المتحدة، وتكثيف المساعي الجارية لدفع عجلة الإصلاح في تونس.

وفي القاهرة أبدى الزعيم بورقيبة حكمه وأظهر شعوره بخيبة التجربة وإخفاق المفاوضات في حديث أجاب به أحد مراسلي وكالة الأنباء الفرنسية " إن إخفاق هذه التجربة التي واصلناها من جانبنا بمنتهى الإخلاص سيقم الدليل للعالم على أن فرنسا عاجزة كل العجز عن تكييف سياستها الاستعمارية وفق مقتضيات الحياة الدولية الحاضرة، وأن التونسيين سيكونون معذورين حين يلتمسون وسائل أخرى لتحرير أنفسهم وبلادهم..."<sup>(21)</sup> وتتواصل مهمة بورقيبة في العواصم العربية والإسلامية، والأوروبية<sup>(22)</sup>. وتتابع البصائر نشاط بورقيبة : "فمن كراتشي، صرح : نحن نقبل هذه الإصلاحات نظرا للوعود التي احتوتها، والخطوة الثانية من الإصلاحات يجب أن تقضي على النظام المزدوج

(20) عدد 142 / 12 / 1951/02/12 .

(21) عدد 161 / 25 / 1951/06/25 .

(22) عدد 143 / 19 / 1951/02/19 .

### 3 - رد الفعل التونسي تجاه سياسة الإصلاحات

نتابع كذلك عبر مختلف أعداد البصائر أخبار الحركة الاجتماعية للطبقة الشغيلة، وتذكر الصحيفة برد الفعل العنيف للسلطات الاستعمارية في أحداث بتنفيل (5 جانفي 1950)، التي كلما تدخلت بالقوة سال دم الأبرياء من العملة التونسيين من غير أن يرتكبوا جنابة سوى أنهم طالبوا بحقوقهم الشرعية<sup>(27)</sup>. وقد كتبت معلقة على أحداث برج السدرية تقول :

"فقد كبر على المعمرين بتونس أن يروا من كانوا يسخرونهم بالأمس تسخييرا شنيعا لفلح أراضيهم ولقط زيتونهم بأجر زهيد لا يكفي لتموين كلابهم، يلجأون للمطالبة بتحسين أوضاعهم وأخطر من ذلك يهتمون العمال أنهم لم يتلقوا أدنى تربية اجتماعية، وكأن العمال في أوروبا كلهم علماء وفلاسفة. متناسين أن مسؤولية جهل العمال تقع على عاتقهم فالمستعمر هو الذي أقصاهم هم وأطفالهم من المدرسة حتى لا يزاخموهم في إدارة البلاد. وإذا كان يفزع إلى قوته في وقف الإضراب فإننا نرى ذلك عنوانا لفشله وعجزه عن تغيير ما درج عليه من سياسة الاستغلال والتجهيل"<sup>(28)</sup>.

وكرر فعل على عنف الاستعمار ضد مطالب العمال تتغل البصائر شواهد من رفض التونسيين في الحكومة لهذا التسلط وتجاهل المطالب المشروعة للتونسيين.

وكان من "مظاهر المقاومة الحكومية" كما أسمتها جريدة البصائر هو: مقاطعة الأعضاء التونسيين في الوزارة لجلسات المجلس الكبير المكلف بدراسة الميزانية حيث تقرأ في عدد 11 جوان 1951 : "وبعد ذلك امتنع الأعضاء التونسيون عن المصادقة على الميزانية بعد ما رأوا أن موقفهم لم تعره السلطة الفرنسية أي اهتمام".

كما امتنعوا عن حضور أشغال اللجنة المختلطة العليا، مما دفع الحكومة الفرنسية بعد أخذ وردّ: على اعتبار مداولات المجلس الكبير غير قانونية، ورغم ذلك قدم مشروع الميزانية ووقع عليه الباي"، مما أحدث شبهة قطيعة داخل المجلس، وحتى القصر الملكي كان له دور في المقاومة الحكومية من

في مجلس الوزراء التونسي، أي تعويض المديرين الفرنسيين للإدارات الأخرى كالتعليم والبريد والمالية بوزراء تونسيين.."

ومن باكستان والهند واصل بورقيبة تصريحاته الداعية إلى إيجاد حل عاجل للقضية التونسية معرّجا على التطورات التي تعرفها ساحة المغرب العربي وخاصة ليبيا، إذ في الوقت الذي تقر فيه المنظمة الأممية حق ليبيا في تقرير مصيرها، نجد فرنسا تلتزم الصمت، "... فوجب على ضوء هذا كله الابتعاد عن خطر البقاء المستمر في موطن الركود، جريا وراء انتظار ظروف مواتية غامضة الجوانب..."<sup>(23)</sup>.

وعن رحلته إلى بريطانيا العظمى، تنقل الصحيفة بفرح وابتهاج آثار هذه الزيارة وتستذكر الحملة الشرسة التي شنتها الصحافة الكولونيالية ضد الزعيم ووصفه بالزعيم المهرج<sup>(24)</sup> وأن ما قاله وهو ينتقل في بلاد الأنقليز لا يعدو الصبغة الشخصية له ولمن يواليه من الأتباع وتضيف الجريدة "أن وصف الزعيم بالمشوش أو المهرج فلا نراه إلا تشريفا له وإكبارا لشخصيته وإجلالا لمهمته لأن الذي يرى كل هذا البلاء الذي حلّ بوطنه ثم لا يشوش ولا يهرج ما هو إلا ميت القبر، أو من في حكمه من موتى الأحياء الذين ختم الاستعمار على أفواههم فلا ينطقون إلا إذا كان نطقهم تسبيحا بحمده أو تقديسا لأعماله وثناء عطرا على سياسته. وحقيقة فقد خدم هذا التشويش والتهريج القضية التونسية، فشكرا لمن وصف بورقيبة بالمهرج، خاصة عندما نجد تصريحا للمقيم العام عن بورقيبة. "لو أن بورقيبة كان هنا بين أيدينا لما تجرأ على مثل هذه الأقوال المهددة، وأن التونسيين أعقل من أن يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة"<sup>(25)</sup>.

ولم تهتم البصائر بنشاطات الزعيم بورقيبة فقط، بل تتبعت نشاطات باقي الزعماء السياسيين التونسيين، فتتقل بإسهاب خطاب الزعيم النقابي فرحات حشاد: في ذكرى عيد العمال<sup>(26)</sup> كما لم تفوت الفرصة لنقل خطاب الأستاذ صالح بن يوسف في حمام الأنف.

(23) عدد 160 / 18 / 06 / 1951.

(24) عدد 169 / 10 / 09 / 1951.

(25) عدد 171 / 24 / 09 / 1951.

(26) عدد 154 / ماي / 1951.

(27) عدد 103 / 16 / 01 / 1950.

(28) عدد 159 / 11 / 06 / 1951.

خلال الخطاب الشهير الذي ألقاه جلالة الملك : محمد الأمين الأول يوم 15 ماي (وأغاض الفرنسيين)، على ما حمله من مطالب صريحة لتغيير الأوضاع، كما غطت مختلف أعداد البصائر في الخمسينات النشاط الكبير الذي أنجزته الهيئات النقابية في تونس، بتقديم شكاواها إلى الهيئات النقابية العالمية، ووصلت تلك الشكاوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأممي، فعرفت القضية التونسية طريقها إلى التدويل عبر الهيئات النقابية.

#### 4 - المفاوضات والاستقلال

لماذا التفاوض وما هي الدوافع وراء طرح فكرة المفاوضات في هذا الطرف بالذات؟، تلخصها البصائر في :

- ظهور نخبة متعلمة متمرسة،

- الجمع بين الوطنية والواقعية في برنامج الدستور الجديد،

- رغبة فرنسا في التفاوض مع شخصيات متتورة لها ثقافة فرنسية حتى لا تجبر على التفاوض مع متشددين.

وفكرة المفاوضات تعود حسب الصحيفة إلى مطلع الخمسينيات ففي العدد 137، أوردت البصائر حوصلة لما جاء في الصحف التونسية، حول الأمل في مباشرة المفاوضات (29) خاصة بعد تماثل المقيم العام بيرلي للشفاء بعد حادث السيارة الذي تعرض له - وتعلق - كأن هذه الحادثة هي التي عطلت المفاوضات غير أن سعادته كرر زيارته إلى باريس ليتمكن من عطلة تقف فيها السياسة في تونس، وبأسلوب ساخر تعلق البصائر : "أننا في عطلة وما أحلى العطلة بعد التعب".

وعليه فإن قضية المفاوضات بدت في هذه المراحل معقدة ومتشابكة لا يعرف أولها من آخرها وكانت أوضح على عهد وزارة الكعك (30) لكن الشغل الشاغل للوزارة التونسية هو سير المفاوضات وتطبيق الإصلاحات : فالطرف الفرنسي في كل مرة يبتعد عن المفاوضات لأنه كان يتوقع الشر منها والثورة

على الوضع المألوف جريا على مقتضى تقاليد السياسة الفرنسية الاستعمارية في حل المشاكل.

وإن كانت هناك عدة عوامل خارجية تدفع بالسير نحو حتمية المفاوضات مثل : قضية إيران، ومصر، وعرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة. يضاف إلى ذلك تصريح الجنرال إيزنهاور بوجوب إعانة العالم الإسلامي على تحقيق رغبته في السيادة والحرية. وتضيف البصائر في تحليلها للسياسة الفرنسية ملاحظة :

"ورغم ذلك لم نجد السلطات الفرنسية تغيّر من مواقفها مبقية على أسباب الخلاف :

فالطرف التونسي يرى أن التفاوض يكون بإيجاد حكومة تونسية خالصة لا تخضع لأي مدير فرنسي، وجعلها مسؤولة أمام مجلس نيابي وطني ينتخب انتخابا حرا لا يشارك فيه الفرنسيون" (31) لكن الجانب الفرنسي لا يزال ينظر إلى المفاوضات بأساليبه القديمة ومن هنا فإن رحلة الوزير الأول التونسي إلى باريس لا تخرج عن مجرد عرض سياسي للحالة بتونس.

ويظهر من خلال تصريحات المقيم العام بيرلي، أن المفاوضات يجب أن تتم وفق ما يريه، وأن أساسها هو المحافظة قبل كل شيء على مصالح الجانب الفرنسي.

فهل يعقل، تتساعل البصائر، أن يتم التوفيق بين مطالب شعب يعمل على نيل حريته واستقلاله، ومطالب طائفة أو أقلية من الأجانب عنه مكن لهم في البلاد تمكينا فأصبحت مقاليد الأمور بأيديهم ؟ وهذا ما يفسر حالة الشؤم التي أظهرتها الصحف التونسية (32) وفي نقدها للصحافة الاستعمارية تقول :

"رغم التهويل الإعلامي الذي كانت تقوم به الصحف الفرنسية مدفوعة من بعض الدوائر الرسمية والتي كانت ترى أن حلول المفاوضات التونسية بباريس جعل قضية المفاوضات تنتقل من السلب الذي ظلت تتخط فيه سنة كاملة بتونس، إلى إيجاب باريس" (33). "لكن شتان بين التهويل الإعلامي

(31) عدد 174 / 1951/11/5.

(32) عدد 175 / 1951/11/12.

(33) عدد 177 / 1951/12/17.

(29) عدد 137 / 1951/01/15.

(30) عدد 138 / 22 جانفي 1951.

والحقيقة السياسية فإذا كان الوفد التونسي يتوقع الردّ السريع على المذكرة التي قدمها : حكومة تونسية، برلمان... إلخ، فقد جاء الرد الفرنسي : وقف المفاوضات في انتظار ما تسفر عنه رحلة نايجلان إلى تونس وما يقدمه من تقرير...، وعبر الوزراء التونسيون عن موقفهم الصريح في حوار مع مندوب جريدة العلم : "إنّ الوزراء التونسيين لن يقبلوا جوابا مبهما. لكن المصادر الاستعمارية فسّرت المفاوضات بـ : مجرد أخبار وإيضاح للحالة في تونس.

ورغم اندلاع الثورة الجزائرية، واصلت البصائر اهتمامها بقضية تونس ومحاولات مانديس فرانس وسياسة ذر الرماد في العيون. خاصة حين يصرح "نعم للاستقلال الداخلي ولا للاستقلال التام" ونفس الشيء مع حكومة إدغار فور إلى جانب وقوفها مطولا عند محاولات تعطيل المفاوضات وافتعال الأسباب المختلفة من طرف فرنسا (34).

وتدّعي السلطات الفرنسيّة أنّها اكتشفت مؤامرة هدفها هو بعث القلاقل من جديد في البلاد التونسية وقتل بعض الموظفين والقيام بعمل مشترك مع الثوار الجزائريين، ويتم التنسيق مع أعداء فرنسا المستقرين في ليبيا والقاهرة والغاية هي تعطيل المفاوضات.

إلى جانب المحاور الكبرى المطروحة في هذه الورقة، عالجت البصائر بعض المواضيع الأخرى مثل الجزئيات المتعلقة بمظاهر حياة الشعب التونسي كالقضاء على بيوت القصدير، والمهر في تونس وتهاني الميلاد، والتعازي، وتعرضت لوضع الطلبة الزيتونيين وتوقيف الصحافة، كمنع جريدة الصباح من دخول الجزائر والمغرب.

#### خاتمة :

وعموما إن كل عدد من البصائر كان لا يخلو من مقال أو تقرير أو خبر عن تونس فكل ما يحدث في القطر الشقيق تقف عنده البصائر بالتحليل والتعقيب مساندة للحركة الوطنية التونسية وشاذبة للسياسة الاستعمارية فيها.

## التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين في تصوّر الهوية الوطنية المعاصرة (1945-1956)

مباركة حامد التواتي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية  
تونس

#### مقدمة

قد يرى البعض أن تاريخ الحركة الوطنية أصبح من الأمور المحسومة والثابتة لأن دراسته استوفت كل حلقاته، جملة وتفصيلا، وتمت إنارة كل ما حُف به من غموض وشوائب، وبانت معرفته جلية، لا تحرك فضول العامة من الجمهور العريض ولا تستهوي اهتمام الخاصة من المؤرخين والباحثين، بحيث تصبح إضافة المعرفة فيه من الشيء العسير.

لئن كان هذا الرأي فيه قدر من الصحة، فإن ذلك لا يثني عن الحفر في بعض الإشكاليات الجديدة التي قد يرصدها المؤرخ، انطلاقا من اعتبار أن علم التاريخ يندرج ضمن تلك العمليات التي لا تستكين إلى المطلق ولا تؤمن بالثابت المتحجّر في اكتمال المعرفة التي يجب أن تكون قابلة للمراجعة والتحيين باستمرار، تماشيا مع العقل الذي يتوق دائما إلى الكمال دون إدراكه، ولعلّ في ذلك موطن ضعفه وقوته في ذات الحين وبالتالي فهو يخضع إلى حراك مستديم.

أما عن إشكالية المداخلة فإنها تبحث في أهمية التقارب والتباعد بين الوطنيين التونسيين والوطنيين المصريين، في تصوّرهم للهوية الوطنية

المعاصرة بين 1945 و1956، فالى أي مدى مثلت العلاقات القائمة بين الطرفين محكا تدغم في صلبه ذلك التصور ؟

هذه قضية من القضايا الحساسة التي تتعلق بتاريخ تونس في علاقته مع المحيط العربي إبان فترة تأسيسية لتاريخها المعاصر، هذا لا يخصّ تونس فحسب، وإنما أيضا باقي الجهات الأخرى التي نجدها في علاقة جدلية ببعضها البعض، متأثرة ومؤثرة. وقد يسمح ذلك بتقصي تحولات تلك الحقبة، انطلاقا من رؤية شاملة تأخذ في اعتبارها كل الزوايا الدولية منها والإقليمية والمحلية.

وقد بوبنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور : الأول يتطرق إلى النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتداعياته. المحور الثاني يمثل القضية التونسية في مطلع الخمسينات، أما المحور الثالث فيعالج الموقف المصري في خضم تناقضات الصف الوطني التونسي.

## I - النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاساته :

### 1) على المستوى الغربي :

مثلت الحرب العالمية الثانية كارثة هزت العالم بأسره في منتصف القرن العشرين، ودارت رحاها بين أهم الدول الاستعمارية الأوروبية التي تضررت أكثر من غيرها مسجلة خسائر جسيمة، بشرية ومادية (1)، مما انعكس على الواجهة التي كانت تحظى بها تلك القوى التقليدية رغم انتصارها، حيث اهتزت مكوماتها وترهلت أجهزتها، فكان لذلك تبعاته على كل المستويات، اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وهي تداعيات سوف تقضي إلى انهيار التوازن القديم، ليتشكل نظام عالمي جديد يتميز بثنائية الأقطاب، قطب مثل "العالم الحر" (2)، تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لما أظهرته من حزم في الانتصار على قوات المحور، وقطب يمثل العالم الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي الذي اضطلع بدور أساسي في هزيمة ألمانيا النازية، فكان لهما إذن الثقل الكبير على

1) Serge Berstein, Pierre Milza, *Histoire du Vingtème siècle*, 1939/53. Tome 2 : la guerre et la reconstruction. Coll. HATIER, Paris 1989, 333 pages, pp.109-117.

2) Marcou (Lilly), *Le Kominform*. Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Paris, 1977, p.30.

آليات التفاوض لعقد السلم (3)، ولئن انتميا الى شق واحد خلال الحرب وأبديا قدرا من التعاون الاستراتيجي بحثا عن السلم، فإن ذلك سيتغير، بعد أن حطت الحرب أوزارها، إذ بدأ التناحر ينخر العلاقات بينهما، يغذيه الاختلاف الايديولوجي الذي يعكس بدوره اختلاف الرؤية في خصوص العلاقات الدولية وأصبحت كل جهة تعمل على خلق أكثر ما يمكن من مواطن تابعة لها، مما أدى الى ظاهرة النقاطب الثنائي الذي بات واضحا على المستوى الدولي. تجسم ذلك في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه أوروبا الشرقية (4) ومحاولة احتوائها، وهو ما أطلق عليه رئيس الحكومة البريطانية تشرشل، عبارة "الستار الحديدي" لنعت تلك السياسة في خطاب Fulton الذي ألقاه يوم 5 ماي 1946 (5)، في إطار "الحرب الباردة".

ومن جهته، توسيعا وتركيزا للتكتل المناهض، أعلن الرئيس الأمريكي ترومان في خطاب ألقاه يوم 12 مارس 1947 (6)، توجيه مساعدة حثيثة لتركيا واليونان بـ 150 مليون دولار و250 مليون دولار تباعا (7).

تفرعت هذه المساعدة نحو البلدان الرأسمالية الأوروبية، تدعيما لاقتصادها المتدهور من جراء الحرب لتقديم "إعانة أخوية" وتجلى ذلك في مشروع مارشال الذي رسمه كاتب الدولة الأمريكي الجنرال مارشال في خطاب ألقاه بجامعة هارفارد يوم 5 جوان 1947 (8).

تباينت المواقف واتسعت الهوة بين القطبين مما أدى الى بروز الأحلاف العسكرية (9) : الحلف الأطلسي سنة 1949 بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف فارصوفيا سنة 1955 بزعامة الاتحاد السوفياتي. هكذا شهدت العلاقات بينهما كثيرا من التعقيد والتشنج الذي تجسد في "الحرب الباردة"، مما أدى إلى تطويق برلين في ماي 1948 وانقسام ألمانيا في سنة 1949، وحرب توسعت رقعتها لتصل مناطق خارج أوروبا، منها الحرب الكورية (1950-1953).

3) Fontaine (André), *Histoire de la guerre froide*, T.I, de 1917-1950, Paris, 1965, p.311.

4) Marcou (L.), *Le Kominform*, op.. cit., p. 32

5) Fontaine (André), *Histoire... op.. cit.*, p 315

6) Kremer (Ivanov), *Abrégé d'Histoire universelle*, éd. du Progrès, Moscou, 1975, chapitre XI, p.459.

7) Marcou (L.), *Le Kominform*, op..cit., pp 30-32

(8) نفس المصدر.

(9) عبد الخالق (عبدالله)، *العالم المعاصر والصراعات الدولية*. عالم المعرفة (133)، الكويت 1989، ص 68.

1953). في مطلع الخمسينات كثرت التكتلات وظهرت الأحلاف الإقليمية التي ترتبط بالمصالح الإستراتيجية منها حلف بغداد سنة 1955<sup>(10)</sup>.

إنه من الطبيعي إذن أن يكون لهذا الوضع المتوتر على مستوى العلاقات الدولية انعكاساته على باقي دول العالم وخاصة منها المستعمرات.

## 2) على المستوى الشرقي :

كانت الحرب العالمية الثانية عاملا من عوامل اضطراب سياسة القوى الاستعمارية بمناطق نفوذها خاصة بالنسبة لفرنسا التي تعرضت لإهانة احتلال ألمانيا لها<sup>(11)</sup>، وقد رأى أهالي المستعمرات ذلك بعين الرضا إن لم نقل التشفي، تعبيرا عن الضغينة التي يكنونها للمحتل، مثلما حدث بتونس عند اقتحام القوات المحورية لها بين نوفمبر 1942 وماي 1943<sup>(12)</sup>، إذ حاولت نشر دعاية مضادة للاستعمار الفرنسي<sup>(13)</sup> وشجعت الأهالي على التمرد عليه، كما عمل الحلفاء من جهتهم على حث شعوب المستعمرات للالتفاف حولهم، واعدن إياها بغد أفضل.

بانتهاى الحرب ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية للمبادئ التحررية، وهو ما لا يتماشى وأفكار الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، الى جانب الموقف السوفياتي المناهض إيديولوجيا لمبدأ الاستعمار انطلاقا من عدائه للامبريالية، تمّ تقريب المواقف بين القوى العظمى في إطار انبعاث هيئة "الأمم المتحدة" التي رفعت شعار "حق الشعوب في تقرير مصيرها بذاتها" وعملت على تحقيق ذلك في ميثاقها، وهو ما تمّ فعلا بحصول مستعمرات بلدان المحور على استقلالها.

ظروف عالمية ملائمة أذكت روح النضال لدى الشعوب المستعمرة ضد مستعمراتها<sup>(14)</sup> الذين كانوا غير قادرين على القبول بالأمر الواقع، مشدودين الى الماضي القريب حيث لم يكن لهم فيه منازع، مثلما فعلت فرنسا،

(10) نفس المصدر، ص 73.

11) Grimal (H), *La décolonisation*, A. Colin, Paris, 1965, pp.113-167.

12) Kraïem (M), « C.G.T et syndicalisme après la prise de Tunis par les Alliés, 1943-44 » in *Revue Tunisienne des Sciences Sociales*, 1975, n° 40-41-42-43, pp.273-308.

13) Hamza (H.R), « Le Néo-Destour des lendemains d'Avril 38 à la veille de l'indépendance : Hégémonie et institutionnalisation », in *La Tunisie de l'après-guerre (1945-1950)*, V ème Colloque international, Publications de l'Institut Supérieur du Mouvement National, Tunis 1991, p.215.

14) YACONO (X), *Histoire de la colonisation française*, P.U.F., Paris 1969, pp.106-111. - Viar (René), *La fin de l'empire colonial*, Paris 1963, 16 pages.

تحت غطاء جديد، لما طرحت صيغة "الاتحاد الفرنسي" كي تواجه بكل إصرار الحركات الوطنية في مستعمراتها<sup>(15)</sup>. في حين أن الاستعمار الإنكليزي أبدى شيئا من المرونة في تعامله مع مستجدات الوضع واتباع سياسة الهيمنة دون الحضور الإداري المباشر<sup>(16)</sup>، مما جعل بعض المستعمرات البريطانية في آسيا ترتقي إلى الاستقلال، انطلاقا من النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين، كالهند والباكستان.

## 3) على المستوى المحلي :

### أ - في مصر :

بندافع الحركات الاستقلالية منذ نهاية الحرب والتي ستبلغ أوجها في الخمسينات، سوف يتأجج تيار التحرر الوطني في الساحة العربية التي لم تكن بمعزل عن تلك الأوضاع الملائمة لتنشيط القضايا، خاصة في مصر، وقد تجسّد ذلك التوجّه رسميا بتأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945، التي أخذت على عاتقها تنظيم الجهود الوطنية التحررية ورعايتها، مما نتج عنه إشعاع مصري بالنسبة لدول المنطقة أو حتى على مستوى أوسع، خاصة إثر انتماؤها إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث أن حصول بعض المستعمرات الإنكليزية على استقلالها بعد الحرب مباشرة سيحفز الحس الوطني والقوى السياسية المتواجدة على الساحة، والحال أن مصر تربطها معاهدة ببريطانيا (1936)<sup>(17)</sup>، معاهدة تجعل من السيادة المصرية محدودة رغم استقلالها، وتوفر عديد الامتيازات للإنكليز خاصة السيطرة على قناة السويس.

إستراتيجية الموقع الجغرافي لمصر جعلت منها الحلقة الأساسية بالنسبة للمشرق العربي ونقطة التواصل بين الشرق والغرب ولم تكن القوى الاستعمارية قابلة للتفريط في هذا المجال الحيوي الذي يمثل المسلك النشط للملاحة العالمية وموردا من موارد النهب الاستعماري، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

15) Borella (François), *L'évolution politique de l'Union Française depuis 1946*, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, 1958, 499 pages, p.119.

16) "الإرادة" 15 فيفري 1949

17) السويح (علي)، "الوطنيون التونسيون ومصر 1952-1956". شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1995-1996، ص 168.

بلغ اهتمام القوى العظمى أشده تجاه القناة، خاصة بعد اكتشاف حقول نفطية هائلة في منطقة الخليج، والحال أن النفط أصبح يمثل مصدر الطاقة الأساسي في الاقتصاد المعاصر مما زاد في التناحر والتنافس على النفوذ في تلك المنطقة (18).

إذا كانت مصر لا تملك مخزوناً من هذه الثروة، فإن موقعها المتميز، إضافة إلى قناة السويس يكسبها أهمية بالغة نظراً لكونها تمثل ممراً لا يمكن الاستغناء عنه للوصول إلى تلك الثروة وبالتالي يجب احتواؤها والسيطرة عليها للإبقاء على حرية مرور النفط نحو البلدان الغربية، لذلك أحكمت بريطانيا رقابتها على المنطقة ونفطها (19)، وذلك ما يفسر صرامة موقفها أمام مطالب الوطنيين المصريين لمراجعة معاهدة 1936، والجلء عن قناة السويس. موقف حرك القضية الوطنية المصرية وحفز الرأي العام، وقد حرصت القوى الغربية على نفوذها في المنطقة خاصة بعد اشتداد الحرب الباردة بين 1945-1956، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الحازمة في المنطقة منذ 1945 (20)، فوقع التفكير في خلق كتلة مواجهة للتصدي إلى الخطر السوفييتي ضمن مخطط للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا وتركيا، واقترح على مصر الانضمام له، إلا أنها التزمت بموقف الحياد (21)، مسنودة في ذلك بالدول العربية، الممثلة في الجامعة العربية، وهو موقف له دوافعه وأسبابه وينم عن أبعاد وتوجهات وطنية.

إلا أن الإمبراطوريات الاستعمارية ومنذ زمن بعيد، خططت لبقائها في المنطقة بزرع كيان غريب عنها خاصة بعد وعد بلفور سنة 1917 (22)، ثم انبعاث الكيان الصهيوني بعد نهاية الحرب الثانية (23)، واعتبرت مصر أن ذلك يمثل خطراً قد يستهدفها يوماً ما، إذ من نواياهم الاستيطانية، الانتصاب في

(18) أنظر جمال عبد الناصر : "الإمبراطورية العثمانية في مفترق الطرق"، دار المعارف، القاهرة 1955، ص 74.

(19) نفس المصدر.

(20) Gharbi (Lazhar), « Politique française de la France en Tunisie au lendemain de la 2ème guerre : contraintes mondiales et exigences nationalistes », in Actes du Vème colloque international sur la Tunisie de l'après-guerre, Tunis 1991, p.40-41.

(21) Maâtoug (Fredj), *La gauche française et la question palestinienne de 1948 à 1982*. Publications de la Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1998, 404 pages, p.141.

(22) Voir Eisenberg (Josy), *Une histoire du peuple juif*, Fayard, Paris 1974.

(23) Maâtoug (F), *La gauche... op..cit.*, p.116.

صحراء سيناء المصرية، وأصبح هذا الخطر في مقدمة المشاغل الوطنية، لذلك شاركت مصر في حرب 1948 التي خاضتها البلدان العربية ضد الكيان الصهيوني (24). لكن هزيمتهم جعلتهم يقفون على أهمية الوهن الذي نخرهم، كما وضحت لهم الصورة بخصوص طبيعة الصراع، إذ أصبحت مساندة البلدان الغربية مطلقة للكيان الصهيوني، وتجسمت في التصريح الصادر في ماي 1950 عن الثالث : بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا (25)، الذي نصّ على تحقيق التوازن في التسلح بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة لها كي يتحقق الاستقرار بالمنطقة، إلا أن إسرائيل حظيت بتسهيل التسلح على حساب جيرانها.

هكذا أصبح الصراع العربي الصهيوني في مقدمة هموم القوى الوطنية يشد الرأي العام العربي الإسلامي وباتت القضية الفلسطينية قضية محورية من القضايا الوطنية التي أججت الشعور الوطني وعاملاً من العوامل المؤثرة في الأوضاع الداخلية (26).

وهي أوضاع داخلية تميزت بتدهور اقتصادي نتيجة ركود هياكل الإنتاج ووسائله التقليدية، فكان منعدم المبادرة ومحدود التعصير، يركز أساساً على الفلاحة التقليدية لضعف موارده وإمكاناته الطبيعية (27)، إضافة إلى الهيمنة الاستعمارية واستغلالها الفاحش لموارد قناة السويس. ركود اقتصادي رافقه تدهور اجتماعي نظراً للتزايد الديمغرافي الهائل حيث فاق عدد سكان مصر 20 مليون ساكن في مطلع الخمسينات، تعاني الأغلبية منهم، وخاصة سكان الريف، من تدهور مستوى المعيشة نظراً لسيطرة فئة ضئيلة من الحكام والأعيان والمتنفذين اقتصادياً وبعض التجار على الجهاز الاقتصادي (28)، مما أدى إلى تحولات على مستوى القوى السياسية فتراجعت التقليدية منها كحزب الوفد، وتبلورت أخرى جديدة على الساحة السياسية، مثلها أحزاب مختلفة منها

(24) Maâtoug (F), *La gauche... op..cit.*, p.139.

(25) Amin (Samir), *La nation arabe, nationalisme et luttes de classes*, les éditions de minuit, Paris 1976, 156p.

(26) Maâtoug (F), *La gauche ... op..cit.*, pp.139-140.

(27) أنظر : الهادي التيمومي، في أصول الحركة القومية العربية 1839-1920، دار محمد علي للنشر، 2002، 118 صفحة

(28) Amin (Samir), *La Nation... op..cit.*

اليسارية الشيوعية أو اليمينية كحركة "مصر الفتاة" أو كذلك حركة "الإخوان المسلمين".

اشتداد التناقضات الاجتماعية نتج عنه اضطراب شعبي كبير تمثل في الإضرابات المتكررة مطالبة بالترفع في الأجور واقترب ذلك بالاحتجاج السياسي وفوضى على مستوى الشارع المصري، خصوصا بعد الهزيمة، وتأكد ضعف السلطة في تدبير معالجة القضايا التي تعقدت وتراكمت مما نجم عنه عدم الاستقرار السياسي بالبلاد، إلى جانب تعثر مفاوضات الجلاء أمام التعنت الإنكليزي والصراع الصهيوني.

كي يستقيم الوضع وقع الإعلان في أكتوبر 1951 عن إلغاء معاهدة 1936<sup>(29)</sup>، مما استفز بريطانيا التي عبرت عن عدم رضاها عن ذلك، الأمر الذي جعل الأعمال التخريبية تستهدف المواقع الإنكليزية بالسويس في ديسمبر 1951<sup>(30)</sup>. كما تظاهرت الجماهير بالقاهرة يوم 26 جانفي 1952، ولما وصل التوتر أشده انتصبت القوة العسكرية كي يستتب الأمن، إلا أنه بتوسّع نفوذ الجيش نتج عملية الانقلاب العسكري سهلة التنفيذ وفعلا تم له ذلك في 23 جويلية 1952، لما أطاح بالملك ووقع الاستيلاء على السلطة، منزعج جديد ستعرفه مصر وسينعكس على باقي دول المنطقة.

هذه الوضعية التي تداخل فيها العالمي بالإقليمي والقومي، أعطت لفترة الخمسينات أهمية بالغة لا بالنسبة لتاريخ مصر فحسب بل لتاريخ المنطقة ككل وأثرت على عديد القضايا الدولية والمحلية<sup>(31)</sup>، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن تجد أحداث الساحة المصرية صدى لها لدى الرأي العام في البلاد التونسية.

#### ب - الأوضاع المصرية وانعكاساتها على الساحة الوطنية التونسية :

لم تكن الصلة بين البلدين وليدة هذه الفترة بالذات ولكنها أقدم من ذلك بكثير إذ كان الترابط بينهما حاضرا في الفترات الحاسمة، ومنذ انبعث التيار الإصلاحية خلال القرن التاسع عشر، كانت هناك تيارات متداخلة بين

البلدين<sup>(32)</sup> مؤثرة ومتأثرة، وكانت أدبيات هذا البلد تجد الصدى لدى البلد الآخر، وحلّ المصريون بتونس أمثال محمد عبده، كما مثلت مصر قبلة للتونسيين في الفترات الصعبة خاصة بعد انتصاب الحماية، أمثال العربي زروق والشيخ الخضر حسين وعبد العزيز الثعالبي وبورقيبة وغيرهم...

أصبح هناك تفاعل بين أحداث البلدين منذ مطلع القرن العشرين لما توسعت النزعة الوطنية المعاصرة بسبب اهتمامها بقضايا التحديث والتقدم الأوروبي والمدنية والاستعمار، وسيتم ذلك بعد استقلال مصر سنة 1921 التي ستمثل موطئ قدم لرموز النشاط الوطني التونسي والمغاربي عموما، حين يضيق بهم موطنهم.

وبتطور الأوضاع سوف يتأكد ذلك إذ يعتبر التونسيون المشرق العربي تواصل حضاريا، بحكم اللغة والدين والثقافة وبالتالي انتماء الى ذات الهوية العربية.

هذا مسار سيتوضح بتطور الظرفية التاريخية التي جعلت مصر تضطلع بدور ريادي، لما احتضنت مقرّ جامعة الدول العربية وأصبحت مصبّ القضايا العربية الإسلامية، مما سيكون سببا في تواجد عناصر الحركات الوطنية المغاربية بها بحثا عن تبليغ أصواتهم وتدارسا لأهمّات القضايا آنذاك. قدم بورقيبة رئيس الحزب الدستوري الجديد إلى القاهرة في أبريل 1945 وعقبه آخرون من رفاقه أمثال الحبيب ثامر ورشيد إدريس، وأصبحت الرحلات باتجاه القاهرة حثيثة، وهو ما جعل العناصر التونسية تبعث بها مكثبا في جويلية 1946<sup>(33)</sup>، وقد سبقه بعد وجود "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا"، فكان رئيسها التونسي الشيخ محمد الخضر حسين إلى جانب وطنيين مغاربة<sup>(34)</sup>، في جانفي 1948 انبعثت في القاهرة "لجنة تحرير المغرب العربي" التي ضمت تقريبا كل

(32) أنظر : عميرية (حفاوي)، الصحافة وتجديد الثقافة : تونس في القرن التاسع عشر. المعهد الوطني للتراث، الدار التونسية للنشر، 1994، 364 صفحة.

(33) أنظر : عبيد (خالد) " مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947-1957 "، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1989.

(34) أنظر : الفاسي (علال) " الحركات الاستقلالية في المغرب العربي " (القاهرة 1948) النقد الذاتي (الطبعة الثانية، تطوان)

(29) " الصباح " 15 أكتوبر 1951

(30) السويح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 44.

(31) Maâtoug (F), La gauche... op.cit., p.139.

الحركات الوطنية المغاربية وقد ترأسها عبدالكريم الخطابي إلى جانب الحبيب بورقيبة كسكرينير عام (35).

عبر الوطنيون التونسيون منذ الانطلاقة عن مساندتهم لمشروع تكوين منظمة تضم المجموعة العربية، مشاركة ومغاربة، وكانوا حريصين على التوقيع ضمنها من وجهة نظر مغاربية إذ أكد بورقيبة في سبتمبر 1945 أن العمل المشترك بين الدول العربية يساعد المنظمة على أن تلعب دورا لتحقيق استقلال بلدان شمال إفريقيا. ورغم عدم حصولهم على عضوية كاملة في الجامعة العربية تحت تأثير بريطانيا المنحازة لفرنسا في خصوص هذا الملف، وهو ما أسف له الوطنيون الموجودون بالقاهرة، فإن تنشيط قضيتهم في إطار القضية المغاربية مكنهم من إقحامها كمحور مركزي في اهتمامات المنظمة العربية التي نصّت وثائقها على ذلك (36).

بنتني هذه المنظمة أصبحت مصر محلّ اهتمام كل القوى السياسية النشيطة، وعمل الوطنيون التونسيون على استقطابها لفائدة قضيتهم، خاصة بعد تصلب الاستعمار الفرنسي إثر نهاية الحرب العالمية الثانية إذ أصبحت القاهرة ملجأ لهم ومنطلقا للتعبير عن آرائهم التي ظهروا فيها أكثر ثباتا مطالبين بالاستقلال. وهو مطلب التفت حوله مختلف تيارات الحركة الوطنية. إلا أن الموقف المصري الرسمي صاحبه شيء من الفتور مردّه المفاوضات الإنكليزية المصرية الجارية آنذاك بخصوص معاهدة 1936، ويهدف إلى عدم إستفزاز فرنسا لتحبيدها. موقف برره المصريون بأنه ليس من المفيد إثارة جميع القضايا في ذات الحين لأنه سيؤدي إلى تحالف بريطانيا وفرنسا مما لا يخدم المصالح العربية.

نتيجة لتلك الحسابات السياسية لم تقدّم الجامعة العربية للدرس قضية شمال إفريقيا أمام هيئة الأمم المتحدة، إلا أن المساندة الشعبية لقضية المغاربة وتعاطف مختلف التيارات السياسية المصرية معها جعل الرأي العام يطوّع الموقف الرسمي المصري الذي أعيد تنشيطه من جديد. وقبل مجلس المنظمة

35) *L'Avenir de la Tunisie* : 21/21948, « Les pèlerins du Caire ».

20/3/1948, « Pas de place pour une troisième force arabe ».

(36) المادة الرابعة من ميثاق الجامعة العربية

في جلسته بتاريخ 1946/12/11 إرسال مذكرة إلى Quai d'Orsay تشعره فيها بأهمية تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في شمال إفريقيا (37).

وفي جانب آخر حرصت المنظمة على تشجيع بورقيبة، في رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية قصد تحسيس الرأي العام العالمي في الأمم المتحدة ودعت الوفود العربية فيها إلى مساندته في تلك المهمة (38).

لقد كان الرأي العام المصري متحمّسا للقضية المغاربية ومساندا لها من خلال فضح الإعلام للمناورات السياسية وخصصت الصحافة المصرية أعمدتها للقضية المغاربية، وانتقدت السياسة الاستعمارية الفرنسية، كما تابعت أنشطة الوطنيين، ممّا جعل السفير الفرنسي بالقاهرة يكشف عن امتعاضه لذلك في مراسلة له إلى وزارة خارجيته ويعبّر عن اندهاشه بخصوص الحملات المتتالية في الصحافة المصرية ضد سياسة فرنسا في شمال إفريقيا (39).

كما وجد الوطنيون مساندة الأحزاب المصرية كحزب الوفد وحزب الوحدة العربية وحزب الاتحاد العربي إلى جانب الجمعيات ذات الطابع السياسي كحركة "الإخوان المسلمين"، وقد تجلّى أيضا تضامن الحركة الفكرية والأدبية في تلك الفترة ومن أهم عناصرها أحمد أمين وتوفيق الحكيم وطه حسين (40).

عمّقت تلك المساندة، التي كانت في إطار شامل للقضية المغاربية، الروابط العربية الإسلامية ونشطت هذا التوجّه لدى صفوف الوطنيين المغاربة وتوجّ ذلك بانعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة الذي أكد الحضور الفعلي للوطنيين التونسيين، فكانت مشاركتهم بتسعة مؤتمريين من جملة 23، ينتمون في جملتهم إلى الحزب الدستوري الجديد (41). كان الدكتور الحبيب ثامر - وهو من العناصر البارزة في الديوان السياسي للحزب - قد لعب دورا هامّا في ذلك مؤكدا على العمل المشترك.

37) *Cahiers de l'Orient Contemporain*, 2ème Semestre, 1946, p.316.

38) *idem*, 1er semestre, 1947, p.49-50 et p.48

الزهرة : 1948/3/26 -

(39) السويح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 22

(40) نفس المصدر، ص 23 و 24

(41) إدريس (رشيد)، " ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة "، الدار العربية للكتاب، تونس

1981، ص 71 .

اعتزم "مكتب المغرب العربي بالقاهرة" (42) في هذا الإطار توثيق الروابط بينه وبين مختلف المنظمات العربية، وكذلك التأكيد على الصلات التي تربط بين المشرق والمغرب العربيين.

هكذا، أصبح الوطنيون التونسيون أكثر اهتماما بمقومات تلك الروابط وأبعادها ضمن قضيتهم الوطنية، وفق نظرة أعمق، اعتبارا للمعطيات التي جذت على الساحة السياسية وهو ما أصبح واضحا في إعلانات العناصر الوطنية التونسية بالقاهرة آنذاك حيث أكد بورقيبة في مارس 1947 إصرار المغاربة على اكتساب كرامة الحياة والحرية في محيطهم الطبيعي من الوطن العربي، وجسم ذلك بزيارة العديد من الأقطار العربية في المشرق العربي للتعريف بالقضية المغربية وتحسيس حكوماتها بجدوى عرضها على هيئة الأمم المتحدة ومناشدتهم المساندة لنضالهم من أجل استقلال دول شمال إفريقيا (43).

إلا أن الحسابات السياسية والحزبية وحتى الشخصية منها سوف تعكر ذلك الانسجام، تحركها في ذلك الخلافات السابقة بين اللجنة التنفيذية والديوان السياسي، وكل جهة تريد الاستفادة من فعاليات الساحة المصرية ولصالحها، إلى جانب المعطيات الجديدة والمتمثلة في ركود القضية التونسية ويأس الوطنيين والتقاعد الذي أبدته الجامعة العربية بخصوص تدويل القضية وعرضها على الأمم المتحدة، إلى جانب تناقص اهتمام الموقف الرسمي المصري من القضية المغربية، فحاول رئيس اللجنة التنفيذية محي الدين القليبي، في هذا الجو المتوتر أن يجد له موقعا في صفوف الوطنيين بالقاهرة كما وقع تحميل بورقيبة مسؤولية سوء التصرف في شؤون مكتب المغرب العربي، ثم بعث مكتب الاستعلامات (44) للتعريف بوجهة نظرهم في القضية التونسية وأصبح التناحور على أشده بين الدستور القديم والدستور الجديد.

تعمقت الآراء واختلفت الرؤى في صفوف الوطنيين التونسيين بالقاهرة في تلك الفترة بخصوص تصور القضية الوطنية وتحسس إشكالياتها وضبط

حدودها والمواقف من عديد المسائل المطروحة بما في ذلك العلاقة مع المشرق وحدود العمل السياسي ضمن وحدة المغرب العربي (45).

ومن جهة أخرى، تسرب خلاف أعضاء المكتب ليخترق الصف التونسي بالهيئة المغربية وانقسموا إلى شقين : الأول بقيادة الحبيب ثامر، الذي آمن بكل قوة بأهمية العمل ضمن الوحدة المغربية حتى لو كان ذلك على حساب المصالح الخاصة بكل قطر، والثاني برئاسة بورقيبة، الذي كان يرغب في التعامل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد بالنسبة للآخر. واتسع الخلاف وتعمد إلى درجة انسحاب البعض من مكتب المغرب العربي (46) الذي تراجعت حيويته خاصة بعد موت الدكتور الحبيب ثامر.

تزامن ذلك مع فتور المساندة الشعبية في مصر للقضية المغربية تبعا لانشغال الرأي العام بالقضية الفلسطينية وحرب 1948 التي استرعت اهتمام كل الشعوب العربية. فصدرت بخصوصها مواقف المساندة عن كل الأطراف السياسية بمختلف اتجاهاتها ومنظماتها، وتجسم ذلك في الحس الجماهيري الفيّاض الذي طغى على الاجتماع العام الذي التأم بجامع الزيتونة يوم 19 ماي 1948 وحضره الأمين العام صالح بن يوسف حيث عبّر عن خلال مراسلته لأمين عام الجامعة العربية عن مؤازرة التونسيين، رغم طغيان الاستعمار، للقضية الفلسطينية، مؤازرة تجاوزت مستوى الخطاب لتطبق على أرض الواقع من خلال أعداد الشبان المتطوعين للقتال. وقد شملت تلك الظاهرة كل الفئات التونسية وخصت كل الجهات بالبلاد وبلغ عدد المتطوعين التونسيين للقتال 2676 متطوعا (47).

ذلك ما أقلق السلط الاستعمارية، حسب تقرير J.Mons المقيم العام (48) الذي نبّه الى خطورة الوضع، ورغم الإجماع الذي قلّ ما حصل في شأن آخر فإنه لم يقطع الطريق أمام التنافس والصراع بين مختلف الجهات الذي تداخلت فيه الحسابات السياسية بتلقائية المواقف الشعبية، إذ من الطبيعي أن ينتاب ذلك

45) Ch. R. AGERON, *op.cit.*

46) عبيد (خالد)، مكتب، مصدر سابق، ص 110

47) الكوش (سمير)، " صدى القضية الفلسطينية بتونس وصراع القوى السياسية حولها بين 1947-1948"، روافد، عدد 6، 2001 ص ص 31-60، ص 46.

48) أرشيف الإقامة العامة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية R198، الملف عدد 1، ص 349. تقرير جون مونس إلى جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسي، جويلية 1948.

42) Ch. R. AGERON, *Le Parti colonial face à la question tunisienne (1945-1951)*, in Actes du Vème Colloque international, *La Tunisie de l'Après-guerre (1945-1950)*. Pub. De l'I.S.H. du Mouvement National, Tunis 1991, p.195.

43) *idem*.

44) السويّح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 25

## (2) منعرج جانفي 1952 والمساندة المصرية للقضية التونسية :

لما تمّ الإعلان عن مذكرة 15 ديسمبر 1951 التي حكمت بتوثيق الصلة نهائيا بين تونس وفرنسا، فشلت تجربة التفاوض للحصول على الحكم الذاتي بين حكومة محمد شنيق والحكومة الفرنسية، والتي كانت وراء تشتت موقف الوطنيين التونسيين إزاء قضيتهم، ويعكس ذلك بعض التباين في نظرهم للقضية الوطنية وما تنطوي عليه من معان وأبعاد.

جانب من هذا الاختلاف يتعلق بأهمية وطبيعة الصلة التي تربط التونسيين بمصر والتي ما فتئت تتركز في تلك الفترة، وكان للأوضاع المصرية وما اتسمت به من إشعاع تأثير على العناصر الوطنية. وقد تطور هذا التأثير نظرا للحراك المتنامي في مطلع الخمسينات في كلا البلدين وعلى المستوى الدولي.

ساهم بحث جامعة الدول العربية في أن تكون "القاهرة قلب العالم الإسلامي النابض وقبلته السياسية حيث تجد الحركات الوطنية المضطهدة النجاة والسلامة" (52)، ممّا سيكون له إنعكاس على نزعة العروبة لدى الحركات الوطنية عموما. وحاول الدستور الجديد تفعيل تلك النزعة في الوعي الوطني بالتأكيد على مقوماتها، وهو ما ذهب إليه علي البلهوان في حرصه على اللغة والدين والعادات (53) التي تمثل روابط عريقة شاهدة على وحدة المغرب العربي والمجموعة العربية عموما، دون أن يكون ذلك منافيا لاستقلالية الكيان التونسي التي ينادي بها (54). وقد حرصت مختلف التيارات الوطنية خلال هذه الفترة، خاصة العناصر المقيمة في مصر، على تركية الطرف المصري لطروحاتها كي تضمن نوعا من الشرعية. وهو ما يتجلى من خلال مواقف العناصر الوطنية التونسية التي قد تفقد تجانسها، رغم انتمائها لنفس الصف (الحزب الدستوري الجديد)، إذ أعتبر البعض منهم (55) (حسين التريكي ويوسف

(52) شارل أندري جوليان، "إفريقيا الشمالية تسير. القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية"، ترجمة المنجي سليم، الطيب المهيبي، مراجعة فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس 1976، ص 203.

(53) البلهوان (علي)، "نحن أمّة"، مطبعة التليلي، تونس 1949، ص 13.

(54) نفس المصدر، ص 124.

(55) أنظر موقف التريكي وجذور الخلاف في: "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية"، لعبدان منصر، الدراسات التونسية، عدد خاص 169-170، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، الأشهر الثلاثة الثانية والثالثة 1995، ص ص 75-87 ص 78.

الحراك صفوف الشرائح الوطنية السياسية ونخبها التي كانت بصدد تصوّر قضيتها الوطنية، وتحسّس هويتها المعاصرة، أخذت في الاعتبار التطوّرات السياسية الجديدة، المحلية والدولية الناتجة عن حرب 1948 ممّا سيكون له تبعاته على القضية التونسية ومسيرتها في ما له صلة بمضامين أهدافها وطرق تعاملها مع القضايا الحسّاسة، وعلاقتها مع باقي الوطنيين، والمصريين خاصة في مطلع الخمسينات، إذ ستكون مقاومة المستعمر نشيطة بحكم التطوّرات على المستوى المحلي.

## II - القضية التونسية في مطلع الخمسينات :

### (1) تدهور الأوضاع الداخلية :

اتسمت الظروف العامة بالبلاد التونسية في بداية الخمسينات بتأزم الحالة الاقتصادية واختناق الأوضاع الاجتماعية (49) الناتج عن السياسة الاستعمارية الفرنسية المستنزفة لإمكانات البلاد ممّا سيؤوّل الى تعميق الهوة بين الحاكم والمحكوم.

اهتمت الصحافة بمختلف أوجه تلك الأزمة مشيرة الى خطورتها وتذمر الأهالي من سوء أحوالهم المعيشية وانتشار الفقر والبطالة وظهور المجاعة في بعض الجهات من البلاد خاصة تلك التي لم تتصفها الطبيعة (50)، وذلك بشهادة السلط الاستعمارية ذاتها، إذ يقول المقيم العام De Latour في خطابه الإذاعي يوم 19 مارس 1955 إن " ... مناطق الوسط والجنوب باقية على فقرها المنذر بالخطر من جرّاء كارثة الجفاف... " (51)، ظروف متردية للغاية خيمت على البلاد وأنهكت الأهالي طيلة النصف الأول من عشرية الخمسينات، ستكون دون شك، عاملا من العوامل الملائمة للعمل السياسي وباعثا لتصعيد النشاط ودفعه نحو المزيد من التجذر، خاصة وأن الظروف الخارجية كما ذكرنا آنفا كانت سائحة لذلك.

(49) L'Avenir de la Tunisie, 4/3/1950.

- Le Petit Matin, 8/4/1950.

(50) قسنطيني (الكراي)، " أزمة ما بعد الحرب أم تأزم اجتماعي "، أعمال الندوة الدولية الخامسة، البلاد التونسية في فترة ما بعد الحرب 1945-1950، تونس 1991، ص ص 76-96. أنظر أيضا :

J. LEPIDI, « L'économie Tunisienne en 1954 », in BULLETIN économique et social de la Tunisie, Avril 1955.

(51) أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البرّ الفرنسي، ملف H 219 2، ورقة 201.

الرويسي)، خاصة الذين كانوا مرابطين في مصر، أن الخط التفاوضي مع فرنسا غير مقبول بحكم أنه يجعل قضايا المغرب العربي فاقدة لوجديتها، إضافة إلى أن ذلك فيه إحراج كبير للموجودين على الساحة المصرية ويجعل تحركاتهم غير متناغمة مع موقف الديوان السياسي بتونس (بورقية...) الذي يجنح إلى التفاوض (56). إذ وقع توجيه الدعوة في مناسبات عديدة إلى فرنسا " كي تفتح سريعا المحادثات مع ممثلي الشعب التونسي " (57)، والتي إذا ما ضمنت السيادة التونسية سوف يقع احترام كل مصالحها المشروعة في تونس، في الميادين الاقتصادية والثقافية والإستراتيجية .

هذا الجنوح إلى التفاوض، الممثل في حكومة شنيق (58) وقع رفضه من طرف شخصيات سياسية مختلفة منها التي تنتمي إلى الدستور القديم، والأسبوعية "الاستقلال" عبرت عن ذلك الخط منذ نشأتها في فيفري 1951، وأخرى تنتمي إلى الساحة الزيتونية (59)، إلى جانب عناصر الدستور الجديد (60)، خاصة بعد التأكد من أن ذلك المنحى لم يعط النتائج المرجوة وأنت مذكرة 1951/12/15 لتترجم فعلا عن خيبة المسعى.

وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة للعودة إلى تشديد الموقف الذي سيؤهل القضية تراجيا إلى التدويل. انطلقت بتحول محمد بدرة وصالح بن يوسف إلى باريس يوم 1952/1/13 قصد رفع الشكوى إلى المنظمة الأممية (61)، وتم تأييد ذلك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة من طرف الأقطار العربية والآسيوية (62).

حصل ذلك في ظرفية غير ملائمة لفرنسا دوليا إذ باتت راضخة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي رغم مساندتها لها كانت توجه لها النقد بخصوص سياستها الاستعمارية (63)، إلى جانب ما تعرضت له من هدر لطاقتها نتيجة حرب الهند الصينية.

(56) السويح (علي)، الوطنيون... صدر سابق، ص 82.

افتتاحيات الهادي نويرة : Mission, 12,26/5/1950 (57)

Mission, 11/8/1950. (58)

(59) النهضة 23 و 27 أوت 1950 .

(60) أنظر ما صرح به يوسف الرويسي إلى : La République Algérienne 13/7/1951

Mission 25/1/1952. (61)

Le Petit Matin 17,18 Janvier 1952. (62)

(63) أنظر :

Les Mémoires de l'ex-secrétaire d'Etat américain D. Acheson, Present at the creation my years in the state department, New-York, Norton, 1969, p.327-328, 394-5, 579.

توقعا لما سيحصل من مواجهة في خصوص مذكرة 15 ديسمبر بادرت الحكومة الفرنسية بتعويض مقيمها العام بتونس L.Périllier بمقيم عام جديد J. De Hautecloque، عرف بقبضته الحديدية في تعامله مع الأوضاع، وحال نزوله بالبلاد يوم 1952/1/13 (64) أعلن عزمه على ترتيب الوضع كي يستتب الأمن، باتخاذ سياسة قمعية، فضغط على الباكي كي تسحب الشكوى التي وجهت إلى مجلس الأمن لكنه لم يستجب له، فأمر بمضايقة الوطنيين الذين عقدوا مؤتمرا في الخارق للعادة يومي 18 و 19 جانفي 1952، رغم منعه، وأقروا " عزم الشعب التونسي على تحقيق المبادئ الأممية بكل الطرق المتاحة له " (65). اعتقلت بعض العناصر القيادية منها الحبيب بورقية والمنجي سليم (66)، وتواصلت الاعتقالات مما زاد الوضع توترا حيث عمّت الاضطرابات وتكاثرت الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات في شوارع العاصمة ثم خارجها (67) معبرة عن غضب الأهالي. إلا أن السلطة واجهت ذلك بكل وحشية وعنف " لتأديب الأهالي " ولم يتمكن المقيم العام، رغم إصراره، من حل حكومة شنيق، فقام بنفي أعضائها يوم 26 مارس 1952 إلى منطقة قبلي بالجنوب التونسي، ثم عين حكومة جديدة بإشراف صلاح الدين البكوش وأطلق العنان لكل القوانين الجزرية، وتمت ملاحقة الوطنيين وحشدهم تحت الإقامة الجبرية. كما نفذت عصابة "اليد الحمراء" بعض العمليات الإرهابية، منها اغتيال فرحات حشاد أمين عام الاتحاد التونسي للشغل يوم 1952/12/15 (68)، مما دفع التونسيين إلى رد الفعل وتصعيد المقاومة، فتكوّنت فرق الكفاح المسلح التي وجهت عملياتها ضد الحضور الفرنسي وأشكاله من مصالح المعمرين وغيرها (69)، أطلق عليها الفرنسيون إسم "الفلاقة " إذ يتضمن اللفظ معنى أقرب إلى السلب والنهب منه إلى المقاومة.

استمرت تظاهرات الشعب وتحذيه للمستعمر إلى حدود 1954، وفي المقابل تمادت سياسة التعسف والملاحقة ضد الأهالي خاصة الوطنيين، وأصبحت البلاد ترزح تحت وطأة الاستعمار الغاشم. أجواء مضطربة اخترق

Le Petit Matin, 17, 18 Janvier 1952. (64)

L'Avenir de la Tunisie 21/1/1952. (65)

Le Petit Matin, op.cit. (66)

Le Petit Matin, 19-29/1/1952 : أنظر (67)

Histoire du Mouvement National, C.D.N, Tunis, 1968-79, Tome 13, Le Néo-Destour face à la 3ème épreuve (1952-56), pp.521-578. (68)

idem. (69)

صداها حدود البلاد التونسية، خاصة باتجاه مصر التي كانت هي الأخرى تواجه ظرفية مماثلة، كما أشرنا سابقا إلى ذلك، أمّا المحرك فهو واحد في كلا البلدين، ألا وهو القضية الوطنية.

أوضاع أدّت إلى انتقادات السلطات الأمريكية للسياسة الإنفليزية في مصر والفرنسية في تونس إذ اعتبر وزير الخارجية Dean Acheson أن تلك الأحداث كانت ناتجة عن إرادة التحرّر وهي ذاتها التي عرفت الثورة الأمريكية أو الفرنسية منذ قرون مضت (70).

من الطبيعي إذن أن تكون المساندة تلقائية بين البلدين نظرا لرضوخ كل منهما إلى ذات العاصفة، وقد كان ردّ الفعل المصري تجاه ما تعرّضت له تونس من قمع منذ بداية 1952، مختلف الأشكال، تنوعت مصادره بما في ذلك الرسمية أو غيرها، وتجمّس ذلك خاصة على المستوى الإعلامي، وكانت صحافة الأحزاب المصرية على موعدها منذ انطلاق الأحداث بالبلاد التونسية، وشاركت في الحملة الإعلامية وعلى اختلاف مشاربها وعبرت عن استنكارها بشدة أمام السياسة القمعية ب خطاب فيه كثير من الحماس والانحياز وصل أحيانا إلى درجة الشتم. وكانت هذه الصحف تغطي نشاط الوطنيين بانتظام، انطلاقا من علاقاتها بمكتب المغرب العربي بالقاهرة، كما تغطي الندوات الصحفية التي يعقدها الوطنيون بمصر (71) لعرض القضية التونسية، إلى جانب نشرها أخبار الوكالات الأجنبية حول هذا الشأن.

إن رحابة المجال الذي مثلته الصحافة المصرية للقضية التونسية، رغم الخطاب العاطفي، لعبت دورا كبيرا في تعبئة الرأي العام المصري والعربي، كي يتعاطف مع التونسيين ومقاومتهم، ويندّد بسياسة الاستعمار الفرنسي القمعية، وهو ما عبّرت عنه مختلف شرائح المجتمع المصري من أحزاب سياسية وهيئات ومنظمات، إن بواسطة الاجتماعات العامة أو اللوائح وبرقيات الاحتجاج (72) التي وجهوها إلى المنظمات العالمية، منها برقية إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرة ببروكسال إثر اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد (73).

70) D.Acheson, *Present... op.cit.* pp 394-95

71) منها الندوة التي عقدها صالح بن يوسف ومحمد بدر يوم 1952/4/5. أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات سياسية وتجارية : ملف 317، ورقة 42.

72) تصريح السفارة الفرنسية بالقاهرة حول الأوضاع الداخلية لمصر من 1952/6/12 إلى 1952/12/12 : م.ت.ج.ب.ف.، ملف H2 136، ورقة 38.

73) *Le Monde du Travail Libre*, janvier 1953, p.10. Résolution du Comité Exécutif de la C.I.S.L. du 8 décembre 1952.

إلى جانب الأحزاب والصحافة، شكّلت المنظمات مصدر تأييد للقضية التونسية، إذ اجتمعت تسع منظمات مصرية، من بينها اتحادية نقابة العمال وجمعية الشباب الإسلامي، وعبر الجامعيون المصريون عن مساندتهم في اجتماع التأم بالقاهرة يوم 1952/12/17، حيث تم الرّبط بين الوضع في تونس ومثله في مصر واعتبروا القمع الفرنسي والإنفليزي بإفريقيا من الحملات الإمبريالية وناشدوا الحكومة المصرية بغلق المؤسسات الفرنسية والإنفليزية والأمريكية (74)، كما استنكر شيخ جامع الأزهر، وهو مفتي الديار المصرية، ما سلكته فرنسا في تونس ودعا المسلمين إلى إرسال المساعدات إلى إخوانهم التونسيين. وفي صلاة الجمعة ليوم 11 ديسمبر 1952، التي حضرها قرابة الـ 10 آلاف من شيوخ وطلبة، تمّت دعوات المصلين إلى أحداث شمال إفريقيا وترحموا على روح الفقيد فرحات حشاد (75).

أما هيئة المحامين المصريين فإنها بعثت ببرقيات احتجاج على ما أطلقت عليه بالعدوان الفرنسي على القطر التونسي، إلى رئيس مجلس الأمن والأمن العام للمنظمة الأممية وإلى جمعية المحامين الأممييين (76)، هذا إلى جانب تطوّع بعض المحامين المصريين للدفاع عن التونسيين الذين تمّ اعتقالهم خلال تلك الأحداث.

مثلت إذن المساندة الشعبية المصرية بمختلف توجهاتها وشرائحها تجاوبا، أكد الحسّ التلقائي وتضامنا مع القضية التونسية بأحداثها وتطوّراتها، عبّر عن الروابط المتينة التي تأسست بين الشعبين، انطلاقا من مخزون تاريخي ثقافي وحضاري مشترك. كان ذلك التفاعل بدوره سببا من أسباب حركية الساحة المصرية وتنشيطها، ولعلّ ذلك سيكون محرّكا للموقف الرسمي الذي ستخذه الجهات الرسمية تجاه القضية التونسية، مدفوعا من القاعدة الشعبية ومختلف مكونات الرأي العام المصري، وكذلك مدعوما من طبيعة الدور القيادي الذي أصبحت تتميّز به مصر في قيادة الصف العربي، ضمن تحديات استعمارية خطيرة.

74) السويّح (علي)، الوطنيون...، مصدر سابق، ص 96.

75) نفس المصدر، ص 97.

76) الصباح 23 فيفري 1952.

تجلى الموقف الرسمي عن طريق تصريح رئيس مجلس الوزراء نحاس باشا بقوله : " ... إنه لا يمكن أن تلبث مصر مكتوفة الأيدي تجاه تلك الحوادث أو تغض الطرف عن التصرفات المناهية للديمقراطية ولمبادئ دستور الأمم المتحدة والتي تقوم بها دولة من دول المنظمة الأممية في قطر تبسط عليه نظامها خصوصا وأن هذا القطر هو قطر عربي... " (77).

ثم تدعمت تلك المساندة الرسمية للقضية التونسية بعد أن تعجرت الأوضاع في جانفي 1952، من خلال العمل الدبلوماسي على المستوى الدولي، مساءلة واحتجاجا على فرنسا، وتسهيلا لدور الوطنيين التونسيين الذين يسعون إلى عرض قضيتهم على الأمم المتحدة. وأصبحت مصر قاعدة لنشاط صالح بن يوسف ومحمد بدرة منذ أواخر مارس 1952، إذ تبنت، إلى جانب الباكستان، رأي المجموعة العربية والآسيوية لعرض القضية التونسية على الأمم المتحدة في ربيع 1952، حيث تمّ إيفاد أحد خبراء الحكومة المصرية القانونيين لمساعدة مندوب الباكستان عند عرضه للقضية على الأمم المتحدة (78). وفي 1952/12/7 تبنت بدورها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية عريضة (45 صوتا على 58) القرار البرازيلي الذي يدعو إلى مواصلة المحادثات في خصوص القضية التونسية للوصول إلى منح التونسيين إمكانية إدارتهم الذاتية (79).

إلى جانب العمل الدبلوماسي، فضحت الصحف الرسمية - وكان لها إشعاع على مستوى الأقطار العربية - الممارسات الاستعمارية الإرهابية مما أخرج السلط الفرنسية التي احتجت لدى الحكومة المصرية معتبرة أن تلك التغطية الصحفية مغرضة وفيها الكثير من المبالغة. إضافة إلى الصحافة الرسمية، لعبت الإذاعة دورا هاما في التعريف بالقضية التونسية، خاصة وأن جهاز الراديو، نظرا لحداثته وسرعة نقل الخبر عنه، كان له وقع خاص لدى المستمعين في الأوساط الشعبية العريضة، إذ أصبحت المقاهي تعجّ بالوافدين طلبا للخبر الفوري الذي قد يكون مصدر نقاشات مطوّلة، مما يوضح الرؤى

(77) الصباح 6 مارس 1952.

(78) الصباح 4 مارس 1952.

(79) انظر :

Procès Verbaux officiels du Conseil de Sécurité, 575 ème séance, 10 Avril 1952, pp.11-14.

ويبلور الوعي لديهم بمستجدات الأحداث. والإذاعة المصرية من أوائل الإذاعات العربية التي تأسست ولها نسبة استماع واسعة في الصفوف الشعبية بالمغرب العربي منذ الأربعينات، وساعدت بقدر كبير في استرعاء الاهتمام بالشرق العربي وحث الوعي بالانتماء إلى صف عربي واحد.

لذلك كان صدّى تلك الحملات الإعلامية الإذاعية واسعا وتأكد ذلك في ظل النظام الناصري القومي بعد ظهور إذاعة "صوت العرب" (80)، التي انطلق بثها يوم 4 أفريل 1953 (81)، وقد كانت أداة تعبير عن مشاغل الوطن العربي وما تصبو له جماهيره من تحقيق للحرية والحياة الكريمة، ومثلت منبر نداء تم توظيفه للتعبئة والدعاية في سبيل قضاياهم أو لاتصال الرموز الوطنية بشعوبها، من ذلك مثلا كلمة علي البلهوان ومحمد بدرة إلى الشعب التونسي بمناسبة حلول رمضان سنة 1954 (82) التي كانت مشحونة بالحسّ الوطني، لذلك سعت السلطات الاستعمارية إلى الضغط على بث تلك الإذاعة بالتنشويش المستمر، وهو ما أكدّه المقيم العام في تقريره حول الأحداث بالبلاد التونسية في شهر ديسمبر 1953 بقوله : " ... إن تصريحات بن يوسف إلى مصدح "صوت العرب" تبعثها اهتمامات كثيرة من المستمعين التونسيين الذين لا ينحصر فقط في الوطنيين " (83)، ورغم احتجاج وكيل الدولة لدى وزارة الخارجية الفرنسية إلى المكلف بالشؤون المصرية بباريس (84) حول الموضوع، فإن السلط الرسمية المصرية لم تكثر بذلك وأبقت على البث الإذاعي، مساندة للوطنيين بشمال إفريقيا (85).

إلا أنه عموما بقيت تلك المساندة الرسمية أقلّ اندفاعا من المساندة غير الرسمية بحكم اضطراب الوضع الداخلي بمصر وانشغال الأوساط الرسمية بالمشاكل الداخلية، خاصة إثر انقلاب 1952/7/23، إذ انطلق النظام الجديد في تركيز هياكله وتثبيت سلطته محليا. وتواصل ذلك النقص حتى سنة 1953

80) H.R.Hamza, *Communisme et nationalisme en Tunisie de la "Libération" à l'indépendance (1943-1956)*, Publications de la Faculté des Sciences et Sociales de Tunis, 1994, 391 pages, p.200

(81) السويح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 93.

(82) نفس المصدر، ص 92.

(83) مأخوذة عن السويح (علي)، مصدر سابق، ص 92.

(84) الصباح 22 أوت 1954.

(85) الصباح 19 ديسمبر 1954.

حيث لم تحصل اتصالات رسمية بين الحكومة المصرية ورموز الحركات الوطنية المغربية، ويتأكد ذلك من خلال الرسالة التي بعث بها علي البلهوان إلى الباهي الأدغم بتاريخ 2 مارس 1952، حيث يشير إلى ضيق نطاق العمل بسبب الأزمة المصرية، لذلك توجه إلى بغداد بمعية محمد بدره للتمكن من توسيع النشاط في الشرق الأوسط<sup>(86)</sup>.

ومن المرجح أن يكون أيضا تراجع الموقف الرسمي من تبعات موقف الحزب الدستوري الجديد الذي جنح إلى التفاوض مع فرنسا، ضاربا عرض الحائط اتفاق مكتب المغرب العربي بالقاهرة، مما أدى إلى انكماش الحكومة المصرية التي لا ترغب في معالجة قضية شمال إفريقيا بطريقة تجزئية.

### III - الموقف المصري في خضم تناقضات الصف الوطني

#### 1) تطورات القضية التونسية ضمن الظرفية الفرنسية :

إن السياسة التعسفية التي توختها فرنسا بتونس عن طريق مقيمها العام J. de Hauteclouque كان مألها الفشل، رغم الإصلاحات الشكلية التي تم فرضها على الباي الذي رفضها<sup>(87)</sup>، وهو ما أقره رئيس الحكومة الفرنسية Vincent Auriol بقوله إن سياسة العنف في تونس قد تؤدي إلى المأزق. تجسّم ذلك في سياسة الاستقالة خلال المشاركة في الانتخابات البلدية، إذ مثلت - رغم الضغوطات التي مارستها سلط الحماية - 33% من المرشحين على مستوى البلاد، 9% في تونس وسوسة، 18% في القيروان<sup>(88)</sup>.

تغييرا لتلك السياسة وقع تعيين مقيم عام جديد Pierre Voizard في سبتمبر 1953، عقب ذلك انتخاب رئيس جديد لفرنسا في نهاية 1953، René Coty، الذي سيحاول لملمة الأوضاع وإعادة شيء من الهدوء<sup>(89)</sup> وفكّ الحصار الذي كان يخيّم على البلاد بتسريح الصحف الوطنية والوطنيين الذين تم إبعادهم، وانبعثت حكومة جديدة ترأسها محمد الصالح مزالي يوم 2 مارس 1954، التي ستدخل في إصلاحات جديدة<sup>(90)</sup>، ثم ستشهد السياسة الخارجية

86) Ladgham (Béhi), *Correspondance 1952-1954, les années décisives*, Cérès production, Tunis, 1990, p.46.

87) H.R. Hamza, *Communisme... op.cit.*, p.258.

88) *idem*, p.300.

89) أنظر مذكرات : M.S.Mzali. *Au fil de ma vie*, Tunis 1972.

90) *Le Petit Matin*, 5/3/1954.

الفرنسية تطوّرات خطيرة على ضوء أحداث الساحة الداخلية والخارجية، وقد أشار Pierre Mendès France<sup>(91)</sup> إلى "التحوّلات المثيرة" على مختلف الأصعدة التي تشهدها الساحة الدولية، واعتبر أن حرب الهند الصينية أصبحت تنهك طاقات فرنسا المادية والبشرية<sup>(92)</sup> وقد تسيء إلى صورتها وسمعتها، لذلك بات من الضروري إيقاف ذلك النزيف. كانت تونس أيضا في تلك الفترة إلى جانب الاضطرابات الداخلية والقضية المغربية من خضم المشاكل التي أثقلت كاهل فرنسا وارهقت ساستها. منذ حلول حكومة P.M.France<sup>(93)</sup> استبشرت بعض الأطراف بها، وأصبحت بوادر مراجعة تلك السياسة المتصلبة واردة مما سيكون له انعكاس في صفوف الحزب الجديد حيث ستبرز فيه عناصر تنحو إلى إعادة فتح الحوار مع فرنسا، من بينها الهادي نويرة<sup>(94)</sup> عضو الديوان السياسي الذي بات منذ 1952 يتمتع بحضور فاعل على مستوى القيادة وكان موقفه هذا وراء موجة من السخط انتابت البعض من العناصر الوطنية.

تعزّر هذا الموقف الداعي إلى العودة للتفاوض مع فرنسا بعوامل خارجية أيضا، منها ضعف نتائج تدويل القضية التونسية، إلى جانب عدم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على فرنسا<sup>(95)</sup> ومجاراتها، مما لا يدعم القضية التونسية.

علما وأن الوطنيين لم يفقدوا تماما الأمل في كسب مناصرة الولايات المتحدة الأمريكية لقضيتهم من خلال مبعوثهم إليها واتصالاتهم بها<sup>(96)</sup> (بوحافة والأدغم). لذلك وقع إقبال على توخي سياسة "التهذئة" من طرف قادة الديوان السياسي وأصبح هذا النهج يمثل تيارا داخل الحزب، لكن ذلك سيمثل إشكالا على مستوى بعض العلاقات الخارجية خاصة في اتجاه مصر، التي

91) *Le Monde*, 18/6/1954.

92) من 1946 إلى 1954 التهمت حرب الهند الصينية 3000 مليار فرنك منها 2385 فرنك تحمّلته الميزانية الفرنسية، أما الخسائر العسكرية فإنها تعدّ كما يلي : 92000 قتيل بما فيهم الذين لم يقع العثور عليهم، 114000 جريح. أنظر :

M.L.Chaïbi : *Les Enjeux d'une décolonisation négociée : L'exemple tunisien (1954-*

56), *IBLA* n° 186, 2000, 2, p.196.

93) *Le Petit Matin*, 17/6/1954.

94) *L'Express*, 3/7/1954, « Renouveau en Tunisie ».

95) تصريحات بن يوسف لجريدة : *Le Monde* بتاريخ 1953/10/28 و 1953/11/13.

96) *Le Monde*, 26/4/1952, « Les émissaires nationalistes multiplient leurs démarches à New York et à Washington ».

شكّلت فيما سبق دعماً أساسياً للوطنيين التونسيين ولا يمكن التخلّي عنه وقد كان حرص الحزب الدستوري الجديد واضحاً في الإبقاء عليه لفائدة مواقف الديوان السياسي للفوز بزعامة الحركة الوطنية على حساب الأطراف الأخرى. أمّا النظام المصري الجديد، وبعد أن وطّد ركائزه على المستوى الداخلي، عاد من جديد إلى تنشيط القضية المغاربية وبدأ يظهر اهتماماً وجدّية بالقضية التونسية، لكنه ضمن تمسك في الاتجاه المعاكس، أي يخالف تماماً ما أصبح يرومه البعض من قاداتها. في هذا الإطار ظهرت "لجنة تحرير المغرب العربي"، وهي مبادرة تمت تحت رعاية كل من الحكومة المصرية والجامعة العربية قصد تجاوز سلبات تلك الفترة والمتمثلة خاصة في الانقسامات وتشتت الأحزاب الوطنية.

تتكوّن هذه اللجنة من الأحزاب والمنظمات السياسية المغربية في مصر والشرق العربي، مقرّها القاهرة وينصّ ميثاقها في مادته الثالثة (97) على أن هدفها هو حصول أقطار المغرب العربي الثلاثة على استقلالها التام والانضمام إلى الجامعة العربية ودحض مبدأ المشاركة في الاتحاد الفرنسي (98) ورفض السيادة المزدوجة. وكان علي البلهوان من الممضين على ذلك الميثاق باسم الحزب الدستوري الجديد، ويبدو أن ضغوطات الوفد المصري، ووجهة نظره جعلت عناصر الحزب الجديد تتساق بشيء من الإحراج، خاصة لوجود ممثل عن الحزب القديم، إلى قبول التنسيق مع الأطراف الوطنية المغاربية، لذلك نرى ممثل الحزب الجديد يشترط بخصوص الوحدة التي تنص عليها اللجنة ألا يقع التدخل في الشؤون الخاصة بكل حزب (99). ورغم ذلك الاحتراز، فإن انخراط ممثلي الحزب الجديد ضمن تلك اللجنة لم يلق الاستحسان العام بل وقابله تحفظ البعض من قاداته منهم الباهي الأدغم.

واضح إذن أن عملية توحيد النشاط الوطني التونسي بالقاهرة ليست بالأمر الهين، والحال أن الخلافات القديمة والجديدة عادت للظهور في الأفق.

(97) السويّح (علي)، مصدر سابق، ص 169.  
(98) أنظر مداخلتنا :

HAMED-Touati (M), *La Tunisie entre les hésitations de la politique coloniale française et la résolution des nationalistes (fin des années quarante, début des années cinquante)*, pp.113-123, in Actes du VI colloque international sur : *La Tunisie de 1950-1951*, Publications de l'Institut Supérieur du Mouvement National, Tunis, 1993.

(99) رسالة علي البلهوان إلى الباهي الأدغم بتاريخ 20 أبريل 1954 . أنظر الباهي الأدغم، مصدر سابق، ص 70.

يقول حسين التريكي : " ... أن الخلاف الكبير الذي تفجّر داخل الحزب والحركة الوطنية يعود إلى هذه الفترة (1947-1948) لكنه لن يجد فرصة للتعبير عن نفسه إلا في فترة لاحقة (1955-1956). وقد تمحور هذا الخلاف حول فلسفة قيادة الحزب، حيث تمكّن الدكتور الحبيب ثامر عن طريق المكاسب السياسية التي حقّقناها في القاهرة... من دفع المكتب السياسي للحزب في مسار مختلف عن ذلك الذي حدّده بورقيبة... " (100)

تجسّد ذلك التضارب في المواقف بين متفاعل مع الساحة المصرية التي تنادي بالعمل الموحد لتحرير كامل المغرب العربي بواسطة الكفاح المسلّح، ومتفائل بالتغيير الحاصل على مستوى الساحة الفرنسية ويأمل في إعادة الحوار مع فرنسا التي تنوي مراجعة تصلّب سياستها. تضارب نستشفه من خلال مراسلات رموز الحزب الجديد. إذ يقول المنجي سليم في رسالة إلى الباهي الأدغم بتاريخ 9/4/1954 : " لاحظت منذ زمن الفرق بين الداخل والخارج في المواقف السياسية التي يتخذها الحزب من حين لآخر، وربّما كان لذلك الفرق تأثير في الأوساط الخارجية وخاصة العربية والإسلامية التي نعتمد عليها " (101). إلا أن عناصر الحزب الجديد سوف تظهر أمام تناقضات تلك الظرفية شيئاً من المرونة، إذ تمكنوا من التعامل مع الموقف المصري الراديكالي وسأبروه ولم يتخلّفوا في الانضمام إلى "لجنة تحرير المغرب العربي" في أبريل 1954، ولكنه كان مشروطاً بعدم التدخل في الأمور الداخلية. فالموقف السياسي صلب الحركة الوطنية التونسية خلال تلك الفترة والسياسة الخارجية التي أصبحت تتحوّ منحى التقارب مع سياسة منداس فرانس، كانت وليدة الظروف السائدة آنذاك. كما أن هذا التيّار نشأ داخل الحزب الجديد لأنه أقرب الأوساط السياسية للقيام بتلك المهمة نظراً للتمرّس السياسي الذي تحظى به أغلب عناصر قيادته، إلى جانب تكوينهم السياسي والثقافي المطلع بحكم دراستهم العصرية التي أخذت عن الفكر السياسي الغربي الحديث في الجامعات الفرنسية، بحيث تكوّنت نخبة سياسية قادرة على فهم مجريات الأحداث وترتيب تعقيداتها وتحليل مناوراتها السياسية والديبلوماسية، من بين هذه النخبة يبرز رئيس الحزب الحبيب بورقيبة الذي يتمتع بشخصية كاريزمية ورصيد معنوي وسياسي نظراً لطول نفسه النضالي وحنكته وخبرته الميدانية، ممّا جعله مؤثراً

(100) منصر (عدنان) اليوسفية، مصدر سابق، ص 78.

(101) Ladgham (B), *Correspondance... op.cit.*, p.18

على ميزان القوى داخل حزبيه إلى جانب حبّه للتفرّد بالرأي (102). وقد كان لا ينفّر من الحوار مع فرنسا منتقدا المواقف الراديكالية، وعبر عن ذلك التمشي بالواقعية والبراغماتية، إذ صرّح لجريدة *Le Monde* الفرنسية منذ مطلع الخمسينات " أن الحزب الدستوري الجديد وطني وواقعي: فهو إذن الحزب الوحيد الذي يستطيع ضمان كافة المصالح الفرنسية" (103).

رغم فشل الحوار سنة 1952، فإنه سيعيد الكرة استجابة لبعض اللّين الذي اتّسم به الرأي العام الفرنسي في سنة 1954 والذي بدأ يؤمن بتسوية سلمية في خصوص المستعمرات، وهو ما تجلّى من خلال حكومة منداس فرانس الذي " عمل على توضيح تمثليه بقدر الإمكان لحلّ الأزمة التونسية، ومبادرته الأولى كانت بتحديد المتفاوض الوطني التونسي القادر على إعادة ربط الحوار الذي أجهض كمّ من مرّة " (104). وكان بورقيبة شاعرا بذلك التحسّس ممّا جعله يصرّح لجريدة *Le Monde* : "إنه من مصلحة فرنسا أن تقبل كمحاور لها حزبا ورجالا عصريين، لائكيين، كونتهم بنفسها ويعيشون... حسب ثقافتها وحسب المبادئ التي علّمهم إياها..." (105).

وفي سياق تهدئة الأوضاع وجنوح فرنسا للتسوية السلمية أعلن رئيس الحكومة الفرنسية عند زيارته لتونس، أمام الباي، باعتراف فرنسا لتونس بالحكم الذاتي، على مراحل، انطلاقا من مفاوضات تضبط وتضمن حقوق ومصالح كل الأطراف (106). تصريحات قبلتها قيادة الحزب الدستوري الجديد بارتياح، وتمّت موافقة الديوان السياسي يوم 4 أوت 1954 بالأغلبية على المشاركة في الحكومة التي انبثقت يوم 7 أوت 1954 برئاسة الطاهر بن عمار وانتمى لها أربعة من أعضاء الحزب الجديد، ثم وقع الإعلان يوم 8 أوت عن اعتزام فتح المفاوضات التي انطلقت في 4 سبتمبر وأدّت إلى إمضاء الاتفاقيات الفرنسية التونسية يوم 1955/4/21 (107).

(102) منصر (عدنان) اليوسفية، ، ، مصدر سابق .

(103) *Le Monde*, 5 mars 1952.

(104) Chaïbi (M.L.), *Les enjeux...*, op. cit. , p.197.

(105) Bourguiba (Habib), *La Tunisie et la France, Vingt cinq ans de lutte pour une coopération libre*, Paris, Julliard, 1954, 462 pages, p.446.

(106) *La Presse*, 1 juin 1954.

(107) في خصوص سير المفاوضات الفرنسية التونسية أنظر : Fouchet (Ch), *Mémoires d'Hier et d'Aujourd'hui*, Plon, 1971, pp.120-128.

هكذا إذن بات مطلب الاستقلال التام كحلّ أساسي وما أقرّه مؤتمر 18 جانفي 1952، من المسائل المؤهلة لإعادة النظر فيها. منعرج جديد للسياسة الوطنية التونسية سيكون محلّ أخذ وردّ وجدل وجدال، باركه البعض ورفضه البعض الآخر، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

## (2) التحفظ المصري أمام المنعرج الجديد :

تزامنت التطوّرات الأخيرة للقضية التونسية مع تحقيق الجلاء الإنفليزي التام عن قناة السويس، وأصبحت الحكومة المصرية توجّه عناية خاصة لما يحصل في شمال إفريقيا تربطه ببعده القومي والعربي، فناشدت فرنسا تغيير سياستها بهذه المنطقة كي تتجنب تلك المآسي من النوع الذي حصل في الهند الصينية.

إلا أن المنعرج الجديد الذي دخلته القضية التونسية سيثير احتراز الحكومة المصرية، ممّا جعل الرئيس عبد الناصر يطرح القضية التونسية في بعدها العربي والإسلامي خلال المؤتمر الإسلامي بمكة (108)، وأصبحت الأوساط السياسية بمصر تتحسّس بكل حذر التوجّه الطارئ الذي انخرط فيه الحزب الدستوري الجديد.

في هذا الإطار تمّت زيارة مدير جريدة "الأهرام" الرسمية إلى بورقيبة، في مقر إقامته الجبرية بفرنسا (109)، الذي صرّح بأن "موافقة فرنسا على استقلال تونس الداخلي يعدّ عملا ثوريا وانقلابا خطيرا في سياسة فرنسا تجاه تونس " (110). لكن ذلك لم يمنع ظهور الفجوة بين الموقفين خاصة عندما بدأت المفاوضات تتعقد بين الحكومة الفرنسية وحكومة الطاهر بن عمار ممّا سيدعم الخلاف بين الخط البورقيبي والخط الناصري، خلاف سيتعزّز بالمعارضة التي صارت واضحة داخل الحزب الدستوري الجديد ذاته، حيث أن الخيار التفاوضي مع فرنسا منذ البداية لم يحصل على إجماع وطني (111)، خاصة لما بدأت الضغوطات الفرنسية تمارس على الوطنيين لكسب أكثر ما يمكن من

(108) السويّح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 111.

(109) الصباح 1954/8/22.

(110) الصباح 1954/8/24.

(111) أنظر الرسالة التي وجهها بشير زرق العيون إلى محمد المصمودي بتاريخ 1955/10/23.

*Histoire du Mouvement National*, Tome 14, pp.405-410.

التنازلات ومنها قبول تجريد المقاومة من السلاح<sup>(112)</sup>، وهو ما حدث في ديسمبر 1954 بعد النداء الذي وجهه رئيس الحزب بورقيبة لتسليم الأسلحة، وذلك رغم تحفظ بعض الأطراف الوطنية.

إلا أنه في جانب آخر اندلعت الثورة الجزائرية المسلحة في نفس السنة خلال شهر نوفمبر، ممّا سبّرك حكومة P.M.France التي ستنتقل في تكريس مناوراتها السياسية وسط جوّ سادته التعقيدات الظرفية، فكانت تبعاتها سلبية على سير المفاوضات<sup>(113)</sup> حول مسائل ذات أهمية بالغة لها علاقة بالحكم الذاتي والإبقاء على الجنوب تحت السيطرة الفرنسية، وكذلك الأمن والقضاء ورقابة المجلس الاقتصادي المختلط على الشؤون المالية، إلى جانب اعتبار الفرنسية اللغة الرسمية للبلاد، وكانت وجهات النظر متضاربة بين الأطراف الفرنسية والتونسية.

فإذا كانت عناصر الحزب الجديد تعتبر الحكم الذاتي مرحلة، لا غير، تؤدي إلى الاستقلال التام، فإنه غير ذلك بالنسبة لفرنسا إذ يعتبره P.M.France نهاية المطاف، وقد أكد على ذلك في التدخل الذي قام به أمام الجمعية الوطنية في 10 ديسمبر 1954 لمّا أعلن أنه يتبنّى مقولة René Mayer "حكم ذاتي نعم، استقلال لا"<sup>(114)</sup>.

أصبح بالتالي تباين الرؤى في خصوص المسألة التونسية مثيرا للجدل في الأوساط الرسمية الفرنسية واحتدّت الانتقادات تجاه حكومة P.M.France، ممّا عجلّ باستقالتها يوم 5 فيفري 1955<sup>(115)</sup> وعُلّقت بذلك المفاوضات بين الطرفين.

وضعية ستزرع الشك وتلقي بضبايبتها في صفوف الوطنيين التونسيين لتجعل تراكمات الخلافات السابقة حول تجربة التفاوض تطفو من جديد. في هذا الإطار يلقي تحفظ الحكومة المصرية على موقف رئيس الحزب الدستوري الجديد تجاوبا لدى معارضيه من رفاقه الذين كانوا ينشطون بالقاهرة. قاد تلك المعارضة الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف الذي اصطدم

منذ 1951 بفشل مسار تجربة التفاوض مع فرنسا حيث كان طرفا مباشرا في ذلك بحكم انتمائه الى حكومة محمد شنيق.

لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار تلك المعارضة من صنع التأثير المصري ولكن دون شك، دعمها في اتجاه التصلب من خلال ما ضبطته حكومة جمال عبد الناصر منذ 1954<sup>(116)</sup> ضمن قضية شمال إفريقيا والتحرير الكامل بالاعتماد على الكفاح المسلح ونبذ مبدأ التفرقة بين دول المغرب.

وهو دعم تجلّي بأشكال عدّة: السياسي، مثل تكوين لجنة تحرير المغرب العربي وكذلك العسكري، لما وقع تدريب مجموعة من المناضلين بمعسكرات الحرس الوطني المصري، وذلك في بداية خريف 1954 قصد إعدادهم للمقاومة المسلحة، ويدخل في هذا الإطار سفر الطاهر لسود إلى مصر لجمع الأموال والأسلحة بهدف دعم معارضة الاتفاقيات التونسية الفرنسية، ثم قيادته للجنة تحرير شمال إفريقيا<sup>(117)</sup>.

وقد صرّح صالح بن يوسف منذ حلّ حكومة محمد شنيق ونزوله بالقاهرة خلال الندوة المنعقدة يوم 1952/4/5 بمقرّ الجامعة العربية أن التفاوض مع فرنسا لن يفضي إلى ما هو مأمول، وبقي على ذات الموقف لاحقا، في نوفمبر 1953 أمام قرار الأمم المتحدة بشأن القضية التونسية، معتبرا أن وحدة العرب هي القادرة فعلا على دحض الاستعمار عن الوطن العربي<sup>(118)</sup>.

تمثل هذه اللهجة تناعما مع الخطاب السائد آنذاك في الساحة المصرية، الذي يربط حرية الشعوب العربية بوحدتها، إلا أن الهادي نويرة اعتبر ذلك النوع من الخطاب موجّها إلى الرأي العام المتطرّف<sup>(119)</sup>، وقد استخف صالح بن يوسف، من جهته، بالتطوّر الحاصل على مستوى الرأي العام الفرنسي، وشكّك في إمكانية تغيير السياسة الفرنسية تجاه بلدان المغرب، ومنذ البداية، كان بن يوسف من أوائل الرافضين لسياسة الجناح إلى التفاوض مع فرنسا منتقدا تصريحات بعض رموز الحزب الدستوري الجديد، ومن أبرزهم الهادي

(116) منصر (عدنان) البوسقية، مصدر سابق، ص 84.

(117) نفس المصدر، ص 83.

(118) م.ت.ج.ب.ف. ملف 1292 H، ورقة 889.

(119) أنظر افتتاحية الصبّاسح 19 و20 جوان 1954.

(112) Le Petit Matin, 23/11/1954.

(113) أنظر : Fouchet (Ch), Mémoires... op.cit.

(114) Chaïbi (M.L.), Les enjeux..., op.cit., p.198.

(115) Le Petit Matin 5 et 7 Février 1955.

نويرة، واعتبر أن المطالبة بالاستقلال الداخلي مرحلة تجاوزتها الأحداث ولا فائدة من التراجع<sup>(120)</sup>، ثم وجه نداء عبر إذاعة "صوت العرب" من القاهرة لمناشدة الوطنيين بالتخلي عن المشاركة في الحكومة الجديدة لأن ذلك سوف يسيء إلى القضية التونسية في الداخل والخارج<sup>(121)</sup>.

انتقادات واضحة وصريحة لبن يوسف، تشجعه في ذلك التطورات الحاصلة على المستوى الإقليمي ومنها اندلاع الثورة الجزائرية وكذلك على مستوى أوسع، تركّز حركات التحرّر الآسيوية والإفريقية، والحال أن الاتفاقيات وقع التثديد بها من طرف عبدالكريم الخطابي والأحزاب الوطنية المغاربية وهو ما أدّى إلى فصل الحزب الجديد من لجنة تحرير المغرب<sup>(122)</sup>.

لم ينحصر هذا الموقف في شخص صالح بن يوسف فحسب، بل بدأت المعارضة تتوسّع لتطال رفاقه خاصة الموجودين على الساحة المصرية التي كانت مناصرة لذلك التيار، وهو ما انبثق عن لقاء بن يوسف مع عبدالناصر يوم 7 سبتمبر 1954<sup>(123)</sup>، الذي أكد له مؤازرة مصر للقضية التونسية وبرهن على اهتمام المصريين بالأوضاع في تونس، وستتصّلب المعارضة أكثر فأكثر بعد تعطلّ المفاوضات.

إن موقف صالح بن يوسف يوضّح تقارباً كبيراً بينه وبين وجهة نظر الرئيس المصري الذي يرى في استكمال السيادة، خلال تلك الفترة، خاصة بتحقيق الجلاء، أهمّ الأهداف التي يجب التركيز عليها، مشدداً على الشخصية العربية التي تتميّز ببعدها الحضاري الضارب في عمق التاريخ، مؤكداً على أهمية القضاء على علاقات التبعية للغرب، لكنه في ذات الحين يرى بضرورة التعامل مع هذا الغرب اقتصادياً، مدركاً ضعف هياكل بلاده الأساسية وتخلّفها.

إلا أن استئناف المفاوضات بعد تشكّل حكومة E.Faure في 5 فيفري 1955 سيؤدي إلى إمضاء اتفاقيات الحكم الذاتي، ومن أهم ما نصت عليه إقرار

معاهدة باردو وحدود الحكم الذاتي، وبقي الدفاع والشؤون الخارجية من مشمولات فرنسا ولن يصبح الأمن تونسياً إلا تدريجياً بعد مرور عشرين سنة، كما أقرّت الوحدة الجمركية إلى جانب بقاء تونس تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي، واللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية<sup>(124)</sup>.

من الواضح إذن أن هذه الاتفاقيات يكتنفها كثير من الغموض حول بعض الملفات، ممّا بعث على التساؤل حول مصير البلاد مستقبلاً، لذلك وجدت معارضة شديدة منذ الانطلاقة من عديد الأطراف : من طرف اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري القديم<sup>(125)</sup>، إلى جانب الحزب الشيوعي التونسي<sup>(126)</sup> وحتى داخل الحزب الدستوري الجديد<sup>(127)</sup>، إذ انتقد أمينه العام تلك الاتفاقيات ضمن وفد شمال إفريقيا خلال مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز، حيث وجد تضامناً كبيراً من طرف رموز المؤتمر<sup>(128)</sup>.

وحال رجوعه إلى القاهرة، انطلق بن يوسف للدعاية ضد تلك الاتفاقيات التي انتقدها النقد اللاذع في إعلام بعث به إلى الجامعة العربية والحكومة المصرية وسفراء البلدان العربية بالقاهرة<sup>(129)</sup>.

وكان لذلك انعكاساته على الرأي العام المصري الذي عبّر عن احترازه في خصوص تلك الاتفاقيات واهتمت الصحافة المصرية بالحدث وكتبت صحيفة "الأهرام" معلقة على مضمون الاتفاقيات غير المريحة.

جسم الموقف المصري أهمية تيّار القومية العربية الذي كان طاغياً على شعارات الخطاب الرسمي لحكومة عبد الناصر، التي جعلت، من مرتكزات سياستها الخارجية، مساندة الحركات الوطنية العربية ضد الاستعمار وتدعيم سياسة عدم الانحياز على المستوى الدولي.

(124) انظر :

- Fouchet (Ch), *Mémoires... op. cit.*, pp.120-128.
- Ch. A. Julien, *Un épisode de la lutte pour l'indépendance tunisienne*, Les Temps Modernes, mars 1976.

(125) تصريحاته في جريدة الصباح، 4 و 7 أوت 1955.

(126) *L'Avenir*, 3, 17 juin 1955.

(127) تصريحات يوسف الرويسي في الصباح : 27 أبريل، 14 جوان 1955.

(128) السويّح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 120.

(129) نفس المصدر.

(120) انظر :

Chabbi (B), *La crise yousséfiste et l'évolution du régime politique tunisien*, mémoire de D.E.S., Paris, 1958.

(121) عن تقرير السفارة الفرنسية في مصر إلى وزارة الخارجية في شهر فيفري 1954. م.ت.ج.ف.، ملف 1292 H، ورقة 904.

(122) الصباح، 17 أكتوبر 1955.

(123) الصباح، 8 سبتمبر 1954.

هكذا أصبحت الحكومة المصرية تأخذ في اعتبارها معارضة بن يوسف إذ تحولت القاهرة إلى مركز معارضة لرئيس الديوان السياسي وأتباعه، وقد وجد مساندة من طرف علال الفاسي، زعيم الحركة الوطنية المغربية، الذي أعرب بدوره في حديث لمجلة "روز اليوسف" (130) عن تنديده بتلك الاتفاقيات التي تجسّد، حسب رأيه، التبعية التامة لفرنسا، كما وقع توجيه طلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يوم 19 جوان 1955 كي تتم معارضة تلك الاتفاقيات التي تؤكد دخول منزعج جديد وجب الاحتراز في شأنه.

أما فرنسا فقد كانت تتحسّس الخطر من وراء مثل هذه المواقف الساندة للمعارضة التونسية، علما وأن ذلك يهدّد مصالحها الاستراتيجية في كامل منطقة شمال إفريقيا، لذلك عملت على توفير الظروف الملائمة لدعم بورقية وخطه، بدءا بعودته من المنفى يوم 1 جوان 1955 إلى أرض الوطن، وتنظيم استقبال شعبي هائل تم من خلاله تمرير قبول تلك الاتفاقيات في صفوف الجماهير بواسطة عقد الاجتماعات العديدة لاسيما وأن له قدرة خطابية نافذة، هذا إلى جانب مضامين الخطاب الذي يعتزم إرساء مجتمع حديث وبرامج تحديثية تواكب العصر، وهو ما مكنه من محاصرة الأصوات المعارضة في الداخل ونجح في كسب أغلب أعضاء الديوان السياسي وبالتالي باتت معارضة الاتفاقيات من الخارج دون جدوى، خاصة وأن غياب صالح بن يوسف عن أرض الوطن لمدة ثلاث سنوات أفقده، ولاشك، تأثيره الواسع على الحزب (131)، ممّا جعل رجوعه إلى تونس أمرا ملحا لتعبئة المعارضة الشعبية من الداخل، وهو ما دعمته الحكومة المصرية بأشكال مختلفة، كما ذكرنا آنفا، سياسية وإعلامية وعسكرية، قصد إعادة فتح جبهة تونس لمقاومة فرنسا في شمال إفريقيا.

أما الرأي العام التونسي، فقد استعدّ لرجوع أمين عام الحزب الدستوري الجديد إلى الساحة السياسية التونسية، وتمت اتصالات بعض الشخصيات الوطنية به، منها جلولي فارس، قصد إقناعه بالعودة إلى دائرة الحزب والتصال مع رئيس حزبه (132).

(130) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، مراسلات سياسية وتجارية، ملف 317، ورقة 36.  
(131) H.R. HAMZA, *Communisme... op.cit.*, p.272.

(132) الصباح، 18 أوت 1955.

فعلا، عاد بن يوسف إلى تونس يوم 9 سبتمبر 1955 حيث التأم استقبال شعبي مهمّ وكان الزعيم بورقية من ضمن الحاضرين (133)، إلا أن ذلك لم يمنع بن يوسف من إبداء نقده لتلك الاتفاقيات، ولاح التباعد بينهما منذ أول لقاء، وفي 7 أكتوبر 1955 ألقى بن يوسف خطابه الذي سيصبح مرجعا لفهم ما يتضمنه موقف الأمين العام للحزب، وكان ذلك في جامع الزيتونة حيث جدّد رفضه القاطع لما أقرته الاتفاقيات (134) مصرّحا أنه "... يجب على الشعب حتى لا يخون عقيدته الوطنية ولا يخذل إخوانه في الجزائر والمغرب... ألا يقرّ هذه الاتفاقيات وأن يعقد العزم من جديد على مواصلة الكفاح للتخلّص نهائيا من نير الاستعمار " (135).

لما اتضحت نوايا بن يوسف من خلال ذلك الخطاب قرّر بورقية رفته من الحزب يوم 8 أكتوبر 1955، وحدّد المؤتمر ليوم 15 نوفمبر 1955 (136)، فكان جواب بن يوسف أن حلّ الديوان السياسي، وهكذا أصبحت المواجهة بين الطرفين قائمة، وبات الخلاف واضحا بينهما، إذ كان كلّ منهما يسعى إلى الفوز بالشرعية من خلال الهيمنة على الحزب وقنواته التنظيمية، واخترق تيّار الرفض صفوف الحزب الدستوري الجديد، ثم تجاوزت معها مختلف شرائح المجتمع التونسي، كما ساندت الصحافة، خاصة العربية، الزعيم صالح بن يوسف الذي استأنف عمله لتعبئة الرأي العام من خلال تحركاته خارج العاصمة (137).

أصبح خطر الرفض المتنامي يهدّد الحكومة التفاوضية وكذلك المصالح الفرنسية، ممّا جعل جهود الطرفين تتضافر لمواجهة ذلك الخطر المترصد. تكوّنت عندئذ فرق مسلحة تعاضدها قوّات الأمن والجيش الفرنسي، مهمتها تعطيل ومحاصرة النشاط اليوسفي (138)، إن بالتعنيف أو بالاعتداء على أنصاره، إلى جانب مضايقة الصحف الموالية للأمانة العامة (139).

(133) الصباح، 10 سبتمبر 1955.

(134) الصباح، 8 أكتوبر 1955.

(135) الصباح، 8 أكتوبر 1955.

(136) الصباح، 9 أكتوبر 1955.

(137) الصباح، 1 نوفمبر 1955.

(138) الصباح، 28 أكتوبر 1955.

(139) L'Avenir de la Tunisie, 23 décembre 1955.

وفي ناحية أخرى، سيعمل الديوان السياسي على ترتيب البيت في مؤتمره بصفاقس يوم 15 نوفمبر 1955<sup>(140)</sup>. ورغم جهود الوفد المصري وعلى رأسه حسن الباقوري وزير الأوقاف<sup>(141)</sup> لمحاصرة الخلاف، فإن الشرخ بات قائما في أركان الحزب الدستوري الجديد.

لكن ومن مفارقات تلك الوضعية، ظهور طابع جديد اتسم به الخطاب داخل المؤتمر ينم عن تحول واضح، إيديولوجيا وسياسيا، يهدف إلى سحب البساط من المعارضة، ولعلّه تحت ضغطها أيضا، بتبني البعض من محاور خطابها وما تدعو له، إذ نلاحظ أن سمة الإسلام والعروبة تطبع المؤتمر من خلال ما أكدّه رئيس الحزب بقوله : "... أن الشعب التونسي عربي... وسيتقرب عربيا مسلما إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد كافح هذا الشعب... للمحافظة على عروبة هذه الديار وإسلاميتها..."<sup>(142)</sup>. كما نادى المؤتمر بضرورة تجاوز الاتفاقيات والتعجيل بالاستقلال التام<sup>(143)</sup>. وهكذا وقع الإقرار ضمينا بشرعية المعارضة اليوسفية للاتفاقيات لكن وفي ذات الحين تم طرد بن يوسف من الحزب، ثم سيقع القضاء على الحركة اليوسفية وإبعادها عن الساحة الوطنية بشتى الطرق ومنها حملات الإيقاف والتعنيف والترهيب وصولا إلى التصفية الجسدية<sup>(144)</sup>.

أمّا أنصار الأمانة العامة فإنهم سينخرطون من جهتهم في تيّار العنف المتبادل والمواجهة بنفس السلاح، خاصة لما يتعلق الأمر بمصالح المستعمر. فكان للظاهر لسود دور في ذلك وفي مواصلة الكفاح المسلح تحت اسم "جيش التحرير التونسي" الذي دعمه نسبيا ماديا ومعنويا، النظام المصري. وهكذا سيطر على البلاد جوّ اكتنفه كثير من العنف وهاجس الحرب الأهلية، مما جعل زعيم المعارضة صالح بن يوسف يلجأ مرة أخرى إلى مغادرة البلاد متجها نحو مصر.

كان للقوة دور مهم كي تفضي المواجهة إلى فوز الحكومة والديوان السياسي، بحكم الدعم الذي توفر من طرف السلطة الاستعمارية التي وضعت

(140) H.R.HAMZA, *Communisme... op. cit.*, p.125.

(141) السويّح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 126.

(142) أنظر خطاب بورقيبة في اختتام مؤتمر صفاقس : 19/11/1955 *Le Petit Matin*

(143) H.R.HAMZA, *Communisme... op. cit.*, p.275.

(144) *L'Avenir de la Tunisie*, 4 décembre 1956.

إمكاناتها الأمنية والعسكرية لخدمة ذلك. وقد أعلن المندوب السامي الفرنسي في ندوة صحفية يوم 8 ديسمبر 1955 بأنه وقع ترفيع عدد الصبايحية من 500 إلى 1500 كما تمّ إنشاء قوة تونسية للأمن المتجول بالعاصمة، إلى جانب وضع 250 عنصرا من أعوان المخزن بالجنوب على ذمة الحكومة التونسية<sup>(145)</sup>.

إلا أن ممارسات العنف لم تكن هي الخيار الوحيد في إستراتيجية حسم تلك الوضعية، بل كان للعمل السياسي حضوره، والحال أن الحكومة الفرنسية أصبحت شاعرة بخطورة المعارضة التي قد تذهب إلى الارتباط والتعامل مع المقاومة الجزائرية والمغربية للتمكن من القضاء على الاستعمار بشمال إفريقيا، كما أنها كانت واعية أيضا بأن ما ينشط تلك الحركة الرافضة هو مضمون الاتفاقيات، لذلك سيقع العمل، بطلب من P.M.France على إعادة النظر في خصوصها<sup>(146)</sup>، والحال أن بورقيبة كان من جهته متيقظا لاستغلال المعارضة اليوسفية كورقة ضغط على فرنسا وفعلا تم له ذلك، إذ وقع تعديل تلك الاتفاقيات في صيغة بروتوكول 20 مارس 1956 الذي ارتقت البلاد بحكمه إلى الاستقلال التام، وانتفت بذلك المرتكزات السياسية التي كانت تعتمد عليها الحركة اليوسفية، وتمكن الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب، من الصدارة مجددا باستعادة المكانة المتميزة والمرموقة لدى الأوساط الاجتماعية والرأي العام الداخلي، مما سيفسح له المجال لبناء الدولة المستقلة.

## الخاتمة :

شهدت الساحة المصرية والساحة التونسية أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات، تبعا لحركة القوى العالمية والإقليمية وتوتر الأوضاع المحلية، تفاعلات مختلفة إن بالتأثر أو بالتأثير بين الطرفين، تمثلت في التقارب والتجانس أحيانا أو في التباين والاختلاف أحيانا أخرى، تفاعلات طبعت تصوّرات الوطنيين وتوجهاتهم المتعلقة بالهوية الوطنية والعمل الوطني.

فإحجام مضامين وثوابت الهوية التونسية ومنها الصلة الرابطة بين تونس والمجموعة العربية الإسلامية ضمن المعركة السياسية، جعل المعارضة الداخلية - خلال مرحلة من مراحل التحرّر الوطني - تلتف بذلك الحجم حول

(145) السويّح (علي)، الوطنيون... مصدر سابق، ص 127.

(146) الصباح 25 نوفمبر 1955.

الرفض اليوسفي الذي لم يقف عند تعبئة الرأي العام على مستوى الداخل، ولكن ضمن أيضا مؤازرة الحركات التحررية له في العالم العربي والإسلامي.

إنه من الطبيعي أن يلقى الخطاب القومي الناصري أثره في الصراع الذي هزّ صفوف النخبة الوطنية التونسية لما لذلك من أهمية على قضية الهوية الوطنية التونسية في تلك الفترة المصيرية، وكذلك باعتبار أسبقية مصر في تجربة التحرر الوطني وتوق الوطنيين التونسيين إلى الخلاص النهائي من كابوس الاستعمار. ولكن في جانب آخر يجب أن نضع في الصورة، السياسة المصرية المنتهجة والتي كانت تحكمها قواعدها، ولها دوافعها الخاصة، إذ تهدف إلى التأكيد على أهمية دور مصر في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، عربيا ودوليا، خاصة وأنها أصبحت تخشى المخططات الأمريكية في الوطن العربي بعد أن عبّرت مصر عن رفضها لذلك بانخراطها في سياسة عدم الانحياز. كما أنها من ناحية أخرى أرادت أن تضغط على فرنسا التي لا تمنع في تسليح إسرائيل في حين أنها ترفض ذلك لمصر.

ومن هنا يمكن القول بأن الموقف المصري من القضية التونسية ارتبط أيضا ببعض الاعتبارات الخاصة بمصر والتي لها صلة بشؤون مصر الخارجية، لكن هذا لا يقلل في شيء من أهمية المساندة المصرية للقضية التونسية. إذ ما من شك أن لذلك دورا في مواجهة الاستعمار ومقاومته مما أعطى دفعا لمزيد تحسّس طرق الاعتناق والارتقاء بمضامين الوعي الوطني ومقومات الهوية الوطنية المعاصرة نظرا لوحدة السياق التاريخي حيث تجلّى الترابط الوثيق بين الطرفين في مواجهة القضايا المصرية.

notamment parmi les qualifiés, le malaise des maçons et des pêcheurs. Il s'agit de travailleurs qui de longue date n'arrivent pas à trouver de travail et dont les difficultés rentrent dans le cadre du chômage qui afflige ce pays. D'autre part... les travailleurs tunisiens.... qui n'admettent pas qu'avec les mêmes qualifications, on leur préfère les étrangers et qu'aucune autorité locale, ni tunisienne ni française, ne soit disposée à prendre en compte leurs légitimes prétentions ». Et en demandant que ces catégories de travailleurs rentrent en Italie, le consul italien remarque encore que « il n'est pas à craindre que la réduction du nombre des Italiens en Tunisie qui en découlerait puisse diminuer le poids de notre présence ... Au contraire, ... on assisterait à un saut de qualité qui compenserait la perte quantitative » <sup>(18)</sup>.

En fait, dans son effort de consolidation tous azimuts de l'indépendance, la Tunisie saura gérer les rapports avec les communautés étrangères en promulguant dans les années soixante les lois sur la nationalité et sur la nationalisation des terres, étapes fondamentales du processus de décolonisation du pays.

La communauté italienne de la période du Protectorat est destinée à disparaître en faveur d'une autre présence italienne très réduite en nombre dans le cadre des nouveaux rapports avec la Tunisie indépendante que l'Italie républicaine, la première, s'est empressée de reconnaître officiellement au lendemain de sa proclamation.

C'est un tournant dans les rapports italo-tunisiens : avec l'indépendance de la Tunisie, l'Italie a un nouveau partenaire libre et entreprenant sous le leadership de Habib Bourguiba, un partenaire fondamental vu le substrat historique des échanges italo-tunisiens dans tous les domaines surtout avant l'établissement du Protectorat français. C'est une nouvelle politique de coopération bilatérale et méditerranéenne qui peut démarrer « dans le cadre de la Communauté occidentale – écrit le consul général d'Italie – ...le gouvernement tunisien essayera d'avoir...le soutien matériel et financier nécessaire pour ses plans de modernisation et d'industrialisation du pays » <sup>(19)</sup>.

---

18) Cf. *Telespresso* n°13/477/C, 18 avril 1956, *Ripercussione avvenimenti politici tunisini sulla collettività italiana*, Affari politici, ADS, MAE, Rome.

19) Cf. *La relazione politica trimestrale*, du 1er avril au 30 juin 1956, op.cit.

On assiste à un crescendo de l'attention de l'opinion publique italienne au fur et à mesure que le drame algérien s'impose à la France et au monde, comme en témoignent les différents reportages et la chronique quasi quotidienne, surtout dans la presse de gauche. En effet on constate son internationalisation progressive en raison de ses évidentes implications sur l'échiquier de la politique internationale. L'éditorial de *Il Corriere della Sera* par exemple, affirme que «la rébellion des fellagha prend forcément un caractère international : il ne s'agit plus d'une question purement française»<sup>(13)</sup>, si l'on fait référence aux bases militaires des pays occidentaux et à l'appui du l'URSS aux mouvements anticolonialistes en Afrique du Nord.

Toutefois c'est surtout la Tunisie qui, en marche vers l'indépendance puis vers la décolonisation, attire l'attention de la presse italienne. Un grand nombre d'éditoriaux et d'interviews sont régulièrement consacrés aux personnages centraux des événements tunisiens et nord-africains. Au lendemain de la signature des Conventions franco-tunisiennes (3 juin 1955) que Bourguiba avait acceptées sur le plan tactique comme étant un pas nécessaire sur la route de l'indépendance totale, éclate au grand jour l'antagonisme entre les deux personnalités de pointe du Néo-Destour : Salah Ben Youssef et Bourguiba. Une large place est faite dans la presse italienne et dans la correspondance diplomatique à ce différend qui éclatera au congrès du Néo-Destour à Sfax (15-18 novembre 1955) car il est perçu comme l'affrontement entre deux conceptions de la politique internationale : d'un côté Salah Ben Youssef, membre du groupe conservateur panarabe soutenu par l'Égypte de Nasser, qui exige l'indépendance totale du Maghreb à travers la lutte armée, de l'autre, Bourguiba, leader charismatique du groupe modéré et pro-occidental, partisan d'une marche progressive vers l'indépendance nationale d'abord à travers les voies légales<sup>14</sup>. Dans l'ensemble les éditorialistes montrent leur penchant pour Bourguiba dont la stratégie politique se révèle de plus en plus pro-occidentale et modérée.

La chronique quotidienne italienne rend compte des réalisations politiques et sociales en Tunisie sous le leadership de Bourguiba. Il est présenté comme le *policy-maker* de la nouvelle Tunisie au niveau national et international : de la conquête de l'indépendance à la proclamation de la République tunisienne, de la progressive

13) *Il Corriere della Sera*, 20 novembre 1954.

14) Cf. *telespresso* n°23682/4738, 26 nov. 1955, *Situazione politica in Tunisia: Congresso del Neo-Destur*, in *Affari politici, Tunisia*, ASD, MAE, Roma.

décolonisation du pays à l'affirmation de la Tunisie parmi les nations de l'ONU<sup>(15)</sup>.

Durant cette période de réalisation de l'indépendance tunisienne, il faut aussi retenir la courageuse politique italienne de coopération économique qui soutient les nouveaux pays indépendants de la rive sud de la Méditerranée à travers des actions innovantes de la part d'hommes de pointe comme Enrico Mattei président de l'ENI (Ente Nazionale Idrocarburi). Ce dernier proposait une nouvelle approche de coopération économique centrée sur un rapport paritaire de *partnership*, surtout dans le domaine de l'énergie dont les pays nord-africains et du Moyen Orient sont riches, pour contrecarrer l'emprise des grands monopoles internationaux anglo-américains<sup>(16)</sup>. La politique italienne de la période, soutiendra à travers sa diplomatie, cette stratégie lui permettant de s'imposer dans les relations internationales en faveur du mouvement anti-impérialiste du Tiers Monde qui s'affirmera avec la conférence de Bandung en 1955.

En ce qui concerne la documentation diplomatique italienne disponible jusqu'à l'année 1956, outre les remarques générales qui ont précédé, on peut signaler les analyses des consuls en place à Tunis qui, en bref, concernent les thèmes suivants : les fellaghas au maquis, les forces politiques émergentes de la Tunisie, en particulier le parti du Néo-Destour et son leader Bourguiba, le conflit entre Salah Ben Youssef et Bourguiba et les retombées au niveau de la politique internationale, leurs relations avec les forces politiques et sociales italiennes<sup>(17)</sup>. La position italienne n'était pas facile car il fallait se frayer un chemin entre les préjugés et les soupçons de toujours envers l'Italie de la part des autorités françaises et les attentes des mouvements de libération tunisiens, marocains et algériens, comme en témoigne la copieuse correspondance consulaire avec Rome.

Toutefois, dans le cadre mouvementé du passage du Protectorat à la décolonisation de la Tunisie, c'est la préoccupation constante du sort incertain de la nombreuse communauté italienne qui revient, d'abord dans les difficiles relations franco-italiennes du Protectorat, puis dans le contexte de la situation économique et sociale critique de la Tunisie indépendante. Dans son rapport du 18 avril 1956 à Rome, le consul général italien met en évidence d'une part «la situation de malaise extrême de la masse des travailleurs italiens non qualifiés et,

15) Cf. M. Brondino, *Bourghiba, policy-maker entre mondialisation et tunisianité : une approche systémique et interculturelle*, in M. Camau et V. Geisser, *Habib Bourguiba. La trace et l'héritage*, Paris, Karthala, 2004, p. 463-475.

16) Cf. le journal *Il Giorno*, fondé en 1956 promu par E. Mattei, organe de sa politique économique.

17) Voir la correspondance diplomatique *Affari Politici, Tunisia*, années 1950 in ASD, MAE, Rome, en particulier la *Relazione politica trimestrale* du 1er avril au 30 juin.

active d'hommes et de moyens (par exemple, les initiatives culturelles pour la Méditerranée – «*Les colloques méditerranéens*» – de G. La Pira, maire de la ville de Florence, et la déroutante politique de partenariat économique de Enrico Mattei envers les pays ex colonisés), tandis que la diplomatie italienne suivait les événements avec une attention et une perspicacité constantes, surtout à travers son consul général en place à Tunis <sup>(8)</sup>.

Pendant la première moitié des années cinquante, on remarque une faible attention de la presse quotidienne italienne<sup>(9)</sup> pour les événements concernant l'Afrique du Nord, à l'exception des deux revues spécialisées *Oriente Moderno* et *Relazioni Internazionali* qui offrent une chronique ponctuelle de l'évolution des événements dans les colonies nord-africaines. C'est avec la guérilla des fellagha en Tunisie et au Maroc et l'arrivée au gouvernement de Mendès-France que se manifeste un intérêt croissant de la presse quotidienne, dans le cadre mouvementé de la politique internationale qui contraint la France à signer les accords de Genève en avril 1954, après la défaite en Indochine.

La presse modérée de centre droit aussi bien que celle de gauche concentrent leur attention principalement sur les événements suivants :

- La crise tunisienne et le voyage-éclair de Mendès-France à Tunis le 31 juillet 1954,
- Le dénouement du débat franco-tunisien sur l'autonomie et la chute du gouvernement de Mendès-France en février 1955,
- La signature des Conventions franco-tunisiennes du 3 juin 1955 et ses conséquences en Afrique du Nord,
- L'indépendance de la Tunisie et du Maroc en mars 1956,
- L'émergence de la question algérienne dans les nouvelles relations franco-tunisiennes,
- La proclamation de la république tunisienne avec la présidence de Bourguiba,
- La loi sur la nationalité (1961) et celle de la nationalisation des terres (1964) pour leur incidence sur les intérêts de la communauté italienne en Tunisie.

8) Cf. les cartons *Affari politici, Tunisia*, ASD, MAE, Roma.

9) Nous avons consulté les quotidiens suivants: *Corriere della Sera*, *La Stampa*, *La Gazzetta del Popolo*, *Avanti*, *L'Unità*; pour les revues *Oriente Moderno*, *Relazioni Internazionali*, *Il Ponte*, *Affrica*, *Nuova Antologia* ; pour la presse quotidienne de la période nous nous référons en partie à notre étude *Le problème de l'indépendance tunisienne et la question nord-africaine dans la presse italienne 1954-1957*, in «*Oriente Moderno*», n.1-3, janvier-mars 1987.

Le voyage-éclair du Premier ministre français à Tunis, l'offre de l'autonomie interne ainsi que le débat à l'Assemblée française et la chute du gouvernement de Mendès-France provoquent l'intérêt de la presse italienne pour la politique nord-africaine de la France à laquelle sont liés les problèmes de la politique occidentale et par conséquent aussi italienne.

Dans l'ensemble, on peut distinguer deux positions : d'une part l'appréciation prudente des journaux modérés *Corriere della Sera*, *La Stampa*, *La Gazzetta del Popolo* qui soulignent «*le choc psychologique sur l'opinion publique française (car) Mendès-France a fait ce qu'aucun autre homme politique français n'aurait osé faire*» <sup>(10)</sup> en collaboration avec son jeune ministre de l'intérieur François Mitterrand présenté comme personnalité ouverte au renouvellement de la politique française. D'autre part l'approche totalement différente des journaux de gauche : *L'Unità* et *Avanti* dénoncent le colonialisme français comme «*le plus obtus des nationalismes...et l'état de guérilla dans les deux protectorats où...les résidents généraux et les agents métropolitains interprètent les lois du protectorat à sens unique, en attribuant aux Européens le contrôle absolu sur les structures économiques et administratives en Tunisie et au Maroc*» <sup>(11)</sup>.

Selon leurs points de vue politiques respectifs, les analyses de la presse quotidienne italienne concernant les processus des luttes de libération en Afrique du Nord vont s'intensifier et devenir plus tranchantes dans les années suivantes. Cela prouve que l'opinion italienne prend conscience des mutations en cours dans la politique internationale et en affronte les inévitables implications sur le plan intérieur, s'ouvrant ainsi à de nouvelles forces sociales de gauche qui sont en syntonie avec les mouvements de libération tunisiens, et à de nouvelles perspectives en politique internationale : par exemple, sa nouvelle politique méditerranéenne et africaine dans le cadre de la guerre froide et l'émergence du Tiers Monde avec la Conférence de Bandung en avril 1955.

On remarque en effet un regain d'intérêt de l'opinion italienne quand la lutte pour l'indépendance de la Tunisie et du Maroc s'étend à «*la question algérienne*» qui se manifeste avec grand éclat révolutionnaire le 1<sup>er</sup> novembre 1954. Face à la montée en puissance des luttes dans les trois pays du Maghreb, c'est «*l'heure du choix pour la France*», selon l'expression du journaliste de *La Stampa* <sup>(12)</sup> repris à l'unisson avec la plupart des commentaires politiques parus dans la presse de l'époque.

10) *Corriere della Sera*, 1er août 1954.

11) *L'Unità*, 31 juillet 1954.

12) *La Stampa*, 14 mars 1956.

des ministres et ministre des affaires étrangères du gouvernement Berlusconi, actuel leader du parti *Alleanza Nazionale* <sup>(1)</sup> qui vient d'évoquer à plusieurs occasions l'œuvre positive du colonialisme italien<sup>(2)</sup>. Plus de 50 ans sont passés et la perception de la colonisation et de la décolonisation pose encore des problèmes dans les rapports entre nations ex-colonisatrices et pays colonisés, comme les cas paradigmatiques des rapports franco-algériens et italo-lybiens. Dans les années 50, cette perception de la part des anciennes puissances coloniales, avait une dimension et une optique différente selon l'histoire et la politique intérieure de chaque pays <sup>(3)</sup>.

La situation de l'Italie de l'après-guerre est différente de celle de la France : il s'agissait d'une jeune république qui voulait dépasser la politique coloniale, volet imposant de l'encombrante période fasciste. Au commencement des années cinquante, après un certain engouement pour la « nostalgie des colonies » <sup>(4)</sup>, les classes dirigeantes de la jeune démocratie républicaine italienne, optèrent dans l'ensemble, pour le soutien tout court de la décolonisation.

Le tournant décisif de la nouvelle approche italienne fut le discours du ministre des affaires étrangères, Carlo Sforza, à l'Assemblée Générale de l'ONU en 1949, où il affirmait : « ...l'Italie est arrivée à la décision unanime qu'il est préférable de proclamer une indépendance respectée par tout le monde...l'Italie se sentira toujours plus près de nobles pays devenus indépendants...(car) elle a tout à gagner dans la paix et la solidarité internationales entre les nations libres et unies » <sup>(5)</sup>.

En effet elle se rangea d'emblée dans le camp anticolonialiste et appuya le processus de l'indépendance de la Libye qui sera la première colonie de l'Afrique du Nord à être proclamée indépendante en novembre 1951.

1) Ce parti a été créé en 1995. Il succède et remplace le *Mouvement Social Italien* (MSI) qui avait participé à la République sociale italienne de Benito Mussolini. En 10 ans, l'*Alleanza Nazionale* a opéré un net virage au centre-droit, en reniant notamment le racisme, l'anti-sémitisme tout en se voulant le parti patriotique par excellence, défendant les valeurs de l'Italie unitaire. Néanmoins, des nostalgiques du MSI, subsistent en son sein.

2) Cf. la presse quotidienne italienne du 26 septembre 2006 comme *La Stampa*, *La Repubblica*, *Il Corriere della Sera*.

3) Cf. Y. Lacoste, *La question postcoloniale*, in «Hérodote», n°120 1er trimestre 2006; le dossier *La mémoire entre histoire et politique*, «Cahiers français», n°303, 2001.

4) Cf. A. del Boca, *Gli italiani in Africa orientale, nostalgia delle colonie*, Bari, Laterza, 1984, chap. I; M. Brondino, *Le problème de l'indépendance tunisienne et la question nord-africaine dans la presse italienne de 1954-1957*, in « Oriente Moderno », n. 1-3, janvier-mars 1987.

5) C. Sforza, *Cinque anni a Palazzo Chigi. La politica estera italiana dal 1947 al 1951*, Roma, Atlante, 1952, p. 171.

Mais pourquoi l'Italie, ex puissance coloniale, avait choisi de tourner la page du colonialisme pour soutenir la liberté et l'indépendance des pays colonisés ? L'explication se situe au niveau national et international. En effet, l'intérêt italien pour la pression qu'exerçaient les mouvements de libération et pour les différents processus d'indépendance des peuples nord-africains a été, sur le plan national, le symptôme révélateurs des mutations profondes en cours dans la société Italienne, et, sur le plan international, il s'est traduit par une nouvelle politique de collaboration au développement en Méditerranée et en Afrique sur la toile de fond de la création de la Communauté Européenne et de l'Otan. A ce propos, l'analyse de l'historien S. Romano concernant la problématique nord-africaine et surtout le drame algérien, caisse de résonance pour l'internationalisation de tous les mouvements d'indépendance, est pertinente : «cette extraordinaire participation italienne à la solution du drame algérien se situe au croisement de deux tendances qui marquent fortement notre vie politique entre les années cinquante et le début des années soixante : la redécouverte de la Méditerranée et la montée du centre gauche» <sup>(6)</sup>.

La prise de position anticolonialiste de l'Italie provoqua un vif émoi parmi les puissances colonialistes prises dans les affres de la décolonisation, surtout la France et l'Angleterre, ainsi que dans le camp des peuples encore colonisés, en particulier les pays de l'Afrique du Nord. En effet la position de l'Italie revêtait une importance particulière pour la Tunisie où les néo-destouriens de Bourguiba et le PCT (Parti Communiste Tunisien) avaient de multiples attaches avec les milieux politiques italiens; en outre «la question tunisienne» rappelait des sujets épineux pour la politique étrangère italienne, comme le problème de la présence de la communauté italienne en Tunisie qui comptait encore plus de quatre-vingts mille personnes, ce qui impliquait toute une série de problèmes à résoudre à niveau franco-italien d'abord, puis la construction de nouveaux rapports avec la Tunisie indépendante <sup>(7)</sup>.

En ce moment historique crucial pour le destin et la liberté de la Tunisie et des autres peuples nord-africains, l'attention de l'opinion italienne se traduira non seulement par une abondante et stimulante production dans la presse nationale mais aussi dans la participation

6) S. Romano, *Osservazioni in margine ad un libro*, in R. Rainero ( a cura di), *Italia e Algeria*, Milano, Marzorati, 1982, p. 17.

7) Cf. *Incidenze della concessione dell'autonomia interna allo stato tunisino sulla collettività italiana*, *Telespresso* n. 11479/3552, 14 avril 1955, Affari politici, Tunisia, in ASD (Archivio Storico Diplomatico) du MAE (Ministero Affari Esteri ), Roma; P. Guillen, *Une menace pour l'Afrique française: le débat international sur le statut des anciennes colonies italiennes (1943-49)*, in *Les prodromes de la décolonisation de l'empire français*, Paris, CNRS, 1986; R. Rainero ( s. la direction) *L'Italia e il NordAfrica contemporaneo*, Milano, Marzorati, 1988.

l'avenir politique du régime et la force de la tradition, expliquant le maintien traditionnel des habous jusqu'à 1977 <sup>(110)</sup>.

Ainsi, malgré les configurations politiques et socioéconomique différentes en Tunisie et au Maroc, nous remarquons tout de même une similitude dans la démarche nationale et des singularités et de spécificités parmi lesquels les forces politiques en présence, comme un Néo-Destour et son leader Habib Bourguiba omniprésent et dominant les rouages de l'Etat tunisien, et un Istiqlal affaibli au profit de la monarchie alaouite in contournable, forte de sa légitimité historique et du charisme de Mohamed V. Mais parmi les spécificités des deux pays, nous observons l'importance du rôle des libéraux à Rabat et à Tunis, rôle qui a eu un impact même limité dans les deux pays lors de leur parcours et lors de l'édification de l'Etat au niveau des institutions politiques et judiciaires au lendemain des indépendances.

## LA PERCEPTION DU PROCESSUS D'INDEPENDANCE DE LA TUNISIE DANS L'ITALIE DES ANNEES 50

**Michele Brondino**  
Chercheur - Italie

L'approche de notre communication « La perception du processus d'indépendance de la Tunisie dans l'Italie des années 50 » concerne essentiellement l'analyse de la presse italienne et de la correspondance diplomatique des consuls d'Italie à Tunis pendant la période 1954-1956 en particulier, dans le cadre historique des mouvements de libération agissant dans les pays d'Afrique du Nord.

Aujourd'hui encore la colonisation et les processus de décolonisation n'ont pas fini de mettre à l'épreuve les démocraties des anciennes puissances coloniales européennes aux prises avec l'histoire des mémoires, processus laborieux et intimement liés au phénomène de l'immigration provenant des pays ex-colonisés. Le débat sur la « question postcoloniale » en effet, prend de l'ampleur dans toutes les anciennes puissances coloniales en ce début du troisième millénaire. En France par exemple, la dernière en date des ces manifestations est la loi du 23 février 2005 que l'Assemblée Nationale française a approuvée. L'art.4 demandait que « *les programmes scolaires d'histoire reconnaissent le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord* », ce qui a provoqué un tollé de protestations qui a mené à l'abrogation de ce même article en 2006.

L'Italie confrontée à l'immigration, pour la première fois, depuis les années 70, assiste à des réactions coloniales qui plongent leurs racines dans des mémoires et des imaginaires que l'on croyait définitivement relégués dans les oubliettes de l'histoire coloniale italienne. Il suffit de citer G. Fini, ancien vice-président du Conseil

---

110) Les habous publics maintenus et abolition de habous de famille. Cf., Dahir n° 1/77-83 du 8 octobre 1977, in *Bulletin Officiel du Royaume du Maroc* du 10 octobre 1977, n° 3388 bis, p. 1117.

l'appareil judiciaire. Ainsi, en 1957, est mis fin au morcellement et à la pluralité d'ordres juridictionnels. Les tribunaux charaïques et rabbiniques furent supprimés<sup>(100)</sup>, ainsi que les juridictions françaises<sup>(101)</sup> et leurs compétences transférées aux juridictions tunisiennes. Ce rapide processus d'unifier la justice et de la moderniser a des conséquences sur le corps des défenseurs en justice<sup>(102)</sup>. Cette œuvre d'unification de l'institution judiciaire et de sa modernisation s'est accompagnée d'une réorganisation du corps des défenseurs en une profession libérale et tunisifiée : l'avocature confié au conseil de l'ordre des avocats.

Au Maroc, le problème d'une nouvelle structuration judiciaire se posait d'une manière urgente, afin de substituer à l'ancienne organisation, caractérisée par la multiplicité des tribunaux. L'objectif est de créer un autre ordre juridictionnel pour l'ensemble des habitants du Royaume, quelle que soit la nationalité et la religion. Cette réforme d'une grande ampleur de l'unification de la justice dure une dizaine d'années et connaît plusieurs étapes. Dans une première étape, le nouvel Etat a décidé par un dahir de 22 avril 1957 que les juridictions de tout ordre institué sur le territoire marocain doivent rendre la justice « au nom de Sa Majesté le Roi », ensuite dans une seconde étape la création de la Cour Suprême<sup>(103)</sup>, l'unification des juridictions d'appel et l'élargissement de leurs attributions constituant les principales transformations du paysage judiciaire, enfin dans une troisième étape les tribunaux de droit commun dans la zone nord et Tanger<sup>(104)</sup> sont réformés. Les anciennes juridictions françaises intègrent l'appareil judiciaire marocain, alors que les tribunaux rabbiniques gardent leurs attributions et les tribunaux charaïques, limités au statut personnel des Marocains, voient leurs compétences s'étendre à tous les Musulmans installés au Maroc. Il ressort de cette évolution que l'unité juridictionnelle de type moderne est réalisée d'abord au Nord et à Tanger et que les tribunaux au Sud sont coiffés par une seule juridiction, la Cour d'appel de Rabat.

100) Cf. Loi numéro 40, du 27 septembre 1957.

101) Cf. Convention judiciaire tuniso-française du 9 mars 1957. Cf. Décret du 28 mai 1957.

102) Hélin (Elise), **La profession d'avocat en Tunisie 1883-1987**, Mémoires de diplôme d'études approfondies en Science politique comparative, Institut d'Etudes Politiques, Aix-en-Provence, pp. 56-57.

103) Le Dahir du 27 septembre 1957 a créé la Cour Suprême qui remplace les anciennes cours de cassation.

104) Chawad (Kaddour), **L'organisation judiciaire du Maroc**, Casablanca, 1969, p. 15.

Tout ce processus s'achève avec la loi d'unification judiciaire et législative e 1965<sup>(105)</sup>. Votée à l'unanimité par les deux chambres du Parlement, cette loi<sup>(106)</sup> est importante en mettant fin aux séquelles coloniales, en supprimant les juridictions traditionnelles et religieuses (tribunaux du charaâ et tribunaux rabbiniques), ainsi que les tribunaux français. Les matières relevant de la compétence de ces derniers furent attribuées aux tribunaux unifiés, qui comprend en plus de la Cour Suprême et des cours d'appel, les anciens tribunaux de droit commun : les tribunaux du Soudan et les tribunaux régionaux<sup>(107)</sup>, comme l'a prévu l'article 1<sup>er</sup> de la loi qui stipule que « sont unifiées en vertu de la présente loi sur l'ensemble du territoire du Royaume toutes les juridictions marocaines à l'exception du tribunal militaire et de la Haute Cour de justice. »

Toutefois, la loi a maintenu le contenu juridique du Protectorat. L'article 3 de la loi d'unification du système judiciaire énonce clairement que « tous les textes en matière de Charaâ et de législation hébraïque, ainsi que les lois civiles et pénales actuellement en vigueur, seront jusqu'à ce qu'il soit procédé à leur révision, applicables devant les juridictions unifiées. »

Ainsi, contrairement aux réformes audacieuses de Tunis, leur précocité et l'application du droit positif dans le champ du droit, y compris dans le domaine du statut personnel et de la famille ; les réformes au Maroc restant fragmentaires, timides, hésitantes et lentes. Ces mesures restent sous la pression de la pesanteur sociale, des us, coutumes et usages<sup>(108)</sup>. Dans ce cadre, la tradition l'emporte sur la modernité, non pas seulement dans la *Moudawana*, mais aussi en matière foncière. Alors qu'à Tunis, la tendance laïcisante a pu supprimer les habous publics, privés et mixtes, dès les premières années d'indépendance, à Rabat l'absence de cette tendance, la survivance tenace du droit musulman<sup>(109)</sup>, le rôle capital joué par l'Islam dans

105) Boutaleb (A), « Bilan de la loi du 26 janvier 1965 relative à l'unification, à la marocanisation et à l'arabisation de la justice », in *R.J.P.E.M.*, 1981, 10, p. 15.

106) Loi numéro 3-64 du 22 Ramadan 1384, 26 janvier 1965, in *Bulletin Officiel du Royaume du Maroc*, n° 2727, 103.

107) Essaid (Mohamed Jalel), **Introduction**.... op. cit., p. 281.

108) Meknassi (Rachid Filali), « La Réforme de la justice, quelques repères pour un débat », in **Les temps de la Réforme**, Université Mohamed V- Souissi, Rabat, 1999, pp. 84-101.

109) Sur la pérennité de l'Islam dans l'ordre juridique au Maghreb, cf. Deprez (Jean), **Pluralisme des statuts personnels, Conflits interpersonnels, Juris, Classeur de droit comparé**, Maroc, fascicule 1, 1995.

laisser-aller, le manque de sens de l'humain chez les autorités. J'ai la réputation d'être « trop difficile » et en fait insupportable. Que faire ? Bien souvent, je rougis de ce qui se fait au nom de la France. L'injustice règne et que nous n'ayons pas fait régner la justice, cela nous enlève carrément le droit de rester ici <sup>(91)</sup>. » L'Evêché a changé aussi d'attitude à l'égard du palais et du mouvement national. Le journal catholique *Maroc-Monde*, qui remplaça *Casa-Cité* n'approuve pas la déposition de Mohamed V et son exil. Il devint une tribune ouverte aux sensibilités libérales et notamment « Les Amitiés marocaines », association créée en mars 1951, groupant à la fois des Français et certaines personnalités marocaines <sup>(92)</sup>. Cette association va se consacrer dans sa première phase 1951-1953 au domaine social et au rapprochement entre français, musulmans et juifs à travers des conférences et des articles de presse. Ensuite, l'association va évoluer en revendiquant la libération des prisonniers politiques et des déportés, les libertés individuelles et publiques, en vue de créer un climat de confiance et d'amitiés.

Toutes ces démarches du group libéral, de frange chrétienne et des « Amitiés marocaines », malgré leur prudence et leurs limites en préconisant l'entente entre Marocains et Français, ont joué un rôle non négligeable dans le soutien du mouvement national marocain, constituant un pôle réel face au lobby colonial, différemment de la solidarité très réduite des libéraux à Tunis et de leur rôle éphémère.

## V- La justice comme espace de réformes libérales :

Dans les deux pays, l'influence de la pensée libérale occidentale a été importante dans la quête des réformes visant à moderniser l'appareil d'Etat. Parmi les institutions qui ont connu des mutations libérales sont celle de l'organisation judiciaire. En effet, à Tunis comme à Rabat, l'institution judiciaire est une institution morcelée, formée d'une mosaïque d'ordres juridictionnels indépendants les uns des autres <sup>(93)</sup>. Durant la période pré-coloniale, l'ordre juridictionnel est constitué d'une justice consulaire <sup>(94)</sup>, des tribunaux du Charaâ appliquant soit le droit malékite, soit le droit hanéfite, et des tribunaux rabbiniques dont la compétence est limitée au statut personnel

91) Lettre citée par Lafon (Michel), **Albert Peyrignière, disciple de Charles Foucauld**, Ed. Fayard, Paris, 1933, pp. 12-13.

92) Cf. Livre de Félix Nataf retraçant à travers les documents de l'époque, les différentes positions et action de ce courant. Nataf (Félix), **L'indépendance du Maroc, témoignage d'action 1950-1956**, Plon, Paris, 1975.

93) Charfi (Mohamed), **Introduction au droit**, CEREP, Tunis, 1990, p. 122.

94) A la veille du Protectorat existe à Tunis une quinzaine de tribunaux consulaires, dont les plus importants sont ceux de la France, de l'Italie et de l'Angleterre.

et aux successions et des tribunaux séculiers. Cette organisation juridictionnelle caractérisée par la multitude d'ordre et par la séparation des tribunaux séculiers et religieux va connaître une mutation durant la période coloniale. L'administration du Protectorat met fin à la justice consulaire à Tunis en 1883 et à Rabat à la veille de la Grande guerre. Les nouvelles juridictions françaises assurent aux ressortissants des puissances les garanties d'une justice à « l'européenne <sup>(95)</sup> », introduisent des réformes de l'Ouzara avec le code de procédure civile et pénale en 1911 et réorganisent timidement la justice religieuse en Tunisie. Au Maroc, la Résidence générale a aussi réorganisé les juridictions chérifiennes <sup>(96)</sup>. En effet, les juridictions religieuses, à savoir les tribunaux du Charaâ et les tribunaux rabbiniques, ont été limitées dans leurs compétences et attributions et réorganisées selon de nouvelles règles avec l'institution d'un tribunal du Charaâ et d'un haut tribunal rabbinique. Par contre, les tribunaux Makhzen ont connu un élargissement de leurs compétences qui s'étendaient à tous les Marocains qui étaient justiciables de ces juridictions, quelle que soit leur confession. Ces tribunaux étaient chargés des affaires pénales, mais également des questions civiles et commerciales. A ces règles s'ajoutent les usages et le droit coutumier pré-islamique à la fois comme coutumes extérieures au Charaâ et comme règles intégrées au droit musulman <sup>(97)</sup>.

Comme à Tunis qui a connu l'introduction d'un droit moderne, la justice française à compétence élargie et héritière de la justice consulaire perdure, dans son esprit et dans sa lettre <sup>(98)</sup>. Ainsi, vont coexister des ordres juridiques différents. On peut se demander comment des systèmes juridiques incompatibles peuvent-ils cohabiter ?

C'est ce conglomérat juridique complexe fait de droits juxtaposés, de pratiques et de coutumes, d'un édifice hétérogène, que va hériter l'Etat national en Tunisie et au Maroc.

A Tunis, l'Etat bourguibien, sous l'impact de l'idéologie libérale, va réformer rapidement l'appareil judiciaire. Dès l'été 1956, une première mesure fut adoptée, portant réorganisation du ministère de la justice <sup>(99)</sup>, suivi de la plus importante mesure d'unification de

95) Azziman (Omar), « Les institutions judiciaires », in *La Grande Encyclopédie du Maroc*, Volume 7, p. 156.

96) Essaid (Mohamed Jalel), **Introduction à l'étude du droit**, Collection Connaissances, pp. 268-269.

97) Bouderbhal (Néjib) et Pascon (Paul), « Le droit et le fait dans la société composite », in *Bulletin économique et social*, XXXII, 117, avril 1970, p. 34.

98) Essaid (Mohamed Jalel), **Introduction....** op. cit., pp. 270-272.

99) Décret du 3 août 1956, cf. « La justice 10 ans après », Secrétariat d'Etat à la justice, Tunis, 1966.

des Carrières Centrales le 18 décembre 1952<sup>(78)</sup>, avec la lettre des 75, les associations..., mais aussi avec le comité France-Maghreb, présidé par François Mauriac et G. Isard, Charles André-Julien et Louis Massignon (vice-présidents) et 50 personnalités de tous les horizons politiques, religieux et sociaux. Au sein de France-Maghreb s'est constitué un comité d'étude des problèmes d'Outre-mer, présidé par le général Catroux. L'extrême tension et l'aggravation de la situation au Maghreb ont incité la création de ces comités, qui ne soutiennent pas le mot d'ordre d'indépendance, mais le rétablissement des libertés fondamentales et de promouvoir l'entente et les Droits de l'Homme<sup>(79)</sup>.

Roger Paret et sa femme Eve Deschamps ont été la cheville ouvrière du Comité France-Maghreb, en mobilisant tout les moyens techniques et administratifs. S'engageant sur le front anti-colonial aux côtés des nationalistes marocains, le couple va être le « dynamo »<sup>(80)</sup> de ce comité.

Le journal<sup>(81)</sup> de Roger Paret, tenu de mars 1953 à fin 1955, contient des informations précieuses sur les activités de France-Maghreb, des discussions politiques et des tensions entre les membres, non selon le clivage catholique et non religieux ; intellectuel et aventurier, mais entre les partisans d'une solution médiane à la crise marocaine (retrait du trône de Ben Arafa et abdication de Ben Youssef en faveur de son fils) et les partisans du rétablissement du Sultan sur le trône, un Ben Youssef symbole de l'unité populaire et nationale. Cette deuxième tendance est l'appréciation d'une petite minorité au sein du Comité France-Maghreb, celle de *France-Observateur*, auquel appartient Paret.

Parallèlement au rôle du groupe libéral, une petite frange de l'église, qui est rentrée dans sa majorité conservatrice et antisémite, se prononce en faveur du processus de libération du Maroc. Au sein de cette frange chrétienne apparaît un homme d'une grande envergure qui se démarqua de l'Evêché de Rabat, Paul Buttin. Arrivé au Maroc au lendemain de la Grande guerre, Paul Buttin s'installe à Meknès où il exerce la profession d'avocat et celui du journalisme. Il écrit au dé-

but de sa carrière dans l'hebdomadaire *Sept*<sup>(82)</sup>. A la veille de la seconde guerre mondiale, il devient bâtonnier du barreau de Fès-Meknès et défendit les militants des diverses tendances politiques et religieuses, à savoir les gaullistes, les communistes, les juifs et surtout les nationalistes avec un « dévouement exceptionnel<sup>(83)</sup>. » Il créa une revue mensuelle « *Terres d'Afrique* » en janvier 1944<sup>(84)</sup>, ensuite l'hebdomadaire *Méditerranée* en mars 1946, qui, après une période courte de 9 mois, disparaîtra.

Ce sont deux périodiques<sup>(85)</sup>, qui dénoncent l'administration directe, préférant le partenariat librement consenti et critiquant le système économique colonial, auquel l'Eglise est inféodée<sup>(86)</sup>. L'objectif de Paul Buttin à travers ses écrits, ses conférences et ses articles est de détacher l'Eglise de l'orbite colonial, et du lobby conservateur. Dans le dernier numéro de la revue *Terres d'Afrique*, il écrit dans l'éditorial intitulé « Trois échecs et mat » : « Inquiéter les consciences des catholiques, inquiéter les bonnes consciences des catholiques, inquiéter les bonnes consciences des catholiques qui ont pris l'habitude et qui chaque jour prennent davantage l'habitude de vivre dans un monde d'injustice et de l'accepter comme un monde normal, comme un monde qui va de soi, comme un monde qui ne peut pas être différent<sup>(87)</sup>. »

Dans les années 1950, il se positionne dans la crise marocaine, en écrivant un livre « Le drame du Maroc », en déclarant que seule l'indépendance « voulue par les Marocains<sup>(88)</sup> », allant dans le sens du cours de l'histoire, peut débloquer la situation et trouver une issue à la crise franco-marocaine.

Le Père Albert Peyrignère<sup>(89)</sup> abonde dans le même sens, en affirmant que « la France est au Maroc en état de péché mortel<sup>(90)</sup>. » Dans sa correspondance à Lemaigre-Dubreuil e, date du 12 juin 1946, il écrit : « Il me faudrait être en état perpétuel de révolte contre le

82) Cf. Contrat (Alin), « *Sept* : un journal, un combat (mars 1934- août 1937), Ed. Cana, Paris, 1982.

83) Baïda (Jamaâ), *La presse*.... op. cit. p. 351.

84) La revue disparaîtra en 1950.

85) Baïda (Jamaâ), *La presse*.... op. cit. p. 350-354.

86) Cf. « Paul Buttin », in *Confluent*, numéro spécial, avril 1967, p. 82.

87) Buttin (Paul), « Trois échecs et mat », in *Terres d'Afrique*, janvier 1950.

88) Buttin (Paul), *Le drame du Maroc*, Ed. du Cerf, Paris, 1955, p. 189.

89) Il débarqua au Maroc en 1927 âgé de 44 ans et passa plus de 30 ans à El Kbab, près de Kénitra. Il mourut en 1959 à Casablanca. Cf. Lafon (Michel), « Le Père Peyrignère et l'indépendance du Maroc », in *Hesperis-Tamuda*, volume XXXII, 1994, pp. 119-139.

90) *Témoignage Chrétien* du 4 septembre 1953.

78) Idem. P. 235, cf. aussi, R. Barrat, *Justice pour le Maroc*, Editions Seuil, Paris.

79) Cf. Premier communiqué de presse du Comité France-Maghreb à Paris, le 8 juin 1953, in Bleuchot (Hervé), *Les libéraux*... op. cit. p. 238.

80) Rivet (Daniel), « Le fonds Paret : une source pour revenir sur la fin du Protectorat », in *Hesperis-Tamouda*, 2001, p. 107.

81) Les archives Paret, déposées à l'Institut de l'Histoire du Temps Présent à Paris, décrivent le drame des Carrières Centrales les 7 et 8 décembre 1952, la politisation des tribus après le drame d'Oued Zem, la résistance populaire, sur le parti communiste marocain, l'Union marocaine du Travail. Archives analysées par Daniel Rivet, « Le fonds Paret : une source... » op. cit.

le nom du Sultan, ni de demander *a fortiori* son retour au trône pour éviter d'affecter des sensibilités de l'opinion coloniale<sup>(66)</sup>.

C'est parmi ces signataires que va naître « Conscience française », association libérale qui soutiendra la cause marocaine, sa souveraineté et son indépendance.

Cette activité libérale, animée par le journal *Maroc-Presse*, a été fortement appréciée et estimée par les nationalistes marocains particulièrement sensibles à cet appui. Pour les communistes marocains, ce patronat libéral fait une diversion tactique, il est lié aux hommes d'affaires américains et constituent une grande bourgeoisie des grands trusts industriels. Une polémique contre Walter paraît dans le journal communiste *L'Espoir*<sup>(67)</sup> et dans le rapport présenté au comité central du parti communiste marocain en janvier 1952<sup>(68)</sup>. L'attitude du parti socialiste est relativement différente. Tout en qualifiant ce patronat d'exploiteur, il estime qu'une frange de ce patronat, tels les Walter, les Lemaigre-Dubreuil... est intelligente, voyant que la répression et les méthodes fortes compromettent « tôt ou tard l'essor de leurs industries <sup>(69)</sup>. » C'est pour cette raison que cette frange est prête à composer avec les nationalistes. Jean Rous va plus loin en envisageant favorablement l'alliance entre la bourgeoisie marocaine, les élites et la fraction la plus pragmatique et réaliste du capitalisme français<sup>(70)</sup>.

A l'opposé de cette attitude, la réaction des ultras fut violente. *Présence Française* va mener une campagne contre ce patronat libéral, campagne violente que le journal *France-Observateur*<sup>(71)</sup> dénonce et accuse la police de soutenir les deux principales organisations d'extrême droite : l'O.D.A.T. (Organisation de défense anti-terroriste) et l'A.G.I.R. (Avant-garde des idéologies républicaines). Le Journal critique les journaux satiriques de la droite du parti colonial *Zadig* de Maurice Gabé et *Zig Zag*. Ainsi, cette campagne contre les nationalistes, le Sultan Ben Youssef et les libéraux a créé un climat de tension.

66) Delanoe (Guy), *Mémoires historiques : La résistance marocaine et le mouvement « Conscience française »*, Tome II, Ed. L'Harmattan, Paris, 1991, p. 91.

67) *L'Espoir* du 24 février 1946 et du 14 février 1948.

68) *Le Parti communiste marocain dans le combat pour l'indépendance nationale*, Textes, sans date, p. 48.

69) *Le Populaire* du 5 janvier 1953.

70) Cf. Oved (Georges), *La Gauche française et le nationalisme marocain (1905-1955)*, tome II, Ed. L'Harmattan, Paris, 1984, p. 297. Cf. aussi *Franc-Tireur* du 9 août 1954.

71) Cf. « Le Maroc sous les Truands », Editorial du *France-Observateur* du 10 mars 1954.

C'est dans ce climat d'appel au meurtre que fut assassiné Lemaigre-Dubreuil le 11 juin 1955<sup>(72)</sup>. Dans un article intitulé « Au Maroc, on a tiré sur vous, Monsieur Faure », Claude Bourdet inscrit ce meurtre dans le contexte des attentats commis contre Diouri, Sebti, Slaoui, Clostermann... L'industriel Reutzer qui, porté sur la liste noire des organisations d'extrême droite, échappant à un attentat, écrit une lettre au président du Conseil, au ministre des affaires marocaines et tunisiennes et aux parlementaires, dans laquelle il affirme : « J'ai été à mon tour victime des tireurs que protège la police que vous êtes chargés de diriger. Il est scandaleux que des Européens puissent se promener sans contrôle et en toute quiétude en automobile, porteurs d'armes et d'explosifs détournés et très certainement par l'intermédiaire de certains policiers et aillent commettre leurs méfaits<sup>(73)</sup>... » Il accuse Dr. Causse, président de « *Présence Française* » d'incitation au meurtre avec la complicité de l'administration coloniale<sup>(74)</sup>. Le journal de gauche *France-Observateur* critique lui aussi cet immobilisme des autorités centrales devant cette offensive des ultras. Selon l'hebdomadaire, la solution ne consiste pas à remplacer les hauts fonctionnaires de l'administration, mais aussi le retour du Sultan sur le trône, former un gouvernement provisoire et préparer l'autonomie interne. « Cela seul, arrêtera à la fois le terrorisme marocain ramené du désespoir à l'espérance et le terrorisme européen découragé par l'échec de tous ses plans<sup>(75)</sup> », lit-on. Le journal va même sympathiser avec Lemaigre-Dubreuil en rappelant que ce dernier n'était pas un homme de gauche, ami de *France-Observateur*, mais « simplement un homme honnête, révolté par la cruauté et l'injustice et en même temps un homme d'affaires intelligent, conscient de la ruine vers laquelle nos aveugles colons, notre aveugle parlement, nos aveugles gouvernements, poussent les intérêts véritables des entreprises françaises<sup>(76)</sup>. »

Cette appréciation est celle de ce groupe libéral<sup>(77)</sup>, avec la lettre des 13 professeurs des lettres, d'histoire-géographie et de philosophie, dénonçant la répression lors des journées de Casablanca des ouvriers

72) Roger Wybot, directeur de la surveillance du territoire, chargé de l'enquête remettra son rapport le 17 juin 1955 à Pierre July. Cf. *France-Observateur*, n° 267, du 23 juin 1955. « Ce que M. E. Faure n'a pas dit sur le contre terrorisme marocain », sans auteur. Voir aussi Bourdet (Claude), « Au Maroc, on a tiré sur vous, Monsieur Faure », in *France-Observateur*, n° 266, du 16 juin 1955.

73) Cf. *France-Observateur*, n° 266 du 16 juin 1955, p. 6.

74) Idem.

75) Bourdet (Claude), « Au Maroc, ... » art. cit.

76) Idem.

77) Cf. Bleuchot (Hervé), *Les libéraux français au Maroc (1947-1955)*, Ed. Université Provence, C.N.R.S., Paris, 1973.

L'avocat Thani Ouazzani va plus loin dans sa perception du malaise marocain et voit deux issues à cette grave crise : un durcissement avec ses conséquences néfastes, auxquels les palliatifs à retardement seront inutiles ou un compromis honorable conforme aux aspirations marocaines et aux intérêts français. Pour accéder à ce compromis, il appelle au respect de la liberté d'expression, muselée par la résidence générale, liberté qui fait « totalement défaut<sup>(58)</sup>. » Il énumère les journaux nationalistes suspendus et déniaient aux dignitaires du Makhzen de représenter les Marocains et d'être leur porte-parole.

Pour l'auteur, si la crise persiste et perdure, ce ne sont pas les questions sociales et économiques qui sont à l'origine de la crise, mais le problème politique. Dans ce cadre, il écrit : « Restaurer la souveraineté marocaine, résoudre la question du trône, respecter les traités, ce sont là les données brûlantes de ce problème. »

Il rappelle le droit à l'autodétermination, en faisant l'historique de l'action nationaliste, action menée par une élite qui ne confond pas « la France des ténèbres avec la France des Droits de l'Homme et des libertés<sup>(59)</sup>. » La déportation de Ben Youssef, le 20 août 1953, est considérée par lui comme un « coup mortel<sup>(60)</sup>. » Il appelle à trouver une solution à la crise franco-marocaine.

Ces différents thèmes ont été aussi évoqués par des libéraux français dans des termes modérés. En effet, le socialiste député de la Seine Robert Verdier insiste sur le dialogue franco-marocain, condition sans laquelle les réformes les « plus hardies resteraient inopérantes<sup>(61)</sup>. »

Cependant, le dialogue revendiqué est un dialogue avec les vrais représentants marocains. L'auteur salue la participation du Néo-Destour aux négociations pour l'autonomie interne de Tunis et le geste du président du Conseil Edgar Faure de s'entretenir avec Habib Bourguiba à l'Hôtel Matignon pour sortir de l'impasse des pourparlers et débloquent la situation. Cet exemple mis en exergue peut servir d'exemple pour la crise franco-marocaine, en critiquant l'incertitude gouvernementale vis-à-vis du Maroc après la déclaration d'investiture du ministre Edgar Faure le 23 février 1955 et l'obstination à écarter les interlocuteurs nationalistes marocains.

Sur ces atermoiements, Georges Le Brun Kéris conseiller de l'Union Française interpelle les autorités françaises : « Que veut la

58 Ouazzani (Thani), « Point de vue », in *Maroc-Presse* du 25 mai 1955.

59 Idem.

60 Idem.

61 Robert Verdier, « Pas de réformes sans dialogue », in *Maroc-Presse* du 11 mai 1955.

France au Maroc ? Vers quoi entend-elle mener ce pays ? Quel avenir envisage-t-elle pour lui<sup>(62)</sup> ? » Pour l'auteur, les réponses à ces questions restent ambiguës et équivoques, ce qui explique la crise, la tension et la violence. La vraie réponse réside dans la restauration de la souveraineté marocaine, selon l'auteur, qui refuse « cette volonté d'annexion, d'assimilation ou au moins les perspectives de je ne sais quel Etat franco-marocain réclamé par certains des meilleurs esprits de la communauté française du Maroc<sup>(63)</sup>. » Il considère que la déportation du Sultan marocain est un prélude à cette annexion.

Cependant, cette souveraineté et cette indépendance souhaitées sont menacées par les deux grandes puissances dans le cadre de la guerre froide, selon l'auteur, qui appelle à la création d'une association égalitaire et paritaire avec la France, association qui garantirait la souveraineté marocaine des visées américaines et soviétiques. « La France peut et doit être la chance du nationalisme marocain<sup>(64)</sup> », affirme-t-il.

Ainsi, autour du journal *Maroc-Presse* va se constituer un groupe libéral formé d'intellectuels, de hauts fonctionnaires, d'industriels... et va trouver auprès de ce journal une tribune d'expression. En effet, en avril 1955 le journal fait publier le rapport des « Amitiés marocaines », remis à Pierre July, ministre des affaires marocaines et tunisiennes, lors de son premier voyage au Maroc du 1<sup>er</sup> au 4 avril 1955. Le rapport contient plusieurs documents : « Des Français du Maroc veulent leur union », en date du 21 décembre 1954, ensuite un télégramme des diverses associations du Maroc à Pflimlin du 14 février 1955 et enfin un document intitulé « Face au problème marocain, des groupements précisent leur position » du 20 février 1955.

Le journal est ouvert aux personnalités françaises d'horizons divers, qui ont rédigé une lettre signée par 75 personnalités, lettre adressée au président Coty, le 8 mai 1954 et soutenue par 60 autres personnalités<sup>(65)</sup>. Cette lettre parue dans *Maroc-Presse* a un contenu modéré, appelant à la libération des prisonniers politiques, dénonçant la politique suivie par la résidence générale et revendiquant la participation des Marocains à la gestion du pays et par là un rapprochement avec la France. Toutefois, la lettre des 75 a évité de mentionner

62) Georges Le Brun Kéris, « La France peut et doit être la chance du nationalisme marocain », in *Maroc-Presse* du 8 mai 1955.

63) Idem.

64) Idem.

65) Bleuchot (Hervé), *Les libéraux français au Maroc (1947-1955)*, Ed. Université Provence, C.N.R.S., Paris, 1973, p. 244.

Dans un autre article<sup>(49)</sup>, il met en cause les méthodes répressives et préconise une nouvelle façon pour éviter que la Maroc bascule vers les grandes puissances, en mettant en garde l'hégémonie politique et économique des deux blocs et leurs convoitises. Il analyse la mise en place des blocs, la bipolarisation et l'impact de la guerre froide sur les pays colonisés et nouvellement indépendants. Il estime que l'utilisation de la force, du maintien du colonialisme est dangereux poussant les colonies et les protectorats vers d'autres puissances. Cette position est jugée par Lemaigre-Dubreuil archaïque, non productive, comparée à celle de la politique coloniale anglaise plus souple, plus pragmatique, en faisant des concessions et en cédant des indépendances à ses colonies d'Asie au lendemain de la deuxième guerre mondiale, tout en les intégrant sous sa couronne au sein du Commonwealth. Il interpelle l'administration française et l'invite à une réflexion intelligente des moyens de sauvegarde de ses intérêts au Maroc, en évitant l'utilisation inopérante et périmée de la force. Mais au même moment, il rappelle que l'indépendance totale sans une interdépendance est une chimère « chère aux démagogues... sans portée<sup>(50)</sup>. »

Plusieurs articles<sup>(51)</sup> ont été publiés par l'auteur, condamnant à la fois la résistance armée marocaine et la répression coloniale et appelant à un rapprochement entre les communautés européennes, essentiellement françaises et les marocains.

Cette attitude se manifeste par l'ouverture de son journal *Maroc-Presse* aux libéraux et aux nationalistes, ainsi qu'aux sensibilités religieuses. Une rubrique spéciale à la une du journal appelée « Libres opinions » est ouverte au débat, aux idées libérales, à un moment crucial de l'histoire du Maroc, tribune appréciée par les Marocains, une sorte de fenêtre pour exprimer des points de vue et s'adresser à l'opinion française.

« Dans les circonstances actuelles, votre tribune libre n'est-elle pas véhicule de vérité ? ne va-t-elle pas permettre aux Marocains authentiques d'y exprimer leurs pensées, d'y exposer leurs intérêts, d'y

49) Lemaigre-Dubreuil (Jacques), « L'influence de l'évolution mondiale sur le problème marocain », in *Le Monde* du 1er février 1955.

50) Idem.

51) Lemaigre-Dubreuil (Jacques),

« Le Maroc en péril », in *Le Monde* du 21 mai 1954.

« Le terrorisme au Maroc », in *Le Monde* du 3 juin 1954.

« Grondements angoissants au Maroc », in *Le Monde* du 8-9 août 1954.

« Les bicots et les ratons du Maroc », in *Le Monde* du 15 octobre 1954.

« Eclaircie sur le Maroc », in *Le Monde* du 20 octobre 1954.

dénoncer les maux dont ils souffrent<sup>(52)</sup> », note Mohamed Moulay Larbi el-Alaoui, un nationaliste modéré, faisant l'éloge de cette tribune considérée comme un « devoir et une nécessité <sup>(53)</sup> » pour les Marocains et les libéraux français. Dans sa réponse, le libéral Paul Greyssel approuve cette entente et cette harmonie entre les diverses communautés au sein d'une Eurafrique ou d'une Confédération occidentale dans laquelle « France et Maroc auront plus d'avantages à entrer unis que séparés<sup>(54)</sup>. » Il s'oppose à l'indépendance marocaine qui, selon l'auteur, n'apporterait ni l'autonomie des personnes, ni celle des communautés.

Toutefois, malgré cette position de la droite classique, le style est ouvert, accueillant et favorables aux Marocains à l'instar du journal. En effet, Hamad Laraki, 'Alam de la Qaraouyine, analyse l'origine de la question marocaine, origine due à une crise qui a pris la forme de rupture entre les Français et les Marocains, une rupture de coexistence sur le plan culturel, social et politique. Il accuse la communauté française d'être responsable de cette cassure délibérée<sup>(55)</sup>.

« Cette compète ségrégation... qui a fait des Français venus au Maroc une véritable nation indépendante dans le sein même du Maroc, une nation ayant sa presse pour défendre ses intérêts, jouissant de toutes les garanties, privilèges et libertés, ayant ses associations, ses cercles, ses propres écoles, ses propres instituts, ses propres hôpitaux, ses propres sociétés, ses groupements économiques..., ses assemblées municipales, administrations<sup>(56)</sup>... », écrit-il, en faisant une comparaison avec les Marocains, privés de tout droit et surtout de la gestion de la cité, exposés aux mesures répressives d'emprisonnement et de déportation, sans aucune garantie de leurs droits élémentaires. Il estime que les Marocains ont raison de revendiquer de jouir des libertés essentielles, de la justice sociale, bref de gérer leur propre pays. Dans ce sens, il affirme : « Eh bien non, Français du Maroc, nous ne sommes pas des déments. Nous ne désirons pas, quand nous revendiquons notre indépendance, nuire à vos intérêts, ni faire fi de ce que vous avez établi dans ce pays en matière de civilisation et de modernisme<sup>(57)</sup>. »

52 Ben Moulay Larbi el-Alaoui (Mohamed), « Se connaître pour s'entendre », in *Maroc-Presse*, du 1er mai 1955.

53 Idem.

54 Greyssel (Paul), « Aux Hommes de Bonne Volonté », in *Maroc-Presse* du 15 mai 1955.

55 Laraki (Hamad), « L'origine du problème marocain », in *Maroc-Presse* du 18 mai 1955.

56 Idem.

57 Idem.

Sultan Mohamed Ben Youssef, en août 1953, de putsch et des « journée des dupes<sup>(36)</sup>. »

Sur cette attitude nouvelle et la lucidité de l'homme d'affaire Walter, Ignace Lepp écrit : « Le principal bailleur de fonds de ce quotidien... certainement pas plus « progressiste » que les Mas ou les Eyraud, mais plus intelligent et comprenant mieux les véritables intérêts de la France et les siens propres dans le Maroc d'aujourd'hui<sup>(37)</sup>. » Le journal se détache de plus en plus des milieux français conservateurs avec la prise en main du quotidien par Lemaigre-Dubreuil en avril 1955, en rachetant la majorité des actions<sup>(38)</sup>. Lemaigre-Dubreuil, succédant à Walter, est un aventurier prenant des risques. Il est considéré comme l'aile radicale des libéraux, le chef de fil, le « bélier de choc<sup>(39)</sup>. » Son parcours est mouvementé. En effet, dans les années 1930, il adopte le programme et les idéaux de l'extrême droite, soutient l'*Action française* et finance les journaux « *L'Insurgé* » et « *Le Jour* »<sup>(40)</sup>. Cet homme, que rien ne prédispose aux affaires, rentre dans le monde des finances et devient le patron de la firme « Lesieur et Fils » et l'un des grands actionnaires des magasins de luxe « Printemps », après avoir épousé la fille de l'homme d'affaire Georges Lesieur en 1926. Lemaigre-Dubreuil, tout en restant en contact avec l'Axe, change d'attitude au cours de la seconde guerre mondiale en se rangeant du côté des alliés et en ayant des relations étroites avec Robert Murphy, le chef de la représentation américaine. Au lendemain de la guerre, essentiellement le début des années 1950, il s'engage et soutient les thèses des libéraux français au Maroc. Il écrit une série d'articles dans le journal « *Le Monde* » dans la rubrique « Libres Opinions ». Dans son premier article<sup>(41)</sup>, il jetait un cri d'alarme sur la situation au Maroc, vu la tension qui y prévalait et critiquait les atterrissements des autorités françaises.

« Sans cesse ballotté entre les influences diverses, soit métropolitaines soit marocaines, notre gouvernement par la bouche du ministre des affaires étrangères avouait la veille de la déposition de Mohamed Ben Youssef qu'il se voyait contraint de suivre une politique qu'il

---

36) Cf. le journal « *Maroc-Presse* » du 21 novembre 1953.

37) Lepp (Ignace), *Midi sonne au Maroc*, Ed. Montaigne, Paris, 1954, p. 236.

38) July (Pierre), *Une République pour un Roi*, Fayard, Paris, 1974, p. 108.

39) Bernet (Philippe), *Roget Wybot et la bataille de la D.S.T.*, Presses de la Cité, Paris, 1975, p. 353.

40) Broche (François), *Assassinat de Lemaigre-Dubreuil*, Ed. Ballard, Paris, 1977, p. 20.

41) Lemaigre-Dubreuil (Jacques), « Les relations franco-chérifiennes : va-t-on laisser pourrir la situation ? », in *Le Monde* du 10 février 1954.

n'avait pas voulue<sup>(42)</sup> », écrit-il. Il estime la déposition du Sultan comme une grave erreur politique et accuse la résidence générale et ses hésitations, responsable du pourrissement de la situation. Il incrimine les autorités françaises de manque d'imagination créatrice, « hardi, constructive et révolutionnaire de provenance locale<sup>(43)</sup>. » C'est cette absence de clairvoyance politique qui est à la source de ce qu'il appelle le terrorisme. Il s'oppose à la répression incapable de résoudre la crise en affirmant : « Faut-il en déduire que seuls des moyens répressifs peuvent s'opposer au terrorisme ? Cette interprétation toute militaire serait une lourde erreur<sup>(44)</sup>. » Dans un autre article intitulé « Vérités sur le Maroc<sup>(45)</sup> », Jacques Lemaigre-Dubreuil analyse le différent franco-marocain. Il fait un bilan de la colonisation, 40 ans de Protectorat caractérisé par une réussite technique et politique, mais aussi par un déficit de spiritualité. « Une âme fait défaut<sup>(46)</sup> », note-t-il. Pour lui, le drame marocain est amputé au corps des fonctionnaires civils et militaires et à l'administration directe, méconnaissant l'évolution du peuple marocain. Il fait le constat du fossé qui sépare la France officielle de l'opinion marocaine, que la répression, jugée indispensable par l'auteur, creuse encore ce hiatus. La question dynastique ne fait que confirmer ce divorce dû à l'attitude négative française à l'égard de Mohamed V, divorce manifesté par le rejet quasi unanime de Moulay Ben rafa, qualifié par Lemaigre-Dubreuil de « noble vieillard, triste au milieu de ses sujets en grande partie profondément hostile<sup>(47)</sup>. » Pour Lemaigre-Dubreuil, le problème dynastique est central. Dans ce sens il écrit : « Si la question du Sultanat est discutée, des interlocuteurs véritables et valables se découvrirent aisément. C'est à eux ou à ceux qu'ils auront désignés d'accord avec la France pour les représenter pendant cette période intérimaire, que le gouvernement français devra faire une déclaration officielle de souveraineté marocaine<sup>(48)</sup>. » Il appelle ainsi les autorités françaises à se prononcer sans équivoque sur la souveraineté marocaine.

---

42) Idem.

43) Idem.

44) Idem.

45) Lemaigre-Dubreuil (Jacques), « Vérités sur le Maroc », in *Le Monde* du 27 août 1954.

46) Idem.

47) Lemaigre-Dubreuil (Jacques), « Les relations franco-chérifiennes ... art. cit.

48) Cf. Article de Lemaigre-Dubreuil sans titre, in *Revue politique et parlementaire*, juillet 1954.

condamne aussi les conventions sur le plan judiciaire qui annonce la disparition à terme de la justice française en Tunisie<sup>(32)</sup>. Le couronnement de cette mobilisation des groupements politiques, syndicaux et patronaux français fut le grand meeting du 30 avril 1955 au palais de la foire et la manifestation du 7 mai 1955.

#### IV - Réaction des libéraux : Timide à Tunis, forte à Rabat :

Devant cette mobilisation du lobby colonial apparaît le groupe des libéraux, ayant une autre perception et un autre regard de la fin de l'ère coloniale.

Nous tenons d'analyser leurs approches et leurs motivations et d'expliquer le rôle différent de cette frange libérale à Tunis et à Rabat dans la crise coloniale des années 1950.

A Tunis, les libéraux vont se manifester par une lettre ouverte, signée par 39 personnalités, parmi lesquelles figurent Charles Saumagne, Cohen-Hadria, Bidet... Ce texte n'évoque point l'autonomie interne *a fortiori* l'indépendance, mais condamne la politique de répression et d'oppression de la résidence générale et appelle à l'entente franco-tunisienne et à la cohabitation entre les différents éléments de la population.

Ce groupe libéral a constitué de petites associations et comités, tel le « Mouvement pour une libre coopération franco-tunisienne pour l'amitié et la coopération. » Au sein de ces associations, qui prêchent l'entente, figurent des chrétiens libéraux, tel Pierre Marthelot, des responsables syndicaux, tel Marcel Moulin, secrétaire général de *Force Ouvrière*, des hauts fonctionnaires (Henri Sicart, Charles Saumagne, Henri de Montety...) Font parti de ces groupements des Tunisiens comme Ahmed Ben Saleh (secrétaire général de l'U.G.T.T.), Mohamed Khiari (président de la Fédération des Fonctionnaires Tunisiens) et Fethi Zouhir (directeur du président du Conseil)<sup>(33)</sup>.

L'action des libéraux s'est manifestée lors des négociations pour l'autonomie interne, surtout au moment du blocage des pourparlers. Dans une première étape, Serge Moati et dans une deuxième étape Charles Saumagne, à la demande d'Edgar Faure, feront les bons offices et serviront d'intermédiaires parallèles entre les négociateurs français et tunisiens pour débloquer la situation et faire avancer les pourparlers.

32) Nataf (Claude-Alain), *La colonie française de Tunisie et ses réactions devant la colonisation (1954-1956)*, D. E. A. d'histoire, Institut d'Etudes politiques de Paris, 1990, p. 220.

33) Idem., p. 202.

De son côté, l'église catholique soutient les conventions franco-tunisiennes, appelle à l'entente et à la concorde et exhorte les acteurs politiques à mettre fin à la violence. Toutefois, malgré cette activité, les libéraux français de Tunisie restent un groupe minoritaire, marginalisé, qui n'a pas d'impact sur le déroulement des événements et sur le processus mettant fin à l'agonie coloniale.

*A contrario*, les libéraux français du Maroc ont joué un rôle important dans la dynamique de la décolonisation. Cette frange libérale a évolué dans ses positions, du conservatisme vers la voie libérale émancipatrice, en jetant les bases d'un futur Maroc, garantissant une meilleure compréhension entre la communauté européenne, essentiellement française et les marocains. Ces acteurs engagés dans la lutte anti-coloniale à leur manière sont des acteurs multiples, celle de la frange libérale, avec sa branche patronale d'un côté et sa branche chrétienne de l'autre. Ainsi, une partie du patronat français estime que le Maroc passe par une période de turbulence depuis la seconde guerre mondiale et surtout dans les années 1950. Cette agitation libérale est incarnée par Jacques Reitzer, administrateur délégué de la Compagnie des Eaux d'Oulmès-Etat, de Pierre Clostermann, directeur des établissements Renaudat-Maroc, de Lorain Cause, d'Yves Charoy... Parmi cette frange, le groupe Walter et Lemaigre-Dubreuil constituent l'aile radicale et forment les éléments les plus influents. Le groupe Walter a établi son immense richesse sur les mines de Zelligidja, les mines de plomb et de zinc dans la région d'Oujda. Mais sa fortune s'appuie sur les multiples participations dans des banques et des sociétés américaines. Il entretenait des relations avec les milieux d'affaires et financiers américains, qui lui fournissaient, à l'instar de Newmont Mining Compagny, des ingénieurs, des techniciens et du matériel moderne<sup>(34)</sup>. Il s'approprie le journal *Maroc-Presse* en juillet 1949, produit de la fusion de « *Presse Marocaine* » et du « *Maroc Quotidien* »<sup>(35)</sup>. La lecture de ce quotidien d'information de juillet 1949 jusqu'au 30 avril 1956, date de sa disparition, fait ressortir l'image d'un journal conservateur, qualifiant la résistance armée de terrorisme. Cependant, le journal va évoluer vers des positions libérales en revendiquant des réformes. Cette nouvelle ligne rédactionnelle inaugure une nouvelle orientation qui se manifeste par des positions audacieuses en refusant le Maroc de Ben Arafa, qualifiant la déposition du

34) Schoebrun (David), « Les Américains sont au Maroc », in *La N.E.F.*, mars 1953, Paris, p. 81.

35) Baïda (Jamaâ), *La presse marocaine d'expression française des origines à 1956*, Publications de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Rabat, 1996, pp. 337-338.

revendication ancienne/nouvelle d'une constitution par l'intermédiaire des représentants du peuple marocain, le Roi Mohamed V, malgré son souci pour l'instauration d'un régime démocratique, l'instauration des libertés, la création d'institutions démocratiques, fondées sur le principe de la séparation des pouvoirs<sup>(22)</sup>, a une conception de la monarchie gouvernante où le pouvoir constituant lui appartient, vu qu'il est « dépositaire de la souveraineté marocaine<sup>(23)</sup>. » Dans son discours du 15 mai 1956 à l'occasion du premier défilé des Forces Armées Royales, il précise : « La souveraineté nationale est incarnée par le Roi, qui est le fidèle dépositaire et le gardien vigilant. »

Ainsi, la Constituante détentrice du pouvoir suprême ne peut avoir d'existence parce que seul le Roi a ce pouvoir suprême<sup>(24)</sup>. Elle va donner des charges et des obligations aux députés. Or, le souci nationaliste pousse les institutions politiques au seuil de la construction de l'Etat moderne à insister sur l'organisation démocratique du pouvoir dans le cadre d'une monarchie constitutionnelle.

L'Istiqlal a introduit sur la place ce débat d'une importance capitale. Fort de sa légitimité militante et de son assise organisationnelle avec un million d'adhérents, quadrillant l'ensemble du territoire marocain, et de ses moyens de pression, comme l'armée de la libération du Maghreb et des 200.000 militants de l'Union Marocaine du Travail, fondée en mars 1955, de Mahjoub Ben Seddik qui fait corps avec le hizb ; l'Istiqlal apparaît comme la force politique la plus impressionnante. Il s'est érigé comme un interlocuteur exigeant, refusant la suprématie du Sultan et revendiquant un statut particulier sur la scène politique. Il se comportera au début de l'indépendance jusqu'au début des années 1960 comme un parti hégémonique, parti unique fusionnant avec l'Etat et poursuivra une politique de répression contre ses rivaux politiques, tel le parti de la Démocratie et de l'Indépendance et le Croissant Noir du Parti Communiste. « Saisi par un vertige de puissance<sup>(25)</sup> », l'Istiqlal, fort de son passé de la lutte nationale et de sa force politique, veut dominer l'Etat et ses institutions et confiner le Sultan à un rôle honorifique et symbolique. Miné de l'intérieur par des rivalités et attaqué par ses rivaux et par les notabilités, le hizb ne parviendra pas à atteindre ses objectifs. Le Sultan

22) S.M Mohamed V, « Le Maroc à l'heure de l'indépendance », ministère de l'Information et du Tourisme, Rabat, Tome I, 1955-1957, p. 24.

23) Torrelli (Maurice), « Le pouvoir royal dans la Constitution », in *Trente années....* op. cit., p. 322.

24) Guedira Redha, in *Confluents*, n° 27, janvier 1963, p. 68.

25) Vermeren (Pierre), *Histoire du Maroc depuis l'indépendance*, Paris, La Découverte, 2002, p. 24.

a pu s'imposer sur la scène politique et comme arbitre souverain entre les divers acteurs politiques nationales<sup>(26)</sup>.

### III - Campagne du lobby colonial :

Face à l'agonie coloniale et au sursaut national, la colonie européenne en général et française en particulier a mené une campagne tous azimuts contre ce processus de pourparlers et de négociations aboutissant à l'autonomie interne, puis à l'indépendance de la Tunisie.

Cette campagne est menée par le lobby colonial à travers ses organisations politiques et syndicales, ses organismes économiques et des personnalités indépendantes. Le Rassemblement français adresse une lettre ouverte à Mendès-France dans laquelle Antoine Colonna, président de ce groupement politique, rappelle le rôle « civilisateur » de la France en Tunisie, devenue « une véritable cellule provinciale française<sup>(27)</sup>. »

Les critiques à l'encontre des différents présidents du Conseil se multiplient. Dans une brochure intitulée « Partir ? Rester ? Ou se faire chasser ? », *Présence française* écrit : « Il n'y a pas meilleur encouragement pour les rebelles du Maroc et de l'Algérie que ce qui se passe en Tunisie, c'est la démonstration éclatante qu'avec la France le terrorisme paie<sup>(28)</sup>. »

Plusieurs formes et moyens ont été utilisés par la droite française en Tunisie<sup>(29)</sup>, en créant des comités de défense, en utilisant la presse et en mobilisant les organisations syndicales et patronales. En effet, l'Union Générale des Fonctionnaires de Tunisie, qui est la plus puissante organisation des fonctionnaires, proche du Rassemblement français, publie sa position hostile aux clauses de la convention franco-tunisienne<sup>(30)</sup> et déclenche une grève dans la région de Tunis<sup>(31)</sup>. De son côté, la Chambre française d'agriculture réagit contre les conventions le 5 mai 1955. Le Conseil de l'Ordre des avocats

26) Bousbia (Najib), *L'épreuve de la norme, justice constitutionnelle et réforme politique*, Dar Nachr Al-Maarifa, Rabat, 1998, p. 43.

27) Cf. contenu de la lettre, in *La Tunisie française* du 7 août 1954.

28) Archives M. A. E., C 729, Tunisie 1944-1955, Note confidentielle du 29 juin 1955, citée par Sghaier Amira Aleya, in « Les groupement politiques de droite en Tunisie et la décolonisation (1954-1956) », Actes du IX<sup>ème</sup> Colloque international sur **Processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1962)**, Publications ISHMN, Tunis, 1999, p. 206.

29) Idem.

30) Cf. *La Tunisie française* du 13 septembre 1954.

31) Cf. *La Dépêche tunisienne* du 15 avril 1955.

pectable : un monarque fourbe et dissimulateur <sup>(14)</sup> », voulait se mettre en évidence, en se définissant comme « l'antithèse du Roi <sup>(15)</sup> ». Cependant, Bourguiba ne condamne pas toutes les monarchies.

## II- Le Sultan et l'Istiqlal : un équilibre fragile

A l'opposé de Lamine Bey, Mohamed Ben Youssef acceptait de mettre « en jeu son trône <sup>(16)</sup> ». Plus ancrée au Maroc qu'en Tunisie, la monarchie alaouite ne cède plus aux injonctions du Protectorat. Une épreuve de force fut engagée entre la Résidence Générale et le mouvement national marocain à la suite de la déposition et l'exil du Sultan, le 20 août 1953. La question du Trône va cristalliser le problème politique. Le onzième Résident Général, Gilbert Grandval, qui prenait ses fonctions le 20 juillet 1955 écrit : « Question du Trône, problème du Trône, j'ai eu beau m'efforcer de venir ici sans préjugés, tout me ramène toujours à cela. Nos conférences, mes conversations, les villes grouillantes, les mosquées désertes, l'attente des uns, la colère des autres, tout me crie le nom de l'ancien. Puis-je au moins me boucher les oreilles, aller de l'avant comme si de rien n'était ? Mais à chaque pas je bute sur l'obstacle qui obstrue toutes les voies de l'action. Dans les domaines qui sembleraient y être les plus étranges, le souci dynastique prévaut <sup>(17)</sup> ». La crise va atteindre son paroxysme durant cette période avec la résistance armée urbaine dans les principales villes, mais aussi les petits centres et les campagnes. Cette période est caractérisée par l'essoufflement de la tendance favorable à Mohamed Ben Arafat, par le rétrécissement de ses cercles proches et par l'effritement de l'administration française. En effet, à la lecture des mémoires d'Edgar Faure, de Pierre July <sup>(18)</sup> et de Gilbert Grandval, l'impression générale qui se dégage est la confusion et l'indécision des autorités du Protectorat, reflétant l'instabilité politique, les tensions et les contradictions entre un courant modéré et un courant immobile et récalcitrant de la IV République au processus du rétablissement de la souveraineté marocaine.

C'est dans ce contexte d'impasse politique qu'ont eu lieu les négociations aboutissant à l'indépendance et ensuite à la réunification des zones du protectorat espagnol et de la zone internationale de Tan-

ger. Ce processus différemment de Tunis est rapide et soutenu. C'est au cours de six mois (fin août 1955 et début mars 1956) que les négociations ont pu aboutir.

Trois étapes essentielles caractérisent ces pourparlers ; la première celle de la conférence d'Aix-Les-Bains (22-26 août 1955), pris à l'initiative d'Edgar Faure, va permettre une avancée et un accord sur cinq points, essentiellement le problème dynastique et les futures négociations franco-marocaines ; la deuxième étape est celle des accords d'Antsirabé le 9 septembre 1955, reconnaissant la souveraineté du Maroc dans le cadre de l'interdépendance et la nécessité de former un gouvernement représentatif par le Roi, restauré et enfin la troisième étape après le départ de Ben Arafat le 30 septembre 1955 <sup>(19)</sup> fut celle de la déclaration de Saint-Cloud du 6 novembre 1955, qui aboutit au retour de Mohamed Ben Youssef après deux ans et trois mois d'exil et la déclaration commune franco-marocaine d'indépendance du 2 mars 1956.

Dans l'ensemble, les jugements portés sur ce parcours sont mitigés, fondamentalement différents et perçoivent les négociations sous le signe de l'équivoque et de l'ambiguïté. Ces pourparlers entre les autorités françaises et les divers acteurs sociaux et politiques marocains restent jusqu'à nos jours le lieu de la polémique. Cependant, quelque soit le regard porté sur ces pourparlers, ce parcours montre l'importance du Sultan et de l'Istiqlal.

Fort de sa grande popularité d'un Sultan martyr, Mohamed Ben Youssef va avoir une grande influence sur le cours des négociations, leur contenu et va imprimer le rythme qu'il juge adéquat. Il essaie de démontrer l'importance du pouvoir royal en raison de la fonction séculaire de la monarchie marocaine et de l'incarnation du pouvoir d'Etat par le pouvoir royal <sup>(20)</sup>, mais aussi son unicité et la prééminence de son autorité. Il veut être en dehors des luttes politiques partisans et des compétitions électoralistes et seul maître du jeu politique. Ce rôle échoit « à l'institution qui bénéficie d'une légitimité plurielle, religieuse, historique et légale, rationnelle : le Roi <sup>(21)</sup> ». Bien plus, face à la

14) Discours du Président Bourguiba, Publications du Secrétariat d'Etat à l'Information, 1957, p. 163 (Discours du 25 juillet 1957).

15) Mohsen Finan Khodja, « Le rôle de Bourguiba dans l'abolition du Beylicat », in **Transitions et dérives dynastiques**, Les Etudes de la Documentation française, Paris, 2002, p. 114.

16) Chérif (Mohamed Hédi), « La chute..... », op. cit., p. 110.

17) Grandval (Gilbert), **Ma mission au Maroc**, Librairie Plon, Paris, 1956, p. 104.

18) July (Pierre), **Une République pour un Roi**, Fayard, Paris, 1974.

19) « L'effacement du Souverain permettrait l'application des décisions d'Aix. Ben Arafat a quitté le 1er octobre Rabat pour Tanger », Sans auteur, in *L'Echo du Maroc*, du 2 octobre 1955.

Cf. aussi « Lettre d'abdication de Ben Arafat », in *L'Echo du Maroc* du 31 octobre 1955.

20) Rousset (Michel), « De Gaulle et Hassen II : le pouvoir d'Etat en France et au Maroc », in **De Gaulle et le Maroc**, Publisud, Paris, 1990, p. 80.

21) Mimouni (Abdellatif), « Constitution et séparation des pouvoirs », in **Trente années de vie constitutionnelle au Maroc**, Ouvrage collectif, Librairie générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1993, pp. 175-207, p. 181.

## I - Un Néo-Destour omniprésent

Dans les années cinquante, le rythme de la décolonisation va s'accélérer à Tunis, débouchant sur l'autonomie interne. En effet, une semaine après la déclaration de Pierre Mendès-France, le 31 juillet 1954 à Carthage, un gouvernement de négociation s'est constitué (août 1954 – septembre 1955).

Le Néo-Destour veut dès le départ dominer le gouvernement, du moins avoir les principaux postes gouvernementaux <sup>(1)</sup>, mais accepte une solution de compromis avec Tahar Ben Ammar, « un moindre mal <sup>(2)</sup> », président du Conseil et de quatre ministres néo-destouriens <sup>(3)</sup>, de quatre ministres indépendants et un socialiste <sup>(4)</sup>.

Les négociations débutent au palais de Carthage le 4 septembre 1954 et se poursuivent à Paris dans un contexte économique défavorable. En effet, la crise économique de 1954-1955 et l'émergence du « fellagisme » au centre et au sud ont pesé sur les négociations, leur déroulement et sur la recherche du compromis <sup>(5)</sup>. Six experts ont assisté les ministres tunisiens chargés de conduire les pourparlers et six hauts fonctionnaires français participent à ces négociations. Ces dernières sont longues, lentes, voire léthargiques et buttant à de nombreux problèmes, des divergences et des malentendus.

Face à un dossier bien préparé et bien ficelé par la délégation tunisienne, les experts français, faute d'instructions précises de leurs ministères, font ralentir le rythme des négociations <sup>(6)</sup>. Cette situation reflète l'ambiguïté des autorités françaises sur le contenu de l'autonomie interne, les droits de la communauté française, les services publics et la fonction publique.

Après la chute du gouvernement de Mendès-France le 5 février 1955, Edgar Faure, nouveau président du Conseil, déclare vouloir poursuivre les négociations avec le gouvernement tunisien, surtout que la période est une période de soulèvement généralisé au Maghreb

1) Cf. Servan-Schreiber (Jean-Jacques), « Pourparlers entre Bourguiba et Mendès-France », in *Passions*, Paris, Sixot., 1991..

2) Ben Yahmed (Béchir), « Editorial », in *L'Action*, 2 septembre 1955.

3) Dr Sadok Makaddem (ministre de la justice), Hédi Nour (ministre du commerce), Mongi Slim et Mohamed Masmoudi (ministres d'Etat).

4) Chedly Rhaïem.

5) Chaïbi (Mohamed Lotfi), *Socialistes français et nationalistes tunisiens : Histoire d'une rencontre (1945-1956)*, Imp. Orbis, Tunis, 2007, p. 198.

6) Nataf (Claude-Alain), *La colonie française de Tunisie et ses réactions devant la colonisation (1954-1956)*, D. E. A. d'histoire, Institut d'Etudes politiques de Paris, 1990, p. 163.

contre la présence française<sup>(7)</sup>. Conscient de cette situation, Edgar Faure charge Léopold Sédar Senghor, secrétaire d'Etat à la présidence du conseil, chargé d'étudier les problèmes d'Outre-mer, de contacter Habib Bourguiba, leader du Néo-Destour, et les responsables de l'Istiqlal<sup>(8)</sup>. Bien plus, le nouveau président du Conseil reçoit Bourguiba à Matignon le 2 avril 1955 <sup>(9)</sup>, pour accélérer le rythme des négociations, qui aboutissent à un accord. Les conventions franco-tunisiennes de l'autonomie interne, paraphées le 29 mai, sont signées à Paris le 3 juin 1955. Après la conclusion de ces conventions, refusées par le secrétaire général du Néo-Destour, Salah Ben Youssef, et une bonne partie de l'opinion publique, Tahar Ben Ammar est reconduit à la tête du gouvernement qui devait mener les négociations vers l'indépendance. Ce sera Guy Mollet, successeur d'Edgar Faure, qui aura à mener les négociations. Celles-ci débutent le 29 février 1956 et s'avèrent très difficiles. Elles se poursuivent pour aboutir à la signature du protocole d'indépendance le 20 mars 1956.

Au cours de ces négociations, le Néo-Destour, et principalement Bourguiba, apparaît comme l'interlocuteur principal. « Une politique peut être menée contre Bourguiba... elle peut être menée avec Bourguiba, elle est inconcevable sans lui<sup>(10)</sup> », écrit Daniel Rivet. C'est l'apparition d'une légitimité populaire qui va se substituer à une légitimité dynastique monarchique défaillante. Pourtant, devant le fait colonial, le Bey apparaît comme l'ultime refuge de la « souveraineté tunisienne sérieusement rognée, mais non abolie<sup>(11)</sup> » et le mouvement national ne cesse de revendiquer le respect de la dynastie husseinite. Toutefois, les tares structurelles, originelles du Palais et ses compromissions conjoncturelles <sup>(12)</sup>, ont signé son arrêt de mort. Cette dynastie n'a pas résisté à l'avènement de l'indépendance. Son abolition par une décision de la Constituante, dépositaire de la souveraineté populaire, le 25 juillet 1957 est l'aboutissement logique d'une longue évolution qui a permis au Néo-Destour et à Bourguiba de contrôler l'Etat et ses institutions<sup>(13)</sup>. Bourguiba, qui critique le Bey, « un symbole, imposé par le hasard des circonstances, mais qui n'est ni respecté, ni res-

7) Chaïbi (Mohamed Lotfi), *Socialistes.....*, op. cit., p. 205.

8) Faure (Edgar), *Mémoires*, Paris, Plon, 1982, pp. 370-372.

9) Chaïbi (Mohamed Lotfi), *Socialistes.....*, op. cit., p. 205.

10) Rivet (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Ed. Hachette, Coll. Pluriel, Paris, 2003, p. 396.

11) Chérif (Mohamed Hédi), « La chute de la monarchie beylicale », in *Transitions et dérives dynastiques*, Les Etudes de la Documentation française, Paris, 2002, p. 104.

12) Idem., p. 107.

13) Cf. Debbash (Charles), « Les Assemblées en Tunisie », in *Annuaire de l'Afrique du Nord*, Paris, 1963, p. 257.

## REGARD SUR LA DECOLONISATION DE TUNIS ET DE RABAT DANS LES ANNEES 1950

Abdelkarim ALLAGUI

F. S. H. S. Tunis.

Qualifiées d'accélérateur du cours de l'histoire, les années cinquante du XX<sup>ème</sup> siècle constituent une date charnière aboutissant à l'indépendance de Tunis et de Rabat en mars 1956.

Les parcours de libération nationale de la Tunisie et du Maroc depuis les années 1930 sont caractérisés par de similitudes et ressemblances dans le contenu idéologique, dans sa symbolique religieuse et politique et dans sa forme organisationnelle, mais aussi par de différences et des singularités.

Notre regard va porter sur ces singularités qui apparaîtront dans le rythme des négociations, lent avec Tunis et plus rapide et plus soutenu avec Rabat. Il portera aussi sur la configuration politique de ces nouveaux Etats, avec un Néo-Destour dominant l'Etat et ses institutions et avec un équilibre fragile entre les acteurs politiques marocains, essentiellement entre le Sultan, populaire et doué d'un sens politique, et l'Istiqlal, un hizb fort se proposant au rôle de Parti-Etat.

Dans cette approche comparatiste et dans cette recherche de singularités, le rôle des libéraux a attiré notre attention. Face au puissant lobby colonial, les libéraux français constituent une petite frange de la communauté française installée en Tunisie et au Maroc. D'origine diverse, issue de milieux socio-économiques variés et formée de multiples courants et tendances, cette frange libérale a une approche différente du fait colonial à Tunis et à Rabat. Nous tentons d'analyser leurs approches et leurs motivations et d'expliquer leurs rôles dans le parcours national et leurs influences dans le secteur de la justice, lieu de l'esprit réformateur libéral.

en Tunisie, grâce à des filières passant par les pays de l'Est ou l'Égypte. L'épuisement, l'absence de médicaments, des difficiles conditions de vie (en particulier du riz à tous les repas), les fatigues antérieures, l'incompréhension ravagèrent les rangs des prisonniers. Les tirailleurs restitués furent l'objet d'une attention particulière de la part des officiers de renseignements et des Affaires musulmanes. Une contre propagande et des marques de sollicitude (nourriture améliorée, facilité d'accès aux BMC, règlement rapide des questions administratives, petits cadeaux...) firent disparaître le vernis marxiste. Certains voulaient terminer leur séjour pour se venger du Vietminh. Néanmoins, on sentait des hommes plus irritables, plus soucieux de l'égalité et désireux de rentrer au pays pour se rendre compte. Les commissaires politiques vietnamiens avaient éveillé les esprits sans que les cadres soient vraiment capables de mesurer à long terme les effets du séjour dans les camps de prisonniers. La plupart des restitués pensaient rester dans l'Armée et finir leurs annuités. Il semble qu'aucun n'ait fait de liens entre les événements du Maroc puis d'Algérie <sup>(54)</sup>.

## 2- Le retour

Hormis quelques rapatriés sanitaires très sérieusement atteints qui revinrent par avion, l'ensemble des Tunisiens rejoignit l'AFN par bateau dans des conditions identiques à celles du départ. Ils débarquaient à Bizerte. Pour honorer les combattants et encourager les rengagements, les autorités locales soignaient les arrivées. Le Service social servait des repas ou des boissons fraîches pendant qu'une musique accompagnait les opérations de transfert. Une note de novembre 1951 décrit dans le détail les attentions qui devaient entourer un détachement du 4<sup>ème</sup> RTT (354 hommes) : des repas chauds de bonne qualité, une garde d'honneur, la musique du 3<sup>ème</sup> RTS; la présence de hauts responsables. De plus, on avait donné des ordres pour que les attentes sur les quais soient brèves, pour que les convois soient bien organisés et que les casernements soient prêts. Les gradés français se souviennent de la fierté de leurs hommes qui descendaient à terre et ils font la comparaison entre la dignité, l'ordre et la solennité qui entouraient ces arrivées, alors qu'eux connurent en France des débarquements à la sauvette, parfois de nuit ou des retours sous la protection des CRS pour éviter l'hostilité des manifestants opposés à la guerre <sup>(55)</sup>..

54) SHAT, carton 10H 421, Fiche sur la vie des Nord-Africains dans les camps de prisonniers (1954)

55) SHAT cartons 10H 421, Fiche N°3387/2CSTT du 10 novembre 1951 et 10H 446, Synthèse  
N° EMIFT/AP/AMM de septembre 1954

Le II/4<sup>ème</sup> RTT fut rapatrié pour la Tunisie à la mi-mars 1955 et le III/4<sup>ème</sup> RTT à la fin janvier 1955 <sup>(56)</sup>.

Dans le cadre d'une communication, il n'est guère possible de développer tous les aspects d'une question. Si on a oublié les combattants tunisiens des TFEO, ce n'est pas en raison de leur faible participation mais plutôt parce qu'ils ne participèrent pas aux grands affrontements comme ceux de 1951 ou de Diên Biên Phu. Leur campagne indochinoise servit-elle à leur émancipation ? La question reste ouverte en raison de la faiblesse des archives et de l'absence de témoignages. Il apparaît cependant très probable que la très grande majorité des soldats tunisiens demeurèrent indifférents à la question nationale comme leurs camarades algériens et marocains. L'examen des archives du mouvement national tunisien donnerait-il les mêmes impressions ?

## GLOSSAIRE

AFN : Afrique française du Nord

APVN : Armée populaire du Vietnam

BM/4<sup>ème</sup> RTT : Bataillon de marche du 4<sup>ème</sup> RTT

R/M : Rapports sur le moral

BTM : Bataillon de tirailleurs marocains

FTEO : Forces terrestres d'Extrême-Orient

RTM : Régiment de tirailleurs marocains

RTS : Régiment de tirailleurs sénégalais

RTT : Régiment de tirailleurs tunisiens

SHAT : Service historique de l'Armée de terre

TFEO : Troupes françaises d'Extrême-Orient

TOE : Théâtre d'opérations extérieures

II ou III/4<sup>ème</sup> RTT : 2<sup>ème</sup> ou 3<sup>ème</sup> bataillon du 4<sup>ème</sup> RTT

56) BO/1957, Liste des unités combattantes, op cit

réel enthousiasme. De jeunes soldats avaient visiblement été contactés par les nationalistes, tandis que d'autres aimaient écouter la radio et en particulier les diatribes très violentes de radio-Djakarta. Cependant, beaucoup évitaient de parler du pays car les événements étaient mal connus. La plupart, pris dans le creuset de l'habitude et de la discipline, se repliaient sur eux-mêmes à tel point que des rapports pensent qu'un fossé était peut-être en train de se creuser entre Européens et Tunisiens. Les esprits changeaient mais l'impression que les tirailleurs donnaient, était encore bonne <sup>(49)</sup>.

Le commandement prit toute une série de mesures pour maintenir le moral à un niveau élevé. Il s'attacha d'abord au quotidien des hommes en demandant des efforts particuliers pour les cantonnements : construction de dortoirs décents, équipement d'au moins une douche dans chaque poste, parfois édification d'un local musulman. Pour les grandes fêtes, l'Intendance put progressivement améliorer le ravitaillement : du mouton, des légumes frais et du thé. Les Affaires militaires musulmanes visitaient les hommes pour mieux connaître leurs désirs. On essaya de répondre aux besoins sexuels de chacun en organisant des visites de BMC mobiles ou des permissions dans les grands centres de façon à ce que les tirailleurs ne tombent pas sous la coupe des prostituées clandestines, aux tarifs certes plus bas et aux exigences sanitaires moindres, mais souvent porteuses de maladies vénériennes. Les tirailleurs aimaient avoir la visite des assistantes sociales avec qui ils réglaient certains de leurs soucis administratifs comme celui des délégations de soldes et de qu'ils recevaient de petits cadeaux comme des lames de rasoir et parfois des sandalettes. Certains, mais nous n'en connaissons pas le nombre, eurent la possibilité de faire un voyage à La Mecque aux seules conditions d'en avoir les moyens et d'avoir eu un comportement valeureux. Le commandement essaya de respecter un temps de séjour de 24 mois sans y arriver. En contre partie, il cita et décora tout soldat qui avait fait quelque chose, de façon à ce qu'aucun tirailleur ne revienne sans au moins une citation. On tentait de donner un éclat à tout remise de médailles <sup>(50)</sup>.

Dans certaines compagnies, les cadres menèrent une contre-propagande discrète pour contrer une éventuelle influence vietminh, notamment dans les formations qui reçurent des libérés des camps de l'APVN. En effet, des restitués furent impressionnés par la discipline vietminh et en parlèrent à leurs camarades au retour <sup>(51)</sup>. De même, les Affaires musulmanes organisèrent une information officielle pour

49) SHAT, carton 10H 446, R/M des Nord-Africains du 1er semestre 1955

50) SHAT, carton 10H 446, Synthèse des R/M des Nord-Africains, 1951, 1952, 1953

51) SHAT, carton 10H 446, R/M des Nord-Africains du 3ème trimestre 1951

lutter contre les rumeurs, les tentatives d'intoxication et les nouvelles tendancieuses de radio-Le Caire entres autres. Les cadres exercèrent une censure limitée et s'attachèrent à calmer les inquiétudes en donnant le plus d'explications possibles à leurs hommes et pour ce faire, le commandant des TFEQ demanda que la Résidence de Tunis lui fournisse des renseignements précis et des journaux tunisiens. Il souhaita être informé de toute accusation et de toute arrestation concernant un proche d'un tirailleur. Pour éviter les bavures, il préconisa aussi que les autorités tunisiennes connaissent exactement les familles qui avaient un parent en Indochine <sup>(52)</sup>.

### III- LES EFFETS DE LA GUERRE D'INDOCHINE

#### 1- Les pertes

Selon une fiche de 1958 destinée au Ministère des Anciens combattants, la guerre avait coûté la vie à 360 Tunisiens. 16 disparus pouvaient être comptés parmi les morts et une quarantaine de tirailleurs étaient décédés dans les camps vietminh. Une fiche de synthèse indique que sur les 63 prisonniers recensés par l'état-major des FTEQ, l'APVN n'en connaissait que 19. En comparant les trois bataillons du 4<sup>ème</sup> RTT à d'autres unités engagées dans des circonstances identiques, on peut tabler sur un millier de blessés dont environ 15% furent rapatriés sanitairelement ; on les soigna dans les centres spécialisés de France ou dans les hôpitaux de Bizerte et de Tunis <sup>(53)</sup>.

A la date du 15 août 1954, très peu de Tunisien faits prisonniers par le Vietminh avaient été libérés. Selon les circonstances, ils subirent le cycle maintenant bien connu de la propagande pratiquée dans les camps pour les Nord-africains. Après avoir été séparés des cadres et de leurs camarades français, ils furent d'abord épuisés par de longues marches quel que soit leur état physique. Puis dans des camps aux conditions sordides, ils firent l'objet d'une propagande spécifique sur la juste lutte du peuple vietnamien, le colonialisme français, le socialisme et l'antiaméricanisme. Nous connaissons mal les prisonniers tunisiens du fait de leur petit nombre. Les archives en parlent très peu. La propagande vietminh, souvent faite par des Marocains et des Algériens ralliés, ne toucha guère ces hommes plus soucieux de leur survie au quotidien que des discours politiques. Pourtant, le Vietminh signala que trois des tirailleurs restitués s'étaient ralliés à sa cause mais qu'ils avaient demandé à rejoindre leur pays en dépit de promesses. Celles-ci leur faisaient miroiter la possibilité de rejoindre les mouvements de la résistance antifranaçaise

52) SHAT, carton 10H 446, R/M des Nord-Africains du 1er semestre 1953

53) SHAT, carton 10H 511, Fiches de pertes

des combats surtout dans les moments de repos et dans les casernements. Certains ont voulu y voir les effets de la propagande vietminh et du nationalisme naissant mais, en y regardant de plus près, on s'aperçoit que ce sont toujours les mêmes hommes qui cumulent les punitions et que ce sont surtout les citoyens qui sont sanctionnés. Était-ce un effet des contacts antérieurs à l'engagement avec des Européens, de la perte de l'aura que les Français avaient acquise durant la 2<sup>ème</sup> guerre mondiale car le nombre des vieux soldats diminuait mécaniquement, compte tenu des règles de rengagement ? Les jeunes engagés semblaient beaucoup plus au courant de leurs droits de tirailleurs que leurs anciens. En 1952, l'un d'entre eux fut soupçonné de faire de la propagande nationaliste au II/4<sup>ème</sup> RTT. Nous ne connaissons pas la suite de cette affaire. On retrouve cette évolution dans toutes les unités maghrébines ou africaines sans exception <sup>(41)</sup>.

Le service de la guerre psychologique vietminh (le Dich Van) développa progressivement une propagande destinée aux soldats musulmans pour les inciter à désertir. A de nombreuses reprises, les Vietnamiens tentèrent de prendre contact avec eux par des agents féminins qui furent dans la plupart des cas dénoncés par les tirailleurs. Ceux-ci trouvaient périodiquement des tracts en français et en arabe aux effets quasiment nuls car la plupart des militaires ne savaient pas lire. Les soldats les plus instruits parcouraient les textes puis les donnaient à leurs cadres. Cependant, la forme la plus courante fut les appels nocturnes par haut-parleur ; les tirailleurs en plaisantaient du fait de leur mauvais arabe et y répondaient par des insultes et des tirs au jugé <sup>(42)</sup>. L'impact général de la propagande vietminh fut en apparence inexistant. Celle-ci portait sur trois points essentiels. Le premier mettait en relation l'exploitation coloniale exercée en Tunisie et en Indochine par les Français ; en conséquence, les tirailleurs devaient cesser un combat injuste contre des colonisés qui luttèrent pour leur liberté. Le second accusait les Français de se servir des Tunisiens comme chair à canon et d'avoir répandu la misère en Tunisie pour les forcer à l'engagement dans l'Armée. Le troisième enfin mettait en avant les bienfaits d'un ralliement (jolies filles, bon traitement et rapatriement anticipé avec possibilité de recevoir une instruction pour former des groupes armés au retour au pays) <sup>(43)</sup>.

41) Témoignages recueillis par l'auteur, BODIN M., *Les Africains dans la guerre d'Indochine, 1947-1954*, op cit, SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT des 1<sup>er</sup> et 4<sup>ème</sup> trimestres 1952

42) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 3<sup>ème</sup> trimestre 1952 et R/M des Nord-Africains du 2<sup>ème</sup> trimestre 1953

43) SHAT, carton 10H 421, tracts vietminh

A aucun moment, la situation en Tunisie ne semble avoir inquiété le commandement français même si à partir de 1952, les jeunes engagés étaient visiblement plus sensibles aux événements que les Anciens. En fait, la troupe vivait en vase clos, loin des affaires de Tunisie qu'elle ne connaissait qu'avec retard et très partiellement. Un rapport parle de « j'en foutisme politique » <sup>(44)</sup>. Pour beaucoup de tirailleurs issus des campagnes, la propagande nationaliste était le fait des gens des villes en qui ils n'avaient pas du tout confiance. La radio n'était pas écoutée, même radio Djakarta qui émettait des nouvelles trop tendancieuses. En 1951, les attentats en Tunisie furent jugés sévèrement <sup>(45)</sup>. Les officiers qui étaient plus au courant de la situation en Tunisie et qui prenaient connaissance des informations ou qui lisaient les quelques journaux qui arrivaient dans les compagnies, montraient un grand loyalisme envers la France et rejetaient la responsabilité des incidents sur le Néodestour <sup>(46)</sup>. Ils ne restaient cependant pas totalement indifférents à la situation et ils se posaient des questions quant à la répression. Dans les points d'appui sans postes de radio, les nouvelles colportées par les nouveaux arrivants inquiétèrent progressivement les hommes. Ceux qui allaient être rapatriés, ignorants de la situation exacte, se faisaient du souci pour leur famille et ils attendaient leur retour « pour voir » <sup>(47)</sup>. Certains disaient qu'ils allaient se rengager à condition de ne pas être amenés à faire du maintien de l'ordre. En général, les idées nationalistes, même connues, n'eurent aucune prise apparente sur ces soldats engagés « pour avoir de l'argent ou par amour des armes ». Toute la question est de savoir si les rapports sur le moral des unités et ceux des Affaires musulmanes décrivent avec exactitude les pensées des tirailleurs car il est possible que ces derniers aient parlé de la Tunisie entre eux sans que les cadres n'en aient eu vraiment connaissance. On a vu ce phénomène dans les bataillons algériens en 1954. Un exemple traduit cette lente évolution. En juillet 1953, un jeune engagé qui avait participé à la répression des émeutes de Kairouan, dut être muté dans un bataillon algérien, fait exceptionnel, car dans sa compagnie, tout le monde le tenait à l'écart <sup>(48)</sup>. Après le cessez-le-feu et les regroupements, l'ambiance changea. Les tirailleurs moins préoccupés par les servitudes militaires, se lassaient vite d'une vie morne et sans gloire. Seuls les volontaires montraient encore un

44) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 3<sup>ème</sup> trimestre 1953

45) SHAT, carton 10H 421, R/M du III/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> trimestre 1951 et du 2<sup>ème</sup> semestre 1951

46) SHAT, cartons 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952 et 10H 446, R/M du III/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> semestre 1953

47) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952

48) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> semestre 1952

correctement vêtus et commandés par de hommes qui les comprenaient et les menaient bien au combat, il n'y avait aucun problème. Le tirailleur servait un peu comme un mercenaire attaché à ses chefs sans se poser de questions sur le sens de la guerre <sup>(32)</sup>. Le moral des officiers, certes peu nombreux, fut toujours très élevé car, conscients de leur infériorité technique, ils tenaient à la compenser en faisant preuve de très grandes qualités ; leurs dispositions mentales peuvent se comparer à celles des cadres français <sup>(33)</sup>. En revanche, certains vieux sous-officiers trouvaient des prétextes pour éviter des combats trop durs chargés de risques ; beaucoup pensaient en effet avoir fait consciencieusement leur devoir, donc qu'il était juste qu'ils puissent, au retour, jouir pleinement de leurs pensions. Le moral des hommes de troupe et des petits gradés dépendait avant tout de leur quotidien et de la qualité de l'encadrement à tel point que les autorités firent des efforts pour fournir aux bataillons plus d'officiers tunisiens que ne le préconisaient les tableaux officiels. En 1953, durant quelques semaines, le III/4<sup>ème</sup> RTT disposa de cinq officiers musulmans au lieu des deux réglementaires <sup>(34)</sup>.

L'état d'esprit connut plus de nuances en fonction d'un faisceau de facteurs très différents dans leur nature. Au fil du temps, les Tunisiens devinrent plus sensibles à leur quotidien. La nourriture fut souvent une des causes premières de mauvaise humeur. Certes, il y eut des erreurs de perception aux conséquences néfastes, mais ce ne fut pas l'aspect majeur des mécontentements. Les tirailleurs rechignaient devant le manque de variété dans les rations trop souvent à base de bœuf aux carottes et de riz. Ils auraient aimé recevoir davantage de mouton et de semoule <sup>(35)</sup>. L'affaire était compliquée dans les petites garnisons car le ravitaillement n'arrivait pas toujours, compte tenu des embuscades vietminh. Tous les hommes appréciaient des tenues décentes avec en particulier leurs insignes régimentaires et leurs fourragères. En 1952, l'habillement était considéré comme « tout juste convenable » ; il manquait notamment des vêtements légers <sup>(36)</sup>. Ce ne fut pas toujours le cas. La médiocrité du quotidien n'était pas l'apanage des unités de tirailleurs mais de l'ensemble du Corps expéditionnaire. Les cantonnements laissaient à

32) SHAT, carton 10H 446, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 4<sup>ème</sup> trimestre 1950

33) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952

34) SHAT, carton 10H 506, Etat des bataillons, 1953

35) SHAT, carton 10H 446, R/M des Nord-Africains du 2<sup>ème</sup> semestre 1952

36) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952

SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952

désirer ; des compagnies vivaient sous des tentes qui n'étaient imperméables que de nom <sup>(37)</sup>.

Deux types d'événements provoquaient des atteintes à l'état d'esprit. D'abord les prolongations officielles du séjour. Fixés théoriquement à 24 mois, les séjours étaient parfois allongés réglementairement à 26 ou 27 mois selon les circonstances (retard de l'arrivée des maintenances ou contraintes opérationnelles) ; à cela s'ajoutaient des délais fortuits consécutifs au manque de bateaux ou à des grèves en France. Ainsi durant l'été 1953, de façon à faire face aux retards des relèves et des maintenances et à renforcer les FTEO dans le cadre du plan Navarre, le temps officiel de séjour passa à 26 mois <sup>(38)</sup>. Tout ajournement des rapatriements engendrait mauvaise humeur et mauvaise volonté, surtout si l'annonce du retard avait lieu dans les derniers moments du séjour. S'il correspondait à des nouvelles alarmantes du pays, on sentait chez les tirailleurs un agacement et une plus grande nervosité <sup>(39)</sup>. Ensuite les restrictions d'accès aux soldes et aux primes. Les tirailleurs n'aimaient pas qu'une partie de leurs soldes soient d'office versée sur un livret de caisse d'épargne mais s'ils pouvaient en disposer librement, ils finissaient par comprendre la mesure. En revanche, la dévaluation de la piastre en 1953 qui eut d'abord pour conséquence un blocage d'une partie des soldes sur un compte de pécule suscita un vif mécontentement. La première réaction des tirailleurs fut de penser qu'on les volait et qu'ils devaient pouvoir jouir immédiatement et sans restriction de leur argent puisqu'ils avaient fait leur devoir correctement. Quelques-uns, moins frustrés, en voulurent aux autorités françaises de ne pas tenir leurs engagements et de se servir du sang des tirailleurs sans contre partie mais l'immense majorité oublia ses désagréments en voyant les mesures prises par le commandement (déblocage d'une partie des soldes et efforts pour améliorer les ordinaires par augmentation des primes d'alimentation). Un rapport de la fin 1953 conclut que la dévaluation de la piastre ne laissait que peu de traces dans les esprits <sup>(40)</sup>.

Sans que cela n'ait jamais pris d'allure alarmante, les officiers décrivent un changement dans l'état d'esprit des tirailleurs fraîchement incorporés. Ils montraient moins de respect pour les Français et dédaignaient en particulier des petits gradés de qualité médiocre. Le nombre des sanctions crut régulièrement jusqu'à la fin

37) Témoignages recueillis par l'auteur

38) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> trimestre 1952

39) Témoignages recueillis par l'auteur et SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT des 1<sup>er</sup> et 4<sup>ème</sup> trimestres 1953

40) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT des 3<sup>ème</sup> et 4<sup>ème</sup> trimestres 1953

Dans l'ensemble, les trois bataillons tunisiens se comportèrent vaillamment au combat et répondirent aux attentes du commandement. Cependant, on reprocha aux tirailleurs de manquer de finesse dans les fouilles de villages et d'être un peu trop rugueux avec les populations, ce qui ne les empêchait pas d'avoir, dès qu'ils le pouvaient, une congaiï autochtone, c'est-à-dire une femme vietnamienne attirée vivant à proximité de leur lieu de stationnement. Cela causa parfois des heurts avec les communautés civiles et les supplétifs <sup>(23)</sup>.

Face à la guerre révolutionnaire, les tirailleurs réagissaient de façons parfois inattendues. Ils méprisaient leur ennemi incapable, selon eux, de se battre à visage découvert et sans ruse. Aussi, l'encadrement dut-il intervenir pour s'opposer aux mauvais traitements infligés aux prisonniers vietminh en riposte à la guérilla <sup>(24)</sup>. En 1952, des hommes du 2<sup>ème</sup> bataillon ouvrirent le feu contre des propagandistes qui les exhortaient à la désertion <sup>(25)</sup>.

La qualité des hommes baissa insensiblement comme dans toutes les unités françaises à partir de 1950. Les nouvelles recrues n'avaient pas passé assez de temps sous les drapeaux pour avoir une habitude des armes et de l'Armée ; certains n'avaient même pas reçu d'instruction militaire. Pourtant, le 4<sup>ème</sup> RTT était réputé pour le sérieux de sa préparation au séjour indochinois. D'autre part, de vieux soldats rengagés n'avaient plus les aptitudes physiques indispensables aux opérations en Indochine <sup>(26)</sup>.

Les Tunisiens détestaient la saison des pluies qui provoquait chez eux davantage d'infections dermatologiques et de problèmes respiratoires. Le II/4<sup>ème</sup> RTT s'usa ainsi au Centre-Annam (opération *Atlante*), à tel point qu'à partir de mai 1953, il fallut organiser, par groupe de cinquante, des permissions de quelques jours à Nha Trang. Les missions incessantes, le stress, les pluies, la jungle avaient eu raison de son état sanitaire ; la formation mit un mois à se remettre <sup>(27)</sup>.

23) SHAT, carton 10H 421, Synthèse des R/M du 4<sup>ème</sup> RTT, 1950-1954

24) Fleury G., *Le guerrier, Raphanaud, un baroudeur au service de la France, 1939-1962*, Grasset, Paris, 1981, 438 P, p. 128

25) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 3<sup>ème</sup> trimestre 1952

26) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 4<sup>ème</sup> trimestre 1951 et témoignages recueillis par l'auteur

27) GRINTCHENKO M., op cit, p. 234 et SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> trimestre 1953

### 3- Le moral et l'état d'esprit

Le moral qu'on peut définir simplement par la volonté de combattre, resta tout au long du conflit à un bon niveau. On l'estima même très bon dans les périodes où l'activité militaire était intense <sup>(28)</sup>. Pourtant, il y avait périodiquement des baisses de l'allant lorsque des compagnies restaient trop longtemps en poste ou lorsqu'on changeait les formations de secteur. Les archives révèlent cependant des crises sévères mais très ponctuelles comme en septembre 1952 à Cam Toai (Centre Vietnam). La 8<sup>ème</sup> compagnie du 4<sup>ème</sup> RTT continuellement harcelée par des tirs sporadiques de jour comme de nuit, par des appels à cesser le combat et par des menaces d'extermination, se laissa aller à la peur, d'autant que les partisans qui l'épaulaient, subissaient des attaques identiques. Le 9, les 29 tirailleurs abandonnèrent le poste puis le réoccupèrent le 10. Jusqu'au 19, la garnison menaça d'abandonner ses positions si on ne la relevait pas. Lorsqu'un groupe du I/3<sup>ème</sup> RTM arriva tout le monde était prêt à partir ; le poste avait été même vidé de tout matériel. La 5<sup>ème</sup> compagnie remplaça la 8<sup>ème</sup> et le commandement envisagea de la transformer en une compagnie de pionniers puisqu'elle n'avait pas été capable de tenir un secteur calme <sup>(29)</sup>. Selon un témoin, mais nous n'en avons trouvé aucune trace aux archives, en 1950 le moral d'une compagnie s'écroula car l'Intendance avait fourni des conserves de porc aux lentilles ; l'unité menaça alors de faire grève. Il y eut un autre incident de ce type au II/4<sup>ème</sup> RTT au début de 1952<sup>(30)</sup>.

En général, les événements militaires n'atteignaient pas les hommes de base ; d'ailleurs les nouvelles arrivaient avec tant de retard qu'elles perdaient de leur force. Les grandes opérations captaient un moment leur esprit surtout si elles s'étaient déroulées dans un secteur voisin du leur. En revanche, la situation générale de l'Indochine leur échappait totalement <sup>(31)</sup>. La plupart des officiers et quelques soldats plus instruits en avaient vraiment connaissance mais cela n'avait aucun effet sur leur tonus. Seules comptaient les informations locales comme la prise d'un point d'appui par l'APVN ou une embuscade avec des pertes qui affectaient un temps les survivants et leurs camarades. Mais, qu'une opération ait réussi ou qu'un poste ait tenu contre un assaut massif et le moral remontait aussitôt. Dans le fond, si les tirailleurs étaient bien nourris,

28) SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> trimestre 1953

29) SHAT, carton 10H 446, Fiche N° 1100/EMIFT/AMM du 4 septembre 1952 et 10H 421 R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 2<sup>ème</sup> trimestre 1953

30) Témoignage recueilli par l'auteur et SHAT, carton 10H 421, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 1<sup>er</sup> trimestre 1952

31) SHAT, carton 10H 446, R/M du II/4<sup>ème</sup> RTT du 3<sup>ème</sup> trimestre 1950

essentiellement des hommes de troupe célibataires dont l'âge moyen ne changea guère tout au long du conflit (autour de 22 ans) <sup>(19)</sup>.

## II - LES TUNISIENS EN INDOCHINE

Après une période d'entraînement spécifique pour l'Indochine, les hommes s'embarquaient tous de Bizerte sur des cargos de transports de troupes ou sur l'immense *Pasteur*. Certains partirent en unité constituée au départ mais beaucoup rejoignirent le Corps expéditionnaire en groupes de maintenance, de relève et de renfort. Après 4 à 5 semaines de voyage et de transit, ils étaient à pied d'œuvre.

### 1- Les Tunisiens au combat

Il n'est pas possible de retracer toutes les actions militaires des Tunisiens. On omettra volontairement de parler des hommes qui ont fait campagne dans les services comme les Transmissions pour se consacrer aux fantassins du 4<sup>ème</sup> RTT.

Ceux-ci furent engagés dans ce qu'on appela d'abord la pacification puis la guerre statique dans laquelle il était difficile de distinguer l'ami de l'ennemi.

Les tirailleurs étaient dispersés dans une multitude de points d'appui plus ou moins importants, par compagnie, par section, voire par escouade. Les effectifs étaient renforcés par des suppléants vietnamiens qui vivaient non pas en osmose avec les Tunisiens mais à côté d'eux. Force de secteur, ils avaient la tâche ingrate de défendre contre les actions vietminh des zones d'étendue variable, des voies de communication, des points sensibles ou des villages. C'était la vie du quadrillage dans des postes au confort souvent dérisoire. Il n'y avait guère d'action d'envergure mais une succession de harcèlements, d'embuscades, de protections de convois, de patrouilles et d'attaques de postes. Une vie exténuante, routinière souvent sans vraie gloire qu'ils menaient sans enthousiasme. En 1948, une compagnie au Centre-Annam était chargée de la protection du noeud ferroviaire de Muong Man sur la ligne Saïgon-Nhatrang, secteur dangereux puisque le Vietminh exerçait une pression constante en attaquant plusieurs fois par semaine les installations et les convois ferrés. Périodiquement, les troupes de secteur montaient des opérations locales de destruction contre des groupes vietminh. C'était alors une approche concentrique d'une zone puis le bouclage et enfin le ratissage sans que jamais les bilans ne soient impressionnants. Par roulement, les compagnies d'un bataillon devenaient compagnie d'intervention de

19) BODIN M., *Soldats d'Indochine*, 1945-1954, op cit

sous-secteur ou de secteur, ce qui avait l'avantage de ne pas encroûter les tirailleurs dans la routine des postes <sup>(20)</sup>. A notre connaissance, aucun des trois bataillons du 4<sup>ème</sup> RTT n'entra dans la composition des groupes mobiles. Cependant en 1954, le II/4<sup>ème</sup> RTT fut désimplanté pour appuyer le groupement parachutiste N°3 engagé dans l'opération *Atlante*. Considéré comme un bataillon solide, il mena en trois mois (du 15 mars au 31 mai) une centaine de missions de guerre (55 opérations de nettoyage, 20 ouvertures de routes, 17 protections de convois) au prix de 12 blessés. Il n'avait pas eu affaire avec un fort parti vietminh décidé à en découdre. Néanmoins, il neutralisa les forces de l'APVN mais sans les anéantir et leur causa 12 tués certains, 45 prisonniers et un nombre indéterminés de blessés. L'ensemble de son action soutint les bataillons légers vietnamiens auxquels, à plusieurs reprises, il vint au secours et apporta l'appui de ses mortiers et de ses canons de 57 sans recul. Le commandement reconnut son rôle et son efficacité en lui décernant 60 croix de guerre des TOE <sup>(21)</sup>.

### 2- Les problèmes face à la guerre

La vie des Tunisiens en Indochine se distingue peu de celle des unités engagées dans les mêmes circonstances. Les compagnies souffraient de la faiblesse de l'encadrement consécutif à la pénurie de sous-officiers tunisiens et français. Dans certaines, il manquait selon les époques de 20 à 50% de soldats et de caporaux français, à tel point qu'on accepta un surnombre de tirailleurs pour compenser les déficits. En mai 1952, le II/4<sup>ème</sup> RTT comptait ainsi 28 sous-officiers et tirailleurs de plus que les effectifs théoriques alors qu'il manquait 8 cadres français <sup>(22)</sup>.

Bien souvent, la mauvaise qualité des hommes du rang et des petits gradés métropolitains fut à l'origine de conflits, de fautes dans le service, donc de sanctions car le mauvais exemple déteignait sur ces hommes plus frustrés, notamment en ce qui concerne l'alcool et la fréquentation des femmes indochinoises. Progressivement, la mentalité des jeunes tirailleurs évolua. Certains développèrent des formes de mauvais esprit, revendiquant à la moindre occasion. En 1954, on vit par exemple des musulmans réclamer de l'alcool et du vin au nom de l'égalité avec les Français. Les consignes étaient moins bien respectées et le nombre de punitions « pour mauvaise façon de servir » augmenta.

20) SHAT, carton 10H 421, Synthèse des R/M du 4<sup>ème</sup> RTT, 1950-1954

21) GRINTCHENKO M., *L'opération Atlante*, Thèse de l'Ecole pratique des Hautes études, 2002, p. 228-235

22) SHAT, carton 10H 506, Etat des bataillons, 1952

des effectifs instruits en vue d'un envoi en Indochine. On prit diverses mesures pour faciliter les engagements. On organisa le ramassage des volontaires en envoyant dans les villages des commissions avec des médecins qui faisaient les premières sélections ; des camions ramenaient les candidats retenus.<sup>11)</sup> Pour encourager les volontariats, les autorités mirent aussi en place des tournées de recrutement d'officiers qui reçurent les consignes de mettre en avant le prestige de l'uniforme, la renommée militaire du 4<sup>ème</sup> RTT, les perspectives de gloire, les soldes et le beau voyage vers l'Orient. On distribuait des dépliants hauts en couleurs montrant des éléphants, les paysages chatoyants du Vietnam, des sampans et des dancings avec de jolies filles. On conseilla aux recruteurs d'être accompagnés d'anciens tirailleurs, de s'appuyer sur les notables et les pouvoirs civils et de faire particulièrement attention aux périodes des récoltes <sup>12)</sup>. Du point de vue administratif, pour faciliter le départ des rengagés rebutés par un contrat de 4 ans, on mit au point des contrats de 6, 12, 18 et 24 mois pour que des tirailleurs dans leur dernière année de contrat puissent néanmoins se porter volontaires pour le Corps expéditionnaire et y faire un séjour normal de deux ans <sup>13)</sup>. En 1953, on sentit un ralentissement de l'élan militaire mais sans que cela n'inquiète vraiment les autorités ; elles souhaitèrent néanmoins l'organisation d'une propagande efficace mais discrète. Était-ce un effet des mouvements antifrçais ou des mauvaises nouvelles d'Indochine ? Cinq centres de recrutement fonctionnèrent durant toute la guerre : Tunis, Bizerte, Sousse, Sfax et Kairouan mais tout volontaire pouvait se présenter à n'importe quelle gendarmerie du territoire <sup>14)</sup>.

### 3- Les recrutés

Les bureaux de sélection renvoyaient chez eux de très nombreux volontaires en raison de déficiences physiques ou de maladie comme la tuberculose ou les maladies vénériennes. Plus souples, au début du conflit, les centres de sélection devinrent beaucoup plus sévères à partir de 1950 car le commandement en Indochine avait convaincu les responsables locaux qu'envoyer des hommes fragiles, malingres ou porteurs d'une affection, portait atteinte à l'efficacité des troupes sur

le terrain et que cela finissait par avoir un effet sur le moral des tirailleurs. Ceux-ci devaient avoir au moins un an de service<sup>15)</sup>.

La description de la géographie du recrutement tunisien se heurte à la rareté des documents et à leur imprécision. En effet, de nombreuses fiches ne portent que la mention « Tunisie » mais tout donne à penser que cette indication signifie que l'intéressé était un rural. Si on tient compte des lieux de naissance, 17,5% seulement des hommes seraient des citadins ce qui reflète assez bien la composition de la population tunisienne de l'époque. Cependant, on est en droit de se demander si des campagnards n'ont pas été en fait recrutés parmi des citadins de fraîche date. La quasi-totalité des militaires provient du Nord du pays ; cela correspond aux densités les plus élevées du pays et au bassin de recrutement du 4<sup>ème</sup> RTT car bon nombre d'habitants du sud n'avaient pas les moyens de se déplacer pour rejoindre les centres de recrutement de cette unité<sup>16)</sup>.

Ce sont avant tout des problèmes économiques et mentaux qui poussaient les Tunisiens à entrer dans l'Armée. La misère, la recherche d'une sécurité journalière, l'attrait des primes jouaient un rôle considérable. Un rapport évoque ainsi l'engagement de nombreux jeunes sans travail souvent issus de l'exode rural. Pour les rengagés, on retrouve ces aspects mais l'Armée apportait aussi la gloire, les médailles et un certain enrichissement, ce qui permettait au retour d'étaler son argent et son courage. L'image du 4<sup>ème</sup> RTT, vainqueur en Italie puis en Europe, suscitait des vocations. Tout un faisceau de raisons personnelles et variées explique les engagements <sup>17)</sup>. Une étude systématique des fiches administratives permettrait de mettre à jour toute la complexité des causes des engagements ou des rengagements. Le nombre de ces derniers varia dans le temps. Fort en 1947, il décrut en 1948-49 pour remonter ensuite régulièrement. En 1954, un quart des hommes était des rengagés mais seuls 2,5% avaient effectué deux séjours (23% pour les Français et les légionnaires). Cette constatation s'explique surtout par la facilité à trouver des hommes. Pour les Tunisiens, il n'y eut donc jamais de tour opérationnel, ce qui aurait conduit les tirailleurs une deuxième fois en Indochine contre leur gré. D'ailleurs, à partir de 1950, les autorités préféraient de jeunes engagés plus résistants physiquement aux vieux soldats, en dépit des changements de mentalité <sup>18)</sup>. C'étaient

11) SHAT, carton 2H 183, Note sans références de 1949

12) SHAT, carton 2H 182, Note de service N° 4701 du 8 février 1951

13) SHAT, carton 2H 182, Lettre N° 4913/EM/FAG/I du 18 décembre 1950 du Secrétaire d'Etat aux Forces armées au Commandant supérieur des troupes de Tunisie

14) SHAT, carton, 2H 183, Note N° 1952/01 du 25 décembre 1947

15) SHAT, carton, 2H 182, Note N° 41338/PM/IA du 21 mars 1950

16) Sur l'ensemble de cette question, voir BODIN M., *Soldats d'Indochine, 1945-1954*, Editions de l'Harmattan, Paris, 1997, 237 P

17) Sur l'ensemble de cette question, voir BODIN M., *Soldats d'Indochine, 1945-1954*, op cit et SHAT, carton 2H 182, Note N° 470 du 2 février 1951

18) SHAT, carton 2H 183, Fiche du 13 mai 1949

Sur les 122 920 Nord-Africains qui foulèrent le sol indochinois, les Tunisiens ne furent qu'environ 5000, nombre approximatif car les archives n'ont gardé aucune trace de leur effectif total. Notons cependant que leur part relative dans les TFEQ augmenta très régulièrement tout au long du conflit alors que celle des Algériens et des Marocains ne cessa de décroître. En mai 1950, les Algériens représentaient 43,7%, des fantassins nord-africains, les Marocains 51,9% et les Tunisiens 4,4% ; en mai 1952, les chiffres sont respectivement de 41,6%, 49,8% et 5,6% ; en mai 1953, la tendance se confirme avec 41,7%, 49,4% et 8,9%. Les explications tiennent avant tout aux facilités de recrutement en Tunisie, (si bien que les deux bataillons tunisiens étaient en sureffectif) et peut-être à la volonté du commandement de rééquilibrer les nationalités au sein des FTEQ de façon à éviter des difficultés consécutives à l'éveil du nationalisme chez certains militaires marocains et algériens.<sup>1</sup>

Le recours aux troupes maghrébines fut la conséquence de la pénurie en effectifs français dès 1946. Dans les premiers mois de l'engagement français, il apparut aux responsables militaires des TFEQ que les moyens envoyés en Indochine ne suffisaient pas pour remplir correctement toutes les missions imparties au Corps expéditionnaire. D'ailleurs, le général Leclerc aurait évoqué le chiffre de 500 000 hommes pour venir à bout du Vietminh alors que les TFEQ de l'époque ne dépassaient pas les 75 000 hommes. La France d'après guerre n'était pas en état de mener de grandes opérations militaires à plus de 10 000 km de ses bases nationales, de sorte que, pour des considérations économiques (un tirailleur coûtait deux fois moins cher qu'un métropolitain), pour des mobiles politiques (les gouvernements ne souhaitaient pas faire de vagues), psychologiques (en France, on ne voulait plus entendre parler de guerre), il était plus aisé d'envoyer des soldats de l'Empire que des métropolitains. En outre, compte tenu des démobilisations et de la diminution du format des armées, il était possible de trouver facilement des hommes<sup>2</sup>. Le potentiel total de la Tunisie était évalué à plus de 70 000 hommes.<sup>3</sup> L'envoi de troupes maghrébines suscita un vif débat entre les responsables militaires d'Indochine et l'Etat-Major général. Les premiers comprenaient que compte tenu des conditions de combats, des pertes et de la pugnacité de l'adversaire, il fallait des effectifs de plus en plus nombreux, et les seconds mettaient dans la balance les effets potentiellement nuisibles des mouvements nationaux d'Afrique

1) SHAT, carton 10H 506, Etat des bataillons, 1952-1953 et fiches d'effectifs de 1950

2) Sur l'ensemble de cette question, voir BODIN M., *La France et ses soldats, Indochine 1945-1954*, Editions de l'Harmattan, Paris, 1996, 286 P

3) SHAT, carton 2H 183, Fiche sans références

du Nord. Après une longue hésitation, l'expédition de militaires nord-africains fut acquise à la fin de 1946<sup>(4)</sup>. A partir d'unités existantes, furent mis sur pied des bataillons de marche (BM), c'est-à-dire des formations organisées spécialement pour l'Indochine ; ainsi naquit le BM/4<sup>ème</sup> RTT qui débarqua en Indochine en juillet 1947. L'unité fit un séjour normal et rentra constituée en août 1949. L'accentuation des difficultés contraignit l'Etat-Major à envoyer, quelques mois après, le III/4<sup>ème</sup> RTT (en avril 1949) et le II/4<sup>ème</sup> RTT (en octobre 1950) pour remplacer le 10<sup>ème</sup> BTM et un tabor marocain rapatriés collectivement<sup>(5)</sup>.

## 2- Le recrutement

Contrairement à beaucoup d'assertions, il n'y a jamais eu de problèmes pour trouver des combattants. Non seulement Au début 1945, le commandement avait à sa disposition un volant de 7500 démobilisés dont il pouvait se servir pendant 5 ans mais le nombre des volontaires ne faiblit pratiquement jamais<sup>(6)</sup>. Aussi, n'eut pas besoin de désigner des hommes pour l'Indochine. Engagés ou rengagés, le plus souvent volontaires pour servir outre-mer, beaucoup voulaient faire partie « du renfort », c'est-à-dire des groupes qui portaient pour compléter les effectifs présents en Indochine ou pour les relever. On aurait eu la possibilité d'envoyer beaucoup plus d'hommes encore si les moyens financiers avaient été suffisants. Dans les casernes, de nombreux tirailleurs se disaient prêts à partir et devant les bureaux de recrutement, tôt le matin, il y avait la queue<sup>(7)</sup>. En 1947, devant l'afflux de volontaires, le commandement de Tunis décida de ne plus prendre d'engagés pour l'Indochine, de se limiter aux rengagés pour les hommes de troupes et de refuser aussi le rengagement des sous-officiers<sup>(8)</sup>. A Tunis, il y avait de 25 à 30 volontaires par jour et à Sousse de 10 à 15<sup>(9)</sup>. Les enrôlements reprurent en 1948 car, en Tunisie, il manquait 949 hommes à cause des ponctions pour l'Indochine et de la mise sur pied du III/4<sup>ème</sup> RTT<sup>(10)</sup>. En 1949 et 1950, on accentua les campagnes de recrutement, d'une part pour renouveler les effectifs à tel point qu'on favorisait les enrôlements plutôt que les rengagements et d'autre part, pour avoir

4) Sur l'ensemble de cette question, voir BODIN M., *Les Africains dans la guerre d'Indochine 1947-1954*, Editions de l'Harmattan, Paris, 2000, 240 P

5) *Bulletin officiel du Ministère de la guerre*, N°328/4/1957, Liste des unités combattantes d'Indochine

6) SHAT, carton 4Q 109, Fiche sans références sur la situation en AFN

7) Témoignages recueillis par l'auteur

8) SHAT, carton 2H 183, Note N° 1951/01 du 25 décembre 1947

9) SHAT, carton 2H 183, Note N° 1952/01 du 25 décembre 1947

10) SHAT, carton 2H 183, Note N° 1/43/1948

Guy Mollet (accord du 20 mars 1956), évoquent, enfin, d'abord l'*autonomie interne*, puis l'*indépendance*.

C'est que, entre temps, *trois départements français*, coincés entre une Tunisie et un Maroc unanimement ralliés à cette indépendance, s'étaient embrasés... Il fallait faire des choix : accepter l'irréversible, l'irrésistible, à Tunis et à Rabat, pour mieux préserver l'Algérie. On sait ce que cette nouvelle illusion a coûté à l'Algérie, mais aussi à la France.

## LES TUNISIENS DANS LA GUERRE D'INDOCHINE 1947-1954

Michel BODIN

Chercheur – Paris - France

Parmi les grands oubliés de la guerre d'Indochine française figurent les soldats tunisiens. En effet, rares sont les études qui ont parlé d'eux, sans doute parce que l'apport de la Tunisie fut plus faible que celui de l'Algérie et du Maroc, mais aussi parce qu'on a concentré l'attention sur des unités jugées plus prestigieuses comme celles de la Légion étrangère ou des troupes aéroportées. Lorsqu'on évoque les combattants tunisiens devant des passionnés d'histoire militaire, inmanquablement seront évoquées leurs actions glorieuses dans la campagne d'Italie et plus particulièrement les combats de janvier-février 1944 au cours desquels le 4<sup>ème</sup> RTT attaqua le « Colle Abate » et s'empara du Belvédère, pivot de la défense allemande, puis le défendit avec acharnement au prix d'un tiers de ses effectifs. D'autres, plus érudits, se rappelleront les combats de la première guerre mondiale (l'Artois, la Champagne, Verdun ou l'Ailette), encore la campagne de 1940 au cours de laquelle le 4<sup>ème</sup> RTT succomba à Ablis après avoir épuisé toutes ses forces. Mais de l'Indochine rien.

Pour combler cet oubli, nous présenterons un panorama de l'engagement des Tunisiens dans le Corps expéditionnaire français d'Extrême-Orient de 1947 à 1954. Cette étude générale s'appuie sur les archives du Service historique de l'Armée de terre de Vincennes et sur des témoignages de cadres français.

### L'engagement des Tunisien pour la guerre D'Indochine

#### 1- Le nombre

En Indochine, les soldats tunisiens servirent presque exclusivement dans l'infanterie même si on en relève quelques-uns dans les services.

A partir de cet été 1954, il y a nette dissociation entre l'action menée contre les *fellaghas*, qui s'intensifie, et le dialogue repris avec Habib Bourguiba et les autres leaders nationalistes.

Sur le terrain, l'insécurité n'est pas arrêtée par le discours de Carthage et le cours nouveau, comme le notent Marcel Servin, dans *L'Humanité* en août <sup>(61)</sup>, puis en octobre Gustave Dejeanne, dans *Le Monde* <sup>(62)</sup> et Roger Paret, dans *France-Observateur* <sup>(63)</sup>. Ce sont bien, dans ces reportages, des images de guerre qui apparaissent, contrastant avec la situation en Algérie, où règne la *Paix française*. Nous sommes en octobre...

L'appel à la restitution des armes des *fellaghas*, en novembre-décembre, permet une certaine baisse de tension. Les plus réactionnaires, en France et surtout parmi les *prépondérants* de Tunisie, crient certes à la trahison. Comment peut-on pardonner à ces bandits de grands chemins, à ces criminels ! Mais, signe des temps, même *Le Figaro* approuve. Son éditorial du 10 décembre 1954 montre bien l'embarras dans lequel se trouvaient les autorités françaises : « Y avait-il une autre solution ? Oui, une seule : la réduction des rebelles par la force armée. Pourquoi n'a-t-on pas fait, dans les djebels, un "ratissage" comme celui du Cap Bon en 1952 ? demandent certains Français. D'abord, on sait ce que coûte une opération de ce genre et les effets qu'elle produit, les répercussions qu'elle a, le fossé qu'elle creuse entre deux populations. En outre, la montagne de l'Ouest et du Sud n'est pas la plaine du Nord tunisien ; on y avance moins facilement. Tous les observateurs qui connaissent les lieux s'accordent à dire qu'il aurait fallu des mois et des moyens très importants pour occuper les djebels et en réduire les occupants. Cela eût exigé aussi de lourds sacrifices. Un officier qui a commandé plusieurs opérations contre les *fellaghas* a dit : "Pour six rebelles hors de combat, j'avais un homme tué". Ces longues opérations eussent, d'autre part, entretenu dans la jeunesse destourienne, parmi ces milliers de chômeurs et de crève-la-faim des villes et des campagnes, cette légende des *fellaghas*, favorisé le recrutement des rebelles... Enfin, ce foyer de guérillas aurait eu toutes les chances de raviver les flammes de l'insurrection de l'Aurès algérien ».

Par contre, Bourguiba, bien qu'en résidence surveillée, est alors régulièrement interrogé par la presse française, par exemple par *Le Monde* <sup>(64)</sup> et par *France-Observateur* <sup>(65)</sup>. Il fait preuve d'une grande modération : « *Indépendance et association sont deux notions qui, dans*

*mon esprit, ont toujours été liées. Le problème qui va se poser dans un proche avenir consistera à substituer à des limitations de souveraineté qui nous étaient imposées des limitations de souveraineté librement consenties en raison d'une solidarité, d'une interdépendance senties et réelles »* ; il garantit par ailleurs les droits des Français de Tunisie (*Le Monde*).

Dans de telles conditions, il était bien difficile de garder encore Bourguiba en résidence surveillée. Son retour à Tunis, fin mai 1955, est l'objet de très nombreux commentaires. Même les plus hostiles naguère reconnaissent l'extraordinaire enthousiasme populaire qui préside à ce retour, André Leveuf, du *Monde*, y ajoutant un coup de chapeau à « *la discipline d'un peuple enthousiaste [qui] a fortement impressionné la colonie française de la Régence* » <sup>(66)</sup>.

La commission de l'Union française du Parti radical, dernier bastion du moribond *Parti colonial*, essaie bien de protester <sup>(67)</sup>. Le très conservateur Pierre Brisson, éditorialiste du *Figaro* tente bien de ressusciter le vieux schéma colonial opposant *meneurs manipulateurs* et *masses manipulées* : « *Il s'agit de minorités hautement résolues, produits de laboratoire ou de bibliothèque, qui fournissent aux masses des cadres, une loi, un chef* » <sup>(68)</sup>. Ecrire cela alors que toute la Tunisie était alors dans la rue est tout de même assez osé...

A partir de cet été 1955, on sent bien que la quasi-totalité des journaux, même ceux naguère très hostile à la moindre évolution libérale, jugent la cause du maintien tel quel de la présence française perdue. Raymond Aron, avec le réalisme qui caractérise sa pensée, esquisse alors un raisonnement qui aurait pu, qui aurait dû être tenu bien plus tôt par les sphères dirigeantes françaises : « *L'expérience tunisienne marque une direction qui s'imposera inévitablement ailleurs. Nous devons réduire le plus possible l'administration directe, laisser à ceux que nous avons formés le soin de gérer leurs propres affaires dès qu'ils paraissent capables de le faire. Nous devons amorcer le dialogue avec les nationalistes modérés et ne pas nous en tenir aux seuls interlocuteurs baptisés amis de la France. Les seuls interlocuteurs valables sont ceux qui jouissent de la confiance des masses* » <sup>(69)</sup>. Mais, répétons-le, nous sommes alors à la mi-1955. Il est tout de même bien tard pour être clairvoyant.

Rien, désormais, ne peut arrêter le processus en cours. Les successeurs de Mendès, Edgar Faure (conventions du 3 juin 1955) et

61) 9 août 1954

62) 12 octobre 1954

63) 14 octobre 1954

64) 4 août 1954

65) 9 septembre 1954

66) 4 juin 1955

67) Communiqué cité par *Le Monde*, 2 février 1955

68) 7 juin 1955

69) *Jours de France*, 20 août 1955

contrôlées. Les *fellaghas* sont des gens très bien organisés et non pas des bandits de grands chemins.

Selon des pratiques coloniales bien connues, de nouvelles opérations de ratissage répondent à cette activité. Le 8 juillet 1954, *Les Lettres françaises* publient un appel d'ethnologues contre la répression en Tunisie, signé de Paul Rivet, André Leroi-Gourhan, Paul Chombart de Lauwe, Michel Leiris, Joseph Tubiana, André Haudricourt, Théodore Monod... auxquels se sont joints des intellectuels ou politiques, François Mauriac, Pierre-Olivier Lapie, Louis Vallon, Léo Hamon...

Cette situation ne pouvait durer. En Tunisie – comme en Indochine –, l'échec de la politique de force permit à Pierre Mendès France d'imaginer et de commencer à mettre en place une stratégie nouvelle, libérale, réaliste.

Tout le monde connaît le caractère très spectaculaire des premières semaines du mandat Mendès : investi le 20 juin 1954, il s'accorde un mois pour reprendre de vraies négociations sur l'Indochine et aboutir à la paix, à la Conférence de Genève (20 juillet) ; puis, dès ce premier pari réussi, il s'attaque au second dossier brûlant, celui de la Tunisie, dont il met en place, par le discours de Carthage, les éléments essentiels.

Déjà gagnée par l'amertume d'une guerre d'Indochine perdue, la frange la plus conservatrice en matière coloniale ne va pas accepter avec enthousiasme cette nouvelle initiative du Président du Conseil. Surpris comme presque tout le monde par le voyage et le discours de Carthage, Pierre Brisson, prestigieux éditorialiste du *Figaro*, approuve cependant Mendès. Mais il voit là la fin d'un processus, et en aucun cas un pas vers l'indépendance : « *le danger auquel M. Mendès France devra faire face est celui de l'engrenage. Il a fixé les limites* » ; il faut s'y tenir : elles doivent devenir « *infranchissables (...)* sous peine de voir basculer l'Afrique du nord, Algérie comprise »<sup>(54)</sup>. *L'Aurore* est plus sévère. Cette initiative correspond à un « *abandon à terme* », sans consultation de la représentation nationale, commente-t-elle<sup>(55)</sup>. Le député Roger Duchet, dans l'hebdomadaire de son mouvement, *France indépendante*, écrit, rageur : « *Le néo-Destour a déclenché la guerre civile. Le voici au pouvoir. Le terrorisme paie* »<sup>(56)</sup>. Enfin, les Français de Tunisie, par la voix d'Antoine Colonna, font

manifestement le forcing, multipliant les mises en garde, alternant reproches, étalage de déception et menaces. Mais, contrairement à la période précédente, la presse conservatrice française, tout en reproduisant ces déclarations, prend manifestement ses distances avec cette communauté.

La majeure partie de la presse approuve avec moins de réserves le réalisme mendésiste. Georges Altschuler, dans *Combat*, rappelle que le Président du Conseil a hérité d'un « *lourd passif* », a été contraint de « *réparer des fautes commises par d'autres* », un peu comme en Indochine<sup>(57)</sup>. L'éditorialiste anonyme du *Monde* écrit la même chose : on ne pouvait plus agir autrement en Tunisie. L'insécurité due à l'activité des *fellaghas* croissait. La France était en première ligne dans la lutte contre le nationalisme panarabe, en proie à une agitation dans tout le Maghreb. De plus, contrairement à ce qui s'était passé en Indochine, elle ne pouvait espérer aucun soutien de son grand allié américain, bien au contraire. Elle se devait de gagner cette nouvelle « *course contre la montre* ». Mendès y a ajouté la forme. « *Par son audace et sa rapidité, il s'apparente à la meilleure tradition churchillienne* ». Mais il devra désormais résister aux « *deux clans minoritaires* », arabe et français<sup>(58)</sup>.

Moins désabusée, la presse de gauche approuve sans réticence la nouvelle initiative mendésiste. « *La France sortira plus forte de ce geste* », écrit l'éditorialiste anonyme de *Franc-Tireur*<sup>(59)</sup>. Le lendemain, dans le même quotidien, Jean Rous demande que l'initiative mendésiste soit immédiatement complétée par une large amnistie et la légalisation du Néo-Destour ; il faut, conclut-il, donner à M. Bourguiba les moyens de mener une politique de coopération. C'est cependant à Roger Stéphane, de *France-Observateur*, que l'on doit le titre le plus parlant : « *Electro-choc en Tunisie* »<sup>(60)</sup>. La confiance est revenue, commente l'hebdomadaire : « *Malgré les ratissages, malgré les exécutions d'otages, malgré les arrestations et les tortures, la France conserve ici toutes ses chances. M. Mendès France a seulement ouvert les portes et les fenêtres* ». Même les communistes, qui n'appréciaient pas particulièrement Mendès, approuvent, dix jours après la paix de Genève, le discours de Carthage. Si les mesures annoncées étaient confirmées, commente *L'Humanité* du 1<sup>er</sup> août, ce serait un pas en avant que nous soutiendrions.

54) 2 août 1954

55) 2 août 1954

56) 10 août 1954

57) 1<sup>er</sup> août 1954

58) 1<sup>er</sup> août 1954

59) 1<sup>er</sup> août 1954

60) 5 août 1954

en métropole, le pouvait. Mais cette liberté – relative – de la presse était vite étouffée par la voix des grands moyens d'information.

*Franc-Tireur*, le 3 février, et *Témoignage Chrétien*, le lendemain, donnent la parole à Pierre Corval, conseiller MRP de l'Union française, de retour de Tunisie. Celui-ci confirme les ratissages et exactions, les vols, pillages, violences, viols, destructions de maisons... Il avance le chiffre de 200 morts tunisiens, ce qui, à notre connaissance, est la première estimation globale, transperçant le mur du silence, parue dans la presse française. Le 16, le même *Franc-Tireur* publie un autre témoignage, émanant cette fois-ci d'un tunisien, M. Tahar ben Ammar, président de la Chambre d'agriculture de Tunis. Enfin, un autre élu MRP, également de retour de Tunisie, le député Jacques Fonlupt-Esperaber, déjà cité, produit un témoignage similaire dans *L'Observateur*, le 10 avril.

Ces forces se regroupent pour organiser, le 2 février, un meeting, salle de la Mutualité, à Paris. Y prennent la parole Charles-André Julien, avec Albert Kahn, de la LDH, André Denis, député MRP (fort marginalisé dans son groupe), Marceau Pivert, Georges Altman (*Combat*), Jean Rous (gauche de la SFIO), Georges Montaron (*Témoignage Chrétien*)...<sup>(47)</sup>.

Les communistes font part également de leur indignation. Le 23 janvier, *L'Humanité* dénonce, en première page : « Encore 16 morts hier en Tunisie. 25 blessés, 35 assassinats, des centaines de blessés en une semaine, tel est l'effroyable résultat des instructions données par Edgar Faure et ses complices à de Hauteclocque ». L'UJRF, organisation de jeunesse du PCF, organise également un Meeting, à la Mutualité. Le principal orateur est Jean Dresch<sup>(48)</sup>. Un autre a lieu au Vel' d'Hiv' le 3 avril. Le 5, Léon Feix écrit dans *L'Humanité* : « Les patriotes tunisiens sont unanimes à demander une Assemblée nationale tunisienne, un gouvernement tunisien, l'administration tunisienne aux Tunisiens. Il n'est pas un travailleur, pas un démocrate français qui ne puisse être d'accord avec de telles revendications. Des dizaines de milliers de Parisiens l'ont montré avant-hier soir au Vel' d'Hiv' en scandant debout, pendant plusieurs minutes, "La Tunisie aux Tunisiens !" (...). Mettons tout en œuvre pour que notre solidarité envers le peuple tunisien soit effective et efficace pour que se réalise le mot d'ordre du Vel' d'Hiv' qui doit devenir celui de tous les Français : La Tunisie aux Tunisiens ! ». En décembre, c'est Aragon qui jette le poids de son prestige dans la balance : « L'assassinat de Ferhat Ached montre clairement à quel

47) *Le Monde*, 3 février 1952

48) *L'Humanité*, 15 février 1952

ordre de moyens on fait aujourd'hui appel pour soutenir une domination condamnée par l'Histoire. C'est entre de tels moyens et l'indépendance des peuples que nous avons désormais à choisir »<sup>(49)</sup>.

Le départ de De Hauteclocque est-il un signe envoyé, enfin, par Paris ? Toujours est-il que, dans les temps qui suivent, avec la nomination de Pierre Voizard, la situation est marquée par l'immobilisme. La violence extrême et la vulgarité en moins, le nouveau Résident général n'a pas du tout la volonté de toucher au *statu quo*. Aussi la situation s'aggrave-t-elle. « *Les limites de la bonne volonté destourienne ne sont plus loin d'être franchies* », estime *L'Observateur* début 1954. Le plan Voizard est « *un retour aux plus périlleuses erreurs de la période Hauteclocque* » : pas de gouvernement tunisien homogène, pas de régime parlementaire fondé sur une assemblée souveraine. Quand donc les Français comprendront-ils qu'il faut renoncer définitivement à toute idée de gestion directe ?<sup>(50)</sup>

Mais ce qui inquiète au plus haut chef les journalistes, c'est la recrudescence de l'insécurité dans les campagnes. Les *fellaghas*, désormais, ont une activité fréquente, et de plus en plus agressive. Gustave Dejeanne, du *Monde*, critique ceux qui assimilent cette activité à un pur brigandage : « *Le fellagha 1954* » est « *avant tout un rebelle* » qui bénéficie de « *l'appui des populations* » affirme-t-il<sup>(51)</sup>. Il faut cependant dire que de telles appréciations sont alors relativement rares au *Monde*. Par contre, à *L'Observateur* (qui devient alors pour quelque temps *France-Observateur*), on est plus catégorique : l'expression *Guerre de Tunisie* apparaît deux fois dans des articles de Roger Stéphane, envoyé sur place : « *La guerre commence en Tunisie* »<sup>(52)</sup>, puis « *La guerre se développe en Tunisie* »<sup>(53)</sup>. Dans ce dernier article, Stéphane écrit : « *A la question : "Où sont les fellaghas ?", on me répondit aussitôt : "Mais partout ! Ils ont tué avant-hier deux gendarmes à Tunis, on les a signalés hier à Ferryville, vous en croisez d'ailleurs constamment dans les rues sans vous en apercevoir : rien ne distingue à première vue un fellagha d'un Tunisien quelconque (...). Presque tous les Tunisiens sont leurs complices et les ravitaillent, de même qu'en France, les paysans ravitaillaient les maquisards sans faire partie officiellement de la Résistance. Leur nombre s'accroît sans cesse et les enrôlements sont de plus en plus nombreux* ». Des régions entières sont en passe d'être

49) *L'Humanité*, 19 décembre 1952

50) *L'Observateur*, 4 février 1954

51) 28 mai 1954

52) 3 juin 1954

53) 1<sup>er</sup> juillet 1954

commentaires. Il n'y a qu'une « opération de nettoyage de grande envergure »<sup>(38)</sup>. Ce journal présente, certes, un bilan chiffré, le 14 février : 1.483 personnes ont été arrêtées, 710 éloignées, 320 ont été transférées devant les Tribunaux militaires. Mais *quid* des morts et des blessés ? Une seule estimation chiffrée apparaît durant cette période : 21 morts<sup>(39)</sup> ; mais il s'agit des morts... français<sup>(40)</sup>.

Il faut lire attentivement – et encore, entre les lignes – cette partie de la presse pour entr'apercevoir la réalité. Après avoir dénoncé les exactions des *fellaghas*, l'envoyé du *Monde*, déjà cité, Henry de Massals, ne cache pas une certaine jubilation : « la réaction ne s'est pas fait attendre » ; des avions *Vampire* ont dispersé la foule, des colonnes motorisées ont sillonné le Cap Bon : « cette opération a été menée rudement » ; deux maisons où avaient été trouvées des armes ont été dynamitées ; « un fuyard qui avait un revolver en main a été abattu. On dit que des femmes avaient été violées. Un légionnaire, surpris en train de dérober un bracelet, a été immédiatement arrêté et déféré en conseil de guerre (...). M. de Hauteclôque avait pourtant donné l'ordre formel de ne pas user de représailles ». Peut-être ces ordres ont-ils été parfois oubliés. Mais rien à voir avec « la légende atroce que les racontars cherchent à bâtir à Tunis ou à Paris »<sup>(41)</sup>.

La palme du cynisme (ou de l'inconscience ?) peut sans doute être attribuée à Pierre Dubard, du *Figaro*, présent au Cap Bon, qui écrit tranquillement le 27 janvier que le seul fait de montrer « un visage résolu et des armes » rétablira l'ordre, qui loue le 30 le « sang froid » et le « discernement » de nos troupes, qui conclut le 5 février sa série de reportages par ces phrases : « L'ordre paraît rétabli en Tunisie. La population, dans son ensemble, en éprouve une satisfaction manifeste : les visages sont détendus ; la vie a repris son cours normal (...). L'indispensable opération de nettoyage (...) n'a fait qu'une victime. La France s'est montrée humaine ».

Toutefois, persister dans cette négation eût été bien peu crédible. Divers témoignages neutres commencent à évoquer une répression de masse. La Résidence générale éprouve le besoin de démentir une dépêche très documentée et très accusatrice de Carter Davidson, de l'Agence *Associated Press*, témoin d'exactions<sup>(42)</sup>. Deux

semaines de plus, et un autre journaliste du *Monde*, André Sevry, évoque les bruits persistants d'assassinats et de viols. Il demande la constitution d'une commission indépendante d'enquête<sup>(43)</sup>. Il faut toutefois attendre le 2 avril pour que *Le Figaro* reprenne ces interrogations (déclaration du député MRP Fonlupt-Esperaber).

Une autre partie de la presse, alors, renvoie dos à dos les *deux extrémismes* : les *prépondérants* français, guère appréciés, présentés comme hostiles à toute évolution – ce qui était la stricte vérité –, et les nationalistes<sup>(44)</sup>. Ce qui est préconisé, c'est donc la poursuite d'une politique *centriste*, faite de réformes à petites doses et à rythme lent.

Plus radicalement, les impasses de la politique officielle française sont soulignées par la presse de gauche. Charles-André Julien, cela n'étonnera personne ici, est des plus lucides : « Je crains, écrit-il dans une Tribune libre du *Monde*, (...) que l'histoire de nos relations d'après-guerre avec les pays d'outre-mer ne soit celle des occasions manquées. ». Il faut prendre des initiatives et non donner l'impression que l'on cède toujours aux circonstances. D'autant que Bourguiba est un homme modéré, avec qui le dialogue doit s'établir<sup>(45)</sup>.

La répression de début 1952 se voit opposer une ferme protestation dans la presse de la gauche non communiste. Le 20 janvier 1952, Robert Verdier signe un éditorial en ce sens dans *Le Populaire*. Il récidive le 27 mars, dans un article au titre significatif : « Comme si la force pouvait résoudre le problème ! ». Il y écrit : « On reste confondu devant un tel aveuglement. En croyant résoudre les problèmes par le seul recours à la force, on n'aboutit qu'à les compliquer davantage et à rendre leur solution plus difficile encore qu'elle ne l'était ». *Franc-Tireur* souligne combien il est grotesque de faire de Bourguiba « une espèce d'agitateur stalinien » et du PCT, « quasi inexistant », un épouvantail<sup>(46)</sup>. Le 22 janvier 1952, Pierre Frédéric, dans *Le Monde*, commence une série d'articles retraçant ses rencontres avec le leader tunisien, brossant le portrait tout en nuances d'un homme de dialogue, nullement partisan de l'éviction violente de la France.

Cette presse de la gauche non communiste va offrir à ses lecteurs les premiers vrais récits du massacre du Cap Bon. Comme souvent, donc, lors des expéditions coloniales, celui qui voulait savoir,

38) Yves Lejeune, 29 janvier 1952

39) 12 civils et 9 militaires

40) Conférence de presse de Raymond Marcellin, porte-parole du gouvernement (et futur ministre de l'Intérieur de 1968).

41) 3 février 1952

42) Cité par *le Monde*, 3 février 1952

43) 23 février 1952

44) Louis-Gabriel Robinet, article cité, *Le Figaro*, 3-4 juin 1950 ; Jacques-Henri Guérif, *Le Monde*, 15 juillet 1950

45) 19 avril 1950

46) 20 janvier 1952

jeep, avec à son bord quatre Européens, a été vue souvent aux abords des manifestations<sup>(30)</sup>. Il dénonce l'existence d'un "Comité clandestin de résistance du Parti communiste tunisien"<sup>(31)</sup>. Même *Le Monde* ne peut s'empêcher de faire des supputations. Lors de la révolte du Cap Bon, son envoyé spécial, Henry de Massals, évoquant l'incendie d'une villa appartenant au Président de la Confédération du patronat, commente : « il est possible d'y voir une main communiste »<sup>(32)</sup>.

Outre l'influence supposée du communisme international, le clan conservateur retrouve un vieux réflexe anglophobe, là encore traditionnel dans la pensée coloniale. *Le Monde* rapporte les propos d'un député ARS (ex-RPF), M. Halleguen : « Je ne sais si la Grande-Bretagne a compris quelle injure elle faisait à la France en invitant Bourguiba à parler au micro de la BBC ? Pourquoi la Grande-Bretagne entretient-elle aux confins de la Libye et de la Tunisie une garnison de fonctionnaires entraînés au Levant à la technique de l'agitation antifranaise ? Pourquoi a-t-elle autorisé la création à Londres d'un Comité de vigilance qui a pour but la libération de l'Afrique du Nord par tous les moyens ? »<sup>(33)</sup>.

Puisque le peuple tunisien nous était fidèle, puisque de mauvais bergers voulaient l'entraîner à l'impasse, puisque des communistes, ou des étrangers (ou les deux), exerçaient une mauvaise influence, il était normal de frapper. La fermeté (le mot répression n'est jamais employé) est toujours, alors, présentée comme une réponse, en quelque sorte une légitime défense.

On sait que le proconsulat de De Hauteclocque va connaître le paroxysme de cette répression : renvoi du gouvernement Chenik, arrestation de Bourguiba et de centaines de militants, grève générale, révolte, puis répression du Cap Bon...

Une première façon de commenter l'actualité est la désinvolture. Le récit d'un entretien avec le Bey, dans *Paris Match*, (sous le titre : « En Tunisie, la France dit Non aux saboteurs ») est un morceau de littérature coloniale, mi-paternaliste, mi-menaçante. Rien n'y manque : l'Oriental fourbe, le Français plein de bonne volonté, puis furieux d'avoir été pris pour un nigaud. Il y a même une référence... au coup d'éventail : « Chaque jour, c'était la même chose. Il était devenu impossible de voir le bey autrement qu'entouré de conseillers dont justement la France avait à se plaindre. Ils étaient, avec leurs sourires figés, leurs coups d'œil en coin, leurs petites

phrases jetées comme des coups de poignard dans la conversation, les artisans de la méfiance. Ils ne voulaient rien entendre et, à leur contact, le bey devenait sourd. "Acceptez de négocier, dit Hauteclocque, le plan de réformes que je vous propose. Ma mission est limitée à ce plan. Ensuite, il me sera permis d'aller planter mes choux". Silence. Le résident ajouta, le regard fixé dans le vague : "N'est-ce pas, d'ailleurs, ce que désirent certains milieux nationalistes ?". Le bey fronça les sourcils comme s'il ne comprenait pas. Puis il éclata : "Mais qu'est-ce qu'il raconte, s'exclama-t-il en arabe, agitant les mains et se tournant à droite et à gauche. Il veut aller planter ses choux. Qu'est-ce que vous voulez que ça me fasse ? Qu'il aille planter ses choux, ses carottes, ses artichauts, et même ses concombres". Cette ironie rustique joua le rôle d'un coup de chasse-mouche. Hauteclocque arrêta sa décision le soir même : "Il faut, dit-il à ses collaborateurs, reprendre la situation en mains" »<sup>(34)</sup>.

De la même façon, la gravité de la mise en résidence surveillée de Bourguiba est minimisée. L'hebdomadaire populaire *France-Dimanche* montre à ses lecteurs une photo de Bourguiba... jouant à la pétanque. Il « consacre une bonne part de ses loisirs (forcés) à perfectionner la science du pointage » et « ne semble pas prendre la situation en trop mauvaise part »<sup>(35)</sup>. Faut-il que la France soit bonne enfant pour traiter avec tant d'humanité ses indigènes ingrats, après tout ses adversaires !

Mais, loin de ces plaisanteries de mauvais aloi, le sang coule en Tunisie.

Durant les semaines de la plus extrême tension, la presse conservatrice française va donner dans le manichéisme absolu.

Il y a deux poids et deux mesures. L'assassinat du colonel Durand – au nom prédestiné de *Français moyen*, propre à impressionner les lecteurs de métropole – est l'occasion d'une véritable campagne. *Paris Match* lui consacre sa Une sous le titre : « Le colonel Durand est mort en héros pacifique. Il est tombé les mains nues face à l'émeute »<sup>(36)</sup>. *Le Figaro* n'est pas en reste : « Crime odieux à Sousse. Des manifestants massacrent sauvagement le colonel Durand, chef de la subdivision, qui tentait de parlementer avec eux. La troupe fait usage de ses armes. Neuf morts, trente blessés »<sup>(37)</sup>. Mais, par la suite, les morts tunisiens disparaissent des titres et des

30) 5 mars 1952

31) 14 mars 1952

32) 3 février 1952

33) 12 août 1954

34) Jean Mézerette & Jean Roy, 5 avril 1952

35) 3 février 1952. Voir l'étude que consacre à cet hebdomadaire Michel Poussinet, dans *Les Temps Modernes*, mars 1952.

36) 9 février 1952

37) 23 janvier 1952

aujourd'hui le communisme<sup>(24)</sup>. L'éditorialiste du même quotidien, Louis-Gabriel Robinet, n'a pas de mots assez forts pour fustiger « *les propositions purement révolutionnaires des nationalistes tunisiens, adversaires déclarés de la France* »<sup>(25)</sup>. Ironie de l'Histoire, la charge la plus lourde contre le néo-Destour a peut-être été écrite par celui qui sera chargé, deux années plus tard, d'appliquer la politique mendésiste de conciliation, Christian Fouchet, député gaulliste encore en 1952 : « *Qu'on me permette un exemple : le Destour. Je suis profondément convaincu que ce mouvement est calqué sur les mouvements fascistes et hitlériens ; que son arrivée au pouvoir veut peut-être dire indépendance pour la Tunisie. Mais une indépendance semblable à celle de ces petites féodalités d'un moyen-âge barbare qui existent encore en Orient et dont les chefs, repus de royalties étrangères, laissent croupir leur peuple dans la nuit de la misère et de l'ignorance, dont certains maintiennent l'esclavage – et qui se mêlent de donner des conseils à la France ! Pour moi, l'arrivée du Destour au pouvoir veut dire cela ; elle veut sûrement dire, en tout cas, la fin de la démocratie* »<sup>(26)</sup>. Ce parallèle Néo-Destour / Partis fasciste et nazi, ce portrait d'un Bourguiba, nouveau Mussolini ou nouvel Hitler, remplissent des colonnes et des colonnes (voir notamment *Le Figaro*, 23 et 28 avril 1952).

Parfois, cependant, la modération du ton de Bourguiba est reconnue. Mais c'est pour ajouter immédiatement... que c'est une ruse supplémentaire, d'autant plus dangereuse. « *Au cœur de la crise, écrit Eric Ollivier, on ne parvient plus à conserver ses idées claires. La capitale de la Régence est le centre de rumeurs, d'intrigues, de confusions incessantes. La subtilité et l'intelligence avec lesquelles les nationalistes défendent leurs positions les plus outrées mettent leur interlocuteur en continuel péril d'être séduit. Plus leur revendication est intransigeante, plus ils la présentent avec modération, aménité, avançant habilement les arguments qu'on va leur opposer* ». Or, pauvres cartésiens que nous sommes, « *nous savons mal ruser* »<sup>(27)</sup>.

Cette résistance, on le sait, déborde largement les milieux urbains. Début 1952 apparaît dans la presse française un mot nouveau : *fellagha*. Sous réserve d'une étude plus méticuleuse, la première référence à ce mot apparaît dans un article d'Henry de Massals, envoyé spécial du *Monde* au Cap Bon, le 3 février 1952. Mais il est hors de question, pour cette frange du monde politique et

24) 19 janvier 1952

25) 3 juin 1950

26) Discours à l'Assemblée nationale, mars 1952 ; cité par *Le Rassemblement*, organe du RPF, 4 avril

27) *Le Figaro*, 25 décembre 1952

journalistique, de reconnaître la moindre légitimité nationale à ces éléments. L'hebdomadaire grand public *Noir & Blanc* présente ainsi la situation à ses lecteurs : « *Trois mille tueurs terrorisent trois millions de Tunisiens. Ils comptent dans leurs rangs – en dehors des bandits professionnels qui ont été trop heureux de sauter sur un prétexte patriotique pour couvrir leurs crimes – des déserteurs, des agitateurs poursuivis pour leur activité passée, d'anciens volontaires musulmans pour la guerre d'Israël qui ont eu le tort de franchir la frontière sans autorisation, et aussi un certain nombre de mercenaires* »<sup>(28)</sup>. D'ordinaire plus serein, *Le Monde* présente le Cap Bon, où viennent d'avoir lieu des massacres, comme un foyer traditionnel d'agitation, habitée par « *population prompte à la rébellion et au pillage (...), fruste* », une « *race de corsaires, mêlée de tout ce que la mer a jeté à la côte* », de « *pilleurs d'épaves* », de « *jeunes voyous* » (article d'Henry de Massals)<sup>(29)</sup>.

Cependant, le schéma classique « masses indigènes fidèles / meneurs minoritaires » était insuffisant pour expliquer la persistance des troubles. Comment, avec leurs seules forces, ces agitateurs ne pouvaient-ils faire face à la puissance française ? Il fallait qu'ils fussent inspirés, soutenus, par des éléments extérieurs – là encore, un classique de la prose coloniale –.

Les communistes sont les premiers accusés. N'oublions jamais que la décolonisation de la Tunisie a été exactement contemporaine de la phase la plus aiguë de la guerre froide. A cette époque, la droite française voyait, à vrai dire, des communistes partout. Dans certains cas (Vietnam), c'était vrai. Mais le moins que l'on puisse dire est que la pénétration du mouvement national tunisien par le PC Tunisien a toujours été limitée. Qu'importe.

Lorsque de Hauteclouque procède à l'arrestation et à l'internement de Bourguiba et des autres leaders, c'est pour répondre à des « *provocations sanglantes des agitateurs tunisiens et de leurs conseillers communistes* », comme le titre *L'Aurore*, en très gros caractères, en première page, le 20 janvier 1952. Pour *Le Parisien libéré* de la même date, l'initiative française n'est pas une attaque, mais une réponse à un « *première application d'un programme de guerre civile* » élaboré par le Néo Destour et le PC Tunisien. Même ton dans l'éditorial de Pierre Dubard, le lendemain, dans *Le Figaro*. En mars, Yves Lejeune, envoyé spécial du même journal, utilise le conditionnel : « *Les communistes ne seraient pas étrangers aux troubles et aux sabotages en Tunisie* ». Il signale qu'une mystérieuse

28) 2 août 1954

29) 3 février 1952

lui signale que ses « frères d'adoption » ont « beaucoup grandi » et qu'il sera surpris de constater leur maturité. « C'est ce qui explique l'insistance que nous mettons depuis quelque temps à recommander la réalisation accélérée des réformes substantielles »<sup>(14)</sup>. Chaque mot est pesé, en particulier les adjectifs *accélérée* et *substantielles*. La réponse de Périllier est digne de figurer dans une anthologie du paternalisme colonial : « En vérité, la Tunisie est un petit pays qui ne peut se passer du concours de la France »<sup>(15)</sup>.

Ce paternalisme débordant est probablement le trait dominant des mentalités coloniales. *Soyez raisonnables*, semblent dire les Français aux Tunisiens, *vous voulez marcher seuls, c'est humain, mais vous manquez encore tellement d'expérience, de maturité !* Un journaliste du *Figaro*, Yves Lejeune, affirme par exemple tranquillement que si les ministres tunisiens géraient seuls le pays demain, l'eau et l'électricité ne parviendraient plus qu'épisodiquement, les routes seraient mal entretenues<sup>(16)</sup>. Un de ses collègues pronostique que le départ de la France « replongerait plus de trois millions d'entre eux dans une misère semblable à celle qui règne en Iran ou en Egypte »<sup>(17)</sup>.

Il faut reconnaître que ces Arabes ont tellement de défauts ! Avant d'être un auteur à la mode, Gérard de Villiers exerçait, avec le même racisme, ses talents dans le journalisme. Envoyé spécial en Tunisie de *Paris-Presse- L'Intransigeant*, il écrit : « Il faudrait que les Arabes se départissent de leur inertie congénitale et de leur insouciance à courte vue s'ils veulent que leur pays devienne autre chose qu'un "placard à Tunisiens" au standard de vie de Buchenwald (...). Les Tunisiens actuels ne sont-ils pas les descendants de ceux qui, depuis sept siècles, mènent le pays à la ruine ? Le bédouin qui refuse de se laisser construire une maison obéit à un instinct remontant dans la nuit des temps. Et il ne faut pas oublier que la Tunisie est le pays du moindre effort : l'Arabe, dès qu'il a suffisamment à manger pour la journée s'arrête de travailler ! »<sup>(18)</sup>

C'est la raison pour laquelle, poursuivent-ils, le peuple tunisien, dans sa masse, est si attaché à la présence française, soit par attachement, soit par réalisme. Le même Yves Lejeune nous explique que seuls « deux pour cent des Tunisiens » aspirent à

l'indépendance (sans qu'il nous dise d'où il tire cette estimation)<sup>(19)</sup>. Un autre journaliste, de *L'Aurore* cette fois-ci, écrit : « Il est permis en parfaite objectivité d'affirmer que le peuple tunisien est moins pressé que M. Chenik et que les intellectuels plus ou moins féodaux des deux Destours. Un fellah disait il y a quelques jours à un de nos colons : "Ne t'en va pas ! Si tu t'en vas, ils me mangeront tout, même mes poux !" »<sup>(20)</sup>.

D'ailleurs, que demandent ces leaders ? Savent-ils même ce qu'est vraiment l'indépendance ? « Il n'existe pas de nationalisme arabe, mais une nostalgie de l'anarchie », proclame le député François Quilici, cité par *Le Monde*<sup>(21)</sup>. Nous ne sommes pas contre le dialogue, affirme pour sa part *Paris-Match*. Mais certainement pas pour évoquer l'indépendance ! Tout au plus « 0. des habitudes à changer, des réformes à accomplir, un prince à rendre confiant, une population favorable à satisfaire, des nationalistes modérés à rassurer, des extrémistes à dompter »<sup>(22)</sup>.

Mais, tout de même, il y bien une agitation ?

Selon un mode de raisonnement qui traverse toute l'histoire coloniale française, les troubles sont attribués à des meneurs, irresponsables, vindicatifs, minoritaires, mais extraordinairement actifs, influençant une masse amorphe. Les tenants de cette explication font du maoïsme sans le savoir, reprenant la théorie de la page blanche sur laquelle il suffirait, à force de volonté, d'imprimer sa marque.

Habib Bourguiba est évidemment, et depuis longtemps, la cible privilégiée de cette partie de la presse. « M. Habib Bourguiba ne paraît pas qualifié pour parler au nom du peuple tunisien. Il n'est investi d'aucune mission officielle. Ayant quitté la Tunisie en 1943 et n'y étant revenu que depuis six mois, il semble ignorer maints détails des rapports franco-tunisiens, ainsi que des problèmes mondiaux qui les influencent »<sup>23</sup>. Roger Massip, dans le même *Figaro*, pour éclairer ses lecteurs, retrace « la carrière d'un agitateur », insistant lourdement sur son (court) passage à Rome durant la guerre mondiale, le présentant comme un homme sans scrupules, prêt à se vendre à n'importe quel ennemi de la France, hier le fascisme,

14) *Le Figaro*, 14 juin 1950

15) Cité par *Le Monde*, 15 juin

16) 24 mars 1952

17) *Le Figaro*, article non signé, 14 janvier 1952

18) 24 mars 1955

19) 14 janvier 1952

20) Article non signé, 2 avril 1952

21) 6 juin 1952

22) 12 septembre 1953

23) Article signé M. Bd, *Le Figaro*, 15 avril 1950

Réformes, démocratie : les mots courent partout. Lisons Albert Camus, alors éditorialiste remarqué à *Combat*. En Algérie, il faut parvenir à une « *assimilation sincère et intelligente* »<sup>(11)</sup>, dont l'égalité entre Français de souche et Arabes lui paraît être la clé. En Indochine, Camus réclame « *un régime d'égalité devant la loi qui donnera au paysan annamite comme à l'ouvrier français la même part de dignité* »<sup>(12)</sup>. Timides lorsqu'elles sont lues aujourd'hui, ces formules, alors, étaient considérées comme avancées.

Nul n'a mieux résumé, à son corps défendant, les limites de la pensée de cette partie de la gauche française en matière coloniale, que Marius Moutet. Résumant les grands axes qui devraient, selon lui, présider à l'action française outre-mer, il emploie les mots : « *loyauté, ingéniosité politique et patience* ». « *Notre propos, poursuit-il, est de demeurer en Asie et en Afrique françaises – mais non contre la volonté des Indochinois et des Africains* ». Pour conclure : « *Le mot de "colonialisme" a parfois été justement utilisé dans un sens péjoratif ; nous entendons conférer à ce mot un sens honorable, en appelant le socialisme à le mieux définir* »<sup>(13)</sup>.

Tout se passe cependant, pour cette frange de l'opinion, comme si les réformes sociales étaient jetées en pâture aux populations d'outre-mer pour mieux éluder le problème des droits politiques. Et, d'abord, le premier d'entre eux, à valeur symbolique – et pratique – énorme, alors, pour les colonisés : le droit à la libre disposition, le droit inaliénable à l'indépendance nationale.

### C- La protestation anti-coloniale et / ou humaniste

Evidemment, un long développement serait nécessaire pour résumer les analyses du moment du PCF, principale composante de cette mouvance. Le cœur de ses conceptions peut, me semble-t-il, être résumé par le diptyque : 1/ dénonciation de la répression coloniale et défense des militants pourchassés ; affirmation du droit à l'indépendance des colonies, à la notable exception de l'Algérie ; 2 / mais hésitations, tergiversations, sur fond de méfiance vis-à-vis de forces politiques – les nationalistes – dont les logiques cadraient mal avec les schémas de pensée lénino-staliniens alors dominateurs au PCF (sauf dans le cas du Viet Minh, à direction communiste).

Il faut y ajouter une constatation : malgré un poids électoral resté important (entre le cinquième et le quart de la population),

11) Mai 1945 ; cité par Norman Stockle, *Le "Combat" d'Albert Camus*, Québec, Presses de l'Université Laval, 1970

12) Mars 1945 ; cité par Norman Stockle, o.c.

13) *Le Populaire*, 26 décembre 1945

malgré une masse militante active, le PCF n'influe guère sur le cours de la politique française, tant son isolement est grand. Il a certes un territoire vaste et bien délimité. Mais il ne mord guère au-delà, tant par son propre sectarisme que par le mépris où le tiennent d'autres forces de gauche, à commencer par le Parti socialiste SFIO.

A la gauche de cette SFIO, une petite minorité – mais fort active – animée par Jean Rous, Yves Dechezelles, dénonce les pratiques coloniales de la IV<sup>e</sup> République, et n'épargne pas la direction du Parti, très impliquée, souvent complice, de ces pratiques.

Quant au courant exigeant l'indépendance totale et immédiate de toutes les colonies, il s'est exprimé de façon extrêmement minoritaire tout au long de la période. S'il faut citer une force qui se situe, qui se maintient, sur ce terrain, c'est le trotskisme. Mais ce courant ne représente aucune force organisée, *a fortiori* n'a aucune chance de peser de quelque poids sur les évolutions de la vie politique.

Dans le monde intellectuel, certaines revues, comme celle des *Temps Modernes*, autour de Jean-Paul Sartre, ou d'*Esprit*, animée par Emmanuel Mounier, font preuve de conceptions fort avancées en matière coloniale. A partir de 1950, un nouvel hebdomadaire, *L'Observateur*, fondé par Claude Bourdet, Roger Stéphane et Gilles Martinet, se joint à leurs voix.

Reste, bien sûr, la protestation humaniste, qui permettra de fortes contestations des pratiques coloniales françaises, tant lors de la guerre d'Indochine (c'est *Témoignage Chrétien*, par exemple, qui le premier dénonce l'usage de la torture) que lors de l'affaire malgache ou de la déposition du Sultan du Maroc (activités du *Comité France-Maghreb*, avec François Mauriac et Louis Massignon).

Des Français mal informés, mais tout de même imbibés d'idéologie coloniale, un *Parti colonial* toujours actif, une SFIO très attachée à la participation gouvernementale, malgré son aile gauche remuante, une mouvance communiste relativement puissante, mais isolée, une nébuleuse intellectuelle déterminée, mais bien peu écoutée des masses... cela peut expliquer bien des errances et des crimes de la IV<sup>e</sup> République en matière coloniale.

### 3- Le monde politique, intellectuel et journalistique et la question tunisienne, 1950-1956

On peut se faire une première idée des positions de départ de la France officielle par l'échange de propos, vif malgré le ton courtois, entre le Bey et le nouveau Résident, Louis Périllier, lors de l'arrivée de celui-ci à Tunis, en juin 1950. Dans son discours d'accueil, le Bey

## 2- Le monde politique, intellectuel et journalistique face à la décolonisation

On peut tenter d'analyser les différentes réactions des forces politiques métropolitaines face à cette situation nouvelle. On pourra ainsi distinguer trois grands groupes, d'inégale importance quantitative et politique :

- A- Le conservatisme colonial
- B- Le réformisme colonial
- C- La protestation anti-coloniale et / ou humaniste

Précisons que les contours de ces courants sont flous, que parfois des hommes politiques ont pu faire des déclarations, avoir des actions les amenant à figurer dans l'une ou l'autre de ces grandes familles. La contradiction n'est pas dans notre classification, elle est dans le jeu des acteurs historiques.

### A- Le conservatisme colonial

Contrairement à certaines idées reçues, le *Parti colonial* n'a pas disparu après la Seconde guerre mondiale. Il dispose même d'appuis non négligeables dans la plupart des organisations politiques (jusqu'au sein des gouvernements qui se succèdent), dans le monde des affaires, dans celui de la presse... Emblématique est de ce point de vue la carrière de Paul Reynaud, ministre des Colonies lors de l'apogée de l'Expo coloniale, ministre d'Etat un quart de siècle plus tard, lors de Dien Bien Phu<sup>(6)</sup>.

Deux des principaux partis français de l'époque, le Parti radical et le MRP, restent fondamentalement attachés aux valeurs coloniales. Au sein du Parti radical, les voix historiques d'Albert Sarraut (président de l'Assemblée de l'Union française) et d'Edouard Herriot (président de l'Assemblée nationale) pèsent encore énormément. Herriot affirme, en 1946, que la France a fait outre-mer « *une œuvre d'intelligence et, pour une large part aussi, une œuvre de bonté* » qu'elle saura défendre contre ses ennemis intérieurs et extérieurs (pêle-mêle : les nationalismes *indigènes*, les partisans français du renoncement, les agents des intérêts étrangers). Il conclut que le maintien de la France dans ses territoires d'outre-mer est « *une question de vie ou de mort* »<sup>(7)</sup>. Quant au ministre MRP Georges Bidault, l'un des hommes politiques les plus puissants de l'époque, souvent au Quai d'Orsay, il est à l'origine de bien des excès et crimes

de la IV<sup>e</sup> République, de l'encouragement au clan belliciste en Indochine (bombardement de Haiphong, novembre 1946) à la déposition du Sultan Mohamed Ben Youssef en 1953. Ce même MRP fournit la majorité des hauts cadres du Ministère de la rue Oudinot, à commencer par les ministres Paul Coste-Floret et Jean Letourneau.

Quant au général de Gaulle, à qui la solution du problème algérien, même tardive et contrainte, a taillé une réputation de *libéral* en matière coloniale, il est continûment, de 1944 au début des années 1960, un ferme partisan du maintien outre-mer de la France (dans des formes certes modernisées). Mais, pour lui et ceux qu'il inspire, la question de la souveraineté de la France échappe à toute discussion. La lecture de la presse et des Congrès du RPF montre qu'en ce domaine, le gaullisme militant a été pour le moins très conservateur.

Dans le monde journalistique s'activent de grandes signatures, telles celles de Rémy Roure, éditorialiste le plus prolifique du *Monde*, puis du *Figaro*, de Pierre Brisson et de Louis-Gabriel Robinet, également du *Figaro*, de Paul Bastid et de Robert Lazurick<sup>(8)</sup>, de *L'Aurore*, de Paul Devinat, de *La Dépêche de Paris* ou André Géraud<sup>(9)</sup>, dans *France-Soir*. En outre, on peut dire sans exagération que toute la grande presse dite *populaire*, (*Paris Match*, *Noir & Blanc*, *France-Illustration*...) importante quant à son poids sur l'opinion *moyenne*, était entièrement acquise à la défense et l'illustration des thèses du *Parti colonial*.

### B- Le réformisme colonial

Pourtant, ce n'est pas, ce ne peut être le *colonialisme de grand-papa*, immobiliste, qui triomphe après 1945. La France, fière du comportement de ses *protégés* lorsqu'elle était dans le malheur, saura se montrer reconnaissante, la victoire acquise. Elle s'engage, à accorder aux peuples de l'Empire *certain*s droits.

Peu, alors, contestent la nécessité de procéder à des réformes assez profondes pour passer de l'ancien système au nouveau. Si l'on en croit un sondage de 1946 effectué auprès des lecteurs de journaux, seuls ceux de *L'Epoque* étaient majoritairement opposés (58%) à « *l'octroi de droits politiques aux populations indigènes* ». Les lecteurs du *Figaro* eux-mêmes n'étaient que 34% à désapprouver le principe, ceux de *L'Aube*, quotidien du MRP, 20 % (*Le Populaire* : 11 % ; *L'Humanité* : 3 %)<sup>(10)</sup>.

8) Qui signe Robert Bony.

9) Qui signe Pertinax.

10) Charles-Robert Ageron, Colloque 1984, o.c.

6) Même si Reynaud a pris alors le virage néo-colonialiste, en particulier à propos de l'Indochine.

7) Assemblée nationale, 27 août 1946, in *L'Année politique*, Ed. 1946

Ce résultat n'étonnera que ceux qui ne connaissent pas la longue litanie, tout au long de l'histoire française, des plaintes des partisans du régime colonial. Que lit-on, sous la plume de la quasi totalité des observateurs, des années 1880 aux années 1960 ? *Les Français ne s'intéressent guère aux colonies !* Ou, s'ils s'intéressent, c'est à leur aspect le plus spectaculaire, *pittoresque, exotique*, c'est-à-dire extrêmement réducteur, comme lors de cette immense Exposition de Vincennes de 1931 où, certes, 8 millions de spectateurs défilèrent, mais où la connaissance vraie – humaine, géographique, historique, civilisationnelle – de l'Empire ne progressa guère.

En 1949, l'INSEE effectue un sondage de grande envergure (7.000 personnes interrogées) pour faire une évaluation de ce niveau de connaissance. Les résultats sont consternants. Malgré les efforts constants des hommes politiques, de beaucoup d'intellectuels, de l'Ecole, de la grande presse, depuis plusieurs générations, les Français de ce milieu du XX<sup>e</sup> siècle sont d'une ignorance abyssale : 76 % d'entre eux ne peuvent donner une définition exacte de la notion d'Union française ; 32 % avouent ne posséder *aucune* information sur cette Union ; 52 % (donc plus de la moitié) se disent informés mais... indifférents ; 19 % ne peuvent citer *un seul* territoire outre-mer ; 28 % seulement sont capables de citer plus de cinq possessions françaises <sup>(1)</sup>.

Ne nous y trompons pas : c'est cette France profonde-là qui va observer la décolonisation !

Là où l'on touche au paradoxe – mais il n'est qu'apparent –, c'est lorsqu'on constate que ces *mêmes* Français... expriment un attachement certain aux valeurs impériales, comme une sorte d'intériorisation : 81 % des sondés estiment que la France a intérêt à garder ses possessions (nous sommes là pour *notre* bien) ; 62 % affirment que la France a fait un "bon travail" outre-mer (nous sommes là pour *leur* bien)<sup>(2)</sup>.

Bien peu de Français, en métropole, semblent capables de concevoir l'idée même d'indépendance des colonies, en tout cas à échéance prévisible. Ce n'est même pas de l'hostilité : cela dépasse l'entendement. Pour la majorité, le conflit mondial fut une parenthèse refermée en 1945. Le système colonial avait certes besoin de réaménagement, mais surtout pas de bouleversement.

1) Chiffres cités dans une étude devenue classique de Charles-Robert Ageron, « *L'opinion publique face aux problèmes de l'Union française* », in *Les chemins de la décolonisation de l'Empire français, 1936-1956*, Actes du Colloque organisé par l'IHTP, Paris, 4 et 5 octobre 1984, Ed. du CNRS, 1986

2) Id.

En septembre 1945, l'Institut français d'opinion publique pose aux Français une question : « *Quel va être le sort de l'Indochine ?* ». Presque les deux tiers, 63%, des sondés en sont encore aux certitudes de 1939 et répondent que la colonie asiatique « *sera laissée à la France* » <sup>(3)</sup>. Or, l'Indochine est déjà indépendante ! Plus grave, un député socialiste exprime, exactement au même moment la même opinion : « *A-t-on réfléchi au non-sens implicite que comporte Cette expression : "indépendance de l'Indochine" ?* ». Il argumente : « *Car l'Indochine, fédérée par l'arbitrage et le ciment de la civilisation française, cesserait d'exister le jour même où elle viendrait à l'indépendance* » <sup>(4)</sup>.

Franchissons une décennie et revenons au Maghreb français. En août 1954, l'IFOP effectue un sondage sur l'avenir de cette région. Parmi les questions posées, on demande aux Français s'ils seraient partisans de (ou tout au moins prêts à accepter) l'indépendance de la Tunisie et du Maroc. Notons au passage que, dans ce sondage qui précède de moins de trois mois la Toussaint 1954, l'Algérie n'est même pas citée ; comme si la notion d'indépendance, même lointaine, de ces *départements*, échappait à l'univers mental des sondeurs et des sondés. Des chiffres très voisins, mais extrêmement bas, 16 % pour le Maroc, 17 % pour la Tunisie, sont atteints<sup>(5)</sup>. On peut donc en conclure que, deux mois après Dien Bien Phu, un mois après la conférence de Genève, qui avait vu l'éviction de la France d'Indochine, quelques jours après le discours mendésiste de Carthage (et deux ans avant l'indépendance !), huit Français sur dix étaient encore dans l'état d'esprit de l'apogée colonial.

Si l'on devait conclure d'une formule sur ces connaissances générales, on dirait : *vague, mais superficiel, attachement à l'Empire, fait de bonne conscience, sur un fond général de méconnaissance*. Les Français de cette période sont colonialistes, dans leur immense majorité. Il s'agit certes d'un colonialisme à la bonne conscience, bienveillant, débarrassé (parfois, pas toujours) de son sordide et profond racisme. Mais d'un colonialisme tout de même.

On voit que tous les ingrédients étaient réunis pour une incompréhension globale du phénomène *Décolonisation* – en Tunisie et ailleurs...

3) Voir mon étude « *L'opinion française et la guerre d'Indochine (1945-1954) : sondages et témoignages* », *Vingtième Siècle, Revue d'Histoire*, IHTP / CNRS, n° 29, janvier-mars 1991

4) Bourguoin, *Le Populaire*, 2-3 septembre 1945

5) Charles-Robert Ageron, « *L'opinion française à travers les sondages* », in Jean-Pierre Rioux (Dir.), *La guerre d'Algérie et les Français*, Paris, IHTP / Fayard, 1990

- La France était perçue objectivement comme une alliée potentielle à cause d'intérêts objectifs communs concernant l'Allemagne et la présence des Etats-Unis en Europe.

- L'URSS était plus préoccupée par le besoin de contrer toute substitution américaine à la présence française au Maghreb que de voir la fin du colonialisme français en Afrique du Nord. Ce dernier point expliquerait pourquoi les Etats-Unis ont dû alors jouer un rôle plus important au Maghreb que l'URSS. Cependant, c'est bien à cause de ce même rôle joué par les Etats-Unis que la France et l'URSS commencèrent à soupçonner les intentions américaines au Maghreb. Par conséquent, la politique de Moscou sous Staline a consisté à préserver le *status quo* dans les colonies françaises et d'empêcher celles-ci de tomber dans la sphère d'influence américaine <sup>(71)</sup>. Il est ainsi indéniable que le Néo-Destour en général, et son chef, Habib Bourguiba, en particulier, ont dû se rendre compte de ce grand jeu politique entre les deux super-puissances rendues ennemies mortelles par la Guerre Froide. Déçus par les promesses des "Grandes Démocraties", il ne restait plus aux nationalistes tunisiens que de compter sur leur propre effort et sur leur intelligence dans le combat et dans le dialogue. Le réalisme de Bourguiba, soutenu par les cadres du Néo-Destour, sut surmonter tous ces obstacles pour sauver les chances de succès en soutenant courageusement la cause des alliés. Son pragmatisme le força aussi à préparer le peuple tunisien à tous les sacrifices, convaincu qu'il était du droit des peuples à l'autodétermination, un droit solennellement déclaré par le Président Woodrow Wilson à la fin de la Première Guerre Mondiale. Pierre Mendès France, pour sa part, a certainement usé de son esprit de finesse pour saisir tout ce que Bourguiba représentait intellectuellement, politiquement, voire même culturellement pour une réconciliation franco-tunisienne bénéfique aux deux pays. Cinquante ans après, en 2006, il est indéniable que la politique de ces deux hommes a porté ses fruits puisque la Tunisie, sous S. E Le Président Zine Al Abidine Ben Ali maintient avec la France des relations de bon voisinage, saines et apparemment libres de tout complexe colonial.

---

71) Yahia Zoubir, oct.

## LA PRESSE FRANCAISE ET LA DECOLONISATION DE LA TUNISIE DANS LES ANNEES 1950

Alain Ruscio  
Chercheur - France

Je n'ai pas la prétention de vous présenter aujourd'hui un panorama complet des jugements et commentaires de la presse française lors du processus qui a abouti à la décolonisation de la Tunisie. D'abord parce qu'échappera à cette étude la presse des Français de Tunisie. Ensuite parce que, même pour la métropole, je n'ai effectué que des sondages, certes à des moments-clés – arrivée de Périllier, massacres du Cap Bon, voyage de Mendès . Encore faut-il préciser qu'il ne s'agit que de la presse écrite. Il faudrait compléter cette étude par l'écoute des informations radio de l'époque, par le visionnage des actualités, par exemple dans les archives Gaumont. Enfin, ce n'est pas à vous, chers collègues tunisiens, que je l'apprendrai, la véritable libération nationale ne s'est achevée qu'avec la restitution de Bizerte, moment qui échappe à mon étude.

### 1- Un attachement à l'Empire réel, mais vague et superficiel

Avant d'aborder les réactions de cette presse à propos de la Tunisie, permettez-moi de jeter quelques coups de projecteurs sur l'ensemble des attitudes de la société française lors de la décolonisation. Comment les Français, contemporains de cet événement majeur, ont-ils été informés ? Comment l'ont-ils analysé, voire jugé ?

Et, d'abord, que savaient-ils de cet Empire, rebaptisé Union française ?

Un qualificatif vient à l'esprit, pour qualifier ce niveau de connaissances : *médiocre*.

nationalisées comme le furent les institutions académiques religieuses transformées en universités nationales, telle que la Zitouna. Parmi les réformes les plus audacieuses dont la Tunisie restera toujours fière est le nouveau statut familial qui a transformé la place et le rôle de la femme tunisienne avec la prohibition de la polygamie accompagnée d'autres droits accordés à la femme pour le mariage et le divorce. Mais d'un autre côté, les relations franco-tunisiennes allaient à nouveau rencontrer de sérieuses embûches :

- Sur le plan de l'Information, *Radio Tunis*, créée par la France mais essentiellement administrée par des Tunisiens était entre le marteau et l'enclume à cause de la guerre d'Algérie.

- La Tunisie se trouvait aussi déchirée face à une guerre de libération d'un pays frère et voisin alors que le territoire tunisien lui-même n'était pas entièrement libéré de la présence militaire de la puissance coloniale.

- Sur le plan agro-économique, une grande partie des terres les plus productives étaient encore possédées et gérées par des minorités européennes protégées par des droits spéciaux. Cette question explosera quelques années plus tard quand le gouvernement tunisien nationalisera ces terres. Elle deviendra presque aussi grave que la crise politique qui devait aboutir à la bataille de Bizerte de l'été 1961.

### Conclusion

*Si le peuple, un jour, désire la vie, inéluctablement, le destin répondra; de la même façon, la nuit disparaîtra, de même, la menotte se brisera."*

Abou Kacem Chabi

Comme l'a bien signalé Habib Bourguiba à deux reprises à Chatham House à Londres, en 1951 comme chef du Mouvement National Tunisien-le Néo-Destour-, puis en 1962 comme Président de la jeune République Tunisienne, le mouvement national tunisien n'a pas échappé aux grands tournants de l'histoire contemporaine, en particulier la Deuxième Guerre Mondiale et la Guerre Froide qui l'a immédiatement suivie. Dans un tel contexte, malgré la sympathie américaine à l'égard de la liberté individuelle de Bourguiba le militant, la politique américaine officielle n'était pas pour autant hostile aux intérêts de la puissance coloniale en Tunisie. La découverte de la valeur géo-politique de l'Afrique du Nord, et surtout celle de la Tunisie n'a pas suffi pour inspirer à Washington une politique ni une position cohérente et en harmonie avec la tradition anti-coloniale des Etats-Unis d'Amérique. A la fin de la Deuxième Guerre Mondiale, émergeant comme une super-puissance,

Washington se devait de donner la priorité à sa politique européenne, pierre de touche de toute sa diplomatie entre 1945 la Guerre de Corée des années cinquante. La reconstruction de l'Europe autour de la question allemande, la création de l'Alliance Atlantique, et surtout la sécurité européenne contrariée par l'échec de la CED à Paris en août 1954, expliqueraient la dichotomie des politiques de Washington à l'égard de la France en Indochine et au Maghreb. D'après Martin Thomas, *"Les efforts de la France de contenir la protestation populaire et de battre les insurrections nationalistes au Maghreb n'ont jamais gagné le soutien américain."*<sup>(67)</sup> Cela s'expliquait par le fait que la région *"n'était pas crédible comme une zone de guerre froide."*<sup>(68)</sup> Curieusement, la position de l'URSS à l'égard du Maghreb était intimement liée à celle de la France dans le système international d'autant plus que la position de Moscou était sinon formée, du moins influencée par les vues du parti communiste français, vues quasiment identiques à celles du gouvernement français. *"Staline n'était pas impressionné par le nationalisme maghrébin...et contrairement à ses successeurs des années cinquante, il ne considérait pas le Maghreb comme une extension du Moyen-Orient, ni du Monde Musulman, ni même de la Méditerranée."*<sup>(69)</sup> L'on peut dire alors que la dynamique de la dialectique colonisation-décolonisation entre la France et la Tunisie a engendré une seconde dialectique entre les deux nouveaux impérialismes US et Soviétique à la naissance de la Guerre Froide. Hadhri offre une bonne analyse des perceptions mutuelles américano-soviétiques au sujet du nationalisme maghrébin. *"Les contacts des nationalistes maghrébins auprès des officiels américains dont ils cherchaient un soutien, inquiétaient les soviétiques quant aux inclinations politiques de ces nationalistes. En général, les nationalistes maghrébins étaient anti-communistes et avaient confiance en l'Amérique qu'ils jugeaient capable d'exercer une pression sur la France."*<sup>(70)</sup> Selon Yahia Zoubir, Moscou ignorait la vague nationaliste au Maghreb pour diverses raisons :

- D'abord l'évolution de la situation en Europe était plus importante

67) Martin Thomas, **Defending a Lost Cause? France and the United States Vision of Imperiled Rule in French North Africa**, Diplomatic History, vol.26, no 2 (Spring 2003) The Society of Historians of American Foreign Relations (SHAFR), Balckwell Publishing, Inc, p. 218.

68) Ibid.

69) Yahia H. Zoubir, **The United States, the Soviet Union and Decolonization of the Maghreb : 1945-1962**, Middle Eastern Studies, Jan 1995 v 31, n1, p. 58.

70) Mohieddine Hadhri, **L'URSS et le Maghreb : De la Révolution d'Octobre à l'Indépendance de l'Algérie, 1917-1962**, Editions de l'Harmattan, Paris, 1985, p. 109, cité par Yahia H. Zoubir, oct.

*commune et des affaires extérieures : exactement le domaine qu'avait réservé à la puissance protectrice le traité de Jules Ferry.*"<sup>(57)</sup>

## V. La marche vers l'indépendance : L'unité Brisée

*Considérant que l'émancipation des peuples est conforme, tout à la fois au génie de notre peuple, aux buts que nos grands colonisateurs, par exemple Gallieni, Lyautey, avaient en vue de leur oeuvre colonisatrice, conforme au mouvement irrésistible qui s'est déclenché dans le monde, j'ai engagé dans cette voie-là, dans la voie de l'émancipation des peuples... Il faut savoir quand le moment est venu, et il est venu, reconnaître à tous, le droit de disposer d'eux-mêmes, leur faire en principe confiance, et même attendre d'eux qu'ils apportent à leur tour leur contribution au bien-être de notre humanité.*

### Président Charles de Gaulle<sup>(58)</sup>

Bien qu'il fût encouragé par les propos de M. Pierre Mendès France, Habib Bourguiba restait honnêtement franc non seulement quant à ses propres désirs et ambitions nationalistes, mais aussi quant aux objectifs de tout le leadership du Néo-Destour. "Vous savez c'est l'indépendance que je veux" affirmait-il après ses divers transferts de l'Île de la Gallite à l'Île de Groix-au large de la Bretagne, avant d'être transféré au château de Milly, aux environs de Paris. "Je ne vous le cache pas" poursuivit-il, "je veux aller vers l'indépendance....L'autonomie interne est une étape fondamentale, si Pierre Mendès France veut s'engager dans cette voie, nous l'aiderons"<sup>(59)</sup>. Fin politicien ou sincèrement humble, il déclara "Bien sûr je ne représente pas le Conseil national du Destour qui est de quarante personnes actuellement, mais je crois pouvoir dire au nom du Conseil national, moi Bourguiba, le combattant suprême, que nous marchons dans cette voie"<sup>(60)</sup>. L'annonce de cette nouvelle orientation des relations franco-tunisiennes ramena en quelques semaines sinon la paix, du moins une véritable détente en Tunisie, une détente qui fut marquée par une remarquable coopération entre les forces armées françaises menées par le Colonel Meric, un arabisant et les fameux "fellaghas" ou combattants tunisiens en uniformes<sup>(61)</sup>. Ce rapprochement spectaculaire franco-tunisien fut solennellement proclamé par Bourguiba et rapporté par le journal *Le*

*Monde* : "Nous jouons le jeu, nous avons confiance en M. Pierre Mendès France, toutes nos espérances sont à réaliser par cet accord, mais nous pensons que le peuple tunisien marche dans la bonne voie. Le Néo-Destour s'engage dans la politique qui vient d'être courageusement amorcée par Pierre Mendès France"<sup>(62)</sup>.

William Zartman reconnaît deux qualités spécifiques à la Tunisie : Une homogénéité ethnique malgré diverses incursions anciennes et modernes, et le fait que la Tunisie fut le premier pays arabe à avoir essayé de se doter d'une constitution déjà en 1856<sup>(63)</sup>. Equipée de tels atouts et ayant atteint enfin la phase finale de sa libération avec les conventions d'autonomie de 1955, la Tunisie avait toutes les raisons d'être optimiste quant à une toute proche accession à l'indépendance. L'année 1956, en effet, allait être un tournant majeur dans l'histoire de la Tunisie et de l'Afrique du Nord. Charles Callaghan, observateur professionnel méthodique de la région, prévoyait déjà que les futurs historiens pourraient considérer l'année 1956 comme la plus importante depuis l'arrivée de la France en 1830<sup>(64)</sup>. En effet la même année 1956 connut aussi des crises internationales de premier ordre : Budapest, Suez ainsi que l'interception de l'avion transportant les chefs algériens -dont Ahmed Ben Bella- du Maroc à Tunis pour un sommet nord-africain consacré à la question algérienne. Or, malgré toute la solidarité tunisienne fraternelle populaire et gouvernementale, des difficultés d'ordre politique, militaire et diplomatique allaient empoisonner les nouvelles relations franco-tunisiennes, d'autant plus que la France conservait encore une présence militaire avec un intérêt particulier à Bizerte. Ce furent de telles difficultés que l'opposition Ben Youssefiste essaya d'exploiter afin de relancer la résistance armée contre la France et orienter la politique étrangère tunisienne vers le pan-arabisme nassérien. Au delà de la personne de Bourguiba, ce fut le *bourguibisme* qui devint l'idéologie officielle et populaire de la jeune Tunisie. Face aux nouveaux défis de l'indépendance, tant intérieurs qu'extérieurs, Bourguiba, devenu l'éducateur et le pédagogue<sup>(65)</sup>, entreprit de profondes réformes "plus radicales que celles de tous les autres pays musulmans à l'exception de la Turquie."<sup>(66)</sup>. Les membres de la famille beylicale devinrent de simples citoyens. Les propriétés foncières religieuses furent

57) François Mitterand, oct. pp. 86-87. Ce fut ainsi que l'Assemblée Nationale approuva, le 27 août 1954, par 419 voix contre 122, les bases de l'accord esquisse à Carthage.

58) Cite par Henri Grimal, *La Décolonisation 1919-1965*, Paris, 1966, p. 386

59) Jean Lacouture, oct., p. 31.

60) Ibid.

61) Le Petit Matin du 2 décembre 1954 "J'ai vu des Fellagha en uniforme hier à Mateur", M. Sayyah, *Histoire du Mouvement National Tunisien : Le Néo-Destour Face à la Troisième Épreuve, La Victoire...* pp. 436-438.

62) Le Monde, 4 août, 1954, cite par Jean Lacouture, oct., p. 33.

63) William Zartman, *Governments and Politics in North Africa, Tunisia*, F.A Praeger, New York, pp. 66.67.

64) Charles Callaghan, American Universities Field Staff Reports Services 1-9, North Africa, 1955-63.

65) Penser aux célèbres discours hebdomadaires de Bourguiba avec des thèmes comme "L'ordre et l'Action."

66) Charles Callaghan, oct., p. 2.

son représentant en France Masmoudi, ancien président des étudiants destouriens, et par qui vous aurez la tonalité Bourguiba. Vous saurez ce que Bourguiba pense à travers Masmoudi.”<sup>(49)</sup> Pour bien apprécier l'importance de l'initiative de Pierre Mendès France en Tunisie, il faut signaler la teneur du secret et la précipitation avec lesquels le Premier Ministre français accomplit son voyage éclair à Tunis le 31 juillet 1954. Jean Lacouture se demande “Pourquoi mélanger les affaires à ce point, passer de Genève-pour l'affaire indochinoise- à Tunis?”<sup>(50)</sup> La réalité était que la situation en Tunisie était dramatique, à la fois paralysée et pré-révolutionnaire. Un autre témoignage de François Mitterrand éclaire un peu plus la nature de l'évolution de la politique française. “Le chef du gouvernement français avait mûri de longue date un plan d'action que les négociations d'armistice de Genève avaient retardé d'un mois. Une semaine après le vote de l'Assemblée Nationale sur l'armistice indochinois, et au lendemain d'un Conseil des Ministres difficile, il décidait de s'attaquer lui-même au problème des relations franco-tunisiennes. Pour mieux frapper les esprits et convaincre ses interlocuteurs qu'il s'agissait cette fois d'un règlement d'ensemble débarrassé de toute arrière-pensée, il vait réuni les plus spectaculaires conditions.”<sup>(51)</sup> Monsieur le Premier Ministre Pierre Mendès France lui-même a déclaré : “Je prends en main l'affaire tunisienne avec autant d'intensité que l'affaire indochinoise, je pense que tout est extrêmement urgent et je compte agir dans les semaines qui suivent. A peine l'encre de l'accord indochinois sera-t-elle sèche que je serai à Tunis.”<sup>(52)</sup> Malgré toute la sympathie que certains nouveaux dirigeants français pouvaient bien avoir à l'égard de la Tunisie, sur un plan réaliste, cette belle initiative n'était pas une affaire de coeur. Elle était plutôt une initiative intelligente, bien calculée dans l'esprit de la *Realpolitik*. Le nouveau Chef du gouvernement français notait avec beaucoup d'appréhension le début d'un soulèvement armé dans le sud tunisien, soulèvement qui risquait de s'étendre à l'Algérie. Ce fut dans ce contexte que commença le débat idéologique et linguistique concernant le terrorisme. “C'est à cette époque que l'on a commencé à parler des <fellaghas>, terme utilisé surtout après le début de la guerre d'Algérie. Mais c'est à partir de la Tunisie que le nom est entré dans la pratique journalistique française : Les hommes qui avaient pris les armes contre la présence française étaient présentés comme des <fellaghas>, c'est à dire des bandits.”<sup>(53)</sup>

49) Ibid. p. 28.

50) Jean lacouture, oct. P. 29.

51) François Mitterrand, **Présence Française et Abandon**, oct, p. 83.

52) Jean Lacouture, oct. P. 29.

53) Jean Lacouture, oct. p. 29. Voir aussi Abdelwahab Hechiche, **L'Autodétermination Palestinienne Entre Le Droit et la Force**, Publisud, Paris, 1991, p. 13.

## B. Le discours de Carthage : Autonomie interne ou indépendance ?

Deux témoignages semblent converger quant à cette phase cruciale des relations franco-tunisiennes : Celui de Jean Lacouture et celui de François Mitterrand. Selon le premier, avant de quitter Paris pour Tunis, Mendès France déclarait à Masmoudi : “Et Bien voilà, à peine j'ai réglé l'affaire d'Indochine, je me précipite à Tunis tout de suite.” “Mais c'est magnifique” lui répondit Masmoudi. “Si vous allez à Tunis, vous montrerez aux tunisiens à quel point vous avez pris à coeur la solution tunisienne. C'est très bien, mais qu'allez-vous leur proposer?” Pierre Mendès France répondit : “Je ne peux pas prononcer le mot indépendance mais plutôt l'autonomie interne.”<sup>(54)</sup> Jean Lacouture en déduisit que la diplomatie française semblait marquée par une notion de “tradition évolutive.” Visiblement, le mot indépendance était devenu tabou après trois quarts de siècle de déni ou de refoulement propres à toute dynamique coloniale. “Il y avait une sorte de tradition évolutive dans les mots employés par les français. Le Maréchal Juin avait lui-même écrit dans la revue *Hommes et Monde* : Pour la Tunisie on pourrait envisager une indépendance interne.”<sup>(55)</sup> De son côté Pierre Mendès France précisait à Masmoudi : “Moi je ne prononcerai pas le mot indépendance, je ne suis pas en mesure, je crois que ni le parlement français, ni l'opinion française ne sont mûrs pour cela. Je ne peux pas aller jusque-là, mais moi non seulement je parlerai de l'autonomie interne, mais je le ferai. Et si vous m'aidez à le faire, vous le Destour, Habib Bourguiba, si vous jouez ce jeu de l'autonomie interne, je vous fais la promesse que nous la bâtissons ensemble.”<sup>(56)</sup> Même son de cloche dans le témoignage de François Mitterrand. “On voit que M. Mendès France restait dans la ligne de la politique française définie avant lui. Sur le thème MM. Pinay et Schuman, il accordait l'autonomie interne; sur le thème de MM. Laniel et Bidault, signataires du traité d'association et d'indépendance avec le Viet-Nam, il renvoyait à des négociations ultérieures le soin de délimiter le champ d'application de cette autonomie. Toutefois instruit par l'expérience facheuse de ces derniers, il prenait la précaution de réserver l'accord définitif de la France jusqu'à la signature des conventions d'application. Nos interlocuteurs tunisiens étaient ainsi avertis qu'en acceptant de négocier, ils devaient s'apprêter à tenir juste compte des intérêts légitimes des français et qu'en tout état de cause la France ne renonçait pas aux droits acquis, c'est à dire à la direction et à la responsabilité de la Défense

54) Jean lacouture, p. 30.

55) Jean lacouture, oct. p. 30.

56) Ibid.

montrer notre désir d'apporter les réformes nécessaires en Tunisie et de ne pas cristalliser notre position sur un texte de traité datant de soixante-dix ans."<sup>(37)</sup> Pour sa part, le Ministre des Affaires Etrangères, M. R. Schuman, devant la commission des affaires étrangères de l'Assemblée Nationale, précisa par quel moyen *"La France veut amener la Tunisie par étapes vers l'autonomie interne en respectant les droits et intérêts de la France et des français."*<sup>(38)</sup> Le Président de la République, M. Vincent Auriol, dans une lettre adressée au Bey le 2 mars renchérit : *"Ainsi la Tunisie sera-t-elle conduite dans le respect de sa souveraineté, de votre dynastie et des intérêts légitimes de la France et des français de Tunisie vers cette autonomie intérieure dont l'heureuse réalisation dépendra surtout de la sagesse de ses dirigeants."*<sup>(39)</sup> L'analyse de François Mitterrand nous aide à mieux saisir les dilemmes et l'agonie de la politique coloniale française en Tunisie face à un mouvement national plus déterminé que jamais et une opinion publique populaire bien menée et bien préparée pour le combat final, c'est à dire pour tous les sacrifices nécessaires. *"Qu'était donc cette autonomie interne, nouvelle venue sur l'échiquier politique de l'Afrique et que parrainaient avec précaution mais sans équivoque MM. Vicent Auriol, Antoine Pinay et Robert Schuman?"*<sup>(40)</sup> Pour le parti communiste, c'était une manière d'écarter l'indépendance. Or la lecture du traité du Bardo montre qu'il s'agissait tout simplement de la stricte application de ses clauses, car *"il n'est pas de traité plus concis que celui du Bardo."*<sup>(41)</sup> Par ailleurs, *"Revenir au traité du Bardo, c'était annuler plus d'un demi-siècle d'administration directe contraire à l'esprit du Protectorat, mais c'était aussi maintenir les droits et privilèges acquis par la France."*<sup>(42)</sup> N'oublions pas que lorsque, le 30 octobre 1882, le gouvernement Duclerc avait soumis au vote à la Chambre des Députés une convention dont l'article 1er était ainsi rédigé : *"Afin de faciliter au gouvernement français l'accomplissement de son protectorat, Son Altesse le Bey l'autorise à exercer en Tunisie les attributions administratives et judiciaires qu'il juge utiles pour cet objectif"*, la Chambre avait repoussé catégoriquement cette interprétation abusive du traité. Et si, le 8 juin 1883, elle avait consenti à la Convention de la Marsa, cela avait été sous le couvert d'une formule qui respectait la souveraineté tunisienne. *"S.A le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives, judiciaires ou financières que le gouvernement*

37) Voir *Présence Française et Abandon*, oct., p. 77.

38) Ibid. p. 78.

39) Ibid.

40) Ibid.

41) Ibid. p. 79.

42) Ibid.

*français jugera utiles."*<sup>(43)</sup> En fait, la faillite de la politique française était également influencée par la pression d'une minorité de français à Tunis, une minorité habituée à pratiquer sans dommage l'ultimatum aux pouvoirs publics<sup>(44)</sup>. C'est peut-être ainsi que la dynamique dialectique des relations franco-tunisiennes, relations que Bourguiba marqua par sa propre politique "du chaud et du froid", se détériora au point que *"L'autorité française dut réprimer alors qu'elle souhaitait discuter et que l'opposition tunisienne dut combattre alors qu'elle voulait négocier."*<sup>(45)</sup> Ces erreurs d'appréciation allaient contraindre, deux ans plus tard, M. Mendès-France à entreprendre sa grande visite de Carthage où son discours irait *"dans le droit fil des promesses de 1952, alors que MM. Pinay et Schuman se refusaient encore à substituer les rigueurs de la force à la loi du contrat."*<sup>(46)</sup>

## IV. A l'aube de l'indépendance

### A. Pierre Mendès France et l'autonomie interne

Selon Jean Lacouture, la Tunisie a tenu une place centrale dans la carrière de Pierre Mendès France. *"Quand on lui parlait de son rôle pacificateur de décolonisation prudent mais efficace, on avait souvent tendance à évoquer le mot Indochine."*<sup>(47)</sup> Or, selon Mendès France lui-même, *"L'Indochine ! Je crois avoir extrait la France de ce guêpier terrible...Mais mon rôle-celui dont je suis vraiment fier-c'est celui que j'ai joué par rapport à la Tunisie, parce qu'il est bien incontestablement d'arrêter une guerre mais il est beaucoup mieux d'en prévenir une autre"*<sup>(48)</sup>. Arrivé au pouvoir en juin 1954, Pierre Mendès France se donne un mois pour mettre fin à la guerre d'Indochine. Mais les autres problèmes l'intéressent aussi, notamment la question tunisienne. Parmi ses proches collaborateurs, il convoque trois personnalités qui avaient des liens affectifs, politiques et idéologiques favorables à la Tunisie ainsi que des liens d'amitié avec certains chefs politiques destouriens. Ces trois personnalités furent Alain Savary qui avait des origines nord-africaines, Jean Rousset, Secrétaire Général du Congrès des Peuples Contre le colonialisme et un ami de Bourguiba; Roger Stéphane, illustre journaliste et auteur de plusieurs articles contre le colonialisme. D'après Jean Lacouture, Roger Stéphane aurait dit à Mendès France : *"Naturellement si vous ne pouvez pas voir Habib Bourguiba tout de suite, au moins voyez*

43) Ibid.

44) Ibid. pp. 80-81.

45) Ibid. 81.

46) Ibid.

47) Jean Lacouture, *Pierre Mendès France et l'Indépendance de la Tunisie*, in *Tunisie en Mutation*, Les Cahiers de l'Orient, Troisième trimestre 1996, No. 43, p. 25.

48) Ibid.

*l'indépendance, objectif final pour tous les territoires au sein de l'Union Française.*"<sup>(26)</sup> Mais les choses allaient évoluer autrement. Une nouvelle dynamique des relations franco-tunisiennes allait marquer les années 1950 par un engrenage alternant dialogue pacifique et répression-résistance armée.

Alors que le Ministre des Affaires Etrangères, M. R. Schuman, dut ajouter le correctif "des délais nécessaires", la presse s'était empressée pour ne retenir que le mot fatidique "*indépendance*." En essayant d'édulcorer ses propos et en voulant rassurer l'opinion qui s'était inquiétée, M. R. Schuman adressa au Bey de Tunis la fameuse lettre du 15 décembre 1951 qui interprétait le Protectorat en développant la notion de *co-souveraineté*. Ce fut la crise! les rapports franco-tunisiens ne purent que s'aggraver. "*Monsieur de Hauteclouque, Résident Général, réprima les désordres, interna les membres du gouvernement tunisien depuis mis en place pour négocier un nouveau statut, deploya l'armée, employa la police.*"<sup>(27)</sup> Ce tragique dérapage fut-il le résultat de faux calculs et de mauvaise foi ou bien la conséquence de l'incompétence administrative et politique de l'appareil colonial? François Mitterand l'expliqua fort éloquemment : "*D'une discussion engagée afin de restituer au Protectorat son orientation initiale <ni annexion ni abandon>, naissaient une polémique et un conflit. Qui se déclarait favorable à l'autonomie était taxé de vouloir l'abandon; qui se refusait à l'autonomie était soupçonné de vouloir l'annexion.*"<sup>(28)</sup>

### III. Vers la fin de la dialectique coloniale ?

#### A. Epreuve de Force et Rupture des negociations franco-tunisiennes

On ne peut pas sous-estimer les premiers contacts officiels américano-tunisiens. Alors que les forces coloniales cherchaient tout prétexte pour arrêter et condamner Bourguiba, les poursuites contre lui ne prirent fin que sur l'intervention du Consul américain, Hooker Dolittle, auprès du Maréchal Juin, à l'époque Résident Général par interim en Tunisie.<sup>(29)</sup> L'exil volontaire de Bourguiba au Caire, le 26 mars 1945, allait lui offrir l'occasion de continuer son combat sur le plan diplomatique. "*De l'extérieur, près de cinq ans durant, il s'employa à briser le silence qui entourait la Tunisie. Ses tentatives ne se limitaient pas au monde arabe. Elles se déployaient en direction des Etats-Unis*

*d'Amérique, de l'Organisation des Nations Unies qui venait à peine de naître, de la France elle-même, et, évidemment, du peuple tunisien qu'il ne se permettait pas de perdre de vue.*"<sup>(30)</sup> Son long voyage intercontinental, à partir de février 1951 lui permettait d'être reçu par les chancelleries comme le chef d'un parti politique qui participait au gouvernement de la Tunisie.<sup>(31)</sup> Poursuivant sa politique qui alternait "le chaud et le froid", Bourguiba s'arrangeait toujours pour faire succéder aux périodes des épreuves de force des moments de dialogue et de détente<sup>(32)</sup>. Ce fut ainsi qu'à la suite de longs périples durant son exil, il se donna "*un répit assez long avec la France pour entamer un dialogue à la faveur duquel un gouvernement de négociation fut constitué, en août 1950, avec la participation du Néo-Destour.*"<sup>(33)</sup> Paradoxalement, le jour même où Bourguiba décida de se rendre à Paris-le 15 décembre 1951-le gouvernement français faisait connaître sa réponse aux revendications tunisiennes. Bourguiba voulait toujours laisser aux autorités françaises la responsabilité de l'échec des négociations, voire du déclenchement de toute épreuve de force<sup>(34)</sup>. "*C'est pour les y acculer que le Chef du Néo-Destour rentre à Tunis le 2 janvier 1952, après onze mois d'absence*"<sup>(35)</sup>. Dans une série de discours et de harangues-le 8, 11, et 13 janvier 1952 à Hammam-lif, Monastir, Tunis et Bizerte-Bourguiba commença à galvaniser le peuple tunisien. Le 13 janvier, la teneur de cette nouvelle phase de confrontation avec la France, était renforcée par le départ pour Paris de Salah Ben Youssef et de Mohammed Badra, chargés de remettre au Président du Conseil de Sécurité de l'ONU un message dénonçant l'attitude de la France et demandant l'intervention des Nations Unies dans le conflit franco-tunisien."<sup>(36)</sup>

#### B. Vers la victoire et les défis de l'indépendance

Pourquoi une telle crise après tant de progrès vers un compromis honorable où le processus de décolonisation, de désengagement français pouvait être entamé de bonne foi et sur une base honorable pour les deux parties? Là encore, il faut retourner à la scène politique française en métropole. Le 16 mai 1952, au déjeuner de la presse anglo-américaine, le président du Conseil, M. Pinay, avait déclaré : "*Nous avons la volonté de*

30) Ibid. p.19.

31) Ibid. p. 20.

32) Ibid. p. 17.

33) Ibid. p. 19.

34) Voir la note du 15 décembre 1951 (Annexe 6) dans Histoire du Mouvement National Tunisien, p. 48.

35) Ibid. p.22.

36) Ibid. p. 58. Il est intéressant de signaler que la missive ne portait pas la signature du Bey. Faite au nom de celui-ci, elle ne portait pas son sceau. Elle était signée par M'Hammed Chenik.

26) Ibid. P. 76.

27) F. Mitterand, oct. p. 77.

28) Ibid.

29) Histoire du Mouvement National Tunisien : Le Néo-Destour Face à la Troisième Epreuve : 1952-1956, L'Echec de la Répression, oct., pp. 18-19.

soixante-dix ans plus tard, avec la chute de Dien-Bien Phu, toute l'Afrique du Nord menaçait la survie de ce qui restait de l'Empire français. Le déclenchement de la guerre d'indépendance algérienne le 1er novembre 1954, allait être un catalyseur pour une nouvelle série d'initiatives françaises destinées à la fois à entamer une nouvelle dynamique de double pacification : diplomatique en Tunisie et au Maroc, et socio-économique et militaire en Algérie. Cependant, même après les indépendances tunisienne et marocaine, certains chefs algériens essayèrent de généraliser le front de combat à l'échelle de toute l'Afrique du Nord arabo-francophone. Paul Balta rapporte : *"Le président Boumedienne m'avait assuré que le FLN avait conclu, début 1955, un accord secret, dans l'esprit de la Charte du Caire, avec Allal el-Fassi et Salah Ben Youssef, aux termes duquel le Maroc et la Tunisie s'engageaient à participer, aux côtés de l'Algérie, à la lutte armée contre la France. L'accord n'a jamais été appliqué : Le dirigeant marocain aurait été désapprouvé par les notables de son parti... Quant à Salah Ben-Youssef, qui incarnait la tendance arabo-islamique du Néo-Destour, il s'était heurté au président du parti, Habib Bourguiba, imprégné des principes de la IIIème République, partisan de la politique des petits pas et de la négociation avec la France."*<sup>(18)</sup>

L'on ne peut bien comprendre la politique coloniale française en Tunisie sans un bref rappel de ses intentions et manoeuvres à l'aube de sa présence au Maghreb. Selon François Mitterand : *"Trois hommes dominèrent le premier grand débat que la IIIème République consacra à la Tunisie. Ils s'appelaient Jules Ferry, George Clémenceau et Léon Gambetta. Pendant huit mois, de mai à décembre 1881, ils bataillèrent ferme au tour d'un mot nouveau dans le langage des relations internationales : Le Protectorat."*<sup>(19)</sup> En analysant le contenu du traité, François Mitterand ajoute *"En sept articles, le Protectorat prenait corps. Echappant aux habitudes des chancelleries, le traité du Bardo avait réglé d'une manière originale et durable-plus de soixante-dix ans-les rapports de deux pays dont l'un était fort et l'autre faible, sans qu'il y eût de la part du fort ni oppression ni excès, sans que le plus faible eût perdu sa souveraineté ni son autonomie."*<sup>(20)</sup> Nous verrons plus loin combien la dernière phrase de ce commentaire était si vraie et comment Bourguiba le juriste s'y attachera avec acharnement dans son jeu tactique et stratégique avec la puissance coloniale. Mais Clemenceau craignait que

la France ne fût distraite de sa politique en Europe et considérerait que le protectorat comme "la forme la plus dangereuse de l'annexion."<sup>(21)</sup> En essayant de maintenir l'ordre et de calmer les esprits, Jules Ferry déclara : *"La France ne peut tolérer ni l'anarchie ni l'étranger...dans un pays qui peut être appelée la clef de notre maison algérienne..."*<sup>(22)</sup> Il faut signaler que la politique coloniale française en Afrique du Nord avait une certaine continuité et une certaine profondeur. Il semble que Jules Ferry n'avait fait que souligner une donnée constante de la politique française, en rappelant les instructions qu'en 1854 le ministre des Affaires Etrangères de Napoléon III, Drouin de L'Huys, avait adressées à M. De Moustier, représentant de la France auprès de la Sublime Porte : *"Les intérêts supérieurs résultant pour nous de la possession de l'Algérie ne nous permettraient pas de laisser porter atteinte dans la Régence au statu quo dont la conservation est devenue un des principes en quelque sorte traditionnels de notre politique..."*<sup>(23)</sup> Dans une telle perspective, *"En épousant une telle politique, Jules Ferry s'était réclamé de Louis Philippe et de Guizot. Il avait plaidé pour le passé et pour l'avenir, pour le contrôle de la Méditerranée et pour la présence française en Afrique du Nord."*<sup>(24)</sup> Dans un tel contexte, le débat concernant le Protectorat français en Tunisie divisa l'opinion et l'élite politique. On craignait que l'impérialisme français en Afrique ne laissât libre cours à Bismark sur le Rhin.

#### B. La France en Tunisie : Entre protectorat et annexion

Soixante et onze ans plus tard, la IVème République connut à son tour un difficile débat sur le même sujet. "Le Protectorat avait peu à peu changé de contenu. L'administration directe, née de la Convention de la Marsa, reflet peu fidèle du Traité du Bardo, avait progressivement dévoré l'autonomie tunisienne et mis en place ses fonctionnaires sourcilieux, ses contrôleurs envahissants."<sup>(25)</sup> Tout se passait aux dépens d'une élite tunisienne qui se heurtait partout "au conformisme et aux règlements" de la puissance coloniale.

*"En 1952, la Question Tunisienne ne pouvait plus être réglée par l'abstention. Un feu roulant d'interpellations obligea le président du Conseil, M. Antoine Pinay, et son Ministre des Affaires Etrangères, M. Robert Schuman, à préciser leur point de vue. Ce dernier, dans un discours à Thionville le 10 juin 1950, avait parlé de conduire la Tunisie vers le plein épanouissement de ses richesses et de l'amener vers*

18) Paul Balta, **Le Grand Maghreb Des Indépendances à l'an 2000**, La Découverte/essais, Paris, 1990, p. 22. Comme directeur du chantier estudiantin de reconstruction, je fus témoin oculaire des difficultés algéro-tunisiennes à Sakiet Sidi Youssef pendant l'été 1959.

19) François Mitterand, **La France était à Carthage** in *Présence Française et Abandon*, Tribune Libre, Plon, Paris, 1957, p. 69.

20) Ibid. p. 70.

21) Ind. Il faut rappeler que Clémenceau exigea une commission d'enquête votée par 161 députés contre 328. Parmi les 161 figuraient bonapartistes, légitimistes et orléanistes.

22) François Mitterand, **Présence Française et Abandon**, p. 71.

23) Ibid. p. 72.

24) Ibid.

25) François Mitterand, oct., p. 75.

stratégie de Bourguiba consistait à "...alterner le chaud et le froid, et de faire succéder aux épreuves de force des périodes de dialogue et de détente. Le programme modéré qu'il ne cessait de soutenir lui permettait, à la sorte de chaque épreuve de force, de renouer le dialogue avec la France et, à la faveur de la détente ainsi réalisée, il s'employait à regrouper de nouveau le peuple autour de lui. A côté d'anciens militants que la lutte avait durement éprouvés, d'autres, nouvellement recrutés, aux forces intactes, venaient grossir les rangs du Parti."<sup>(11)</sup> En effet, "De toutes les épreuves de force que le Néo-Destour eut à affronter, c'est la troisième, celle du 18 janvier 1952, qui fut la plus longue à préparer, la plus difficile à mener. Neuf années auparavant, en 1943, la Tunisie était bâillonnée, au comble du désespoir, doublement meurtrie par la vague de répression coloniale déclenchée en 1938 et par les débordements de la Deuxième Guerre Mondiale...La fin des hostilités sur son territoire n'avait pas pour autant contribué à sa délivrance. La victoire des Alliés en Afrique du Nord invita les ultra colonialistes à se retourner contre le régime de Vichy...L'arrivée des troupes anglo-américaines leur offrit l'occasion de chercher à réaliser ce qu'ils n'avaient pas réussi à obtenir par cinq ans de répression : La liquidation du mouvement national."<sup>(12)</sup> Pour échapper au verdict ultra colonialiste, Bourguiba dut exposer avec clarté l'intention du Néo-Destour et de sa position en faveur des alliés. "Il s'y était préparé très tôt, du temps où il était encore détenu à Fort Saint Nicholas, et, bien que libéré par la suite par les allemands, il réitéra sa position à Tunis, dans deux tracts appelant le peuple tunisien à soutenir les alliés et à faire bloc avec la France combattante."<sup>(13)</sup> Dans son analyse de la dialectique coloniale en Afrique du Nord, Clement H. Moore souligne l'importance du rôle de l'élite nationale comme étant "la variable d'intervention critique." Il explique par ailleurs comment : "...En partie en fonction de leur propre sens de leur objectif, les nationalistes pouvaient être le moteur de la dialectique, d'une confrontation positive, ou bien les agents d'une violence déraisonnable, ou tout simplement les héritiers passifs de l'ordre colonial."<sup>(14)</sup> Il est aussi certain que le Bey lui-même était devenu partie intégrale dans le processus, c'est à dire un des résultats tangibles de l'action positive du Néo-Destour. Aussi pouvait-on penser que celui-ci et le nationalisme tunisien devenaient déjà interchangeables. Si, par

11) Sayah Mohammed, **Histoire du Mouvement National Tunisien**, Documents XIV, *L'Echec de la Répression*, Textes réunis et commentés par Mohammed Sayah, Dar Al Amal, Tunis, 1979.

12) Ibid. p. 18.

13) Sayah Mohammed, **Histoire du Mouvement National Tunisien**, oct, p. 18. Voir aussi Annexe 2. *Lettre de de Bourguiba à Habib Thameur*, p. 37. L'authenticité de cette lettre fut contestée par Madame le Professeur Juliette Bessis, lors d'une conférence tenue à Tunis en 1982 et portant sur La Deuxième Guerre Mondiale et la Campagne de Tunisie.

14) Clement H. Moore, **Politics in North Africa : Algeria, Morocco, Tunisia**, The Little Brown Series in Comparative Politics, Boston, 1970, pp. 34-35.

définition, l'élite nationaliste était le moteur de la prise de conscience politique à l'échelle nationale, on peut dire alors qu'une des premières victoires du Néo-Destour fut d'attirer le Bey vers le courant du mouvement national et de la lutte anti-coloniale. Ce qui caractérise l'histoire du Mouvement National Tunisien c'est qu'il fut le seul cas "Où la dialectique évolua graduellement, chaque phase ou mode de conscience politique étant la contribution d'une génération de leaders à une culture politique naissante."<sup>(15)</sup> Avec une telle perspective, on peut imaginer comment depuis les années trente, le destin, l'histoire, ou les deux à la fois ont fait que Habib Bourguiba allait être non seulement le chaînon entre les deux phases, mais le moteur et la conscience d'un mouvement nationaliste dont la dynamique et la dimension devaient être transcendées de l'échelle nationale à l'échelle régionale, voire même mondiale. La Campagne de Tunisie et la Deuxième Guerre Mondiale allaient être à la fois l'opportunité, le catalyseur et le défi pour une telle transition. Ce qui allait rendre Bourguiba un leader hors-pair, c'est que, vingt ans avant John F. Kennedy, il savait déjà qu'il ne fallait pas "avoir peur de négocier ni négocier par peur." A cette même époque, Bourguiba vivait le sujet même de notre colloque : La Problématique de la Colonisation-Décolonisation de la Tunisie. En effet, lors d'une visite à Chatham House à Londres en 1961, S.E Habib Bourguiba, Président de la République Tunisienne, évoqua sa visite à la même Chatham House en 1951, visite au cours de laquelle il avait souligné la problématique du combat de son peuple contre le colonialisme ainsi que les responsabilités qui allaient suivre la fin du régime colonial <sup>(16)</sup>. Lucide comme Bourguiba pouvait l'être dans ses glorieuses années de militant, il dit : "Le phénomène de décolonisation se trouve lié à la guerre froide parce que, selon le choix que l'on fait des méthodes utilisées tant par la colonisation que par ceux qui recherchent l'indépendance, la guerre froide peut soit reprendre son souffle, soit sombrer"<sup>(17)</sup>. Quelle belle et éloquente analyse pour ceux qui, aujourd'hui ont choisi ou succombé à la guerre chaude, celle du choc des civilisations et des religions.

## II. Dialectique du déclin de l'empire français

### A. Face aux aspirations nationales tunisiennes

Le Mouvement National Tunisien est un mouvement de longue date et de longue haleine qui remonte à la fin 19<sup>ème</sup> siècle, voire immédiatement après le Traité du Bardo de 1881. Ceci peut être confirmé par le besoin ressenti par la France d'ajouter la Convention de la Marsa pour mieux consolider ses droits et privilèges. Un peu plus de

15) Ibid. p. 37.

16) Voir article

17) Ibid.

devait ajouter : *“La Tunisie plus que tout autre pays du Maghreb, bénéficie aujourd'hui de cette occasion de faire le point sur son histoire, de réfléchir sur l'ouverture des siècles passés pour mieux assumer et vivre l'indépendance au commencement du troisième millénaire.”*<sup>(2)</sup> Avant même d'aborder l'étude et l'analyse de la dynamique du mouvement national tunisien dans les années si critiques 1952-1956, il est absolument nécessaire de nous rappeler l'impact de la rivalité coloniale des grandes puissances européennes quant au contrôle du Bassin Méditerranéen.

La géopolitique et la rivalité franco-italienne de la fin du 19<sup>ème</sup> siècle jusqu'aux années 1930, ont transformé la valeur stratégique de la Méditerranée à une telle enseigne que la Tunisie devint le point focal de tous les calculs tactiques et stratégiques des Etats-Unis et de leurs alliés. Le Général Dwight Eisenhower le confirma : *“Notre objectif stratégique était donc le contrôle rapide du Nord de la Tunisie...Cet objectif particulier était constamment devant nos yeux, étant sûrs que sa réalisation constituera la fin des forces de l'Axe en Afrique.”*<sup>(3)</sup> Winston Churchill ira plus loin en déclarant : *“Personne ne pouvait mettre en doute l'ampleur de la victoire de Tunisie. Elle était comparable à celle de Stalingrad.”*<sup>(4)</sup> Edgar Weber ajoute une valeur géo-culturelle plusieurs fois centenaire : *“Une des grandes caractéristiques de la Tunisie est incontestablement sa position dans la Méditerranée, à mi-chemin entre la Méditerranée de l'Est et celle de l'Ouest; de tout temps celle-ci a été une frontière, non pas au sens traditionnel, à savoir une limite qui interdirait le passage, mais au contraire une frontière d'ouverture face à une nouvelle réalité...La Tunisie semble bien avoir une vocation naturelle à la pluralité.”*<sup>(5)</sup> Toutes ces caractéristiques géopolitiques et géoculturelles seraient reflétées dans le comportement et le tempérament des personnalités politiques qui devaient être destinées à diriger le combat national de la Tunisie pour l'Indépendance.

Vu le degré de cette mondialisation de la valeur géo-stratégique de la Tunisie, il devient impératif de l'articuler autour d'événements historiques critiques qui semblaient se développer d'une façon concomitante à savoir :

#### 1. Le combat nationaliste local en Tunisie

2) Weber, Edgar, **Tunisie, où est ton indépendance ?** In Tunisie en Mutation, Les cahiers de l'Orient, troisième trimestre 1996, No. 43, Paris, p.9.

3) Dwight Eisenhower, **Crusade in Europe**, P. 116.

4) Cité par Abdelwahab Hechiche, « **World War II and the Campaign of Tunisia : Strategy and Tactics : The US Connection and Tunisian Nationalism** », Colloque International “La Campagne de Tunisie, Novembre 1942-Mai 1943, organisé par le Comité Tunisien d'Histoire de la Deuxième Guerre Mondiale, Tunis, 12-14 novembre 1982, p. 15.

5) Edgar Weber, oct. P. 9.

2. Les fluctuations de la politique française face au mouvement nationaliste tunisien sous le leadership de Habib Bourguiba.
3. La fracture du leadership destourien face au pan-arabisme nassérien

Tout leadership ne peut être compris que dans le contexte de l'analyse de la notion de *charisme*, surtout quand il s'agit de personnalités politiques de classe internationale. Au sens Webérien, le charisme était considéré comme une certaine qualité possédée par une personne et qui sépare celle-ci des communs des mortels comme si cette personne serait douée de qualités surnaturelles, surhumaines ou du moins de qualités et de pouvoirs exceptionnels<sup>(6)</sup>. Harold Lasswell semble partager cette vue dans sa typologie des leaders. Il oppose “l'agitateur politique”-qui serait essentiellement intéressé par le soulèvement des masses vers une agitation fiévreuse-aux administrateurs politiques qui ont la capacité de prendre des tâches de nature routinière et les complètent...”<sup>(7)</sup> Où placerait-on Habib Bourguiba et les nombreux patriotes qui l'ont accompagné et soutenu pendant de longues années?<sup>(8)</sup>

### I. Importance du Leadership du Mouvement National Tunisien

*Ce Bourguiba a quelque chose de commun avec moi : Le Courage de prendre rendez-vous avec l'histoire*<sup>(9)</sup>

Général Charles de Gaulle

La lucidité, l'intelligence intuitive aiderent Bourguiba à faire un choix salutaire en faveur des Alliés qui devait aider le Mouvement National Tunisien sur le plan international. Conscient de la faute suicidaire des dirigeants ottomans pendant la Première Guerre Mondiale quant au destin de la Palestine, Bourguiba rejettera les offres de Hitler et celles de Mussolini pour libérer la Tunisie de l'emprise française<sup>(10)</sup>. Au contraire, Bourguiba se déclara totalement en faveur des forces alliées et, indirectement, en faveur d'un dialogue honorable avec la France. La

6) Cité par Marvin J. Folkertman, Jr., in **Ideology and Leadership**, New Jersey, 1980, p.4. Voir aussi A. Hechiche, “**Decolonization and North African Jews : Their Problematic in Israeli national Integration**”, in the *The Maghreb Review*, vol 19, 1-2, 1994, London, p. 147.

7) Ibid. p. 5

8) Question abordée au cours d'une discussion avec l'ancien Premier Ministre Si Bahi Ladgham.

9) Cité par Camille Begue dans **Le Message de Bourguiba**, Hachette, Paris 1972.

10) Hitler et Ribbentrop avaient aussi leurs propres plans d'offensive et de défense en Méditerranée. Mais leur principale erreur fut de croire qu'en amassant leurs forces à Gibraltar, les Alliés allaient atténuer à Malte ou en Sicile. D'autre part Hitler avait des arrière-pensées quant aux ambitions de Mussolini en Tunisie.

## LE MOUVEMENT NATIONAL TUNISIEN : ENTRE MILITANTISME ET LES DÉFIS DE L'INDÉPENDANCE

Abdelwahed Hachich  
University of South Florida  
Etats-unis

### Introduction :

Our main strategic purpose was, therefore, the speedy capture of Northern Tunisia. This guided every move we made military, economic, political... This single objective was constantly held before all eyes, in the certainty that its attainment would constitute the end of the Axis in Africa.

General Dwight D. Eisenhower <sup>(1)</sup>

A la suite des émeutes de novembre 2005, qui ont bouleversé la France, le Président Jacques Chirac aurait rappeler l'importance de la loi du 23 février 2005 exigeant que l'histoire officielle du colonialisme fût corrigée en y exposant le côté constructif et positif de l'empire français. Sachant que ce dernier s'étendait des côtes atlantiques marocaines jusqu'en Asie du Sud Est, il devient évident que parler de l'expérience coloniale franco-tunisienne c'est parler d'un problème d'ordre militaire, politique, culturel et diplomatique mondial. Cette dimension fut confirmée par le rôle et par l'importance prise par l'Afrique du Nord pendant la Deuxième Guerre Mondiale, surtout après la chute rapide de Paris dès 1940.

Il y a environ dix ans, le Professeur Edgar Weber écrivait : *“Les anniversaires ont toujours quelque chose de futile lorsqu'ils se contentent de nostalgie et de regrets. Ils peuvent aussi être une occasion privilégiée de regarder l'avenir avec l'expérience accumulée du passé.”* Le même auteur

---

1) General Dwight D. Eisenhower, **Crusade in Europe**, New York : Doubleday, 1948, p. 116.

manière indirecte, les USA et l'URSS puis l'Europe, ce qui explique en partie que les enjeux des indépendances continuent cinquante ans après à faire partie des articulations géopolitiques majeures.

Quand à l'Afrique subsaharienne, il s'agit d'un autre exemple et d'autre modèle d'indépendance où la question du territoire et des frontières s'est posée à l'échelle internationale dans le cadre d'objectifs stratégiques d'affrontements entre « monde libre et monde socialiste ». En effet, c'est à partir des années 1950-1960 que la France a été acculée par les mouvements d'émancipation ainsi que par les pressions soviétiques et américaines d'accorder aux pays d'Afrique leurs indépendances : « De Gaulle acceptant la nouvelle légalité internationale a accordé le droit à l'auto-détermination aux peuples d'Afrique tout en chargeant Jacques Foccart de maintenir indirectement la dépendance dans le cadre d'un projet géostratégique »<sup>7</sup> articulé autour de quatre objectifs :

- Préserver le rang de la France en tant que puissance mondiale ;
- Garantir l'accès direct aux matières premières à bas prix ;
- Réduire les ex-colonies dans un rôle de sous-traitant politique de la France pendant toute la Guerre froide en contre partie, la France s'engage à maintenir cette partie de la planète dans l'orbite du « monde libre » ;
- Financer les activités occultes du gaullisme et des armées françaises.

Ces deux exemples ouvrent un nouveau débat sur la signification même de la notion d'indépendance en relation avec les mutations géopolitiques dans les termes suivants :

- Les processus d'indépendance ne sont-ils pas en fait le prolongement et les conséquences prévisibles des bouleversements géopolitiques au début du XXe siècle ?

- Quelle est la part réelle des mouvements d'indépendance dans transformation et la réorganisation géostratégique des rapports de forces, entre grandes puissances tout particulièrement après la Seconde Guerre. Ces derniers étaient-ils de simples instruments ou une partie prenante et agissante dans les confrontation Est-Ouest ?

- Comment peut-on légitimer certaines indépendances qui se construisent sur l'héritage frontalier colonial au détriment d'autres territoires nationaux ?

Toutes ces imbrications et interrogations soulignent la complexité des multiples paradigmes qui interviennent dans la définition même partielle de la notion d'indépendance. A cela s'ajoute une autre difficulté, liée à l'étude d'une période récente dont « la neutralité scientifique » n'est toujours pas assurée en raison de l'influence des interprétations politiques du moment. Ce risque guette tout ce qui touche à l'histoire des temps présents pour une somme de raisons : le cadre historique est en effet peu propice à la déconstruction du fait de la dimension idéologique et passionnelle qu'il engendre, et une partie des archives de l'histoire des indépendances ne sont toujours pas accessibles. Ces facteurs facilitent la manipulation de certains documents et témoignages par les Etats, par les structures militaires et de sécurité, par les partis politiques, les organisations syndicales, les détenteurs d'archives privées...

La question qui se pose aujourd'hui : Faut-il manier la notion d'indépendance encore avec prudence et distanciation ?

7) Jacques Foccart (1913-1997) homme de l'ombre du général De Gaulle puis de G. Pompidou et de J. Chirac (à partir de 1986) en charge notamment de l'Afrique.

Entretien avec François Xavier vers chavre, in **Drôle d'Epoque** n°12, printemps 2003

renvoie à ceux qui aspirent à l'indépendance et revendiquent ainsi la souveraineté nationale sous la forme d'une construction institutionnelle d'un Etat-Nation indépendant. Pour ces derniers la priorité stratégique consiste à édifier un Etat nationaliste fort, incontesté, préventif, souverain détenteur du pouvoir ultime qui ne saurait être contraint, explique Bertrand Bodin ni par le plus grand, ni par le plus petit, ni par égal à soi <sup>(5)</sup>.

En troisièmes lieu, elle renvoie aussi au paradigme de conscience nationale, qui après son implantation et sa genèse, il est censé aboutir impérativement à l'indépendance nationale, finalité réelle, symbolique et dernière étape envisagée par les nationalistes. Pour ces derniers, l'indépendance ne peut se traduire dans les faits que par la victoire politique finale et l'échec irréversible de la puissance coloniale. Il ne peut y avoir donc d'indépendance pour les nationalistes sans cette incontournable victoire politique.

### Indépendances et nationalisme d'Etat

Par ailleurs, cette notion d'indépendance se confond souvent avec celle de frontière car, préconiser l'indépendance nationale de la patrie, c'est tout d'abord prétendre à créer un Etat-nation dont les frontières doivent être reconnues par la communauté internationale mais c'est aussi affirmer une volonté de négocier ou d'imposer à ses voisins immédiats une nouvelle réalité des frontières. Cet aspect, souvent occulté, est probablement le plus difficile à traiter et le plus lourd de conséquence après la décolonisation dans la mesure où il représente une dimension organique du nationalisme d'Etat dont la légitimité est tributaire d'une conquête rapide et définitive « d'un espace ajusté » par rapport aux frontières tracées par la puissance coloniale. En effet, chaque accès à l'indépendance s'inscrit dans le prolongement d'une nouvelle réalité géopolitique qui obéit au principe immuable de la distribution de puissance qui fait qu'il existe deux types d'indépendance, celle élargie à d'autres territoires et celle réduite ou déstructurée (l'Inde, la Palestine, la Bosnie-herzégovine de l'après Dayton, l'Afrique parcellisée ou certains Etats indépendants ne correspondent pas à des nations...).

Toutes ces nouvelles situations ont été à l'origine de graves conflits entre pays nouvellement indépendants et démontrent que la décolonisation ne s'arrête pas à l'indépendance dans la mesure où souvent elle provoque immédiatement après les indépendances des crises de frontière dont certaines se sont soldées par des

5) Bertrand Bodin : *La souveraineté pouvoir ultime* in 10-12, *Revue Politique et Parlementaire*, p.5.

affrontements armés. De nombreux exemples confirment ce constat ; rien qu'au Maghreb, on peut citer tout particulièrement :

- Le contentieux territorial algéro-marocain qui a débouché sur un affrontement armé en octobre 1963 qualifié à l'époque de « Guerre des Sables » et qui engendra un climat de tension tout en empoisonnant durablement des relations bilatérales entre les deux belligérants. Pourtant, ce contentieux semblait être réglé par un accord de principe entre le Maroc et le GPRA<sup>6</sup>.

- Le conflit territorial entre l'Algérie et la Tunisie à propos de la borne 233 qui allait également peser lourdement pendant toute une décennie sur la fluidité des relations de coopération bilatérales entre les deux pays.

- L'hostilité du Maroc à l'égard de la création de la Mauritanie ce qui a provoqué de nouvelles tensions dans la région, puis la reconnaissance de cette dernière en tant qu'Etat indépendant dont la conséquence immédiate a été le déclenchement d'une guerre diplomatique inter-maghrébine.

- Le conflit entre la Tunisie et la Libye à propos du Plateau Continental et l'affaire de Gafsa en 1980.

- Enfin, la question du Sahara qui dure encore et qui complique ouvertement les relations entre les pays du Maghreb en impliquant directement l'Algérie et la Mauritanie. Ce conflit a engendré une crise permanente de frontière qui allait compromettre durablement le projet unitaire du Grand Maghreb Arabe en favorisant la création d'alliances sous-régionales notamment celle envisagée par des accords entre la Tunisie, l'Algérie et la Mauritanie en 1983 d'une part, et par le traité instituant une Union d'Etats en 1984 entre le Maroc et la Libye, d'autre part.

Il est clair que ces conflits de frontière ne s'arrêtent pas à l'échelle du Maghreb dans la mesure où d'autres puissances y participent d'une manière directe, la France et l'Espagne ou d'une

6) Voir Protocole d'accord du 6 juillet 1961 entre le Roi Hassen II et Farhat Abbas président du GPRA.

« Au lendemain de sa déposition par l'armée de 19 juin 1965, à titre d'exemple, Ben Bella a été accusé d'avoir « bradé » une partie du territoire national. Ces propos font illusion à une rencontre en marge du Sommet Arabe d'Alexandrie (5-11 septembre 1964) durant laquelle, le président Ben Bella a effectivement suggéré une transaction pour régler le petit contentieux frontalier Algéro-tunisien. Ce problème des frontières, facteur important de la décision d'écarter Ben Bella a été également au centre des désaccords entre le président et son ministre de la défense, le colonel Boumediène qui, à l'automne 1963, a opposé l'armée algérienne aux Forces royales marocaines, guerre des sables, que le premier n'a pas su prévenir et le second n'a pas su gagner. Nicole Grimaud, *La Politique extérieure de l'Algérie*, p.13.

sphères pour décrypter ce processus. Ceci implique le recours dans l'analyse à d'autres concepts tels que : le territoire, le nativisme, le nationalisme, l'ethnisme, l'identité culturelle. Cependant, il est nécessaire de s'appuyer au préalable sur une définition même incomplète de la signification de la notion d'indépendance en vue de mieux saisir ses articulations avec le géopolitique.

Selon Y.Lacoste, « la notion d'indépendance porte le « in », préfixe négative de dépendance qui désignait être rattaché à... ; ce mot a d'abord qualifié l'état d'une personne ou un trait de caractère. Il a commencé à s'appliquer à des pays et à des nations à partir de la Déclaration d'indépendance (1776) des colonies anglaises d'Amérique et de leur guerre d'indépendance (1775-1782) aboutissant à l'indépendance des Etats-Unis d'Amérique <sup>(2)</sup> ». Cet événement est d'une importance majeure, car il explique en partie le positionnement des USA face aux mouvements d'indépendance nationale dans le monde tout au long du XIXe siècle et la première moitié du XXe siècle. En effet, cette « première indépendance américaine » a favorisé l'émergence aux USA d'une idéologie du Bien, symbolisant la volonté d'indépendance des peuples et celle du Mal qualifiant les visées coloniales des empires du vieux monde. C'est à travers cette appréciation éthique des relations internationales que les USA ont apporté dès 1816 un soutien moral et politique aux mouvements d'indépendance nationale en Amérique Latine qui s'est transformé plus tard en une stratégie efficace de déstabilisation de la présence espagnole au sous-continent <sup>(3)</sup>.

Cependant, il s'agit d'un fait historique marquant, puisque, l'exemple de l'indépendance des USA fut suivi au début du XIXe siècle par la plupart des colonies espagnoles d'Amérique. Au XXe siècle, la notion l'indépendance nationale s'est élargie comme étant une revendication fondamentale d'un grand nombre de peuples partout dans le monde. Celle-ci a connu progressivement une large avancée politique favorisant ainsi l'accès après la Seconde Guerre à l'indépendance des colonies administrées par la Hollande, la France, la Grande Bretagne, la Belgique... Après le déclenchement de la Guerre froide, ce processus a été entièrement soumis à des impératifs géopolitiques antagonistes contrôlés par l'Union Soviétique, les USA et leurs alliés respectifs, une situation qui a duré jusqu'à l'effondrement de l'URSS et la chute du mur de Berlin.

Ainsi, d'une manière générale, on peut considérer que les processus d'indépendance ont connu dans le monde trois grandes

phases. La première survenue en Amérique en 1779. La seconde, déclenchée en Europe sous l'influence de la Révolution française notamment contre l'Empire d'Autriche, a connu son apogée lors des révolutions de 1848. La troisième s'est produite au XXe siècle tout particulièrement après la Seconde Guerre mondiale en Afrique et en Asie. Par ailleurs, certains politologues estiment, à juste titre, qu'il existe une quatrième phase, issue des accords de Yalta signés en février 1945 par Roosevelt, Churchill et Staline qui autorisaient l'occupation temporaire par l'armée soviétique, de la Pologne, de la Roumanie, de la Hongrie et de la Bulgarie tout en y ajoutant la partie de l'Allemagne conquise par l'URSS en mai 1945 et celle de la Tchécoslovaquie en 1948 (qui n'ont pourtant pas été décidés par ces accords). Cette dernière phase constitue une articulation incontournable dans l'analyse des relations internationales et des impératifs géopolitiques, qui, marquent jusqu'à nos jours les particularités des indépendances acquises après 1945.

Ce bref parcours historique démontre que, l'accès d'un peuple à l'indépendance signifie un changement politique, culturel et géopolitique fondamental dans la mesure où il implique la création et la reconnaissance internationale d'un nouvel Etat dont les frontières sont supposées être reconnues par tous les pays voisins ainsi que par la communauté internationale. Ces exercices parfois douteux laissaient entrevoir de futurs conflits entre voisins décolonisés<sup>4</sup>.

Certes, aujourd'hui la grande majorité des peuples est indépendante. Pourtant, les effets de la mondialisation en grande partie sous la domination américaine requièrent d'autres définitions de la souveraineté et de l'indépendance.

## Colonialisme, indépendance et géopolitique

Cette relation, renvoie en premier lieu au concept de colonialisme qui signifie une position politique préconisant l'expansion coloniale en vue de tirer profit des territoires occupés par la force. Quant au colonialiste, il appartient à un courant d'opinion proclamant pour des raisons économiques et culturelles, la nécessité de maintenir définitivement la colonisation tout en s'opposant à toutes formes d'indépendance des colonies. Le colonisateur pour sa part exprime une position politique qui n'est pas forcément celle du colon, ce dernier agit parfois du côté du colonisé à travers son adhésion aux organisations syndicales locales et aux mouvements politiques à l'intérieur même des colonies qui militent contre les effets négatifs du capitalisme et pour le progrès social. En second lieu, cette relation

2) Yves Lacoste, De la Géographie aux paysages, Armand Colin, Lassy- les- Châteaux, 2003, p.

3) Gustavo Perriera, Simon Bolivar, Escritos anticolonialistas, CONAC, 2005., p.

4) L'exemple de la région des lacs en Afrique est tout à fait édifiant.

## INDEPENDANCE, PARADIGME POLITIQUE ET IMPERATIFS GEOPOLITIQUES

**Ridha Tlili**  
I.N.P. Tunis

### Approche

Au cours de cette communication, nous allons tenter de conjuguer la notion d'indépendance avec celle d'impératif géopolitique tout en indiquant quelques éléments qui justifient cette relation largement occultée de mon point de vue par une partie des chercheurs ayant étudié l'histoire de la décolonisation. Nous abordons cette réflexion autour de trois axes :

- Une approche en vue d'introduire le sujet d'un point de vue historique et conceptuel.
- Une mise en relation entre les notions de colonialisme, indépendance et géopolitique.
- Un éclairage sur les imbrications entre indépendances et nationalisme d'Etat.

En effet, évoquer aujourd'hui la notion d'indépendance dans ces termes constitue en fait, une volonté de revisiter une histoire liée à des articulations multiples, à des interprétations idéologiques contrastées et surtout à des interprétations divergentes sur le rôle effectif de chaque acteur de la décolonisation.

Face à cette complexité, il y a lieu tout d'abord de signaler que la notion d'indépendance a toujours évolué dans une dynamique articulée en permanence autour de la géopolitique et de la confrontation culturelle <sup>(1)</sup> d'où la nécessité de rapprocher ces deux

---

1) Selon Hegel l'Afrique est un continent privé d'histoire et de civilisation.

1895 Jules Ferry exaltait à l'Assemblée Nationale les devoirs des races supérieures envers les races inférieures.

ponts », et cela au nom de l'entente entre les peuples, de la liberté et de la paix. Dans les réunions de Florence et dans ses rencontres de par le monde, Giorgio La Pira aimait dire que tous les discours peuvent être prononcés, toutes les opinions peuvent être énoncées, en pleine liberté; ce ne sont pas des activités banales ou touristiques, ce sont des rencontres de paix et dans ces rencontres il exalta toujours la liberté. Et dans ce message antique et actuel notre émotion s'accompagne à la pleine reconnaissance de sa valeur, de son actualité permanente, mais aussi et surtout à son extrême difficulté de réalisation.

Et nous devons conclure en le citant à propos des questions que l'avenir du monde nous pose et à propos du rôle, de notre rôle dans l'avenir en nous interrogeant sur la question de cette éventualité d'un rôle encore à jouer. « Notre réponse est catégorique : oui ! L'homme méditerranéen, la civilisation méditerranéenne, la spiritualité et la culture méditerranéenne, qui dans le cours des siècles se sont enracinées sur les bords de ce lac de Tibériade, a encore aujourd'hui et aura encore demain, dans le cours des siècles qui viendront, une 'fonction permanente' à occuper pour l'édification de l'histoire nouvelle du monde ! ».

## REPERES BIBLIOGRAPHIQUES

Le texte des ouvrages et des discours de La Pira ont tous été publiés en italien. Tous ces textes se trouvent dans les trois volumes de *Giorgio La Pira sindaco. Scritti, discorsi e lettere* (G. La P. maire. *Ecrits, discours et lettres*), Florence, Cultura Nuova Editrice, 1989 : vol. 1 : 1951-1954 ; vol. 2 : 1955-1957 ; vol. 3 : 1961-1965. Ces volumes sont à compléter par le volume des principaux écrits de la dernière période : *Il sentiero di Isaia. Scritti e discorsi 1965-1977*, avec la préface de Mikhail Gorbaciov, Florence, Cultura Nuova Editrice, 1996.

Les références bibliographiques françaises sont rares, mais elles sont dominées par le petit volume de Elisabeth de Miribel, *Giorgio La Pira. Espérer contre toute espérance*, préface de Jean Lacouture, Paris, Desclée de Brouwer, 1992. Dans la revue « *Les Etudes Méditerranéennes* », alors dirigée par Jean Lacouture, plusieurs numéros contiennent des textes dont le numéro de l'automne 1957, celui de juin 1963 et le numéro 28 *Méditerranée, carrefour des religions*.

A propos de documents qui nous intéressent particulièrement nous rappelons les suivants : *Premier colloque méditerranéen de Florence*, 3-6 octobre 1958, avec le discours de Moulay Hassan, prince héritier du Maroc, Allal el Fassi, président de l'Istiqlal, Hassan Husny Albdul Wahab, président de l'Institut National d'Archéologie et des Arts de Tunisie, Mohammed Aziz Lahbabi, professeur de philosophie à l'Université Royale de Rabat, Ahmed Boumendjel, de l'Algérie, Mehdi Ben Barka, président de l'Assemblée Nationale Consultative du Maroc, Charles Ammoun, de Tunisie, Mohammed Masmoudi, ministre de l'Information du gouvernement de Tunis, Adel Sabet de la RAU, Roustoum Bastouny, musulman d'Israel, R. P. Jean Abd El Jalil, du Maroc. Dans les Actes des Colloques méditerranéens suivants les interventions de représentants des pays du Maghreb sont nombreuses, mais nous évitons de les signaler. D'un intérêt évident le discours du 24 octobre 1968 prononcé à Tunis par G. L. et les actes de jumelage entre Florence et Fez du 7 septembre 1961. Voir aussi *La Tunisie et la civilisation méditerranéenne pour la nouvelle histoire du monde*, lettre de G. L.P. au professeur Syd Baba, octobre 1968, écrite après une rencontre à Tunis le 30 juillet 1958, in *Il sentiero di Isaia*, op. cit. p. 143-153.

auxquelles les participants furent les 'ennemis' et les protagonistes des crises et qui vinrent en Italie et qui se confrontèrent, en terrain neutre et ami, en vue d'une action commune que La Pira voulait favoriser à tout prix.

Quant aux lieux de son action ils se situaient de par le monde mais il aimait dire : « J'adore la Méditerranée car c'est autour de ce grand lac, comme Tibériade, que l'inévitable pacification des peuples devra se faire... ». Et un des éléments qu'il faut rappeler est constitué par le discours que La Pira prononça en Tunisie, en octobre 1968. A l'occasion du Colloque International de la Société de Biologie humaine et de transfusion sanguine, organisé par le Centre Culturel Internationale de Hammamet, La Pira établit, pour la première fois d'une manière rationnelle sa 'politique' envers l'avenir de l'humanité toute entière. Le discours qu'il prononça en cette occasion, adressé au président du Colloque, le prof. Syd Baba, après de longs entretiens à Tunis le 30 juillet, est la répétition des thèses que les colloques de Florence avaient mises en évidence avec les fameux thèmes d'angoisse pour le monde.

Mais les problèmes politiques mondiaux des équilibres, des rivalités militaires ou techniques et de la coexistence étaient présents et enrayaient toute action et toute médiation. Le destin historique inéluctablement commun qui est celui de l'humanité était incommode aux autorités vaticanes, aux autorités politiques italiennes, à l'URSS, à l'ONU, aux Etats-Unis, et aux autorités et aux gouvernements du monde entier. C'était un homme qui incommodait tout le monde. Et pour un jugement valable, je veux citer un journaliste français qui s'est donné à l'Histoire, Jean Lacouture, et qui au moment de la disparition du maire de Florence a écrit une série de déclarations : "Il est des êtres admirables qui ont traversé l'Histoire et qui ne furent marqués par aucune transformation radicale de la société, par aucun discours du 18 juin, par aucun prix Nobel, des hommes et des femmes qu'aura signalé leur seul rayonnement, l'impulsion secrète ou discrète qu'ils auront donnée dans leur milieu collectif vers plus de liberté, vers plus de justice, vers plus d'espoir, vers plus de foi en l'Homme, vers plus de foi en Dieu, vers plus de foi en l'avenir".

Notre propos pourrait paraître étranger, même éloigné de la philosophie de René Cassin. Mais il ne l'est pas. Il existe un anneau idéal qui relie ces deux hommes et leurs itinéraires moraux et politiques, mais aussi certaines amitiés. Nous savons que René Cassin fut aux côtés du général De Gaulle dans les jours sombres et même après; il nous est agréable de rappeler ici que Giorgio La Pira eut, de la part du Général De Gaulle, une célébration inoubliable, avec une reconnaissance qui allait bien au-delà des questions politiques dont l'action du maire de Florence s'était décidé à résoudre. Il s'agissait

d'un hommage que je voudrais rappeler, dans cette enceinte, un hommage d'émotion et de souvenirs. Le 31 juillet 1958, le général De Gaulle lui écrivait en effet: "La France à laquelle vous avez bien voulu rendre hommage en rendant un émouvant hommage à Charles Péguy connaît l'énorme initiative que vous avez prise en votre qualité de promoteur des Colloques Méditerranéens de Florence. Je souhaite que les efforts consacrés au rapprochement des Hommes réussissent à encourager ce mouvement de fraternité entre les peuples au service duquel vous donnez tout votre coeur".

Les crises politiques et surtout militaires qui agitaient la paix du monde mobilisaient l'activisme du maire de Florence qui, comme pèlerin de dialogue et de paix, se donna aux voyages en rencontrant tous les principaux acteurs des crises mondiales. Ainsi nous le retrouvons dans la guerre du Viet Nam, dans la crise du Cuba et dans celle de la guerre froide. Avec les Grands de la terre, cet humble messenger de paix et de dialogue se lança dans une mission impossible et favorisa une certaine distension de par le monde. Avec les Etats qui s'émancipaient de la phase coloniale son action s'exerça pour l'éloignement de toute idéologie absolue en vue de donner surtout aux classes jeunes un nouvel espoir d'un ordre international plus juste et plus généreux. Ses analyses des données internationales ont été souvent citées mais il y a lieu de rappeler qu'une analyse fut surtout faite à l'occasion de son voyage en Tunisie. Il les avait énumérées en :

- 1) composante scientifique et technique,
- 2) composante nucléaire,
- 3) composante planétaire et cosmique,
- 4) composante démographique.

Ces 4 composantes, se tiennent solidement l'une avec l'autre, elles sont un «système bivalent» c'est-à-dire un système qui peut provoquer la «solution finale» de l'histoire (désintégration de la planète et peut être du cosmos) ou «l'édification finale» (millénaire, cosmique et verticale) de la nouvelle civilisation du monde.

A ces 4 composantes on peut ajouter la composante critique (contestante) qui, en conséquence même du système scientifique et de sa bivalente avait mis toujours plus en crise toutes les conceptions constitutionnelles, politiques, économiques, sociologiques, culturelles, (tous les modèles) selon lesquels le monde avait été construit au siècle dernier. Et cette analyse nous semble importante et valable pour le temps long que nous vivons.

Sans faire appel aux grandes idéologies qui sont souvent stériles, Giorgio La Pira a donné à son action et à sa vie le sens du titre de l'un de ses derniers ouvrages: « Abattre les murs et construire des

plan idéologique je pense que oui. La défense de la paix prônée par le maire de Florence, Giorgio La Pira passe par la défense des Droits de l'Homme, que Cassin et les Nations Unies avaient sanctionnée au plus haut niveau.

Giorgio La Pira est un individu qui, né à partir d'un engagement social et politique, allie ses prémisses religieuses catholiques à une ouverture de générosité et de dialogue dont il fait, dans ses premières années, les éléments de fond de son idéologie politique concrète portée sur les bancs des assemblés les plus élevées du monde et des crises les plus graves. Supportant mal les liens et les responsabilités politiques officielles italiennes, il voulut conserver toute sa liberté en s'éloignant de la capitale, hors de Rome, dans une ville pleine de traditions et de culture: Florence. Devenu maire de Florence, il voulut, à partir de cette activité politique, s'insérer, dans les mêmes années que René Cassin, dans une position identique de défense de l'Homme et de respect de l'Autre. Cette mouvance idéologique est une mouvance qui nous donne un écho élargi, non pas solitaire : comme René Cassin, Giorgio La Pira n'est pas un météore, un éclair, c'est une idée qui chevauche au-delà de la Méditerranée. Et même si l'Italie n'a pas participé avec une activité concrète au Comité qui a élaboré la Déclaration Universelle des Nations Unies, elle donna toujours une vision positive portée sur les bancs des Droits de l'Homme, et donc nous n'avons aucun problème à en faire un élément important pour son application dans le monde. C'est donc une reconnaissance, un éloge envers l'importance de René Cassin, quelqu'un qui a été le motif d'inspiration de notre grand protagoniste, Giorgio La Pira, le Député-Maire de Florence, auteur d'une devise : "Espérer contre toute espérance", devise qui peut apparemment être un jeu de mots, un jeu pour la fête des élections, mais qui en fait traduit son engagement soit politique pour résoudre les crises dans le monde, soit social envers les pauvres, envers les sans-papiers, les sans-domicile, les délaissés, les abandonnés, envers ceux qui vivaient en marge d'une société opulente qui était en train de constituer le boom italien.

La générosité italienne est évidente mais elle laissait dans les abords des villes ces pauvres gens ; elle laissait aussi en marge de la société internationale les nations qui étaient en train de naître comme Etat. Giorgio La Pira se dédia à ces problèmes, non pas à la manière d'une charité, mais à la manière du respect de l'Autre. C'est là le grand message de Giorgio La Pira : la nécessité de dépasser, avec une proposition politique, de respect et de dialogue l'indifférence générale nationale et internationale. Un pont était, selon lui, à construire, un pont fondamental, celui de la solidarité, de l'entente entre les peuples, de la paix et des Droits de l'Homme et des Nations nouvelles.

Les Colloques Méditerranéens de Florence qu'il organisa pendant quatre années se voudront pacifiques, ouverts, tranquilles et sans polémiques. Ils seront la preuve patente de la force de l'idée de dialogue - qui s'imposera, après avec Gorbatchev, avec Camp David et pour revenir en arrière, avec Evian (ces accords ont été médités à Florence) - pour une action concrète, silencieuse, sans télévision, sans déclarations officielles, sans absurdité de personnalisme. Et cette fameuse devise, "Espérer contre toute espérance", nous la trouvons dans deux éléments de référence théologique : Abraham et Saint-Paul. C'est ce que nous retrouvons aujourd'hui, dans cette espèce de bataille, de combat qu'il combattait, tout seul, avec des ennemis en face mais aussi derrière. C'était là le problème. Il est facile de faire une guerre avec les ennemis en face et les amis derrière. Il est difficile, pour ne pas dire impossible de faire une guerre avec un arrière pays sourd et distrait. La position de Giorgio La Pira n'a pas été une position agressive; en dénonçant ceux qui lui tiraient dans le dos; il n'a pas dénoncé les limites de ses ennemis, il a espéré, en misant sur les uns et sur les autres, contre toute espérance. Et les ennemis étaient de taille. Il suffit de rappeler l'éditorial du journal officiel du Vatican, l'*Osservatore Romano*, qui soulignait : « Lorsque, à l'endroit où se tient un congrès pour la paix et la civilisation chrétienne, on donne, dans des interviews à la *Pravda* certaines cautions injustifiées, les catholiques ont le droit et le devoir d'exprimer leur profond étonnement ». Et à ces observations La Pira répondait avec sagesse et pragmatisme : « Si, dans le passé, il pouvait y avoir des raisons de considérer l'initiative de paix du bloc oriental comme n'ayant qu'un caractère négatif, aujourd'hui en revanche où la détente internationale souhaitée par le pape et tous les gouvernements est effectivement en voie de réalisation, toutes les initiatives de paix, d'où qu'elles viennent, revêtent un aspect positif ». La ligne du maire de Florence se montrait dure et décidée à ne pas subir les chantages d'une vieille position des autorités catholiques. Et par cela les réserves, voire les silences de celles-ci seront, durant toute l'activité de La Pira, évidentes.

Son action toutefois, se déroula avec un 'crescendo' surprenant et efficace. Au début, ce furent les 'Rencontres Internationales de la paix et de la civilisation chrétienne' qui s'adressèrent à partir de 1952 jusqu'en 1956 aux autorités de la Chrétienté pour les mobiliser pour soutenir tous les projets de paix et de réconciliation. Ensuite ce fut la 'Rencontre entre les Maires des capitales du monde' qui se déroula en marge des autres Rencontres et qui eurent l'avantage de faire rencontrer des responsables administratifs et politiques ayant des charges politiques et sociales souvent semblables et qui jusque-là s'ignoraient. Enfin ce furent les 'Colloques Méditerranéens' qui de 1958 à 1965 animèrent dans 'sa' ville, Florence, des réunions

la capitale de la Toscane. « Colloques méditerranéens » : à quelles fins ? La lettre d'invitation au premier colloque qui est du 8 mai 1958, nous apparaît claire à cet égard : « Aux fins qui sont dictées pour ainsi dire du dynamisme même inhérent de l'histoire actuelle, un dynamisme irrésistible et mystérieux au sein duquel s'élabore la genèse des nouveaux peuples et des nations nouvelles et qui repropose à toutes les nations et à toutes les civilisations de la terre les thèmes les plus essentiels de leur existence, la paix, et de leurs valeurs, l'ordre hiérarchique de leurs biens propres qui va du pain du travail au pain de la prière... ». L'initiative du premier Colloque n'est pas une improvisation : dès 1952 La Pira avait réuni les représentants de 33 pays dans un 'Congrès pour la paix et la civilisation chrétienne'. En 1953 les délégués de 40 pays se retrouvent à Florence sur le thème 'Prière et poésie'. L'année suivante le congrès sur 'Culture et révélation' attirera des délégués de 44 pays. Et dans les années 1955 et 1956 c'est le Congrès des capitales mondiales qui porte à la signature de la part des maires de 44 villes du monde d'un Pacte d'Amitié. Tels furent les précédents des Colloques méditerranéens.

Les participants à ces Colloques étaient d'une importance évidente car il ne s'agissait pas seulement de personnages qui avaient le pouvoir en main dans les différents pays invités, mais des leaders qui étaient au cœur des crises et qui souvent n'avaient guère eu l'occasion de se montrer en public et d'avoir un dialogue quelconque à un niveau international. La vraie nouveauté et la vraie valeur des Colloques résidaient dans ces invitations qui étaient faites au nom propre du maire de Florence et qui, par ce biais, échappaient à toute reconnaissance ou responsabilité des autorités officielles italiennes. Ces dernières se montrèrent toujours intéressées à ces venues qui permettaient très souvent des dialogues à huit clos plus valables pour la solution pragmatique des crises internationales que des grands congrès des diplomates des gouvernements. Dès le premier colloque, des dialogues s'établirent, jusque là impossibles à prévoir : des Français et des Algériens du FLN, des Palestiniens et des Israéliens, des Soviétiques et des Américains, des Vietkongs et des Cubains et des Américains, enfin toutes les crises se montrèrent en pleine lumière et cette lumière porta, le long des différents Colloques, à des voies de solution ou à des solutions en vue de la paix, le bien suprême selon La Pira.

Il ne peut s'agir de souligner le déroulement chronologique des Colloques, mais de rappeler que, dans la période politique spécifique que le monde colonial était en train de vivre, la voix paisible et pacifique d'un chrétien « laïque » contribua largement à donner à plusieurs crises considérées trop souvent insolubles, un tournant qui indiquait une solution qui s'éloignait des concepts de droite ou de

gauche pour réaliser l'objectif qui était le sien, c'est-à-dire la sauvegarde de la paix. Et ceci aussi à la plus grande échelle des rapports entre les Grandes Puissances désormais sans dialogue dans un cadre global.

C'était une indication sûre, mais trop souvent ce message a été oublié et donc trahi par les hommes politiques qui ont orienté leur discours sur le plan de l'émotion nationaliste et de la revendication intégriste qui sont les vrais responsables des crises successives et la cause de nombreuses guerres. Donc, retourner à la lecture du message de La Pira nous semble un devoir de mémoire afin de rappeler que, dans le chaos d'une décolonisation désordonnée, une voix s'était levée et avait indiqué les chemins d'un avenir de paix et d'évolution-révolution avec le slogan « espérer contre toute espérance » et surtout « jeter des ponts pour abattre les murs ». Pour plusieurs crises, la voie indiquée eut un début d'application, puis le désordre mondial survint et ce fut la rupture et l'oubli.

Et dans ce cadre difficile, l'affirmation de La Pira « Espérer contre toute espérance » nous apparaît comme un phare qui, dans la nuit noire des crises que l'on croyait insolubles, évoquait des solutions qui dépassaient les problèmes et en faisaient, au contraire, autant d'éléments de rencontre et d'espoir. Toute l'activité politique de La Pira fut dominée par ses instances théologiques de 'dialogue' et de recherche de la 'paix'. Et les lieux de son action se situent de par le monde et surtout de par les crises les plus graves. Le Moyen Orient, l'Indochine, Cuba et l'URSS durent autant des étapes de son itinéraire politique d'intervention et de médiation par le biais de l'unique ressource à sa disposition : la parole et la rencontre. La parole, il la prononça dans ses multiples voyages, éternel prêcheur de pacifications impossibles et, par les rencontres, les paroles devenaient fécondes et produisaient les miracles politiques que l'on croyait impossibles.

Mais au-delà de ces positions il y a dans les démarches politiques générales de La Pira une référence évidente avec un autre penseur dont il faudrait toujours se rappeler : celui de René Cassin, le créateur de la fameuse Déclaration des Droits de l'Homme que l'ONU avait tenue à baptême quelques années auparavant. Je ne parlerai pas de René Cassin. Je parlerai d'un individu qui, tout en vivant en Italie, à la même époque que René Cassin, s'est inspiré de sa pensée, de la Déclaration des Droits de l'Homme, de la valeur qui a été à la base de cette Déclaration et qui a eu l'avantage de pouvoir réunir les deux éléments que René Cassin a aussi rassemblés : l'élan politique et l'élan idéologique, c'est-à-dire, d'un homme de terrain et d'un homme de pensée. Alors s'agit-il d'un émule italien de René Cassin ? Sur le

**VERS UNE DOCTRINE « LAIQUE »  
DE LA LIBERATION : LES RENCONTRES  
MEDITERRANIENNES DE FLORENCE  
DE GIORGIO LA PIRA**

**Romain Rainero  
Università degli studi - Milano**

Dans le cadre d'une sereine réflexion sur les années intenses et cruciales du processus de libération dans le monde colonial (1950-1964), et pour mieux situer les problèmes de cette période, une place d'envergure doit être reconnue aux penseurs qui se sont efforcés à lui donner une signification idéologique engagée et à dépasser le stade purement événementiel des observateurs et des protagonistes d'alors. Plusieurs noms de personnages importants montent à la mémoire et souvent leurs noms et leurs actions sont cités comme éléments d'un ensemble qui devait donner au monde une physionomie entièrement renouvelée. Mais quelques personnages n'ont pas eu cette chance de ce devoir de la mémoire. Et parmi ceux-ci l'auteur d'un des aspects qui ont été très peu soulignés : celui des initiatives non officielles et laïques du maire de Florence, Giorgio La Pira dont l'action idéologique et politique a pourtant dominé ce lustre. Il faut en effet reconnaître que son nom a été oublié, ou presque, dans l'engouement que les historiens et les chercheurs ont réservé aux problèmes politiques, parlementaires, idéologiques et économiques de ces années qui ont données au monde une quantité d'Etats nouveaux et qui, souvent, ont marqués des ruptures profondes et des affrontements pervers. Et aujourd'hui, dans une nécessaire mise au point, qui se veut intellectuelle et non diplomatique, les alors fameux « Colloques méditerranéens » nous apparaissent comme des références fondamentales à propos des répercussions politiques que les activités de leur créateur, Giorgio La Pira, développa au cours des quatre rencontres, en 1960, en 1961, en 1964 et en 1965 qu'il organisa dans

## Sommaire

### Partie française

|                                                                                                                                               | Pages |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|
| <b>Rainero Romain</b> : vers une doctrine « laïque » de la libération : Les rencontres méditerranéennes de Florence de Giorgio La Pira :..... | 7     |
| <b>Tlili Ridha</b> : Indépendance, Paradigme Politique et Impératifs Géopolitiques .....                                                      | 17    |
| <b>Achich Abdelwaheb</b> : Le Mouvement National Tunisien: Entre Militantisme et Les Défis de l'Indépendance .....                            | 25    |
| <b>Ruscio Alain</b> : La presse française et la décolonisation de la Tunisie dans les années 1950 .....                                       | 43    |
| <b>Bodin Michel</b> : Les Tunisiens dans la guerre d'Indochine 1947-1954.....                                                                 | 65    |
| <b>Allagui Abdelkarim</b> : Rôle des libéraux à Tunis et Rabat dans les années 50.....                                                        | 83    |
| <b>Brondino Michele</b> : La perception du processus d'indépendance de la Tunisie dans l'Italie des années 50 .....                           | 107   |

Textes en arabe : voir partie arabe

UNIVERSITE DE LA MANOUBA  
PUBLICATIONS DE L'INSTITUT SUPERIEUR  
D'HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL  
Série : Histoire du Mouvement National, n° 13

Actes du  
XIII<sup>ème</sup> Colloque International  
Sur le thème :

**L'Indépendance de la Tunisie  
et les processus de libération  
dans le monde colonial**

Tenu les 4 - 5 et 6 mai 2006 à Tunis

TUNIS 2010

ISBN : 978 – 9973 – 944 – 24 - 5